JASRNB

الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة

ISSN (Print) 2569-7269
ISSN (Online) 2569-734X

المركز الديمقراطي العربي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

Journal of african studies & river nile basin

International scientific periodical journal

JASRNB

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية محكمة

تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل.

المجلد الرابع/العدد الثالث عشر- أكتوبر/تشرين الأول 2021.

تنسيق العدد

د. سعيد كمتي

الترميز الدولي:

ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

التصنيف حسب AIMGSJ

B+

المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا، برلين

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

mobiltelefon: 00491742783717

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

نائب رئيس التحرير:

د. سعيد كمتي: تخصص الجغرافية البشرية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال، المغرب.

نائب رئيس التحرير التنفيذي

ب.د محمد سنوسي – قسم الدراسات الدولية (تخصص الدراسات الأفريقية) /جامعة الجزائر 3

مدير التحرير

د. عبد الله الحجوي: تخصص جغرافية الأرياف، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

نائب مدير التحرير

د. شيماء الهواري: دكتورة في القانون العام والسياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ومتخصصة في الإعلام السياسي الدولي، المغرب

أعضاء هيئة التحرير

- د. فاطمة الزهراء زنواكي – جامعة ابن طفيل القنيطرة – المغرب.
- د. محمد أبجير– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. جمال الدين ناسك – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. إبراهيم النجار: نائب رئيس تحرير الأهرام ومدير المركز المصري للتواصل الحضاري ومناهضة التطرف الفكري، باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- حسن كلي ورتي، موظف في وزارة الشؤون الخارجية/قسم التكامل الإفريقي، التشاد، محضر درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس بالرباط أكدال. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط.
- د.ليلى حنانة – جامعة محمد الخامس الرباط– المغرب.

التنسيق والمراجعة اللغوية:

✓ **اللغة العربية:**

- أنور بنيعيش: عضو هيأة التفتيش التربوي بأكاديمية طنجة الحسيمة تطوان – المغرب.
- احمد هيهات: مفتش تربوي للتعليم الثانوي بأكاديمية بني ملال خنيفرة – المغرب.
- حسين حسين زيدان: د. العلوم التربوية والنفسية الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي العراق.
- فضيل ناصري: مفتش التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية–جهة العيون الساقية الحمراء (المغرب)

- شكاك سعيد: ذ. بالمركز الجهوي للتربية والتكوين الدار البيضاء–سطات المغرب.
- د. أيوب أيت فارية أستاذ اللغة العربية بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. مصطفى محمد أبو النور أستاذ اللغة العربية بجامعة الشارقة.

- اللغة الفرنسية:

- ذ. عبد الرؤوف مرتضى – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- ذ. عمادي عبد الحكيم: ذ. اللغة الفرنسية– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- اللغة الإنجليزية:

- ذ. خالد الشاوش كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان (المغرب).
- هشام معدان المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال

رئيس اللجنة العلمية:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

اللجنة العلمية:

- الدكتورة إيمان مختاري: دراسات استراتيجية–المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. آمال خالي: دكتوراه دراسات دولية/المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. لطفي صور: علوم سياسية ودراسات دولية – جامعة معسكر – الجزائر.
- د. حلال أمينة: علاقات دولية ودراسات أفريقية– جامعة الجزائر 3.
- د. محمد حسان دواجي: دراسات دولية ونظم سياسية مقارنة/جامعة مستغانم – الجزائر.
- دة. وفاء الفيلالي: أستاذة التعليم العالي تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة كلية الحقوق الرباط –المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية: أستاذ التعليم العالي، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
- د. أحمد دكار: دكتور في علم النفس بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس– المغرب.
- عيسى البوزيدي، أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة
- د. البشير المتقي: أستاذ التعليم العالي، القانون الدستوري بجامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. عبد العزيز والغازي: أستاذ الجغرافيا بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. سعيد كمتي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. الحسين عماري: دكتوراه في التاريخ – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب
- د. بلبول نصيرة: أستاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر.
- د. رحماني ليلى: أستاذة محاضر قسم ب، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية– المركز الجامعي نور البشير البيض الجزائر.
- د. غادة أنيس أحمد البياع: مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة مصر.

- د. بوعروج لمياء: أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.
- د. حطاب أسمهان: أستاذة مؤقتة في جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والإعلام والاتصال الجزائر.
- د. إدريس بوزيدي: دكتور في القانون العام واللغة والتواصل جامعة الحسن الثاني المحمدية المغرب.
- د. رانيا عبد النعيم العشران: دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع / الجامعة الأردنية.
- د. آمنه حسين محمد سرحان: دكتورة علوم سياسية مسار علاقات دولية من جامعة القاهرة مصر.
- د. جامع سموك: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. محمد جلال العدناني: أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال– المغرب.
- د. بن عمـــارة محمـد: أستاذ جامعي: بجامعة ابن خلدون تيارت – الولاية تيارت الجزائر.
- د على عبودي نعمه الجبوري أستاذ جامعي وباحث في إدارة الأعمال جامعة الكوفه العراق أستاذ تسويق والموارد البشرية العراق.
- د. أوان عبد الله الفيضي، كلية الحقوق – جامعة الموصل، العراق.
- د. أحمد عبد السالم فاضل مهدي السامرائي، التاريخ الحديث والمعاصر، العلاقات الدولية المغرب، اسبانيا–العراق.
- د.خاليد الحاضري كلية الاداب والعلوم الانسانية مراكش
- د. محمد بواط: أستاذ محاضر قسم أ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- د. مشرفي عبد القادر: أستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- د. سمير بوعافية: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي –الجزائر.
- محمد عدار ابن علي وعميروش بهجة: أستاذ محاضر(ب) جامعة "أمحمد بوقرة" بومرداس المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس –باجي مختار–الرويبة –نع1 الجزائر.
- د. قحطان حسين طاهر: دكتوراه علوم سياسية أستاذ مساعد جامعة بابل العراق.
- د. محمد بوبوش: أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات–الناظور–جامعة محمد الأول المغرب.
- د. بوذريع صاليحة: أستاذة محاضرة علوم بيئية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر.
- د. قاضي نجاة: أستاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وجامعة خميس مليانة الجزائر:
- د. جاسم محمد علي الطحان رئيس قسم الإدارة والاقتصاد أستاذ مساعد كلية الرشيد للتعليم المختلط تركيا.
- د. سالم محمد ميلاد الحاج: ذ مساعد جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم مسلاته، علم الاجتماع، ليبيا.
- د. لحرش عبد الرحيم: أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر.
- د. عمرو محمد يوسف محمد المدرس: أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة المعهد المصري أكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة وزارة التعليم العالي جمهورية مصر العربية.
- د. بوصبيع صالح رحيمة: أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر.
- د. حسن رامو: أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية – جامعة محمد الخامس –الرباط المغرب.
- د. خليدة محمد بلكبير أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر.

- الدكتور عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.
- د. جواد الزروقي أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

شروط النشر بالمجلة:

1. أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
2. ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية.
4. يرسل الباحث البحث المنسّق في ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:
   africa@democraticac.de
5. تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
6. يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
7. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
8. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.

يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

9. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:
   ISSN 2569-734X
10. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
11. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
12. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
13. تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

14. لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
15. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

-يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

عنوان جهة الباحث:

-الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

-تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

-أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

-تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

-ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا اكان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو

أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس 25/21، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

-نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو (Arial(corps

-حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

-حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 10عادي بالنسبة للملخص والهوامش. Times New Roman

-نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال ، 10 عادي للملخص والهوامش.

-يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسب 2,5 على اليمين واليسار و2 أعلى وأسفل،

قصد تسهيل عملية تنسيق المقالات والأبحاث فإن المجلة تضع رهن إشارة المهتمين قالب يحترم الضوابط الشكلية.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

ر.ت	الفـــــهـــــرســـــت	الصفحة
1	افتتاحية العدد	11
2	توظيف تقنيات الاستشعار عن بعد في دراسة تأثير ميناء نواكشوط المستقل على الدينامية الساحلية لشاطئ المدينة (موريتانيا) فتاح محمد المختار، د. زهير النامي	12
3	الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لدينامية الهجرة بواحات درعة الوسطى جنوب المغرب سعيد ايت عبد الواحد	26
4	المشروع الترابي: مقاربة وآلية لتحقيق التنمية الترابية مراد عرابي	39
5	التوسع العمراني و انعكاساته على المشهد الحضري بالمدن الصغرى المغربية: حالة مدينة العطاوية عبد الصمد الزو	63
6	المسؤولية الاجتماعية للمقاولات ورهانات التنمية المستدامة: المغرب حالة واعدة مراد عرابي	79
7	و اقع التبادل التجاري المصري الإفريقي في إطار التكامل الاقتصادي (دراسة حالة : مصر وتجمع الكوميسا) حسن فؤاد عبدالعظيم	98
8	التوسع العمراني لمدينة ابن سليمان وتأثيره على المحيط البيئي صباح مبروك ،مصطفى ازعيتراوي،	117
9	المدينة العربية المعاصرة وإشكاليات الإندماج والإغتراب والإبداع: مدينة أم درمان أنموذجاً أبكر عبد البنات آدم، فتح الرحمن عدلان	127
10	القانون العرفي بواحات الجنوب الشرقي المغربي: السياق و آفاق التوظيف -حالة إقليم تنغير- زكرياء نصرالدين	141
11	المرأة القروية واستعمال الموارد الطبيعية بجماعة المناصرة الشاوي ايمان	159
12	التدبير المتكامل للمجالات الساحلية باعتماد نظم المعلومات الجغرافية والخرائط الرقمية حالة الشريط الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد زهير الوراري، فؤاد الكحل	172
13	الخسائر البشرية والعمرية للوفيات المرضية بقارة إفريقيا: المؤشرات والتحولات الحالية والمستقبلية د. محمد فرج عبد العليم علام	188
14	دور الاقتصاد الايكولوجي البديل في تحقيق الاقتصاد الأخضر: دراسة حالة القطاع الفلاحي بالحوز الشرقي (المغرب) عبد الرحمان الناطوس	210
15	المقاومة في الشعر الشفوي المغنى بتادلا: العيطة أنموذجا عبد الحكيم سمراني	233
16	تأثير جائحة كوفيد-19 على المنظومة التعليمية بالمغرب عبد الصمد الزو، عبد الرحمان الناطوس.	245

17	وصف نول لمطة في المصادر الجغرافية العربية عبد الرزاق أبو الصبر	261
18	الدرايات الفلاحية وتنمية الإنتاج الزراعي بالمجالات شبه الجافة بالمغرب: دراسة حالة الجماعة الترابية سيدي عيسى بإقليم أسفي الحسين بن الأمين، محمد مدينة	283
19	الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء صبحي رمضان فرج سعد	298
20	أهمية تطور إنتاج الحليب وعلاقته بتحول العادات الغدائية للمغاربة سعاد المختاري، حاميد اعنيبر	314
21	المجال الفلاحي وحتمية التوسع العمراني بالمجال الضاحوي لمدينتي فاس ومكناس خالد العلوي، سعيد الصغير	325
22	التثاقف القانوني وفعالية القاعدة القانونية اسماعيل رزوق	339
23	أركان جريمة الإتلاف المعلوماتي وعقوباتها- دراسة مقارنة- إسمهان عون	361
24	الهجرة والتنقل على عهد الحماية الفرنسية " تحليل موقف ج. سيليري" مساهمة في تاريخ الهجرة بالمغرب المعاصر. عثمان زوهري	371
25	استراتيجية التدريس بالمشروع في مادة الجغرافيا دراسة حالة: التربية على التنمية المستدامة بالسنة الثانية من السلك الثانوي الإعدادي. خديجة باحمو، فعرس عبد العزيز	382
26	تقييم عملية " التعليم عن بعد " بجهة العيون الساقية الحمراء فترة الحجر الصحي: الحصيلة والآفاق. زهرة فعرس	401
27	انعكاسات التوسع الحضري بمدينة سوق أربعاء الغرب زهير الكنفاوي ، عيسى البوزيدي:	414
28	مفاهيم المدينة الذكية والمدينة التشاركية والمستدامة (باللغة الفرنسية) علي أوعزيز	426
29	تقاسم المعرفة وتكوين رأس المال الفكري في شركات الألبان المغربية: دراسة استكشافية (باللغة الفرنسية) علي قدور، نزهة بغار	443
30	التسويق السياحي والتنمية السياحية المستدامة بشرق المغرب (باللغة الفرنسية) سناء زروالي	462
31	زعامة المرأة في ظل التفاوض المضمر حول صورة الجسد (باللغة الفرنسية) عائشة بركاوي، عبدالقدوس الهودزي	473
32	تقييم تلوث المياه الجوفية بالنتريك في بلدية سوق ثلاثاء الغرب، القنيطرة، المغرب (باللغة الفرنسية) محمد أنوار عينوز، عيسى البوزيدي	488

افتتاحية العدد

تصدر مجلة الدارسات الإفريقية وحوض النيل عددها الثالث عشر في سياق استمرار جائحة كورونا، وهو سياق لم ينل من عزيمة هيئة التحرير في إصدار المجلة بشكل منتظم، كما أنه لم يثن مختلف الباحثين عن التنقيب في مختلف الإشكالات التي يطرحها المجال الإفريقي على مختلف مشاربهم الثقافية والسياسة والاجتماعية والجغرافية.

إن مجلة الدراسات الإفريقية كانت ومازالت تؤمن بتقاطع رؤى الباحثين في مختلف الحقول المعرفية، وهو تقاطع، بل تكامل، يسهم لا محالة في تحقيق فهم أعمق للتحديات المطروحة على إفريقيا. وإيمانا بهذه الرؤية فقد تضمن هذا العدد مجموعة من المقالات لباحثين عالجوا من خلالها عدة قضايا متصلة بحقل التعليم والتاريخ والجغرافية والآداب...وغيرها من المواضيع الراهنية التي مازالت تتطلب مزيدا من النبش والتنقيب في ثناياها. والأكيد أن هذا العدد يضع بين أيدي قراء ومتتبعي المجلة مجموعة من المقالات، تبحث في إشكاليات متعددة، منها ما هو ذو جدة، يفتح أمام الباحثين أبوبا جديدة للبحث في قضايا مستجدة كما هو الحال للتعليم عن بعد في زمن كرونا، ومنها مواضيع يمكننا أن ننعتها تجاوزا بالقديمة، لكنها مازلت تتطلب في كل مرة، وفق السياق الذي تناقش فيه، تعميق البحث أو إعادة النظر فيما تم التوصل إليه من قبل.

وأخيرا وليس آخرا، إذا كانت مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل تقدم لنا مجهودات وخلاصات الباحثين في مختلف الحقول المعرفية، فإنها نتاج لقراءتهم وتفاعلهم مع الإشكالات المطروحة عليهم في إبانها، وهي أيضا تعبر عن الهم العلمي الذي يحمله الباحث الإفريقي حول القضايا المطروحة على الفضاء الإفريقي، والرغبة في فهم هذه الإشكالات، بل في طرح بدائل واقتراحات من شأنها أن تمكن إفريقيا من سلك درب التنمية الحقيقي. والأكيد أن وضع إفريقيا على سكة التنمية الجلية من بين ما يقتضيه، الإيمان بمواردها البشرية وعلى رأسهم القائمين على البحث العلمي في جودة التعليم والتكوين، والتكنولوجيا، وطرق الإنتاج، والصحة، وتدبير المجال والشأن العام، وغيرها من المجالات الحيوية للقارة.

تلكم هي الرؤية التي نسعى إلى تقديمها في هذا العدد وغيرها من الأعداد القادمة.

هيئة التحرير

د. سعيد كمتي

توظيف تقنيات الاستشعار عن بعد في دراسة تأثير ميناء نواكشوط المستقل على الدينامية الساحلية لشاطئ المدينة (موريتانيا)

Use of remote sensing techniques to study the impact of the Independent Port of Nouakchott on the coastal dynamics of the city beach (Mauritania)

- **فتاح محمد المختار:** جامعة القاضي عياض، المغرب
- **د. زهير النامي:** جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب

الملخص:

خصصت هذه الدراسة لتتبع تطور وضعية خط الساحل على امتداد 21 كلم من ترجيت فكانص حتى 7 كلم جنوب ميناء نواكشوط المستقل، وعلى فترة زمنية تمتد 47 سنة من سنة 1972 حتى 2019، وقد استخدم في ذلك نظام تحليل الشواطئ الرقمية (DSAS)، وهي أداة امتداد لبرنامج ArcGIS مطورة من طرف هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي USGS. بينت دراسة خط الساحل حدوث تغيرات كبيرة بعد بناء جدار الحماية من الأمواج بميناء نواكشوط المستقل سنة 1983، حيث تقدم خط الساحل بأكثر من 1100 متر شمال الميناء، بينما تراجع خط الساحل جنوب الميناء بأكثر من 650 متر.

كما تم خلال الدراسة قياسات النزعة التطورية لخط الساحل، حيث تبين أن معدلا تطور خط الساحل بجهتي الميناء الجنوبية والشمالية ستظل مستقبلا وعلى مدى 20 سنة القادمة قريبة جدا من معدلات التطور المسجلة خلال الفترة المدروسة، حيث سيصل معدل التعرية جنوب الميناء خلال الفترة 2019 – 2030 حدود 16.2-م/سنة، في حين سيصل معدل التقدم شمال رصيف الميناء 29.6م/سنة. أما خلال الفترة 2030 – 2040 فإن معدل تآكل خط الساحل بلغ 17.2-م/سنة، بينما بلغ معدل تقدمه شمال الميناء مباشرة 23.6م/سنة.

الكلمات المفاتيح: الساحل؛ ميناء؛ الدينامية؛ نواكشوط.

Abstract:

This study tracked the development of the coastline along 21 km from Tarjit Vacances to 7 km south of the Independent Port of Nouakchott (PANPA), over a 47-year period from 1972 to 2019, using the Digital Shoreline Analysis System (DSAS v5.0), an extension tool for the ArcGIS Software developed by the USGS. The study of the coast line showed significant changes after the construction of the barrier against waves at the independent port of Nouakchott in 1983, where the coast line advanced by more than 1100 meters north of the port, while the coast line south of the port declined by more than 650 meters.

During the study, the evolutionary trend of the coast line was measured, where it was found that the rates of development of the coast line in the southern and northern port sides will remain in the future and over the next 20 years very close to the rates of development recorded during the period studied, where the rate of erosion south of the port during the period 2019 – 2030 will reach 16.2- m/year while the rate of progress north quayside will reach 29.6 m/year. As for the period 2030-204, the rate of the coastline erosion reached 17.2m/year, while its rate of progression directly north of the port reached 23.6-m/year.

Keywords: Coast; port; dynamic; Nouakchott.

عرف ساحل نواكشوط تحولات مجالية كبيرة بفعل أشكال التدخل البشري الذي ارتفعت وتيرته خلال العقود الأخيرة دون الأخذ في الاعتبار قوانين الطبيعية وديناميكية الساحل، مما أدى إلى اختلالات كبيرة بالمنظومة البيئية الساحلية، وهشاشة في الشريط الرملي الذي يعتبر حاجز طبيعي للمدينة دون مياه المحيط، مما ضاعف من خطر وصول مياه الأطلنتي إلى الأحياء المنخفضة من المدينة.

لقد ساهم وجود المنشآت الصناعية والخدمية خاصة ميناء نواكشوط المستقل في تغير جد مهم لمورفولوجية الشاطئ حيث عمل حاجز الميناء على اخلال التوزان الطبيعي للدينامية الساحلية، فقد أدى إلى وقف التبادلات الرسابية العرضية التي كان تيار الانجراف الساحلي يوزعها من الشمال باتجاه الجنوب وهو مما خلق اختلال كبير للنظام الموروديناميكي للساحل.

إن التحولات المجالية التي عرفها ساحل نواكشوط، لم تقتصر على الميزانية الرسابية لخط الساحل وحده، بل أثرت على الكثيب الرملي الساحلي للمدينة، مما أدى إلى تعميق الخلل البيئي لهذا الوسط. لذلك فإن دراسة تطور خط الساحل والتنبؤ بنزعته التطورية المستقبلية، يعد أمرا ضروريا لفهم المستوى الذي قد يصل إليه الخلل البيئي الناتج عن تراجع خط الساحل، خاصة في ظل تآكله بمنطقة هشة عبارة عن منخفض تقع أحياء كبيرة من مدينة نواكشوط أو أجزاء منها فيه، وهو ما يجعل تهديد الغمر البحري الذي تواجهه المدينة حقيقيا، بفعل تأثير عوامل التغير المناخي (ارتفاع مستوى سطح البحر، العواصف البحرية... إلخ).

1. المنهجية المتبعة

من أجل دراسة وتحليل تطور وضعية خط الساحل تم استخدام ستة مرئيات لسلسلة أقمار لاندسات الأمريكية تغطي الفترة من 1973 إلى 2019، وهي مرئيات مجانية متاحة للتنزيل من وقع المساحة الجيولوجي الأمريكي.

الجدول رقم 1: خصائص المرئيات المستخدمة في الدراسة

القمر	المستشعر	تاريخ التقاط الصورة	الدقة المكانية
Landsat 1	MSS	1973/04/16	m 60 x 60
Landsat 3	MSS	1979/05/26	m 60 x 60
Landsat 4	TM	1988/07/08	m 30 x 30
Landsat 5	TM	1998/03/30	m 30 x 30
Landsat 7	ETM +	2009/05/07	m 30 x 30
Landsat 8	OLI	2019/06/28	m 30 x 30

المصدر: البيانات الوصفية للمرئيات (MetaData)

وقد تم استخدام برنامج ENVI 5.0 لمعالجة المرئيات وإجراء التصحيحات الهندسية، وإزالة ضجيج وتأثير الغلاف الجوي عليها. وبعد ذلك تم استخدام برنامج ArcGis 10.5 لإجراء التحليلات المطلوبة وذلك من خلال أداة تحليل خط الساحل الرقمي Digital Shoreline Anaysis System (DSAS) التي ترتكز على تراكب خطوط الساحل المرجعية، حيث يتم

قياس التغيرات نسبة إلى الخط الأساس (ligne de base) وفقا لمقاطع عرضية، وبالتالي تكميم التطور الزمني باستخدام مناهج القياس الإحصائية المقترحة من طرف هذه الأداة.

1.1 معالجة المرئيات الفضائية

تم إجراء معالجة وتحسين مرئيات قمر Landsat واستخراج خط الساحل على ثلاث مراحل:

- المعالجة الأولية: وفيها تم التحقق من دقة الاسناد الجغرافي (La qualité du géoréférencement) للمرئيات المستخدمة، ومعايرة قياس الإشعاع ((Correction géométrique، وكذلك معالجة وتحسين تباين الصورة.
- المعالجة: تطبيق خوارزميات لاستخراج مؤشرات خط الساحل الحالي.
- ما بعد المعالجة: إزالة الخطوط الضوضائية، والتحقق وتصحيح خطوط الساحل المستخرجة.

1.2 التصحيح الهندسي للوثائق

قبل البدء في استخراج الخطوط المرجعية، قمنا بتقييم دقة الارجاع الهندسي للصور المستخدمة التي تم الحصول عليها في تواريخ مختلفة لمنطقة الدراسة، وذلك من خلال تركيب العناصر الخطية مثل خط الساحل أو طرق وغيرها. حيث لاحظنا تطابق جيد لصور المستشعرات (ETM+) و(OLI)، بينما لاحظنا وجود زحزحة لبعض مرئيات مستشعرات (MSS) و (TM) عن الموقع الحقيقي لها، ويتعلق الأمر بمرئية 1973 التي سجلت إزاحة تصل إلى 425 متر عن الموقع الحقيقي، بينما وصل مقدار الإزاحة في مرئية 1979 إلى 180 متر فقط. هذا مع الأخذ في الاعتبار صعوبات وجود معالم استدلال على هذه الازاحة خلال تلك الفترة، بفعل ضعف الدقة المكانية للمرئيات (60 متر) من جهة، ومن جهة أخرى أن المدينة ما تزال في طور النشأة وقليلة المعالم التي تظهر بوضوح في مرئيات بهذه الدقة المكانية.

الصورة (1): زحزحة مرئية 1973 **الصورة (2): زحزحة مرئية 1998**

المصدر: مرئيات Landsat5 & Landsat1

أما بالنسبة لمستوى الإزاحة بمرئية Landsat 5 التي تعود للعام 1998 فقد وصل إلى 335 متر على محور (x) و273 متر

على محور (y). وقد كانت القدرة على ملاحظة هذه الازاحة أكبر بفعل وضوح مشاهدة أغلب الطرق الرئيسية في المدينة، وبعض معالمها الأخرى. وكذلك زيادة الدقة المكانية لهذه المرئية (30 متر) مقارنة مع مرئيات مستشعر (MSS).

الجدول (2): هامش الخطأ المقدر RMS

المرئية	عدد نقاط التحكم	مقدار الخطأ RMS
مرئية 1973	3	1.12
مرئية 1979	4	0.82
مرئية 1998	10	0.40
مرئية 2019	12	0.03

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على ArcGis 10.5

1.3 التصحيح الراديومتري

يحدث لمرئيات الأقمار الصناعية عدة تشوهات وأخطاء في القيم الرقمية لانعكاس الظواهر الموجودة على سطح الأرض، وذلك بفعل تأثير عوامل من أبررها الغلاف الجوي وجهاز المستشعر وهو ما يؤثر في قيم الأشعة المسجلة لظاهرة معنية. لذلك لابد من إجراء التصحيح الراديومتري للصور الفضائية لضمان أكبر قدر من قيم انعكاس التي تمثل حقيقة كل ظاهرة، وهو ما يزيد من قدرة التمييز الطيفي الجيد للظاهرات الموجودة في المرئية.

وقد تم إجراء عملية المعايرة للمرئيات الست (1973، 1979، 1988، 1998، 2009، 2019) من خلال برنامج ENVI 5.1 وبعد ذلك تم تصحيح وإزالة الخطوط من مرئية 2009 الصورة (3.19)، حيث أدى خلل في مستشعر Landsat/ETM+ سنة 2003 إلى وجود خطوط في المرئية تغطي ما يصل إلى 22% من مساحتها، وقد تمت إزالة هذا الخطأ من خلال أداة Fix Landsat 7 scan Line Error من صندوق ArcToolbox في برنامج ArcGis.

الصورة (3): عملية تصحيح تشوهات مرئيات مستشعر منطقة ETM+ الميناء

المصدر: مرئية Landsat 7

1.4 استخراج خط الساحل

تعد الطرق شبه الموجهة أو الموجهة هي الأكثر انتشارا لاستخراج خطوط الساحل المرجعية من صور الأقمار

الصناعية. وتعتبر تسوية المدرج التكراري، والتصنيف الخاضع للإشراف أو الموجه والتصنيف غير الموجه ونسب النطاقات من بين التقنيات الأكثر شهرة التي يتم استخدامها لاستخراج خطوط الساحل من صور الأقمار الصناعية متعددة النطاقات. حيث يتم الكشف عن خط الساحل اللحظي إما في نطاق الأشعة تحت الحمراء القريبة (THOMAS et 1997 .DIAW, FAYYE, 2010. Kelly et al., 1998) أو الأشعة تحت الحمراء المتوسطة وذلك بفعل انخفاض انعكاس الماء في نطاق الأشعة تحت الحمراء(FAYE, 2010). لذلك تم استخدام النطاق 7 (الأشعة تحت الحمراء القريبة) للمستشعر MSS في استخراج خط الساحل اللحظي. أما بالنسبة للمستشعر TM و +ETM فقد تم استخدام النطاق 7 (الأشعة تحت الحمراء المتوسطة) التي أظهرت مستوى مهم من القدرة على طمس جزئيا تشويش تقاطع بين المياه واليابسة (الصورة 4). أما بالنسبة لمستشعر لاندسات OLI 8 فقد تم استخدام النطاق 7 (الأشعة تحت الحمراء القريبة). حيث تعتبر القنوات الرئيسية المستخدمة في تحديد خط الساحل (تلاقي الماء - البحر) هي الموجات القصيرة، والأشعة تحت الحمراء القريبة والمتوسطة (FAYE, 2010) ونطاق الأشعة الحمراء.

الصورة (4): وضوح خط الساحل في نطاقات الأشعة الحمراء وتحت الحمراء القريبة والمتوسطة في Landsat 8 OLI

المصدر: مرئية Landsat 8 OLI

كما تبين الصورة (4) فإن خط انكسار الأمواج واضح في نطاق رقم 4، وهو ما يؤثر على إمكانية استخراج خط الساحل اللحظي بشكل دقيق، أما النطاق رقم 5 فكان خط انكسار الأمواج أقل وضوح، وفي النطاق رقم 7 (الأشعة تحت الحمراء القريبة) فقد اختفى ظهوره تماما ما يجعله النطاق الأمثل لاستخراج خط الساحل.

1.5 استنباط هامش الخطأ

مهما كانت المنهجية المتبعة والتنقية المستخدمة لقياس تطور خط الساحل من الوثائق والصور المتحصل عليها، فإن معدلات التطور التي يتم الحصول عليها دائما ما تحتوي على قدر معين من عدم اليقين الذي من الضروري تقييمه للحكم على درجة تمثيلية النتائج واستغلالها بشكل مناسب. في هذه الدراسة بلغ هامش الخطأ الكلي 51.12± متر، أي بمعدل 1.08 متر للسنة.

2. أداة قياس تطورخط الساحل

تم استخدام نظام تحليل السواحل الرقمية (DSAS) الإصدار 5.0، وهي أداة امتداد مجاني لبرنامج ArcMap، تم تطويرها منذ أوائل التسعينات من قبل هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (Thieler et al.، 2009). المبدأ العام للأداة هو قياس المسافات بين خطوط الساحل من نفس السلسلة وحساب إحصائيات معدلات التطور (بالمتر / سنة) لها، حيث يتم قياس هذه المعدلات على طول كل مقطع عرضي، ويتم اخراج النتائج على شكل بيانات جدولية (Table attributaire).

يتطلب استخدام الأداة أولاً تنسيقًا صارمًا للبيانات في قاعدة بيانات جغرافية شخصية، وإنشاء خط أساس ومقاطع عرضية، وتقدير لهامش الخطأ المرتبط بعملية استخراج خط الساحل بالإضافة إلى اختيار المؤشرات التي سيتم على أساسها حساب معدل التغيير الحاصل في خط الساحل، حيث اعتمدنا في هذه دراسة مؤشرين هما:

- مؤشر EPR (معدل نهاية النقطة) لتقييم التغيرات بين وضعية خطين متتاليين.
- مؤشر LR (التراجعي الخط) لتقدير معدلات التطور طيلة الفترة الزمنية المدروسة.

تم بعد ذلك تقدير مساحات التي تم نحتها أو التي شهدت تقدما باتجاه البحر من خلال تراكب وتقاطع خطوط الساحل المرجعية للفترة المعنية على نفس المستوى، ثم دمجها (fusionner) لتشكل سمة واحدة باستخدام Arc Toolsboxفي برنامج ArcGis وحساب مساحة المضلع الناتج.

1.2 إنشاء خط الأساس والمقاطع العرضية

يعتمد استخدام DSAS على رسم خط أساس مجاور لموقع الخطوط الساحلية بالمجال القاري أو البحري حسب الرغبة أو وضعيات خطوط الساحل المدروسة. ثم بعد ذلك تقوم الأداة تلقائيا بحساب المقاطع العرضية على أساس الخط المرجعي (Ligne de Base) الذي تم رسمه بموازاة خطوط الساحل. تحدد التقاطعات بين المقاطعات والخطوط الساحل نقاط قياس المسافة بين كل خط ساحلي، وتتيح الأداة إمكانية رسم المقاطع بمسافة تتراوح 10 إلى 100 متر وفقًا للمؤلفين (Durand، 2000؛ Gaillot and Chaverot، 2001؛ Morton and Miller، 2005؛ Hapke et al.، 2006). وفي هذه الدراسة تم تحديد المسافة بين خطوط المقاطع العرضية 100 م (الخريطة 1) وهو ما يسمح بتحليل واسع النطاق.

الخريطة (1): المقاطع العرضية وخط الأساس

المصدر: إنجاز شخصي باستخدام ArcGis 10.5

3. تطوروضعية خط الساحل خلال فترة 1973 و2019

تمت دراسة التطور الذي شهده المجال المدروس من خط الساحل، على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من 1973 إلى 1979 وتتمز بكونها سبقت تأثير ميناء نواكشوط المستقل على دينامية الساحل، والمرحلة الثانية 1988 إلى 2009 التي بدأت بعد سنتين من انتهاء أشغال بناء منشأة ميناء نواكشوط المستقل، والمرحلة الثالثة وهي عبارة عن نظرة عامة للتطور الحاصل في خط الساحل على طول الفترة المدروسة.

1.3 المرحلة الأولى من 1973 إلى 1979

خلال هذه المرحلة التي امتدت على طول 6 سنوات 1973 - 1979، كان الاتجاه العام للتغير في خط الساحل هو التراجع، حيث تم قياس 216 مقطع عرضي على طول 23 كلم عرفت 180 مقطع منها تراجعا في خط الساحل بمعدل سنوي بلغ 2.12-م/سنة، بينما شهدت المقاطع المتبقية (36 مقطع) تقدما بمعدل سنوي بلغ 1.21م/سنة جنوب موقع ميناء نواكشوط المستقل حاليا.

الشكل (1): تطورخط الساحل خلال الفترة الممتدة بين 1973 – 1979

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على أداة DSAS

فشمالا شكل تراجع خط الساحل هو السمة السائدة، حيث شهد الجزء من شاطئ الصيادين حتى موقع ميناء نواكشوط المستقل حاليا تراجعا، بصرف النظر عن قيم التقدم بهذه المقاطع والتي كانت جميعا ضمن نطاق هامش الخطأ ±6، حيث بلغ معدل تراجع خط الساحل أعلى نسبة له جنوب فندق الأحمدي حيث وصل معدل التراجع إلى 4.53-م/سنة، بينما تراجع المعدل جنوب منطقة الورف الصناعية إلى 1.87-م/سنة.

وفي المقطع الجزء بين الورف وجنوب موقع ميناء نواكشوط المستقل حاليا، ظلت التعرية الشاطئية نشطة، حيث وصل أعلى معدل لها (3.23-م/سنة) شمال الميناء، فيما وصلت عند الموقع الحالي للميناء 1.49-م/سنة. أما في المقطع الذي يقع جنوب الميناء وعلى طول 1100متر فقد عرف تقدما في خط الساحل باتجاه البحر بمعدل سنوي وصل إلى 2.44م/سنة.

هذا التطور الذي يسوده تراجع خط الساحل بشكل عام يمكن فهمه من خلال الأسباب الطبيعية التي تخلقها الدينامية الساحلية حيث الظروف المحلية هي المتحكم في مسار الترسيب أو التعرية، وذلك في ظل محدودية البنيات تحتية الساحلية أو تهيئة قد تؤد إلى اختلال في نظام دينامية الشاطئ. فمن خلال الخريطة يتضح أنه خلال هذه الفترة كانت البنية التحية الشاطئية شبه معدومة حيث أنها تقتصر على الورف وفندق الأحمدي.

2.3 المرحلة الثانية من 1988 إلى 2009

خلال هذه المرحلة التي بدأت بعد مرور سنتين على اكتمال الأشغال في ميناء نواكشوط المستقل وامتدت لـ 21 سنة، كان من اللافت أن عملية تطور خط ساحل مدينة نواكشوط بدأت تأخذ منحى تطوري مختلف، حيث أدى بناء جدار الحماية من الأمواج بميناء نواكشوط على خلخلة نقل الارسابات الأمر الذي سبب تقسيم الساحل إلى جزئيين بجهتي الرصيف، جهة يشهد الساحل فيها تقدما نحو البحر، وأخرى تنشط فيها التعرية.

على طول المقطع بين شاطئ الصيادين وميناء الصداقة كان تقدم الساحل باتجاه البحر هو النشاط السائد وتزداد سرعة التقدم تدريجيا نحو الميناء، حيث وصل المعدل جنوب شاطئ الصيادين مباشرة 2.74م/سنة، فيما وصل عند فندق الأحمدي 4.67م/سنة، بينما وصل المعدل عند المرفأ 6.28م/سنة.

ظل التقدم التدريجي في مسار تطوري بزيادة شبه ثابتة كلما تقدم جنوبا إلى أن وصل حطام سفينة والتر جنوب الورف حيث شهد المعدل زيادة كبيرة مفاجئة، وذلك بفعل تأثير حطام السفينة، فنعد وصول مستوى الترسيب إلى هيكل السفينة كان يعمل على منع مروره باتجاه الجنوب وهو ما خلق تقوسا في مسار الإرسابات خلال فترة 1988 و1991 انتهى تأثير هذه الظاهرة بتجاوز الرواسب لحطام السفينة، وهو ما أدى إلى قفزة في معدل تقدم الساحل، حيث وصل جنوب الحطام مباشرة 17.2م/سنة، بعد أن كان 10.1م/سنة شماله.

الشكل (2): تطور خط الساحل خلال الفترة الممتدة بين 1988 – 2009

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على أداة DSAS

في عالية الميناء وعلى طول هذا المقع من شاطئ الصيادين إلى رصيف الميناء ظل تقدم خط الساحل باتجاه البحر سائدا ويزداد معدله تدريجيا كلما اقترب من جدار ورصيف الميناء، حيث بدأ المعدل من 2.74م/سنة جنوب شاطئ الصيادين إلى أن وصل 30.2م/سنة عند الميناء.

على العكس من ذلك كانت تنشط ترعية مهمة جنوب الميناء على طول 7 كلم، حيث وصل معدل تراجع خط الساحل جنوب الميناء مباشرة 22.1- م/سنة، وقد بلغ مقدار تآكل الشاطئ في هذا المقطع 460.9- م/سنة خلال الفترة 1988 – 2009. وبعد 978 متر جنوب منشاة الميناء يبدأ معدل تراجع الشاطئ بالتناقص ليصل إلى أقل من 1 متر بعد 7كلم جنوب الميناء.

في المجموع وعلى طول 19.3 كلم المدروسة و240 مقطع عرضي مدروس، كان التقدم سائدا في 173 مقطع عرضي (72.08% من المقاطع المقاسة)، على طول مسافة تبلغ 12.4 كلم، بينما عرفت 67 مقطع عرضي (27.91% من المقاطع المقاسة) تراجع في خط الساحل على طول 6.8كلم.

3.3 خلاصة المرحلة من 1973 إلى 2019

بينت وضعيات خطوط الساحل للفترات المدروس 1973 – 1979 و1988 – 2009 و2019 التطور الذي شهده شاطئ نواكشوط خلال هذه الفترة الزمنية التي امتدت على مدى 46 سنة، حيث كان تأثير ميناء نواكشوط واضحا على مورفولوجية الساحل الذي قسمه إلى جزئين أحدهم يتقدم فيه الساحل نحو البحر وآخر يعرف تآكل سريع نحو منخفض آفطوط الساحلي جنوب الميناء.

الشكل (3): تطور خط الساحل خلال الفترة الممتدة بين 1973 – 2019

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على أداة DSAS

لقد بلغ معدل تقدم الساحل السنوي على امتداد الفترة الزمنية 1973 – 2019، 1.26 م/سنة جنوب شاطئ الصيادين، فيما وصل المعدل إلى 28.38 م/سنة عند رصيف الميناء مباشرة. أما جنوب الميناء حيث تنشط التعرية فقد وصل معدل تراجع خط الساحل 17.38- م/سنة، ويتناقص هذا المعدل باتجاه الجنوب حتى وصل 0.6- م/سنة على بعد 6.8 كلم جنوب الميناء.

نتج عن هذا الاتجاه التطوري زيادة في مساحة اليابسة وصلت عند شاطئ الصيادين على مدى الفترة الزمنية المدروسة 171818.3م^2 (17.18 هكتار)، فيما وصلت الزيادة في قدم الكثيب عند الورف 806066.67 م^2 (80.606 هكتار)، بمعدل زيادة سنوية وصلت إلى 17523.13 م^2 /سنة، لتصل هذه الزيادة عند رصيف الميناء إلى 1293774.2 م^2 (129.37 هكتار).

أما المساحة التي عرضت للتعرية فقد بلغت في مجموعها 1772444م^2 (177.244 هكتار)، كان أكبر معدل لها يقع في المقطع الواقع جنوب الميناء مباشرة حيث وصل معدل التآكل فيه إلى 16570.3- م/سنة.

4.3 التنبؤ بوضعيات خطوط الساحل المستقبلية

تتيح أداة DSAS التنبؤ بوضعيات خطوط الساحل خلال عقدين من الزمن، وذلك بناء على معدلات التطور المحسوبة خلال الفترة الزمنية المدروسة، حيث تقوم الأداة باستخراج خطوط الساحل المتوقعة مع إضافة هامش الخطأ المحسوب لها.

بعد تنفيذ حسابات التنبؤ بخطوط الساحل المستقبلية، تم الحصول على خطي الساحل للسنوات 2030 و2040، الأول وصل أعلى معدل هامش خطأ محسوب له إلى 15±م/سنة عند موقع حطام سفينة والتر، في حين وصل أعلى لهامش الخطأ في خط الساحل المتوقع لسنة 2040 إلى 17±م/سنة عند رصيف الميناء.

- تشير قياسات خط الساحل المتوقع لسنة 2030 إلى تقدم خط الساحل باتجاه البحر بالمقطع الواقع جنوب شاطئ الصيادين، حيث سيصل معدل التقدم إلى 0.9م/سنة، بعد أن كان 1.26م/سنة خلال الفترة 1973 – 2019، أما شمال الميناء سيظل المعدل قريب من المعدل المسجل خلال الفترة المدروسة حث وصل 29.6م/سنة.

أما في المقطع الواقع جنوب الميناء فإن معدل التآكل في خط الساحل يظل أيضا قريب من المعدل المسجل خلال الفترة المدروسة، فقد بلغ بعد حذف القيم المحسوبة ضمن هامش الخطأ إلى 16.2-م/سنة. بمجموع مساحة بلغت 561621.89م^2 (56.1621 هكتار) على طول 3.6كلم جنوب الميناء. بينما وصلت مساحة التقدم 1156821.16م^2 (115.68 هكتار).

- أما خط الساحل المتوقع لسنة 2040 فقد بلغ معدل تقدمه جنوب شاطئ الصيادين بعد حذف قيم هامش الخطأ 1.1م/سنة، بزيادة 22% عن المعدل المسحوب للفترة 2019 – 2030، في حين وصلت معدل التقدم عند الورف 4.19م/سنة، وعند رصيف الميناء كان المعدل 23.6م/سنة.

وفي جنوب الميناء سجل معدل التعرية زيادة عن المعدل المتوقع للفترة 2019 – 2030، فقد وصل إلى 17.2-م/سنة على طول 700 متر جنوب منشأة الميناء، ليبدأ معدل التآكل في التناقص إلى أن وصل 1.2-م/سنة على بعدد 6.1 كلم جنوب الميناء.

الخريطة (2): خطوط الساحل المتوقع 2030 الخريطة (3): خطوط الساحل المتوقع 2040

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات DSAS

خاتمة

أدت الوتيرة السريعة للتحولات المجالية التي عرفها ساحل نواكشوط ممثلة التأثير الكبير لمنشأة ميناء نواكشوط المستقل على المجال الساحلي لمدينة نواكشوط، حيث بينت القياسات أن خط الساحل فقد بقي تحت تأثير الدينامية الطبيعية للشاطئ حتى بناء جدار الحماية من الأمواج بميناء نواكشوط المستقل، حيث بدأ حدوث الاختلال في نظام توزيع

الرواسب، وهو ما أدى إلى نشاط تعرية سريعة على طول 7 كلم جنوب الميناء ومنطقة ترسيب شمال رصيفه. فعلى مدى 46 سنة المدروسة، وصل معدل تآكل خط الساحل جنوب الميناء 19-م/سنة، بينما كان المعدل شمال رصيفه يصل 28.38م/سنة، ويتناقص هذا المعدل تدريجيا باتجاه الشمال إلى أن يصل 1.26م/سنة عند شاطئ الصيادين.

بلغ مجموع المساحات التي اكتسبها المجال القاري بفعل عملية الترسيب شمال الميناء خلال هذه الفترة ما يصل إلى 2271659.17 م^2 (227.16 هكتار) وذلك على طول 13 كلم، فيما وصلت المساحة التي خسرها الساحل جنوب الميناء إلى 1772444م^2 (177.244 هكتار) على طول 6.8 كلم، وهي مساحة أكثر من متوسط المساحة التي اكتسبها قدم الكثيب شمال الميناء بأكثر من 28.02%، رغم أن المسافة التي تنشط فيها التعرية تقارب نصف المسافة التي شهدت تقدم لخط الساحل نحو البحر، ما يعني أن معدل التعرية أسرع من معدل تقدم خط الساحل.

من جهة أخرى فقد بين قياسات النزعة التطورية لخط الساحل، أن معدلا تطور خط الساحل بجهتي الميناء الجنوبية والشمالية ستظل مستقبلا وعلى مدى 40 سنة القادمة قريبة جدا من معدلات التطور المسجلة خلال الفترة المدروسة.

تعكس هذه المعطيات مستوى التهديد الحقيقي الذي يشكله تآكل خط الساحل على نواكشوط، حيث أن استمرار وتيرة تراجع الساحل بسرعتها الحالية سيؤدي إلى تآكل بقية حافة المنخفض الغربية الملاصقة للساحل وهو ما سيجعل حوض المنخفض امتدادا لمياه الأطلنتي خلال أقل من 20 سنة قادمة، مما قد ينتج عنه غمر لمساحات كبيرة من أحياء المدينة تقع ضمن مناطق واطئة من هذا المنخفض.

لائحة المصادروالمراجع

- **DURAND, P. 2000.** Approche méthodologique pour l'analyse de l'évolution des littoraux sableux par photo-interprétation, Exemple desplages situées entre les embouchures de l'Aude et de l'Hérault (Languedoc, France). Photo-interprétation, N°2000/1-2, pp. 3-18., 2000.
- **Faye, Ibrahima B. Nd., et al. 2008.** Évolution du trait de côte à Nouakchott (Mauritanie) de 1954 à 2005 par photo-interprétation. Norois, 2008.
- **FAYE, Ibrahima Birame Ndébane. 2010.** Dynamique du trait de côte sur les littoraux sableux de la Mauritanie à la Guinée-Bissau (Afrique de l'Ouest) : Approches regionale et locale par Photo-Interpretation, Traitement d'Images et Analyse de Cartes Anciennes Thèse doctorat, Univ de Bretagne Occidentale. 2010.
- **GAILLOT, S. et CHAVEROT, S. 2001.** Méthode d'étude des littoraux à faible évolution. Cas du delta du Golo (Corse) et du littoral du Touquet (Pas-de-Calais) en France France, Géomorphologie : relief, processus, environnement, volume 7, numéro 1. pp. 47-54, http://www.persee.fr/., 2001.

- **HAPKE, C. J., et al. 2006.** ational assessment of shoreline change: Part 3: Historical shoreline changes and associated coastal land loss along the sandy shorelines of the California coast, U.S. s.l. : Geological Survey Open-file Report 2006- 1219, 79 p., http://pubs.usgs.gov/., 2006.
- **MORTON, R. A et MILLER, T.L. 2005.** National Assessment of Shoreline Change – Part 2 Historical shoreline changes and associated coastal land loss along the US southeast Atlantic coast. US Geological Survey Open-File report 2005-1401,http://pubs.usgs.gov/., 2005.
- **Ould El Moustapha, (A.). 2000.** Influence d'un ouvrage portuaire sur l'équilibre d'un littoral soumis à un fort sédimentaire. Exemple du port de Nouakchott (Mauritanie). caen, thèse de doctorat d'université, Université de Caen/basse Normandie. 2000, p. 55.
- **Thieler, E. R., Himmelstoss, E. A., Zichichi, J. L., & Ergul, A. (2009).** The Digital Shoreline Analysis System (DSAS) version 4.0-an ArcGIS extension for calculating shoreline change (No. 2008-1278). US Geological Survey.
- **THOMAS, Y.-F., et A.T., DIAW. 1997.** de la rupture de la flèche de Sangomar, estuaire du Saloum, Sénégal. s.l. : Photo-Interprétation, vol. 35, n°1997/3-4, 1997.
- www.earthexplorer.usgs.org
- www.glovis.usgs.org
- www.usgs.gov/centers/whcmsc/science/digital-shoreline-analysis-system

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لدينامية الهجرة بواحات درعة الوسطى جنوب المغرب

Social, Economic and Environmental Dimensions of the Migration Dynamic In Middle Draa Oases in Southern Morocco

سعيد ايت عبد الواحد، دكتوراه في الجغرافيا من جامعة القاضي عياض مراكش المغرب

ملخص: تشكل الهجرة مظهرا من مظاهر الأزمة التي تعاني منها الواحات، والتي تمس جل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. بحيث تشكل مجتمعة أحد الأسباب المساهمة في نزوح عدد كبير من سكان هذه المناطق نحو المدن، للهروب من الفقر والحرمان الاجتماعي التي تعاني منه جل الأسر في الواحات. هذه الهجرة تكون لها انعكاسات على هذه المجالات، فالارتباط الكبير للمهاجرين بأصولهم، يساهم في تغير نمط عيش الساكنة المحلية، من خلال التحويلات المالية. بالإضافة الى تأثيرها على المجال بإفراغ المنطقة من الطاقات الشابة، الأمر الذي يساهم في تدهور هذه المجالات. سنناقش من خلال هذا المقال محدودية البنى الإنتاجية في تحقيق التنمية ومساهمة ذلك في تزايد حدة الهجرة في الواحات، وتبيان أهم انعكاساتها على المجال.

الكلمات المفتاحية: الهجرة –درعة الوسطى – نمط العيش – دينامية المجال – التنمية.

Abstract: Migration is one of the manifestations of the oases crisis, and it is closely related to the weakness of local productive structures, and their inability to secure the basic needs of the local population. The latter is increasing at a rate that exceeds the ability of oases to meet the current requirements of life. This resulted in the change in the lifestyle of the population, which is linked to the general shifts that Morocco and the world in general undergoes. These factors made the oases the most expelling areas for their inhabitants, due to the absence of a clear vision for their development. The result of this is the social deprivation that most families suffer from. But the immigrants mitigated it through the close connection with their origins, as the oases today live on more than one external financial resource linked mainly to the remittances of immigrants; since the agriculture is in crisis and the inability of tourism to contribute to achieving a desired development, -despite the local tourism potentials associated with the diversity of natural and heritage scenes (mountain tourism, desert tourism, architectural heritage...). Despite the importance of migrants remittances in alleviating the suffering of the population, migration contributes to emptying the region of young workforce, which leads to the deterioration of these areas. In this article, we will discuss the limitations of productive structures in achieving development and its contribution to the increase of migration from the oases, and indicate its most important repercussions on the field.

Keywords: Migration - Middle Draa - lifestyle - dynamism of the field - development.

مقدمة:

تشكل الواحات المغربية وواحات درعة الوسطى بشكل خاص واحدة من أبرز المجالات الطاردة لساكنتها في المغرب نظرا للإكراهات التي يعاني منها المجال في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وما يمكن التأكيد عليه هو ان الهجرة ليست ظاهرة جديدة في المنطقة، بل هي ظاهرة متأصلة بدأت باستقبال هذا المجال لعرقيات مختلفة استطاعت أن تأسس لحضارة الواحة بعد الرواج التجاري الذي ميز مجال درعة عبر التاريخ. واستمر هذا الحال الى أن فقدت هذه الواحات أهميتها التجارية، وبدأت ملامح أزمتها تظهر مع مرور الزمن خصوصا أمام تزايد حدة الجفاف وتأثيره على النشاط الفلاحي الذي شكل أهم مصدر للدخل في المنطقة، مما ساهم في التأثير على واحد من بين الثوابت الأساسية لاستقرار السكان في هذه الواحات. استمر تراجع قطاع الفلاحة في تحقيق الحاجيات الأساسية للسكان واستمرت الأزمة، وبدأ التفكير في وسيلة لانقاد الواحات، فظهرت السياحة التي أريد لها أن تكون قاطرة لتنمية هذه المجالات وتساهم جنبا الى جنب مع النشاط الفلاحي في تحقيق ذلك، من خلال استغلال الإمكانيات والمناظر الطبيعية المميزة من قبيل البساتين والقصور والقصبات، واستغلال انفتاح الواحات على الصحراء وما يخلفه ذلك من إمكانيات استغلال المجال سياحيا في إطار ما يسمى بالسياحة الصحراوية. استمر الايمان بأهمية قطاع السياحة كقاطرة للتنمية في الواحات، ومع مرور الزمن تبين بأن مشاكل وتحديات الواحات تفوق بكثير قدرة السياحة على تذويبها، ليعود المجال مرة أخرى الى النشاط الفلاحي ولكن هذه المرة بتكثيف وتجديد زراعي، لينتقل المجال من اعتماد فلاحة معيشية الى اعتماد فلاحة تسويقية في هوامش الواحات تفوق بكثير قدرة المجال على تحمل الضغط الكبير على الموارد الطبيعية خصوصا الماء، وهو توجه لا يندر بإمكانية المساهمة في تنمية المجال.

كل هذه الصيرورة من التحول من قطاع اقتصادي الى آخر، لم يفلح في إيجاد نمط تنموي كفيل بتنمية هذه الواحات، والمساهمة في استقرار السكان في مجالهم الطبيعي، لتكون الهجرة هي الخاصية المميزة لهذه المجالات والتي تتزايد حدتها مع مرور الزمن. ان الهجرة اليوم تشكل أساس عيش نسبة كبيرة من سكان هذه الواحات نظرا لارتباط المهاجرين بأصولهم ومساهمتهم في دينامية الواحات من خلال بعض المشاريع المنجزة، وجعل المجال ينفتح على الخارج من خلال استيراد نماذج مختلفة من حياة المدن، الأمر الذي ساهم كثيرا في تغير نمط عيش هذه الساكنة.

إشكالية البحث:

تعرف واحات درعة الوسطى أزمة حقيقية تتمثل في عجز البنى الإنتاجية المحلية عن تحقيق التنمية في المنطقة، هذا الوضع ينعكس بشكل سلبي على كل مناحي الحياة، ويضع الساكنة المحلية في حرمان حقيقي وحاجة ملحة تدفع بهم الى البحث عن سبل كفيلة بتحقيق حاجياتهم الأساسية. وتشكل الهجرة أولى ردود فعل الساكنة المحلية خصوصا لدى فئة الشباب التي تتمرد على الواقع وتبحث عن حياة أفضل، بحيث تعتبر الهجرة بالنسبة لهم الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك. فما هي أهم مسببات الهجرة في واحات درعة الوسطى؟ وماهي أهم نتائجها؟

أهمية البحث وأهداف البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة التعريف وفهم واقع البنى الإنتاجية بواحات درعة الوسطى وتبيان محدوديتها في تحقيق الحاجيات الأساسية للساكنة المحلية. تم التعرف على واقع الهجرة في المنطقة كنتيجة للأزمة التي تعرفها الواحات، وتبيان موقف الساكنة المحلية منها، تم التعرف على أهم التحولات التي تسببها الهجرة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا في هذه المناطق الحساسة.

خطة البحث:

من أجل الإحاطة بالإشكالية قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث محاور. المحور الأول خصصناه لمناقشة البنى الإنتاجية في واحات درعة الوسطى، وركزنا فيه على الفلاحة والسياحة كأهم ركائز الاقتصاد في الواحات. أما المحور الثاني، خصصناه لدراسة الهجرة، وبينا من خلاله أهمية الهجرة وقدرتها على تحقيق تحولات كبيرة في نمط عيش الساكنة المحلية. أما المحور الثالث فخصصناه لدراسة تأثير الهجرة على المجال.

I_ محدودية البنى الإنتاجية في تحقيق التنمية في واحات درعة الوسطى

1_الفلاحة: استمرار النمط التقليدي في التدبير وتراجع الاهتمام بالأرض

ان المتأمل في واقع الفلاحة في واحات درعة الوسطى وفي بعض أساليب الاستغلال، سيلاحظ أن الفلاح استمر في التدبير التقليدي الموروث منذ قرون طويلة،[1] ولم يستطيع فك الارتباط بهذا التدبير الموروث. ويعود ذلك الى مجموعة من العوامل[2] التي ساهمت في عرقلة التطور الزراعي كدورات الجفاف المتكررة والتي تأتي على ما تخلفه سنوات الخصب وتدفع بالساكنة الى الهجرة، ومنها البنية العقارية المعقدة...

وإذا كانت الواحات في درعة الوسطى غير قادرة على إيجاد نمط استغلال جديد يواكب التحولات الطارئة، فإنها عكس ذلك تعرف تراجعا اما بسبب تعرية التربة لضفاف الواد أثناء فيض واد درعة أو بتراجع المساحة نتيجة لزحف جبهة الترمل خصوصا في الواحات الجنوبية أو تزايد الأراضي المالحة...

لطالما شكلت الأرض أساس الوجود وأعطت أحقية الاستقرار والاستمرار بالواحات مقارنة بالساكنة التي لا تتوفر على الأرض. وتشير الدراسة الميدانية التي قمنا بها الى تراجع الاهتمام بالأرض لدى الساكنة في واحة مزكيطة بدرعة الوسطى، فرغم تشبث الساكنة بالأرض وصعوبة التخلي عنها عن طريق البيع مثلا، الا أن الاهتمام بالأرض واستغلالها تراجع بشكل كبيركما هو مبين في الجدول أسفله.

جدول رقم 1: درجة اهتمام الساكنة المحلية باستغلال الأرض في واحة مزكيطة بدرعة الوسطى

درجة الاهتمام بالأرض	النسبة المئوية
اهتمام كبير	17.6
اهتمام ضعيف	70.6
غياب الاهتمام بشكل كلي	11.8
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

[1] نستثني هنا الاستثمارات الجديدة في هوامش الواحات والتي أعطت وجها آخر للزراعة بتحويلها من زراعة بسيطة معاشية الى زراعة تسويقية.

[2] أحمد البوزيدي 1994: التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17-مطلع القرن 20)، دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، ص 270، 345 ص.

ان الاهتمام بالأرض من عدمه يفسر الى حد كبير حالة النشاط الفلاحي، ففي غالب الأحيان يحدث تطابق بين الاهتمام بالأرض وازدهار النشاط الفلاحي والعكس. واذا أمعنا النظر في نتائج الجدول نجد تراجعا كبيرا في درجة الاهتمام بالأرض، ف 17.6 % فقط هي نسبة الفلاحين الذين مازالوا متشبثين بالأرض بشكل كبير، ويرون خيرا في استمرار استغلالها، وهي نسبة قليلة جدا تعكس نفور عدد كبير من الفلاحين من ممارسة الفلاحة، ف 70.6% منهم تراجع اهتمامهم بالأرض بشكل كبير دون الفقدان الكلي للأمل، بينما 11.8% منهم فقدوا ثقتهم بشكل كلي في الفلاحة وتشاءموا من مستقبل هذه الواحات، وهذه الفئة هي التي تقوم بهجر الأراضي بشكل كلي.

ويعود تراجع الاهتمام والتشبث بالأرض من قبل الساكنة المحلية الى الأسباب التالية:

- غلاء أسعار ومصاريف استغلال الأرض (ارتفاع أسعار الأسمدة والبنزين واليد العاملة...)؛

- ضعف مردودية الأراضي الفلاحية وعدم قدرتها على تحقيق متطلبات الحياة الأساسية للساكنة؛

- ارتفاع نسبة التمدرس وتراجع الالمام بالشؤون الفلاحية عند الذكور والإناث معا؛

- ندرة مياه السقي وبالتالي تعرض المحاصيل الزراعية للتلف في بعض السنوات الجافة خصوصا عندما تعجز الابار عن تحقيق حاجيات السكان من مياه السقي في الفترات التي ينخفض فيها مستوى الفرشات الباطنية؛

- الهجرة وعائداتها وهي من أبرز العوامل اسهاما في هجر الأراضي وبشكل نهائي في بعض الأحيان؛

- ظهور وظائف أخرى عوضت العناية والاهتمام بالأرض كالبناء ومختلف الحرف الأخرى؛

- البحث عن الدخل السريع، فالأراضي أصبحت عاجزة عن تحقيق التنوع الذي يضمن استمرار مداخيل الفلاحين؛

- الانفتاح وتحول طرق ونمط العيش، فالساكنة لم تعد تهتم بالنشاط الفلاحي كمصدر وحيد للدخل كما كان الأمر في الماضي، فالساكنة المحلية تأثرت بالحياة العصرية؛

- قلة اليد العاملة المؤهلة والمختبرة للأعمال الفلاحية، فشيخوخة الأجيال العارفة بأشغال البستنة وضعف اهتمام الأجيال الحالية بالأنشطة الفلاحية، أفقد المنطقة اليد العاملة المؤهلة لممارسة الأنشطة الفلاحية. وهذا ما أدى الى ارتفاع أجرة اليد العاملة المشتغلة في هذا القطاع، وبالتالي تزايد مصاريف استغلال هذه الأراضي.

2_ السياحة: محدودية المساهمة في تنمية درعة الوسطى

استقبلت واحات درعة الوسطى مجموعة من الاستثمارات السياحية ارتبطت ببناء الفنادق والقصبات ودور الضيافة بالإضافة الى الانفتاح على الصحراء لاستغلال الكثبان الرملية، والتي شكلت مجتمعة أساس البنية التحتية للسياحة المحلية التي يتم تسويقها. ولم تتوقف هذه الواحات في الاعتماد على نفس النمط في تزايد وتدعيم بنياته السياحية. وبالإضافة الى هذه الأنشطة السياحية التقليدية المنتشرة في واحات وادي درعة، يظهر نوع جديد من الاستثمارات السياحية، ولكن بخصوصية جديدة تتمثل في تشييد هذه المنشآت خصوصا دور الضيافة داخل الشريط المخصص للزراعة داخل الواحات. وهو الأمر الذي يهدد استدامتها واستمراريتها في ظل الضغط المتزايد، وما يمكن أن يشكله ذلك من تهديدات إضافية قد تسرع من وقع التدهور.

شكل رقم 1: المساحة الزراعية المستهلكة من قبل الأنشطة السياحية بواحات درعة الوسطى[3]

المصدر: عبد اللطيف الخلفي 2016

هذه المساحة الزراعية المستهلكة من قبل الأنشطة السياحية المستحدثة بواحات درعة الوسطى مرشحة للارتفاع من خلال تزايد الاهتمام بالنشاط السياحي خصوصا صنف دور الضيافة التي أصبحت تشكل التوجه الغالب وسط بساتين واحات درعة الوسطى، وهو أمر يمكن أن يساهم في تقليص المساحة الزراعية في هذه الواحات التقليدية.

يبقى موقف الساكنة المحلية متذبذبا بين من يقبل بهذه الاستثمارات لعدة اعتبارات من بينها إمكانية تحقيقها للتنمية، ومن يرفضها باستحضار البعد البيئي والامكانيات المحدودة لهذه الواحات. ويبرز الجدول أسفله موقف الساكنة المحلية من هذا التوجه.

جدول رقم 2: موقف الساكنة من المشاريع السياحية داخل الشريط الزراعي بواحة مزكيطة بدرعة الوسطى

القبول بالمشاريع دخل الواحات	%
نعم	43.5
لا	56.5
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

يبرز الجدول أهمية تعاطف الساكنة المحلية مع هذه الاستثمارات، ف 43.5% منهم لا ترى مانعا من تواجد هذه الاستثمارات داخل المجال الزراعي للواحات. ويستندون في توجههم على الأزمة الحقيقية التي تعيشها الواحات وإمكانية تجاوزها من خلال هذه المشاريع التي يمكن أن تساهم في تنمية الواحات بتوفير فرص شغل للمحليين سواء في مرحلة البناء وما يتطلبه من يد عاملة، أو حتى في مرحلة الاستغلال. وبالتالي فهذه الفئة الداعمة لهذا التوجه ترى بان تزايد مثل هذه الاستثمارات من شأنه أن يساهم في تنويع مصادر دخل الساكنة المحلية، بالإضافة الى فتح المنتوجات المحلية في وجه السياح الوافدين على هذه المنشئات خصوصا الصناعة التقليدية التي تحتضر في المنطقة، والاستفادة من البنية التحتية كتعبيد بعض الطرق أو تبليطها.

اما الفئة الرافضة فتمثل 56.5% متفوقة على الفئة الداعمة، وتستند هذه الفئة في رفضها لهذه الاستثمارات على مجموعة

[3] عبد اللطيف الخلفي 2016: الدينامية السياحية بواحات درعة الوسطى بين رهان التنمية المحلية وتحديات المحافظة على الموارد الطبيعية، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص ص 279، 341 ص.

من العوامل منها:

_ أن المجال مخصص للزراعة فقط ولا يسمح بممارسة أي نشاط آخر؛

_ أن هذه الاستثمارات ستزيد الضغط على الموارد الطبيعية (الماء والتربة)؛

_ ضيق المجال وعدم قدرته على استيعاب أنشطة أخرى؛

_ إمكانية تحول المجال من ممارسة الأنشطة الزراعية الى اعتماد الأنشطة السياحية؛

_ معظم هؤلاء المستثمرين أجانب وبالتالي لن تستفيد المنطقة شيئا.

_ في حالة السماح بمثل هذه البنايات داخل الشريط الأخضر للواحة، فإن ذلك قد يشجع حتى الساكنة المحلية ببناء منازل ولو ثانوية في هذا المجال.

وأيا كان الأمر فهذه الاستثمارات تتزايد خصوصا في المناطق القريبة من المدن كما هو الأمر بالنسبة لواحة مزكيطة، حيث تنتشر في بعض الدواوير القريبة من مدينة أكدز كدوار حارة شعو ودوار أسليم ودوار تمنوكالت.

تشيد هذه البنايات السياحية في الأراضي الفلاحية التي يشتريها المستثمرون لهذا الغرض بعد الاغراء المادي الذي يجعل صاحب الأرض لا يتردد في غالب الأحيان في بيع مشارته. وهناك مجموعة من القبائل التي تجرم بيع الأراضي الفلاحية للأغراض السياحية، وبالتالي فحتى إذا كان أحد الساكنة في مثل هذه الدواوير يرغب في بيع مشارته، فان القبيلة تقف له بالمرصاد لأن قوانين وأعراف القبيلة ترفض وتمنع ذلك.

ان توظيف السياحة لهذه الأشكال الاستثمارية الجديدة مرده الفشل الكبير للسياحة التقليدية التي انخرطت فيها المنطقة مبكرا، لغياب التأسيس لنموذج سياحي واحي منسجم مع الخصوصيات المجالية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمنطقة، وهو الأمر الذي يفسر فشل القطاع السياحي في تحقيق التنمية في المنطقة بعد أن تأزمت الفلاحة. فالمفروض في الأنشطة السياحية احترام المجال الفلاحي والسعي نحو التكامل معه بالبحث عن مخرج للقطاعين معا، لا الدخول في منافسته ومحاولة اقصائه[4]، حيث ترتب عن هذا الأمر الاسهام في الاخلال بالتوازنات البيئية بتزايد الضغط على الموارد الطبيعية باستنزاف الموارد المائية والترابية للمجال. فالواحات كما أسلفنا الذكر مبنية على التكامل الذي سينتهي بتحقيق تنمية فعالة يساهم فيها كل قطاع حسب امكانياته وقدراته، مستندين بطبيعة الحال على كل تجديد يحمل طابع الاستدامة والقادر على مواكبة المشروع التنموي لهذه المناطق. بعيدا عن كل المحاولات الانفرادية النفعية والتي تؤجل في غالب الأحيان المشروع التنموي للمنطقة.

II_ الهجرة نتيجة حتمية لأزمة الواحات :

شكلت الفلاحة عبر التاريخ النشاط والمصدر الأساسي للعيش في الواحات، وارتبطت بها مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستمر هذا النشاط الفلاحي بنفس أساليب التدبير ولم يستطع أن يتطور ويتكيف مع المتغيرات والتحولات العامة على المستوى الوطني والدولي (باستثناء ما يقع في هوامش الواحات من تكثيف زراعي واعتماد منتوجات تسويقية)، وبقي في اعتماد أساليب وتقنيات موروثة عن أزمنة غابرة، ليجد هذا النشاط الفلاحي نفسه خارج المنافسة ويسقط في أزمة من الصعب جدا أن يخرج منها الا إذا أعادت الدولة نظرتها نحو هذه المجالات الهشة وصوبت من أشكال تدخلاتها التي تزيد من تعميق الأزمة في غالب الأحيان أكثر من انقاذها لهذه المجالات.

[4] هناك من يسوق للموت النهائي للقطاع الفلاحي داخل الواحات لإعطاء نوع من المصداقية للتدخلات المتعددة في قطاعات متعددة كم هو الشأن لهذه التجديدات السياحية أو أولئك الذي يتوسعون في هوامش الواحات لممارسة أنشطة فلاحية تسويقية غير مستديمة.

أمام هذه الأزمة التي يعرفها القطاع الفلاحي، ظهرت مجموعة من المصادر التي تعتمد عليها ساكنة الواحات لسد حاجياتها الأساسية جنبا الى جنب مع الأنشطة الفلاحية، ساهمت في تغيير نمط عيش السكان كما هو مبين في الجدول أسفله:

جدول رقم 3: مصادرعيش الساكنة في إقليم زاكورة

مصادرعيش السكان	%
المنتوجات الفلاحية	18.42
الماشية	9.01
تحويلات مالية الخارج	16.4
تحويلات الهجرة الداخلية	15.77
معاشات من الخارج	3.68
أجور الوظيفة العمومية	15.73
أجور القطاع الخاص	4.3
مشاريع استثمارية	11.83
مداخيل المهن التقليدية	1.74
آخر	3.12

المصدر:[5] Bahan A. Hanchane H. Aouchar A

يتبين من خلال نتائج الجدول مدى التعدد في مصادر عيش السكان، فاذا كانت الفلاحة في السابق هي المصدر الأساسي لعيش الساكنة المحلية، فإنها لا تساهم اليوم الا بـ 18.42%، والماشية بـ 9.01% ويعزى هذا التراجع الى الجفاف المناخي الحاد الذي تعرفه هذه المجالات والذي أثر ليس فقط على الأنشطة الزراعية التي تتراجع مساحتها داخل الواحات، ولكن أيضا على المراعي التي تراجعت قدرتها الإنتاجية، وهو ما يفسره تزايد استقرار الرحل داخل الواحات. في مقابل ذلك ظهرت مجموعة من المصادر الأخرى للعيش كأجور الوظيفة العمومية بـ 15.73% التي تعتبر نتيجة لانخراط شباب المنطقة في التمدرس. تم أجور القطاع الخاص بـ 4.3% والذي يرتبط أساسا ببعض الوظائف التي توفرها بعض المؤسسات الخاصة كقطاع الأبناك ووكالات التأمين... تم المشاريع الاستثمارية بـ 11.83% وترتبط في غالب الأحيان بالاستثمار في القطاع السياحي وغيره. والملاحظ هو الاسهام الكبيرة لعائدات الهجرة كمصدر مهم لعيش الساكنة بنسبة 35.85% ليحتل بذلك المرتبة الأولى كمصدر أساسي لعيش الساكنة المحلية، تمثل فيه عائدات الهجرة الخارجية 16.4% وعائدات الهجرة الداخلية 15.77% ومعاشات الخارج 3.68%.

لقد تمكنت الهجرة اذن من ابقاء البعض من هذه الساكنة في مكانها الطبيعي بعد أن فشلت الفلاحة في تحقيق ذلك ولكن هذه الفئة تعيش من عائدات الهجرة التي أصبحت تمثل المصدر الأساسي لعيشهم من خلال توفر معظم الساكنة على مهاجر واحد على الأقل كما هو مبين في الجدول أسفله:

[5] Bahan A. Hanchane H. Aouchar A 2012 : Migrations internationales et développement local au Maroc : cas de la vallée du draa moyen et du bassin de Tazarine/Taghbalt. Province de zagora. Rapport final ; IURS ; Rabat.

جدول رقم 4: توفر الأسر على مهاجر في واحة مزكيطة بدرعة الوسطى

توفر الأسرة على مهاجر	%
الأسر المتوفرة على مهاجر	69.4
لا تتوفر على مهاجر	30.6
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

تتوفر معظم الأسر في واحة مزكيطة على مهاجر واحد على الأقل وتمثل نسبة 69.4%، مقابل 30.6% فقط من الأسر لا تتوفر على مهاجر، ما يبين أن الهجرة أصبحت تفرض نفسها بقوة مع العلم أنها ليست جديدة ولكن تعرف تحولات مهمة في العقود الأخيرة. وتتزايد حدتها مع تزايد الأزمة في الواحات وعدم قدرتها على تجديد وتطوير بنياتها الإنتاجية، وخلق بنيات انتاجية أخرى تضمن بها تنوع مصادر الدخل المحلي الذي يمكن أن يبقي بالساكنة المحلية في مجالها الطبيعي. ان نسبة الأسر التي تتوفر على مهاجر واحد على الأقل، لا تعبر صراحة عن حجم هذه الظاهرة لأن النسبة على مستوى العائلة أكبر بكثير من هذه النسبة، ومرد هذا التراجع هو تزايد عدد الأسر النووية في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى، هناك عدد كبير من الأسر التي تتوفر على أكثر من مهاجر. ومع أن هناك صعوبات كثيرة لنقل الأسرة الى المدينة نظرا لطبيعة الوظائف التي يزاولها المهاجرون والتي يصعب معها نقل كل أفراد الأسرة - مع العلم أن هذه الظاهرة أصبحت تتزايد بتطور المستوى الثقافي والولوج الى بعض الوظائف المهمة لبعض الفئات المهاجرة - فان هناك ارتباط كبير بين المهاجر والأسرة أو العائلة المستقرة داخل الواحات من خلال التحويلات المالية. كما يبينه الجدول أسفله:

جدول رقم 5: مساعدة المهاجرين لأسرهم ماديا في واحة مزكيطة بدرعة الوسطى

مساعدة المهاجرين لأسرهم	%
نعم	84.7
لا	15.3
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

جدول رقم 6: مصدر عيش السكان بواحة مزكيطة بدرعة الوسطى

مصدر عيش السكان	%
عائدات الفلاحة	27.5
عائدات الهجرة	72.5
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

تبين نتائج الجدول مدى الارتباط الكبير بين المهاجر والساكنة المحلية، حيث أن 84.7% من الأسر تستفيد من مساعدة ودعم المهاجرين لهم، أكثر من ذلك هناك مجموعة من المهاجرين الذين يتحملون كامل المسؤولية باعتبارهم المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه هذه الأسر في عيشها، فعائدات الهجرة إذا نافست عائدات الفلاحة كمصدر أساسي للساكنة المحلية ان

لم تعوضها لدى بعض الأسر. ويبين الجدول أسفله اسهام كل من عائدات الهجرة والفلاحة في عيش الأسر بواحة مزكيطة:

تبين نتائج الجدول أزمة القطاع الفلاحي وعدم قدرته على ضمان عيش الساكنة فهي لم تعد تساهم في عيش السكان مقارنة بعائدات الهجرة الا لدى فئة قليلة من الأسر تمثل 27.5%، فيما أغلبية الأسر وتمثل نسبة 72.5% تساهم عائدات الهجرة في عيشها مقارنة بعائدات الفلاحة. ومن خلال هذا فالساكنة المحلية أصبحت مرتبطة بالمهاجرين أكثر من ارتباطها بالأنشطة الفلاحية في الواحات، وهو أمر يستدعي تدخلا من أجل تصحيح المسار سواء من قبل الدولة الأكثر تأثيرا ومن قبل المجتمع المدني وصولا الى الساكنة المحلية، لأن الواحات مطالبة بتصحيح مسارها وعدم الاعتماد على ريع الهجرة كمصدر أساسي أو وحيد للعيش. خصوصا وأنها أصبحت التوجه المفضل لدى الأسر التي تفضل هجرة أبنائها غير المتمدرسين من بقائهم للعمل في الفلاحة كما يبينه الجدول أسفله:

جدول رقم 7: أهمية الهجرة لدى الأسر المزكيطية بدرعة الوسطى

	%
تفضيل عمل الابن في الفلاحة	17.6
تفضيل هجرة الابن الى المدينة	82.4
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

تبدو أهمية الهجرة وتأثيرها في الواحات واضحة جدا من خلال الجدول الى درجة تفضيل الأسر المحلية لهجرة أبنائها والعمل خارج الواحات من بقائها والاشتغال في الأنشطة الفلاحية المحلية، ومرد هذا التوجه الأسري هو الاستفادة الكبيرة للأسر من الأبناء المهاجرين من الناحية المادية أكثر من بقائهم داخل الواحات التي يتعرضون فيها في غالب الأحيان للبطالة نظرا لعجز الفلاحة في ضمان فرص شغل دائمة من جهة، ومن جهة أخرى رفض وغياب رغبة الأجيال الحالية في ممارسة الأنشطة الفلاحية، ما يدفع غير المتمدرسين من الشباب الى تفضيل خيار الهجرة على البقاء في الواحات، ما ينعكس عليهم وعلى أسرهم بشكل إيجابي، ولكن يؤثر على هذه المجالات التي تتعرض للإفراغ من الطاقات الشابة القادرة عن العمل.

جدول رقم 8: وجهات الهجرة في واحة مزكيطة بدرعة الوسطى

وجهة الهجرة	%
محور (البيضاء، الرباط، القنيطرة)	60
الأقاليم الشمالية والشرقية	10
مراكش - أكادير	13
الأقاليم الصحراوية	6
دول الخليج	4
أوربا	3
آخر	4
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

أكثر من هذا فتأثير الهجرة أعمق بكثير من خلال تأثيرها على المجتمع الواحي، حيث كسرت التراتبية التي كانت سائدة في المجتمع سابقا ووضعت الساكنة في طبقة واحدة. وبالتالي فالحديث عن الطبقات الاجتماعية قد خف بشكل كبير جدا نتيجة لهذه التحولات العامة التي انخرطت فيها الواحات، والتي ساهمت فيها الهجرة بشكل كبير. ومن هنا فالتمييز بين أفراد المجتمع الواحي على أساس انتمائهم الطبقي كما كان عليه الأمر سابقا تراجع كثيرا الى درجة يمكن فيه وضع الشريف مع الحرطاني مثلا في نفس المستوى الاقتصادي، أو قد يتفوق الحرطاني في بعض الحالات. لان الأرض الفلاحية التي كانت تمثل امتيازا والتي كانت تمثل معيارا للتراتبية الاجتماعية لم تعد قادرة على الاحتفاظ بذلك مع الأزمة التي عرفها القطاع الفلاحي وظهور وظائف أخرى أكثر تحقيقا للدخل، أو بتزايد حدة الهجرة التي تعتبر اليوم أكثر مصادر العيش بالنسبة لساكنة الواحات.

تختلف وجهات الهجرة لدى الساكنة المزكيطية، الا أن محور (البيضاء، الرباط، القنيطرة) يعتبر القطب الأكثر جاذبية للمهاجرين من واحة مزكيطة بنسبة 60%، نظرا للعرض الكبير والمتنوع الذي يوفره هذا القطب خصوصا مدينة الدار البيضاء التي توفر عرضا لمختلف الشرائح الاجتماعية (أشغال البناء، المعامل، الاشتغال في المتاجر...). تم قطب مراكش أكادير ب 13% بسبب قربهما من درعة، متبوعة ب بالأقاليم الشمالية والشرقية ب 10% بسبب الدينامية الاقتصادية المهمة التي تعرفها هذه الأقاليم خصوصا في السنوات الأخيرة. تم بشكل أقل الأقاليم الصحراوية ب 6%، ودول الخليج ب 4%، وأوربا ب 3% وبعض الوجهات الأخرى المختلفة ب 4%.

شكل رقم 2: الهجرة الخارجية بإقليم زاكورة سنة 2011[6]

إذا كانت الدار البيضاء تمثل الوجهة الرئيسية للهجرة الداخلية، فان فرنسا شكلت الوجهة الأساسية للهجرة الدولية بنسبة 73%، متبوعة ب اسبانيا ب 10% تم هولندا ب 8.33%، ويفسر ارتفاع الجالية من درعة الوسطى كما في باقي مناطق

[6] إبراهيم الميموني 2017: أثر التغيرات المناخية والتحولات السوسيومجالية على تدبير الموارد المائية بواحات درعة الوسطى، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص 237، ص ص 374.

المغرب الى فرنسا بالعوامل التاريخية، حيث كانت الهجرة الى فرنسا مبكرة خصوصا بعد تحقيق الاستقلال وحاجة الدولة الفرنسية الى يد عاملة رخيصة وصبورة كانت تشتغل أساسا في المناجم.

III _ انعكاس التحولات الحالية على الفلاحة المحلية:

نتج عن هذه التحولات والتوجهات الجديدة سواء المتعلقة بتراجع ثقافة البستنة بتراجع التراث المادي واللامادي الذي يمثله فلاح الواحات أو تراجع العمل الفلاحي نتيجة للتحولات العامة وتغير أنماط عيش السكان بتزايد حدة الهجرة ومساهمتها في هذه التحولات، آثار كبيرة وسلبية على المجالات الواحية. فالأراضي الفلاحية كانت أول المتأثرين بهذه التحولات حيث تزايد عدد الأراضي البائرة، إما لانشغالات بعض الساكنة بالوظائف الأخرى وتفضيلها على الأنشطة الفلاحية أو نتيجة لهجرة البعض الى المدينة وترك الأرض بائرة أو نتيجة لعدم رغبة الأبناء في الفلاحة خصوصا بعد وفاة الأب الى غيرها من العوامل التي أثرت على أداء ومردودية هذه الواحات، بتزايد عدد الأراضي المهملة كما تبينه الصور أسفله:

* بوار الأرض:

يعرف بوار الأرض الفلاحية تزايدا كبيرا في العقود الأخيرة وهو توجه يعكس أزمة الواحات بصفة عامة وفي نفس الوقت عدم قدرتها عن توفير متطلبات الحياة الأساسية وتلبية الحاجيات المتزايدة للساكنة المحلية في ظل انفتاح المجالات الواحية على أنماط عيش

ان تزايد عدد الأراضي المهملة مرده عوامل وأسباب كثيرة فبالإضافة الا الأسباب السابق ذكرها، توجد أخرى لا تقل أهمية عنها تتمثل في تغير نمط عيش الساكنة المحلية الذي يميل الى النمط الحضري. فاذا كان المطبخ الواحي مثلا يعتمد في السابق على ما تجود به هذه الأراضي من الحطب المتكون من جريد النخيل وأغصان الأشجار الأخرى، فان اعتماد الأفران الكهربائية وأفران الغاز قلص الى حد كبير من الاعتماد على هذا الحطب [7]. فالمطبخ العصري بالمباني الاسمنتية الحديثة في إطار التحولات العمرانية للواحات لا يمكن أن يوظف هذا الحطب كما كان الأمر بالنسبة للمطبخ التقليدي الذي تستهلك كل مكوناته هذا الحطب. تم أن تشييد المباني في السابق كان يعتمد بشكل كبير على مكونات النخيل من جذوع وجريد وغيره عوض المباني الاسمنتية الحالية التي لا توظف شيئا من هذه المكونات.

نتيج عن هذا التحول انتشار كبير لهذه المخلفات والتي تشوه شيئا ما من المناظر الطبيعية للواحات، بحيث تنتشر مخلفات النخيل وباقي الأشجار في كل مكان بعد تراجع الساكنة المحلية في اعتمادها كمصدر للطهي، باستثناء استعمالها في بعض

7 سعيد ايت عبد الواحد 2020: دينامية الأنظمة الواحية بين المقاومة والأزمة، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، ص 241، 330 ص.

الأفران الجماعية للخبز" تفارنوت". وبالتالي فالاعتناء بالنخلة تراجع كثيرا بسبب هذه التحولات، ما يؤثر في بعض الأحيان على جودة التمور بسبب وجود جريد في النخلة بكثرة، الأمر الذي يساهم في تراكم الغبار على الجريد، وانتشار بعض الحشرات (كالحشرة البيضاء) التي تؤثر على منتوجات التمور...

صور للإهمال الذي تتعرض له الواحات

خاتمة:

ان الحديث عن أزمة الواحات اليوم يتخذ عدة أبعاد بتعدد العوامل المساهمة فيها، فالتداخل بين ما هو اجتماعي واقتصادي وثقافي يفسر الى حد بعيد تراجع مكانة الواحات على المستوى الوطني. فالساكنة المدبرة للشأن المحلي في السابق وفي ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، ليست هي الساكنة الحالية التي تعيش في ظروف جديدة مغايرة لنظيرتها السابقة، حيث ساهمت التحولات الحالية في تكسير العزلة التي كانت تعاني منها الواحات، والتي لعبت فيها الهجرة دورا كبيرا، فغيرت من نمط عيش ساكنتها، الأمر الذي أثر على توجهاتهم وطموحاتهم التي لم تستطع الواحات تحقيقها، وهو ما ساهم في بداية فك الارتباط بينه وبين الأرض الفلاحية التي كانت عبر التاريخ المحدد الرئيسي لاستقرار السكان في المنطقة، لتبدأ مظاهر التدهور واضحة في ظل غياب كلي لأية استراتيجية واضحة لإخراج الواحات من الأزمة بغية ضمان استمرارها.

قائمة المراجع:

1_ إبراهيم الميموني 2017: أثر التغيرات المناخية والتحولات السوسيومجالية على تدبير الموارد المائية بواحات درعة الوسطى، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص ص 374.

2_ أحمد البوزيدي 1994: التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17-مطلع القرن 20) ، دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، 345 ص.

3_ سعيد ايت عبد الواحد 2020 : دينامية الأنظمة الواحية بين المقاومة والأزمة، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، ص 241، 330 ص.

4_ عائشة حليم 2010: السياحة القروية والتنمية المحلية بإقليم زاكورة، بحث لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع القروي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 423 ص.

5_ محمد ايت حمزة 1993: التوازن الايكولوجي الواحي بين التنافس والتكامل، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الندوات: المجال والمجتمع بالواحات المغربية جامعة المولى إسماعيل مكناس، ص ص 77-94.

6_عبد اللطيف الخلفي 2016: الدينامية السياحية بواحات درعة الوسطى بين رهان التنمية المحلية وتحديات المحافظة على الموارد الطبيعية، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص ص 279، 341 ص.

_7 Bahan A. Hanchane H. Aouchar A 2012: Migrations internationales et développement local au Maroc: cas de la vallée du draa moyen et du bassin de Tazarine/Taghbalt. Province de zagora. Rapport final ; IURS ; Rabat.

8_ Mater A, 1997 **:** L'émigration internationale de travail comme facteur principal des mutations économiques et sociales des oasis du Dadess et du Draa, sud du Maroc, L'émigration maghrébine vers l'Europe : espace et investissement, Centre d'Etudes sur les Mouvements Migratoires Maghrébins, Oujda : Université Mohammed I, pp. 97-110.

9- Office Régional de Mise en Valeur Agricole de Ouarzazate : étude d'amélioration des systèmes d'irrigation et de drainage de l'ORMVAO, diagnostic de la situation actuelle, volume 1et 2 juillet 1995. 161p.

المشروع الترابي: مقاربة وآلية لتحقيق التنمية الترابية

The territorial project: an approach and mechanistic towards a setenable territorial development

مراد عرابي، باحث في الجغرافيا -المغرب-

ملخص: أصبحت التنمية الترابية المحلية المندمجة والمستدامة مطلبا راهنا غير قابل للتأجيل، تتطلب تجاوز المشاريع المركزة والمقاربات القطاعية التي أبانت عن تواضع نتائجها بسبب نظرتها للمجال كمعطى محايد، مقاربات وضعت من التراب المحلي موضع إسقاط للبرامج المركزية التي تتسم بمنهجيتها التعميمية ذات النمط الواحد دون مراعاة للخصوصيات المحلية، هذه التصورات لا تتماشى غالبا مع تطلعات المحلي، مما يفرض ضرورة الانتقال إلى المقاربة الترابية التي تتيح الفهم العميق لحاجيات الساكنة المحلية وكآلية لنجاح المشاريع التنموية المحلية، هذه المقاربة تجمع بين خطاب سياسي وآخر تنموي لمعالجة التحديات المجالية لتقوية مناعة وتنافسية التراب عبر إحدى أهم أدوات الاشتغال على التراب وتنميته ألا وهي "المشروع الترابي".

سنروم من خلال مداخلتنا تسليط الضوء على مفهوم "المشروع الترابي" في أبعاده الدلالية النظرية وحيثياته ووظيفته ومراحل بناءه وأجرأته وشروط بلورته ومختلف تمفصلاته، لإنتاج وثيقة متكاملة إلى حد ما على مستوى المعرفي والإجرائي، يحدونا في ذلك جدة المفهوم وأهمية الإلمام به من لدن الباحث في موضوع التنمية الترابية عموما والباحث الجغرافي على الخصوص.

الكلمات المفتاحية: المحلي، الذكاء الترابي، التنمية الإدماجية

ABSTRACT: Integrated and sustainable local territorial development has become a topical and urgent requirement that cannot be postponed. It requires going beyond centralized projects and sectoral approaches which have shown modest results because of their vision of the field as neutral data. the local terroir in projection for the central programs which are characterized by their generalist methodology of a unique style without taking into account Due to the local particularities, these perceptions are often not in phase with the aspirations of the local, which imposes the necessity to move to the territorial approach which allows a deep understanding of the needs of the local population and as a mechanism for the success of local development projects, This approach combines a political and developmental discourse to respond to the territorial challenges of strengthening immunity and the competitiveness of the soil through one of the most important tools for working and developing the soil, which is the “territorial project”.

Through our intervention, we will shed light on the concept of “land project” in its semantic theoretical dimensions, its logic, its function, the stages of its construction, its modalities, the conditions of its crystallization, and its various details, to produce a document. somewhat cognitively and procedurally integrated Territorial development in general and the geographic researcher in particular.

KEY WORDS: the local, the territorial intelligence, the integral development

مقدمة: تفرض التحولات المتسارعة التي يعيشها عالم اليوم في إطار العولمة، قيم تدبيرية-مجالية وترابية جديدة، كما تفرض إعادة النظر في الأسس المعتمدة في التنمية المحلية المستدامة كغاية تسعى إلى تحقيقها كل الشعوب قصد الرقي بمجالاتها الترابية إلى وضعية أكثر جاذبية وتنافسية. لطالما قام المفهوم التقليدي للتنمية على مقاربة قطاعية فاقدة إلى التنسيق بين المتدخلين والفاعلين الترابيين، ولم تنطلق من النظرة المتساوية القيمة لكل أرجاء التراب، واقتصرت على الفاعلية الاقتصادية دون الاكتراث إلى الفاعلية الاجتماعية، الثقافية، التوازنات المجالية والبيئية...إلا أن المفهوم الحالي يعمل على تحقيق النمو المتزامن لمختلف القطاعات وإشباع حاجات الإنسان الخدماتية، البيئية، الحضارية والثقافية...في تكامل والتقائية[1].

هذا التوجه الجديد يرتكز على تنمية وتقوية موارد التراب باعتبارها ركيزة ومنطلقا للتنمية الترابية المحلية المنتجة للثروة[2]، انطلاقا من كيفية تحديدها واستغلالها، بإسهام كافة الأطراف المستعملة للتراب. الشيء الذي يستدعي لفت النظر إلى مفهوم المشروع الترابي كأحد المقاربات النوعية المستجدة للاشتغال على المواضيع والإشكاليات المجالية، التي تحتم تبني سياسات ميكروترابية، تراعي الخصوصيات الثقافية والإمكانات المادية والبشرية للتراب المحلي، إذ لا يمكن تبني سياسة تنموية واحدة داخل نفس البلد[3]. فكيف يمكن إعادة النظر في التناول المقارباتي للتنمية الترابية؟ فأين تتموقع المقاربة الترابية والمشروع الترابي من مسألة التنمية المحلية؟

1- التراب المحلي، الترابية، المشروع الترابي والتنمية الترابية : مفاهيم مترابطة إجرائيا

يتيح التحديد الدقيق للمفاهيم **رسم حدود اشتغال كل واحدة منها وضبط منهج اشتغال كل مفهوم، مما ي**مكن الباحث من حصر مجال الاشتغال، والقارئ من أن يعرف ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم أو ذاك، وإذا كانت المفاهيم في العلوم الطبيعية تتسم بالوضوح النسبي، فان تعريفها في العلوم الاجتماعية والإنسانية يتميز بالتعدد والاختلاف حسب المرجعيات والتخصصات، وللجغرافيا علاقة بحث وثيقة بالمفاهيم المستجدة تسهم في مناقشة طموحات المجتمع التنموية، ومجابهة أشكال التخلف الترابي، وللإشارة لا يستطيع مقالنا الإحاطة والمعالجة الشاملة والدقيقة لموضوع التراب والترابية والتنمية الترابية والمفاهيم المرتبطة بها، بل يبقى مساهمة بسيطة تحملنا إلى آفاق هذه المفاهيم ومقاربتها جغرافيا. يتضمن مقالنا جهازا مفاهيميا مسترسلا يرتبط عموما بإعداد التراب، فمن المجال، المكان، الوسط، التنمية التشاركية، القطاعية، إلى التراب والتنمية الترابية، التشخيص الترابي والمشروع الترابي والتثمين الترابي، التسويق الترابي، التعاقدية، الالتقائية، الموارد الترابية...كل هذه المفاهيم تكون أنساقا وحلقات مترابطة في تدبير تنمية التراب المحلي، ميزتها التداخل والتقاطع بين دلالاتها وصعوبة إقامة حدود فاصلة بينها بدقة لطبيعتها النظرية المجردة وتحديات تطبيقها في الواقع.

1-1- مفهوم التراب

[1] **قاسم نهاد.،2001**، التنمية المستديمة للمستقرات الحضرية: عناصرها، مفهومها، مبرراتها، وسائل تحقيقها، أشغال ندوة: العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة أيام 10-12-11 أبريل، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير بالرباط، ص 72، ص ص: 70-79.

[2] **بنمختار رشيد.،2012**، تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، تحد جديد من أجل إنتاج الثروة والتشغيل من خلال استغلال الخصوصيات الترابية، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص27، ص ص: 27-39.

[3] **بكشوا محمد.،2015**، الجهوية المتقدمة وإعداد التراب، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص: 61، ص ص: 59-65.

يعتبر التراب مفهوما مشتركا بين العديد من العلوم، يصعب تحديد المجال الذي ينطبق عليه، بداية استعمل في الحقل السياسي القانوني ليعنى به جزء من سطح الأرض محدد المساحة ومقسم إلى أقسام إدارية، خاضع لسيادة سلطة مفوضة ويقع تحت وصايتها ومراقبتها، تطبعه بتوجهاتها وتزوده بمجموعة من المؤسسات التي تدبره وتقوم بإعداده والتأثير فيه حسب الاختيارات التي تراها مناسبة[4]، وتكاد تجمع معاجم اللغات الحية على الاتفاق حول أن التراب : نطاق،امتداد، مساحة أرضية معينة ومحددة، التراب قطعة أرضية من المجال، هو كل حيز جغرافي متملك approprie، لا يعرف الديمومة، قابل للتغير بفعل التحولات المجالية[5]، مشغول ومراقب تعيش عليها جماعة بشرية تقطنه وتستعمله، يعكس نظاما معقدا ومركبا من عناصر ومكونات متفاعلة فيما بينها (الأرض، الموارد الطبيعية، الإنسان، المؤسسات، البنيات التحتية، القوانين والأعرف...)[6] تشكل هوية مختلف الفاعلين والمتدخلين وخاضع لمنطقهم، فهم اللذين ينتجونه ويستعملونه لإشباع حاجاتهم، حاملا للرموز والقيم المشتركة بينهم.

يحيل التراب على المجال الذي نسقط عليه الطاقة والمادة[7]، هويته متفردة ذو خصوصيات، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، ايكولوجية وتاريخية...[8]، واقع يعاش بصفة مشتركة بين مجموعة من الأفراد تربط بينها روابط بمجال سريع التطور[9]، فهو نتاج سيرورة تاريخية، ذو أبعاد معاشة وأخرى مدركة، تقترن بالثقافة المعاشة وشبكة الأماكن الترابية المترابطة[10].

تطور مفهوم التراب من ذلك المجال القار إلى الإطار الذي ينتظم داخله المجتمع، يحتضن إمكانات وموارد متاحة وكامنة، مادية وبشرية، يمكن تعبئتها مستقبلا تحت إشراف سلطة معينة يخضع لها على سبيل الإدارة والمراقبة والتوجيه، عبر مجموعة من الآليات المؤسساتية والقانونية وبالتالي لم تعد التنمية من أجل التراب بل التراب في خدمة التنمية أي التنمية بواسطة التراب[11]، لذا لا يجب أن يكون مجال صراع بل مجال بناء بواسطة تشبيك وتنسيق جهود القوى الفاعلة في بناء وإنتاج التراب، وتمكينها من الانجاز الجماعي لمشروع تنمية ترابية وفقا لمخططات تعاقدية تتطلع للمستقبل، متحلية بثقافة الاستماتة، هكذا أصبح التراب براد يغما في حقل التنمية وتدبير المجال ومقاربة قضاياه[12].

2-1- مفهوم الترابية

---

[4] **LEVY,J& LUSSAULT,M., 2003,** dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, éd. BELIN, Paris, p 919.

[5] **الزرهوني محمد وآخرون.،2016**، الدينامية العقارية وأثرها عل تهيئة المجال الترابي بجماعة القروية أولاد الطيب بالضاحية الجنوبية لمدينة فاس، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية: دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق: هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص: 78، ص ص: 67-99.

[6] **ROBERT,P., 2012,** petit robert, édition pierre-de-Coubertin, paris, p : 2539.

[7] **كمتي سعيد.،2015**، تراب المشروع والمشروع الترابي أي مشروع لأي تراب ؟، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعى القروية لاغزران رقم 5، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص: 53، ص ص: 49-60.

[8] **BAILLY, A & FERRAS, R., 1997,** Eléments d épistémologie de la géographie, 2eme éd, Armand Colin, Paris, 191 p.

[9] **هرهارع الله.،2012**، سياسة الأرض وعوائق التنمية، مجلة إضافات العربية لعلم الاجتماع، العدد 19، صادرة عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ص: 155، ص ص: 154-176.

[10] **كمتي سعيد.،2015**، تراب المشروع والمشروع الترابي أي مشروع لأي تراب ؟، مرجع سابق، ص: 53، ص ص: 49-60.

[11] **الخزان بوشتى.،2011**، تثمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، خاص التنمية الترابية بالمغرب: الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون، مجلة نصف سنوية، العدد 13، ص: 5، ص ص: 3 -21.

[12] **RAFFESTIN, Claude., 1977,** Paysage et territorialité, cahiers de géographie du Québec, Vol. 21, N° 53-54, pp: 123-134.

تمثل المقاربة الترابية رهانا نظريا بين أهم النظريات التنموية، حسب مضامين المفهوم الأصلية البدائية التي تطورت بداية مع الجغرافي "رافستان Raffestin" وأخذت تتطور مع جغرافيين آخرين تجلت في أعمالهم على شكل تصورات عن علائقية مكونات المجتمع وحيزهم الجغرافي، يقتضي مفهوم الترابية اكتشاف حقائق اجتماعية تدرك كبناءات تاريخية للفاعلين أفرادا وجماعات نتيجة لإستراتيجياتهم في البحث عن الاستقلال والهوية، وباعتبارها نظام علاقات بين جماعة تنسجها مجموعة من الوسائط، "هي بنية اليومي الكامن، بنية علائقية لليومي غير المرئي، ويتم تعريفها أيضا بأنها مجموع العلاقات القائمة بين أفراد مجتمع معين في سياق تطور معقد بتراب ما، تتجاوز حدود تفاعلاته عناصره الداخلية، بل يعيش تفاعلا بين مكوناته الداخلية والعالم الخارجي، بمساعدة وسائط لتلبية حاجات وتحقيق أكبر استقلالية ممكنة اعتمادا على الموارد الترابية"[13].

الترابية أداة جديدة لقراءة الظواهر الاجتماعية، تمكن الهوية الاجتماعية بكل خصوصياتها من أدوات تقييم المعاش le vécu في شموليته، بما في ذلك المشاريع الترابية الممكنة على مستوى قابلية التطبيق والاندماج، وتبرز الترابية أهمية الصلة بين المسألة الاجتماعية والحيز الترابي[14]، وعليه نخلص إلى أن الترابية تتيح إمكانية إعادة التفكير في المجال كفرضية يمكن مراجعتها وليس كمعطى تابث يتحرك بعفوية وغير قابل للتحليل والقياس، بل يمكن من اقتراح مسبق لإعادة التفكير في المجال بمختلف أنساقه المعقدة المتفاعلة المنسوجة بين المجتمع والمجال المنتج من قبله.

ترتكز المقاربة الترابية على جعل الإنسان محور العملية التنموية التي تنطلق من الفرد وإليه، تتطلب إحساس المواطنين بأنهم مسؤولون اتجاه شؤون المجتمع والتراب[15]، هي الاعتراف بحق وواجب الأفراد والجماعات في أن يكونوا صانعين لتاريخهم ومبدعين لذواتهم ولحياتهم الفردية والجماعية، وتفهم أيضا على أنها طريقة لتنشيط الأدوار بين السلطة والفاعلين المؤسساتيين، ويضفي تمثلها صفة الفاعلية والنجاعة على الفعل العمومي في اشتغاله على التراب والتخطيط له، ومطلب يجب أن يسعى إليه الباحث الجغرافي عند مقاربته للفاعلية البشرية في التراب باعتبار الجغرافيا تشتغل بشكل أفضل على التراب ومعانيه الاصطلاحية وبشكل مندمج وشامل نسبيا[16].

1-3- مفهوم التراب المحلي

يعتبر مفهوم "المحلي" مفهوما تركيبيا غامضا لا يوجد مقياس محدد نحكم بمقتضاه أننا إزاء مجال محلي، فالمقياس الجغرافي الذي يمنح صفة المحلية للتراب قد يزيد أو ينقص حسب تصور كل دارس، إلا أنه يبقى مجالا متصلا محدودا من حيث الرقعة الترابية، يجسد ظواهر ملموسة ونقط وأشكال طبيعية مختلفة الأحجام، ورموز مشيدة ومشاهد حالية

---

[13] **GUY, D, M., 2004,** Pour une approche compréhensive et complexe des objets géographiques, cahiers géographique, N°5 p: 101.

[14] **إدالي محسن وآخرون.،2015**، المشروع الترابي وجدلية التنظير والممارسة-مقاربة سوسيوجغرافية-ثقافية-انتخابية» مرجع سابق، ص: 106، ص ص: 101-122.

[15] **نعيم محمد & شافقي مصطفى.،2008**، العمل الجمعوي خيار التنمية المحلية بالوسط الواحي نموذج واحة تودغة، نحو إستراتيجية تخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول، التنمية المحلية، تنسيق: الأسعد محمد، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، ص: 463، ص ص: 463-477.

[16] **جيري نجيب.،2004**، الديمقراطية المحلية وسؤال الحكامة الجيدة، مرجع سابق، ص: 11، ص ص: 11- 26.

وشواهد أخرى سالفة، مصدرها العمل البشري المنتج في إطار علاقات بين أفراد مجموعة أو المجموعات البشرية المحلية التي استغلت هذا المجال خلال فترات زمنية متتالية[17].

التراب المحلي هو بكل تأكيد الوعاء الأمثل لطرح القضايا الجغرافية الجوهرية لتنمية البحث الجغرافي، فهو بمثابة مختبر لفحص وتقييم مدى نجاعة وملائمة ما يطبق من مناهج ومقاربات في تنفيذ المشاريع التنموية التي تقوم بها مختلف الأطراف المنمية : الدولة، الجماعات المحلية، الخواص، مؤسسات المجتمع المدني، فهو حصيلة استراتيجيات استغلال وتدبير مركبة لفاعلين ينتمون لميادين مختلفة في الاقتصاد والسياسة والثقافة ومؤسسات المجتمع المدني...عبر قرون من الزمن، ومن جهة أخرى ويستمد تفرده وخصوصياته من عدة مرجعيات: تاريخية، أثنية، ثقافية، وسط طبيعي، نشاط اقتصادي...وبذلك يعتبر تجسيدا للتنوع والاختلاف داخل الوحدة الوطنية.

تفرض المقاربة الترابية عموما العودة إلى المحلي وإقرار أهميته ومركزيته في موضوع التنمية الترابية المستدامة، يعني أسبقية المحلي والاجتماعي على الوطني والسياسي، فالاجتماعي يسبق السياسي والمحلي يسبق الوطني، فالعودة إلى المحلي والنخب المحلية والمؤسسات المحلية والديمقراطية المحلية أصبح اليوم بمثابة البديل السياسي الذي تراهن عليه الكثير من المجتمعات المعاصرة وكثير من القوى السياسية، من هنا جاءت الأهمية الخاصة التي أصبح يحتلها المحلي، إذ يستحيل تحقيق تنمية محلية شاملة دون إدماج المجتمعات المحلية ضمن المجتمع الكلي. فلا بد من إحياء وبعث المحلي في زمن ما هو عالمي، فالعالمي يتكون من المحلي في إطار العولمة[18]، التي أثرت في محيطنا اليومي، ففي كل يوم يلتحق ما هو عالمي بما هو محلي والقرية العالمية التي تبنى نصب أعيننا تدمج تدريجيا كل فرد في مجال أرحب.

هكذا اتخذ المحلي أهمية قصوى بصفته محورا رئيسيا في العمل الرامي إلى تجديد البنية الاقتصادية والإدماج والتمكين الاجتماعيين، يصاحبه العمل على إبراز المؤهلات والمواهب والطاقات الإنتاجية المحلية، وبذلك ينتقل التعاون المحلي إلى مستوى الاشتغال كعامل حاسم في تحديد المقدرة والتنافسية المحلية في انسجام مع الرأسمال البشري المتوفر، والتفاعل ما بين المدارس والجامعات والمقاولات ومراكز التكوين والشبكات المهيكلة وغير المهيكلة[19]، وللجغرافيا دور كبير في إعادة الاعتبار إلى المحلي والهويات المحلية[20].

2- تتطلع التنمية الترابية بواسطة المشروع الترابي إلى بناء تراب مستدام وتنافسي

يقترن مفهوم التنمية عموما والتنمية الترابية خاصة في أغلبية التعريفات بكلمات وتعبيرات مغرية من قبيل حياه أفضل، حياة كريمة، تقدم، تطور، ديمقراطية... كما يمكن تعريف التنمية على نحو إجرائي بأنها السبيل الذي من خلاله يسعى الإنسان إلى تغيير الظروف والواقع بما يعتقد أنه يهيئ له العيش الكريم، وتشمل هذه العملية استثمار وتطوير الموارد وإقامة التنظيمات اللازمة وبلورة المفاهيم والتصورات التي تؤدي مجتمعة إلى حياة أفضل في جانبيها المادي والمعنوي.

تروم التنمية الترابية بواسطة المشروع في أبعادها كمقاربة أفقية ومن أسفل كنهج ومقاربة تنموية جديدة، شمولية، مندمجة، وموطنة لإعداد التراب، إلى إحقاق تنمية شمولية مندمجة ومواطنة وتوفير محيط ملائم يمكن من تقوية

---

[17] **الأكحل محمد.،1997**، أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية ؟ حالة: هضبة بنسليمان، مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، تنسيق: كرزازي موسى وايت حمزة محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص 14.

[18] **موراي وريك.،2013**، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 397، ص 29.

[19] **لويس فيرناندو بيسا.2012**، مجموعات الإنتاج المحلية والتنمية الجهوية في البرازيل، مرجع سابق، ص: 148، ص ص: 147-156.

[20] **المثلوثي الهادي.،2008**، في عودة الوعي إلى الفكر الجغرافي العربي، مرجع سابق، ص 695، ص ص: 695-710.

القدرات الفردية والجماعية في إطار مبادرات محلية تهدف بالأساس تعبئة الموارد الترابية المحلية المتاحة والكامنة، واستثمار المقومات الذاتية كشرط للتكيف مع المستجدات وتحقيق التأهيل الذاتي[21]، ولإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب المجتمع القدرة على التطور المستمر[22]، وتسهم في تشكيل تراب صحي سليم ومستدام بيئيا، ملائم ومسؤول اجتماعيا، ومريح وحيوي اقتصاديا، ومن خصائصها أيضا أنها تنمية ذكية، مستديمة وإدماجية تتطلع إلى تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة.

الوثيقة رقم 1: ركائز التنمية الترابية المستديمة المندمجة والشمولية

- **التنمية الذكية:** تقتضي التنمية الترابية الذكية الإدماج العميق والذكي للمقاربات الجيواستراتيجية والسياسية والمقاربات السوسيواقتصادية بتراب معين[23]، تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية...تقوم على المعرفة والابتكار، تكرس أنشطة ذات قيمة مضافة عالية تعزز تنافسية التراب، وترمي إلى تقوية وتأهيل والرفع من المستويات التربوية والبنى الفكرية، في تعاون وثيق بين كافة الأطراف داخل التراب من مراكز بحث، جامعات، منتخبين محليين، مؤسسات رسمية ومدنية والمقاولات...[24].

- **التنمية المستديمة:** تنمية شاملة تدمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[25]، تروم اقتصادا أكثر فاعلية وتنافسية في استخدام الموارد، وتأخذ بعين الاعتبار سلامة الأوساط البيئية وتأمين الاستغلال العقلاني للموارد مع الحد من أوجه تبذيرها وتطوير الاقتصاد الترابي دون تجاوز حدود ما تتيحه البيئة وما تستطيع تحمله[26]، فالاستدامة تعني سعي الجماعات المحلية دائما للأفضل القابل للاستمرار[27]، وتمثل التنمية المتوازنة هدفا استراتيجيا للسياسات التنموية في كافة

---

[21] **البحيري زهير& الموساوي امحمد.،2012**، العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية، مرجع سابق، ص: 10، ص ص: 6-24.

[22] **بحكان ميمون وآخرون.،2011**، المجتمع المدني والتنمية المحلية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص: 12، ص ص: 12-29.

[23] **الاسماعيلي أسماء.،2015**، الجهوية المتقدمة ورهان التنمية المحلية، مرجع سابق، ص: 55، ص ص: 47-58.

[24] **كسافي لوفيل فر انسوا.،2012**، الالتقائية الشاملة والتباينات المحلية ضرورة تجديد الذكاء الاستراتيجي، مرجع سابق ص: 20، ص ص: 19-25.

[25] **امارتيا صن.،2014**، التنمية حرية، مجلة عالم المعرفة، عدد 303، ترجمة: شوقي جلال، ص: 21.

[26] **تشيان ف م.،2012**، الذكاء الاقتصاد والترابي، مقاربة عارضة بالضرورة، مرجع سابق ص: 65، ص ص: 51-69.

[27] **البقصي محمد & الزرهوني محمد.،2011**، المخطط الجماعي للتنمية مدخل لتفعيل الحكامة الرشيدة، مرجع سابق ، ص: 136، ص ص: 128-161.

الدول وهو ما يعني ضمنيا مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية في مجالات توزيع الفرص وتثمين للموارد، ومن تم تحقيق تنمية منصفة تطال الجميع بصورة متوازنة[28].

- **التنمية الإدماجية:** تفرض إعمال المقاربة الترابية في التنمية المحلية، باستحضار الخصوصيات وتكثيف الجهود لتعبئة الموارد الترابية التي غالبا ما تكون خفية، إضافة إلى الرأسمال البشري والثقافي اللامادي لإحداث الثروة، علما أن هذه الثروة هو إحداث لأنشطة ذات قيمة مضافة عالية تسهم في خلق اقتصاد ذو معدل تشغيل مرتفع يعزز التماسكين الاجتماعي والترابي، كما تتجلى التنمية الإدماجية أيضا في التنمية الفعالة للموارد التي تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي بالتطلع إلى تحسين الحياة الاجتماعية وتخليقها.

تعد الموارد الترابية من مقومات التنمية الترابية المحلية الذكية، المستدامة والإدماجية، فهي أساس الرهان التنموي للتراب المحلي وآفاقه المستقبلية، لايمكن الحديث عن التراب والمشروع الترابي التنموي دون التطرق إلى العلاقة بينها وبين الموارد الترابية، باعتبارها رهان المؤسسات المشرفة على إعداد تراب، وتعرف الموارد الترابية بكونها كل الأشياء المادية واللامادية (الرمزية) التي توجد بتراب معين والناتجة عن تاريخ طويل وعن تراكمات سابقة في أساليب الاستغلال من طرف الساكنة، والتي تعكس نوع التنظيم الاجتماعي المحلي[29]، نابعة من عمق هوية التراب، ومن سمات الموارد الترابية التنوع والتعدد حيث يمكن تقسيمها حسب أصلها إلى[30]:

الوثيقة رقم 2: أصناف و أنواع الموارد الترابية

وعلى مستوى آخر يمكن أن نقسم الموارد الترابية إلى قسمين:

- **موارد ظاهرة ومتداولة:** تستغل من قبل الساكنة المحلية، وهي بالأساس موارد طبيعية، يجري استغلالها في كثير من المناطق بشكل عشوائي وغير متبصر، الشيء الذي يمثل تحديا حقيقيا للتنمية الترابية المحلية المستدامة، والمتمثل في وضع استراتيجيات حفظها وصيانتها لضمان استمرارها في المستقبل[31].

---

[28] **الحسين رحيم.،2016**، الديناميكية المجالية ورهانات التنمية بإقليم هضاب العليا للجزائر، المدن وإعادة تشكيل الأحباز الترابية الريفية المتوسطية: دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق: هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، ص: 14، ص ص: 13-42.

[29] **RAFFESTIN, C., 1979,** Pour une géographie du pouvoir, Paris, LITEC, 249 p

[30] **عرابي مراد.،2012**، دينامية المجالات الريفية وتدبير التراب، جماعتي أولاد غانم وأولاد عيسى نموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، جامعة شعيب الدكالي، ص: 30.

[31] **VEYRET, Y., 2005,** Développement durable et géographie, sous la direction de Yvette Veyret, p13, pp: 11-38, HATIER, Paris

- **موارد كامنة:** تختزنها المجالات الترابية ومجموعاتها البشرية، تتطلب تعبئتها واستغلالها توجيه مسارات التنمية نحو الوجهة الصحيحة، بإبراز واكتشاف كل مكنونات عناصر التراب، وإدماجها بسلاسة في أنساق إنتاجها المحلي ارتباطا بالخصوصيات المحلية للتراب، ونميز بين الموارد الترابية والمؤهلات العامة التي تتشابه فيها مجالات ترابية كثيرة، وبين الموارد الخاصة والذاتية ذات التفرد والتنافسية التي يسجل فيها اختلاف كبير بين مجال وآخر، والتي تشكل الرهان والشرط الأساسي للتنمية حسب المقاربة الترابية.

3- تتوخى التنمية الترابية والمشروع الترابي الإنصاف السوسيوترابي وإشباع الحاجات

يهدف المحور إلى معالجة موضوع التنمية الترابية بالنظر إلى تلبية الحاجات الأساسية للساكنة وإرضاء طموحاتهم وتحقيق انتظاراتهم ضمن حدود الإمكانات البيئية، حيث أن هناك نوع من الارتقاء المتتالي للحاجات في شكل نظامي متدرج من الحاجات الأدنى إلى الأعلى، باعتبار أن الحاجة من القيم التي تعد مطلبا مشروعا للإنسان، هكذا يرتكز خطاب الترابية وتنمية التراب بواسطة مشروع التراب على مسلمة أساسية، أنه بقدر ما يتحلى التعامل البشري مع الموارد بفاعلية بقدر ما يتحقق إشباع الحاجات الأساسية، ومن ثم نعتبر أن الموارد مفهوما ثقافيا. نظرا إلى أن الموارد ليست كيانا طبيعيا مستقلا بذاته، ولا هي ذات صفة بشرية صرفة، بل هي حصيلة تفاعل بين إمكانات تحتويها البيئة الطبيعية وقدرات بشرية تستطيع من خلال إجراءات محددة لاستخراج تلك الإمكانات من مكامنها لتلبيه حاجات الإنسان، وتقترن التنمية الترابية المستدامة بتراب معين بمؤشرات إشباع الحاجات الأساسية للساكنة التي تصنف في خمسة أصناف كبرى:

- الحاجات الفيزيولوجية: تغذية، هواء...
- الحاجات الأمنية: شغل، ضمان متاع الأفراد...
- الحاجات الاجتماعية: الانتماء إلى الجماعة، المشاركة في أنشطتها...
- الحاجة إلى تحقيق الذات: عدالة، مساواة، كرامة...
- الحاجة إلى المعرفة والفهم

يضفي التفاعل القائم بين الأبعاد الطبيعية، الاقتصادية، الاجتماعية والتقنية على التنمية المستدامة للتراب التناغم والتآزر بين الإنسان وبيئته لإقرار عدالة وإنصاف سوسيوترابيين لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

4- المشروع الترابي مقاربة من أسفل وخارطة الطريق لرفع مظاهر الهشاشة الترابية

هيمن لعقود الهاجس الأمني على تدبير التراب وقامت التنمية على أسس مقاربة قطاعية محكومة بمنطق المردودية الاقتصادية ومبنية على تجزئ المسألة الترابية[32]، وأثبتت المشاريع الترابية ذات الطابع التوجيهي المفروضة من أعلى عن محدوديتها، وعجزت عن تحقيق غاياتها المرجوة، بل كرست تفاوتات سوسيوترابية عميقة وأزمة شمولية تعددت امتداداتها وانعكست سلبا على المستوى المجالي والاجتماعي، خاصة الشعور بالانتماء إلى التراب والهوية الجماعية وسيكولوجية الممارسة[33]، مما عمق مظاهر الهشاشة الترابية[34].

---

[32] **الهيلوش محمد.،2011**، التدبير التشاركي الاستراتيجي أداة الحكامة المحلية الجيدة، مرجع سابق، ص: 68، ص ص: 67-87.

[33] **ادالي محسن.،2015**، المشروع الترابي وجدلية التنظير والممارسة : مقاربة سوسيوجغرافية-ثقافية-انتخابية، مرجع سابق، ص: 102 ، ص ص: 101-124.

[34] الهشاشة فهي حالة لا توازن instabilité، تقابل عموما حالة التوازن Stabilité يكون عليها نظام معين، ففي جميع الحالات عبارة عن تطور نحو تأسيس أنظمة جديدة، ناتجة عن غياب التماسك الداخلي بين جميع الأنساق المتفاعلة بينها والمكونة للتراب، وكلتا الحالتين تعبران عن مرحلة من تطور دينامية التراب والنسق العام، ففي حالة التوازن تكون الأنظمة صالحة وقادرة على العطاء والتجدد والعكس.

لا يمكن مناقشة الهشاشة في غياب الإنسان، هذا الأخير ليس بالكائن الخامل بل الأشد تأثيرا وتأثرا، لذا فوضعية عدم التوازن تنجم عن عوامل طبيعية وأخرى بشرية كل منها تفاقم الأخرى، باعتبار الهشاشة الطبيعية والبشرية متلازمتان تتبادلان التأثر والتأثير، إذ كلما ارتفع عدد السكان إلا وازدادت حاجاتهم من موارد مجالهم مما يؤدي إلى الضغط عليها (تربة، غطاء نباتي، مياه) مما يتسبب في تدهور الوسط الطبيعي الهش أصلا، وأمام عجز المجال على تلبية الحاجات السكانية وإشباعها تتعمق الهشاشة السوسيواقتصادية والمجالية، باعتبار المجال حامل لأنشطة الساكنة وموارده بمثابة الرأسمال المحرك لدينامية الجماعة.

تستدعي هشاشة التراب كوضع مجالي فهما وتدخلا عاجلا لإعادة الأمور إلى نصابها، مما يتطلب القدرة على فهم مكانيزمات اشتغال الدينامية العامة للتراب عن طريق التشخيص، ودرجة عالية من المهارات الفنية والتقنية والتخطيطية لإعداد التراب وإحلال التوازن الاستراتيجي من جديد، هذا ما يشرعن ضرورة استحضار التنمية الترابية المحلية كإستراتيجية مميزة للتدخل، ترتبط بالوضعية الخاصة للمجال الترابي المعني وبمقاربة محلية شاملة متقاطعة التقائية وتشاركية، تتجلى أهدافها في إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والعمل في إطار تشاركي مع مختلف الفاعلين الأساسيين، ورهانا لتقوية وتنشيط التراب عبر تنظيم شروط التنمية[35] لتجاوز معيقات التنمية المتمثلة في هشاشة التراب في بعديها الطبيعي والبشري.

1-4- المشروع الترابي: المفهوم والأبعاد

ارتبطت لفظة المشروع بعالم المقاولة كمسلسل عمليات محدودة في الزمان والمكان في إطار محيط سوسيواقتصادي يستهدف ربحا في الغالب، فهل إستراتيجية إعمال فكر المقاولة والمقاربات المقاولاتية يمكن تطبيقها في تدبير التراب؟ هل طبيعة القضايا الترابية التدبيرية تسمح بتطبيق فكر المقاولة خاصة وأن الجماعات الترابية لا تستهدف الربح؟[36]، إلا أن المشروع الترابي في بعده المجالي التنموي هو مجموعة أهداف يلتف حولها الفاعلون يسعون بلوغها وفق نظرة استشرافية، ووفق مقاربة أفقية تعتمد تنسيق الجهود والتدخلات والتعبئة الشاملة للموارد بغية تنمية حيزهم الترابي.

المشروع الترابي فعل في التراب وخيار إرادي للجماعة [37]، يبني على شروط معلومة أو متوقعة ويرتبط بأهداف محددة ومعلنة، يعكس خيارات لتصورات مسبقة متجانسة[38]، تترجم إرادة جماعية بين كافة فاعلين لتحقيقها في المستقبل، يوحدهم نظام قيم مشترك يتطلع إلى إحقاق تنمية التراب بواسطة برامج وعمليات تنموية تعاقدية ومتفاوض حولها، وبمعنى آخر فالمشروع الترابي نهج جديد، وسيلة وتطبيق فعال، منهجية طموحة براغماتية، أداة إستراتيجية توقعية لتدبير التراب، تعكس رغبة سياسية قوية وشراكة اجتماعية حقيقية من أجل فعل ترابي ناجع، بضبط مراحل وتقنيات الانجاز وشروطه، كمدخل يستجيب لتحدي تنوع مجال التدخل، يتيح فرص التكيف مع طبيعة الأوساط المجالية المتنوعة والأنشطة المتعددة المزاولة داخلها، يساعد كل تراب محلي على بلورة مشروعه التنموي المنبثق منه وإليه.

يتبنى المشروع الترابي مبدأ البناء من الأسفل لتقوية المناعة والتنافسية الترابية وتأهيل المجتمعات المحلية عن طريق الاستثمار في الخصوصيات والتفرد كموردين محليين، هو نظرة جديدة لتجاوز التدخلات القطاعية وتكريس الالتقائية وبلورة نظرة شمولية تسمح بتحقيق تنمية ترابية محلية مندمجة ومستدامة تقوم على خاصية التجانس الترابي، يتأسس

---

[35] **أبو زيد جواد & الصادكي منير.،2015**، المشروع الترابي آلية لتثمين الموارد المحلية وتحقيق التنمية الترابية حالة منطقة جرسيف، مرجع سابق، ص: 145، ص ص: 143-165.

[36] **شنفار عبد الله.،2015**، الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية دراسة في القرار المحلي، ص: 193.

[37] **الزرهوني محمد & البقصي محمد.**، المشروع الترابي المندمج دعامة التنمية المحلية المستدامة بجماعة اغزران بإقليم صفرو، مرجع سابق، ص: 268، ص ص: 290-259.

[38] **هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.،2015**، التخطيط العمراني ورهانات التنمية الترابية، مرجع سابق، ص: 38، ص ص: 37-48.

المشروع الترابي بناءا على تشخيص ترابي استراتيجي مبني على مبدأ التشاركية يعبئ كافة الفاعلين والشركاء المحتملين تعزيزا للثقة والتفاعلية والإجماع، يحدد الأولويات والحاجيات والموارد المتاحة والكامنة، وتوضع بناءا على نتائجه استراتيجيات وسيناريوهات التنمية (مخططات تنموية) فوق حيز ترابي محدد[39].

4-2- المشروع الترابي تنوع في الخصائص والأهداف التنموية

ينبثق المشروع الترابي عن عمل منظم كفيل بأن يترجم على شكل عمل ممأسس لترسيم مشروع معين، ذلك أن الأمر يتطلب ابتكارا اجتماعيا ترابيا، حيث أن إنتاج التراب لا يمكن تصوره دون قرب تنظيمي ودوام تفاعل بين كافة الفاعلين الترابيين، ومن تم فالمشروع الشمولي والاستراتيجي يتميز بخمس خصائص:

- يثمن الموارد الخاصة بالحيز الترابي ويرفع جاذبيتها إزاء النطاقات الترابية المنافسة.
- يعبئ ويشرك كل مكونات الحقل التنموي في مسلسل تصور وتنفيذ المشروع الترابي[40].
- ينسق تدخلات وأهداف الفاعلين، وترشيد وسائل التدخل والرفع من مفعول المشاريع والعمليات، والتموقع الفعال للتراب المحلي بالنسبة للأسواق لتحسين عرض التراب ودعم جاذبيته.
- يتسم بالاستدامة والإستراتيجية، يرسم أهداف طويلة الأمد وبرامج تنجز على المدى المتوسط، وعمليات تنفذ على المدى القصير.

4-3- تقوم بلورة المشروع الترابي على ثلاثة دعامات

يصعب ضمان مشروع ترابي فعال ونشيط وخلق دينامية ترابية محلية حقيقية، إلا انطلاقا من تبني عقلية التخطيط الذكي والاستراتيجي الذي يحتاج إلى أن يرتكز على جملة من الدعامات أبرزها:

- **مبدأ الاستعراضية أو العرضانية:** تتيح لكافة الفاعلين التمكن من مشروع التراب في مختلف مكوناته الموضوعية وأهدافه (الاقتصادية والاجتماعية، البيئية، الثقافية...) وتوضحه في مختلف تمفصلاته، وتفاعلاته الداخلية ومع محيطه الخارجي، كما تسمح بتثمين الموارد الترابية وتقوية القدرة التفاوضية للتراب مع الشركاء الخارجيين في إطار تعاون بيترابي[41].
- **التشاركية:** عنصر مركزي في مشروع التراب، يمكن من إضافة أشكال مختلفة : معلومات، المشاركة في التصور واتخاذ القرار Co-decision والتشاركية في البناء Co-construction ذلك ما سنفرد له فقرات خاصة في هذا المقال.
- **الحكامة:** توفير مناخ التواصل والتشاور والإشراك ومد الجسور بين المنتخبين والفاعلين والساكنة لتحديد مشروع جماعي للتراب، مادام أن الرهان مشروع التراب يقصد منه إحقاق التنمية الترابية.

5- التشاركية، التشخيص الترابي، التخطيط الترابي الاستراتيجي أدوات ناجعة لهندسة مشروع التراب

في العقدين الأخيرين استرعى الانتباه مسألة إشراك الساكنة المحلية في عمليات تشخيص التراب وتخطيط التهيئة والتنمية الترابية، ففي الواقع عرفت جل المشاريع التي أنشأها التقنوقراط فشلا ذريعا، حيث أصبح استثمار المهارات المحلية عن طريق تفعيل شراكة السكان أحد أشكال المسؤولية وأحد الوسائل ضمان ديمومة الأشغال التهيئة التنموية وحفظ الموارد الطبيعية من الهشاشة والتدهور.

5-1- التشاركية ضمن مشروع تنمية التراب

---

[39] **الكتمورحسن وآخرون.،2015**، المقاربة الترابية مدخل لإعداد وتنمية الأرياف الجبلية، مرجع سابق، ص: 30، ص ص: 23-35.

[40] **فتوحي محمد.،1997**، صياغة المشاريع والتخطيط لها وتطبيقاتها حول الهجرة، مجلة مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص: 53، ص ص: 27-39.

[41] **بوعدين لحسن.،2015**، أهمية الحكامة الترابية في الإنعاش الاقتصاد المحلي، مرجع سابق، ص: 113، ص ص: 109-126.

يحيل مفهوم التشارك لغويا إلى التفاعل، حيث يكون الفعل متبادلا بين الأطراف المشاركة في صنع حدث ما أو اتخاذ القرار معين، عملية لتقييم التراب من حيث المؤهلات الجغرافية، الجيواستراتيجية، الطبيعية، البشرية والثقافية، وكذا المناخ السياسي (التوابث الترابية) من خلال تحديد الرأسمال الترابي وتكوين نظرة عامة على وضعية العرض الترابي، وتقييم مدى قدرته على منافسة عروض المجالات الأخرى[42].

يشير مفهوم التشارك في مدلوله الشامل في إطار الحكامة العمومية الحوار بين كافة الفاعلين المحليين خاصة السكان، حيث يمنح إشراكهم عبر مجموعة من المسالك يساهموا من خلالها في اتخاذ القرارات والأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم، حاجياتهم والانشغالات التي تهمهم بمعزل عن التأثير الذي يمارس على مختلف المراحل ودرجات الانخراط، وقد تم تعريف التشارك العمومي من طرف المنظمة العالمية للصحة " بأنها مسلسل مشاركة الأفراد بشكل نشيط في تحديد النقط التي تهمهم في أخذ القرارات حول المؤشرات التي تؤثر على حياتهم في صياغة وتفعيل السياسات وفي التخطيط والتنمية وتقدم الخدمات وكذا في مسلسل مبادرات التغيير"، كما تعتبر التشاركية منهجية في إطار النظريات السلوكية وسوسيولوجيا التنظيمات كوسيلة للضغط على إدراج الواقع السوسيوثقافي في إطار المعاش، والمتمثل في التصورات والتدابير والمشاريع والملاحظات الترابية، إلا أن هذا الأخير يبقى رهين بشرط المحلية والقرب فهو منتوج الجهات المحلية الفاعلة.

يمكن تلخيص أهداف مشاركة السكان في تحسين جودة التدبير العمومي وتدعيم قدرات الجماعة بربط الأواصر بينها وتجديد الديمقراطية، فانخراط الفاعلين المحليين في المقاربة المندمجة للتنمية الترابية المستدامة، يمكنهم تحصيل مجموعة من الايجابيات التي من شأنها تقوية تنافسية للتراب وتعزيز جاذبيته، وتأهيل العوامل الرئيسية لإقامة مشاريع تنموية متشاور ومتفاوض ومنسق بشأنها بين مختلف الفاعلين على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم مما يشكل نموذجا أمثل للمقاربة التشاركية التي يمكن أن تودي إلى النتائج التالية:

- تساعد على الإجابة عن الحاجيات الأساسية المحلية مع إعطاء الإمكانية للفاعلين المحليين، معرفة قيم واهتمامات وانتظارات الوسط منذ البداية، لتجنب الانخراط في مشاريع غير صحيحة وتفادي هدر كثير من الطاقة في الدفاع عن مشاريع لا تستجيب لحاجات الساكنة المحلية، مما يقتضي إقحام خبرات المواطنين في مراحل اتخاذ القرار يمكن أن يبرز الأفكار الجديدة، التي من خلالها يمكن اقتراح حلول لم تكن في الحسبان، فتوحيد معارف وتجارب المواطنين والخبراء يوجه في الغالب النقاش نحو مسالك غير مستغلة إلى الآن تستند على قيم تجمع الأغلبية.

- يمكن من الانفتاح اهتمامات الساكنة مما يؤدي إلى قبول مجتمعي واحتضان للقرارات من طرف الساكنة ويساهم في تدعيم الأواصر الاجتماعية بينها، ويمكن من تطوير الإحساس بالمسؤولية الجماعية التي تحث على مختلف الفاعلين المحليين بالعمل سويا للبحث عن الأجمل في صالح العام، وتدعم سبل نزع أو تمرير النزاعات الناتجة عن الإحساس بالضعف والتهميش وعدم احترام الساكنة، وباعتبار مراحل اتخاذ القرار يكشف أعضاء المجتمع المدني على العكس قدرة والتأثير العمل الجماعي المشترك على تحقيق أحسن النتائج.

يؤدي إشراك السكان في مسلسل تشاركي عمومي لاتخاذ القرارات ما دامت الحكامة التشاركية تكرس رفع مصداقية ومشروعية القرارات التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج جيدة، إلى ربح الوقت وتوفير الموارد وتحقيق تنمية مستدامة متفق عليها، بتجنب القرارات غير الملائمة أو غير الشعبية التي يمكن أن تكون لها نتائج وخيمة على المدى الطويل، إلا أنه يجب التذكير بأن إشراك السكان ليس هدفا في حد ذاته، ويمكن أن نلخص تحديات المقاربة التشاركية في النقاط التالية[43]:

---

[42] **بودواح محمد & بوهلال عبد السلام.**، التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية بالمغرب، مرجع سابق: ص: 90، ص ص: 87-100.

[43] **الكتمور حسن.،2015**، المشروع الترابي والمقاربة التشاركية : منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي، مرجع سابق، ص: 70 و71، ص ص: 63-84.

- ضمان مشاركة موسعة و فعالة
- ضمان تدبير جيد وتحديث عمل الساكنة
- ضمان جودة التبادل والحوار والتشاور
- إنجاح تمفصل مختلف مستويات التنمية الترابية
- تجنب إمكانية تحويل التشارك أداة في خدمة الإدارة والسماح باستغلال الصراعات

2-5- المرجعيات القانونية والتنظيمية للتشاركية

يعتبر الميثاق الجماعي لسنة 2009 مثالا يحتدى به وتجربة رائدة، في إعمال مبدأ التشاركية الترابية وفي خدمة تنمية التراب، يؤطر عمل الجماعات الترابية ويحدد مهامها عبر تدبير حكيم وتشاوري للشأن المحلي، بتوفير شروط تحقيق التنمية الترابية، إذ يوصي القانون رقم 17.08 في المادة 14 بتشكيل لجان التنمية البشرية والشؤون الاقتصادية التي تضمن إشراك جمعيات المجتمع المدني في القرار الجماعي والدعم أو المساندة في إطار لجنة المساواة وتكافؤ الفرص، وهي لجنة استشارية يرأسها رئيس المجلس الجماعي أو من ينوب عنه ويعد جدول أعمالها.

تتيح المادة 35 للمجلس الجماعي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنمية اقتصادية واجتماعية في الجماعة الترابية، وتخول المادة 42 للمجلس القيام بجميع أشكال التعاون والشراكة مع مختلف المتدخلين والفاعلين الرسميين والمدنيين للإسهام في إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتراب المحلي، كما تنظم المادة 36 إعداد المخطط الجماعي للتنمية وفق منهج تشاركي، الأمر الذي تشير إليه مضامين المادة 41 والمادة 42 والمادة 72 من الميثاق الجماعي، التي تحمل المجلس الجماعي على القيام بكل عمل من أجل تعبئة المواطن قصد تنمية الوعي والممارسة الجمعوية من أجل المصلحة العامة وإنعاش كل الأنشطة المختلفة، وإبرام الشراكات مع المنظمات غير الحكومية.

اعتبر الدستور الجديد لسنة 2011 ضمن توجهاته الأساسية في فصله الأول أن الديمقراطية التشاركية من أهم مرتكزات الدولة الحديثة وأحد مقومات النظام الدستوري للمملكة، إلى جانب فصل السلط وتوازنها وتعاونها ومبادئ الحكامة الجيدة... كما ورد في الفقرة الثانية منه " التنمية الترابية للمملكة تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة "، وتنص الفقرة الثالثة من الفصل 12 منه على أن " تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة طبق شروط وكيفيات يحددها القانون".

ينص الفصل 13 من الدستور على أن " تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها ". ويعطي الفصل 14 " للمواطنين والمواطنات ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع " كما يؤكد الفصل 15 من الدستور على أن " للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق" ويتضمن الفصل 139 من الدستور في فقرته الثانية على أنه "يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل ضمن اختصاصاته ضمن جدول أعماله".

تقضي الفقرة الأولى من الفصل 156 من الدستور "أن تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها واقتراحاتهم وتظلماتهم وتؤمن تتبعها" كما أقر الفصل 136 على مبادئ التدبير الحر والتعاون والتضامن وتأمين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية الترابية البشرية المندمجة والمستدامة، كما يعكس الدستور حرص المشرع على تأمين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة كما وضع على عاتق

الجهات والجماعات الترابية، وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور وتيسير مساهمة المواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها وتقييمها.

عموما تشكل المقاربة التشاركية ضمن مرجعيتها الدستورية وسيلة عمل مستمرة ودائمة بين مختلف الفاعلين، خصوصا المجتمع المدني والمواطنون في إعداد، التفعيل، التنفيذ والتقييم للسياسات العمومية، وتكريس القيم الحكامة الجيدة، كما أنها نظام للحكم الجيد وإعادة الثقة في السياسات الحكومية، ومن نتائجها التحاور وإيجاد الحلول للمشاريع التي تلقى معارضة قوية من طرف المجتمع، كما أنها عملية ترميم للتدبير التمثيلي تفعيلا للديمقراطية التشاركية.

5-3- تشخيص التشاركي للتراب: تعبئة للموارد والفاعلين الترابيين

يعتبر التشخيص الترابي أداة لتحليل وفهم البنيات والأنساق الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم في تنظيم وتدبير المجال، انطلاقا من تحديد الاكراهات وسيناريوهات التطور المحتمل لهذا الأخير، ومعرفة الضوابط المجالية في إطار كل فعل تنموي[44]، التشخيص الترابي مرحلة مهمة ضمن مراحل تنمية التراب والإعداد للمشروع الترابي، فبناءا عليه يمكن وضع تصور، رسم وتوجيه المسارات والأولويات وتحديد الأدوار.

5-3-1- التشخيص الترابي المفهوم، الأبعاد والمرامي

التشخيص الترابي التشاركي نشاط ينجز في مكان معين (جماعة، عدة جماعات، دوار، حي، أحياء...في أفق معرفة وفهم إجمالي للوسط ولإمكانياته وللمشاكل التي يطرحها وذلك لأجل:

- الوعي المشترك بالصعوبات التي تعرقل مسلسل التنمية بتحليل أسباب الظواهر الملاحظة بالحيز الترابي
- بحث آليات وأدوات مواجهة المشاكل بصفة جماعية بإشراك الفاعلين المحليين المعنيين في تحليل المشاكل واقتراح الحلول
- تخطيط وبرمجة الأنشطة والمشاريع التي ستساهم في تنمية حيز ترابي معين بإعمال أسلوب الحوار وتقاسم المعلومات
- الانخراط الجماعي في عمليات البحث عن الأولويات، التنفيذ، التتبع، التقييم وتحديد المسؤوليات

نستنتج أن التشخيص الترابي التشاركي خارطة طريق، وسيلة للفهم والتحليل والتنشيط والتشاور حول مجموعة من الأنشطة المعقلنة بين مختلف المتدخلين من شأنه تقوية القدرة التنافسية للتراب خاصة على مستوى تأهيل العوامل الرئيسية للتنمية لإقامة مشاريع تنموية متشاور ومتفاوض بشأنها، كما أن التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم يشكل النموذج الأمثل للمقاربة التشاركية.

5-3-2- من إجراء التشخيص الترابي إلى بلورة المخطط الجماعي للتنمية

يجسد التشخيص الترابي توجها جديدا للسلطات العمومية في مجال التدبير الترابي المحلي، من خلال تصور ينطلق بناءه من القاعدة، ويعتبر مرحلة ذات أهمية قصوى نظرا لدوره في تعبئة مختلف الفاعلين المحليين والموارد البشرية اللازمة وتوعيتها بدورها في إعداد المخطط الجماعي، وتحديد الإطار الملائم الذي يسير من خلاله المسار التشاركي وتحديد المتدخلين والأدوار التي سيقومون بها، إضافة إلى تعبئة الموارد المادية والمالية الضرورية وتنظيم العمل بما يقنع أصحاب القرار المحلي والفاعلين المحليين بتبني المخطط الجماعي خلال مراحله مجتمعة.

- **مرحلة الإعداد** تتم عبر محطتين: الأولى يتم فيها انتقاء فريق المنشطين المحليين والمشرفين على العملية، لتنشيط الاجتماعات العمومية التشاورية والورشات الاستشارية التشاركية التي ستعقد مع الساكنة وعموم الفاعلين المحليين بالجماعة أو بالتراب، أما المحطة الثانية تتميز بتنظيم دورات تكوينية لتمكين الفريق من أدوات إعداد المونوغرافيا المجالية التشخيصية.

---

[44] **الكتمورحسن.،2015**، المشروع الترابي والمقاربة التشاركية: منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي، مرجع سابق، ص: 77، ص ص: 63-84.

- **مرحلة جمع المعطيات** يشرع فريق المنشطين المحليين بتجميع المعطيات الميدانية وتحديد نقط الالتقاء، لعقد التجمعات التشاورية العمومية مع السكان بتنسيق وإشراف واستشارة مع المجلس الجماعي والسلطات المحلية وكافة المتدخلين. بعدها تنظم لقاءات تحسيسية حول أهمية العملية والإخبار بالبرنامج الزمني لإجراء الاجتماعات حتى يتم اتخاذ كافة التدابير لتسهيل عمل المنشطين/المشرفين في تعاملهم مع الساكنة.

- **مرحلة معالجة وتحليل وتقديم نتائج أولية** بتصنيف المعطيات الميدانية وحذف التكرار، ويرافق هذا العمل وضع لوحة قيادة للحصيلة التي سيتم حصدها كقاعدة موجهة للعمليات المقبلة المتمثلة في تحليل وتحرير وثيقة التشخيص الترابي التشاركي.

- **مرحلة المصادقة** تنظم الجماعة الترابية فعاليات يوم إخباري لتقديم النتائج الأولية واعتمادها كقاعدة لتحرير تقرير التشخيص الترابي التشاركي للترابي، باعتباره المرحلة الأساسية لبلورة مشروع التنمية الترابية الجماعية، هذا التقرير يتكون من ثلاث أجزاء[45].

* يتناول الجزء الأول المعطيات العامة المتعلقة بمونوغرافيا الجماعة كالوسط الطبيعي والسوسيواقتصادي والبيئة...

* يعرض الجزء الثاني نتائج المشاورات الاستشارية مع الساكنة المحلية ومع مختلف الفاعلين المحليين

* يخصص الجزء الأخير لعرض واقع حال التنمية بالجماعة الترابية الذي يشكل قاعدة لبلورة مخطط التنمية الجماعي

- **مرحلة الفرز** تتم المصادقة على المشاريع ذات الأولوية بطريقة استشارية وتعبئة البطاقات التقنية الخاصة بكل مشروع، ووضع خطة تنظيم دورات للتكوين حول التخطيط الاستراتيجي التشاركي وحول الميزنة ومقاربة النوع الاجتماعي، لدعم قدرات أعضاء اللجنة المحلية للتنمية الترابية وتمكينهم من الأدوات والمناهج الضرورية، حتى يتمكنوا من أداء مهامهم في أحسن الظروف ويمكن أن يركز التكوين على المحاور التالية:

* المفاهيم والمبادئ والمصطلحات المستعملة في مجال التخطيط الاستراتيجي التشاركي

* أدوات التخطيط الاستراتيجي التشاركي

* مسار التخطيط الاستراتيجي التشاركي وبلورة مخطط التنمية الجماعي

* الإطار المنطقي للمشروع

* التخطيط بالأهداف والتدبير بالنتائج

* كيفية تصور المخطط التنمية الجماعي والميزنة المتعددة السنوات

- **مرحلة تحريروتقديم مخطط التنمية الجماعي** تتم بلورة خطة العمل التنموي، ووضع لوحة قيادة للمشاريع وفق برمجة زمنية محددة، وبعد مراجعة وثيقة مخطط التنمية الجماعي وفي إطار اجتماع يضم كل من المجلس الجماعي واللجنة المحلية للتنمية البشرية، يتم المصادقة على محتوى المشاريع التي يحصل الاتفاق عليها، للخروج بوثائق نهائية بعد أن يتم إدخال التعديلات الضرورية حسب توصيات أعضاء المجلس الجماعي، ويتم المصادقة على وثيقة مخطط التنمية الجماعي من طرف المجلس الجماعي.

5-4- التخطيط أداة إستراتيجية للتنمية المحلية المستدامة بالجماعات الترابية

حضيت قضايا التخطيط عموما والتخطيط الترابي تحديدا في العقود الأخيرة بكثير من النقاش والاهتمام من قبل الباحثين داخل مختلف الحقول المعرفية ومن قبل الفاعلين والمتدخلين الترابيين المحليين، إذ أصبحت مسألة التخطيط كخطة تنظيرية لتطبيق الأهداف وتحقيق الغايات تشكل أبرز الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالكل أصبح واعيا

[45] **الكتمورحسن.،2015**، المشروع الترابي والمقاربة التشاركية: منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي، مرجع سابق، ص: 79، ص ص: 63-84.

مسألة ضرورة التحكم في الظاهرة الترابية بكل مكوناتها وضبط نموها، وذلك بهدف إرساء سياسة ترابية فعالة قادرة على خلق مجالات ترابية مندمجة ومحفزة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق يحافظ على خصوصيات التراب المحلي والأوساط البيئة[46].

1-5-4 التخطيط، التشاركية، الإستراتيجية: مفاهيم وتطبيقات مسترسلة ومترابطة

- **التخطيط:** حسب Le Petit Robert عملية تهدف إلى تحديد الأهداف المرجوة وضبط الوسائل لتحقيقها من لدن تنظيم إداري أو تقني خلال فترة زمنية محددة، مجموعة من الوسائل والإجراءات والأساليب والتدابير التي يتخذها الفاعلين لتحويل الواقع لصورة أفضل وأجود مما كانت عليه الأمور في الماضي، على ضوء الإمكانات المتيسرة حاليا ومستقبليا، ذلك بدراسة الواقع وفهمه في الوقت الحاضر والتنبؤ بما سيكون لاحقا[47].

التخطيط وسيلة مهمة لمعرفة الطريقة الجيدة لتدبير التراب في تجانس وفق قيم المجتمع، حيث الإنسان في قلب الاهتمام في جو تسوده الثقة والمسؤولية، عملية تحمل سمات بكونها أعمالا متتابعة مصممة لكل بوادر المستقبل الاقتصادي والاجتماعي...عبر فترات مختلفة تبعا لنوع ومستوى التخطيط نفسه لصياغة الأهداف العامة والخاصة التي يمكن تحديدها، والوقوف على الاختلالات المختلفة المحتمل مجابهتها وكيفية التغلب عليها وصولا إلى الهدف المنشود.

ينطوي التخطيط الترابي المندمج للتنمية الترابية المستدامة على أبعاد ذو أهمية سوسيواقتصادية وثقافية ومجالية عبر تطوير وتحسين إطار العيش، مما يتطلب اعتماد أساليب تدبير حديثة ورفع كفاءات المؤسسات المتدخلة وإشراك الفاعلين والسكان في اتخاذ القرارات، بتبني حكامة جيدة فعالة تعطي للتدخلات التنموية الشفافية والنجاعة، ومواجهة التحديات الكبرى للجماعة ولنجاح مقاربة التخطيط الترابي لا بد من إشراك السكان في تصور ووضع وتنفيذ وتتبع وتقييم المشروع الترابي.

- **التخطيط التشاركي:** إشراك السكان في جميع مراحل التخطيط، ابتداءا من تشخيص الوضعية وتحديد المؤهلات والمعيقات إلى إعداد خطة عمل وتنفيذها وتتبعها وتقييمها، مرورا بتحديد المشاكل والحاجات وترتيب الأولويات وتحديد الأهداف، يوصف أيضا بأنه يشرك كافة الفعاليات السياسية المحلية والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والنسيج الجمعوي والهياكل التقليدية، كذلك هو تدخل الإدارة بأدوات منهجية ووثائق مرجعية لتنظيم استعمال المجال وتقنينه، وتحديد هذا الاستعمال لكل جزء من أجزاء التراب وتخصيص وظيفة لكل منها قصد تحقيق تكامل أجزاءها وانسجام أطرافها، وبالتالي حسن تنظيمها وتهيئتها[48].

- **التخطيط الاستراتيجي:** الإستراتيجية[49] من المفاهيم المتداولة في مختلف العلوم وبأقلام المتخصصين والباحثين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، عبارة عن عملية سياسية محضة أو يجب أن تكون كذلك على الأقل، ويستلزم نجاحها حسن التقدير الأمور، وتتطلب القدر الكافي من اليقظة والحكمة، هي عملية فكرية منضبطة ذات مخرجات وغايات ووسائل محددة بوضوح تخدم هدف دون تحمل مخاطر يمكن تفاديها، باستحضار كافة المدخلات

---

[46] **هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.،2015**، التخطيط العمراني ورهانات التنمية الترابية، مرجع سابق، ص: 37، ص ص: 37-46.

[47] **2010, Dictionnaire de l urbanisme et de l aménagement**, sous la direction de Pierre Malin et Françoise Choay, coordination générale Pierre Merlin, 2010, p: 79.

[48] **هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.،2015**، التخطيط العمراني ورهانات التنمية الترابية، مرجع سابق، ص: 38، ص ص: 37-48.

[49] الإستراتيجية تتسم بكونها استباقية توقعية إن لم تكن تنبئية، هذه الاستباقية ترمي إلى رعاية المصالح وتحقيق التنمية وتفادي الأخطار، لذا يجب أن لا يقوم على التقديرات الجزافية والخيالات الأسطورية، بل على دراسة الاحتمالات والسيناريوهات ووضع الافتراضات والمنطلقات والتي تكون بدورها مشروطة بما يجري على الأرض ووفق الإمكانات المتاحة.

والمتغيرات التي تتفاعل فيما بينها في تشكيل التراب وإنتاجه، ذلك ما يدفع الجيوسياسية على دراسة وتحليل الروابط بين السياسي والمجالي بتبيان أثر العوامل المجالية في الاختيارات والعلاقات السياسية وأثر المعطيات السياسية في تنظيم ومراقبة المجال[50].

يشترط وضع تخطيط إستراتيجي وضوح الأهداف وتكاملها وواقعيتها إلى جانب العقلانية والتخصص والاستمرارية والإلزام والمرونة والابتكارية، بوضع مشاريع ترابية ملائمة لظروف التراب، إن التخطيط الاستراتيجي يستدعي التفكير النقدي والإبداعي وبالتالي فهو يعكس القدرة على إدماج مجموعة كبيرة من المعلومات والمعطيات الأولية الظرفية المتغيرة والمتشابكة المتعددة الجوانب، والتي تحول كثرتها وسرعتها وتداخلها دون تجميعها وتصنيفها، والإدماج بهذا المعنى هو رؤية المعلومات الأولية بوصفها عناصر في نمط واحد مع تداعياتها لرؤيتها بوصفها مؤشرات إلى الماضي والاحتمالات المستقبلية حتى يمكن رؤيتها بصورة براغماتية[51]، ويقوم التخطيط الاستراتيجي العقلاني والمعقول على جملة من المكونات:

الوثيقة رقم 3: خطاطة تبين مكونات عملية التخطيط الاستراتيجي

5-4-2- المخطط الجماعي للتنمية الترابية ورش لممارسة التخطيط والتشاركية

يعتبر المخطط الجماعي آلية قانونية جديدة لتدبير الشأن المحلي للتراب وتحقيق التنمية الترابية المحلية، تحدد فيه الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة في أفق تنمية مستديمة، وفق منهج يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع ويعتمد على مقاربة تشاركية تسعى إلى دفع الفاعلين المحليين إلى تحديد أهداف التنمية التي يتطلب تحقيقها، وتعبئة الموارد المحلية أولا وموارد الشركاء ثانيا، ويعتبر التخطيط الجماعي استراتيجيا لأن الأهداف المسطرة نابعة من القرار السياسي المحلي الذي يتخذ خيارات ذات طبيعة هيكلية ترهن مستقبل الجماعة وتحدد السبل والوسائل الواجب إتباعها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

5-4-3- مرتكزات المخطط الجماعي للتنمية الترابية

من أجل التنمية المستدامة يعمل المخطط الجماعي على إدماج أربع مرتكزات أساسية وهي:

- **المكون الاقتصادي:** يهدف إلى تحقيق أهداف النمو والفعالية الاقتصادية، بحيث يعمل على تنمية وتهيئة الموارد الترابية والموارد الجماعية من أجل بلورة مشاريع تنموية حقيقية[52] بشكل يحافظ على ممتلكات الجماعة وجعلها أكثر مردودية، مع الحرص على عدم إثقال كاهل الساكنة بالضرائب، كما أن ترشيد وتصريف تلك الموارد يؤدي لا محالة إلى خدمة مصالح

---

[50] **موله ع الله.،2008**، الأقاليم في العولمة: علامات الفناء، وفرص البقاء-المغرب العربي نموذجا، مرجع سابق، ص: 14، ص ص: 13-27.

[51] **عمارعلي حسن.،2017**، مرجع سابق، ص: 155.

[52] **البحري زهير. موساوي أحمد.، 2012**، العمل الجمعوي ورهان التنمية الترابية، النسيج الجمعوي والتنمية الترابية بالمناطق الجبلية المنجزات والتطلعات، تنسيق: البقصي محمد و الزرهوني محمد، أشغال المنتدى الأول للتنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران، رقم 1، ص: 19، ص ص: 6-24.

المواطنين في مجالات السكن والصحة والتعليم وتوفير البنيات الأساسية التحتية وإحداث مقاولات تساهم في الحد من البطالة من جهة وتنمية الموارد الجماعية من جهة أخرى.

- **المكون الاجتماعي:** يهدف إلى تلبية حاجيات الساكنة والاستجابة إلى أهداف الإنصاف الترابي والتماسك الاجتماعي بما في ذلك الولوج إلى الخدمات والمرافق الأساسية، وانطلاقا من هذا المكون تسعى المجالس الجماعية بفضل مخططاتها التنموية معرفة وتلبية حاجات السكان الأساسية.

- **المكون الثقافي:** يتعين بموجبه على الجماعة الترابية أن تبلور مشاريع ثقافية تعمل على تنمية العمق الثقافي، وذلك بإدراجه ضمن المشاريع وبرامج المخطط الجماعي للتنمية تكريسا لثقافة الانفتاح على المحيط وتأهيل العنصر البشري وتثمين التراث المحلي المادي اللامادي في إطار عمليات التحسيس والتعبئة والتواصل، وتحفيز الساكنة المحلية على الاهتمام بالشأن المحلي والإقبال على المشاركة في تدبير قضاياها، مما يساعد على إنجاح المشاريع ومشاريع التنمية المسطرة في المخطط الاستراتيجي للتنمية الجماعي.

- **المكون البيئي:** يرمي إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحسينها واستثمارها عبر اضطلاع الجماعات الترابية بدورها في إنعاش التنمية المحلية المستدامة من مدخل إستراتيجية بيئية بناءة.

الوثيقة رقم 4: مرتكزات التنمية الترابية المستدامة

6- التعبئة الشاملة للموارد والفاعلين المحليين وتحدي نجاح المشروع الترابي

تتطلب التنمية الترابية بواسطة المشروع تعبئة الموارد وحفظها وضمان استدامتها مقاربة شاملة نسقية فالتراب نسق تفكير ونمط عمل تستوجب التعبئة الشاملة والجماعية حول مشاريع مشتركة[53]، لذلك فعمليات التشخيص الترابي لمعرفة الموارد وتحديدها وتعبئتها تستوجب بعضا من الشروط المحددة.

- ✓ **التنسيق الجماعي:** تتطلب ثنائية موارد/تراب تفاعلا حقيقيا بين كافة الفاعلين والمبادرين، وتحتاج التنسيق الفعال والنشيط بينهم من هندسة وتنظيم جماعي تشاركي وتشاوري محبوك ونزيه.
- ✓ **الملائمة الجماعاتية:** تسلك الموارد الترابية مراحل الأفكار الجماعية الجماعاتية من مشاريع، إنتاجات، اقتراحات، درايات، تجارب...وتحتاج ملائمة جماعية مع شبكة الفاعلين المحليين والمستفيدين ومستعملي التراب.
- ✓ **تدريب جمعي:** تسلك الموارد الترابية مراحل إدراكية معروفة واعية تتيح للفاعلين التعلم والتدريب بشكل الجماعي أشكال جديدة من الدرايات في طرق واعية لاستمالتهم وإشراكهم في حل المشاكل لتغيير أشكال فعلهم وتدخلهم في التراب و للتراب.
- ✓ **تخصيص تدريجي:** تسلك الموارد الترابية مراحل للخروج تدريجيا من الموارد في معناها العام التقليدي إلى معناها الخاص، مما يستلزم تمييز محسوس وأكيد.

---

[53] **لوفي جون لويس.،2012**، التصنيع وتحديد مواقع الأنشطة: رد على التحول العالمي الكبير الجاري، مرجع سابق، ص: 47، ص ص: 41-48.

✓ **ترابية ممأسسة:** يحتاج (التتريب territorialisation) مراحل للتثبيت والتجلي على أرض الواقع واكتساب المشروعية وتتطلب وضع إطار عمل منظم وممؤسس قابل للأجرأة والمراقبة والتتبع والتقييم، ولضمان نجاحها يلزم تقييدها في إطارات منطقية دينامية ترابية بموجب تشريعات وقوانين ووثائق رسمية، تحت رعاية وتأطير ومصاحبة مؤسسات رسمية ومدنية، إدارية وبحثية واستشارية...

7- المشروع الترابي مدخل إلى تعزيز تنافسية التراب

تشكل التنافسية الترابية واحدة من أولويات السياسات التنموية للوحدات الترابية، أصبح إدماج هذا البعد أمرا لا بد منه، ويمكن تعريفها بأنها وضعية اقتصادية يكون عليها تراب معين[54]، هي القدرة على إنتاج بضائع وخدمات والمحافظة على مداخيل مهمة ومستدامة وضمان مستويات دخل وتشغيل للساكنة، ويصبح التراب تنافسيا عندما يواجه بنجاح منافسة مجالات أخرى مجاورة أو بعيدة عنه، مع ضمانه للاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبحت مسألة تنافسية التراب اليوم من المواضيع التي يجب أن تحضى بأهمية كبرى على مستوى البحث، والاهتمام الرسمي من لدن السلطات العمومية التي تعنى بالشأن المحلي للرفع من قدرة المجال على إنتاج الثروة والتوازن العام، ونود الإشارة إلى دور الفاعلين الاقتصاديين (المقاولة) في بناء التراب وفي ديناميته وتجدده " يتوصل الفاعلون الخواص والعموميون بفضل الحكامة التشاركية إلى جعل مجالاتهم الترابية تنافسية، وذلك بتعبئة موارد تلك المجالات، بهذا يتضح أن المقاولة والمجال الترابي يجب لهما أن يشتغلا في تكامل...أن يعملا على التحسين المستمر من درجة التنسيق والتعاون، مع اجتياز الحدود الترابية وفك العزلة عن الكفاءات "[55].

يفرض تعزيز تنافسية المجال الترابي في أفق استدامة التنمية الترابية بأبعادها المختلفة، من خلال إسناد أوراش التأهيل والهيكلة وتصحيح الاختلالات السوسيومجالية لكافة الفاعلين المحليين، وتثمين الموارد الظاهرة وتعبئة الكامنة وإدماجها في الدينامية الترابية التنموية.

8- تعترض التنمية الترابية بواسطة المشروع الترابي مجموعة من المعيقات

يحتاج الباحث في التنمية الترابية التطرق للموضوع من زاوية الجغرافيا السياسية، باعتبار التراب فضاء عمومي مشترك يفرض الاستغلال الأمثل للموارد، لتحسين نوعية الحياة وإضفاء طابع الإنصاف والملائمة عليها، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أن الدينامية الترابية ترتبط بالقوى السياسية المحلية وتخضع لقراراتها وتعكس تصوراتها ونوعية التدخلات، ومن تم تظهر أهمية دراسة التنمية الترابية من الزاوية المشار إليها، ويرمي هذا المحور إلى تحليل أهم معوقات التنمية الترابية المستديمة ومن بينها:

- ضعف الثقافة السياسية لدى المنتخبين وجهل معظمهم بالقيم السياسية الحزبية ولمقتضيات العمل الجماعي، وضعف إلمامهم بتقنيات التدبير الجماعي النوعي لغياب دورات تكوينية ترفع من قدراتهم التدبيرية، مما يكرس ضعف مردودية الهيئة المنتخبة، حيث أن الانتخابات تفرز في الغالب منتخبين لهم شعبية ولهم أصوات فقط، وهنا لا بد من التركيز على أن التكوين والتكوين المستمر بات أمرا ضروريا لفائدة المستشارين والرؤساء الجماعيين بل كذلك لفائدة السلطات الإدارية المحلية الوصية[56].

---

[54] **WACKERMAN & All., 2005,** Dictionnaire de géographie, p: 81.

[55] **GUESNIER,B, (2010),** Dynamiques entrepreneuriales et renouvellement des systèmes productifs, introduction, revue canadienne de sciences régionales, N° spécial, vol 33. (disponible en ligne :http://www.cjrs-rcsr.org/)

[56] **أكناوب.،2001**، التخطيط والإدارة المحلية بالمغرب، مرجع سابق، ص: 292، ص ص: 287-306.

- تعيش الجماعات الترابية بشكل دائم على إيقاع التقطيع وإعادة تنظيم متوال لمجال نفوذها الترابي المتقارب في الزمن أكثر مما ينبغي، مما ينتج عنه عدم استقرار يجعل من الصعب بل من المستحيل وضع أي رؤية عامة أو برنامج أنشطة ولو على الأمد المتوسط لفائدة تنمية التراب، وتعارض التقطيع الترابي مع الواقع والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والجغرافية...إذ يبقى رهين اعتبارات إدارية وأمن-سياسية[57]. فمسألة التقطيع الترابي غاية في الأهمية فنجاح ونجاعة التقطيع الترابي رهين بتوخي قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافيا ومنسجمة اجتماعيا وثقافيا. بل يشكل مفتاح نجاح ورش الترابية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة[58]، فمن الضروري تبني تقسيما ترابيا يراعي التوازنات السوسيواقتصادية والتوازنات المجالية[59].

- قلة الموارد الطبيعية وهشاشتها والعزلة المفروضة بفعل الموقع الجغرافي وتدهور الموارد الطبيعية وقلتها، جراء الاستغلال المفرط لها وهشاشة الموارد المالية للجماعات وهزالة التحويلات المرصودة لها من قبل الدولة مقارنة مع حجم الاختصاصات وجسامة المسؤوليات المنقولة لها من الإدارة المركزية دون مرافقتها بالتمويل مما يعيق مخططات التنمية ويضعف الاستقلال المالي للجماعات الترابية نتيجة ضعف مردودية الضرائب والرسوم الجماعية، وشح مصادر التمويل والدعم المادي، وعجز مواردها الداخلية مما يضطرها إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية الشيء الذي يؤثر في قراراتها[60].

- ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وهشاشة القاعدة الاقتصادية والاجتماعية يكرس انتشار الأمية والفقر وضعف التواصل بين الساكنة المحلية، وغياب تفاعلها وجاهزيتها وانعدام ثقتها بالمؤسسات الرسمية المحلية، إضافة إلى مجتمع مدني ضعيف التكوين والتأطير والسقوط في العمل الموسمي الظرفي لتحقيق أغراض لا تتسم بالدوام والاستمرارية، نظرا لقيام العمل الجمعوي على قاعدة حزبية، قبلية أو لاعتبارات صداقات وولاءات.

- بداية تلاشي المهارات والمعارف المحلية وتزايد التفريط في التراث المادي وغير المادي وباقي مقومات الخصوصيات المحلية وأسس الهوية الثقافية للتراب. إضافة إلى فتور التفاعل الاجتماعي اتجاه التراب، حيث أن التفاعلات الاجتماعية المرافقة لبلورة مشاريع ترابية تنموية تشكل في حد ذاتها موردا مهما لتقوية درجة الاندماج الترابي بين كافة الأنظمة الفاعلة في التراب، كما أن التفاعل الاجتماعي يمثل أيضا مصدر قرارات التدخل المؤسساتي الرسمي والخاص ويضفي عليها صبغة المشروعية.

- عدم الاستثمار في العنصر البشري والخصاص في الموارد البشرية الكفءة والمؤهلة لتكون رهن إشارة الجماعات الترابية تلك القادرة على التسويق الترابي إضافة إلى ضعف تكوين المنتخبين واستمرار تدبيرهم لاقتصاديات الترابية بعقلية تسييرية محضة عوض عقلية تدبيرية بحثة، وأيضا تعدد مراكز التأثير وتداخل الاختصاصات بين الفاعلين المحليين والإقليميين والوطنيين خاصة مع تنامي دور الجهات عدة صعوبات تقنية قانونية فيما يخص مجال الاستثمار حيث يسعى كل فاعل إلى احتكار وترجيح دوره في استغلال الموارد المحدودة.

- ضعف السياسة التواصلية لدى الجماعات إذ أن القدرة على جذب الاستثمار رهين بالقدرة على التواصل والإعلام ضعف الإصغاء إلى المحيط والتفاعل معه ومع التطورات التي تعمل داخله، والقدرة على توفير المعلومات والمعطيات حول ترابها والامتيازات التي تتوفر عليها، وعدم الإلمام بالمساطر وأدبيات بلورة المشروع الترابي وإخراجه لحيز الوجود[61]، إضافة إلى

---

[57] **قريشي المصطفى.،2015**، الجماعة الترابية بين متطلبات الحكامة ورهان التنمية، مرجع سابق، ص: 17، ص ص: 11-30.

[58] **مليح يونس.،2004**، لجبايات المحلية وسؤال الجهوية المتقدمة ، مرجع سابق، ص 113 ، ص ص: 107-121.

[59] **بنيحيى م.،1997**، المجال والتقسيم الترابي بالمغرب، المجال: التجليات والاستعمالات، مجلة البحث العلمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الثلاثون، العدد 43-44، جامعة محمد الخامس، الرباط، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ص: 110، ص ص: 93-111.

[60] **ركلمة أمين.،2004**، مالية الجماعات المحلية بين دواعي التجديد وأفاق التطوير، مرجع سابق، ص: 90، ص ص: 79-106.

[61] **بودواح محمد & بوهلال عبد السلام.،2015**، التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية بالمغرب، مرجع سابق، ص: 95، ص ص: 87-100.

غياب ثقافة التتبع والتقييم الذاتي والموضوعي والتدبير بالنتائج، كركيزة أساسية لاستشراف المستقبل والرفع من احتمالية تحقيق نتائج جيدة، تعبر عنها مجموعة من المؤشرات قابلة للقياس يعكسها المعيش اليومي للساكنة وديناميات التراب.

9- من أجل تدبير مندمج للتراب وبلورة المشروع الترابي: اقتراحات إستراتيجية

- التخفيف من حدة الوصاية المفروضة على الجماعات الترابية وتعويضها بالرقابة القبلية والمصاحبة والرقابة البعدية هذه الأخيرة التي أبانت عن نجاعتها في تدبير المشاريع في القطاع الخاص.

- اعتماد التكوين المستمر لفائدة المنتخبين المحليين في المجالات المرتبطة بالتدبير، واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة الكفيلة بتوسيع رقعة تسويق المنتوجات الترابية وضمان فرص إضافية لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، مع حفزها عبر تقديم خصم ضريبي مهم لفائدتها وبشراكة مع الجماعة الترابية مشروط بدفتر تحملات يلزمها بالاستثمار لمدة معينة وبتشغيل أبناء التراب وضمان تكوين يتلاءم وأنشطتها.

- اعتماد آلية التعاون والشراكة والتعاضد والتوأمة بين الجماعات الترابية داخليا والانفتاح على التجارب الأجنبية الناجحة في مسألة التدبير الترابي، وتفعيل الدور الرئيسي للتوأمة من خلال إحداث منتديات مشتركة لتبادل الخبرات والتجارب الميدانية، وحفز إنشاء مجموعات الجماعات الترابية لما لذلك من فوائد مهمة تتمثل أساس في تجميع الموارد البشرية المادية واللوجيستية البين-ترابية من أجل تحقيق مشاريع ضخمة بطريقة تضامنية وتشاركية.

- ضرورة التعامل مع القطاع الخاص كشريك أساسي في مسالة التنمية الاقتصادية الترابية لما له من كفاءات بشرية وموارد مالية ولوجيستية وتدبيرية، مما يؤهله أن يصبح شريكا حقيقيا إلى جانب الجماعات المحلية الترابية في مسألة صناعة القرار الترابي المبنية عن أساس الذكاء الترابي والاقتصادي.

- الحرص على انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي من خلق مختبرات لتكوين تنسجم ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وإشراك السكان وكافة الفعاليات الراغبة الموجودة في التراب بالحجم الكاف والوازن في مختلف مراحل إعداد المشروع الترابي التنموي، للحصول على وثيقة دالة ومعبرة عن حاجيات الحقيقية للساكنة في مختلف المجالات.

- تكوين الموارد البشرية لما لهذا العنصر من أهمية كبيرة كمجارية الأمية وتأهيل الجمعيات من حيث التنظيم والتكوين لإعطائها نفسا جديدا يخدم التنمية الترابية المحلية، وعقد شراكات مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والعمل على توفر مستوى مقبول من الخبرة والكفاءات المتمرسة لدى أعضاء المجالس المحلية والأطر العاملة بها والعمل على تكوين مؤطري أشغال ورشات التخطيط والتدبير التشاركيين بالجماعات الترابية المحلية.

- انتشار ثقافة المشروع الترابي المحلي واقتناع أعضاء المجلس الجماعي بأهمية التخطيط الأمر الذي سيساعد على تمثل المخطط الجماعي للتنمية تمثلا صحيحا والالتزام بتطبيق مضامينه، والتعبير عن الإرادة في تغيير الأسلوب التقليدي في تدبير الشأن المحلي وقابلية الانخراط في عمل جماعي هادف ومنتج يحتكم لمبادئ العقلنة وأسلوب الحكامة الرشيدة.

- دعم الجماعات الترابية لمراجعة سلبيات التقطيع الترابي ومركزية القرارات وسلطات الوصاية، وضمان تمتيع الجماعات الترابية المحلية بالحد الأدنى من الموارد بما يتناسب والحاجيات من التسيير اليومي، ومع ضرورة إحداث تنمية اجتماعية أولية (الصحة والتعليم والنقل والسكن...)، وتطوير الموارد لمواجهة الحاجات الطارئة عن طريق البحث المستمر عن الموارد الجديدة والاستغلال العقلاني لممتلكات الجماعة الترابية، وإتاحة الفرصة لتوظيف الرساميل الأجنبية والوطنية في مشاريع بتراب الجماعية الترابية.

- نهج مقاربة ترابية محلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وحاجات كل جهة ترابية وكل حيز ترابي على حدة باعتماد برنامج مدقق للتتبع والتقييم، من أجل اتخاذ الإجراءات الأزمة والمناسبة لتصحيح مسارات التنمية المحلية مع الإلمام بالتوجهات الوطنية من سياسيات واستراتيجيات وبرامج ومخططات قطاعية وغيرها...

- تخليق الحياة العامة المحلية بتكريس الشفافية وبناء الثقة، وتحقق المصداقية، وانماء حس المسؤولية التدبيرية لدى الفاعلين العموميين و الخواص بما يكفل نجاعة أداء المرافق والمؤسسات العمومية التي تعنى بتدبير التراب، وتعزيز الشعور بالانتماء إلى التراب وتعزيز الهوية الترابية من خلال بناء علاقة حميمية للساكنة اتجاه الحيز الذي يحتضن تحركاتهم ويشكل محيطهم المباشر الذي يتطلعون إشباع حاجاتهم منه، وغيرها من المخرجات السلوكية المواطنة التي تضمن الانخراط الأكيد الفعال والنشيط في مسلسل التنمية الترابية المحلية[62].

- تشجيع تدخل كافة الجهات كل حسب اختصاصه وإدراج كل الجهود الممكنة في بناء شراكات فعالة، يمكن أن تأخذ طابعا علميا وتقنيا مع مؤسسات وإدارات ومختبرات مختصة أثناء الإعداد للمشروع، وأخرى مادية ومالية مع جهات أخرى مانحة لتنزيل محتوياته وأجراتها بالنظر لمحدودية الموارد الترابية المحلية.

- التأسيس لعقلية الجماعة الترابية المقاولة بتفعيل تقنيات التسويق التجاري التي تتبناها المقاولات الخاصة وتطبيقها في مجال تدبير التراب، باعتبار الجماعات الترابية كمقاولة تهدف إلى الربح، عن طريق تقديم أفضل منتوج يرضي الزبناء المحليين ويحافظ عليهم، ويجذب زبناء جدد ويقوي تنافسيتها في السوق[63].

خلاصة: نظرا للوضعية المتأزمة التي يعيشها التراب المحلي الوطني، ولقوة التطلعات الموضوعة والرغبة الملحة لتحقيق التنمية الترابية المندمجة، أصبح لزاما معالجة هذه الاختلالات وخفض حدة الهشاشة الترابية بواسطة مشاريع ترابية متكاملة طموحة، تدمج كافة الرهانات في إطار تفاعلية جمعية متعددة الأبعاد والأطراف، تشرك كل الفاعلين الترابيين، سواء في صنع واتخاذ القرار المحلي وبلورة وانجاز مشاريع تنموية مبنية على الممارسة الواعية بعيدا عن الصدفوية درءا للفشل، فالقرار تدبير يتخذ قصد انجاز فعل معين، ويخضع لمسلسل احتمالي يبدأ بتحديد الأهداف نتيجة لمثيرات معينة. حتى لا تبقى التنمية الترابية بواسطة المشروع ماده دعائية حبرا على ورق، مدرجة فقط ضمن الوثائق الرسمية، فإن تحقيقها على الواقع لن يكون إلا نتيجة إعمال استراتيجيات يكون فيها العنصر البشري حجر الزاوية فاعلا ومضمونا، وأن يكون التفكير اتجاه التراب يتجاوز الرغبة في الرفع من الأداء الاقتصادي فحسب، بل تحقيق التماسك الترابي والتفكير في فهم الشروط المثالية لعيش الأفراد داخل المجتمع والمرتكزة على تآزر المجال والإنسان والزمن لإعادة إعادة تنسيق المجال وإنتاجه وتنمية موارده وتأكيد الهوية والاستقلالية الترابية، ببلورة خطط واستراتيجيات ترابية مجددة، مواكبة، يقظة ومتفق عليها، قائمة على المعرفة والخبرة والشراكة...

بيبليوغرافيا عربية

- **قاسم نهاد.،2001**، التنمية المستديمة للمستقرات الحضرية: عناصرها، مفهومها، مبرراتها، وسائل تحقيقها، أشغال ندوة: العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة أيام 10-12-11 أبريل، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير بالرباط، ص ص: 70-79.

- **بنمختار رشيد بن عبد الله.،2012**، تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، تحد جديد من أجل إنتاج الثروة والتشغيل من خلال استغلال الخصوصيات الترابية، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 27-39.

- **بكشوا محمد.،2015**، الجهوية المتقدمة وإعداد التراب، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص ص: 59-65.

---

[62] **أكناوب.،2001**، التخطيط والإدارة المحلية بالمغرب، مرجع سابق، ص: 287، ص ص: 287- 306.

[63] **حزوي محمد & طاهير نور الدين.،2015**، التسويق الترابي الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق، الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، ص: 48، ص ص: 47-70.

- **أركان عماد.،2004**، نظام اللاتمركز ومتطلبات الحكامة الترابية، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص27، ص ص: 27-44.

- **الزرهوني محمد & آخرون.،2016**، الدينامية العقارية وأثرها عل تهيئة المجال الترابي بجماعة القروية أولاد الطيب بالضاحية الجنوبية لمدينة فاس، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية: دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق : هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ص ص: 67-99.

- **كمتي سعيد.،2015**، تراب المشروع والمشروع الترابي أي مشروع لأي تراب ؟، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 49-60.

- **هرهارعبد الله.،2012**، سياسة الأرض وعوائق التنمية، مجلة إضافات العربية لعلم الاجتماع، العدد 19، صادرة عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ص ص: 154-176.

- **الخزان بوشتى.،2011**، تثمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، خاص التنمية الترابية بالمغرب: الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون، مجلة نصف سنوية، العدد 13، ص ص: 3 -21.

- **نعيم محمد & شافقي مصطفى.،2008**، العمل الجمعوي خيار التنمية المحلية بالوسط الواحي نموذج واحة تودغة، نحو إستراتيجية تخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول، التنمية المحلية، تنسيق: محمد الأسعد، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، ص ص: 463-477.

- **جيري نجيب.،2004**، الديمقراطية المحلية وسؤال الحكامة الجيدة، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 11-26.

- **ادالي محمد وآخرون.،2015**، المشروع الترابي وجدلية التنظير والممارسة-مقاربة سوسيوجغرافية- ثقافية-انتخابية، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص:101-122.

- **الأكحل مختار.،1997**، أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية؟ حالة: هضبة بنسليمان، مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، تنسيق: كرزازي موسى وايت حمزة محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113.

- **موراي ورويك.،2013**، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 397، عدد الصفحات 447.

- **فيرناندوبيسا لويس.،2012**، مجموعات الإنتاج المحلية والتنمية الجهوية في البرازيل، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 147-156.

- **المثلوثي الهادي.،2008**، في عودة الوعي إلى الفكر الجغرافي العربي، ص ص: 695-710.

- **بيناهو، بوجمعة.،2015**، النخب المحلية دراسة لمحددات السلوك الانتخابي: حالة مجتمع صحراوي، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 165-174.

- **البحيري زهير& الموساوي امحمد.،2012**، العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية، النسيج الجمعوي والتنمية الترابية بالمناطق الجبلية: المنجزات والتطلعات، أشغال المنتدى الأول للتنمية والثقافة لاغزارن، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 1، تنسيق البقصي محمد و الزرهوني محمد، ص ص: 6-24.

- **بحكان ميمون & آخرون.،2011**، المجتمع المدني والتنمية المحلية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق: الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص: 29-12.

- **الاسماعيلي أسماء.،2015**، الجهوية المتقدمة ورهان التنمية المحلية، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص ص: 47-58.

- **كز افي لوفيل فرنسوا.،2012**، الالتقائية الشاملة والتباينات المحلية ضرورة تجديد الذكاء الاستراتيجي، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 19-25.

- **امارتيا صن.،2014**، التنمية حرية، مجلة عالم المعرفة، عدد 303، ترجمة: شوقي جلال، عدد الصفحات 447.

- **تشيان فو مان.،2012**، الذكاء الاقتصاد والترابي، مقاربة عارضة بالضرورة: فيتنام نموذجا، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 51-69.

- **البقصي محمد & الزرهوني محمد.،2011**، المخطط الجماعي للتنمية مدخل لتفعيل الحكامة الرشيدة، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، أشغال الدورة الثانية والعشرون، تنسيق: الزرهوني محمد والبقصي محمد، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص: 128-161.

- **الحسين رحيم.،2016**، الديناميكية المجالية ورهانات التنمية بإقليم هضاب العليا للجزائر، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية : دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق: هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص ص: 13-42.

- **عر ابي مراد.،2012**، دينامية المجالات الريفية وتدبير التراب، جماعتي أولاد غانم وأولاد عيسى نموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة.

- **الهيلوش محمد.،2011**، التدبير التشاركي الاستراتيجي أداة الحكامة الجيدة، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، أشغال الدورة الثانية والعشرون، تنسيق: الزرهوني محمد والبقصي محمد، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص: 67-87.

- **أبو زيد جواد & الصادكي منير.،2015**، المشروع الترابي آلية لتثمين الموارد المحلية وتحقيق التنمية الترابية حالة منطقة جرسيف، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 143-165.

- **شنفار عبد الله.،2015**، الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية دراسة في القرار المحلي، ص 193، عدد الصفحات 275.

- **الزرهوني محمد & البقصي محمد.**، المشروع الترابي المندمج دعامة التنمية المحلية المستدامة بجماعة اغزران بإقليم صفرو، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 259-290.

- **هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.،2015**، التخطيط العمراني ورهانات التنمية الترابية، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 37-48.

- **الكتمور حسن & آخرون.،2015**، المقاربة الترابية مدخل لإعداد وتنمية الأرياف الجبلية، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 23-35.

- **فتوحي محمد.،1997**، صياغة المشاريع والتخطيط لها وتطبيقاتها حول الهجرة، مجلة مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص ص: 27-39.

- **بوعدين لحسن.،2015**، أهمية الحكامة الترابية في الإنعاش الاقتصاد المحلي، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص ص: 109-126.

- **بودواح محمد & بوهلال عبد السلام.**، التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية بالمغرب، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 87-100.

- **الكتمور حسن.،2015**، المشروع الترابي والمقاربة التشاركية : منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 63-84.

- **لوفي جون لويس.،2012**، التصنيع وتحديد مواقع الأنشطة: رد على التحول العالمي الكبير الجاري، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف : الكراوي إدريس ، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 41-48.

- **موله عبد الله.،2008**، الأقاليم في العولمة: علامات الفناء، وفرص البقاء -المغرب العربي نموذجا-، نحو إستراتيجية تخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الثاني: التنمية المستدامة وقضايا التحليل والتخطيط المكاني، تنسيق الأسعد محمد، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، ص ص: 13-27.

- **عمارعلي حسن.،2017**، الخيال السياسي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 453، عدد الصفحات 279.

- **أكناو بلقاسم.،2001**، التخطيط والإدارة المحلية بالمغرب، أشغال ندوة: العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة أيام 10-12-11 أبريل، منشورات المعهد الوطني للتهيئة و التعمير بالرباط، ص ص: 287- 306.

- **قريشي المصطفى.،2015**، الجماعة الترابية بين متطلبات الحكامة ورهان التنمية، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص ص: 11-30.

- **مليح يونس.،2004**، الجبايات المحلية وسؤال الجهوية المتقدمة، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 107-121.

- **بنيحيى محمد.،1997**، المجال والتقسيم الترابي بالمغرب، المجال: التجليات والاستعمالات، مجلة البحث العلمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الثلاثون، العدد 43-44، جامعة محمد الخامس، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ص ص: 93-111.

- **ركلمة أمين.،2004**، « مالية الجماعات المحلية بين دواعي التجديد وأفاق التطوير»، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص ص: 79-106 .

- **حزوي محمد & طاهير نور الدين.،2015**، التسويق الترابي الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق، الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث و الدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، ص ص: 47-70.

بيبيلوغر افيا فرنسية

- **LEVY Jacque & LUSSAULT Michel., 2003,** dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, éd. BELIN, Paris.

- **PETIT Robert., 2012,** édition Pierre-de-Coubertin, Paris.

- **BAILLY Antoine & FERRAS, Robert., 1997,** Eléments d épistémologie de la géographie, 2eme éd, Armand Colin, Paris.

- **RAFFESTIN Claude., 1977,** Paysage et territorialité, cahiers de géographie du Québec, Vol. 21, N° 53-54, pp: 123-134.

- **GUY Di Méo., 2004,** Pour une approche compréhensive et complexe des objets géographiques, cahiers géographique, N°, p101.

- **RAFFESTIN, Claude., 1979,** Pour une géographie du pouvoir, Paris, LITEC.

- **VEYRET Yvette., 2005,** Développement durable et géographie, sous la direction de Yvette Veyret, pp: 11-38.

- **WACKERMAN Gabriel & All., 2005,** Dictionnaire de géographie.

- **PIERRE Malin., 2010,** Dictionnaire de l urbanisme et de l'aménagement, sous la direction de Pierre Malin et Françoise Choay, coordination générale Pierre Merlin.

التوسع العمراني و انعكاساته على المشهد الحضري بالمدن الصغرى المغربية:

حالة مدينة العطاوية

Urbanization and its implications for the urban landscape of Moroccan small cities:

The case of Atawiya City

عبد الصمد الزو، طالب دكتوراه، المغرب

الملخص: ساهمت مجموعة من العوامل في التوسع العمراني لمدينة العطاوية، وهو الأمر الذي انعكس على مشهدها الحضري الذي أصبح يتميز بمجموعة من الخصائص جعلته مجالا خصبا للدراسة والتحليل.

في هذه الدراسة سنقوم بدراسة المشاهد الحضرية التي أنتجها التوسع العمراني لمدينة العطاوية، وتشخيص عوامل هذا التوسع ومراحله. كما سنرصد اختلالاته المجالية والسوسيو اقتصادية التي أدت إلى تنافر الوحدات المشهدية وتفكك النسيج الحضري.

الكلمات المفاتيح: التوسع العمراني، المشهد الحضري، المدن الصغرى، العطاوية.

Abstract: A combination of factors contributed to the urbanization of Atawiya, which was reflected in its urban landscape, which became characterized by a range of characteristics that made it a fertile area for study and analysis.

In this study, we will study the urban scenes produced by the urbanization of Atawiya, and diagnose the factors and stages of this expansion. We will also monitor its current socioeconomic imbalances, which have led to the disharmony of the units and the disintegration of the urban fabric.

Key words: Urbanization, Urban landscape, Small cities, Atawiya

تقديم

عرف المغرب منذ بداية القرن الماضي وحتى الأربعينيات منه، تمدينا ضعيفا شأنه في ذلك شأن باقي الدول النامية. فبعدما كان عدد السكان الحضريين لا يتجاوز 400 ألف نسمة في بداية القرن العشرين أي ما يمثل 8% فقط من مجموع الساكنة، ارتفعت هذه النسبة لتصل 60.3% سنة 2014.[1]

ويعود التمدين في المغرب لعوامل متعددة تختلف حسب الفترات، حيث ارتبط في الفترة ما قبل الاستعمارية بعوامل طبيعية وتاريخية، أما في الفترة الاستعمارية فقد خضع لنمط الإنتاج الرأسمالي المتمثل في توجيه المستعمر الفرنسي للتمدين نحو الواجهة الأطلنتية (محور القنيطرة – الدار البيضاء). أما بعد الاستقلال فقد عرف التمدين ارتفاعا كبيرا، نتيجة النمو الديمغرافي من جهة والهجرة من جهة أخرى، إضافة إلى خلق مراكز حضرية جديدة وتوسع المدارات الحضرية بالمدن.

وقد رافق ظاهرة التمدين انتشار السكن وأنشطة القطاعين الثاني والثالث من صناعة وتجارة وخدمات، وكذلك الطرق ووسائل الاتصال المختلفة وأيضا المرافق العامة مثل المدارس والمؤسسات. وفي هذا الإطار، عرفت مدينة العطاوية المنتمية لإقليم قلعة السراغنة توسعا عمرانيا سريعا، وهو الأمر الذي انعكس على مشهدها الحضري.

- إشكالية البحث

تشكل مدينة العطاوية أحد المراكز الحضرية الناشئة والنشيطة بإقليم قلعة السراغنة، فهذه المدينة الصغيرة عرفت دينامية متعددة الأبعاد جعلت مجالها العمراني يتوسع بشكل سريع، وهو الأمر الذي أنتج مشهدا حضريا متنوعا وأحيانا متنافرا.

إذن وتأسيسا على ما سبق فإن الإشكالية المركزية لهذا البحث ستكون كما يلي: **كيف أثر التوسع العمراني بمدينة العطاوية على مشهدها الحضري؟**

انطلاقا من الإشكالية المركزية يمكن أن نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية من قبيل:

- ما العوامل المتحكمة في التوسع العمراني بمدينة العطاوية؟
- كيف تطور المجال العمراني للمدينة عبر الزمن؟
- ما أهم الوحدات المشهدية بمدينة العطاوية؟

- فرضيات البحث

بعد تحديد الإشكالية العامة للبحث والتساؤلات الفرعية التي تتمحور حولها الظاهرة قيد الدراسة، وانطلاقا من الدراسة الأولية، فإن الفرضيات الأساسية التي سنحاول تأكيدها أو نفيها في هذا البحث هي:

- ساهم الإعداد الهيدروفلاحي والهجرة بالدرجة الأولى في تطور المجال العمراني بمدينة العطاوية.
- تطور المجال العمراني بمدينة العطاوية عبر مراحل، هذه المراحل تحكمت فيها عوامل مختلفة.
- يمتاز المشهد الحضري للعطاوية بالعشوائية وغياب التخطيط والتهيئة الحضرية، ويغلب عليه الطابع الريفي (ترييف المشهد الحضري).

- أدوات الدراسة

بالإضافة إلى المعطيات المحصل عليها من البحث البيبليوغرافي والميداني، سنعتمد في دراستنا هذه على نظم

[1] Haut Commissariat au Plan. Dynamique urbaine au Maroc et bassin migratoire des principales ville. P 71.

المعلومات الجغرافية من خلال برنامج Arcgis، كما سيتم تفريغ نتائج الاستمارة الميدانية بواسطة برنامج Sphinx.

- **مجال الدراسة**

تقع مدينة العطاوية بين خطي طول 7,15 و7,30 غرب خط غرينتش، وخطي عرض 31,45 و32,00 شمال خط الاستواء. تنتمي هذه المدينة لإقليم قلعة السراغنة التابع لجهة مراكش آسفي، تحدها من الجنوب الشعرة وأولاد عراض، ومن الشمال العطاوية الشعيبية، أما الغرب فأولاد عراض، بينما من الشرق الدزوز .

وتقتصر الشبكة الطرقية للعطاوية على الطريق الجهوية رقم 508 الرابطة بين مراكش من جهة الغرب ودمنات من جهة الشرق، ثم الطريق الإقليمية رقم 6202 الرابطة بين قلعة السراغنة شمالا وسد مولاي يوسف جنوبا. تبعد العطاوية عن مراكش بـ 73 كلم في اتجاه الشرق، وعن قلعة السراغنة بـ 26 كلم في اتجاه الشمال ، وعن دمنات بـ 38 كلم.[2]

يبلغ عدد سكان المدينة ما مجموعه 30315 نسمة، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بعد مدينة قلعة السراغنة.[3]

الخريطة رقم 1: مدينة العطاوية صمن إقليم قلعة السراغنة

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على خريطة التقسيم الجماعي ومونوغرافية مدينة العطاوية

1- عوامل التوسع العمراني بمدينة العطاوية

ساهمت عوامل متداخلة في الدينامية العمرانية لمدينة العطاوية، صحيح أن بعض العوامل كانت فعالة في بداية نشأة المدينة مثل العامل الديني المتمثل في ضريح سيدي أحمد، إلا أنه في السنوات الأخيرة تزايد دور بعض العوامل الأخرى، كالهجرة بنوعيها والقرار السياسي، والأهم من ذلك دور الإعداد الهيدروفلاحي.

1.1- ساهم الإعداد الهيدروفلاحي بشكل فعال في دينامية مدينة العطاوية.

شكلت العطاوية المركز المشرف على الإعداد الهيدروفلاحي الذي عرفته الدائرة السقوية تساوت العليا مع بداية السبعينيات، حيث تم اختيارها لتنفيذ ومراقبة المشروع. وقد أدى هذا المعطى الجديد والمحوري إلى تحول وظيفي

[2] وكالة التنمية الاجتماعية، التشخيص التشاركي للجماعة الحضرية العطاوية، 2009، ص 8.

[3] المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

واقتصادي للمدينة عبر تقلص الأنشطة الفلاحية التي كانت سائدة لصالح ظهور أنشطة جديدة مرتبطة بالتحولات التي فرضها الإصلاح الزراعي.

وقد فرضت ضرورة مراقبة وتتبع مشروع الإعداد الهيدروفلاحي توطين مجموعتين من المرافق الفلاحية، الأولى تشرف على تسيير الدائرة الفلاحية المسقية من الناحية الفلاحية، بينما تقوم الثانية بتدبير شبكة السقي والصرف التابعتان لمكتب الحوز بمراكش. ورافق توطن هذه المرافق ظهور مساكن التقنيين وانبثاق مصالح مالية تتجلى في بنك القرض الفلاحي، وإدارية واجتماعية تتمثل في المدارس الابتدائية وإعدادية الحسن الثاني وثانوية الرحالي الفاروق، وكذا المستوصفات ومقر الدرك الملكي والبريد، إضافة إلى المرافق التقنية الفلاحية كمركز الاستثمار الفلاحي.[4]

2.1-أدى ترقية العطاوية إلى جماعة حضرية دورا كبيرا في دينامية مشهدها الحضري.

بعدما كانت العطاوية في بدايتها قرية صغيرة تتوطن حول ضريح سيدي أحمد ثم إنشاء المركز القروي للعطاوية سنة 1972، رقي هذا المركز إلى جماعة حضرية إثر التقسيم الجماعي لسنة 1992.

ورافق الترقية الإدارية لمدينة العطاوية توطن مجموعة من الأجهزة الإدارية، التي أسهمت في الدينامية العمرانية بشكلين مختلفين: فمن جهة تتطلب هذه الإدارات أطرا ساهم استقرارها في خلق تحولات مختلفة بالمدينة، ومن جهة ثانية ساهم في تشجيع حركة الهجرة نحو المدينة وهو ما شكل عامل جذب للهجرة الريفية من ضواحي العطاوية، نظرا لما توافر من تجهيزات وخدمات لتلبية حاجيات الساكنة المحلية وضواحيها. إضافة إلى هذه الآليات الإدارية فإن القرارات السياسية القاضية بتوسيع مجال المدينة عبر ضم بعض الدواوير إلى المدار الحضري زاد من الرقعة الحضرية وبالتالي من دينامية العطاوية.

3.1- تعتبر الهجرة من آليات الدينامية العمرانية لمدينة العطاوية.

تعتبر الهجرة من أهم مظاهر حركية السكان بمجال الدراسة، فعملية توافد السكان الريفيين أو هجرة أبناء العطاوية إلى الخارج أصبحت آلية أساسية من آليات نمو مدينة العطاوية.

1.3.1- الهجرة الداخلية

تستقبل مدينة العطاوية كغيرها من المدن المغربية أفواجا من المهاجرين القادمين من ظهيرها الريفي، إذ بلغ عددهم مثلا 5562 مهاجر بين 2004 و 2009،[5] وهذا ما يدفع إلى طرح تساؤلات عن مدى فعالية برامج التنمية القروية في تثبيت السكان في مجالهم الأصلي.

إن عوامل الطرد السكاني متعددة، فهي ترجع إما لقلة البنيات التحتية بالمنطقة وهو حال البوادي المغربية، حيث القرى المجاورة للمدينة تعاني من نقص كبير على مستوى تزويدها بالماء الصالح للشرب وشبكة الكهرباء والمرافق الصحية والتعليمية والربط الطرقي، كما تعاني من تواضع وضعف الخدمات والتجهيزات الأساسية إضافة إلى قلة فرص الشغل، وهو ما يدفع الساكنة إلى الهجرة بحثا عن ظروف عيش أفضل.

إلى جانب العوامل سالفة الذكر نجد عاملا آخر لا يقل أهمية عن سابقيه ويتمثل في تعاقب فترات الجفاف، خاصة أن الفلاحة تعد النشاط المحوري بسهل السراغنة. وعرفت المنطقة تعاقب فترات جافة تتراوح مدتها بين سنة وعشر سنوات، كالفترة الجافة التي امتدت من موسم 1999/1998 إلى موسم 2008/2007، والفترة الجافة التي امتدت 6 سنوات

---

[4] الحباش نور الدين،دينامية المدن الصغرى والتنمية الترابية العطاوية نموذجا، بحث لنيل الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، 2012، ص 33.

[5] وكالة التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 11.

مع بداية الثمانينيات واستمرت إلى نهايتها.[6]

والمبيان الموالي يبين العوامل التي ساهمت في الهجرة إلى مدينة العطاوية حسب عينة البحث:

المبيان رقم 1: دو افع الهجرة الريفية إلى العطاوية

المصدر: العمل الميداني 2021

من خلال المبيان نلاحظ أن 40.2% من الفئة المستجوبة هاجرت إلى العطاوية بسبب الجفاف، و20.2% بهدف البحث عن العمل، بينما 20% كان الدافع لهجرتها هو الرغبة في الاستفادة مما توفره المدينة من مرافق وخدمات. أما 10.6% من المستجوبين فتختلف دوافعهم: صعوبات التضاريس وتدهور التربة وضعف خصوبتها، وتدهور النشاط الرعوي نتيجة تراجع الغطاء النباتي بالعالية، إضافة إلى تشجيع عائدات الهجرة الدولية على الاستقرار بالمدينة.

يتضح مما سبق أن الهجرة الداخلية تشكل محور أساسي للدينامية الحضرية التي تعرفها العطاوية، إذ أنها تعتبر من المناطق الجاذبة للسكان بما تتوفر عليه من خدمات وحركية اقتصادية.

الخريطة رقم 2: تيارات الهجرة الريفية نحو مدينة العطاوية

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة الميدانية 2021

[6] المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، 2021.

2.3.1-الهجرة الدولية

أضحت ظاهرة الهجرة الدولية متفشية بشكل واضح بين أبناء إقليم قلعة السراغنة، إذ يحتل المرتبة الثالثة وطنيا[7] بعد كل من إقليمي سطات وتاونات، وقد تزايدت هذه الهجرة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بسب الهجرة السرية والتجمع العائلي.

وبحكم انتماء منطقة الدراسة لهذا الإقليم نجدها لم تسلم من هذه الظاهرة التي كانت لها مجموعة من الانعكاسات، فقد عرفت مدينة العطاوية هجرة قوية نحو الخارج، همت منذ سنة 2000 أكثر من 1814شخص،[8] وهمت بالأساس فئة الشباب صوب إيطاليا وإسبانيا بالخصوص. وساهت مجموعة من العوامل في تسريع هذه الهجرة كالجفاف وتضخم عدد السكان، وقلة فرص الشغل، أضف إلى ذلك العامل النفسي الذي لعب دورا محوريا فيها من خلال ظاهرة الهجرة السرية (الحريگ).

لقد كان لهذه الهجرة آثار إيجابية على المدينة، حيث ساهمت في بناء اقتصادها المحلي بفضل ما تجلبه الجالية المقيمة بالخارج من عملة صعبة.

ويبين المبيان التالي عدد الأشخاص المهاجرين في كل أسرة حسب عينة البحث:

المبيان رقم 2: عدد الأشخاص المهاجرين في كل أسرة بالعطاوية

المصدر: العمل الميداني 2021

يظهر من خلال المبيان أن 61% من الأسر بالمدينة لها مهاجرين بالخارج، ويختلف عددهم من أسرة إلى أخرى: 30% لها مهاجر واحد و18% لها مهاجران بينما 13% لها 3 فأكثر.

تحيل معطيات المبيان إذن إلى أن مدينة العطاوية مدينة هجرة بامتياز، وبالمقابل فقوة ارتباط هؤلاء المهاجرين بمدينتهم يساهم في استثمار جزء كبير من مدخراتهم في مجال العقار والسكن، مما ساهم في التوسع العمراني الذي تعرفه المدينة. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن معظم المهاجرين يتوجهون إلى إسبانيا وايطاليا وبدرجة أقل فرنسا، وفي العقد الأخير تزايدت الهجرة نحو بعض دول الخليج العربي وليبيا.

1-7- النمو الديمغرافي ودوره في تطور العمران بالعطاوية.

عرفت مدينة العطاوية نموا ديمغرافيا سريعا، فمنذ ثمانينيات القرن الماضي وبداية التسعينيات تضاعف حجم السكان في ظرف عشر سنوات، وتضاعف خمس مرات مابين 1982 و2020، وبلغ معدل النمو الديمغرافي 6.15% مابين 1994 و2004 وهو معدل مرتفع مقارنة مع المستوى الإقليمي والجهوي والوطني. وانتقلت الكثافة السكانية من 701 نسمة

[7] السباعي الادريسي الميلودي، التحولات السوسيومجالية بجماعة المربوح، بحث لنيل الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، 2012، ص 49.

[8] وكالة التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 34.

في كلم2 سنة 1994 إلى 1655 نسمة في كلم2 سنة 2020.[9]

المبيان رقم 3: النمو الديمغرافي بالعطاوية بين 1982 و2020

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى

ويرجع ارتفاع عدد سكان العطاوية إلى مجموعة من العوامل التي نذكر منها ارتفاع معدلات التكاثر الطبيعي بسبب ارتفاع الولادات وانخفاض الوفيات، إضافة إلى الهجرة الداخلية واتساع الرقعة الحضرية بسبب دخول مجموعة من الدواوير للمدار الحضري.

2- مراحل التوسع العمراني بمدينة العطاوية

1.2- شكل الولي الصالح سيدي أحمد والسوق الأسبوعي أساس ظهور مدينة العطاوية

الخريطة رقم 3: المجال المبني بالعطاوية قبل 1976

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الوكالة الحضرية بقلعة السراغنة

[9] وكالة التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 12.

ترجع الأصول الأولى للسكن والاستقرار بالعطاوية إلى نهاية القرن 19، حيث شكل السكان تجمعا بشريا حمل اسم سيدي أحمد أو المرابطين. والذي أصبح بعد ذلك ضريحه قبلة لاستقرار مريديه وحفدته الذين عرفوا بالمرابطين وهم فرع من الزاوية الرحالية، إذ يعتبر الشيخ أبو العزم رحال جدهم الأعلى دفين سيدي رحال في القرن 16 ميلادي. وقد تم توطين السوق الأسبوعي بداية في وسط المدينة على مساحة لم تتجاوز 6 هكتارات، وخلال هذه المرحلة كانت العطاوية عبارة عن مركز صغير لم يتخلص بعد من طابعه القروي، بها تجهيزات متواضعة عبارة عن سوق أسبوعي وقيادة ومستوصف وجماعة وضريح سيدي أحمد وذلك إلى غاية 1972.[10]

2.2- عرفت العطاوية تطورا عمرانيا كبيرا خلال السبعينيات والثمانينيات.

خلال فترة السبعينيات بدأت العطاوية تتخلص من طابعها الريفي وتكتسي طابعا حضريا، إذ ظهر استقرار بشري كبير ومنظم بالحي الإداري بداية ثم ظهرت أحياء أخرى بعد ذلك: تجزئة بادو التي تعتبر أقدم تجزئة وهي تمتد على مساحة تقدر بأربعة هكتارات، وتضم 189 بقعة بساكنة قدرت ب 700 نسمة. وتعد هذه التجزئة الأكثر تجهيزا مقارنة مع باقي الأحياء آنذاك وهي تابعة للقطاع الخاص. ثم تجزئة الجماعة أو بلوك بام على مساحة هكتارين، قامت الجماعة باقتناء الأرض سنة 1976

في وقت كانت العطاوية لازالت جماعة قروية، وبعد بنائها منحت للموظفين وفئات أخرى.[11]

الخريطة رقم 4: المجال المبني بالعطاوية إلى غاية 1986

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الوكالة الحضرية بقلعة السراغنة

إضافة إلى الزيادة الطبيعية، عرفت العطاوية خلال الثمانينيات توافد موجات بشرية من مختلف المناطق المجاورة،

---

[10] شوقي الحسن، تاريخ قبيلة السراغنة: الأصول - المجال- السكان، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، 1999 ص ص 180- 179.

[11]

وهو ما أحدث ضغطا كبيرا على المجال المعمر وتطلب إحداث تجهيزات سوسيو اقتصادية أخرى. وهكذا ظهرت بعض التجزئات الجديدة كتجزئة تساوت بشطريها الأول والثاني التي غطت مساحة 7 هكتارات، وتجزئة الزهرة على مساحة 4 هكتارات، كما سبق ذلك إنجاز إعدادية الحسن الثاني وثانوية الرحالي الفاروق التأهيلية على التوالي سنتي 1980 و1984.[12]

وخلال هذه المرحلة كذلك تم تحويل مكان السوق الأسبوعي لكونه أصبح محاطا ومحاصرا بالأحياء السكنية. كما تم تبني سياسة الإعداد الهيدروفلاحي، فتوافد عدد كبير من الموظفين والتقنيين الفلاحيين، وأنشئت مؤسسات ومباني ومساكن لهؤلاء.

3.2- توسع المدينة خلال التسعينيات.

شهدت العطاوية خلال هذه المرحلة تحولات جذريا، حيث انفصلت بلديتها فأصبحت جماعة محلية تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية. فتم إنجاز مجموعة من التجزئات السكنية كتجزئة الزيتون بمساحة 16هكتار و633 بقعة سكنية، وتجزئة الأمل بشطريها الأول والثاني بمساحة 25 هكتار و969 بقعة، إضافة إلى تجزئة كفاي بمساحة 7.05 هكتار بـ 423 بقعة.[13] وقد عرفت هذه المرحلة تزايدا في حدة الهجرة الريفية، الأمر الذي نتج عنه تضخم عدد سكان الدواوير المجاورة وانتشار السكن العشوائي غير المهيكل والمفتقد لأبسط شروط الحياة الكريمة كدوار بوظهر.

الخريطة رقم 5: المجال المبني بالعطاوية إلى غاية 2000

المصدر:إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الوكالة الحضرية بقلعة السراغنة

[12] الوكالة الحضرية قلعة السراغنة، 2021.

[13] الوكالة الحضرية قلعة السراغنة، 2021 .

4.2- توسع المدينة خلال الفترة الممتدة مابين 2000 و2021.

نتيجة للتكاثر الطبيعي وتوافد المهاجرين فقد عرفت المدينة دينامية عمرانية كبيرة، وبهذا الخصوص فإن عدد رخص البناء المقدمة من طرف الجماعة الحضرية للعطاوية قد ارتفع بشكل مهم في الفترة ما بين 2009 و2012، فعلى سبيل المثال وفي الوقت الذي ظل العدد بين 132 رخصة سنة 2002 و178 رخصة سنة 2008، تم تسليم 902 رخصة بناء داخل الأحياء ناقصة التجهيز بمعدل يناهز 300 رخصة في السنة. هذا الأمر يظهر سرعة التمدين داخل المدينة، الشيء الذي يثقل كاهل المسؤولين بأعباء توفير الخدمات والتجهيزات الأساسية التي تتناسب مع النمو السريع لمجال هذه المدينة الناشئة.[14]

وفي هذا الإطار، تم إنجاز مجموعة من التجزئات السكنية جعلت المدينة تعرف توسعا كبيرا على حساب الدواوير المجاورة لتصبح تابعة للمدار الحضري، وهو ما استدعى إعادة هيكلتها.

الجدول رقم 1: التجزئات السكنية المنجزة بالعطاوية

التجزئات	المساحة (ه)	عدد البقع	عدد المرافق	التجزئات	المساحة (ه)	عدد البقع	عدد المرافق
تساوت	7h	537	06	الطاجين	69A	42	02
الزاوية 1	3h31A	142	01	الزهرة	4h33A	234	02
الزاوية 2	1h08A	58	03	مفتاح الخير	27h27A	1044	15
بلفاسي	06h79A	355	02	بوعلام	87A	55	-
الزيتونة	16h	633	03	الحيداوي 1	1h13A	63	-
سيدي مبارك	1h22h	69	-	بادو	3h75A	139	02
كفاي	7h10A	423	01	الحيداوي 2	1h92	47	02
الأمل 1و2	25h53A	969	16	الحيداوي 3	1h162	57	-

المصدر: الجماعة الحضرية لمدينة العطاوية

[14] الجماعة الحضرية لمدينة العطاوية، 2021.

الخريطة رقم 6: المجال المبني بمدينة العطاوية إلى غاية 2021

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الوكالة الحضرية بقلعة السراغنة

3- تحولات المشهد الحضري بمدينة العطاوية (الوحدات المشهدية بمدينة العطاوية)

يتميز مفهوم المشهد بالتعقيد في تحديده وتحليل مكوناته، ومحاولة فهمه من المشهد الكلي (Macro landscape) إلى المشهد الجزئي (Micro landscape)، والذي تمثل فيه الوحدات المشهدية عناصرا ترتبط مع بعضها البعض عبر اتساق داخلي مشترك.

انطلاقا من التعريف أعلاه فالوحدات المشهدية البارزة بالمجال الحضري لمدينة العطاوية هي: مركز المدينة القديم والأحياء العصرية والأحياء الهامشية، إضافة إلى الأحياء القروية الضاحوية والمشهد الفلاحي. هذه الوحدات المختلفة تتميز كل واحدة منها بخصائص قد تكون مصدر تجانس في المشهد الحضري للعطاوية، أو مصدر تنافر مشهدي ينعكس على المشهد الجمالي ويجعله عشوائي.

والخريطة التالية توضح أهم هذه المشاهد:

الخريطة رقم 7: الوحدات المشهدية بمدينة العطاوية

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الوكالة الحضرية بقلعة السراغنة

1.3- يشكل المركز النواة الأولى للمشهد الحضري للعطاوية.

يتميز مركز مدينة العطاوية بكونه فضاء امتزجت فيه مجموعة من العناصر العمرانية، مثل المسجد والضريح و المدارس. وقد عرف مركز العطاوية تراجعا في الوظائف التي كان يؤديها نظرا لانتقال الدينامية الحضرية نحو الشمال، وبالتالي لم يحافظ المركز إلا على بعض الوظائف الاجتماعية والدينية القليلة المتمثلة في المسجد والسوق والفرن والحمام البلدي، وبعض فضاءات العمل الحرفي.

وحافظ مركز العطاوية على مجموعة من العادات والتقاليد القديمة المتعلقة بعادات الزواج والزيارات لضريح سيدي أحمد وذلك لدواع مختلفة، سواء طلبا للزواج من طرف الفتيات أو طلبا لصلاح الماشية وحمايتها.[15] إضافة إلى ذلك يتم تنظيم موسم سنوي بجوار الضريح لإحياء التراث الثقافي المرتبط به، وضمان استمرارية المحافظة على العادات والتقاليد خاصة أمام إعادة إحياء الفروسية بالمنطقة والتي يقام لها موسم سنوي. في الوقت الراهن عرفت هذه الوحدة

[15] المقابلة الشفوية مع ساكنة المدينة 2021.

تراجعا كبيرا وتركزا للسكن العشوائي بجوارها.

الصورة رقم 1: مشهد حضري لمركز مدينة العطاوية

المصدر: العمل الميداني 2021

2.3- مشهد الأحياء الجديدة.

تتميز مدينة العطاوية بحداثتها، لذلك فهي تعرف انتشارا للأحياء الحديثة المتميزة بكبر مساحتها تماشيا مع العقلية الريفية للساكنة التي تفضل المساحات الكبيرة في السكن، واستجابة لذلك تم إحداث مجموعة من التجزئات التي تطرقنا إليها سالفا.

وبالنسبة لنوع السكن السائد بهذه التجزئات نجد السكن المغربي (طابق سفلي وطابق أو طابقين)، في حين هناك ضعف كبير للسكن في الإقامات السكنية الجماعية بسبب تفضيل ساكنة المدينة للمساكن المستقلة.

ومن الملاحظ كذلك ضعف السكن في الفيلات، إذ نجد تجزئة واحدة هي التي خصصت مساحات لهذا النوع من السكن الراقي، وهي تجزئة التيسير التي خصصت سنة 2009 مابين 109 و209 بقعة لهذا النوع. لكن الإقبال عليها كان ضعيفا جدا نظرا لارتفاع أثمنتها وثقافة السكن السائدة. والملاحظ أن هذه الأحياء أصبحت تشكل مجالا للممارسة التجارية غير المهيكلة، مما جعلها تنافس النشاط التجاري المهيكل بالمركز التجاري الرئيسي بالمدينة. كما يكثر فيها المهاجرون نحو الخارج حيث أصبحت تستقبل بعض الخدمات كالطب ومؤسسات القروض والتأمين والمقاهي.

الصورة رقم 2: مشهد حضري لأحد الأحياء الجديدة

3.3 – مشهد الأحياء الهامشية والدواوير الضاحوية القروية.

تشكل الأحياء الهامشية أو ناقصة التجهيز (الأحياء العشوائية) مركزا لمجموعة من السلوكيات الأخلاقية السيئة، كما تعرف انتشار الأنشطة الفلاحية بها وخاصة تربية الماشية والدواب وتركز وحدات لصناعة الآجور، وهي أحياء توسعت

على حساب المجال الفلاحي كحي بوظهر والنواجي وسيدي أحمد. وظهرت هذه الأحياء بعد قيام أصحاب الأراضي الزراعية بتجزيئها بطريقة غير قانونية، وتحويلها إلى تجمعات سكنية غير مجهزة وغير خاضعة لتصاميم معمارية نظرا للطلب المتزايد على السكن.

كما تعرف العطاوية انتشار الدواوير الضاحوية بسبب توسعها العمراني، واتساع رقعتها الحضرية لتضم الدواوير الهامشية التي كانت تتوطن بجوار المدينة، وهو ما أضفى على المشهد الحضري الناشئ صفة الترييف. هذا الأمر يطرح إشكالية كبيرة على مستوى التخطيط والتنظيم الحضري، ومن أمثلة هذه الدواوير نذكر دوار المعازيز ودوار الشريف ودوار العلاوي، ودوار بوستة وأولاد جدة.

الصورة رقم 3: مشهدان حضريان لحي هامشي ودوار ضاحوي

المصدر: العمل الميداني 2021

4.3- مازال المشهد الفلاحي حاضرا بالمدينة.

يحيط بالمجال الحضري لمدينة العطاوية مجال فلاحي غني بأشجار الزيتون وباقي المزروعات، إلا أن التوسع العمراني كان على حساب بعض أجنة الزيتون والأراضي الزراعية. وقد خلف هذا التوسع نتائج متعددة على المحيط الضاحوي للمدينة، لعل أهمها تراجع الغطاء النباتي والأراضي المخصصة للزراعة مقابل تزايد البنايات الإسمنتية.

وتعرف المدينة كذلك مرور قناة الروكاد المائية التي تشكل عائقا أمام توسعها المجالي من جهة الشمال، إضافة إلى سواقي إسمنتية وتقليدية.

الصورة رقم 4: مشهد فلاحي مائي بمدينة العطاوية

خاتمة

تظل مدينة العطاوية أفضل نموذج للمدن الصغرى التي تمكنت من تكوين مشهد حضري متميز، إذ عرفت تطورا لمجالها المبني وهو ما أفرز وحدات مشهدية متعددة ذات وظائف سكنية وتجارية وخدماتية ودينية واجتماعية. وتعكس هذه الوحدات التمايزات الاجتماعية التي تظهر من خلال تمايز الأحياء السكنية.

من خلال هذه الدراسة نخلص إلى ما يلي:

- تعرف الأحياء السكنية تفاوتا في التجهيزات والخدمات حيت تتركز أغلبها في مركز المدينة.
- شملت الدينامية المشهدية مختلف المجالات، وواكبتها اختلالات سوسيومجالية .
- عرفت مدينة العطاوية دينامية مختلفة نتج عنها نمو مجالي ووظيفي، دون مراعاة المقاييس العمرانية والجمالية للمشهد الحضري المتناسق .
- عدم التحكم في التوسع العمراني بواسطة وثائق التعمير خاصة تصاميم التهيئة الحضرية.
- ترييف المشهد الحضري للمدينة من خلال ممارسة بعض الأنشطة المرتبطة بالريف.
- غياب التنسيق والتنظيم في المشهد الحضري وبالتالي غياب جماليته.

وبصفة عامة فإن المشهد الحضري للمدينة يشهد اختلالات تحتاج إلى تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين من خلال:

- تبني سياسات تخطيطية تراعي الأبعاد المختلفة للمشهد وخصوصياته.
- فك العزلة عن الدواوير وتزويد المنطقة بالتجهيزات الاجتماعية الضرورية لتثبيت الساكنة في مجالها الريفي المجاور.
- هيكلة السكن العشوائي والأحياء ناقصة التجهيز وإدماجها ضمن النسيج الحضري للمدينة، وتزويدها بالخدمات

الأساسية.

- تأهيل الاقتصاد الحضري عبر الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- إدماج الوحدات المشهدية في التهيئة الحضرية، عبر التحكم في الدينامية الحضرية لتجنب العشوائية.
- شمولية تخطيط الوحدات المشهدية للمدينة في إطار نسق عمراني محلي يراعي في نموه مختلف أبعاد التنمية.

لائحة المراجع

– الجماعة الحضرية لمدينة العطاوية.

– الوكالة الحضرية قلعة السراغنة.

– وكالة التنمية الاجتماعية، التشخيص التشاركي للجماعة الحضرية العطاوية، 2009.

– الحباش نور الدين، دينامية المدن الصغرى والتنمية الترابية العطاوية نموذجا، بحث لنيل الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، 2012.

– المباركي حسن، التحديث الريفي: انتشاره و مظاهره التقنية و الاقتصادية والسوسيو مجالية لسهل تساوت الوسطى بالحوز الشرقي، أطروحة الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب و العلوم الإنسانية سيدي محمد بن عبد الله، 2003.

– المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز.

– المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

– الناطوس عبد الرحمان، دينامية المشهد الحضري بالمجال السقوي لتساوت العليا: مدينة العطاوية نموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية السلطان مولاي سليمان، 2014.

– السباعي الادريسي الميلودي، التحولات السوسيومجالية بجماعة المربوح، بحت لنيل الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، 2012.

– شوقي الحسن، تاريخ قبيلة السراغنة: الأصول - المجال- السكان، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، 1999.

– Haut Commissariat au Plan, Dynamique urbaine au Maroc et bassin migratoire des principales ville.

المسؤولية الاجتماعية للمقاولات ورهانات التنمية المستدامة: المغرب حالة واعدة

Corporate Social Responsibility and Sustainable Development: Morocco is a Promising Case

مراد عرابي، باحث في جغرافيا التنمية، المغرب

ملخص: أصبح موضوع المسؤولية الاجتماعية للمقاولة - المعروف اختصارا ب - (RSE) كثير التداول منذ سنوات بين الباحثين والمدبرين والمهتمين الرسميين وغير الرسميين، وأصبح مدمجا ضمن تقنيات تدبير المقاولة، وأثير السؤال حول أثار أنشطة المقاولة على المحيط ونتائجها على المدى الطويل وعلى الأجيال المستقبلية أفرادا وجماعات وعلى المنظومة البيئية.

سنحاول من خلال مقالنا هذا فهم أصول الحركة وتطورها من منظور تاريخي في سياق سوسيوانتاجي، ورصد مختلف تعاريف (RSE)والإشكالات التي تطرحها ووجهات النظر المتباينة والمواقف المتعارضة بشأنها، وتسليط الضوء على التساؤلات النظرية حول ما يمكنه أن يدفع المقاولة إلى أن تصبح مسؤولة اجتماعيا تتصرف كجزء حي وكيان واعي ضمن نظام أو منظومة عامة متفاعلة العناصر تشتغل في اتجاه إحقاق التنمية الترابية كوسيلة وغاية وشرط، ثم سنعمل على العناية بربط موضوع ورقتنا هذه بالدينامية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، فكيف تطور المفهوم؟ وما أبعاده وأهدافه؟ ما مكانته ضمن السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المغرب؟ والى أي حد يمكنه دعم إحقاق غايات ومرامي النموذج التنموي المغربي الجديد؟

كلمات مفتاحية : الذكاء الترابي-الاقتصادي، التمكين، التماسك السوسيومجالي

Abstract: The theme of corporate social responsibility has for years been the subject of discussions between researchers, managers, academic and civil state, is integrated into the management techniques of the company. The effects and impacts of its entrepreneurial activities on the long-term and future generations of workplaces, individuals and groups, and the ecosystem have been questioned.

In this essay, we will attempt to understand the origins and evolution of the movement from a historical perspective in a sociological context, to monitor different definitions, problems, divergent points of view and opposing positions, and to highlight issues. theories about what can make a company socially responsible. A conscious entity within an interacting system or public system, working towards the realization of territorial development as a means, objective and condition, we will then work to link the subject of our document to economic development and dynamic social, how the concept, its dimensions and its objectives? What is its place in the political, social and economic contexts of Morocco? To what extent can it support the achievement of the goals and objectives of the new Moroccan development model?

Keywords: Territorial-economic intelligence, Empowerment, Sociological cohesion

مقدمة: يبدو أن التحرير المتزايد والمتسارع لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتقنيات الإعلامية والمعلوماتية لا رجعة فيه لما شهدته ولاتزال من تطورات نوعية إضافة إلى تزايد المنافسة بين الشركات العالمية، ما جعل الإطار الذي تتم فيه العلاقات الاقتصادية والمبادلات الدولية هو الأفق المستقبلي، مما أذى إلى تغيير مفاهيم التنمية والثروة والموارد الإنتاجية والندرة والتشغيل ودور الدولة والى تغيير مفاهيم عديدة أخرى أفرزتها العولمة.

تعتبر المقاولة المحرك الفعلي لكل تنمية اقتصادية اجتماعية وتكنولوجية، ولما كانت مهمتها الأساسية تلبية حاجات ورغبات زبنائها من سلع وخدمات، أصبحت حاليا كمواطن يعيش ضمن منظومة متكاملة قوامها جميع أفراد ومكونات المجتمع، فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة تتعرض فيها لضغوط من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية من جانب أصحاب الشركات من جهة، ولضغوط أخرى لغرض تحمل مسؤولياتها سواء كانت تلك الضغوط من جانب الحكومة أو من المجتمع المدني أو المستهلكين في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

حضي الموضوع في العقود الأخيرة باهتمام أكبر نظرا لتطور الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية أواخر القرن 20 كما تطورت النظرة إلى أهداف المقاولات ومدى التزامها بمعايير المسؤولية الاجتماعية، فكان للفكر الاقتصادي بصفة خاصة أثر واضح في تحديد طبيعة تلك الأهداف خاصة ما ارتبط منها بالتنمية الترابية المستدامة الشاملة والمندمجة.

أولا: المسؤولية الاجتماعية للمقاولات: بين المقاربة النظرية والتأصيل التاريخي

اقترن المفهوم بداية ظهوره بالوظائف الاجتماعية للمؤسسات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يعد مقبولا من هذه المؤسسات أن تتفوق في مراكمة الأرباح وتتجاهل ما يترتب على تنافسها وعملياتها من آثار اجتماعية قد تكون ضارة ببيئة العمل الداخلية أو ببيئة المجتمع الخارجية، ثم أصبحت حديث الرأي العام بدءا من الثلاثينات من قرن العشرين نتيجة للأزمة المالية العالمية آنذاك، حيث تزايد الضغط على المسيرين وبات من المفروض عليهم عدم الاهتمام فقط بالملاك والمساهمين، بل الاهتمام بأطراف أخرى ومنهم العاملين والمستهلكين والبيئة والمجتمع المحلي...

تطور المفهوم تدريجيا منذ خمسينيات القرن الماضي، انطلق من الولايات المتحدة الأمريكية يدرس العلاقة بين الشركات والمجتمع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وإن بدت تتعارض مع المبادئ العامة والمثل العليا لحرية المبادرة والحريات الفردية، في سياق لعبت فيه المؤسسة الدينية البروتستانتية دورا مهما لتجنيب الرأسمالية الأمريكية ويلات الاشتراكية والنقابية، مما جعل كثيرا من القادة المقاولاتيين يعلنون أنفسهم مسؤولون اجتماعيا.

1- هوارد بوون والمقاربة الأخلاقية القيمية للمسؤولية الاجتماعية والمجتمعية للمقاولات

تعتبر (RSE) مفهوما أكاديميا، براديغما جديدا ونموذجا تدبيريا صاغه وطوره الاقتصادي هوارد بوون (Howard Bowen) الذي شكل مرجعا رئيسيا في الموضوع، وأحد مراجعه النظرية الرئيسية من خلال كتابه "المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال Social Responsability Of The Businessman"[1]، الصادر سنة 1953 حيث دشن الجهود الأولى لتحليل خطاب وخصائص المسؤولية الاجتماعية، وجه هوارد كتابه لرجال الأعمال الأمريكيين بغية تحسيسهم بأهمية حضور القيم في العملية الإنتاجية التسويقية، يعرفها بأنها عملية بلورة سياسات واتخاذ قرارات وإتباع خطط قيادة تستجيب لأهداف وقيم مرغوبة في المجتمع.

2- فريدمان مهندس النظرية النيوكلاسيكية

ظهرت خلال السبعينيات من القرن العشرين نظرية نفعية رافضة لفكرة(RSE) للاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton

[1] **Howard Bowen. (1953).** Social Responsability of the Businessman.

Friedman)، الذي يعتبر من المنظرين الأوائل لاقتصاد السوق المحررة من القيود، وهذه النظرية النفعية تنظر إلى (RSE) على أنها ليست في خدمة المقاولة التي يقتصر هدفها الاجتماعي المناسب على الرقي بأدائها الاقتصادي من خلال قرارات تحسين ربحيتها لفائدة المساهمين، وأصدر عام 1962 كتابا بعنوان "الرأسمالية والحرية"Capitalism and Freedom" يقول فيه: "إن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة التي تقع على عاتق المسؤولين التنفيذيين للشركات هي زيادة ما تحققه شركاتهم من دخل إلى أقصى حد ممكن، وما يتكون من ثروة لدى حملة أسهمها"[2].

يرى فريدمان أن (RSE) تتحقق بتسديد أجور العمال وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين، وسداد الضرائب للحكومات واحترام القانون، معتبرا أنها تقلل من أرباح المقاولة وتزيد من تكاليف الإنتاج، وإدماجها في استراتيجيات المقاولة تقويض لدعائم المجتمع الحر، وأن المقاولة شخصية مصطنعة يجب أن تبقى المسؤولية مصطنعة، باعتبار المقاولة جهازا وأداة مملوكة من طرف مساهمين هدفهم الوحيد تحقيق طموحاتهم ومصالحهم والرفع من أرباحهم، مشيرا إلى أن دور الدولة يقتصر على التدخل لتصحيح أي خلل بحوافز مباشرة أو غير مباشرة، ويضيف أن دولة الرعاية الاجتماعية هي عدو المقاولة، أي أن الدولة هي التي تتسبب في شل الاقتصاد وفي عرقلة النمو ومن المفروض تجنب تدخلها في شؤون السوق.

نشر ألفريد ربابور (Alfred Rappaport) نظرية تعظيم قيمة الأسهم، فهذه النظرية تقيم عمل رؤساء الشركات من منظور واحد محدد وهو أن قيمة الشركة يجب أن ترتفع بأسرع وثيرة ممكنة، معناه أن المدبر الحقيقي للمقاولة مهمته تعظيم قيمة الأسهم فقط ولا يجوز له الأخذ بعين الاعتبار المشاكل الإنسانية الناتجة عن تسريح آلاف العاملين مثلا، هذه النظرية نشرها في كتاب له 1986 بعنوان "تعظيم الأسهم معيار لقيادة الشركات".

3- نظرية أصحاب المصلحة ودور المقاولة اتجاههم

ظهرت نظرية المستفيدين -أصحاب المصالح (Les Parties Prenantes)- من وجود أي مقاولة سنة 1984، تنفي الاعتقاد بأن المالكون هم المستفيدون المباشرون والوحيدون من وجود المقاولة، بل يفترض أن تتبنى إدارة المقاولة أهدافهم الربحية إلى جانب تحقيق مصالح أطراف أخرى داخل النسق المجتمعي أي الأطراف ذات العلاقة بالمقاولة، أطراف تستطيع التأثير فيها أو تكون متأثرة بها من مستثمرين ومستخدمين والزبائن والحكومة ومجموعات الضغط والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي، باعتبار (RSE) أداة لإدارة وتنظيم علاقات المقاولة بكامل المتعاملين معها، لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي...، شرط أن يكون هذا التوجه طوعا ومتجاوزا للالتزامات المنصوص عليها قانونيا.

تضع نظرية أصحاب المصلحة المقاولة في علاقات مع شركاء متنوعين معنيين بأنشطتها وقراراتها، نظرية تتيح تفعيل الإجابات الإستراتيجية لمختلف الفاعلين المشكلين للتراب ولأهداف التدبير الاستراتيجي الذي يجب أن يأخذ في الحسبان اهتمامات واكراهات فاعليها، كما تعني أيضا تصرف المقاولة على نحو يتسم بالمسؤولية والالتزام، ليس فقط أمام أصحاب حقوق الملكية بل وأمام أصحاب المصلحة، وقد عرف بيتر فيردنون دروكر (Peter Ferdinand Drucker) سنة 1977 المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام المنظمة اتجاه المجتمع العاملة به هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم" شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعا لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة.

تهدف (RSE) لتحسين العلاقة بين المقاولة وأصحاب المصلحة بخلق حوار مشترك يحقق منافع متبادلة من خلال الالتزام بحقوق كل من المالكين، العاملين، المستهلكين... لتحقيق المصلحة العامة وعدم إهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا

[2] **Michel Capron.** L'économie éthique privée: La Responsabilité Des Entreprises à L'épreuve De L'humanisation De La Mondialisation, Programme Inter-discipline Ethique de L'économie, N° 07, Université de Paris 12, Saint Denis, P : 12.

تمنحها المؤسسة الاقتصادية، مثل التشغيل، التهيئة والإعداد، منح المساعدات والهبات لمنظمات المجتمع المدني، وكل ما من شأنه دعم التنمية بكافة أشكالها وتحسينها بشكل مستمر قصد تحسين الذهنية العامة تجاه المقاولة، خاصة عن طريق إصدار تقارير سنوية تتواصل من خلالها المقاولات مع أصحاب المصلحة حول أداءها المالي والاجتماعي والبيئي.

4- تطورات لاحقة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمقاولة

أدى صعود الفوردية Fordisme وانتشار دولة الرعاية بأوربا منتصف القرن 20 وبروز المخاطر البيئية والعولمة الاقتصادية إلى فرض النقاش حول (RSE) منذ 1990 بالأوساط الاقتصادية الفرنسية مرتبطة بالاستدامة، بعيدا عن الطرح الانغلوساكسوني الذي اعتبرها ممارسة طوعية تقديرية، حيث ثم إعطاءها طابعا مؤسساتيا تلعب فيه السلطات العمومية دورا كبيرا، كما أصبحت المقاولات بداية القرن الواحد وعشرون مدعوة من طرف المنظمات الدولية (ONU و UE)أن تكون في مواجهة تحديات التنمية وأن تستلهم مبادئها، إذ دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس السويسرية سنة 1999 مدبري الشركات الكبرى خاصة إلى التزام وتطبيق مبادئ المواطنة المقاولاتية.

وضع المجلس الأوربي سنة 2000 أهداف إستراتيجية للدول الأعضاء في الإتحاد سميت بإستراتيجية لشبونة Stratégie de Lisbonne تحفز إعمال (RSE) لتكريس اقتصاد تنافسي ودينامي، معزز لنمو اقتصادي مستدام مقرون بتحسين كمي وكيفي للتشغيل والتماسك الاجتماعي، أعقبها إصدار اللجنة الأوربية وثيقة «الكتاب الأخضر» سنة 2001 عرفتها "اندماج طوعي للانشغالات الاجتماعية والايكولوجية للمقاولات ضمن أنشطتها التجارية وعلاقاتها مع كافة الشركاء وأصحاب المصلحة"[3]، ودعت السلطات العمومية على كافة المستويات وأصحاب المصلحة والمقاولات والشركاء الاجتماعيين والأشخاص المهتمين إلى بلورة أراء وصيغ بناء شراكة موجهة لدعم إطار قابل لتفعيل (RSE).

يعرفها المجلس الأوربي أنها "مفهوم تدمج فيه المقاولات الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في نشاط أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح...وأن تمتد قراراتها إلى أبعد من الحد الأدنى من المتطلبات القانونية إلى الواجبات التي تنبع من الاتفاقات الجماعية بغية الاستجابة للحاجات المجتمعية"[4]، ويعرفها الاتحاد الأوروبي بأنها تقوم على تضمين المقاولة للاعتبارات الاجتماعية والبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، ويركز على فكرة أنها مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد ملزمة للمقاولات بمباشرة مسؤوليتها اتجاه المجتمع، كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) بأنها "تعهد قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم"[5].

تعرف وزارة الايكولوجيا والتنمية المستدامة والطاقة الفرنسية (RSE) "أنها دمج الانشغالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في أنشطتها وتفاعلاتها مع الأطراف المستفيدة على أساس طوعي"، من خلال "مساهمة المقاولات في رهانات التنمية المستدامة"[6]، بتبني تقنيات وقيم الاستدامة لتحسين وضع المجتمع وحماية البيئة أي أن (RSE) تجمع بين المنطق الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، كما وضعت الحكومة الكندية نموذج أعمال كندي كإستراتيجية لدعم (RSE)

---

[3] **Commission européenne (2001).** promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises. livre vert, P : 8.

[4] www.ec.europa.eu, date de consultation : 07-11-2018.

[5] **حيرش سليم & شقراني.محمد.** المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الدول العربية نظرة إلى ما وراء العمل الخيري: دراسة حالة مجموعة زين للاتصالات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، ص ص : 167-178، ص : 169.

[6] www.ecologique-solidaire.gouv.fr/responsabilite-societale-des-entreprises, date de consultation : 07-11-2018.

اتجاه المجتمعات، عرفتها بأنها "معايير طوعية مزاولة من طرف مقاولة مباشرة أنشطتها بطريقة مستدامة اقتصاديا اجتماعيا بيئيا"، "إنتاج قيم مشتركة تشجع المقاولة على الانخراط والتأسيس لها و تكريسها وتطويرها"[7].

نعرف (RSE) بأنها قدرة الأطراف المساهمة في العملية الإنتاجية للمقاولة طوعيا أو إجباريا على إنتاج قيم ذات جدوى لصالح المجتمع، فالاقتصاد والمجتمع لا يمكن أن يتطورا دون بيئة صحية قابلة للحياة قوامها التفاعل تصون الموارد وتكفل ديمومتها، مع اعتبار نهوض المقاولة بمسؤولياتها الاجتماعية هو بمثابة سلكها لآلية تدبير استباقي للمخاطر والتهديدات والتركيز على معالجة الهشاشة البيئية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية للمقاولات: الأبعاد ومستويات الاستدامة التنموية

أشار الكاتب الألماني أولرايش شيفر (Ulrich Schafer) قائلا في آخر فقرة من كتابه «انهيار الرأسمالية» "إن مستقبل النظام الرأسمالي يتوقف على مدى التغير الذي سيطرأ على الأخلاقية السائدة في المجتمع وعلى إدراك الجميع أن مبدأ (RSE) لا يقل أهمية عن مبدأ السوق الحر، أما إذا تجاهل المجتمع هذه الحقيقة فإن اقتصاد السوق معرض للمصير نفسه الذي تعرضت له الاشتراكية : الانهيار والاختفاء عن الوجود"[8]، لذا فلا مناص من استحضار الفعل المقاولاتي للبعد الأخلاقي واستحضار التحديات المجتمعية في مختلف أبعادها بما يكرس التنمية المتقاسمة بين الجميع.

1- أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمقاولات

تتجلى روح (RSE) في التفاعل مع طموحات وتطلعات المجتمع العاجلة والمستقبلية، واحترم القوانين الوطنية والمعايير الدولية والاندماج في المؤسسات والمنظمات وفي العلاقات العامة، وانخراط المقاولة في مسلسل التنمية مع باقي الشركاء والفاعلين من كافة الأطراف المعنية، لتخفيف الآثار السلبية المحتملة التي يمكن أن تنتج عن أنشطة المقاولة، والمحافظة على الصالح العام وعدم التركيز على المصلحة الخاصة وحدها ما يعني الانخراط في حل مشاكل المجتمع.

عرف كارول (Caroll) المسؤولية الاجتماعية للمقاولة على أنها "استحضار المنظمة خلال عملية صنع القرارات آثار ونتائج هذه القرارات على المجتمع لضمان توازن بين الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية لتلك القرارات"، حدد كارول أربعة أبعاد أساسية ل (RSE) غير مستقلة عن بعضها البعض، وهي المسؤولية الاقتصادية القانونية الأخلاقية والمسؤولية الخيرة، التي يتم تصريفها في مجموع الأنشطة أو الالتزامات الطوعية أو غير الطوعية التي تضطلع بها المقاولات وتفي ببعض الحاجيات سواء كان هذا الاضطلاع أنشطة اختيارية آم تنفيذا لأحكام القوانين والأنظمة.

الوثيقة رقم 01 : هرم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمقاولة

[7] **Responsabilité social des entreprise (RSE).** guide de mise en œuvre a l intention des entreprises canadiennes. (2014). date de consultation : 07-11-2018. www.ic.gc.ca/eic/site/csr-rse.nsf/fra/h_rs00599.html. P : 9.

[8] **شيفر أورليش. (2010).** انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود؟، ترجمة: عباس علي عدنان، سلسلة عالم المعرفة، عدد 371، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص : 10.

أ- المسؤولية الخيرة الإنسانية: يمكن أن تكون المقاولة كيانا مواطنا يتصف بصفات قيمية مواطنة، باعتبارها كيانا قادرا على التمييز بين الخير والسيئ، وأن تتصرف كمواطن صالح يساهم في تعزيز موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة، وهي مزايا يرغب المجتمع في الحصول عليها بشكل مباشر، كالدعم الذي تبادر إليه المقاولة بشكل إنساني لتمويل مشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية...الخ .

ب- المسؤولية القانونية: تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات التي على المقاولة احترامها والتقيد بها وتجنب الممارسات المنتهكة للقانون، يقتضي هذا البعد الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات المنظمة لمختلف المجالات في المجتمع، كاحترام القوانين، حماية العمال بتمكينهم من حقوقهم وتحسين ظروف العمل، والمستهلك من المواد الضارة، أيضا صيانة البيئة والموارد الطبيعية من التدهور وكذلك حفظ الثقافة المحلية...

ج- المسؤولية الأخلاقية: يستند هذا البعد إلى مبادئ ومعايير أخلاقية تعود في مرجعيتها إلى الأعراف والقيم الاجتماعية، تترجمها سلوكات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني لكن ينتظر من المؤسسة القيام بها، بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين واكتساب ثقتهم، وفي حقيقة الأمر أن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لزيادة سمعة المقاولة في المجتمع وقبولها، فعلى المقاولة أن تلتزم بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه.

د- المسؤولية الاقتصادية: تقتضي أن تكون المقاولة مجدية اقتصاديا، تستغل الموارد بشكل رشدي في احترام لقواعد المنافسة العادلة وتفادي الاحتكار والإضرار بالمستهلكين، بانجاز دراسة قبلية وتقييم بعدي لأثر قراراتها وأنشطتها على الجوانب الاجتماعية والصحية والبيئية...كما أن المسؤولية الاقتصادية للمقاولة تعني مساهمتها في تحسين أداء الاقتصاد الوطني سواء في السوق المحلي أو الدولي وتحقيق القيم المضافة.

نستخلص أن التفاعل بين المستويات الأربعة له أثر ايجابي على النتائج الاقتصادية مما يحقق مبدأ الالتقائية بين أهداف المقاولة وانتظارات كافة الفاعلين في التراب، فتبني هذه المسؤوليات يحقق رغبات المجتمع بأن تعمل المقاولة على إنتاج السلع والخدمات بفعالية لتحقيق مستويات الأرباح المطلوبة، في ضوء الالتزام بالقوانين والتشريعات الجاري بها العمل، ومراعاة العدالة والأمانة في معاملاتها مع العاملين بها والمتعاملين معها، مما يعكس شعور وتقدير المقاولة لمتطلبات بيئتها، عن طريق إعداد برامج التدريب والتكوين وإتاحة فرص العمال وتمويل المشاريع الخيرية...

2- مستويات مبدأ الاستدامة الترابية على ضوء المسؤولية الاجتماعية للمقاولة

يضفي التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تنمية التراب طابع الاستدامة، ويساهم التناغم بين الإنسان وبيئته في إقرار عدالة اجتماعية لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة، كما تساهم في تقوية مناعة التراب.

أ- استدامة بيئية: قد أصبحت البيئة اليوم أكثر من أي وقت مضى إحدى أكبر الانشغالات، تعرف مشاكل متزايدة وخطيرة تهدد حياة الإنسان والمنظومات الإحيائية، وتتمثل المسؤولية البيئية للمقاولة في حماية وحفظ محيط عيش الإنسان والموارد الطبيعية الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي من الأضرار القائمة والمحتملة، بتبني سياسة بيئية رشيدة واحترام القوانين المنظمة لذلك، خاصة وأن لتطور الشركات ونمو أداءها الاقتصادي الإنتاجي تكلفة بيئية بسبب التقنيات الإنتاجية غير المستدامة مما يتحتم على المقاولة استخدام معايير علمية واستثمار تقنيات إنتاجية خضراء صديقة للبيئة لتحسين أداءها البيئي وبناء صورة ذهنية جيدة عن التراب، بتكريس تنمية ترابية مستدامة تأخذ بعين

الاعتبار سلامة الأوساط البيئية وتتيح تأمين الاستغلال العقلاني للموارد[9].

ب- استدامة اقتصادية: النشاط الاقتصادي هو محرك المقاولات، فالتدبير المسؤول واستدامة الأداء الاقتصادي يستوجب تحفيز ودعم الأداء المالي للمقاولة، وإدماج تقنيات (RSE) يساهم في المردودية والتنافسية وباعث عن رضا كل من (المساهمين والعاملين والمستهلكين...) كالرفع من قيمة الأسهم وتحقيق أقصى ربح ممكن، ومراقبة ظروف العمل داخل المقاولة واحترام قوانين العمل، وضمان حق العامل في التدريب والتكوين المستمر وحقوقه النقابية و إشراكه في اتخاذ القرارات، وتحقيق الأمن الوظيفي ومن حوادث الشغل، إضافة إلى ضمان الرقابة على جودة الإنتاج وخدمات ما بعد البيع وتكوين وتأهيل العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق رضا المستهلكين عن المنتجات والخدمات المسوقة.

يقتضي تحسين الفاعلية الاقتصادية التدبير الأمثل للرأسمال البشري الطبيعي والمالي، بغية إشباع حاجات المجتمع أفرادا وجماعات، من خلال إقرار سياسات حكومية تشجع مساهمة المقاولة في تنمية التراب وتحافظ على قواه الاقتصادية الموجودة وجذب أخرى جديدة، فتمركز المقاولات بالتراب أمر مهم لها حيث يوفر موارد مالية إضافة وتوفير مناصب الشغل لساكنة التراب، مما يقلص التكلفة الاجتماعية ويدعم تخطي رهان تحقيق التنمية المستدامة واستدامة الموارد.

ج- استدامة اجتماعية: يتمثل الأداء الاجتماعي المستدام للمقاولة في إسهاماتها في خدمة المجتمع من (تبرعات، دعم، مساهمات) في برامج التعليم والتكوين الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية ودعم الأنشطة الثقافية والرياضية والخيرية...بغاية تحقيق العدالة والإنصاف الاجتماعيين بالتراب المحلي بالحجم الأمثل، وتتجلى أيضا مسؤولية المقاولة اتجاه المجتمع في تقديم منتجات ذات جودة وآمنة بأسعار مناسبة تراعي القدرة الشرائية للمواطنين[10].

يقتضي إحقاق التنمية الاجتماعية المستدامة تعبئة الرأسمال الطبيعي والبشري والثقافي لإنتاج الثروة، وإحداث أنشطة ذات قيمة مضافة عالية تسهم في خلق اقتصاد ذي معدل تشغيل مرتفع يعزز التماسكين الاجتماعي والترابي، الشيء الذي يضمن تدبيرا أمثلا لحجم الساكنة المحلية عبر تلبية متطلباتها، مما يقوي تعلق المجتمع بالمقاولة ويبعث عن الإبداع والابتكار والإنتاج، ويجذب ساكنة جديدة غاية في الكفاءة والتأهيل خدمة للمقاولة ومنها التراب عامة ويتحقق ذلك عبر تنويع العروض والإغراءات، فالساكنة دوما تبحث عن المجالات التي توفر لها الامتيازات وتغادر غيرها.

د- استدامة ثقافية: احترام المقاولة لهوية التراب الذي تستقر فيه، أو الذي يشكل مصدرا لمادتها الأولية أو سوقا لتصريف إنتاجها، فالتراب فضاء عيش وحياة لجماعة بشرية ترتبط وتتحدد هوية الساكنة داخله بموروثهم التاريخي المتكون من قيم مشتركة ومعايير تحكم وتحدد العلاقات مع الآخر، إذن فهو تراث ثقافي محلي مميز، كأحد مظاهر وأشكال خصوصية التراب والتي تميزه عن غيره[11]، ويهدف إسهام المقاولة في الاستدامة الثقافية إلى تحقيق تنمية ترابية ذكية تدمج كافة المقاربات الجيواستراتيجية والمقاربات السوسيواقتصادية بتراب معين، والاضطلاع بعدة مهام تنموية كفيلة بتعزيز تنافسية التراب، في تعاون وثيق بين كافة الأطراف الفاعلة فيه، بتأهيل وتثمين الرأسمال الثقافي المادي والمعنوي، مما قد يجعل التراب مستقطبا لسلوكات وأنشطة سياحية تساهم في تسويق التراب وتزيد من فعاليته وجاذبيته الاقتصادية.

---

[9] **الشيخ بوسماحة. (2015).** البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، القانون، المقاولات وحماية البيئة، اشراف : ندير بشرى، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرباط، المغرب، ص ص : 29-37، ص : 31 و32.

[10] **ميرجمال. (2017).** دور المقاولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة، أشغال الندوة العلمية الوطنية المنظمة من طرف جمعية التضامن للتنمية والتنشيط الاجتماعي والثقافي بالناظور، 24 يناير 2016، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد السادس، ص ص : 92-97، ص : 94.

[11] **علي محمد رحومة. (2008).** علم الاجتماع الآلي مقاربة في علم الاجتماع العربي والاتصال عبر الحاسوب، عالم المعرفة، عدد 347، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص : 134.

نستخلص أن ميزة نهج الاستدامة في الفعل المقاولاتي يحقق الفعالية الاقتصادية بتحسين مستوى الإنتاج في حماية تامة للبيئة واحترام شروط إعادة الإنتاج الايكولوجي، ومراعاة البعد الثقافي والحكامة إضافة إلى خوض رهانات تحقيق الحاجات الإنسانية وتوطيد العلاقات الاجتماعية، مما يتيح ضمان السلام والتعايش والتماسك الاجتماعي، وتشكيل تراب معاش وملائم ومنصف، بتجاوز التناقض والتعارض بين الحاجات الاجتماعية والبيئية والمقاولاتية، الأمر الذي يحتاج نجاعة وفعالية تدبيرية وسياسات عمومية ناجعة تعتمد مبدأ التفاوض بين أطراف مختلفة كل منها يحمل منطقا خاصا، والتي يجب أن تنضبط في النهاية إلى المستويات الأربع لشرط الاستدامة كموضوع وكوسيلة وكشرط.

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية للمقاولات ورهانات التنمية الترابية المحلية

تفرض المقاربة الترابية للقضايا التنموية بواسطة الاستثمار المسؤول عموما العودة إلى المحلي وإقرار أهميته ومركزيته في موضوع التنمية الترابية المستدامة، فالعودة إلى المحلي والمؤسسات المحلية والديمقراطية المحلية والموارد المحلية...أصبح اليوم بمثابة البديل الاقتصادي-السياسي الذي تراهن عليه الكثير من المجتمعات المعاصرة وكثير من القوى السياسية، من هنا جاءت الأهمية الخاصة التي أصبح يحتلها المحلي، إذ يستحيل تحقيق تنمية محلية شاملة دون إدماج المجتمعات المحلية ضمن المجتمع الكلي، فلا بد من إحياء وبعث المحلي في زمن ما هو عالمي.

1- مفاهيم أساسية

أ- **مفهوم التراب المحلي:** يعتبر مفهوم "المحلي" مفهوما غامضا لغياب مقياس محدد نحكم بمقتضاه أننا إزاء مجال محلي، فالمقياس الجغرافي الذي يمنح صفة المحلية للتراب قد يزيد أو ينقص، إلا أنه يبقى مجالا متصلا محدودا من حيث الرقعة الترابية، يجسد ظواهر ملموسة ونقط وأشكال طبيعية مختلفة الأحجام، ورموز مشيدة ومشاهد حالية وأخرى سالفة، مصدرها الفعل البشري المنتج في إطار علاقات بين أفراد أو مجموعات بشرية محلية والتي استغلت هذا المجال.

يشكل التراب المحلي حقلا لطرح قضايا التنمية ومختبرا لتقييم مدى نجاعة وملاءمة ما يطبق من مناهج ومقاربات في تنفيذ المشاريع التنموية التي تقوم بها مختلف الأطراف : الدولة، الجماعات المحلية، الخواص، مؤسسات المجتمع المدني، المقاولات... في ظل التنافس تغيرات عالمية متتالية أثرت في كثير من الأدوار التقليدية للتراب المحلي، فالتراب حصيلة استراتيجيات استغلال وتدبير مركبة لفاعلين ينتمون لميادين مختلفة في الاقتصاد والسياسة والثقافة ومؤسسات المجتمع المدني...، كما يستمد تفرده وخصوصياته من عدة مرجعيات : تاريخية، أثنية، ثقافية، وسط طبيعي، نشاط اقتصادي...وبذلك يعتبر تجسيدا للتنوع والاختلاف داخل الوحدة الوطنية. يتكون المحلي مؤسساتيا في المغرب من مجموع الوحدات الداخلة في حكم القانون العام والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، يطلق عليها الجماعات الترابية المكونة من الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، تنتخب مجالس تدبير شؤونها ديموقراطيا وفق شروط يحددها القانون.

ب- **مفهوم التنمية الترابية:** يقترن مفهوم التنمية بتعبيرات مثل حياة أفضل، حياة كريمة، تقدم، تطور... إنها سبيل الإنسان لتغيير الظروف والواقع بما يهيئ له العيش الكريم، باستثمار وتطوير الموارد وإقامة التنظيمات اللازمة وبلورة المفاهيم والتصورات التي تؤدي مجتمعة إلى حياة أفضل في جانبيها المادي والمعنوي، فالتنمية أداة مواجهة عوامل التخلف وتجاوز معوقات انبثاق الإمكانات الذاتية، ووسيلة لتوفير الأطر المؤسساتية لنمو هذه الإمكانات إلى أقصى حدودها. خطة شاملة سياسية مجتمعية تهم كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والسياسية والبيئية...تعود بالنفع على الفرد والتراب معا، تحقيقها رهان لكل جماعة ترابية تتطلق للترقي إلى تحقيق انتظارات وطموحات الساكنة.

يقصد مفهوم التنمية الترابية عمليات جعل التراب أكثر جاذبية وتنافسية، ذلك عبر تثمين الموارد والعمل على التقائية التدخلات المحلية والجهوية والوطنية في مشروع التنمية المستدامة وإعداد وتدبير التراب، من خلال الانخراط الفعلي

والنشيط لجميع الفاعلين المعنيين، في إصلاحات تتسم بالتصحيح المستمر المتصف بالتتبع والاستمرارية واعتماد المنطق التشاركي لإنعاش المبادرات المحلية بما يساهم في دعم سياسة القرب والرفع من مردوديتها. ففي سنة 1987 خلص تقرير برونتلاند إلى أن النموذج الحالي للتنمية الاقتصادية "لا يمكن أن يدوم على المدى البعيد، حيث أنه يتسبب في نفاذ الموارد الطبيعية وإيداء المجتمع." وقد عرّف التقرير الأممي للتجارة والتنمية سنة 2004 بأنها "تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"، وتحقيق الإنصاف الذي يعكسه حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته، وبالتالي فإن هذا المبدأ يشكل مقوما أساسيا للتنمية المستدامة.

ج- الاستثمار الاجتماعي المسؤول (IRS): عبارة عن توظيفات مالية لتمويل مشاريع من شأنها تحقيق عوائد مجتمعية بتعميق التواصل مع المجتمعات المحلية، فضلا عن العوائد المالية والأثر البيئي، توظيفات تحرص على قياس القيمة التي تنتجها وتطوير أشكال تمويل جديدة تتحلى بالمسؤولية الاجتماعية كتمويل مشاريع الابتكار والتجديد الى جانب تفعيل الاستدامة الشاملة، لذا يحاول (IRS) التوفيق بين الأداء الاقتصادي والأثر الاجتماعي والبيئي، هو نوع تمويل وكيان اقتصادي مساهم في التنمية المحلية، تعرفه الجمعية الفرنسية للتدبير المالي (AFG) بأنه "تمويل للمشاريع ذات النفع الاجتماعي والبيئي، تسلك إستراتيجية انتقاء المشاريع المرتبطة بالتنمية المحلية المستدامة..."، يعتني بتنبؤ التبعات الاجتماعية والبيئية للاستثمارات في مختلف القطاعات في سياق التحليل المالي الدقيق لتلك الاستثمارات.

طور الأداء المالي تقنيات الاستثمار وتنشيط السوق المالي للفاعلين الماليين التقليديين، بدفع مستثمرين ذوي التوجه الأخلاقي نحو استثمارات مبنية على معايير سوسيو-بيئية في قراراتها الاستثمارية، وأن تنخرط في استراتيجيات تنموية تخلق التغيير الاجتماعي الايجابي وتقليل الأضرار البيئية ودمج المرجعيات الدينية الأخلاقية في القرارات الاستثمارية، تعتبر المقاولات التي تتبنى معايير (ISE) فرصا استثمارية حقيقية سليمة أخلاقيا واجتماعيا وبيئيا.

2- المسؤولية الاجتماعية للمقاولة والتنمية الترابية: لأجل تشكيل تراب منصفة ومعاش.

إن مفهوم (RSE) والتنمية هما مستويين مختلفين يجب أن يلتقيا عند التنمية الترابية المستدامة، في احترام تام لحقوق الإنسان والبيئة الطبيعية قانونيا ورمزيا، تتوخى التنمية الترابية بواسطة المقاولة كمقاربة تنموية إحقاق تنمية شمولية مندمجة قائمة على المشاركة المسؤولة والمواطنة للمقاولة، لتوفير محيط ملائم يقوي القدرات الفردية والجماعية، وتعبئة الموارد الترابية المتاحة والكامنة، واستثمار المقومات الذاتية كشرط للتكيف مع المستجدات وتحقيق التأهيل الذاتي[12]، ولإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع وإكسابه القدرة على التطور والتطوير المستمرين[13].

الوثيقة رقم 02: ركائز التنمية الترابية المستديمة المندمجة والشمولية

[12] **البحيري زهير& الموساوي امحمد. (2012).** العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص : 6-24، ص : 10.

[13] **بحكان ميمون. (2011).** المجتمع المدني والتنمية المحلية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص : 12-29، ص : 12.

أ- خصائص التنمية الترابية المستدامة بواسطة المقاولة

تسعى التنمية الترابية المستدامة إلى تشكيل تراب سليم ومستدام بيئيا، ملائم ومسؤول اجتماعيا، ومريح وحيوي اقتصاديا، ذلك ودون شك لن يتحقق دون مساهمة ومشاركة المقاولات، ومن خصائص التنمية الترابية بواسطة المقاولة أنها تنمية ذكية، مستدامة وإدماجية تتطلع إلى تحقيق تنمية عادلة ومنصفة قوامها التوازن والشمولية، هذه الخصائص هي كالتالي:

- تنمية ذكية: الإدماج العميق والذكي للمقاربات الجيواستراتيجية والسياسية والمقاربات السوسيواقتصادية بتراب معين، تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية...، تكرس أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية تنبني على المعرفة والابتكار المعزز لتنافسية التراب وجاذبيته، وترمي إلى تقوية وتأهيل المستويات التربوية والبنى الفكرية، في تعاون وثيق بين كافة الأطراف داخل الحيز الترابي من مراكز بحث، جامعات، منتخبين محليين، مؤسسات رسمية ومدنية...

- تنمية مستدامة: استحضار الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية...، تروم اقتصادا أكثر فاعلية وتنافسية في استخدام الموارد، تراعي سلامة الأوساط البيئية وتأمين الاستغلال العقلاني للموارد، وتطوير اقتصاد لا يتجاوز حدود ما تتيحه البيئة وما تستطيع تحمله[14]، فالاستدامة تعني سعي المقاولة دائما للأفضل القابل للاستمرار، في محيط يسوده مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتنمية منصفة تطال الجميع بصورة متوازنة.

- تنمية إدماجية : تستحضر الخصوصيات والتطلعات والتحديات، تسعى إلى تكثيف الجهود لتعبئة الموارد الترابية إضافة إلى الرأسمال البشري-الثقافي لإنتاج الثروة ما يسهم في خلق اقتصاد ذو معدل تشغيل مرتفع يعزز التماسكين الاجتماعي والترابي، كما تأخذ التنمية الإدماجية بعين الاعتبار البعد الاجتماعي بالتطلع إلى تحسين الحياة الاجتماعية وتخليقها، حيث أن سوء التصرف اتجاه المجتمع يمكن أن يكون ذا تكلفة عالية جدا على الدولة والمقاولات والمجتمع برمته.

ب- المسؤولية الاجتماعية للمقاولات مدخل أساسي لإحقاق الاستدامة وإشباع حاجات المجتمع

أصبحت (RSE) من المواضيع المتداولة في كثير من التخصصات العلمية ترتبط بموضوع التنمية المحلية المستدامة، تعتبر تجسيدا لإدماج المعيار الأخلاقي والمؤسساتي في مجال المقاولة والتوفيق بين المنطق الاقتصادي والأخلاقي اتجاه المجتمع والبيئة وحقوق الإنسان، لا يجب على المقاولات أن تغفل أهمية مسؤولياتها الاجتماعية والمجتمعية لأن التكلفة قد تكون أكبر مستقبلا تهدد بقاء المقاولة، فالمقاولة التي لا تستحضر هذه الأبعاد كاملة يتهددها خطر تضييع الفرص.

إن التنمية الترابية بواسطة المقاولة تتطلع إلى تلبية الحاجات الأساسية للساكنة وإرضاء طموحاتهم وتحقيق انتظاراتهم ضمن حدود الإمكانات البيئية، حيث أن هذه الحاجات كمطلب إنساني مشروع تتدرج من الحاجات الأدنى إلى الأعلى، هكذا يرتكز مقالنا في إطار خطاب التراب والتنمية الترابية ودور المقاولة على مسلمة أساسية مفادها أنه بقدر ما يتحلى التعامل المقاولاتي بفاعلية مع التراب كمجتمع وموارد وبيئة وثقافة... بقدر ما يتحقق إشباع الحاجات الأساسية والتي تعتبر المقاولة طرفا مدعوا إلى الانتباه إليها وإعارتها الاهتمام الذي تستحق.

ج- تتعدد مداخل المسؤولية الاجتماعية للمقاولات

تتعدد مداخل تفعيل مضامين ومقتضيات فلسفة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات لبناء مجتمع طبيعي متضامن ومشارك ومتفاعل بكل فعاليته ومكوناته، حيث يعمل السكان والمجتمع المدني والفاعلين المؤسسين العموميين والخواص،

---

[14] **أمارتيا صن. (2012).** التنمية حرية، مجلة عالم المعرفة، عدد 303، ترجمة : شوقي جلال، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص : 21.

الاقتصاديين والأكاديميين...[15] لتطوير أرضية عمل تشاركية ناجحة ومميزة من مواصفاتها:

- الشراكة: ضرورة مشاركة جميع مكونات التراب المحلي في مشاريع التنمية الترابية المستدامة، وهي أعلى درجات مداخل المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، قائمة على التعاقد والتكامل والمشاركة بالرأي والمقترحات وبالجهد والعمل، وفي عمليات تخطيط وتنفيذ وتنسيق ومتابعة تقييم وتقويم برامج ومشاريع التنمية المحلية[16].

- التعاون: التعاضد في تصور أو تنفيذ خطة عمل أو تحمل مسؤولية تنموية ما، لتحقيق هدف مشترك قد يكون مباشرا أو غير مباشر، والتعاون إما يكون اختياريا أو إجباريا حيث تكون صفة الإجبار نتيجة العمل وظروف المحيطة بها، أو تعاونا تعاقديا بين التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتكز على أسس تعاقدية مثل الجمعيات التعاونية والمنظمات الخيرية التي تحكمها دوافع التعاطف أو وجود أهداف مشتركة بين أطرافها.

- الاهتمام: أساس العلاقات الاجتماعية والدافع إلى التغيير إلى الأفضل، وبالتالي فاهتمام مقاولات المسؤولية اجتماعيا بشؤون المجتمع والتراب سيرفع درجة رضا أصحاب المصالح من خلال التفاعل مع آراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغط، مما يحسن سمعتها وعلامتها التجارية وتلميع ميزتها التنافسية بما يعزز مكانتها في السوق.

رابعا- المغرب حالة واعدة لدمج المسؤولية الاجتماعية للمقاولات: الفرص والمعيقات

بدأت مناقشات (RSE) تنتقل تدريجيا في الآونة الأخيرة إلى مسرح النقاش العمومي المغربي، تجمع محاسن الفكرة بين عدة جهات وأطراف متنوعة، ولم تعد تتراوح بين الخصوصية التطوعية أو مسألة الامتثال إلى القانون، بل أصبحت مقاربة في التنمية الترابية تمارس في شراكة بين الدولة والمقاولة، هذه المقاربة التعاقدية تدرج (RSE) في أفق سوسيولوجي حيث يعاد بناء المفهوم من طرف الفاعلين، يتطور بفعل تفاعلاتهم أثناء سيرورة تكوينية تعليمية تتطلب تجويد الفعل العمومي لاستثمار محاسنها ومزاياها، إذ لا يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية للمقاولة شيئا منفصلا عن سياسات العمومية.

1- السياق العام: يحفز الاهتمام الوطني حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للمقاولات

عمل المغرب على استقطاب استثمارات أجنبية مهمة خلال العقدين الأخيرين، خاصة وأنه يملك مؤهلات نوعية للدفع بالمغرب نحو آفاق جديدة تستجيب للتطلعات المشتركة وإلى تحقيق التقدم الاقتصادي وإنجاح الأوراش والمشاريع التنموية[17]، هذه المؤهلات من بينها:

- ميزة الاستقرار السياسي للمملكة والالتفاف المجتمعي الذي يكاد يكون كليا حول شخص الملك؛
- فتوة الساكنة التي لا ينبغي أن يعتبر مشكلا بل قوة لمواكبة دينامية النمو الاقتصادي لبناء مجتمع مساير للعولمة؛
- الموقع الجيواستراتيجي المتميز والخاص للمغرب كملتقى بين إفريقيا وأوربا والشرق الأوسط؛

يعرف المغرب في ظل الدينامية الاقتصادية والاجتماعية حاليا تصاعد حدة الاحتجاجات، نتيجة تفاقم المشاكل والاختلالات السوسيومجالية والديموغرافية التي تزيد من المسؤوليات الاجتماعية للدولة والتي تعجز على تلبيتها، كالنمو السكاني وارتفاع معدلات البطالة والفقر وانتشار الأحياء العشوائية الهشة بضواحي المدن، وتعمق أزمات الأوساط الريفية واستفحال ظاهرة الهجرة، وصعوبات تدبير النفايات وشبح التغيرات المناخية وتدهور الموارد الطبيعية، مما يرفع من

---

[15] **خافيير كاريللو فرانشيسكو. (2011).** مدن المعرفة : المداخل والخبرات والرؤى. ترجمة : علي يوسف خالد، سلسلة عالم المعرفة، العدد 381، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص : 176.

[16] **زيتوني حجيبة. (2011).** الجهة و الاصلاح الجهوي بالمغرب، السلسلة المغربية لبحوث الادارة والاقتصاد والمال 3، الطبعة الأولى الرباط، المغرب، ص : 153 و154.

[17] **بنمختار بن عبد الله رشيد. (2012).** تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة : تجارب دولية مقارنة، اشراف الكراوي ادريس وكليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من اجل التنمية، ص ص : 27-39، ص : 28.

الطلب على الخدمات الاجتماعية المجانية في ظل ضعف الأداء الاقتصادي الذي يواجه ارتفاع المديونية في ظل أزمة اقتصادية عالمية، الشيء الذي يضعف نتائج برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذا أصبح من المفروض على المقاولة المساهمة في التنمية المحلية المستدامة للتخفيف على الأقل من حدة المشاكل الاجتماعية والبيئية، والانخراط في دعم مبادرات محيطها للنهوض بالشأن التنموي في فضاء هي جزء منه تشتغل فيه، يشكل لها موردا وسوقا في الوقت نفسه.

2- مرتكزات تفعيل وتثبيت المسؤولية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب

تفاعل المغرب بشكل ايجابي بخصوص تبني وتفعيل (RSE) من خلال مقتطف خطاب ملكي سنة 2005 "ندعو الحكومة إلى نهج مقاربة تقوم على مبدأ الإصغاء والتشاور مع كل القوى الحية للأمة، أحزاب سياسية ومنظمات نقابية وجماعات محلية وهيئات المجتمع المدني وقطاع خاص وحتى مع المواطنين اللذين لهم خبرة وغيرة في التنمية...، كما ينبغي أن يقوم التمويل على إيجاد آلية ملائمة ومتميزة تضمن استمرارية الموارد وتسهيل مساطر التنفيذ...، على أنه لن يتم اللجوء إلى ضرائب أو تحملات جبائية جديدة لا على المواطن ولا على المقاولة"، ويتجلى ذلك من خلال مجموعة من مرتكزات، حرص المشرع المغربي على إعداد مناخ قانوني يفضي إلى تفعيل (RSE) وتثبيتها من خلال تشريعات وأطر تنظيمية هذه المرتكزات :

أ- **مدونة الشغل:** إطار تنظيمي وجملة تشريعات تتعلق بقانون رقم 99.65 من مدونة الشغل الصادرة سنة 2003، شرع في تطبيق مقتضياتها ومبادئها الأساسية في السنة الموالية انسجاما مع روح مضامين الدستور المغربي والمعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المتعلقة بمجال العمل، تضم جميع القواعد المتعلقة بتنظيم العلاقات الاجتماعية داخل المقاولة وفي مجال العمل، مدونة عصرية تشجع الاستثمار والتشغيل وتدعو كافة الشركاء إلى إقامة السلم الاجتماعي، تحدد لكل من المقاولة والعامل حقوقهما والتزاماتهما مسبقا في نطاق ميثاق تضامني اجتماعي شامل، ثم تعزيزه بملحق للمفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي.

تشير مدونة الشغل في ديباجتها إلى أن المقاولة الحديثة خلية اقتصادية واجتماعية تتمتع باحترام حق الملكية الخاصة وتلتزم باحترام كافة العاملين بها وضمان حقوقهم الفردية والجماعية، كما تعمل على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي بخلق مناصب شغل جديدة وتحديث فضاء العلاقات الاجتماعية داخلها ضمن علاقات تعاونية وتشاركية، باعتماد أساليب جديدة للتواصل بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، تأخذ بعين الاعتبار الاكراهات التي تواجهها المقاولة ومتطلبات التنافسية خدمة للاستثمار والإنتاج من أجل اقتصاد قوي وقادر على المنافسة وعلى مواجهة تحديات العولمة.

تشوب قانون العمل الجديد بعض النقائص، فهناك بعض فئات العمال لا تزال خارج أي حماية قانونية كالعاملين بالحرف التقليدية. وهناك فئات أخرى تخضع لقوانين مستقلة، كالموظفين الحكوميين ووكلاء الإدارات العامة وموظفو الشركات والمؤسسات العامة والصحفيون...، كما لا يغطي القانون التدريب المهني والضمان الاجتماعي والحماية الصحية والأمراض المهنية. في المجال النقابي لا يتضمن هذا القانون أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 135 المتعلقة بحماية ممثلي العمال، على الرغم من التزام الحكومة الرسمي بالتصديق على هذه الاتفاقية.

ب- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH):** أطلقها الملك في 2005 لمكافحة الفقر والهشاشة كبرنامج شراكة متنوع الأطراف ومتعدد السنوات، تشمل أصحاب المصلحة مجتمعين لتمويل النفقات الاجتماعية الإضافية، تعتبر بمثابة محفز قوي لدمج أهداف اجتماعية وبيئية أوسع في قرارات الاستثمار، وفرصة لمختلف الشركاء والفاعلين الاقتصاديين، المقاولة، المنظمات المدنية، النسيج الجمعوي، الإدارة والسلطات العموميتين...لاستعراض مشاركتهم في إعداد وتكوين المجتمع وتنميته تنمية شاملة وحقيقية، في استحضار لمبدأ الالتقائية بين مختلف المقاربات القطاعية وبالتالي الرفع من الأثر الإيجابي للمشاريع التنموية المنجزة والمبرمجة.

ج- الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب (CGEM): تمنح الاعتراف منذ 2007 بجهود المقاولات في تطوير (RSE)، لتعزيز عوامل جذب الاستثمار واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتنظيم العلاقات، أيضا تفعيل قواعد التنافسية لتمكين المقاولة المغربية من المشاركة الفعالة في التنمية الشاملة للمملكة، بتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل القائم على التجديد والابتكار والتطوير التكنولوجي والانفتاح القوي على الأسواق الوطنية والدولية وترسيخ استقرار ماكرواقتصادي، وتجويد مستوى عيش المغاربة وتحسين ظروف العمل والتقدم في مؤشرات التنمية البشرية، بدعم الأعمال والمبادرات التي من شأنها التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والهشاشة بما يحسن صورة المقاولة المغربية.

تمنح ميزة CGEM للمسئولية الاجتماعية لشركات مقرها المغرب أعضاء في الاتحاد، كاعتراف رسمي باحترام هذه المقاولات لالتزاماتها اتجاه المجتمع والمحيط العام، بمراعاة المبادئ العالمية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية الترابية المستدامة والدفاع عنها وفي مساهمتها في خلق القيمة، تخضع CGEM أي شركة تقدم طلب ميزتها لتقييم بواسطة خبراء مستقلين معتمدين للتصديق على أن مقاولة ما تمتثل لالتزامات ميثاق المسؤولية الاجتماعية للاتحاد، بناءا على أدلة ملموسة تؤكد التزام المقاولة بمقتضيات الميثاق المكون من تسعة محاور قابلة للقياس، تتماشى أهدافها مع المبادئ التوجيهية لمعيار ISO 26000 ووفقًا للمعايير العامة الدولية والاتفاقيات الأساسية وتوصيات المؤسسات الدولية.

الوثيقة رقم 03: جدول المبادئ التسعة لميثاق (RSE) بالمغرب

1	احترام حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها	6	تقوية الشفافية والحكامة المقاولاتية
2	تحسين شروط التوظيف والعمل والعلاقات المهنية	7	احترام اهتمامات المستهلكين والزبائن
3	حماية البيئة والمنظومات الإحيائية من أشكال التدمير	8	دعم المسؤولية الاجتماعية للمتعاملين والشركاء
4	الوقاية من الرشوة والفساد الإداري والاقتصادي	9	تنمية الالتزام الاجتماعي اتجاه المجتمع والتفاعل مع قضاياه
5	احترام قواعد المنافسة ونبذ الاحتكار		

د- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)

مؤسسة استشارية مستقلة أحدثت سنة 2011، يتمثل دورها في انجاز دراسات وبلورة اقتراحات للحكومة ومجلسي البرلمان، ويعتبر القانون رقم 12.128 المنظم لصلاحيات وإجراءات عمل المجلس ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي البيئي، في تصور واقتراح مشاريع الاستراتيجيات توجه العمل الحكومي لتحقيق الأهداف الأساسية للدولة المرتبطة بالاختيارات الإستراتيجية الكبرى المتعلقة بالسياسة العامة للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يمكن للحكومة وللبرلمان بغرفتيه استشارة المجلس بخصوص المشاريع والمقترحات القوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولاسيما الرامية منها إلى تنظيم العلاقات بين الأجراء والمشغلين وإلى سن أنظمة التغطية الاجتماعية وكذا كل ما له علاقة بسياسة عمومية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي.

الوثيقة رقم 04: خطاطة صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يتطلع المغرب بتأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إعطاء دفعة قوية للدينامية الإصلاحية "إننا نريده فضاء جديدا واسعا، يعزز ما توفره دولة المؤسسات، التي نحن لها ضامنون، من هيآت للحوار البناء، والتعبير المسؤول، والتفاعل الايجابي مع تطلعات مختلف فئات المجتمع والأجيال"[18].

هـ- ترسانة قانونية متنوعة وغنية لحماية البيئة الطبيعية قائمة على مبدأ التشاركية في التنفيذ

تغير الإطار القانوني والتشريعي المغربي تدريجياً ليعكس تمسك البلد بقيم (RSE) ويتميز في الوقت الحالي بترسانة كبيرة من النصوص القانونية المعتمدة، تشمل أحكاماً لحماية وحفظ الموارد، كالقانون رقم 10-95 المتعلق بالماء الذي نُشر في ظهير شريف رقم 154-95-1، الصادر في 16 غشت 1995، والقانون رقم 11-03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة وتحسينها، الذي أقره ظهير 12 مايو 2003، ثم القانون رقم 12-03 بشأن دراسات التأثير البيئي، صدر عن ظهير 12 مايو 2003 ، أيضا القانون رقم 13-03 بشأن مكافحة تلوث الهواء، عن ظهير رقم 61-03-1، صدر في 12 ماي 2003، وأيضا القانون رقم 28-00 بشأن إدارة النفايات والقضاء عليها، طبعها ظهير رقم 153-06-1، الصادر في 22 نوفمبر 2006...هذه العدة القانونية ثم تعزيزها ببلورة برامج اجتماعية وبيئية، وتأسيس مراصد لتتبع تنفيذها وتقييمها وقياس النتائج المحصل عليها، إضافة إلى عدة مبادرات حكومية بغية تخليق الحياة العامة وتكريس قيم الإصلاح، كمحاربة الرشوة وتيسير سبل الاستثمار ورفع وثيرة اشتغال الإدارة وتحديثها...

تم تعزيز التزام المغرب بالتنمية المستدامة من خلال صياغة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة رسميًا في القانون الإطار رقم 99-12، ظهير شريف رقم 1.14.09، الصادر في 6 مارس 2004، جاءت فكرة الميثاق في سياق استعداد المغرب لاحتضان الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP 22، يحدد القانون الأهداف الأساسية للدولة من حيث حماية البيئة والتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية، كما يعتبر أن الحكومة مدعوة لاعتماد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في برامجها ومخططاتها التنموية[19]، من خلال التشاور على نطاق واسع مع جميع أصحاب المصلحة : القطاع العام، والمشغلون الخواص والمجتمع المدني...

3- الدولة وإستراتيجية (RSE) رابح رابح: أية تدابير من أجل تنمية التراب المحلي؟

يجب إدراج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات المقاولات وأن تتأسس على عقد توافقي دون أي تعارض بين أهداف المقاولة وبين أصحاب المصالح، وفي هذا الاتجاه فالدولة مطالبة بتبرير (RSE) وتشجيعها باعتبارها إحدى سبل تعزيز جاذبية وتنافسية الشركات، بدعم النقاشات العمومية حول (RSE) والدعوة إلى تفكير يسيطر عليه الطابع الليبرالي يشير إلى الدور البارز للمقاولات في الانخراط في المجال الاجتماعي والبيئي، بهدف حصول المقاولات على أرباح طويلة الأمد، فالدولة هي الفاعل الأول والمسؤول الرئيسي عن التنمية ورفاه المجتمع بتطويع التعارض بين منطق المقاولات والسياسات العمومية، في ظل مقاولة مواطنة مع توفير وخلق ظروف إطارية وحفظ مناخ أعمال جيد ومناسب ووضع معايير لتعزيز تبنيها، بابتكار حوافز ومشجعات للشركات في جميع أنشطتهم من خلال إشاعة ثقافة التطوع غير الملزم، للحد من الآثار السلبية للفعل المقاولاتي على المستوى الاجتماعي البيئي، في احترام تام للقوانين دون أن تعوق الأنشطة الإنتاجية والتجارية للمقاولات.

يجب التركيز على أن (RSE) قضية من القضايا السياسية للدولة ومسؤولية من المسؤوليات المحورية للمقاولة، باعتبارهما طرفان مسؤولان أمام المجتمع، فدور الدولة هو تنظيم الحوار وتوضيح قواعد اللعبة وتنظيمها وتخطيط الأولويات، أما المقاولة كفرد مستقل لكن مندمج في المجتمع يجب أن يكون لها منطق مشترك مع الجميع، يجعلها أحد دعامات اتفاقية

[18] **مقتطف من نص الخطاب الملكي** الذي ألقاه جلالة الملك خلال تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتاريخ : 21 فبراير 2011.

[19] www.enverennement.gov.ma, date de consultation : 14-12-2018.

اجتماعية غايتها التنمية الترابية المستدامة.

يمكن لاقتصاد التعاقد من توجيه وتعزيز قدرة الفاعلين في بناء توافقات رغم التعارض في الأهداف والمنطق، يأخذ التعاقد دلالات اقتصادية سوسيولوجية يضبط بناء المجتمع للقوانين الداعمة والفاعلين لتبرير فعلهم، فالأمر بمثابة اتفاقية اجتماعية مشتركة بين المدبرين وأصحاب المصالح والدولة بإدماج التنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات التدبيرية لملف التنمية الترابية التي تلبي رغبات كل من الدولة والمجتمع والمقاولة في تآزر synergie يضمن الاستقرار والاستمرار.

تُعد التقارير السنوية وسيلة مهمة لتحسين كافة مستويات أداء المقاولة، مما يجعل الأخيرة تخضع نفسها بنفسها للمراقبة الذاتية، حيث تكون منفتحة على صورتها وعلى اطلاع بمكانتها في السوق وفي نظر المجتمع، بفضل تقارير المسؤولية الاجتماعية تحصل المقاولة على تغذية راجعة بمعطيات تكشف لها عن الثغرات وجوانب ضعفها، وتجعلها تغير من سلوكاتها ومواقفها التي تتعارض ومبادئ مسؤولياتها الاجتماعية والمجتمعية...، وتمكنها من مقارنة نفسها بغيرها من المقاولات، إن أي مقاولة تعد تقاريرا بشأن الاستدامة تصبح أكثر قوة وبإمكانها كسب المزيد من المصداقية.

4- تسويق التراب، تعزيز جاذبية الاستثمار، تفعيل RSE: أي دور للجماعات الترابية؟

تعتبر الجماعات الترابية مسؤولة في إطار الصلاحيات المخولة لها، يجب أن تضطلع بأدوارها لا سيما الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي والاهتمام بجاذبية ترابها والتسويق له، من خلال مشاريع ترابية مستدامة تستهدف جذب الاستثمار وفتح قنوات التواصل مع كافة الأطراف والانفتاح على المحيط وبناء شراكات[20]، ذلك بأن تتميز بخصائص الجماعة الترابية المتواصلة والمقاولة ذات قدرات ومهارات قيادية، تنتقل بها من مجرد جهاز أو إطار مؤسساتي محلي يقتصر دوره على التسيير إلى إعمال المقاربة التدبيرية في التعاطي مع الشأن المحلي في كافة أبعاده ومستوياته، ومن هذا المنطلق، تنتقل الجماعات الترابية من كيانات مؤسساتية مستهلكة إلى أخرى منتجة، ومن إدارة سلبية تكتفي بالتسيير والتنفيذ الروتيني لأعمالها إلى إدارة مواطنة نشيطة خدومة، مواكبة للتطورات والتحولات التي يعرفها المجتمع المغربي[21].

أ- التواصل الترابي: يبحث نوع ومواصفات العلاقة السليمة والايجابية بين الإدارة المحلية ومحيطها، سواء تعلق الأمر بعلاقة الإدارة بالموظف، أو بعلاقة الإدارة ومكونات المجتمع أفرادا وجماعات وتنظيمات، أو علاقة الإدارة المحلية بباقي الفاعلين الآخرين على المستوى المحلي خصوصا الفاعلين الاقتصاديين (المقاولة)[22].

إن العلاقة بين الإدارة المحلية بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي...في سياق مشروع التنمية الترابية، هي علاقة متبادلة ووطيدة ومتناقضة أحيانا، لا يمكن أن يستغني أحد الطرفين عن الآخر أو أن يشتغل كل منهما منفصلا، وفي ظل هذه العلاقة تتكون لدى المواطن، الإدارة، والمقاولة... أحكام مختلفة إزاء بعضهم البعض، هذه الأحكام تختلف فيها درجة الرضا والسخط تنتج عنها أحكام تترجم كمواقف، ففي حالة غياب جو من التواصل بين منتجي التراب والمستفيدين منه، تتولد علاقة سيئة تعيق مسلسل التنمية وتوجه مساراته نحو الفشل أو محدودية النتائج، الأمر الذي يزيد من تعميق الهشاشة والتهميش الاجتماعيين، وتهدر فرص إحقاق التماسك والتعايش والتمكين.

---

[20] **ملوكي رشيد. (2017).** التقطيع الجهوي ومسلسل التشكل الترابي بالمغرب: السيقات، والوظائف والأبعاد، الرباط، المغرب، ص : 49.

[21] **أشرقي عبد العزيز. (2009).** الحكامة الجيدة الدولية والوطنية ومتطلبات الإدارة المواطنة، مكتبة دار السلام، الطبعة الأولى، ص : 200.

[22] **عرابي مراد. (2019).** الذكاء الترابي الاقتصادي بواسطة الجماعة المقاولة ورهان التنمية الترابية المندمجة، (مقال بالعربية)، intelligence économique et intelligence territoriale, El hajri Aimad & Clerc Philippe (direction), Editions universitaires européennes, pp: 189-206, p: 203.

يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في تفعيل عقلية وتقنيات التواصل الترابي خاصة أن التصور الجديد للسياسات الحكومية التنموية أصبح يستدعى حضور المجتمع المحلي بقوة، عن طريق المساهمة بالاقتراحات والمشاركة والمتابعة في العمليات التنموية التي تجسدها البرامج والمبادرات المحلية سواء الرسمية أو الخاصة أو المشتركة[23].

ب- التسويق الترابي[24]: يقدم التسويق الترابي للجماعات الترابية فرصة ملائمة لتوجيه حاجيات المواطن ووضعية البنيات والتجهيزات الأساسية، كما أنها مطالبة بإعطاء صورة تتسم بجودة لترابها، إن انفتاح الجماعات الترابية على مفهوم التسويق الترابي كمدخل إستراتيجي عمومي لإنتاج التنمية الترابية، يساهم في تحقيق إنعاش تنشيط الاقتصاد المحلي[25]، تستعمله لتحسين عرض مجال نفوذها والتموقع الاستراتيجي لترابها داخل السوق.

يعكس التسويق الترابي الذكاء الترابي والاقتصادي للجماعات الترابية كأداة للتحليل وللإعلام الجغرافي، من أجل تدبير فعال يرفع من جاذبية التراب وتموقعه لجذب الاستثمارات ضمن إستراتيجية التنمية الترابية المحلية، فمصطلحات مثل التسويق الترابي، الذكاء الترابي، الذكاء الاقتصادي، وغيرها كلمات مفاتيح تشكل حلقات مترابطة في التدبير المحلي، وبذلك فإن منهجية الجماعة المقاولة تترجم كل ذلك عبر مفهوم التسويق الترابي، هذا الأخير هو بمثابة الإجابة عن تساؤلات التنمية المحلية في ظل الاكراهات وعوائق المنافسة من جهة، وأداة لجلب ثقافة جديدة للتدبير العمومي.

يجعل التسويق الترابي من الجماعات الترابية مقاولات حقيقية ذات مردودية مباشرة، تجاور الدولة في الرهانات المطروحة عليها، هذا لا يتحقق إلا باعتماد مقاربات أكثر نضجا وفعالية في صياغة مفهوم نموذجي للتسويق الترابي وآلياته[26]، غير أن أهمية تدبير التسويق الترابي لا يجب أن تقف عند هذا الحد، بل يجب عليها أن تنخرط في مسلسل التفاعلات العالمية وما يتبعها من استقطاب للرساميل[27]، وذلك بإظهار ما للجماعات الترابية الوطنية من مؤهلات.

5- المنتخب المحلي مهمة متعددة الأوجه: أية مواصفات لغاية تحقيق التنمية الترابية

تتحدد مهمته في الوساطة بين الإدارة المركزية والمصالح غير الممركزة والساكنة المحلية والمقاولة يحتاج أن يكون على قدر كبير من التميز التقني والفني والأخلاقي والقيمي والنبل، أن يقوي علاقته بالحيز الترابي في كافة أبعاده ووظائفه، يستجيب لمتطلبات الساكنة الناخبة يلبي حاجاتهم اليومية، والتعريف بطموحاتهم واهتماماتهم لدى السلطات المحلية والإدارات القطاعية بتقمصه دور الوسيط وأحيانا حكم يتدخل لتدبير الصراعات والنزاعات المحلية.

---

[23] **الخيارزهير. (2008).** المجتمع المدني والحكامة نحو تقوية القدرة التفاوضية للعمل الجمعوي، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد 11-12، ص : 21.

[24] مجموع الأنشطة التي يقوم بها الخواص أو الجماعات الترابية المسؤولون الترابيون لإضفاء قيمة أكبر على التراب عن طريق تقديم عرض ترابي ذو قيمة عالية أفضل من تلك المقدمة من طرف باقي المنافسين، وتوسيع شبكة الوحدات الاقتصادية المتواجدة بجلب أنشطة اقتصادية جديدة، كما يعتبر منهجية تدبيرية مستجدة لجذب المقاولات وتسهيل أنشطتها بتراب جماعة ترابية معينة، فتدبير المجال أصبح قائما على مبدأ التنافسية الترابية التي تتدعم بفضل العلامة الترابية والتي تسهم في تشكيل هوية شخصية للجماعة الترابية.

[25] **Fatima chahid. (2005).** territorialisation des politiques publiques, publications de la revue marocaine d'administrations locale et de développement, collection manuels et travaux, N°63, P :184.

[26] **بوعدين لحسن. (2015).** أهمية الحكامة الترابية في الإنعاش الاقتصاد المحلي، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص : 109-126.ص : 120.

[27] **حزوي محمد & طاهير نور الدين. (2015).** التسويق الترابي الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق، الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، ص : 51، ص ص : 47-70.

المنتخب المحلي الجيد والنموذجي يكون على معرفة جيدة ودقيقة بالتراب والساكنة والنخب وهياكلها الرسمية والمدنية ممتلكا ثقة الناس، فهو ليس ممثل الساكنة فقط بل أحد عوامل وآليات النهوض والرقي بالتراب، يجب أن يتحمل المسؤوليات ويدبرها ليس من جانب سياسي فقط، أيضا كمسؤول مبادر ومبدع ومدبر ودبلوماسي...، يتفاعل مع مختلف التقنيات الحديثة التي أثبتت نجاعتها في القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بآليات للتدبير الجيد.

* منتخب مبادر: مفهوم يرسم ملامح الفرد القائد المؤهل لقيادة أشخاص آخرين أو تنظيمات للوصول إلى أهداف معينة، شخص معقول متشبع بثقافة المبادرة والمواطنة ومتحمل للمسؤولية، متفاعل ايجابيا قادر على التأثير له قدرات تواصلية للتفاوض والإقناع والتنسيق والتعاون مع الساكنة والشركاء المحتملين، ما يجعل منه عامل تغيير للعقليات المحلية السائدة المعرقلة لجهود إحقاق التنمية في الغالب.

* منتخب مدبر: المدبر العمومي يجب أن يتصف بحس الاستباقية إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، يمارس بشكل منظم وعقلاني لأنشطته التدبيرية والتقريرية وكذا تحديد الأهداف وبناء استراتيجيات، بحشد أدوات وتقنيات تدبير نوعية، واستثمار الموارد المتاحة المالية والمادية والبشرية والتكنولوجية لزيادة جاذبية التراب ورفع تنافسيته وفعاليته الاقتصادية وتحسين أداءه التنموي بتبني مناهج التدبير المقاولاتي في التدبير العمومي[28].

* منتخب منشط: يقود سياسة تحفيز الاستثمار وتنشيط الاقتصاد المحلي، بتقوية البنيات التحتية الأساسية وتطوير تقنيات التسويق الترابي وبلورة سياسات متعايشة واضحة وجيد البناء، إن إرساء علامة ترابية نوعية وتنافسية عن طريق تدبير عصري دينامي[29]، كفيل بإحقاق التنمية الترابية المحلية وإنعاش التراب بما يحسن إطار عيش السكان وتحريك عجلة التشغيل.

* منتخب ديبلوماسي: تنمية علاقات دبلوماسية متعددة الأطراف، فكل ناخب محلي يبحث سبل موقعة ترابه على المستوى المحلي الإقليمية والوطنية وحتى الدولي، وتقوية التنافسية وإشعاعه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... عن طريق نسج علاقات تضمن التماسك الداخلي والخارجي في إطار الشراكات والتعاون مع مجالات ترابية أخرى وكافة الفاعلين الاقتصاديين عموميين وخواص.

إن الخطاب الرائج اليوم والأكثر مطلوبية هو اعتماد الجماعات الترابية المحلية تقنيات التدبير المقاولاتي مكان أساليب التسيير البيروقراطية، هذا الأخير الذي أبان عن ضعف كفاءته وتدني مستوى فعاليته، يبقى أسلوبا متجاوزا في سياق العولمة والمنافسة بين المجالات الترابية حول البحث عن فرص التنمية لتعزيز جاذبيتها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي للتراب، الذي يجب أن تكون مشاريعه التنموية متفاوض عنها بين مختلف الفاعلين المحليين ومتعاقد عليها في تآزر وتفاعل ترابي، بناءا على مقاربة التخطيط الاستراتيجي وتأهيل الموارد البشرية والطبيعية والثقافية المحلية ومزاياها وايجابياتها[30].

خامسا: مقترحات إستراتيجية وتوصيات عملية

- إحداث خلايا للذكاء الترابي والاقتصادي تدعم تطوير الأداء الاقتصادي للمقاولات والتنمية الترابية المستدامة، بتنظيم أوراش بحث ونقاش تضم صناع القرار العمومي والمبادرين الاقتصاديين الخواص والعموميين، لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية وهندسة خطط تبنيها وبرمجتها ضمن أجندات الفعل المقاولاتي والتدبير العمومي داخل التراب.

---

[28] **Bartoli annie.(2009).** Le management des organisations publiques, Dunod, Paris, P :16.

[29] **الشريف الغيوبي. (2006).** إدارة القرب: آلية للتضامن الترابي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 53، ص : 21.

[30] **شنفار عبد الله. (2015).** الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية، الطبعة الأولى، مراكش، المغرب، ص : 200 و201.

- مراقبة احترام التشريعات والقوانين المنظمة للأنشطة المقاولات في علاقتها بمحيطها ولاسيما البيئي، ووضع معايير ومرجعيات تشريعية قانونية ومؤسساتية ملائمة ومنسجمة للتشريعات والمبادئ والمرجعيات الدولية في هذا الصدد.

- إحداث هيئات مستقلة للتنسيق بين المشاريع المشتركة لأكثر من مقاولة في انجاز عمل مسؤول اتجاه المجتمع، ولتقييم هذه المشاريع وإبراز أثرها في التراب وتوسيع نطاقاتها، وانجاز الدراسات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع إضافة رصد وتوثيق الممارسات والمبادرات الجيدة والإشادة بها، وإشهارها.

- مباشرة وسائل الإعلام لأدوارها التحسيسية والتوعوية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة به، وقيمها المضافة على كل من المقاولة والمجتمع ومن ثم التراب ككل.

- تطوير مؤشرات وطنية ل (RSE) قابلة للملاحظة والتقييم وابتكار أدوات قياس تتسم بالجدية والمسؤولية تتيح للمقاولات اختبار جدوى جهودها في تحمل المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية، مما يعزز الاقتناع بإدراج المقاولات للمسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها واعتبارها من مسؤوليات الإدارة التنفيذية.

- تأهيل المنتخبين المحليين وتجديد العمل الجماعي، بإطلاق مبادرات إصلاحية على مستوى تكوين الرئيس والمنتخبين والمستشارين وعصرنة الادارة لتأمين التدبير الفعال والفاعل.

- قيام المجتمع المدني للمقاولات والسلطات العمومية المحلية بأدوار المراقبة والملاحظة والمتابعة وإنماء آليات ومناهج الاشتغال المقاولاتي المسؤول في التراب وداخل المجتمع، وبناء مناخ أعمال ديناميكي وتنافسي وسوق متجددة للاستثمار.

خاتمة: تتطلب التنمية الترابية المحلية الشاملة تفعيل تقنيات (RSE) وتظافر جهود الدولة والرأسمال الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة تستجيب لتطلعات وأولويات المجتمع ما يقتضي الاستثمار في الرأسمال البشري والطبيعي وتأهيلهما. أصبحت (RSE) لا سيما في السنوات الأخيرة تحضى بغاية الاهتمام من لدن كافة الأطراف المسؤولة والمعنية بقضايا التنمية الترابية، لمكانتها الكبيرة ضمن المشاريع الترابية التنموية التي تتوخى تحسين وملاءمة إطار عيش المجتمع و الارتقاء به، وفي الوقت ذاته لما لها من ايجابيات على المقاولة نفسها، فيمكن لأي مقاولة أن تعزز تنافسيتها وجاذبيتها وأن تكرس حسن سمعتها وصورتها في المجتمع، من خلال اضطلاعها بالأدوار الاجتماعية والمجتمعية وتفاعلها مع تطلعات وانشغالات المجتمع.

لائحة المراجع

- **أشرقي عبد العزيز. (2009).** الحكامة الجيدة الدولية والوطنية ومتطلبات الإدارة المواطنة، مكتبة دار السلام.
- **الشريف الغيوبي. (2006).** إدارة القرب: آلية للتضامن الترابي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 53.
- **أمارتيا صن. (2012).** التنمية حرية، مجلة عالم المعرفة، عدد 303، ترجمة : شوقي جلال، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- **خافيير كاريللو فرانشيسكو. (2011).** مدن المعرفة : المداخل والخبرات والرؤى. ترجمة : علي يوسف خالد، سلسلة عالم المعرفة، العدد 381، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- **شنفار عبد الله. (2015).** الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية، الطبعة الأولى، مراكش، المغرب.
- **شيفر أورليش. (2010).** انهيار الرأسمالية : أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود؟، ترجمة : عباس علي عدنان، سلسلة عالم المعرفة، عدد 371، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- **علي محمد رحومة. (2008).** علم الاجتماع الآلي مقاربة في علم الاجتماع العربي والاتصال عبر الحاسوب، عالم المعرفة، عدد 347، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- **ملوكي رشيد. (2017).** التقطيع الجهوي ومسلسل التشكل الترابي بالمغرب: السيقات، والوظائف والأبعاد، الرباط، المغرب.

- **زيتوني حجيبة. (2011).** الجهة والاصلاح الجهوي بالمغرب، السلسلة المغربية لبحوث الادارة والاقتصاد والمال 3، الطبعة الأولى الرباط، المغرب.

- **البحيري زهير& الموساوي امحمد. (2012).** العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص : 6-24.

- **الخيارزهير. (2008).** المجتمع المدني والحكامة نحو تقوية القدرة التفاوضية للعمل الجمعوي، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد 11-12.

- **الشيخ بوسماحة. (2015).** البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، القانون، المقاولات وحماية البيئة، اشراف : ندير بشرى، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرباط، المغرب، ص ص : 29-37.

- **بحكان ميمون. (2011).** المجتمع المدني والتنمية المحلية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص : 12-29.

- **بنمختاربن عبد الله رشيد. (2012).** تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة : تجارب دولية مقارنة، اشراف الكراوي ادريس وكليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص : 27-39.

- **حزوي محمد & طاهيرنورالدين. (2015).** التسويق الترابي الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق، الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، ص ص : 47-70.

- **حيرش سليم & شقراني محمد.** المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الدول العربية نظرة إلى ما وراء العمل الخيري: دراسة حالة مجموعة زين للاتصالات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر،ص ص : 167-178.

- **ميرجمال. (2017).** دور المقاولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة، أشغال الندوة العلمية الوطنية المنظمة من طرف جمعية التضامن للتنمية والتنشيط الاجتماعي والثقافي بالناظور، 24 يناير 2016، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد السادس، ص ص : 92-97.

- **بوعدين لحسن. (2015).** أهمية الحكامة الترابية في الإنعاش الاقتصاد المحلي، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 109-126.

- **عرابي مراد. (2019).** الذكاء الترابي الاقتصادي بواسطة الجماعة المقاولة ورهان التنمية الترابية المندمجة، (مقال بالعربية)،

intelligence économique et intelligence territoriale, El hajri Aimad & Clerc Philippe (Direction), Editions universitaires européennes, pp: 189-206.

- **Howard Bowen. (1953).** Social Responsability of the Businessman.

- **Bartoli annie.(2009).** Le management des organisations publiques, Dunod, Paris,

- **Commission européenne (2001).** promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises. livre vert.

- **Michel Capron.** L'économie éthique privée : La Responsabilité Des Entreprises à L'épreuve De L'humanisation De La Mondialisation, Programme Inter-discipline Ethique de L'économie, N° 07, Université de Paris 12, Saint Denis.

- **Fatima chahid. (2005).** territorialisation des politiques publiques, publications de la revue marocaine d'administrations locale et de développement, collection manuels et travaux, N°63.

- **Responsabilité social des entreprise (RSE).** guide de mise en œuvre a l intention des entreprises canadiennes. (2014). date de consultation : 07-11-2018. www.ic.gc.ca/eic/site/csr-rse.nsf/fra/h_rs00599.html.

- www.ec.europa.eu, date de consultation : 07-11-2018.

- www.enverennement.gov.ma, date de consultation : 14-12-2018.

- www.ecologique-solidaire.gouv.fr/responsabilite-societale-des-entreprises, date de consultation : 07-11-2018.

و اقع التبادل التجاري المصري الإفريقي في إطار التكامل الاقتصادي
(دراسة حالة : مصر وتجمع الكوميسا)

The Reality of African-Egyptian Trade Exchange at Economic Integration framework
(Egypt – Comesa)

حسن فؤاد عبدالعظيم، باحث في الشأن الاقتصادي الإفريقي، طالب بمرحلة الماجستير – كلية الدراسات الإفريقية العليا
جامعة القاهرة

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرض القائل بأن " قيام التكتلات الاقتصادية ومن بينها تكتل الكوميسا ساهمت في زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر ودول ذلك التكتل " حيث غطت الدراسة البحثية الفترة من 2000-2020م وباستخدام المنهج الوصفي كخلفية للإطار النظري للدراسة والمنهج الوصفي التحليلي كخلفية لتحليل البيانات المتعلقة بحجم التبادل التجاري بين مصر ودول تجمع الكوميسا توصلت الدراسة إلى وجود دور رئيسي لتلك التكتلات في تيسير حركة التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع وزيادة حجم ذلك التبادل , الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية التي تربط تعزيز التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع بمدي نجاح تلك التكتلات في الوصول إلى أقصى درجات التكامل الاقتصادي , وأوصت الدراسة بضرورة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق عملية التكامل , كما أوصت بضرورة توفير بنية تحتية لتيسير عملية النقل والتأمين والعمل

Abstract :

This study aims to test the validity of the hypothesis that " the establishment of economic blocs contributed in increasing the volume of trade exchange between Egypt and countries of this bloc " this research study cover the period 2000 to 2020 and by using the descriptive method as background to study the theoretical framework and using the analytical descriptive method as background to data analysis that link the volume of trade exchange between Egypt and Comesa, the study found vital role for this blocs in facilitate the move of trade exchange between Egypt and Comesa and increase the volume of this exchange, this order confirm the true of hypothesis that links the promotion of trade exchange between Egypt and Comesa with degree of clusters successful in reach to the high level from economic integration, the study recommended the need to provide infrastructure for facilitate transportation and insurance and work about trade policy audit for the country of bloc.

مقدمة

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور القوى العظمى التي تصارعت للهيمنة على موارد العالم انقسم العالم الى مجموعتين , تتمثل الأولى في الدول الكبرى التي تمتلك التكنولوجيا وفائض الانتاج والقدرات التنافسية , وتمثلت الأخرى في الدول النامية التي لم يمنحها الوقت فرصة لإدارة اقتصاداتها وإعادة هيكلته بعد نهاية عصر الاستعمار وحماية مواردها ليثقل كتفها بحمل آخر وهو التكيف مع تلك المتغيرات الجديدة,[1] وكانت القارة السمراء ضمن المجموعة الثانية والتي وكل اليها توفير المواد الأولية اللازمة لعملية الانتاج الذي يتم داخل المجموعة الأولى , لتجد القارة السمراء نفسها أمام نمط جديد للتخلف الاقتصادي يمثل امتداد للميراث الاستعماري الذي ما لبثت أن تخلصت منه القارة , فعانت دولها من تدني معدلات النمو الاقتصادي وضعف دخول الافراد وتفاقم الديون وتدني مستوى الرعاية الصحية ومستوى التعليم أضف إلى ذلك تلك الاصلاحات الهيكلية التي انتهجتها النظم السياسية المختلفة والتي أتت بنتائج سلبية على اقتصادات تلك الدول.[2]

لذلك سعت دول القارة إلى ايجاد الحلول المناسبة لحماية مواردهم المتنوعة وتنمية القارة وتحقيق الاستقرار بداخلها وزيادة القدرات الانتاجية لديها حتى تتمكن من تغيير شكل اندماج القارة في الاقتصاد العالمي , لذلك بدأ التوجه نحو انشاء التكتلات الاقتصادية داخل القارة , حيث يعتبر التكامل الإفريقي الوسيلة الأكثر جدوى لتحقيق التنمية , وقد مثلت التكتلات الاقتصادية الإقليمية الخطوة الأولى نحو تحقيق التكامل على مستوى القارة , فمن خلالها يمكن معرفة المشاكل التي قد تواجه التكامل الكلي وتغاضيها , فظهرت التكتلات الاقتصادية المختلفة والتي كان من ضمنها (تجمع الكوميسا).[3]

وكانت مصر إحدى دول القارة التي تعمل على إعادة هيكلة اقتصادها وتطبيق ما يسمى بـ " دبلوماسية التنمية " بعد سلسلة من الحروب التي أرهقت اقتصادها وللتكيف مع الأوضاع الجديدة , فسعت للانضمام الى تلك التكتلات , فانضمت لتكتل الكوميسا 1998 كأول تكتل تنضم له , وما لبث أن انضمت بعد مرور ثلاث سنوات لتجمع الساحل والصحراء عام 2001 , وبالتالي مثلت التكتلات الاقتصادية البوابة التي عاد من خلالها التواجد المصري الى الظهور مرة أخرى داخل القارة السمراء.

ومن هنا جاءت تلك الدراسة لمعرفة مدى جدوى تلك البوابة على الاقتصاد المصري وعلى تواجده داخل القارة الإفريقية كسابق عهده وهو الأمر الذي تفرضه مختلف الحيثيات التي قد تكون سبب رئيسي في نشوب المشاكل المختلفة بين مصر ودول القارة , ومن هنا برزت المشكلة الأساسية للدراسة في " ما مدى مساهمة التكتلات الاقتصادية (الكوميسا) في تفعيل حركة التبادل التجاري بين مصر ودول تجمع الكوميسا "

وفي السطور التالية سنحاول التوصل إلى حل لمشكلة الدراسة من خلال اثبات مدى صحة أو خطأ الفرض القائل بأن التكامل الاقتصادي يؤثر إيجابياً على التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع, وذلك من خلال الاستناد إلى مجموعة من الدراسات التي اهتمت بمجال العلاقات الدولية بين الدول الإفريقية , والتي من أهمها :

1- هبه صالح وآخرين : نموذج التكامل القاري الإفريقي – الصيني , **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** , المجلد 32 , العدد 4 , 2018.

2- زينب توفيق السيد : الاتحاد الإفريقي والبيئة الاقتصادية , **مجلة مصر المعاصرة** , 2013.

3- ماجد رضا بطرس : الاتحاد الإفريقي " الحاضر واستشراق المستقبل " , **مجلة البحوث الادارية** , المجلد 23 , العدد 4 , 2005

دراسة (زينب)[1] عام 2018 والتي سعت إلى دراسة تطور التبادل التجاري للسلع الزراعية بين مصر ودول الكوميسا والتعرف على أهم الشركاء التجاريين لمصر بالتجمع , وتوصلت الدراسة باستخدام التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي لبيانات التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول الكوميسا إلى كفاءة التجارة الخارجية المصرية لدول الكوميسا وأن سوق الكوميسا تمثل سوق واعدة للصادرات المصرية , وأن السودان وليبيا وأريتريا هم أهم دول التجمع من حيث التبادل التجاري مع مصر مما يؤكد على ضعف التبادل التجاري مع باقي الدول داخل التجمع.

ودراسة (سرحان)[2] عام 2018 والتي اعتمدت على استخدام المنهج الوصفي في تحليل البيانات من أجل تحليل ودراسة كفاءة التجارة الخارجية المصرية وهيكلها السلعي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإفريقية خلال الفترة من (2001-2015) , وقد توصلت الدراسة الى وجود فائض في الميزان التجاري لمصر في تعاملها مع كل التكتلات الاقتصادية وخصوصاً الكوميسا , لذلك أوصت بعمل التدابير والاجراءات اللازمة لإزالة المعوقات والعقبات لتسهيل عملية التبادل وزيادة حجمه.

ودراسة (لمياء)[3] 2017 والتي جاءت للإجابة على التساؤل القائل " هل تؤثر اتفاقية الكوميسا على التبادل التجاري سلبياً أم إيجابياً ؟ , وقد اعتمدت للإجابة على التساؤل على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة هذه المشكلة , وتوصلت في النهاية إلى نتيجة مؤداها أن هناك فرصة عظيمة أمام السياسة المصرية لنمو مختلف صادراتها إلى القارة الإفريقية من خلال تجمع دول الكوميسا والذي يضم ثماني دول من دول حوض النيل وما يمثل نصف سكان القارة الإفريقية , وأوصت أخيراً بضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والتغلب على العوائق التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي والعمل على مواجهتها.

كما أشارت دراسة (عطا الله)[4] عام 2017 والتي استهدفت تحليل التجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا , واعتمدت في تحقيق أهدافها على استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة إلى ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا في إجمالي التجارة الكلية المصرية.

ودراسة (عبدالرحمن)[5] عام 2013 والتي جاءت لبحث دور التكامل الاقتصادي في حركة التجارة الدولية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة آخذه في الاعتبار التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي كحالة دراسية خلال الفترة من (2000-2010) , وقد استخدمت الدراسة مختلف الاساليب العلمية لحل مشكلة الدراسة المتمثلة في " ما مدى مساهمة التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية في ظل الازمة المالية العالمية" , وقد توصلت الدراسة في النهاية إلى ضعف دور التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل حركة التجارة الدولية الخليجية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

1- زينب عبدالله وآخرين : العلاقات التجارية الزراعية بين مصر واتحاد الكوميسا , **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي** , المجلد 28 , العدد 4 ,2018.

2- سرحان سليمان : **التحليل الاقتصادي لكفاءة التجارة الخارجية المصرية مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإفريقية** , جامعة الفيوم – كلية الزراعة – المؤتمر الدولي الثامن للتنمية الزراعية المتواصلة , 2018)

3- لمياء محمد المغربي : التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات) " دراسة حالة : مصر وتجمع الكوميسا " **المجلة العربية للإدارة** , المجلد 37 , العدد 4 , 2017 .

4- محمد عبدالقادر عطا الله : **التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا** , معهد بحوث الاقتصاد الزراعي , مركز البحوث الزراعية , 2017

5- عبدالرحمن روابح : ***حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة*** , جامعة محمد خضير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية , 2013 .

ودراسة (دياب)[1] عام 2010 والتي اعتمدت غلى استخدام العديد من الأدوات التحليلية والنماذج الإحصائية في تقدير النموذج الاقتصادي القياسي بهدف رصد تأثير التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية على قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة والتجارة الخارجية الزراعية بصفة خاصة وتحديد أسباب العجز في الميزان التجاري , وتبلورت المشكلة في تزايد العجز في الميزان التجاري مع وجود تباين في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية , وتوصل الباحث في نهاية دراسته إلى انخفاض درجة الارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي وبين التغيرات في حركة التجارة الخارجية.

وأخيراً دراسة (قناوي) [2]عام 2005 والتي جاءت بهدف رصد وتحليل أثر انضمام مصر لعضوية الكوميسا على أداء تجارة مصر الخارجية مع دول التجمع , والي اعتمدت على استخدام المنهج الاستنباطي التحليلي لبناء الخلفية النظرية للبحث والمنهج الكمي التحليلي من خلال التحليل الإحصائي لاختبار صحة الفرض القائل " بوجود تحسن في مؤشرات تجارة مصر الخارجية بعد انضمامها للتجمع عما كانت عليه الأوضاع قبل الانضمام للتجمع " , وتوصل الباحث في نهاية دراسته إلى أن الاتفاقية قد أثرت على جانب الواردات المصرية أكثر من تأثيرها على جانب الصادرات المصرية.

هدف الدراسة

1- التعرف على الصور المختلفة للتكامل الاقتصادي وعوامل نجاحه.

2- التعرف على واقع التجارة الإفريقية مع إلقاء الضوء على واقع التجارة البينية داخل تجمع الكوميسا.

3- التعرف على حركة التبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي كخلفية للإطار النظري للدراسة والمنهج الوصفي التحليلي كخلفية لتحليل البيانات المتعلقة بحجم التبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا.

المبحث الأول : الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

(1) مفهوم التكامل الاقتصادي

لا يوجد تعريف محدد للتكامل الاقتصادي ولكن هناك عدة تعريفات طبقاً لاجتهادات العلماء والباحثين , وتمثلت أهم تلك التعريفات فيما يلي

- عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وعلى تنقل عوامل الانتاج فيما بينها كما انه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية والعمل على ايجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الاعضاء.[3]

- ويمكننا أن نعرف التكامل الاقتصادي على أنه " ازالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة من الدول المتقاربين جغرافياً والتي في مقدمتها رفع القيود الجمركية وغير الجمركية وتلك العقبات التي تعرقل انسياب رؤوس الاموال وانتقال العمالة بين تلك الدول وذلك بشكل تدريجي حتى نصل الى التكامل الكامل ".

(2) أهمية التكامل الاقتصادي

لا شك أن قيام تلك التكتلات يعود بثماره على الدول الأعضاء , ومن أهم فوائد قيام تلك التكتلات أنه يساهم في خلق سوقاً أمام المنتجات نظراً لتعدد الاسواق وزيادة عدد المستهلكين داخل دول التجمع , كما يتيح فرص أكبر للاستثمار أمام رؤوس الاموال دون قيود مما يعمل على تشغيل عوامل الانتاج المختلفة ويوفر عائد اكبر للدول المصدرة لرأس المال ويعمل على زيادة الدخول وخلق فرص عمل ,[1] إضافة لتحسين معدل التبادل الدولي وفتح المجال

1- ياسر عبدالحميد دياب : **دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية على قطاع التجارة الخارجية الزراعية المصرية** , جامعة اسيوط , كلية الزراعة , قسم الاقتصاد الزراعي , 2010

2- عزت ملوك قناوي : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الكوميسا على تجارة مصر الخارجية مع دول المجموعة , **مجلة مصر المعاصرة** , المجلد 9 , العدد 478 , 2005 .

4- محمد بوبوش : التكامل الاقتصادي الإفريقي , **قراءات إفريقية** , العدد 24, 2015.

للمنافسة والقضاء على عملية الاحتكار والمساهمة في تحسين العلاقات بين الدول والتوصل لحل للمشكلات وتقارب الثقافات , وإعطاء نتائج إيجابية وصعود اقتصادات الدول فهو يعمل على توحيد الأنظمة المالية والصناعية والتبادل التجاري وتنظيم أسواق تلك الدول , والعمل على إزالة العقبات أمام حركة التجارة فيما يتعلق بالحواجز الجمركية وغيرها.[2]

(3) **الصور المختلفة للتكامل الاقتصادي :**[3]

يتخذ التكامل الاقتصادي صور مختلفة , تزداد درجاته كلما انتقل من مستوى الى مستوى آخر وصولاً الى الاندماج الاقتصادي الكامل في وحدة اقتصادية واحدة وهو ما يمثل أعلى مستوى من مستويات التكامل, وبالتالي فإن أشكال التكامل الاقتصادي تتمثل فيما يلي :

أ - منطقة التجارة التفضيلية PTA

تعتبر أضعف أشكال التكامل الإقليمي , حيث تتميز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات منها ولكن لا يتم إزالة التعريفة الجمركية.

ب - منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

اتفاق مجموعة من الدول على اسقاط التعريفة الجمركية فيما بينهم مع احتفاظهم بها تجاه العالم الخارجي.

ج - الاتحاد الجمركي

وفي هذا المستوى تتفق دول التكتل على إزالة التعريفة الجمركية فيما بينهم , وفي نفس الوقت يتم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة تجاه الغير.

د - السوق المشتركة

يتيح هذا المستوى الحرية الكاملة لانتقال عناصر الانتاج فيما بين دول التكتل.

هـ - الاتحاد الاقتصادي

بالإضافة للإجراءات السابقة , ففي هذا المستوى تتنازل الدول الاعضاء عن بعض مسئوليتها الاقتصادية الوطنية وذلك من أجل توحيد السياسات الاقتصادية للتجمع ككل وإقامة سلطة قضائية عليا ذات اختصاصات محددة في كافة المجالات الاقتصادية.

و - التكامل الاقتصادي الكامل

هذا المستوى يمثل أعلى مستويات التكامل والتي لم تتمكن التكتلات الإفريقية الإقليمية من الوصول له حتى الآن , حيث يتميز بوجود هيئة نقدية مركزية للتكتل بالإضافة لعملة موحدة وسعر صرف موحد وبنك مركز واحد على غرار ما هو موجود داخل الاتحاد الاوروبي.

1-محمد بوبوش , مرجع سبق ذكره , ص150.

2- الإمام محمد محمود , " أهمية التكامل الاقتصادي : دروس من دول شرق آسيا " https:// islamonline.net

3- بهجة بشير آدم : التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق التكامل الإقليمي والامن والاستقرار في إفريقيا بالإشارة الى تجربة الإيكواس في غرب إفريقيا , **مجلة السودان** , المجلد 205 , العدد 7 , 2016 , ص205-207.

شكل رقم (1) : الأشكال المختلفة للتكامل الاقتصادي[1]

– اعداد الباحث اعتماداً على بيانات المرجع رقم 3 , ص 5

(4) عوامل نجاح التكامل الاقتصادي [2] [3]

التكامل الاقتصادي لكي يكتمل وينتقل من صورة إلى اخرى فإنه بحاجة إلى مجموعة من العوامل اللازمة لذلك والتي تمثل أساس يعتمد عليها ومن أهم تلك العوامل ما يلي :

أ - وجود إطار قانوني

يحفظ حقوق وواجبات الدول الاعضاء , كما يحفظ الاتفاقيات التي يتم توقيعها بين الدول.

ب - وجود إطار مؤسسي

لسن التشريعات الجديدة داخل التجمع وحل الخلافات التي تقوم بين الدول الاعضاء وتطبيق الاتفاقيات الموقعة بين الدول والالتزام بها.

ج - وجود استثمارات مشتركة

يعد وجود الاستثمارات بين الدول الاعضاء في التكتلات الإقليمية من أهم العوامل التي تساهم في نجاح التكتل.

د - قيام تجارة بينية

يعد العنصر الأهم من بين تلك العناصر التي يتم من خلالها قياس درجة التكامل بين الدول الاعضاء , فهو يعكس درجة اعتماد الدول الاعضاء على بعضها البعض ومدى قدرتها على تحقيق التكامل وعدم الحاجة للاستثمار من الخارج من خلال تقسيم وتخصيص العمل بين الدول.

هـ - توافر الموارد الطبيعية وعناصر الانتاج الاساسية اللازمة لقيام العملية الانتاجية بالإضافة إلى توافر بنية أساسية وخصوصا شبكة طرق حديثة.

1- الموقع التالي - https://thesis.univ-biskra.dz

2- ضرورة التدرج والآلية https://political-encyclopedia.org

3-عوامل نجاح التكامل https://m.marefa.org

المبحث الثاني : الأداء الاقتصادي والتجاري للقارة الإفريقية

(1) الأداء الاقتصادي (الناتج المحلى الإفريقي).

- لقد حبا الله القارة الإفريقية بالمصادر الطبيعية الغنية , فهي تتمتع بموارد طبيعية واقتصادية , حيث يوجد بها نحو 30% من احتياطي الموارد المعدنية , كما تعد ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان , حيث يقطن القارة الإفريقية 1.2 مليار نسمة عام 2017 بما يمثل نحو 16% من إجمالي سكان العالم , تلك المزايا تجعلها قارة متنوعة من حيث شرائح الطلب بها وأذواق المستهلكين ومستويات الدخول , وهو ما يساعد على نجاح عملية التبادل التجاري بين الدول بعضها البعض , ورغم تلك الامكانيات فما زال حجم الناتج المحلي للقارة لا يتجاوز 1.6 تريليون دولار بما يمثل 2.7% من الناتج المحلي العالمي , الأمر الذي يعكس مدى تدني مستويات التنمية الاقتصادية ومدى التخلف المتواجد داخل القارة السمراء وعدم قدرة النظم المتواجدة على استغلال وحماية تلك الموارد الهائلة حتى تتمكن من التواجد الفعال على المستوى العالمي.[1]

(2) الأداء التجاري (المساهمة في التجارة العالمية – التجارة البينية في إفريقيا).

- يعد وجود الموارد الطبيعية ميزة هامة لأي دولة تساعدها على زيادة قدراتها التنافسية وتثقل حجم تجارتها مع العالم الخارجي , ولكن الوضع مختلف بالنسبة للقارة الإفريقية فما زالت حجم تجارتها لا تتجاوز 3% من إجمالي تجارة العالم كمتوسط الفترة من 2013-2019 محققة ارتفاع بعد أن كانت تمثل 2% كمتوسط الفترة من 2000-2007 وهي نسبة ضئيلة للغاية لا تعكس الإمكانيات والمقومات المتاحة للقارة السمراء , وتعد قارة أوروبا الشريك التجاري الرئيسي للقارة الإفريقية فهي تستأثر بنحو 6% من إجمالي التجارة مع القارة تليها قارة آسيا التي تتفاعل القارة الإفريقية معها بما يمثل 22% من إجمالي تجارتها.[2]

- وبالنسبة لحجم التجارة الإفريقية البينية فما زالت محدودة للغاية تتراوح ما بين 10-12% من إجمالي التجارة الإفريقية مع العالم , حيث تمثل الصادرات الإفريقية البينية 20% من إجمالي الصادرات والبقية إلى خارج القارة في حين تمثل الواردات الإفريقية البينية 13% (وذلك كمتوسط للفترة من 2013-2019) وباقي احتياجات القارة يأتي من الخارج , وتعد دولة جنوب إفريقيا أكبر مشارك في عملية الصادرات البينية داخل القارة بنسبة بلغت 31% يليها نيجيريا بنسبة 13.9% ثم الكونغو الديمقراطية بنسبة 7% , كما أن جنوب إفريقيا يعد أكبر مستورد من الدول الإفريقية بنسبة بلغت 14% من إجمالي الواردات الإفريقية البينية يليها ناميبيا بنسبة 6% ثم بتسوانا بنسبة 6%.[3]

1-سمر الششتاوي وآخرين : **التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصروأهم تكتلات شرق وجنوب إفريقيا** , جامعة أسيوط , كلية الزراعة , قسم الاقتصاد الزراعي , 2020,,ص139.

https://www.ajas.journals.ekb/eg

-2 مقالة بعنوان : **تعزيز التجارة الإفريقية البينية " المسائل المؤثرة على التجارة الإفريقية البينية للإجراء المقترح لتعزيز التجارة الإفريقية البينية وإطار التعجيل بإنشاء منطقة تجارة قارية** " , 2012 , ص918

https://www.africa-union.org

-3- Musengele,benedict : A Stimulant to intra- Comesa Trade (AFCFTA,2021)

شكل رقم (2) : حجم الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي(بالمليون دولار) خلال الفترة من 2002-2019

* إعداد الباحث اعتماداً على بيانات African Statistical Yearbook ,2020

- يوضح الشكل السابق أن الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي يتخذ اتجاه تصاعدي حتى بلغت قيمته في 2019 ما يمثل نحو 2430610 مليون دولار بما لا يتجاوز 3% من إجمالي التجارة العالمية, ويعد قطاع الخدمات القطاع الأكثر مساهمة في الناتج الإفريقي بنسبة بلغت 52.5% يأتي خلفه القطاع الصناعي بنسبة بلغت 31.2% وأخيراً القطاع الزراعي بنحو 16.2% , كما يعد الوقود المنتج الرئيسي لتجارة إفريقيا بنسبة وصلت 53% في عام 2019.

المبحث الثالث : السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا

(1) النشأة

- هي التكتل الاقتصادي لإقليم شرق وجنوب إفريقيا , تعود نشأتها الى 1994 عوضاً عن منطقة التجارة التفضيلية التي ظهرت 1979 , وفي عام 2000 تمكنت الكوميسا من إقامة منطقة تجارة حرة كأول تجمع أفريقي,[1] عدد الدول الاعضاء داخل التكتل وصل الى 21 دولة افريقية , يعد ثاني أكبر تجمع في القارة الإفريقية بعد تجمع الساحل والصحراء بمساحة 11.8 كم^2 بما يمثل 41% من مساحة القارة الإفريقية , عدد السكان بها وصل الى 583 مليون نسمة عام 2019 بما يمثل نصف سكان القارة الإفريقية, يقع المقر الرئيسي لها في مدينة لوساكا بزامبيا التي تعد أكبر مستورد داخل التكتل بحوالي 18.6% واللغات الرسمية لهذا التجمع تتمثل في الانجليزية والبرتغالية والفرنسية,[2] انضمت مصر الى التجمع في عام 1998 كأول تجمع إقليمي تنضم له , وتعد مصر من أكبر الدول الفعالة داخل التجمع فهي تساهم بحوالي 26.8% من إجمالي الصادرات الداخلية داخل التكتل.[3]

1- إيهاب عبدالله عباس : أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا على عملية التنمية في السودان , **مجلة جامعة شندي** , العدد 11 , 2011, ص196.

2- محمد عاشور مهدي : التكتلات الاقتصادية في إفريقيا " الطموحات والواقع" , **قراءات افريقية** , العدد 20 , 2014, ص64/65 .

3- Enhancing Intra-Comesa Trade Through Micro, Small and Medium Enterprise Développement (Comesa ,2013)

(2) الدول الأعضاء

- تضم الكوميسا 21 دولة افريقية مما يجعلها سوق واسعة ذات رقعة جغرافية واسعة , وتتمثل تلك الدول في أنجولا , مصر , السودان , اثيوبيا , إريتريا , بوروندي , رواندا , جزر القمر , الكونغو الديمقراطية , جيبوتي , كينيا , مدغشقر , مالاوي , موريشيوس , ناميبيا , أوغندا , سوازيلاند , زامبيا , ليبيا , سيشل , زيمبابوي,[1]

(3) الهيكل المؤسسي للكوميسا[2]

- يتكون تجمع الكوميسا من مجموعة من الأجهزة والتي يوكل لكل جهاز منهم مهام أساسية يقوم بها طبقاً لاحتياجات التكتل وما تمليه عليه التغيرات التي تطرأ في المستقبل , وتتمثل تلك الأجهزة فيما يلي :

أ- هيئة رؤساء الدول والحكومات : يمثل الجهاز المحوري وواضع السياسات داخل التكتل.

ب- اللجنة الحكومية : تضم السكرتارية العامة الدائمة للدول الأعضاء.

ج- مجلس وزراء الخارجية : يقوم بوضع السياسات التنفيذية.

د- لجنة محافظي البنوك المركزية :تقوم بوضع السياسات المالية للتكتل.

ع- السكرتارية العامة : تقوم بإدارة الشئون الإدارية وتنفيذ البرامج.

غ- محكمة العدل : للنظر في المنازعات اتي تقوم بين الدول الأعضاء.

ف- اللجان الفنية : التي تقوم بالدراسات الفنية.

(4) أهداف الكوميسا

- خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك من تطبيق إعفاء تام للتعريفة الجمركية وتوفير بنية تحتية مناسبة من الطرق والنقل والمواصلات.

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول , والسعي لإيجاد عملة موحدة بين الدول.[3]

- العمل على تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.[4]

- التعاون لتشجيع السلام والأمن والاستقرار بين الدول الاعضاء بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية داخل الدول الاعضاء وفي المنطقة كلها.

- تحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الاعضاء وذلك عن طريق تشجيع هيكل الانتاج والتسويق المتوازن والمتناسق.[5]

1- تقرير الكوميسا السنوي , 2019 , على الموقع التالي : https://www.comesa.com

2- محمد عبدالمجيد حسين : تقييم أداء التكامل الإقليمي في الكوميسا , **المركز الديمقراطي العربي** , 2018 .

3- محمد ابراهيم عباس : دور السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي في دعم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل , **المجلة العربية للاقتصاد والتجارة** , العدد 2 , 2014) , ص125.

4-مقال متاح على الموقع التالي - https://www.qiraatafrican.com:

5- مقال متاح على الموقع التالي: https://www.sis.gov.eg/section/1795/1777?lang=ar

(5) مؤشرات الكوميسا

1-5 الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (1) : قيم الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار لتجمع الكوميسا ومعدل نموه خلال الفترة من 2000-2020

السنة	قيم الناتج المحلي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنة	قيم الناتج المحلي	معدل نمو الناتج المحلي
2001	220731.852	3.68	2011	559632.1066	0.5
2002	201742.0827	3.14	2012	674587.0949	11.3
2003	214734.8572	4.8	2013	692347.833	1.8
2004	231557.4359	5.25	2014	714988.2397	3.16
2005	272423.3235	6.9	2015	744367.0466	3.94
2006	326523.0331	7	2016	753086.3089	3.46
2007	395197.4978	7.3	2017	723901.8286	5.3
2008	484331.6502	6	2018	692841.6608	4.52
2009	496917.5738	4	2019	803673	4.17
2010	564405.6256	5.8	2020	-	4.89

* إعداد الباحث اعتماداً على بيانات -https://www.trademap.com

- يتضح لنا من الجدول السابق أن قيم الناتج المحلي الإجمالي ما زالت محدودة ولا تقارن بحجم الإمكانيات والموارد الطبيعية التي تتمتع بها أغلب دول التجمع , والذي يمكن إرجاعه إلى ضعف القدرات الإنتاجية لدول التجمع بالإضافة إلى تركز معظم الانتاج في المواد الأولية والمعدنية الخام منخفضة الثمن والتي تحتاج إلى قدرات إنتاجية لتظهر سعرها الحقيقي , وهو ما يجعل تلك الدول تلعب دور الطرف الموكل إليه توفير الاحتياجات الأساسية للدول الكبرى فيما يتعلق بتلك المواد.

2-5 تجارة الكوميسا مع العالم

شكل رقم (3) إجمالي صادرات وواردات الكوميسا (بالمليون دولار) خلال الفترة من (1997-2019)

* إعداد الباحث اعتماداً على بيانات -https://www.trademap.com

- يبين لنا الرسم البياني السابق مدى التباين الكبير في علاقات التجمع التجارية مع العالم الخارجي والتي تظهره قيم الصادرات والواردات , فعندما بلغت قيم صادرات التجمع للعالم الخارجي 115215 مليون دولار عام 2010 كانت الواردات الخارجية تمثل 141346 مليون دولار لنفس العام , وفي عام 2019 ارتفعت قيمة تلك الواردات لتصل إلى 211974 مليون دولار بما يمثل ضعف القيمة لعام 2010 في حين تراجعت صادرات التجمع عام 2019 لتصل إلى 112133 مليون دولار , مما يدل على مدى العجز التجاري للتجمع في علاقاته مع العالم الخارجي ومدى تراجع قدراته الإنتاجية على توفير احتياجات مواطنيه.

3-5 الهيكل السلعي لتجارة الكوميسا

شكل رقم (4) : الهيكل السلعي للصادرات

* إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الموقع -https://www.COMSTATDatabase

- بالنظر إلى الشكل التالي يتضح لنا أن الوقود تمثل أهم صادرات دول تكتل الكوميسا , فبمفردها تمثل 42% من إجمالي صادرات الكوميسا , تليها المواد المصنعة البسيطة والتي تساهم بنحو 22% تليها المواد الغذائية بنسبة 15% ثم المعادن بنسبة 14% , هذا الهيكل السلعي لصادرات تجمع الكوميسا يقودنا إلى حقيقة واحدة مفاداها أن دول تجمع الكوميسا ما زالت تعتمد في صادراتها على البترول الذي تمتلكه والمعادن الموجودة بأراضيها , وهو الأمر الذي يفقدها التواجد بصورة مناسبة على الساحة العالمية.

شكل رقم (5) الهيكل السلعي للواردات:

* إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الموقع -https://www.COMSTATDatabase

- يتضح من الشكل السابق أن المواد المصنعة تمثل الجزء الأكبر من واردات تجمع الكوميسا والتي تساهم بنحو 58% من إجمالي الواردات يليها كلاً من المواد الغذائية وكذلك المواد البترولية والتي تمثل الجزء الأكبر من صادرات التجمع ولكنها تقوم بتصديره كمنتج خام وتلجأ إلى إعادة استيراده بعدما يتم إعادة تصنيعه واستخراج مختلف مشتقاته بالخارج

, وهو الأمر الذي يفسر ضعف القدرات الإنتاجية لدى دول التكتل وعدم قدراتها على الاستفادة من الثروات المعدنية والبترولية التي تغطي أراضيها.

4-5 الشركاء التجاريين مع الكوميسا

- يعد السوق الإفريقي منفذ كبير للدول الصناعية الكبرى لتصريف منتجاتها المختلفة , وبالحديث عن الشركاء التجاريين للكوميسا فالأمر يشير إلى شركاء التصدير وشركاء الاستيراد , فبالنسبة لشركاء التصدير يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لصادرات الكوميسا يليه جنوب إفريقيا ودولة الامارات وجمهورية الصين , في حين يمثل الاتحاد الاوروبي أهم شريك مورد لتكتل الكوميسا بنسبة 24% من إجمالي واردات التكتل يليه الصين بنسبة 15% وأمريكا بنسبة 5.6% والهند بنسبة 5.1% وذلك طبقاً لإحصائيات عام 2019.[1]

5-5 التجارة البينية بين دول التجمع (بالمليون دولار)

جدول رقم (3)

السنة	حجم الصادرات	حجم الواردات	إجمالي حجم التجارة	السنة	حجم الصادرات	حجم الواردات	إجمالي حجم التجارة
2002	2149	2218	4367	2010	9040	8337	17376
2003	2145	2173	4318	2011	10134	8294	18429
2004	2335	2223	4558	2012	9263	10063	19326
2005	3208	3046	6254	2013	9950	11039	20989
2006	2970	3757	6727	2014	9194	9878	19072
2007	4520	4554	9074	2015	9944	9385	19030
2008	6772	6932	13704	2016	7757	7307	15064
2009	6621	6110	12731	2017	7914	8243	16158

* إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الموقع -https://www.COMSTATDatabase

- يتضح لنا من الجدول السابق أن حجم التجارة البينية بين دول تجمع الكوميسا محدودة للغاية مقارنة بتجارة الكوميسا مع العالم الخارجي ففي حين بلغ حجم التجارة البينية 6727 مليون دولار عام 2006 والتي ارتفعت إلى 19030 مليون دولار عام 2015 , كان حجم تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي لنفس العام 144764 والتي ارتفعت إلى 255095.9 مليون دولار عام 2015 , الأمر الذي يرجع بصفة أساسية إلى تشابه السلع الإنتاجية لدى تلك الدول والمتمثلة في المواد الأولية والثروات المعدنية وبعض المحاصيل الزراعية , مما يجعل تلك الدول في حاجة ملحة لمنتجات العالم الخارجي الذي يتطلب إنتاجه الآلات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة وهو ما تفتقر إليه تلك الدول , والذي يعكس في نفس الوقت ضعف الفاعلية الحقيقية للتكتلات الإقليمية وما تتمتع به دولها من اعفاء جمركي لمنتجاتها مقارنة بمنتجات العالم الخارجي.

المبحث الرابع : واقع التبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا

1- تقرير الكوميسا السنوي على الموقع التالي (2019,2018,2013) https://www.comstatdatabase.com

أولاً : تجارة مصر مع إفريقيا

- تستهدف السياسة المصرية تنمية وتطوير علاقاتها مع مختلف دول العالم بما يخدم مصالحها في مختلف المجالات وبما يتماشى مع متطلبات النظام العالمي , ولكن هذا لا يتعارض مع العلاقات المصرية وضرورة السعي لإعادتها كما كانت بل والعمل على تنميتها وجعلها شريك رئيسي لمصر في مختلف المجالات ولتصريف منتجاتها التي تتميز بها إلى السوق الإفريقية التي تعد سوق مناسبة للمنتجات المصرية من جهة ولحماية المصالح المصرية التي تعد أكثر ضرورة من جهة أخرى والتي في مقدمتها المصالح المائية وغير ذلك من المصالح التي يمثل تواجدها في أكثر من دولة ضرورة ملحة للتعاون مع تلك الدول [1].

لذلك تسعى الحكومة المصرية لتعزيز علاقاتها مع دول القارة الإفريقية وزيادة حجم صادراتها إليها والتي بلغت 4.7 مليار دولار عام 2018 يستأثر القطن والوقود الجزء الأكبر منها بما يمثل 1.6 مليار دولار , في حين تأتي المواد الأولية في المرتبة الأولى على رأس الواردات المصرية من القارة والتي بلغت 3.6 مليار دولار في نفس العام , الأمر الذي يجعل الميزان التجاري لمصر في تعاملها مع القارة في صالحها.

شكل رقم (6) حجم تجارة مصر مع القارة الإفريقية (المليون جنيه) وذلك خلال الفترة من 2006-2015.

* إعداد الباحث اعتماداً على بيانات -https://www.trademap.com

- من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن الميزان التجاري لمصر مع إفريقيا في صالح مصر خلال تلك الفترة حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية في عام 2015 ما قيمته نحو 8739 مليون جنيه في حين مثلت الواردات لنفس العام 5883 مليون جنيه , مما يدل على أن السوق الإفريقي يعد سوق واعد للمنتجات المصرية , ورغم ذلك فما زالت الدولة المصرية عاجزة عن تواجدها بقوة داخل السوق الإفريقية مقارنة بدولة الصين التي تحتل بمفردها 20.8% من إجمالي الواردات الإفريقية لعام 2015 بينما مثلت حصة مصر لنفس العام 0.52% مما يؤكد على مدى ضعف التواجد المصري داخل القارة وسيطرة الدول الكبرى على التجارة في إفريقيا وإحكام زمام الأمور وتصعيب عملية النفاذ للمنتجات المصرية.[2]

1- أدياب على محمد على : **تجربة مصر في العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية في مجال التجارة والاستثمار** , وزارة التجارة والصناعة , 2010 , ص6.

2- **خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الإفريقية** , وزارة التجارة والصناعة , هيئة تنمية الصادرات , ص2.

ثانياً : تطور التجارة الكلية بين مصر ودول الكوميسا

أ- حجم التبادل التجاري الكلي بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة من 1995-2020 : بلغ حجم التبادل التجاري كمتوسط للفترة الإجمالية للدراسة 1500.85 مليون دولار, في حين بلغت قيمة الصادرات 1036.7 مليون دولار كمتوسط لنفس الفترة مقابل واردات بلغت قيمتها في المتوسط 464.13 مليون دولار, الأمر الذي يشير إلى وجود فائض بلغ في المتوسط 572.59 مليون دولار, وقد بلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية في المتوسط لتلك الفترة 190.79 مليون دولار وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (4).

-جدول رقم(4): قيم الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري الكلي بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة من (1995-2020)

السنة	قيم الصادرات المصرية	قيم الواردات المصرية	صافي الميزان التجاري	حجم التجارة الكلية	تغطية الصادرات للواردات
1995	96.74	236.39	(139.65)	333.14	40.9%
1996	91.76	204.23	(112.47)	295.98	44.9%
1997	113.09	200.61	(87.52)	313.71	56.4%
1998	120.91	201.51	(80.61)	322.42	60%
1999	87.12	178.48	(91.36)	265.60	48.8%
2000	149.93	210.26	(60.33)	360.19	71.3%
2001	144.05	238.03	(93.98)	382.08	60.5%
2002	154.19	319.29	(165.10)	473.49	48.3%
2003	271.00	221.44	49.57	492.44	122.4%
2004	254.31	191.16	63.15	445.48	133%
2005	502.91	276.44	226.46	779.35	181.9%
2006	499.21	176.04	323.17	675.26	283.6%
2007	633.02	206.87	426.15	839.89	306%
2008	1683.33	1088.74	594.59	2772.07	154.6%
2009	1968.23	589.69	1378.53	2557.92	333.8%
2010	2591.27	712.88	1878.39	3304.15	363.5%
2011	1708.14	828.13	880.01	2536.27	206.3%
2012	2575.29	765.13	1810.16	3340.43	336.6%
2013	2495.51	595.22	1900.29	3090.74	419.3%
2014	2067.99	697.22	1370.78	2765.21	296.6%
2015	1758.07	542.29	1215.78	2300.35	324.2%
2016	1213.6	549.148	664.45	1762.7	220.99%
2017	1179.03	503.066	675.96	1682.1	234.37%
2018	1530.6	841.735	688.86	2372.3	181.84%
2019	1683.04	945.63	737.41	2628.67	177.98%
2020	1382.4	547.711	834.7	1930.1	252.4%
الإجمالي	26954.74	12067.34	14887.4	39022.08	4960.48

المتوسط	1036.7	464.13	572.59	1500.85	190.79

* إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الموقع https://www.COMSTATDatabase

ب- صادرات مصر الكلية لدول الكوميسا : باستعراض بيانات صادرات مصر الكلية مع دول الكوميسا ثبت أنه بلغ متوسطها خلال تلك الفترة 1036.7 مليون دولار حيث تراوحت بين حد أدنى 87.12 مليون دولار عام 1999 وحد أقصى بلغ 2591.27 مليون دولار عام 2010.

ج- واردات مصر الكلية لدول الكوميسا : باستعراض بيانات واردات مصر الكلية مع دول الكوميسا ثبت أنه بلغ متوسطها خلال تلك الفترة 464.13 مليون دولار حيث تراوحت بين حد أدنى 176.04 مليون دولار في عام 2006 وحد أقصى بلغ 1088.74 مليون دولار.

د- صافي الميزان التجاري : بلغ صافي الميزان التجاري الكلي كمتوسط للفترة الإجمالية 1995-2020 , إلا أنه لابد من تقسيم الفترة إلى فترتين , الفترة الأولى من (1995-2002) تلك الفترة التي كان فيها صافي الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا يحقق عجز بلغ في المتوسط 103.88 مليون دولار والذي تراوح بين حد أدنى 60.33 مليون دولار عام 2000 وحد أقصى 165.1 عام 2002 , وتمثلت الفترة الثانية في المدة من (2003-2020) وهي الفترة التي حقق فيها الميزان التجاري فائض لصالح مصر , وقد بلغ متوسط تلك الفترة 873.245 مليون دولار والذي تراوح بين حد أدنى 49.57 مليون دولار عام 2003 وبين حد أقصى بلغ 1900.29 مليون دولار خلال نفس الفترة.

هـ- تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية : بالنظر لبيانات الجدول رقم (4) تبين أن نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات بلغت نحو 40.9% عام 1995 ثم تزايدت إلى 419.3% عام 2013 كأعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ 190.79 مليون دولار خلال تلك الفترة.

شكل رقم (7): قيم الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري الكلي بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة من (1995-2020)

* إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الموقع https://www.COMSTATDatabase

- يتضح لنا من الشكل السابق أن انضمام مصر لتجمع الكوميسا قد ساهم في زيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين دول التجمع بصورة كبيرة وخاصة بعد اعلان منظمة الكوميسا لمنطقة التجارة الحرة عام 2003 والتي ساهمت في تحول موقف مصر في تعاملاتها مع دول التجمع من العجز التجاري إلى الفائض التجاري , الأمر الذي يثبت صحة فرضية الدراسة بأن التكتلات الاقتصادية تلعب دور إيجابي في زيادة معدلات التبادل التجاري بين مصر ودول القارة.

وهو ما تحقق بالفعل في حالة التطبيق على منظمة الكوميسا , ومع ذلك فما زال حجم التبادل محدود للغاية ولا يقارن بالمستوى المطلوب التي يتناسب مع ما تمنحه تلك التكتلات من مزايا والتي من أهمها تخفيض الرسوم الجمركية لدول التجمع قبل أن يتم إلغاءها فيما بعد واستمرار فرضها على الدول الخارجة عن التجمع.

- وهو ما يثبته الشكل التالي رقم (8) والذي يعكس الصورة الحالية للتواجد المصري في القارة ومدى تراجع ذلك التواجد اقتصادياً وانشغال مصر عن أداء دورها القيادي تجاه القارة , وعدم قدرتها على استغلال ما يمتلكه هذا سوق ذلك التكتل من كثافة سكانية كبيرة ودرجة قبوله لمختلف المنتجات , كما يثبت عدم قدرته على استغلال الميزة التنافسية التي تتميز بها بعض المنتجات المصرية.

شكل(8) : إجمالي تجارة مصر مع العالم وبين تجارتها مع تجمع الكوميسا وذلك خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2020م.

* إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الموقع https://www.COMSTATDatabase -

ثالثاً : تحديات تجارة مصر مع تجمع الكوميسا

1) الافتقار لوجود خطوط ملاحة منتظمة الأمر سواء برية أو بحرية أو جوية , الأمر الذي يزيد من صعوبة عملية الشحن وارتفاع تكاليف النقل وطول مدة الانتقال وتلف بعض السلع.

2) سيطرة الشركات دولية النشاط على حركة التجارة ليس فقط في المنطقة ولكن في العالم بأسره , تلك الشركات التي تستحوذ على 80% من إجمالي حركة التجارة العالمية بالإضافة إلى إمكانيات تلك الدول الإنتاجية والتكنولوجية , لذلك

تواجه السياسة المصرية صعوبة في منافسة منتجات تلك الشركات , الأمر الذي يقلل من فرص تواجدها في تلك الدول ويعطي الأفضلية لمنتجات تلك الشركات.

3) تشابه الهياكل الإنتاجية بين مصر وبين دول التجمع بشكل كبير , وبالتالي تشابه السلع المنتجة , والتي تتركز أغلبها في المنتجات الزراعية والمواد الأولية , لذلك لا تلبي المنتجات المصرية احتياجات سوق الكوميسا التي تحتاج إلى المنتجات ذات الطابع الصناعي.

4) استمرار وجود تعريفات جمركية على واردات بعض دول التجمع كما هو الحال بالنسبة لدولة الكونغو الديمقراطية , الأمر الذي يرفع من قيمة السلع المصرية داخل أسواق تلك الدول وفقدان الميزة الوحيدة التي ترجح كفتها (الإعفاء الجمركي بين دول التجمع) في مواجهة المنتجات الأجنبية عالية الجودة والكفاءة.

5) عدم وجود آلية مصرية قائمة على الدراسة تتمكن من توفير المعلومات اللازمة عن أسواق الدول الإفريقية بشكل عام وتجمع الكوميسا بشكل خاص من حيث الاحتياجات الأساسية وأذواق المستهلكين ومعرفة دخول الأفراد وقدراتهم الشرائية والفرص التصديرية القائمة , وذلك من أجل التسويق الجيد للمنتجات.[1]

الخاتمة :

من خلال دراسة العلاقات التجارية والتجارة البينية بين مصر ودول المجموعة يمكن استخلاص النتائج الآتية :

1- ثبات صحة فرضية الدراسة البحثية بوجود أثر إيجابي لانضمام مصر للتكتلات الاقتصادية على زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع مما كان عليه الوضع قبل الانضمام.

2- بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمصر مع دول المجموعة خلال الفترة من 1995-2020 حوالي 39022.08 مليون دولار بمتوسط سنوي بلغ 1500.85 مليون دولار.

3- هناك فائض في الميزان التجاري لصالح مصر نتيجة تغطية الصادرات المصرية للواردات بلغ خلال الفترة 14887.4 مليون دولار بمتوسط 572.59 سنوياً.

4- ما زالت التجارة الخارجية لمصر مع الكوميسا محدودة للغاية وهذا ما يؤكد على ضرورة العمل على تشجيع الصادرات لدول المجموعة وخاصة الدول التي لا تحظى بالقدر الكافي من المعاملات التجارية مع مصر وهي غالبية دول المجموعة.

5- تغطي الصادرات المصرية وارداتها من الكوميسا , الأمر الذي يعبر عن مدى كفاءة التجارة الخارجية المصرية لدول الكوميسا , وأن هذه الأسواق واعدة للصادرات المصرية.

كما توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار للوصول إلى المستوى المرغوب من صور التكامل الاقتصادي , تتمثل أهمها فيما يلي :

فعلى المستوى القاري فلابد من قيام الاتحاد الإفريقي بالإسراع في انشاء المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الإفريقي والبنك المركزي الإفريقي وبنك الاستثمار الإفريقي بغية تسريع وتيرة التكامل النقدي وتنمية الاقتصادات الإفريقية.

وعلى المستوى الإقليمي فلابد من قيام حكومات تلك دول منظمة الكوميسا بالعمل على مراجعة سياساتها التجارية وتحديد نقاط الضعف بها ووضع اجراءات من شأنها تيسير حركة التجارة البينية كتبسيط الاجراءات الإدارية وتخفيض تكاليف نقل البضائع والسلع وتحسين البنية التحتية في الدول الإفريقية.

وعلى المستوى المحلى يتعين على الحكومة المصرية أن تقوم بمجموعة من الاجراءات اللازمة لتنشيط حركة تجارتها داخل أرجاء القارة الإفريقية بشكل عام وداخل تجمع الكوميسا بشكل خاص , وتتمثل أهم تلك الاجراءات فيما يلي :

- مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ أنشطة التكامل الإقليمي والقاري.

- تقوية القدرات في مجال النقل والتأمين والاتصالات والخدمات.
- القيام بإرسال بعثات تسويقية للترويج لسلع الصادرات المصرية التي تتمتع بميزة تنافسية عن نظيرتها داخل دول القارة.
- قيام البنوك التجارية بفتح فروع لها داخل دول القارة عامة وتجمع الكوميسا خاصة.
- التركيز على تنشيط التبادل التجاري بين مصر والدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الإفريقية.
- خفض سعر الفائدة على القروض الموجهة لقطاع التصدير لتشجيع المصدرين.
- انشاء شركات متخصصة في تغليف المنتجات لضمان سلامتها وجودتها وحسن مظهرها الخارجي وذلك لزيادة قدراتها على المنافسة الخارجية.
- لابد أن يكون الهدف الذي تتبناه الحكومة هو الإنتاج بغرض التصدير , وليس تصدير ما يفيض عن احتياجات العالم الخارجي.
- إبرام اتفاقيات ثنائية داخل التكتل لتحقيق الاستفادة القصوى من التسهيلات الجمركية وذلك لتنشيط حركة التبادل التجاري , والاستفادة من تجارب الاتحاد الأوروبي والمنظمات العالمية الناجحة.

قائمة المراجع :

أولاً : المقالات

1- إيهاب عبدالله عباس : أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا على عملية التنمية في السودان , **مجلة جامعة شندي** , العدد 11 , 2011.

2- بن الشيخ عبدالرحمن ومدياني محمد : واقع التكامل الإقليمي في إفريقيا , **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال** , المجلد 2 , العدد 6 , 2018.

3- بهجة بشير آدم : التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق التكامل الإقليمي والامن والاستقرار في إفريقيا بالإشارة إلى تجربة الإيكواس في غرب إفريقيا , **مجلة السودان** , المجلد 205 , العدد 7 , 2016 .

4- زينب توفيق السيد : الاتحاد الإفريقي والتنمية الاقتصادية " مصر وتجمع دول الكوميسا" , **مجلة مصر المعاصرة** , المجلد 104 , العدد 512 , 2013 .

5- زينب عبدالله وآخرين : العلاقات التجارية الزراعية بين مصر واتحاد الكوميسا , **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي** , المجلد 28 ,العدد 4 ,2018.

6- سعيد على أحمد طه : خبرات التكامل في التجمعات الإفريقية الإقليمية حالة تجمع دول الساحل والصحراء , **مجلة آفاق إفريقية**, المجلد 13, العدد 44, 2016.

7- عزت ملوك قناوي : التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة من 2007-2017, **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة** , العدد 7 , 2019.

8- عزت ملوك قناوي : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الكوميسا على تجارة مصر الخارجية مع دول المجموعة , **مجلة مصر المعاصرة** , المجلد 96 , العدد 478 , 2005.

9- عيسى حسن الفارسي وفتحي عبدالحفيظ : آفاق التكامل الاقتصادي بين تجمع دول الساحل والصحراء ودوره في دعم الاتحاد الإفريقي , **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة** , المجلد 21 , العدد 1 , 2002 .

10- لمياء محمد المغربي : التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات) " دراسة حالة : مصر وتجمع الكوميسا " **المجلة العربية للإدارة** , المجلد 37 , العدد 4 , 2017 .

11- ماجد رضا بطرس : الاتحاد الإفريقي " الحاضر واستشراق المستقبل " , **مجلة البحوث الإدارية** , المجلد 23 , العدد 4 , 2005

12- محمد بوبوش : التكامل الاقتصادي الإفريقي , **مجلة قراءات افريقية** , العدد 24, 2015.

13- محمد ابراهيم عباس : دور السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي في دعم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل , **المجلة العربية للاقتصاد والتجارة** , العدد 2 , 2014 .

14- محمد عاشور مهدي : التكتلات الاقتصادية في إفريقيا " الطموحات والواقع" , **قراءات إفريقية** , العدد 20 , 2014.

15- محمد عبدالمجيد حسين : تقييم أداء التكامل الإقليمي في الكوميسا , **المركز الديمقراطي العربي** , 2018.

16- هبه صالح وآخرين : نموذج التكامل القاري الإفريقي – الصيني , **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** , المجلد 32 , العدد 4 , 2018.

17- ولد محمد عيسى : معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية" دراسة حالة الكوميسا" , **مجلة الباحث** , العدد 10, 2012.

ثانياً : التقارير

1- أدياب على محمد على : **تجربة مصرفي العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية في مجال التجارة والاستثمار** , وزارة التجارة والصناعة , 2010.

2- تعزيز التجارة الإفريقية البينية " **المسائل المؤثرة على التجارة الإفريقية البينية للإجراء المقترح لتعزيز التجارة الإفريقية البينية وإطار التعجيل بإنشاء منطقة تجارة قارية** " , 2012

3- تقرير الكوميسا السنوي (2021-2020-2019-2018-2017-2016-2014--20132011) https://www.comesa.com

4- **خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الإفريقية** , وزارة التجارة والصناعة , هيئة تنمية الصادرات.

5- سرحان سليمان : **التحليل الاقتصادي لكفاءة التجارة الخارجية المصرية مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإفريقية** , جامعة الفيوم – كلية الزراعة – المؤتمر الدولي الثامن للتنمية الزراعية المتواصلة , 2018.

6- سمر الششتاوي وآخرين : **التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر وأهم تكتلات شرق وجنوب إفريقيا** , جامعة أسيوط , كلية الزراعة , قسم الاقتصاد الزراعي , 2020.

7- عطية معتق: **التكامل الاقتصادي الإفريقي " الاتحاد المغاربي بين الو اقع والمأمول** , المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في إفريقيا , معهد البحوث والدراسات الإفريقية , 2018 .

8- محمد عبدالقادر عطا الله : **التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا** , معهد بحوث الاقتصاد الزراعي , مركز البحوث الزراعية , 2017.

9- ياسر عبدالحميد دياب : **دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية على قطاع التجارة الخارجية الزراعية المصرية** , جامعة اسيوط , كلية الزراعة , قسم الاقتصاد الزراعي , 2010.

ثالثاً : رسائل ماجستيرودكتوراه

1- عبدالرحمن روابح : ***حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة*** , جامعة محمد خضير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية , 2013.

رابعاً : رو ابط إلكترونية

1- https:// islamonline.net

2 - https://thesis.univ-biskra.dz

3 -https://political-encyclopedia.org

4 - https://m.marefa.org

5 -https://www.ajas.journals.ekb/eg

6 –https://www.africa-union.org

7 - African Statistical Yearbook ,2020

8 -https://www.qiraatafrican.com

9 -https://www.sis.gov.eg/section/1795/1777?lang=ar

10 –https://www.trademap.com

11 -https://www.COMSTATDatabase

12 - https://www.ajas.journals.ekb/eg

13 - https://www.africa-union.org

خامساً : مراجع أجنبية

1- Enhancing Intra-Comesa Trade Through Micro, Small and Medium Enterprise Development (Comesa ,2013).

2 -Musengele,benedict : A Stimulant to intra- Comesa trade(AFCFTA,2021)

التوسع العمراني لمدينة ابن سليمان وتأثيره على المحيط البيئي

"the urban expansion of the city Ben Slimane and its impact on the environmental environment"

صباح مبروك ،طالبة دكتوراه، مختبر دينامية المشاهد والتراث، جامعة السلطان مولاي سليمان ، المغرب .

مصطفى ازعيتراوي، أستاذ باحث، جامعة السلطان مولاي سليمان،المغرب .

الملخص:

تتناول هذه الورقة موضوع "التوسع العمراني لمدينة بن سليمان وتأثيره على المحيط البيئي". فقد عرفت مدينة بن سليمان نموا ديموغرافيا مهما نتيجة الزيادة الطبيعية ونزوح سكان المناطق الريفية للمنطقة المجاورة وحركة "تدفق" السكان والسكنى من الدارالبيضاء والمحمدية. وتعود قوة الجدب هذه إلى قربها من المدينتين، ومناخها المجهري في منطقة ذات قيمة إيكولوجية كبيرة كخلفية للمتروبول البيضاوي. وقد أدى هذا النمو الديموغرافي المتزايد إلى توسع عمراني مطرد ساهم في ظهور أشكال جديدة من التعمير، بعضها عبارة عن أحياء هامشية مكونة أساسا من السكن الصفيحي والعشوائي، وتأوي فئات فقيرة من الوافدين الجدد، مما انعكس بشكل كبير على انتظام النسيج الحضري، وساهم في ظهور عدد المشاكل اجتماعية وبيئية.

Abstract

:This article deals with the subject of "the urban expansion of the city Ben Slimane and its impact on the environmental environment", The city has experienced significant demographic development due to natural increase and displacement of inhabitants. rural areas of the region and population movements and "influx" of housing from Casablanca and Mohammedia. The city's strength of attraction lies in the services it provides and its proximity to both cities, and this increased population growth has led to steady urban expansion which has led to the emergence of new forms of urbanization, some of which are marginal neighborhoods that express the state of exclusion and poverty experienced by expatriate groups, mainly represented in the slums, which have negatively affected the city's urban fabric and have contributed to the emergence of many social problems and environmental imbalances.

Key words: urban expansion - impact - environment - environmental environment

1. تقديم:

أصبحت المدن تعاني متاعب ومشاكل عديدة فرضها عليها كل من التحضر والنمو الحضري الناتج أساسا عن التطور العلمي والتكنولوجي في مختلف الميادين ، وكذلك الثورة العلمية والتقنية التي ميزها اختراع مادة لا سابق لها الخرسانة المسلحة، وما رفقها من جهود علمية أخرى ، كطرق البناء الحديثة والرقمية وغيرها ، فكانت المحرك الرئيسي للقفزة الكمية والنوعية في التوسع العمراني بجميع أشكاله وأنواعه . لقد عرفت ظاهرة التحضر بالمغرب خلال القرن العشرين تسارعا كثيرا نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي أفرزها الاستعمار ، حيث لجأت سلطات الحماية إلى إنشاء أحياء سكنية خارج أصوار المدن العتيقة بالإضافة إلى إنشاء مراكز حضرية جديدة وتنمية المدن الساحلية التي تعتمد على تجارة التصدير والإستراد ، كما ساهم النمو الديمغرافي والهجرة القروية بشكل كبير في تنامي سكان المدن الذين ارتفع عددهم من20% من مجموع السكان سنة 1936إلى 58.30 % سنة 2011 حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط ، كما ارتفع عدد المراكز الحضرية من 27 مركز سنة 1990 إلى 400 مركز سنة 2004. وقد أدت هذه الظاهرة إلى تفكيك النسيج الحضري الأصلي وإعادة توزيع الوظائف الحضرية.[1]بالإضافة فقد أدت السياسات العمرانية المتبعة منذ الاستقلال والتي ظلت تتميز بتحكم الهاجس الأمني إلى تفاقم المشاكل وتدهور المجال الحضري، كما أن العولمة وسياسة التقويم الهيكلي التي فرضت على المغرب من قبل المؤسسات المالية الدولية زادت بما لا يدع مجال للشك، من تعميق الإختلالات البنيوية في المجتمع المغربي وتأزم الأوضاع الاجتماعية سواء في المدينة أو في القرية، من أهم الانعكاسات التي أفرزتها هذه السياسات.

- توسع المدن على حساب الأراضي الفلاحية والغابات والمجال الساحلي،وقلة الحدائق والمجالات الخضراء وسط المدن ، وغياب التناسق الجمالي في النسيج الحضري.
- انتشار السكن العشوائي في ضواحي المدن، وتزايد الضغط على المدن العتيقة، مما تسبب في تأكلها وتدهور معالمها المادية والثقافية وانهيار بعضها[2].

أصبح التوسع العمراني وما يؤثر على البيئة المستدامة من قضايا الساعة أو من المواضع المعاصرة التي يجب على البحوث الجغرافية عدم تجاهلها ونحن نتحدث عن التنمية المستدامة ، فهذه الأخيرة تدور حول الثنائية: البيئة والتنمية، بالأخص تواجد الأنشطة الصناعية وإشكالية تدبير النفايات الصلبة والسائلة، إذ أي تنمية اقتصادية أو كيف ما كانت لاندرج البعد البيئي في مخططاتها، لا يمكن الاعتماد عليها بل تعتبر سلبية أكثر ما هي إيجابية ، فالنمو المتزايد للسكان الحضريين وتوسع المدن وخلق أخرى جديدة ، يشكل عامل ضغط على المجال الجغرافي والحضري ، إضافة إلى تزايد الطلب على العقار، وبالتالي الضغط على البيئة المحيطة بهذه المراكز.

وتجدر الإشارة إلى المنهجية المتبعة في مقاربة هذا البحث، سنحاول من خلالها الوقوف على العديد من المؤشرات المساعدة على فهم حركة التمدين بمدينة ابن سليمان(مؤشرات تاريخية ونظرية، إحصائية ، اقتصادية ، اجتماعية ....)، مؤشرات سيمكن استحضارها و الوقوف على مختلف الجوانب المؤطرة والمساعدة على فهم حركة التمدين بالمجال المدرس.

---

[1] تقرير حصيلة 50 سنة من التنمية البشرية وأفاق سنة 2025(المغرب الممكن) 2005

[2] ذ جمال الذين , 2003-2004 البيئة الحضرية بالمغرب والاتصال المجتمعي قطاع العمل الجمعوي نموذجا، أطروحة لنيل دكتورة الدولة في علوم التربية ، جامعة محمد الخامس – السويسي ، كلية علوم التربية شعبة منهجية تدريس العلوم ص 1

وفي هذا السياق يأتي تناولنا لموضوع التوسع العمراني لمدينة ابن سليمان وتأثيره على المحيط البيئي، والذي نتوخى من خلاله بالضرورة ملامسة جزء من إشكالية المغرب من خلال دراسة لتجزئة الوزيس، ويمكن بلورة إشكالية الموضوع في السؤال العام التالي:**كيف تنعكس أثار التوسع الحضري على المحيط البيئي بن سليمان؟**

2.المنهجية:

- إعداد استمارة متعددة الأهداف موجهة لساكنة (تجزئة الوزيس).
- إعداد مقابلة ميدانية تتجلى في الاحتكاك المباشر بميدان الدراسة،من خلال القيام بزيارات متعددة للمصالح الإدارية العمومية ذات الصلة بالموضوع ،بهدف جمع المعطيات التي تهم موضوع الدراسة .
- المقاربة التقنية من خلال جرد المعطيات و المعلومات وترتيبها حسب أهميتها ،بهدف الخروج بأهم الإستنتاجات .
- الإستعانة بنظم المعلومات الجغرافية في معالجة الخرائط arcgis و mapanfo بالإضافة إلى استعمال كل من برنامجي Word 2007Excel من أجل إنشاء المبيانات وتحرير البحث.

الشكل رقم (1) توطين المجال المدروس لمدينة ابن سليمان في علاقته بالتوسع العمر اني للمدينة

- بناء الصور الفضائية ذات الوضوح المكاني العالي التي تم التقاطها في تواريخ متباينة، ثم العمل على تفسير بصري شامل، وأخذ العينات الميدانية التي استخدمت كوسيلة للتحقق من التصنيفات المستخرجة، وقد تم استخدام مجموعة من البرامج في هذا العمل أهمها برنامج وضع الخرائط.

3- النتائج ومناقشتها:

1. موقع جغرافي ومحيط بيئي متميزين

تحضى مدينة ابن سليمان بموقع جغرافي استراتيجي بين العاصمتين، الدار البيضاء (55 كلم) والرباط (62 كلم) وقربها من مدينة المحمدية الصناعية ،ولها محيط بيئي متميز بمناخه المحلي المعتدل، وبمجاله الغابوي الكثيف، ومشاهده الطبيعية المتنوعة، حيث يضم نحو 38 فضاءً أخضرا بمعدل 2ملكل 65نسمة، وهو رقم كبير جدا مقارنة بمؤشر المنظمة العالمية للصحة (معدل 10م/ لكل نسمة). كل هذا جعل من هذا المحيط متنفسا من أجمل الأوساط الطبيعية لمنطقة الدار البيضاء، كما تتميز المنطقة بمؤهلات فلاحية كبيرة وتنوع بيولوجي هام.

2. التوسع الكبير للأحياء غير مهيكلة :

أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني بمنطقة الدراسة وازدياد الكثافة السكانية وخاصة في الإقليم، إلى الحاجة الملحة لإقامة المزيد من الوحدات السكنية والمنازل سواء في القرى أو المدن ، وقد كان التوسع الذي شهده الإقليم ابن سليمان محورين **الأول المحور الرأسي:** يقصد به زيادة الرقعة المبنية من خلال تحقيق أقصى استفادة من المساحة المبنية، بزيادة عدد طوابق المسكن الواحد لإستعاب الزيادة السكنية . **ثانيا المحور الأفقي :** يقصد به امتداد الحيز العمراني للمدينة أو القرى على الأراضي الجديدة ، كانت قبل ذلك خارج الحيز العمراني.

3 .أثار التوسع العمر اني على الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الصالحة موارد طبيعي ضرورية لحياة الإنسان والحيوان ، بحيث تعتبر الأراضي هي أصل كل الموارد طبيعية، التي توجد أما فوقها أو ضمنها أو تحتها لكن هذه الأراضي الزراعية أصبحت في الأوانة الأخيرة ،مهددة باستنزاف مساحتها من طرف التوسع الحضري الذي يحيل إلى إزالة الطبقة الصالحة لزراعة ، بهدف الشروع في البناء فوق تلك الأراضي. وهذا راجع بالأساس إلى الزيادة السكانية شجع بعض ملاك، هذه الأراضي مما أدى إلى تراجع المساحات الخضراء. وانتشار العمران الذي يمهد إلى التصحر، وفقدنها للعناصر العضوية الضرورية لنمو النباتات بالإضافة إلى زيادة معدلات الثلوت نتيجة قلة المساحات المزروعة .

4. أثار التوسع الحضري على الغطاء النباتي (غابة ابن سليمان) :

الصوررقم (1)و(2) : أُثار التوسع العمر اني لمدينة ابن سليمان على الأراضي الزراعية (تجزية الوزيز)

انجاز: الطالبة صباح مبروك

عدسة شخصية بتاريخ 2018-04-01

عدسة شخصية بتاريخ 2018-04-01

إن للغطاء النباتي دورا كبيرا في الحفاظ على التوازن البيئي، سواء تعلق الأمر بتثبيت التربة أو التخفيف من التلوث. يعرف الغطاء النباتي في مدينة ابن سليمان تدهورا مستمرا، مرتبطا بالأساس بالتوسع العمراني الذي لا يزال يكتسح مساحات مهمة من المجال الغابوي[3].

الشكل رقم (2) : التوسع الحضري بمدينة ابن سليمان سنة 2000

المصدر:عمل شخصي باعتماد على نموذج الارتفاعات الرقمية

5.غابة ابن سليمان :

تمتد غابة ابن سليمان بالشمال الغربي بمساحة تقدر بحوالي 12261 هكتار بنسبة 71% من المساحة الإجمالية للمدينة، ومع تزايد عدد سكان مدينة ابن سليمان الذي أصبح يناهز 56138 نسمة حسب إحصاء العام للسكان سنة 2014،أدى إلى توسع عمراني جد مهم على حساب تقلص المجال الغابوي، بحيث أن النمو الديمغرافي المتزايد

[3]بوجملة نعيمة :(2011.2010) تأثير الأنشطة البشرية على الغابة نمودج غابة ابن سليمان بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة .كلية الأداب والعلوم الإنسانية المحمدية

يشكل سببا وجيها لارتفاع الطلب على المجالات السكنية التي أصبحت تتركز بجوار الغابة مما يجعلها تعاني من مشاكل بيئية متنوعة .فالإنسان كغيره من الأشياء هو عنصر من عناصر الطبيعة يرتبط بها عبر ثلاث روابط هي الأرض والماء والنبات، مما يجعله جزء من النسق البيئي كما يتخذ الارتباط بين السكان والبيئة بعدين:[4]

- ✓ **بعد إيكولوجي:** بمعنى أن هناك كتلة من المصادر توجد تحت تصرف السكان،ويفترض من الناحية المبدئية أن ترتفع الحاجة إليها كلما ارتفع عدد السكان، وهذا يعني انخفاض حصة كل فرد من هذه المصادر المحدودة.
- ✓ **بعد دينامي:** يرتبط بالتوازن البيئي، بمعنى أن كلما ازداد عدد السكان أو تغير في نمط حياتهم يؤدي إلى المزيد من الاستغلال للغابة.

ومما لا شك فيه أن العدوانية الطبيعية بشتى مظاهرها من شأنها أن تؤثر على التوازنات البيئية للغابة، لكن مهما بلغت حدتها وتباينت ظروفها، تظل وقعا محدودا مقارنة مع التدخل البشري الذي لا يقف عند حدود الاستعمال أو يلتزم بحقوق الانتفاع ،بل يذهب إلى أبعد من ذلك بإتباع أنماط استغلال لا تتماشى مع الظروف الطبيعية للمنطقة مما يضاعف من عدوانية هذه الظروف ،وبالتالي تبين الدارسات إن غابة ابن سليمان هذه الأخيرة تتحمل ضغطا ديموغرافيا كبيرا بحيث انتقل عدد السكان من 9108 نسمة سنة 1960، إلى 56138 نسمة سنة 2014يصبح الإنسان عنصرا متفاقما للهشاشة البيئية.

وقد سبب التوسع الحضري ضغوطات قوية على البيئة ، الشيء الذي يؤثر سلبا على جودة عيش المواطنين وعلى توازن الأنظمة البيئة ، وتشهد مدينة ابن سليمان ظاهرة التوسع على حساب المجالات الزراعية نتيجة اللإكتظاظ الحضري ، وإذ تظهر على السطح مشاكل بيئة عدة من جهة ،ومن جهة ثانية هناك اختلالات في الجانب التطبيقي على مستوى التدبير المحلي ، كما نجد نقصا مهولا في الوسائل المالية الموضوعة لهذا الغرض من طرف السلطات العمومية .وتحظى في الوقت الراهن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بأهمية للمحافظة على البيئة وتحسين إطار جودة العيش وبدون مشروع إرادي للتهيئة ، وبالتالي فإن مجموعة من الأراضي الزراعية تصبح في غالب الأحيان مطرحا للنفايات أو مهذا التوالد السكن غير اللائق وتكاثره ، مما يهدد التوازنات البيئة ويشكل خطرا عليها .

6. آثار النفايات الصلبة على الأراضي الزراعية :

تعتبر إدارة النفايات من أهم المشاكل التي تواجه التجمعات الحضرية ، لأن تراكم النفايات يؤثر سلبا على النظافة وصحة السكان ، فالخطر على البيئة الحضرية لايأتي فقط من المصانع وما تقدف به من نفايات سامة ، بل يأتي أيضا من طبيعية التوسع الحضري الذي يعمل على الزيادة من حدة مخاطر ثلوت بيئة المدينة، وذلك بسب انتشار السكن الذي يعتبر زيادة في حجم السكان ، ومن المعلوم أنه كلما تزايد عدد السكان إلى وتزايدت مخلفاتهم بجميع أنواعها(النفايات المنزلية)، وبالتالي شهدت مدينة ابن سليمان خلال العقود الأخيرة نمو ديمغرفيا وتوسعا حضريا كبيرين ، هذه التطورات رافقتها تحولات مهمة في كميات ونوعية النفايات الصلبة ، والتي تعكس تطورا لمستوى معيشة السكان و عادتهم الإستهلالكية ، حيث أصبحت هذه النفايات تضم كميات مهمة من المواد الخطرة والتي تشكل خطرا مباشر على صحة الإنسان والموارد الطبيعية في غياب تدبير عقلاني لهذا القطاع . حيث تعتمد البلدية على خدماتها الخاصة لجمع النفايات المنزلية والتي يتم تجميعها دون أية معالجة بمطارح عمومي غير مراقب ، ومن الواضح أن المدينة تعرف ضعف

[4] بلحسن رضون تأثير العومل الطبيعية والبشرية في دينامية منظومة البلوط الفليني بغابة ابن سليمان لنيل شهادة الماستر بجامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.ص30

في تغطية جميع النفايات خاصة في مجالات السكن العشوائي ، حيث نجد أن أغلب هذه الفئة الاجتماعية تقوم بتصريف نفاياتها حسب طريقتها الخاصة ،وعلى العموم فمن الملاحظ أن النفايات المنزلية تتواجد بشكل غير منتظم في كل أنحاء المدينة الشيء الذي يقليل من جماليتها ، وتساهم هي الأخرى في خلق مجال ملوث تطبعه الفوضى في التدبير ، كما أن إشكالية تدبير النفايات الطبية والصناعية ما تزال مطروحة .

خريطة رقم :(3) التوسع العمراني وزحفه على المجال الريفي لمدينة ابن سليمان سنة 2018

2. الخصائص الاجتماعية للسكان القاطنين بالمجال المستهدف للدراسة (تجزئة الوزيز)

2-1. الخصائص المجالية لحي الوزيز.

إن التوسع العمراني الذي عرفته مدينة ابن سليمان بمختلف جهاتها كان نتيجة لبروز مجموعة من التجزئات التي أصبح لها دورا مهما في تحديد معالم المدينة، الشيء الذي جعلها تكتسي طبعا خاصا، إذ ساهمت في توسع نطاق المجالات العمرانية ، التي هي في تزايد مستمر، وتجزيئة الوازيز من بين هده التجزيئات[5].

مبيان رقم :(1) البنية العمرية للقاطنين بتجزئة الوزيز

بحث ميداني : 1-4- 2018

مبيان رقم (2) أصول الساكنة بتجزئة الوزيز

بحث ميداني : 13-4- 2018

نلاحظ من خلال المبيانات أعلاه أن تجزئة الوزيس تعرف توافد الساكنة من مجموعة من المدن المغربية فنجد قاطنيها أغلبهم ينتمي إلى الأمازيغ ومن باقي المدن المجاورة للمدينة ، ويرجع ذلك في أغلب الأحيان إلى التعيينات الوظيفية بسبب العمل، كما يتوافد سكان من مناطق أخرى كالرباط وأسفي والدار بيضاء، أما السكان الذين ينحدرون من ابن سليمان فهم يشكلون ما يقدر بحوالي 42% وهي قيمة منخفضة بالنسبة إلى ما كنت أتوقعه قبل انجازي للبحث الميداني ، هذا احد أسباب التأثير على الأراضي الزراعية، والسبب راجع إلى الزحف المستمر لهذه التجزئة.

إن التخطيط الحضري وحده لا يمكنه أبدا حل جميع مشكل البيئة المتعلقة بتمدين المجالات في غياب آليات محفزة لا تدمج التنمية المستدامة واحترام البيئة في مسلسل التنمية وإنتاج الثروات ومن هذا المنطلق، يمكن إعطاء بعض المقترحات للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

- ✓ من أجل الرفع من مستوى جودة العيش بتجمعاتنا العمرانية، يجب مصاحبة التخطيط الحضري بمشروع التنمية المستدامة برسم التوجهات الرامية إلى المحافظة على البيئة .
- ✓ المحافظة على المناطق الحساسة والمجالات المهددة بالفيضانات والمعرضة للثلوت .....إلخ

ويلزم أن تهدف وثائق التعمير إلى :

- ✓ تحديد المناطق الواجب المحافظة عليها لأسباب متعلقة بالبيئة .
- ✓ إنجاز تصميم أخضر يحتوي على وثائق خرائطي أو مكتوبة تتعلق بالمناطق الخضراء الواجب إنجازها أو تصنيفها أو المحافظة عليها أو إبراز قيمتها.

3. بعض أهم الحلول والمقترحات لأجل تدبير فعال لمجال مدينة ابن سليمان

[5]. العمل الميداني بتاريخ 2018-1-22

إن المشاكل الحضرية المطروحة اليوم لا يمكن حلها بناء على سياسة ارتجالية بل الحاجة تدعو إلى مقارنة تشاركية ومنسقة وعقلانية بين الفاعلين والقائمين على الشأن المحلي والعمراني، أو ما يصطلح عليه اليوم بالتعمير التشاركي urbanisme « participatif"، المبني على تعاون كل الأطراف والفاعلين من سلطات محلية ووكالة حضرية وقطاع خاص من أجل النهوض بميدان التعمير في اتجاه إعادة إنتاج مدينة ذات ووظائف هادفة نمو تطوير الاقتصاد والمجتمع ، الشيء الذي يتطلب اليوم تصورا شموليا في إدارة وتدبير مدينة ابن سليمان وعليه لتطوير مدينتنا وجعلها فضاء يتوفر على مقومات الاندماج السكاني والحضري فإن الأمر يتطلب إتخاد مجموعة من التدابير والإجراءات اللازمة تلخيصها فيما يلي :

- إعادة الاعتبار للمدينة في إطار ثقافة جديدة قومها التدبير الديمقراطي الشفاف بأدوات ناجعة وبوسائل التقويم وإعطاء إمكانية المشاركة الفعلية للمواطنين أو عن طريق ممثليهم في الإحياء في إطار ما يسمى بالحاكمة المحلية la gouvernance locale،وتدعيم سياسة القرب التي أغلبها السلطات الحكومية المتجلية في تدعيم الأحياء بالوحدات الإدارية المختلفة(مرافق تعليمية وصحية،وخدماتية ، ورياضية....) و فضاءات لخدمة الشباب والأطفال داخل النسيج الحضري .
- استحضار الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية والبيئية عند إعداد تصميم التهيئة بصفة خاصة وتدبير المدينة بصفة عامة ، كما ينبغي نهج سياسة عقارية فعالة والتي تشكل في نظرنا إحدى الضمانات الأساسية لإنجاح سياسة التعمير وإعداد المجال وذلك من خلال التفكير في تكوين احتياطات عقارية ، وهذا مرتبط بوعي السلطات العمومية بالدور الذي تلعبه وفرة الأرضي في تسهيل برامج التعمير والسكن والأنشطة الاقتصادية والسياحية ، ذلك أن عملية تكوين رصد عقاري احتياطي يجب أن يتم توقعا لحاجيات قد تحدث على المدى المتوسط أو البعيد (خمس سنوات فأكثر) .
- تقوية التماسك الاجتماعي عن طريق محاربة مختلف مظاهر الإقصاء والفقر الحضري من أجل التحقيق من حدة الفوارق الاجتماعية مما يسهم في تحسين ظروف عيش السكان (توفير سكن لائق وتجهيزات وبينية تحتية) وتطور المستوى التنافسي لمدينة وجعلها مجالا للتنمية .
- إيجاد تصور شامل للتخطيط الحضري وربطه بأهداف المخططات الاقتصادية و الاجتماعية ، مع الإسراع بضرورة تعميم تصميم التهيئة على كل المناطق والتجمعات الحضرية حتى يتم التحكم في التوسع العمراني لكل المدينة ، وضمان التوازن بين الأنشطة العمرانية وباقي الأنشطة الأخرى سواء الصناعية أو الخدماتية مع ضبط برامج التهيئة داخل مناطق التدخل العقاري .
- ترسيخ سياسة القرب والمواطنة وهيكلة المؤسسات المنتخبة (الجماعات الترابية) والقيام بعملية تحديث كل الإدارات المكلفة بالتدبير الحضري والتهيئة العمرانية من خلال توفير الأطر البشرية الماهرة والمدربة على المستوى المركزي والمحلي.

ضرورة الربط بين السياسة السكنية والاجتماعية وذلك في إطار سياسة شاملة ومنسجمة تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية للفئات المحرومة التي تشكل النسبة الغالية في النسق التركيبي للمدينة،غير محاربة انتشار السكن العشوائي، وتوفير مساكن مطابقة للمعايير العمرانية المطلوبة ، فالسكن المناسب هو وسيلة لأسباب الأمن والرخاء والطمأنينة، بل السكن الملائم هو هدف التنمية الحضرية.

4. خاتمة:

توصلنا من خلال استعراض نتائج البحث حول التوسع العمراني وتأثيره على البيئة إلى الإجابة عن السؤال الإشكالي الاتي : كيف تنعكس أثار التوسع العمراني على محيط البيئي بمدينة ابن سليمان؟

- ✓ تراجع الغطاء النباتي مقابل انتشار التجزيئات العمرانية التي تمهد إلى التصحر وفقدان المساحات الخضراء للعناصر الضرورية لنمو النباتات، بالإضافة إلى زيادة معدلات التلوث نتيجة النفايات المنزلية.
- ✓ التوسع العمراني الذي عرفته مدينة ابن سليمان كان نتيجة تراجع الغطاء النباتي وأيضا الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

وانطلاقا مما سبق يتضح أن التوسع الحضري بمدينة ابن سليمان تعترضه مجموعة من الصعوبات ، نذكر منها اعتماد المسؤولين الحضريين بالمدينة على تصاميم قطاعية في تهيئة التجزيات ، الشيء الذي نتج عنه تعمير عشوائي وارتفاع أسعار العقار، بسبب المضاربة العقارية ، مما يساهم في الحد من تطور الميدان العمراني بالمدينة، ويولد نوعا من اختلال التوازن بين العرض والطلب ، ويزداد هذا المشكل بسبب عجز الدولة عن التصدي لهده الظاهرة، التي أصبحت تشكل عائقا أمام امتلاك الفئات المحدودة الدخل لمساكن متلائمة مع مستواهم الاقتصادي ، مما يندر بحدوث أزمات في السكن يصعب التحكم فيها.

وكخلاصة لما سبق فإن مدينة ابن سليمان تبقى ضحية لتلك العناصر، وكأن من الطبيعي أن لهذه الأخيرة انعكاسات عميقة منها ، الإقصاء من الدينامية الحضرية .

- ✓ **مجموعة سكان الريفيون يعيشون في المدار الحضري.**
- ✓ **انتشار بنية اقتصادية تعتمد على تجارة المواد الغدائية**
- ✓ **انتشار بنية وظيفية خدماتية**

5. المراجع بالعربية:

- الأكحل المختار: (2001) دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية، المحلية حالة هضبة بن سليمان، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغر افية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية
- الدغاي عبد المجيد المدن الصغرى وإشكالية التنمية المحلية حالة إقليم ابن سليمان الأطروحة الدكتوراه الأداب والعلوم الإنسانية المحمدية سنة 2014.
- إبراهيم بن سليمان بن حسن الأحدب. الإنسان والبيئة ، مشكلات وحلول ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض 2002.
- بلحسن رضوان تأثير العوامل الطبيعية والبشرية في دينامية منظومة البلوط الفليني بغابة ابن سليمان لنيل شهادة الماستر بجامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
- بوجملة نعيمة :(2011.2010) تأثير الأنشطة البشرية على الغابة نمودج غابة ابن سليمان بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
- جمال الذين (2004-2003) البيئة الحضرية بالمغرب والإتصال المجتمعي قطاع العمل الجمعوي نمودجا أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في علوم التربية شعبة منهجية تدريس العلوم.
- محمد ايت سيدي لحسن (2013). التوسع الحضري وأشكال استغلال المجال بضواحي مدينة المحمدية حالة الجماعة القروية بني خلف بحث لنيل شهادة الماستر في الجغر افية كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.
- تقرير حصيلة 50 سنة من التنمية البشرية و أفاق سنة2025(المغرب الممكن) 2005

المدينة العربية المعاصرة وإشكاليات الإندماج والإغتراب والإبداع:

مدينة أم درمان أنموذجاً

أ.د/ أبكر عبد البنات آدم- جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم

د/ فتح الرحمن عدلان- جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم

مستخلص:

تناولت هذه الدراسة موضوع "المدينة العربية المعاصرة وإشكاليات الإندماج والاغتراب والإبداع مدينة أم درمان أنموذجاً" عبر التاريخ وموقعها الجغرافي وتعريف مفهوم الثقافة وارتباطها بالظواهر المدنية كالتحضر، سماته وخصائصه ومظاهره المختلفة، ثم توالت الدراسة لمعرفة مدى فعالية المدينة لتكوين المدينة المعاصرة، وما هي معايير المعاصرة على الرغم من اختلاف العادات والتقاليد بين مكوناتها. كذلك استعراضت مراحل تطورها قديماً وحديثاً، ولتحقيق تلك الأهداف أُستخدم المنهج الاستقرائي بإتباعه للأسلوب الوصفي والتحليلي للتعريف بمدينة أم درمان وتحولاتها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والحضرية؛ وأثر التحولات الديمغرافية والهجرات القسرية على الاستقرار السياسي بالسودان.

الكلمات المفتاحية: المدينة المعاصرة، الثقافة، الإندماج، الاغتراب، مدينة أم درمان.

Abstract:

This study dealt with the topic of "The Contemporary Arab City and the Problems of Integration, Alienation and Creativity, Omdurman City as a Model" throughout history and its geographical location, and the definition of the concept of culture and its connection with urban phenomena such as urbanization, its features, characteristics and various manifestations. Despite the difference in customs and traditions between its components. It also reviewed the stages of its development, past and present. To achieve these goals, the inductive approach was used, following the descriptive and analytical method, to define the city of Omdurman and its transformations from the economic, social and urban aspects; And the impact of demographic shifts and forced migrations on political stability in Sudan.

Keywords: Contemporary city, culture, integration, alienation, Omdurman city, Sudan.

مقدمة:

إن مدينة أم درمان تمثل في بواكيرها جسراً التواصل بين مكوناتها مما ساعد في ازدهار الحركة التجارية والاقتصادية وقبلة لكثير من العلماء من مختلف الطرق الصوفية والمذاهب الفكرية، وقد انعكس ذلك في التلاقح والتلاحم في شكل المدينة التي أخذت تعيش محن التوسع الأفقي والرأسي بل خلف واقعاً مغايراً عندما توسعت المدينة وتم تخطيط أحياء جديدة لما سبق، ولا سيما في فترة الحكم الإنجليزي المصري، تُركت مدينة أم درمان على الطراز القديم وسميت بالعاصمة الوطنية التي انصهرت فيها كل العناصر من تنوع عرقي وثقافي وتماذج واندماج. ولكن سرعان ما اجتاحت موجات الجفاف والتصحر معظم ولايات السودان، مما أدي إلي هجرات جماعية نحو المدن وخاصةً العاصمة القومية وتعتبر أم درمان أحدي هذه المدن، فظهرت بوادر التحضر أو التمدن أي إنتقلت مظاهر حياة المهاجرين الجدد من الحياة القروية إلي المدينة وبالتالي صارت أحدي مدن الدول النامية التي تعاني من ويلات التحضر السريع أو الانفجاري التي فرضته ظروف الجفاف والحروب الأهلية.. إضافة إلي التمدد الأفقي وظهور السكن العشوائي الذي جعل المدينة تعاني من اشكاليات الاندماج وأصبح الوجود المادي هو السمة الغالبة لسكان الأحياء الطرفية من شح للخدمات التعليمية والصحية وقلة المياه الصالحة للشرب، وضعف البنيات التحتية وعدم وجود مساكن صحية للمواطنين، مقارنةً بالمدينة القديمة والخطط الإسكانية التي يتمتع أصحابها بالوجود المعنوي بكل أنواعه ووسائل الترفيه والمراكز الثقافية والأندية الرياضية. وتناولت الدراسة كذلك الاغتراب والذي يعني بالتحولات الثقافية لدى المجتمعات العربية والتي يقصد بها مقاومة الثقافة المحلية والتقليدية للثقافات الوافدة وخاصةً الغربية والتي تبث عبر وسائل الإعلام المختلفة أي ما يعارف بالإختراق الثقافي مما يدفع الشعوب العربية إلي مزيد من الهامشية والدونية والانحدار.

مشكلة الدراسة

صاحب تطور مدينة أم درمان، التي تمثل نموذجاً من نماذج المدن السودانية المختلفة، العديد من المتغيرات الديمغرافية مما أكسب هذه المدينة مكانتها الثقافية والفكرية والاقتصادية والتجارية، والنمو الحضري والعمراني. وبالرغم من هذه المعطيات إلا أن مواطن أم درمان يعاني من التوزيع الغير متكافئ للخدمات وضيق مساحات المساكن أو بمعنى آخر تختلف أحجام المساكن باختلاف الأحياء وعادة تضيق المساحات في الإمتدادات الجديدة رغم كبر حجم الأسر، وظهر ما يعرف بالضغط الاجتماعي وهي ظاهرة تعبر عن مدى قدرة المدينة على الاستجابة لحاجات الأسر والتخلص من تحديات المنافسة من خلال تطور البنية الاقتصادية والسياسية. وكذلك اكتظاظ الأحياء الطرفية بالسكان مما أدى إلي الإخلال بمفهوم المدنية والتمدن وفرضت واقعاً مغايراً ونتجت عنه ما يسمى بالسكن العشوائي في أطراف المدينة.

أهمية الدراسة

لا شك أن العلم والمعرفة من أهم معطيات الإنسانية في تطوير حياتها، خاصةً في هذا العصر الذي يعج بمشاكل التحضر والمدنية، وقد سعت الدول النامية لتخرج من العزلة الدولية والدخول في مجاهل العصرية لتحقيق معاني المدنية أو حياة التمدن الطموحة المادية والمعنوية والثقافية ، ومدينة أم درمان ، كغيرها من المدن السودانية العريقة، حاول سكانها الكشف عن الظواهر الإيجابية لموقع المدينة والتخلص من الظواهر السلبية التي غيرت مفهوم المدينة رغبةً في

تحقيق تنمية متوازنة والتعرف على أنماط المدينة الأنموذج عن طريق مراجعة مكونات المدينة ورفع امكانيات إنسانها والاستفادة من طاقاته العقلية لتحقيق الكفاءة في المعرفة والعلم.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلي التعرف على مراحل تطور المدينة منذ نشأتها وحتى وقتنا الحاضر، ودراسة الملامح الحضارية للمدينة التي تعكس عراقتها، ومعرفة دور منظمات المجتمع المدني في الحفاظ على المقتنيات الثقافية بالمدينة، والكشف عما تقدمه مراكز الشباب من أنشطة وبرامج ودورها في ترقية مواهب الشباب والأطفال، والتعرف على المشكلات والتحديات البيئية التي تواجه مدينة أم درمان كأحدى المدن العربية المعاصرة.

أسئلة الدراسة

هنالك عدة أسئلة يجب الأجابة عليها خلال الدراسة: ما هي السمات المميزة لمدينة أم درمان والتي تدل على أنها مدينة تاريخية من الطراز الأول؟ ما دور الحكومات الوطنية المتعاقبة في الحفاظ على مقتنيات مدينة أم درمان؟ هل رُوعيت الجوانب الطبيعية المؤثرة في تخطيط مدينة أم درمان؟ هل هنالك إشكاليات اندماج ثقافي بمدينة أم درمان ؟ كيف يمكن تجاوز ثقافة الإغتراب في ظل التغيرات والتحولات الحضرية السريعة التي يعاني منها مجتمعنا العربي؟ هل هنالك مراكز تنمي مواهب الشباب والأطفال للتعرف على المبدعين؟ وهذه بذرة حسنة يمكن أن تفيد الأجيال القادمة في الحفاظ علي مقتنيات الماضي للاستفادة منها في المستقبل.

فرضيات الدراسة

1. تعاني المقتنيات الثقافية بمدينة أم درمان من الإهمال ومعرضةً للتلف.
2. تتمدد المدينة أفقياً بصورة سريعة تجاوزت الخطط المعدة لها.
3. توزيع المناطق السكنية في أماكن تصريف المياة مما جعل المدينة عرضةً للفيضانات.
4. تفتقر الجهات ذات الصلة بالتخطيط إلي النظرة الشمولية للمنطقة.
5. الهجرات الجماعية وتمركزها في أطراف المدينة تشكل ضغط على الخدمات المحدودة وتساهم في زيادة الأزمات البيئية بالمدينة.

منهجية الدراسة

1. المنهج الاستقرائي بإتباع الإسلوب الوصفي الذي يعني بدراسة الحقائق التاريخية لمدينة أم درمان منذ نشأتها ومراحل تطورها إلي أن صارت الآن من ضمن المدن المعاصرة في الدول النامية.
2. وتحليل الظواهر الطبيعية ومن أهمها جيموفولوجية المدينة وأثرها في تكوين بيئة المدينة وفائدة التركيبة الجيولوجية ومساهمتها في إيواء مذابل العاصمة القومية وتحليل المعلومات من المصادر الرسمية والمنظمات التي

تعني بالدراسات الحضرية والتنموية والعون الإنساني وفي فض النزاع.

وسائل وطرق جمع المعلومات

1. المصادر الأولية: الملاحظة الميدانية للمدينة بمختلف أحيائها والإستطلاع على أهم المعالم بها. مقابلة المسئولين بالمحلية ومعرفة الخطط الإسكانية بالمدينة.
2. المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والمخطوطات وصفحات الإنترنت وتقارير الشهرية للمسئولين بالمدينة.

الإطار المفاهيمي للدراسة

تعتبر مدينة ذات أبعاد زمانية ومكانية تشكلت منها حضارة السودان العريقة. وتمتد جذور هذه المدينة إلي عهود مختلفة وتطورت في مراحل مختلفة أيضاً، نشأت هذه المدينة كقرية جنوب الموقع الحالي لها وتعرف بأبو سعد؛ وذلك إبان ظهور المهدية عندما إختارها محمد أحمد المهدي عاصمةً له وبنى فيها مسجده وقبته الشهيرة ولكن سرعان ما وافته المنية. وواصل تخطيطها الخليفة عبد الله التعايشي على النمط الدائري والمتعامد ذي المحاور، كعادة المدن العربية التقليدية التي يتوسطها المسجد والسوق ومكاتب الإدارة، وأعطي لكل قبيلة رقعة سكنية خاصة بها للحفاظ على العادات والتقاليد، وحدد فيها ثلاثة شوارع رئيسية من أشهرها شارع الأربعين الذي يربط السودان بمصر وهو أشهر الطرق التجارية، مما أكسب المدينة موقعاً استراتيجياً جذب السكان من مختلف البقاع من داخل وخارج السودان أن يتوافدوا إليها، وخاصةً الذين يتبعون الطريقة الأنصارية وسميت بالبقعة المباركة. ولأهمية موقعها الجغرافي غرب النيل والذي يتمدد ليحادد كل من ولايتي شمال كردفان والشمالية من الغرب والشمال الغربي، وولاية النيل الأبيض من الجنوب، أتاح لها التكوين الثقافي متعدد الأعراق والإندماج العشائري مما دفع أهل أم درمان أن يشكلوا بوتقة ثقافية تجمع كل ألوان الطيف السوداني غربه وجنوبه وشماله وشرقه، الأمر الذي أدي إلي تطور المجتمع الأمدرماني من خلال مراكزه الثقافية ونواديه المفعمة بالكثير من المعاني الروحية المادية التي تعبر عن اتساع أفق التعايش والتآلف في الأحياء المختلفة.

1.مفهوم المدينة لغةً وردت مرادفةً لكلمة قرية في القرآن الكريم، وذكرت كذلك في عدة مواضع (مدن، مدائن، حاضرة، أم القرى)، أما اصطلاحاً وهو ما ورد في الدراسات الحضرية فلم تخرج عن صياغ النص القرآني فإن كلمة مدينة أُستخدمت مرادفة لكلمة حاضرة، وجمعها مدن، حضر، تحضر وتمدن(Cities, city dweller, urbanite, become urbanization)[1]. فمصطلح التحضر أو التمدن يعني الانتقال إلي حياة المدن والعيش فيها. وفي الوقت الحاضر أصبحت المدن تعاني من مشكلات عديدة فرضتها عليها ظاهرة التحضر او النمو الحضري السريع ناتجاً عن التطور العلمي والتكنولوجي[2]. ولذلك اختلف العلماء في تفسير مصطلح المدينة فمنهم من يراها على أنها هي ظاهرة اجتماعية تاريخية ارتبط وجودها بوجود المجتمع الإنساني، واختلف نمطها باختلاف المراحل التاريخية والاقتصادية. وهنالك من عرفها بأنها ذات طابع قانوني وهنا

[1] - الشمري، ظاهر نباح (2012). الأحوال الاقتصادية في مدينة الحلة منذ 495هـ وحتى نهاية القرن الثامن الهجري وآثارها في بناء مدينة الحلة. مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ط1ص33.

[2] - أحمد، التجاني عامر (2004) أم درمان. مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الخرطوم،ط1ص30.

يعني أن ثمة إعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا. وهذا التعريف غير كافي لأن هنالك عدة مدن نشأت وتطورت دونما إعلان رسمي.

تعريفٌ آخر للمدينة على ضوء عدد السكان وهو ما أشارت إليه الاتفاقيات الدولية على أن أي مكان يعيش فيه 20000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة. وآخرون يرون أن المدينة مجموعة من العادات والتقاليد إلي جانب العلاقات المنظمة والعواطف المتأصلة في المجتمع. كما عرفها بارك بأنها منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر ولها أنماط ثقافية خاصة بها وتشكل بناءاً متكاملاً يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم[3]. ويرى ماكس فيبر أن المدينة شكل اجتماعي يؤدي إلي ظهور أنماط متعددة وملموسة لأساليب وطرق الحياة ويسمح بإظهار الفروق الاجتماعية وهي وسيلة للتغير الاجتماعي والتاريخي. وقد ضع صافيتا[4] معايير تميز المدينة منها الفرق الكبير في الحجم وارتفاع الكثافة السكانية؛ وعدم التجانس الاجتماعي وهي من خصائص المجتمع الحضري، وكبر مساحة المدينة يؤدي إلي ضعف العلاقات الاجتماعية كنتيجة لتعدد الجماعات واختلاف الثقافات وتباعدها وبالتالي مزيداً من سطحية العلاقة بين الأفراد.

الخلفية التاريخية لمدينة أم درمان

تدور العديد من الروايات الشفاهية عن منطقة الدراسة ونشأتها وأصل الاسم، وقد وردت هذه الروايات لدى الكثير ممن كتبوا عن أم درمان في الماضي ولا زالت هذه الروايات متداولة حتى يومنا هذا، وتكمن أهمية هذه الروايات في أنها تدلل على الاستمرارية والتواصل لوجود العنصر البشري منذ القدم، فقد كانت أم درمان قبل المهدية مجرد(حلة) صغيرة تقوم في سهل فسيح رملي لا شجر فيه، وكانت محطاً لتجار الغرب قبل دخولهم الخرطوم[5]. اما اسم أم درمان فقد تعددت حوله الروايات، وأشهرها هو ان النفوذ الروماني انتشر قبل الفتح الاسلامي وجعل عاصمته على الضفة الشرقية للنيل عند موقع قبة خوجلي، وبنى الحاكم "ديرمان" قصراً لوالدته على الضفة الغربية وسمي قصر "أم ديرمان" ثم أُهمل لفظ قصر وحُرفت مع مرور الزمن فصارت أمدرمان[6].

مدينة أم درمان: النشأة ومراحل التطور

أم درمان Omdurman هي مدينة سودانية وأحد المدن المكونة لولاية الخرطوم؛ والتي تعتبر أكبر مدن السودان والمدينة الأولى والمهيمنة، وتعرف بالعاصمة القومية، وتشكل تكتلاً حضرياً يبلغ إجمالي عدد سكانه حوالي 7.830.479 نسمة حسب تعداد عام 2008م.

---

[3] - أحمد، التجاني عامر (2004). مصدر نفسه،ص45.

[4] - صافيتا، محمد (2009). ظاهرة التحضر أو البيئات الحضرية في الوطن العربي واقعها، سماتها، مشكلاتها، الآفاق المستقبلية لتطويرها. جامعة دمشق-كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط5ص13.

[5] - شقير، نعوم(1989). جغرافية وتاريخ السودان. دار العلم، القاهرة، ط1ص23.

[6] - أبو سليم، محمد(1971). أوفاهى(1999م) . الدولة و المجتمع فى دارفور . ترجمة عبد الحفيظ سليمان عمر . النرويج، جامعة بيرجن. ص 42.

تقع أم درمان على دائرة العرض 41´ 15° شمالاً، وخط الطول 37´ 32° شرقاً، بإرتفاع 280 متراً فوق سطح البحر، أما الموقع الجغرافي لمدينة أم درمان فتقع على الضفة الغربية لنهر النيل قبالة مقرنه مع رافده النيل الأبيض، وقبالة كل من الخرطوم والخرطوم بحري اللتين ترتبط بهما بجسر النيل الأبيض وبجسر شمبات. ويحدها من الشمال ولاية نهر النيل ومن الغرب والشمال الغربي ولاية شمال كردفان ومن الجنوب ولاية النيل الأبيض ومن الشرق النيل الأبيض ونهر النيل. وقوع المدينة في الإقليم الجاف جعل مناخها يتسم بالجفاف وقلة الأمطار إذ لا تتعدى 181ملم في الموسم. ومتوسط درجات الحرارة لا يقل عن 31.7 درجة مئوية معظم أيام السنة[7]. والراجح كانت أم درمان قرية تقع إلى الجنوب من موقع المدينة الحالي، مع أنها لم تكن متصلة بها عند بداية نشأتها. ولمدينة أم درمان أهمية تاريخية قل أن نجدها في كل مدن السودان حيث تضم كافة إثنيات (أعراق) وثقافات هذا الوطن. بيد أن أهميتها في العصر الحديث – كما هو معلوم – مستمدة من كونها حاضرة دولة المهدية (1885 – 1898م) التي تعتبر أول حركة وطنية قام بها السودانيون في العصر الحديث ضد المستعمر، رغم أن طابعها وأهدافها كانا تقليديين وإسلاميين أكثر مما كانا لدوافع دنيوية محضة[8].

أيضاً تعتبر مدينة أم درمان حديثة النشأة بعض الشيء إذا ما قورنت بالخرطوم. وكانت أم درمان أول أمرها قرية، بعد مقتل القائد البريطاني غردون باشا، ودخول محمد أحمد المهدي الخرطوم في 26يناير1885م، أراد المهدي أن تكون له عاصمته الخاصة به بعيداً عن الخرطوم التي أسسها الحكم الأجنبي، فاختار لها أم درمان، ولهذا سميت "بقعة المهدي" واختصاراً "البقعة"، ونمت المدينة بسرعة، ودخلها في السنوات الثلاث الأولى من عمرها نصف مليون نسمة في الفترة من 18885-1888م، معظمهم من أتباع المهدي لتصبح المدينة الأولى في السودان، ومن أكبر المدن الإفريقية. وأصبحت منذ ذلك الوقت عاصمة الدولة المهدية، ولكن انخفض هذا العدد إلي 25 ألفاً عام 1900م بسبب تغير الظروف المناخية التي أدت إلى ظهور مجاعة عام1889م مما دفعت الكثير من الناس إلى العودة إلى أريافهم[9]، ويرى بعض المؤرخين أن السبب الأساسي لتلك المجاعة هو إهمال الإنتاج الزراعي. وعندما استقرت الأحوال بعد بضع سنين، ارتفع إلى نحو 271403 نسمة عام 1997م، واصلت المدينة في نموها الحضاري والثقافي، الأمر الذي دعا الكثيرين على أن يختاروا أم درمان كمدينة للحضارة السودانية والعاصمة الوطنية.

الموقع الفلكي والجغرافي

الموقع الجغرافي يُعتبر من العوامل المؤثرة في انتشار الأمراض. موقع أي مكان جغرافياً بالقرب من المناطق التي تتوطن فيها الأمراض المعدية يُشكل تهديداً لصحة السكان، لذا من الضروري فرض رقابة صحية دقيقة على الحدود تُخضع القادمين

---

[7] - بابكر، إنصاف علي عمر (2014). النمو الحضري في السودان. المجلة العالمية للتخطيط الحضري والتنمية المستدامة ، المجلد1 والعدد1،ص56.

[8] - مهدي، ناصر صالح (2006). النمو السكاني والتطور العمراني لعدد من المدن العربية المعاصرة، مجلة المخطط والتنمية، العدد15،ص76.

[9] - بخيت، نضال محمد (2010). العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستخدام الحضري للأرض بالتطبيق على إقليم الخرطوم الكبرى. مجلة جامعة جوبا-كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، العدد5، ص14 .

من الخارج لفحوصات طبية للتأكد من سلامتهم حتى لا يكونوا سبباً في نقل الأمراض[10]. ولعل ذلك يظهر جلياً في غلق المطارات والمعابر بمجرد تفشي فايروس أو مرض معين. وللموقع الفلكي تأثير على الصحة لما له من علاقة وثيقة بالمناخ الذي يُؤثر بدوره على توزيع الأمراض، بحيث تنتشر بعض الأمراض في العروض المدارية مثل الكوليرا والبلهارسيا والملاريا، بينما ينتشر بعضها الأخر مثل لين العظام والنزلات الشعبية في العروض الباردة[11].

تقع مدينة أم درمان الكبرى في ولاية الخرطوم بين خطي عرض 10′ 15° - 40′ 16°شمال وخطي طول 35′ 31°- 48′ 32°شرق خط غرينتش في مساحة قدرها 20790كلم2(خريطة1).

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة

المصدر: الهيئة العامة للمساحة- ولاية الخرطوم، 2021م

[10] - بخيت، نضال محمد (2012). الهيمنة الحضرية للخرطوم الكبرى: الأسباب والحلول، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم، العدد (2) ديسمبر 2012.

[11] - بانقا، شرف الدين إبراهيم (2004). إدارة المدن الإسلامية بين مفاهيم الأصل والعصر. هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم،ط1ص56.

الخصائص الجيولوجية والجيومرفولوجية

اثبتت الدراسات التي أجريت للبحث عن العوامل الجغرافية المسببة لبعض الأمراض أن هناك علاقة بين هذه الأمراض وبين التركيب المعدني للصخور، والتركيب الكيميائي للتربة المستمدة منها والمياه التي تجري على سطحها أو تتجمع في فراغاتها وشقوقها وطبقاتها. وتتضح قوة العلاقة بين هذه العوامل وصحة الانسان في أن كل العناصر الكيميائية التي تدخل في تركيب الجسم مستمدة في الأصل من صخور القشرة الأرضية، وهذا مصداقاً، لقوله تعالى:(ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين) إذ أن الطين نفسه مستمد كله من صخور القشرة الأرضية[12]؛ ويضم الآتي:

(خريطة (2) التركيب الجيولوجي لمنطقة الدراسة

المصدر: الهيئة العامة للمساحة- ولاية الخرطوم، 2021م

[12] - الزين، قيصر موسى (2006م). ورشة الهوية والإندماج: مسألة الهوية في السودان الظاهرة والمنظور. مركز التنوير المعرفي- الخرطوم،ط2ص8.

أ/ الصخور الرملية النوبية التي تكونت في العصر الكريتاسي.

ب/ التكوينات القاعدية المتحولة.

ج/ رسوبيات السهول الطينية أو ما يعرف بتربة الجزيرة السوداء.

د/ الرمال التي تجرفها الرياح والحصى والصخور البركانية ذات العلاقة بالعصر الثالث.

هـ/ تكوينات ام روابه. ومن الملاحظ أن تكوينات أم روابة تغطي معظم منطقة الدراسة.

التكوينات الجيومرفولوجية

خريطة رقم (3) التكوينات الجيومورفولوجية لمنطقة الدراسة

المصدر: الهيئة العامةللمساحة-ولاية الخرطوم، 2021م

تشكل الظواهر الجيومرفولوجية العنصر الأساسي للبيئة الطبيعية بمنطقة أم درمان وهي ذات صلة وثيقة بخصائص المياه الكمية والنوعية تشمل هذه الظواهر: انحدار الأرض ببط نحو اتجاه النيل في الشرق ويتضح هذا من

انحدار خور شمبات وخور أبو عنجه وبعض المسيلات المائية.يتراوح ارتفاع المنطقة بين 250-960متر فوق مستوى سطح البحر وهي منطقة خالية من التلال والجبال ماعدا جبال المرخيات ومندرة وجبال كرري والجبل الأسود في غرب أم درمان وشمالها[13](أنظر خريطة 3).

الخصائص البيدولوجية(التربة): تربة صخرية حديدية رملية حمراء في الجزء العلوي منها، مختلطة بطفل رملي احمر ويغلب في مجملها التكوين الصخري الحديدي الحصوي الذي يقع تحت المادة الأساسية التي تأثرت بعوامل التجوية من الصخر الرملي النوبي. وصنفت هذه التربة حديثاً ضمن التربة الصحراوية(أنظر الخريطة4).

خريطة (4) التربة بمنطقة الدراسة

المصدر: الهيئة العامةللمساحة-ولاية الخرطوم، 2021م (بتصرف)

[13]- مهدي، ناصر صالح (2006). النمو السكاني والتطور العمراني لعدد من المدن العربية المعاصرة، مجلة المخطط والتنمية، العدد15،ص34.

الفرق بين سمات التحضر في الدول المتقدمة والنامية

لعب الاستعمار دوراً بارزاً في شكل التحضر في الدول النامية بجمعه لكل الجوانب الإدارية والتنموية والتطور الصناعي في المدن. مما أدي إلي ظهور المدن المهيمنة (Primate City) في السودان كمدينة الخرطوم وهي لا تشبه مدن الدول المتقدمة في كثير من الخصائص والسمات، أو مدن الدول النامية، بل أُسست في المقام الأول لتسمح بعلاقة بين دول العالم الثالث والدولة المستعمرة بريطانيا[14]. وهنالك فوارق كبيرة بين أوضاع الحضر في الدول المتقدمة والدول النامية. أولاً: نسبة الحضرية حيث يعيش في مدن الدول المتقدمة 75% من جملة سكان الدولة، وبينما لا تزيد في الدول النامية عن 43%[15]. بالرغم من أن 75% يعيشون في الحضر إلا أنها تتسم بارتفاع دخل الفرد، مما أدى إلي جذب سكان الدول النامية للاغتراب والهجرة وذلك نسبة لإرتفاع الأجور والمرتبات، والتي اتاحتها الإنتاجية الضخمة والكميات المنتجة الهائلة بفضل التقدم التكنولوجي.

خصائص النمو الحضري في الدول النامية: يتسم بالحداثة النسبية في الإطار التاريخي، والاستمرارية بمعدلات متسارعة، ومشكلاتها الناتجة عنها ما زالت متنامية. كما وأنها قابلة للتغير والتحول وتتصف بأنها تراكمية معقدة ولها مظاهرها ومؤشراتها. إضافةً إلي ارتباطها الوثيق بالتصنيع تصل أعلى درجاتها ومعدلاتها في المدن.

الظواهر المرتبطة بالتحضر في الدول النامية

الهيمنة الحضرية (Urban Primacy): تعني المركزية السياسية والإقتصادية والسكانية وهذا النظام يوجد حتى في الدول الكبرى مثل بريطانيا واليابان وكوريا الجنوبية[16]. وإن المدينة المهيمنة تعتبر الأولى في الدولة من حيث الحجم وكثافة السكان، عن المدينة التي تليها، أو المدينة الثانية، فمثلاً مؤشر الهيمنة في الدول المتقدمة لا يتعدى33%، ولكن في المدن النامية يتراوح بين 2-3 مما يدل على أقصى درجات التمركز في المدينة المهيمنة[17].

ترييف المدن (Realization): تعني زيادة المهاجرين الجدد من الريف إلي المدن والتمركز في أطرافها مما يكسبها طابعاً ريفياً شكلاً ومضموناً، ويظهر السلوك الريفي في الجوانب الاجتماعية والثقافية. وأيضاً تتحول سلوكيات المجتمع من النمط الريفي إلى الحضر (مزج بين النمطين) بعيداً عن الحياة الحضرية. مثال لذلك بلغت نسبة أريفة مدينة الخرطوم

---

[14] - شقير، نعوم(1989) مصدر سابق،ص22.

[15] - محمد صالح، الطاهر مصطفى (2009م). المدن وثقافة التواصل الاجتماعي في السودان في الفترة بين 1504-1820م، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم،ط1 ص49.

[16] - بخيت، نضال محمد (2012). الهيمنة الحضرية للخرطوم الكبرى: الأسباب والحلول، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم، العدد (2) ديسمبر 2012.

[17] - عثمان، صلاح الدين محمود (2012م). التخلخل الإجتماعي في المراكز الحضرية المتسارعة النمو: دراسة مقارنة عن أثر الحرب والسلم على النسيج الحضري في مدينتي الخرطوم ونيالا، المعهد العربي لإنماء المدن،ط1ص33.

60%، حسب ما ورد في تقرير صحة البيئة في عام 2013، مما أثر سلباً على بيئة المدينة والتي أصبحت كمية النفايات بها تفوق طاقة الجهات العاملة في النظافة وزاد من تشويه الصورة الجمالية للمدينة.

التمدد الحضري (Urban Sprawl): وهي ظاهرة التمدد الأفقي للمدينة، نتيجةً لعدم مقدرة الأفراد على البناء الرأسي لتدني الوضع الاقتصادي للسكان وتعدد السكن العشوائي في أطراف المدينة، كما وأن طبوغرافيا السطح وخلوها من التضاريس تساهم في تمدد المدينة وخير مثال لذلك مدينة الخرطوم.

التضخم الحضري (Over Population): تحدث ظاهرة التضخم الحضري أو الإنفجار السكاني لعدة أسباب منها: أولاً الهجرة المتزايدة من الريف إلي المدن تجعل قطاع المهن الثانوية ليس لها القدرة على امتصاص واستيعاب المهاجرين، وثانياً ضعف القاعدة الاقتصادية في الدول النامية، وثالثاً عدم توفر المستويات التعليمية وسط هؤلاء المهاجرين[18].

مفهوم الثقافة

الثقافة لغةً تعني الفطنة والنشاط، والحذق، وثقف الرمح أي ساواه وعدله[19]. عندما يوصف بها شخصُ أنه مثقفٌ في حياته اليومية، فهذا يعني أنه متعلماً ومهذباً ومتمكناً من العلوم والفنون والآداب. أما الثقافة في الإصطلاح فأختلف العلماء في تفسيرها فمنهم من يرى أن الثقافة تعني الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والآداب والقانون والعرف وما يكتسبه الفرد من مجتمعه. وآخرون يرون أن الثقافة تمثل طرق الحياة المختلفة من سبل كسب العيش والحياة الروحية والفكرية التي تساهم في ترقية وتطوير الأوضاع الإنسانية[20].

ومما سبق يمكن أن نلخص مفهوم الثقافة بأنه هو مجموعة العادات والقيم والتقاليد التي تعيش وفقها جماعة أو مجتمع بشري ، بغض النظر عن تطوره. وكما أن الثقافة عرفت في أحدى مؤتمرات اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة) بأنها" *جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها. وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات*". أضف إلي ذلك أن الثقافة هي التي تمنح الفرد القدرة على التفكير في ذاته وتجعله كائناً يتميز بالإنسانية قادراً على النقد وملتزماً أخلاقياً. وبين أبوبكر حسن مسعود (2012) ثلاثة معاني أساسية تعبر عن الثقافة منها التذوق المتميز للفنون الجميلة

---

[18] - مسعود، أبوبكر حسن أحمد (2012م). اللغة العربية والهوية الثقافية (الحالة السودانية أنموذجاً): مؤتمر هوية اللغة العربية بين ثقافة العولمة: صراع ثقافات أم صراع هويات، الأردن 15 أكتوبر 2012، ط1ص41.

[19] - محمد صالح، الطاهر مصطفى (2009م). مصدر سابق، ص9.

[20] - محمد أحمد، حسن مكي (2011م). الواقع الثقافي في السودان: مدخل تحليلي ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات أفريقية، العدد 46-جامعة أفريقيا العالمية. الخرطوم، ص65.

والعلوم الإنسانية، النمط المتكامل للمعرفة البشرية، مجموعة من الإتجاهات المشتركة والقيم والأهداف والممارسات[21]. كما أن مفهوم الثقافة له دلالتين: الأولى شئ مكتسب ولا صلة له بالغريزة في الإنسان، أما الثانية فهي متبادلة التأثير مع الإنسان وتؤثر بصفة خاصة على السلوك الفردي والجماعي. أما مكونات الثقافة فهي العموميات وتتضمن اللغة والدين والمعتقدات والقيم الإجتماعية وهي مقاومة للتغير، الخصوصيات وهي الظواهر التي تفل فيها مشاركة الأفراد كالمهن وتقل مقاومتها للتغير، والبديلات وتشمل الإهتمامات والأذواق وعرضة للتغير.

مفهوم الاغتراب: يعد مفهوم الاغتراب من أكثر المفاهيم استخداماً في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. وهو يعتبر منهجاً مميزاً لدراسة وتحليل كلٌ من الاستلاب والقهر والأوضاع السيكلوجية للفرد في سياق تفاعله مع معطيات وجوده الاجتماعي[22] (وطفة، 2013). فالاغتراب هنا يقصد به مقاومة الثقافة المحلية والتقليدية للثقافات الوافدة من الدول الغربية أي ما يعرف بالاختراق الثقافي وخاصةً في المناطق الحضرية، وما يترتب عليه معاناة الإنسان العربي المعاصر من قهر ثقافي وضياع وعطالة وجمود وجداني.

خاتمة

اكدت الدراسة ان مدينة ام درمان من المدن العربية المعاصرة بتنوعها الثقافي والابداعي والفكري لذا يمكن ان تشكل لوحة عصرية من ضمن مدن الدول النامية بالرغم من انها تحتاج الى بنيات تحتية كثيرة .

المراجع

أحمد، التجاني عامر (2004) أم درمان. مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الخرطوم

بابكر، إنصاف علي عمر (2014). النمو الحضري في السودان. المجلة العالمية للتخطيط الحضري والتنمية المستدامة ، المجلد1 والعدد 1.

بانقا، شرف الدين إبراهيم (2004). إدارة المدن الإسلامية بين مفاهيم الأصل والعصر. هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم.

بخيت، نضال محمد (2010). العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستخدام الحضري للأرض بالتطبيق على إقليم الخرطوم الكبرى. جامعة جوبا- كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

بخيت، نضال محمد (2012). الهيمنة الحضرية للخرطوم الكبرى: الأسباب والحلول، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم، العدد (2) ديسمبر 2012.

الزين، قيصر موسى (2006م). ورشة الهوية والإندماج: مسألة الهوية في السودان الظاهرة والمنظور. مركز التنوير المعرفي-الخرطوم، ط2.

الشمري، ظاهر نباح (2012). الأحوال الاقتصادية في مدينة الحلة منذ 495هـ وحتى نهاية القرن الثامن الهجري وآثارها في بناء مدينة الحلة. مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، ط1.

صافيتا، محمد (2009). ظاهرة التحضر أو البيئات الحضرية في الوطن العربي واقعها، سماتها، مشكلاتها، الآفاق المستقبلية لتطويرها. جامعة

[21] - مسعود، أبوبكر حسن(2012). مصدر سابق، 37.

[22] - وطفة، علي أسعد (2013). الاغتراب الثقافي المعاصر: الإنسان المدجن بثقافة الهزيمة، الكويت ط2ص34.

دمشق-كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط5.

عثمان، صلاح الدين محمود (2012م). التخلخل الإجتماعي في المراكز الحضرية المتسارعة النمو: دراسة مقارنة عن أثر الحرب والسلم على النسيج الحضري في مدينتي الخرطوم ونيالا، المعهد العربي لإنماء المدن.

محمد، السيد البشرى وآخرون (2006)، التحضر في الدول النامية. معهد الدراسات الحضرية جامعة الخرطوم، ط3.

محمد أحمد، حسن مكي (2011م). الواقع الثقافي في السودان: مدخل تحليلي ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات أفريقية، العدد 46-جامعة أفريقيا العالمية. الخرطوم

محمد صالح، الطاهر مصطفى (2009م). المدن وثقافة التواصل الاجتماعي في السودان في الفترة بين 1504-1820م، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم

مسعود، أبوبكر حسن أحمد (2012م). اللغة العربية والهوية الثقافية (الحالة السودانية أنموذجاً): مؤتمر هوية اللغة العربية بين ثقافة العولمة: صراع ثقافات أم صراع هويات، الأردن 15 أكتوبر 2012.

مهدي، ناصر صالح (2006). النمو السكاني والتطور العمراني لعدد من المدن العربية المعاصرة، مجلة المخطط والتنمية، العدد (15).

وطفة، علي أسعد (2013). الاغتراب الثقافي المعاصر: الإنسان المدجن بثقافة الهزيمة، الكويت.

القانون العرفي بواحات الجنوب الشرقي المغربي: السياق و آفاق التوظيف -حالة إقليم تنغير-

Customary law in the oases of the Moroccan south-east: Context and employment prospects - state of the TINGHIR region-

زكرياء نصرالدين – طالب باحث- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ابن طفيل القنيطرة

الملخص:

يعتبر المجال الواحي مجالا من مجالات المجتمع المغربي الزاخر بعديد المؤهلات والمقدرات الثقافية والأنثروبولوجية الجديرة بالبحث والاستقصاء، سيما ونحن نتحدث عن عنصر منظم للعلاقات المجتمعية بواحات الجنوب الشرقي؛ والذي يرمي إلى حفظ الإنسان والمجال شريطة الامتثال إلى حكم القانون العرفي. يحق لنا في هذه النقطة أن نتحدث عن موروث ثقافي لامادي بصم حياة الإنسان الواحي بالجنوب الشرقي المغربي ليس فقط في علاقته مع أبناء جلدته بل في علاقته بالأجنبي المستعمر. إضافة إلى ذلك تعد الحياة الروحية لساكنة الواحات بالجنوب الشرقي المغربي عنصرا في ضمان الأمن الروحي والنفسي حتى في حالات النزاع الذي ينتهي بالقسم باعتباره آلية حجاجية مقدسة، تكمن قدسيتها في خوف المقسم من العذاب والعقاب. وعليه فلم تكن القوانين العرفية الأمازيغية –كغيرها من الأعراف-نتاجا لترف فكري بل كانت نتيجة حتمية أملتها ضرورة الحفاظ على العلاقات الإنسانية من خلال جعل المشترك الجمعي أقوى وأسمى الغايات التي يتوجب الحفاظ عليها؛ ولا أدل على ذلك إلا عراقة القوانين العرفية التي ما يزال العمل بها إلى يومنا هذا بواحات الجنوب الشرقي المغربي وخصوصا بواحة تودغى سواء تعلق الأمر بتنظيم السقي أو الحياة اليومية للساكنة المحلية من خلال "ظواهر قانونية" يجسدها تنظيم "آيت/إيست تقبيلت".

الكلمات المفاتيح: العرف-القانون العرفي-القسم-المعارف التقليدية

Abstract:

The Oasis area is an area of Moroccan society that is rich in many cultural and anthropological qualifications and abilities worthy of research and investigation, especially as we speak of a structured element of community relations in the south-east; It is intended to preserve human beings and space provided that the rule of customary law is complied with. At this point, we have the right to talk about a cultural heritage immaterial with the stigma of human life in the Moroccan south-east, not only in relation to his own sons, but also in relation to the alien colonizer. In addition, the spiritual life of the occupant of oases in the Moroccan south-east is an element in ensuring spiritual and psychological security even in situations of conflict that end in oath as a sacred argument mechanism, the sanctity of which lies in the sworn fear of torment and punishment. Thus, Amazigh customary laws - as well as other knowledge - were not the product of intellectual luxury, but an inevitable consequence dictated by the need to preserve human relations by making the collective community stronger and the highest ends to be maintained. This is demonstrated only by the authenticity customary laws, which to this day continue to operate in the oases of the Moroccan South-East and, in particular, by an oasis that calls into question both the regulation of watering and the daily life of the local population through "legal phenomena" embodied in the "ait/ist takbilt" organization.

Keywords: Custom - customary law – swear- traditional knowledge

مقدمة:

حينما يحاول الإنسان أن يفهم الظواهر المحيطة به والفاعلة في حياته إيجابا او سلبا، يستحضر تجاربه الذاتية في معطاها الموضوعي؛ بمعنى آخر كل محاولة فهم لسياق ظاهرة ما تقتضي الرجوع بها إلى بوادرها الأولى، وفي رحلة العودة هذه يبقى الرهان مرتبطا بمدى فهم الارتباطات الجدلية بين سياقات البداية وتجلياتها في الحاضر. والقانون العرفي إحدى هذه الظواهر التي رسمت حدود العلاقات الإنسانية من داخل المجال الواحي لإقليم تنغير، ولفهم هذه المسافة بين الماضي والحاضر يتوجب أولا فهم معاني ودلالات المصطلح ثم تجلياته في حياة الساكنة على الرغم من قدم هذه الأحداث، وهي عقبة لا يمكن الاستهانة بها سيما وأن بعض مظاهر هذا المصطلح لايزال العمل بها إلى الآن، لنصل في الأخير إلى آليات التوظيف وآفاق دمج الماضي بالحاضر. وعليه نتساءل:

ما المقصود بالعرف وبالقانون العرفي؟

ماهي مكانة القسم –كقانون عرفي-وتجلياته في حياة ساكنة واحة تودغى؟

ما طبيعة العلاقة بين القانون العرفي والمعارف المحلية؟

ماهي إمكانات توظيف القانون العرفي الأمازيغي في منظومة التشريع المغربي الراهنة؟

1- القانون العرفي تعريفات وإشكالات

تعد محاولة تقديم تعريف لأي مفهوم من الأمور الصعبة وتزداد هاته الصعوبة أن تعلق الأمر بمفهوم ضارب في القدم قد تختلف في تحديده المقاربات والمشارب المعرفية؛ في حالتنا هاته نروم فهم المعاني والدلالات الثاوية خلف مفهوم "العرف"، علنا نسترشد أهمية القانون العرفي في حياة مجتمع واحات الجنوب الشرقي المغربي.

العرف لغة [1]: ضد النكر وهو يعني الامر بالمعروف غير المجهول وقد ورد بمعني الجزء المرتفع من الشيء فيقال عرف الجبل وعرف الفرس. والعرف في اصطلاح الفقه[2] : هو ما اعتاد الناس عليه وألفوه من قول أو عمل. أما من الناحية القانونية[3] فالعرف هو مصدر من مصادر القانون وهو عبارة عن قواعد لم تفرضها السلطة التشريعية إلا انها ناتجة عن ممارسة عامة وطويلة في المجتمع والعرف لا يزال له المركز الاول في بعض المجتمعات كالبدو وسكان الصحاري. وتتكون القاعدة العرفية من سلوك معين او موقف محدد يصدر عن شخص او عن مجموعه من الاشخاص بمناسبة معينة ثم يتكرر ذلك في مناسبات اخري الى الحد الذي يتولد معه الاعتقاد لدي العامة بضرورة احترامه.

---

[1] ابراهيم مصطفى ورفاقه(مجمع اللغة العربية القاهرة) المعجم الوسيط ، دار الدعوة، الطبعة الخامسة عام ،2011، حرف العين ص 146

[2] نفس المرجع السابق ص 146

[3] نفس المرجع السابق ص 147

وعليه يكون القانون العرفي بناء على ما سبق بمثابة مجموعة من الأعراف والممارسات والمعتقدات المعترف بها كقواعد سلوك إلزامية تتبعها المجتمعات المحلية. وتشكل القوانين العرفية جزءا أصيلا من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية ومن أسلوب حياة هذه المجتمعات .وتتسم القوانين العرفية على وجه الخصوص بتضمينها مجموعة من الأعراف المعترف بها تتقاسمها الجماعة والشعوب والقبيلة والجماعة الإثنية أو الدينية .ويتعارض ذلك مع القوانين المكتوبة النابعة من سلطة سياسية مشكلة تطبق هذه القوانين وهي الدولة في أغلب الأحوال.

2- القانون العرفي والمعارف التقليدية

صورة لعقود زواج موثقة على ألواح وأعمدة خشبية

المصدر: مجلة RFIEA

تختلف تسميات العرف من شمال المغرب إلى جنوبه، ففي منطقة سوس يدعى العرف بالقانون أو الديوان أو الشرط[4] كما نجد تسمية " أزرف uzrf" في الوسط والجنوب الشرقي الذي بواسطته تتم إدارة العلاقات بين الأفراد داخل القبيلة بكونه قانون مدني[5]، في حين يطلق على العرف في منطقة الأطلس الكبير و سجلماسة اسم "تعقدين " (ايت عطا)[6] وهي كلمة بالأمازيغية تفيد ما انعقد الناس عليه في أمر من أمور حياتهم، وتستعمل القبائل أسماء أخرى للعرف كتسمية اللوح[7] ، على اعتبار أنه مجموعة من الأعراف والقوانين المكتوبة التي وضعتها هذه القبائل قصد تدبير شؤونها الداخلية والحفاظ على أمنها الخارجي .

وقد انتشرت ظاهرة الاحتكام من الألواح بين قبائل شمال إفريقيا، منذ عهد لا تسمح الوثائق بتحديد مدى قدمه. ولعل اسمه وارد من كونه كتب قديما على ألواح من خشب قبل انتشار الورق[8] وذلك

---

[4] العثماني، امحمد، ألواح جزولة والتشريع الإسلامي، دراسة لأعراف قبائل سوس في ضوء التشريع الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط، / 1425هـ ، 2004م الطبعة الأولى، ص: 235

[5] AOHCHAR ; Amina ; « COLONISATION ET CAMPAGNE BERBERE AU MAROC » ; ED: 2 ; Afrique Orient CASABLANCA2005 ; PP: 44-45.

[6] Mezzine, Larbi; « Le Tafilalt,Contribution à l'histoire du Maroc au 17 et 18 siécles » ; publication de la Faculté des Lettres Rabat 1987, Page :93

[7] آفا عمر، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر) ،(1822-1906منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بآكادير أطاريح ورسائل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ،1988الطبعة الأولى، ص: .41

[8] المرجع السابق نفس الصفحة.

حسب ما ذهبت إليه دراسة امحمد العثماني الذي عثر على أقدم نص عرفي مكتوب في جنوب المغرب يعود إلى القرن الخامس عشر، مع أن العثماني لا ينفي إمكانية وجود عرف أقدم منه، وقد استمر العمل به في سوس وغيره إلى بداية القرن السابع عشر.

ولم يكن من الصعب تبرير المكانة التي تحتلها الأعراف في المجتمع المغربي إلى جانب النصوص القانونية الوضعية، مادام من المسلم به أن بنية القانون المغربي، بالمفهوم العام لمصطلح القانون، تتكون في أصلها من أنساق ثلاثة من الضوابط هي: الأحكام الشرعية، والقواعد العرفية، والنصوص التشريعية[9]، بحيث كان العرف على الدوام يشكل مصدرا من المصادر القانونية التي تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية ويحدد الجرائم والعقوبات كما يهدف إلى حل النزاعات القائمة أو المحتمل قيامها سواء تعلق الأمر بالجانب الجنائي الإجرامي أو جانب العرض أو حماية الملك الخاص والعام[10] . وبهذا يكون الداعي من سن القوانين العرفية هو إثبات النظام ومحاربة الفوضى من خلال خلق ما يشبه القانون الوضعي الذي يتكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن العرف ليس قضاء وفض للنزاعات فحسب، الأمر الذي يعطيه طابعه الجنائي البسيط بل هو تعبير دقيق ومطابق لإنسية الجماعة انطلاقا من التصور العام للكون حتى في أبسط المعاملات اليومية الفجة.[11]

صورة لأدوات كانت تستعمل في كتابة القوانين العرفية وكذا قرارات "لجماعت"
تصوير شخصي 2018 من إقامة السيد الحاج زايد زيوال

بداية، ينبع الطابع «التقليدي» من واقع مفاده أن هذه المعارف قد تم تطويرها والحفاظ عليها ونشرها في سياق عرفي على مدار أجيال ويرسم القانون العرفي عادة ملامح هذا السياق ويحدده. وعليه فإن السؤال الأساسي في النقاش الدائر بشأن المعارف التقليدية يستلزم فهم القانون العرفي. ولذلك، عبرت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مراراً وتكرارا عن رؤيتها بأن تدابير حماية المعارف التقليدية يجب أن تستند إلى دعم تطبيق القوانين العرفية، بمعنى آخر المحافظة على القوانين العرفية المحلية من خلال تطبيقها في الحياة اليومية للساكنة.

---

[9] إد الفقيه، أحمد، نظام المياه والحقوق المرتبطة ا في القانون المغربي-شرعا وعرفا وتشريعا ،- مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2002،الطبعة ،1ص: 13.

[10] بوبيرك، رحال، "زمن القبيلة" السلطة وتدبير العنف في التمع الصحراوي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى 2012، ص 70.

[11] احدى امحمد، دراسات في تاريخ المغرب العميق، أكادير، الطبعة الأولى،2012 ص:22 مرجع سابق

ومن أهم الخصائص المميزة للقانون العرفي الشرعية والمرونة والقدرة على التكيف. ويعتبر القانون العرفي في بعض البلدان مصدرا من مصادر القانون وفي بلدان أخرى ينحصر دوره في ممارسة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للاستقلال الداخلي أو الحكم الذاتي. ولا يزال يتعين على بلدان أخرى أن تقر رسميا بالقانون العرفي[12].

ويمكن للقانون العرفي بشكل عام أن يكون بمثابة:

- القاعدة القانونية الأساسية أو مصدر القانون لحقوق الجماعة القانونية في المعارف التقليدية؛
- وعامل حقيقي من عوامل إرساء الحقوق الجماعية للجماعة في المعارف التقليدية؛
- وعامل من عوامل تعريف المعارف التقليدية أو إرساء العلاقة بين المعرفة والجماعة على أن يكون هذا العامل محوريا في مفهوم «المعارف التقليدية»؛
- ووسيلة لتحديد أو توجيه الإجراءات واجبة الاتباع في ضمان «الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة» للجماعة للنفاذ إلى و/أو الانتفاع بالمعارف التقليدية؛
- وأساس لحقوق خاصة للمنتفع أو استثناءات تعفي الممارسات والعادات العرفية المستمرة للجماعة من القيود القانونية في الانتفاع بالمعارف التقليدية؛
- ودليل لتقييم الانتهاكات الثقافية أو الروحية أو أي ضرر يتسبب فيه سوء استخدام المعارف التقليدية؛
- ومحدد أو دليل لكيفية اقتسام المنافع المتأتية عن الانتفاع بالمعارف التقليدية على نحو منصف في الجماعة؛
- ووسيلة لتحديد سبل التعويض والعقوبات أو رد الحقوق في المعارف التقليدية على إثر أي خرق لها؛
- وسبيل لحل المنازعات بشأن الملكية أو غيرها من أشكال الوصاية على المعارف التقليدية؛
- وأخيرا، دليل يهتدى به في توارث الحقوق في المعارف التقليدية من جيل لآخر.

3- القانون العرفي وحماية الملكية الفكرية للمعارف التقليدية[13]

[12] دراسة الويبو بشأن القانون العرفي في منطقة الأنديز، رودريغو دي لا كريز، ،2006، تاريخ الإطلاع :30 غشت 2021 study_cruz.pdf www.wipo.int/export/sites/www/tk/en/resources/pdf

[13] دراسة الويبو بشأن القانون العرفي في منطقة الأنديز، رودريغو دي لا كريز 2006،تاريخ الإطلاع 30 غشت 2021 ص 4 *www.wipo.int/export/sites/www/tk/en/resources/pdf study_cruz.pdf*،

بما أن القوانين العرفية نتاج بشري خالص، جاءت في سياق الحفاظ على إنسية الإنسان، وبما أنها قوانين لفظية في التعامل بالأساس، فقد استوجبت اللحظة الراهنة كتابة هذه القوانين العرفية بل واعتبارها "ملكية فكرية" يجب حمايتها؛ وعليه فإن التفاعل بين القانون العرفي وحماية الملكية الفكرية أمر معقد .فقد طورت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، باعتبارها مجتمعات متميزة، معايير حوكمة متنوعة ضمن أمور أخرى تنظم فيض المعارف التقليدية والابتكار على نحو يعبر عن دراية بقيم هذه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وعلى الرغم من اختلاف هذه المعايير عن أنظمة الملكية الفكرية، فإنها تتحلى بنفس مقدار الفاعلية في حماية المبتكر المحلي شأنها في ذلك شأن أنظمة الملكية الفكرية.

صورة لرسم شراء منزل بقبيلة تزكي

المصدر: مجلة RFIEA

ولقد واجه دائما أصحاب المعارف التقليدية صعوبات في النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية الرسمي حال رغبوا في ذلك[14]، وهو نظام يستند إلى هياكل وإجراءات مقننة تستند إلى كم هائل من الوثائق وتديرها الحكومة. ولا يمتلك العديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الموارد والسجلات المكتوبة وهياكل الإدارة التمثيلية الخارجية المعترف بها لتسهيل مراقبة معارفهم التقليدية، ما يعوق أصحاب الحقوق عن حماية المعارف حماية فعالة من التملك غير المشروع أو حتى عن السعي إلى حماية إيجابية للملكية الفكرية[15] .

ولئن كان الإفصاح جزءا أصيلا من قانون البراءات، فإن القانون والممارسة العرفية قد تستوجب على سبيل المثال الحفاظ على سرية المعارف التقليدية. إذ تصير براءة الاختراع باطلة ما لم يتم الإفصاح بالكامل عن الاختراع. وفضلا عن ذلك، تنطوي البراءة المستندة إلى معرفة تقليدية وإن منحت على حماية محدودة الزمن ما قد يمثل ضمانا غير مناسب للمعرفة التي تتوارثها الأجيال[16].

4- "القسم" كشكل من أشكال القانون العرفي:

---

[14] الملكية الفكرية والموارد الوراثية، المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي: نبذة عامة (منشورالويبو رقم 933)تاريخ الإطلاع 30 غشت 2021 ص 8 www.wipo.int/edocs/pubdocs/en tk/933/wipo_pub_933.pdf

[15] المرجع السابق ص 8.

[16] دور القانون العرفي في النفاذ إلى المعارف التقليدية وتقاسم منافعها وإدارتها: تجربة دول الأنديز والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، من إعداد جامعة الأمم المتحدة والويبو، الدكتور براندون توبين، ،2008، تاريخ الاطلاع 30 غشت 2021، ص 5 www.wipo.int/export/sites/www/tk/en/resources/pdf customary_law_abs_tk.pd

تستند أفكار هذا المحور على مجموعة من المقابلات الميدانية التي تم انجازها بإقليم تنغير في مجموعة من المناطق المختلفة والتي شهدت في حقبها التاريخية ما يسمى بالمحاكم العرفية وخصوصا منطقة آيت حديدو؛ إضافة إلى بعض الروايات الشفهية لأناس عايشوا هذه الحقبة التاريخية بأنفسهم أو رواية عن أبنائهم و أحفادهم بواحة تودغى، وترجع الصعوبة في تفريغ هذه المقابلات إلى محاولة المقاربة بين اللسان المحلي واللغة العربية الفصحى.

بداية يعد القسم *tagallit*[17] « serment » تعبيرا عن موقف حساس: فهو يتعامل مع كلمة المشتبه فيه باعتبارها الحقيقة المصادق عليها روحيا ، ويجعلها أبدية ، ويبطل النزاعات السابقة لصالح الانسجام في الحاضر والمستقبل؛ وفي حياة الأمازيغ في المغرب ، قبل وأثناء الحماية الفرنسية (1912-1956) ، كما بين السكان المسلمين الآخرين ، احتل استخدام القسم (*taggalit*) ،كآلية لدعم الدفاع وإنكار الاتهامات، مكانة مهمة في الحياة القانونية والروحية لهم. وهذا شكل من أشكال "التحكيم الإلهي" السائد بصفة خاصة في الحالات التي يتعذر فيها التحقق من ادعاءات أصحاب الشكاوى ولم تكن هناك طريقة للشك في الحقيقة بعد أداء القسم.[18]

يؤكد الأستاذ Geoffrey William *Marcy*[19] ، وهو الخبير في تطبيقات ونظريات القانون بالمغرب ، على الطابع الديني في حياة الأمازيغ حينما يتعلق الأمر بأداء القسم باعتباره تحكيما إلهيا كأسلوب أساسي للإثبات ، وهو إجراء يوجد بلا شك في كل مكان في شمال أفريقيا ولكن بشكل استثنائي فقط في البلدان الناطقة بالأمازيغية؛ هكذا يعتبر القسم ملاذا أخيرا إذ لم يكن القسم أكثر الطرق شيوعا لحل النزاعات. ولا أدل على ذلك سوى أن النداء الموجه إلى "العدالة غير المرئية" دليل على محدودية العدالة الوضعية في نظر الساكنة المحلية[20] . وعلاوة على ذلك ، قد ينطوي أداء القسم على انتقام القوى الروحية كما شرح هذا الأمر بالتفصيل من طرف المستجوبين الذين شاركوا في هذه المقابلات ، سواء الفقهاء « fqihs » ككتاب دينيين وأطر الدولة من قضاة وقياد تم تعيينهم بالمنطقة مباشرة بعد الاستقلال.

يستخدم القسم كملاذ أخير عندما لا يتوفر دليل مكتوب (في اللسان المحلي الأمازيغي نتكلم عن "تيفاوين" « tifawin »). وفي حين أن التأكيد على اللغة المكتوبة بدلا من اللغة الشفوية ليس له أساس في

---

[17] يتم تداول مصطلح القسم في اللسان المحلي بكلمة « tagallit » وتنطق ب "تاكاليت".

[18] G. H. Bousquet, "Islamic Law and Customary Law in French North Africa", *Journal of Comparative Legislation and International Law* 32, no. 3/4, 1950, p. 62

[19] أنثروبولوجي بريطاني مهتم في كتاباته بالقوانين العرفية المقارنة السائدة بشمال إفريقيا خصوصا بالمغرب والجزائر.

[20] G. H. Bousquet, "Islamic Law and Customary Law in French North Africa" p 70

الشريعة الإسلامية، فإن العكس صحيح أيضا لأن "الوثائق المكتوبة ليست سوى مذكرة مساعدة"[21]. بيد أن الشهود مطلوبون. وبالعودة إلى الكتابات التاريخية فالقسم يكشف الحقيقة، وقوته تكمن في إمكانية الانتقام الخارق للطبيعة .بالنسبة لليونانيين القدماء، الخوف من الإله (زيوس) يعود أصله إلى العنف الذي ارتكبه الإله على البشر ، وقتلهم بالصواعق.[22] وبالنسبة للمسلمين المغاربيين، كان الخوف من العقاب الإلهي وعقاب الأولياء « les walis » كافياً لتفادي أداء قسم كاذب. ولكن كما شرح لي إبن قاض محلي قديم، "كان لا بد من وجود الثقة بين الناس". وشدد أحد واضعي المشروع السابقين على فذاحة القسم الكاذب في ظل نظام "الأزرف" [23]« uzrf » ، مشيرا إلى أن هذا التمسك بالحقيقة قد اختفى إلى حد كبير منذ ذلك الحين.

شكل القسم:

ترى ما شكل هذا الخوف من العدالة الغير مرئية، عدالة الله وعدالة الولي؟ الكلمات ، والسلوك ، وملحقات أخرى مثل القرآن تعطي الشكل والمعنى للقسم. وفقاً لـ M. de *Prandières* et R. *Montagne*[24]، القسم على الكتاب لديه أهمية كبرى. ويعلم من يفعل ذلك بأن حياته وحياة خصمه قد تملأها الأمراض أو تتضرر أعماله أو تجارته في حال كذبه. وفي الحالات الخطيرة، كما هو الحال بالنسبة للمنازعات على الأرض، لا يؤدى اليمين إلا على لوح مكتوب عليه آيات من القرآن ،والشخص الذي يقسم يأخذ اللوحة في يده ويعلن صيغة القسم [25] ؛ ومما يذكره التاريخ الشفوي على لسان أبناء المنطقة حقيقة أن القرآن قد تم استخدامه لتأدية القسم.

صيغ القسم الأمازيغي:

استنادا إلى سجلات ضباط الشؤون الأهلية المتواجدة بالمحكمة الابتدائية بتنغير نعرض بعض النماذج من المحاكمات التي استخدم فيها القسم في إطار المحاكم العرفية ببعض جماعات المنطقة[26].

---

[21] J. Schacht, *An Introduction to Islamic Law*, Oxford University Press, Oxford, 1964, p. 193.

[22] دور القانون العرفي في النفاذ إلى المعارف التقليدية وتقاسم منافعها وإدارتها: تجربة دول الأنديز والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، من إعداد جامعة الأمم المتحدة والويبو، الدكتور براندون توبين، ،2008، تاريخ الاطلاع 30 غشت 2021، ص 5

[23] الأزرف uzrf يطلق مصطلح ازرف عند أمازيغ الواحات المغربية على مجموع القواعد القانونية التي تعارف عليها السكان في تنظيم شؤونهم وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويفسر بكونه الطريق "أبريد" الذي قد يحتمل الفرضية تبعا لمقولة: "أندو سابريد أو أندو سأزرف" أي "لنتبع الطريق أو لنذهب أمام العدالة".

[24] Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc Robert Montagne Feni XX réédition numérique (Librairie Félix Alcan) Université de Paris - Faculté des lettre 24 Novembre 2017/consulter le 25/08/2021-p25.

[25] *Une enquête ethnographique et sociologique allemande sur l'Afrique du Nord*, p. 44 ; traduction et adaptation par De Prandières et Montagne, 1924, de *Sitte und Recht in Nord Afrika (Coutumes et droit en Afrique du Nord),* Ferdinand Enke Stutgard, Leipzig, 1923.p-48-49

[26] سجلات ضباط الشؤون الأهلية بمنطقة تنغير عبارة عن سجلات "متهالكة" تعرضت للتلف بفعل تحويل مقر المحكمة الابتدائية أكثر من مرة، تمت ترجمة بعض من أجزائها بمساعدة الأستاذ كمال موحى.

المحكمة العرفية الجنائية رقم 02 السجل الثاني القضية رقم 95 سنة 1954: قضية أبوة

كلثوم أوبلا، امرأة عازبة حامل ويستشهد السجل بكلماتها المباشرة حينما تقول: "أنا أتهم المدعى عليه بحالتي الحالية". المدعى عليه ينكر. ولا يوجد شهود، وهو ما يحدث كثيرا في حالات الزنا. وبناء على ذلك، أوعز المحامي إلى المدعى عليه بأن يقسم على قبر سيدي عبد الكريم بحضور شقيق المدعية والشيخ ، وهو بهذا القسم لا بدحض أنه والد ذلك الطفل فقط ولكن "لم يكن له أي اتصال قط بتلك المرأة". ليسجل بالسجل أن "المدعى عليه أقسم" وأن مقدم الطلب قد عفا عنه.

المحكمة العرفية الجنائية بآيت عبد الله القضية رقم 2055 سنة 1948: قضية أبوة (المدعى عليه أن يحلف اليمين مع 25 من المحلفين)

فاطمة بنت أحمد ، لم تتزوج قط ، تقول: "أنا حامل والمتهم هو الأب". (رافقها شقيقها الذي يتهم المدعى عليه بسرقة مرآة ، وهي تهمة لاحظت المحكمة ضرورة إعادة النظر فيها). أنكر المدعى عليه ذلك ، وأحالت المحكمة العرفية القضية إلى تأدية القسم مع خمسة وعشرين من المحلفين المشاركين. وفي اليوم الموالي سجلت بالسجل عبارة "لا يستطيع أن يقسم على ذلك". وصمته بمثابة إدانة.

وادعى المدعى عليه، بعدم أداء اليمين، أنه والد الطفل غير الشرعي، وهو عار كبير لكليهما وجريمة. نحن لا نعرف ما إذا كانت العلاقة مقصودة أو مجبرة. وفي بعض الحالات، يتمثل الحل لهذه الحالة المخزية في أن يتزوج الرجل من أم طفله[27]. وتنص نظرية أوستن[28] بشأن أفعال الكلام (أفعال الكلام) « speech acts » على أن الكلمات التي يطلقها

[27] مقابلة مع المستجوب رقم 03

[28] **جون لانجشو أوستين**: فيلسوف اللغة الطبيعية البريطاني، ومؤسس نظرية أفعال الكلام. عاش ما بين 1911م و1960م. قبله كان اهتمام الفلاسفة اللغويين والتحليليين موجّهاً نحو العبارات والتلفظات اللغوية التوكيدية التي تكتسي قيمة خبرية ووصفية، حيث اعتبرت مع الوضعانيين عبارات حقيقية ودالة على معاني محدّدة. لكنّ انكباب أوستين هذا على تحليل العبارات والتلفظات الإنشائية أفضى إلى إبراز الخصائص الجديدة لمثل هذه العبارات، بحيث تفيد في إنجاز أفعال طقوسية في سياقات عرفية، وبالتالي فهي تخرج عن النموذج الدلالي الوصفي الذي يقصر وظيفة اللغة على وصف الوقائع والإخبار عنها. فعلى سبيل المثال العبارة التالية: "أعدك بفعل كذا وكذا" هي عبارة

الشخص المفوض يمكن أن تحول الوضع[29]. وهنا ، فإن الصمت هو الذي يحول المتهم إلى مذنب ويحتمل أن يكون مجرما.

المحكمة العرفية الجنائية آيت عبد الله القضية رقم 143 بتاريخ 1952: قضية سرقة (المدعى عليه ليقسم مع 12 من المحلفين المشاركين)

وثيقة تؤرخ لأول قانون يستند إلى الشريعة الإسلامية
تصوير شخصي 2018 من منزل الحاج زايد زيوال بإملشيل

وحكمت المحكمة على المدعى عليه بأن يقسم باثني عشر من المحلفين المشاركين، وأن يقول "لا أعرف ما يدعيه المدعي عن سرقة الشعير" في قبر سي محامد بحضور عضوين في المحكمة العرفية. وبعد فترة من الزمن، يشير السجل إلى أنه "قسم لا يعتد به".

بناء على كل ما سبق كان على المدعى عليه في العدالة الأمازيغية إبان فترة الحماية الفرنسية أن يدافع عن برائته في غياب الأدلة، وهناك أمر واحد واضح وراء هذا الغموض المتمثل في استخدام القسم في المحاكم العرفية أثناء فترة الحماية الفرنسية: فالمجلس القضائي لا يتألف فقط من أشخاص عضويين مثل المدعي ، والمدعى عليه ، وضابط الشؤون الأهلية أو العسكرية ، والفقيه الذي يعمل كمترجم أو كاتب. بل الاكيد عند ساكنة المنطقة هو حضور مستمع خفي له سلطة رمزية تفوق سلطة هذا المجلس القضائي وهو بمثابة مجلس روحي سواء تعلق الأمر بالله « rbbi » أو بالولي والولية[30]« walis-walia »

هذه القوة الخارقة للطبيعة ضمنية ومنتشرة في ثقافة سكان الواحة بالجنوب الشرقي. وكان لدى الشخص الذي يؤدي القسم دائما وقت للتفكير - بين أسبوع وشهر - قبل أداء القسم[31] ، والتشاور مع أسرته والتفكير في العواقب المحتملة لقسمه.

5- نماذج من الأحكام/القوانين العرفية بواحات الجنوب الشرقي المغربي "واحة تودغى نموذجا":

للقوانين العرفية أهمية مركزية في صميم هوية المجتمعات المحلية، إذ تعرف حقوق أعضائها والتزاماتهم ومسؤولياتهم المرتبطة بأبعاد هامة من حياتهم وثقافتهم .وقد يتناول القانون العرفي العديد من القضايا المختلفة بدءا باستخدام الموارد الطبيعية والنفاذ إليها وكذا الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأرض والميراث والملكية وممارسة الحياة الروحية وصون التراث الثقافي والأنظمة المعرفية وغيرها من

تستخدم لفعل شيء وليس للوصف أو الإخبار عن هذا الشيء، ومن ثمّ فهي عبارة تُفهم بشكل أفضل كفعل شيء (إنجاز وعد...) وليس توكيداً لأيّ شيء، ومن هنا جاء اسم كتابه الشهير" :**كيف نفعل الأشياء بالكلمات**"

[29] 14. J. L. Austin, *How to Do things with Words*, Harvard University Press, Cambridge, 1962 ,p26

[30] مقابلة مع المستجوب رقم 01

[31] مقابلة مع المستجوب رقم 01

القضايا [32].وقد يكون الحفاظ على القوانين العرفية عاملا حاسما في استمرارية زخم الحياة الفكرية والثقافية والروحية وتراث الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي طالما نادت بسبل متنوعة لاحترام القوانين العرفية والإقرار بها، تتجاوز نطاق هذه المجتمعات ذاتها ومنها على سبيل المثال المطالبة بالأرض والموارد الطبيعية[33].

في هذا السياق تبرز الأهمية البالغة لوثائق الأعراف، باعتبارها مجموعة من الضوابط والأحكام المتعارف عليها بين أفراد القبيلة أو القبائل. و إلى عهد قريب كان معظم سكان المغرب قرويون، ففي مطلع القرن العشرون لم يكن يتجاوز حجم الساكنة الحضرية خمسة بالمائة كما تؤكد وثائق رسمية[34] ،يعني ذلك أن القبيلة كانت هي الخلية الأساسية للمجتمع القروي، وضمنها تنتظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وفق قوانين متعارف عليها، شكلت قواعد ترشد الفرد والجماعة، فظهرت بذلك أحكاما عرفية ترسخت في عادات القبيلة[35] ،ومع مرور الزمن أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياة أهل تلك القبيلة. فقد توصل ابن خلدون الى أن سكان الصحراء "أخلاقهم أبعد من الانحراف وأذهانهم أثقب في المعارف والادراكات[36] "،لذلك شكلت الأعراف أحد مصادر المعرفة التاريخية لتفاصيل الحياة الواحية، وفي رصد العلاقات القائمة بين السكان من أجل التعاون على استغلال المجال، والوقوف على طبيعة النزاع بينهم بسبب الاستغلال المشترك لبعض الاراضي وتقسيم حصص السقي وغيرها من المظاهر الاجتماعية العديدة.

فلا بيد إذن من كون الأعراف بالنسبة للمجتمعات الواحية أحد "المرجعيات الرئيسية للبنية التنظيمية العامة للفئات الاجتماعية المكونة للوحدة السكنية المنغلقة والمتجلية في القصر الذي هو الخلية الأولى المكونة لمختلف المشيخات والاتحاديات[37] " ولعل من ابرز هذه الاتحاديات بالجنوب الشرقي المغربي

32 الأعراف مصدر لإنتاج المعرفة التاريخية: أعراف المياه بواحة بتافيلالت نموذجا، محمد بسباس، مدارات تاريخية – دورية دولية محكمة ربع سنوية، المجلد الأول – العدد الثالث – سبتمبر 2019، ص 3.

33 يوسف مهدان "الحياة الاجتماعية والقانونية لواحة تدغة بحث لنيل الإجازة في التاريخ والحضارة للموسم الجامعي 94-95 ص 05.

34 تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول نتائج الاحصاء العام للسكان والسكنى 2014مستقبلية مغرب 2030 أية ديموغرافية؟ www.hcp.ma/file/، تاريخ الاطلاع 2021/06/20

35 حليمة بن كرعي، تحديد بعض المفاهيم المتصلة بالعرف، ضمن كتاب الاعراف بالبادية المغربية ،منشورات مجموعات البحث في تاريخ البوادي المغربية ،سلسلة ندوات ومناظرات رقم ،1مطبعة السلام للطباعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ،الرباط ،.2004 ص 73.

36 عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة المصرية العصرية صيدا- بيروت ط1999 ص1

37 محمد لمراني علوي، القانون العرفي بقصور تافيلالت: قصر أخنوش نموذجا، ندوة التاريخ والقانون التقاطعات المعرفية والاهتمامات المشتركة، تنسيق أحمد المحمودي وإبراهيم القادري بوتشيش، سلسلة الندوات ،2009 ، ج22 ،2ص.

"اتحادية ايت عطا" التي لعبت دورا هاما في تاريخ المغرب وشملت مجال واسعا وشاسعا يمتد من الأطلس إلى تخوم الصحراء[38].

وهذا المجال الكبير والواسع لم تشر إليه أي دراسة تاريخية قديمة ومعمقة سواء عند "آيت عطا أو تدغى"[39] أو لدى الأمازيغ في المغرب باعتبار هؤلاء مارقين في الدين وبعيدين كل البعد في الدين و الشرع بسبب أعرافهم وتقاليدهم وعادتهم ،وبالتالي وجب السكوت عنها. هكذا وصفهم المؤرخون والفقهاء المغاربة رغم ما قدمه الأمازيغ من إرث وحضارة عريقة للتاريخ المغربي كما وصفتهم الكتابات الكولونيالية الإستعمارية بالمخربين و الفوضويين إلى غير ذللك من الأوصاف القدحية[40]. نفس الشعار و اللواء أخذته ما يسمى "الحركة الوطنية " ضد أي اهتمام بالواقع القبلي المغربي في جميع جوانبه في محاولة لها لطمس معالم الأمازيغ التاريخية، الفكرية و التنظيمية، اللغوية العريقة والتنكر لتراثهم كما جاء على لسان المكي الناصري[41].

صورة تؤرخ لتجمع قبلي يصرح من خلاله "أمغار" بتغيير في قانون السقي بواحة تودغى العليا
صورة مأخوذة من منزل الحاج زايد زيوال بإملشيل

وفيما يلي بعض المظاهر الدالة على الأحكام العرفية المعتمدة في تدبير الحياة اليومية لسكان الواحة بمنطقة تودغى:

- **كيفية اختيار " أمغار نتقبيلت" أو شيخ القبيلة وبعض مهامه**[42].

في كل سنة يجتمع كبار القبيلة ما بين 10 إلى 12 شخصا من كبار السن وعقلاء القبيلة وذلك حسب عدد "إخصان المكونة للقبيلة " وكل "إخص ikhs" ينتدب شخصين لعقد اجتماع " أگراو" وبعد نقاش حاد بين الأطراف الحاضرة في الاجتماع يتم اختيار "أمغار نتقبيلت" بالتصويت والانتخاب بين العظام الخمسة وبكل ديمقراطية وشفافية خاصة في شهر مارس وكانت تقام عدة طقوس وعادات من بينها قراءة الفاتحة ثم وضع قبضة من الربيع "الفصة" فوق رأس الرجل الذي تم اختياره وبعد ذلك تأتي نساء من سلالة "الأمغار" يأخذن القبضة من على رأسه وفي موكب يعبر عن الفرح ، يشترك فيه الأطفال يتجه بها للساقية "تارگا " ويقمن بترديد بيت شعري يعبر عن إتفاق الجميع على شخص الأمغار مرددين عبارات " نكراك تعقدين سنماغ اربي الراي " "إليك ياالله نعهد

[38] جورج سيبلمان " ايت عطا الصحراء وتهدئة درعة العليا" ترجمة أحمد أحدى ص48-49,

[39] التقي العلوي: مجلة البحث العلمي العدد 23 ص 115 غشت 1974 "الاتحادية الأطلسية" «الإتحاد العطاوي»ص58.

[40]. كما جاء في لسان المكي الناصري : فرنسا وسياستها البربرية في المغرب ط2 الرباط 1993 ص 13

[41] المكي الناصري: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب ط2 الرباط 1993 ص 13

[42] مضامين مقابلات أجريت مع الساكنة المحلية بمنطقة تنغير أيام 10-21-18-17-13 غشت 2020

بمشاكلنا" وبعد برهة من الزمن يخرج المتطوعون بالكسكس إلى وسط " إغرم" ليأكل منها الزائر والغريب والمحلي وهنا تنتهي مراسم التعيين بقراءة الفاتحة من جديد وترتيب بعض الدعوات متمنين أن تكون السنة سنة رخاء وازدهار ونشير هنا إلى أن حضور المرأة في المراسيم ما هو إلا رمز للخصب والحياة وتدوم مدة صلاحية أمغار سنة واحدة إذ ينتقل شيخ القبيلة/الأمغار إلى عظم أخر في السنة المقبلة بالتناوب بين" إخصان. "

وبعد تعيين أمغار يقوم بدوره باختيار " المعين أو المساعد " أو ما يسمى باللسان المحلي " باب نمور-n– bab "oumurإذ يقوم باختيار شخصين في كل عظم كأعيان له وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهيكلة السابق هي نفس الهيكلة التي تخضع لها تشكيلة إيست تقبيلت دلالة على قدرة المرأة على تدبير وتسيير شؤون أهل قبيلتها.

وفيما يلي تشكيلة لأعراف آيت/ايست تقبيلت بقبيلة آيت سنان إقليم تنغير[43]:

هيكلة آيت تقبيلت	هيكلة إيست تقبيلت
أمغار نتقبيلت: حسن نايت عيسى باب نومور/ bab-n-oumour: ✓ نزيه نايت حوسى ✓ لحو نايت لحسن ✓ لحسن نايت ابراهيم رحمه الله ✓ شعيبي عمر اوزايد	أمغار نتقبيلت: قيو اوعبو باب نومور/ bab-n-oumour: ✓ رابحة نايت السعيد ✓ قيو بوهوش ✓ عشو ارهوش ✓ لالة زهور نايت مولاي

وتتجلى أهمية "أمغار- ن- تقبيلت" في كونه يقوم بتنظيم الأمور داخل القبيلة إذ يتكلف بأمور "إكران/إكمون" (الفدان والمشارات) ويقوم بإعلان الناس بضرورة حفر السواقي وإعادة ترميمها ويتكلف بتنظيم عملية السقي بالنوبة وحفظ "تيرام[44] " (الحقوق) وهو الذي يقوم بتحديد وقت إعلان جني الزيتون واللوز والثمر وكل من أخلف هذا الوقت يدفع الضريبة تسمى محليا "تميولت "timiwlt" "إذ تختلف قيمتها حسب حالة الشخص بين الصغير والكبير وحسب نوع المخالفة بحيث مثالا عندما يتم ضبط صبي يسرق التمر والزيتون وعمره ما بين 6 الى7 سنوات يتم تخفيف العقوبة عليه أما الكبير ما بين 10 إلى 20 سنة يتم مضاعفة الضريبة التي تؤدى نقدا خمسة دراهم لgصغار و10 دراهم للكبار ولكن ضريبة الليل تكون مضاعفة تصل إلى عشرون درهم . بحيث عند ضبط شخص ما من طرف أمغار أو أعوانه يقومون بتسجيل اسمه ونوع المخالفة التي ارتكبها وفي يوم الجمعة بعد الصلاة يعلن عن أسماء المضبوطين بعد ذكر حالتهم

[43] مضامين مقابلة مع الساكنة المحلية المتمثلة في أشخاص: علي نصرالدين/محمد الزهري/عائشة باعتي/خديجة الكرتي.

[44] النوبة أو ترمت" وهي طريقة لتنظيم عملية السقي

وخصوصياتهم وهنا يتكلف كل المعينين في كل عظم بجمع هذه الضريبة وعدتها محدودة وهي مرور 3 أسابيع وان رفض أدائها يشكى به إلى القائد الإداري.

كما يتدخل أمغار وأعوانه في جمع "خلصة" الإمام أو الفقيه وفي حالة النزاع بين أهل القبيلة حول قضية الماء أو الحدود ويحال أن يقوم بالإصلاح بينهم بقدرة استطاعته وان استعصى الأمر عليه يرفع الشكوى إلى القائد.

مثال عن بعض الأحكام العرفية بالمنطقة [45]:

انتقالا إلى منطقة أخرى من مناطق إقليم تنغير والتي لا تبعد عن قبيلة آيت سنان بتودغى العليا، يتعلق الامر بمنطقة قبائل آيت عطا و لعل أبرز جانب من الحياة الإجتماعية والثقافية لقبائل آيت عطا يتعلق بقوانينهم العرفية التي نظموا بها أنفسهم في غياب السلطة السياسية -الدولة- القادرة على تنظيم ذلك. وسنتحدث في الأسطر المقبلة عن قبيلة آيت حديدو بحكم عدد من المقابلات الميدانية التي تم إنجازها بهذه المنطقة وكذا استنادا إلى بعض المراجع التاريخية.

الحياة القانونية لدى قبيلة آيت حديدو تعد جانبا غنيا من جوانب الغنى الأنتروبولوجي والثقافي الجديرة بالدرس والتحليل من عادات الزواج و الشعر والحكايات المتنوعة... بل و لا تزال بعض المصطلحات التي تشكل الجهاز المفاهيمي لتلك القوانين العرفية على ألسن الناس إلى اليوم، وقد كان مركز تلك المحكمة العرفية لقبيلة آيت حديدو بدوار "إملوان imelouan " المتواجد حاليا بنفوذ جماعة "تلمي" قيادة امسمرير،كما هو شأن محكمة "إغرم أمزدار" بصاغرو، ولازال سكان إملوان إلى اليوم يدعون "بآيت تعقيد"هو الإسم الذي كان يطلق على محكمتهم"تعقيد أو تعقيط" ،وربما جاءت هذه التسمية من الفعل " عقد" حيث أن الفقهاء والطلبة القدامى وشيوخ الزوايا كانوا يكتبون العهود والعقود باللغة العربية الفصحى،وربما كانت وثيقة عقد تكليف "إملوان" بالقضاء وراء تلك التسمية عقد = تعقيد .

ورغم شيوع مصطلح تعقيد إلا أن هناك مصطلحات أمازيغية لا زالت على الألسن إلى اليوم مثل : "إزرف uzrf"،و "أمزارفو umzzarfu "،و"إمكيلان imgillan " وهم الذين يحلفون قرب ولي يدعى سيدي سعيد لازال قبره موجودا إلى اليوم بمقبرة "إملوان" القريبة من تلك المحكمة[46]،ويكون القسم قرب هذا الولي لجعل المقسم يخاف "تونانتtounant " أي لعنة ذلك الولي فلا يكذب في شهادته.

ومن الأمور العجيبة في بناية هذه المحكمة وجود سجن يسمى سجن أوختال"لحبس نوختال" ،وهو عبارة عن حفرة تكون بطول قامة الرجل وتغطى بحجرة كبيرة" إفليلو iflilo" ،وتوجد بها منافذ

[45] هذه الأمثلة تم استقاءها من خلال مقابلات ثلاثة مع أشخاص من أبناء المنطقة، من بينهم حفيد كاتب عدلي عايش فترة المحاكم العرفية.

[46] مقابلة مع المستجوب رقم 02

توفر الهواء،ولم يبق من هذا "السجن" اليوم إلا اثار تلك الحفر ..وبالرجوع لوثيقة "تعقيد" فقد أخبرنا بعض الشيوخ من هذا الدوار أنها مكتوبة على جلد غزال يتوارثها الأكبر سنا فالأكبر[47].

وسوف نعرض فيما يلي بعض بنود تلك الوثيقة كما استقينا بعضها من الرواية الشفوية، إضافة إلى بعض المراجع التاريخية الإستعمارية التي وثقت لتلك البنود.

- مجال العقار والبناء:
- ✓ ليس بإمكان أي أحد أن يبني بحيث يحجب الشمس عن أحد جيرانه؛
- ✓ كل من اشتكى من ضياع أرض منه ولم يتقدم بشكاية إلا بعد بدء من أخدها منه في البناء بوضع " اللوح الأول" لاتقبل منه شكاية؛
- ✓ كل منزل يسع عائلتين يجب تقسيمه شريطة وجود سلمين منفصلين لصعود من يبلغ سن الرشد ؛
- الأحوال الشخصية:
- ✓ المرأة التي ترغب في مغادرة بيت زوجها وهي بكامل قواها العقلية لاحق لها في ممتلكات البيت إلا في حالة الحمل؛
- ✓ صداق البكر ريال،أما الثيب فنصف ريال مع "تكنبوشت" مليئة بالحناء؛
- ✓ كل زوج يطلق زوجته يكون ملزما بأن يدفع لها ثلاثة أمدد من الشعير كل شهر وأوقية سمن وأحذية لمدة ثلاثة أشهر من فترة العدة، أما إذا قضت الزوجة عاما كاملا في خدمة زوجها فيدفع لها صوف الخروف لصنع حزامها" تسمرت" وكذا "تحنديرت" أو " تحرويت".
- الجنح والجنايات:
- ✓ كل من سرق بغلة ملزم بدفع فرنك عن كل ليلة لصاحبها وتتضاعف الغرامة في حالة البقرة؛.
- ✓ من دخل بيتا بنية السرقة يدفع خمس ريالات عن كل عتبة باب يلجها و 100ريال عن كل خيمة؛

هذه فقط بعض البنود التي لازالت الرواية الشفهية قادرة على استذكارها، علما أن هناك أعرافا كثيرة غير مكتوبة تنظم الرعي بالمراعي، وكذا نظام الري والسواقي والعلاقات المختلفة ك "تاضا" و"تافركانت" وغيرها .

6- آفاق توظيف القانون العرفي الأمازيغي

إن الحديث عن آفاق توظيف القانون العرفي الأمازيغي ليس بدافع نزعة انتمائية شوفينية، وإنما لما لامسناه في فقرات الصفحات السابقة من "إنسية" القوانين العرفية الأمازيغية خصوصا بواحات الجنوب الشرقي باعتبارها مجموعة من القوانين التي تضعها الجماعة المحلية في إطار القبيلة باجتهادها الخاص من

[47] مقابلة مع المستجوب رقم 03

خلال مجلس يسمى "انفلاس inflass" يضم منتخبي القبيلة ويرأسهم (أمغار). هذه القوانين "نسبية" أي أنها قابلة للتغيير والتجديد بشكل يواكب تطور المجتمع المحلي وحين يتقرر تغيير تلك القوانين كان يتم إرسال "ابراح" ينادي الجميع ليحضروا ويستمعوا لأسباب التغيير ويعرفوا بالقانون الجديد، وهو ما يعكس نوعا من الديمقراطية المحلية في تدبير شؤون القبيلة.

وخلال فترة الحماية، صدر ظهيران يتطرقان إلى القانون العرفي، الأول سنة 1914، يعطي للقبائل الأمازيغية حق الاستمرار في العمل بقوانينها العرفية، والثاني في سنة 1930 ويتعلق بـ" تنظيم سير العدالة في القبائل ذات الأعراف البربرية التي لا تتوفر على محاكم لتطبيق الشرع"[48]. هذا الظهير الأخير والذي اشتهر بـ"الظهير البربري"، اعتبرت فرنسا من خلاله أنه من الضروري احترام الأعراف الأمازيغية والاعتراف بها؛ وعليه يتضح أن آفاق توظيف القانون العرفي الأمازيغي يبدأ عندما يتم الاعتماد عليه (أي القانون العرفي الأمازيغي) كمصدر من مصادر التشريع ويؤخذ منه ما لا يتعارض مع القوانين الدولية والتشريعات الأخرى الحديثة.

دعوانا من كل ما سبق ذكره أن آفاق اعتماد القانون العرفي الأمازيغي في التشريع المغربي يرجع للعديد من الأسباب يمكن أن نجمعها في سبب واحد يتمثل في كون القانون العرفي الأمازيغي يتضمن مقتضيات تأخذ الإنسان وحقوقه بعين الاعتبار في الدرجة الأولى ما يجعله قانونا منصفا وعادلا، إضافة إلى أنه لا يتضمن عقوبة الإعدام، ذلك أن أقصى عقوبة فيه هي النفي. كما أنه يقوم على مبدأ المساواة بين الجنسين. ومن ثمة، فإن قيمة هذا القانون تكمن في تقديره للإنسان واحترامه حرمة الجسد وعدم قساوته.

خاتمة:

لقد حاولنا في هذه الورقة أن نسلط الضوء على مجال من مجالات المجتمع المغربي الزاخر بعديد المؤهلات والمقدرات الثقافية والأنثروبولوجية الجديرة بالبحث والاستقصاء، سيما ونحن نتحدث عن عنصر منظم للعلاقات المجتمعية بواحات الجنوب الشرقي؛ والذي يرمي إلى حفظ الإنسان والمجال شريطة الامتثال إلى حكم القانون العرفي، يحق لنا في هذه النقطة أن نتحدث عن موروث ثقافي لامادي بصم حياة الإنسان الواحي بالجنوب الشرقي المغربي ليس فقط في علاقته مع أبناء جلدته بل في علاقته بالأجنبي المحتل. إضافة إلى ذلك تعد الحياة الروحية لساكنة الواحات بالجنوب الشرقي المغربي عنصرا في ضمان الأمن الروحي والنفسي حتى في حالات النزاع الذي ينتهي "بالقسم" باعتباره آلية حجاجية مقدسة، تكمن قدسيتها في خوف المقسم من العذاب والعقاب.

وعليه فلم تكن القوانين العرفية الأمازيغية –كغيرها من الأعراف-نتاجا لترف فكري بل كانت نتيجة حتمية أملتها ضرورة الحفاظ على العلاقات الإنسانية من خلال جعل المشترك الجمعي أقوى وأسمى

48 أحمد البوزيدي " التاريخ الاجتماعي لدرعة" مطلع القرن 17 ومطلع القرن 20 ص 173.

الغايات التي يتوجب الحفاظ عليها؛ ولا أدل على ذلك إلا عراقة القوانين العرفية التي ما يزال العمل بها إلى يومنا هذا بواحات الجنوب الشرقي المغربي وخصوصا بواحة تودغى سواء تعلق الأمر بتنظيم السقي أو الحياة اليومية للساكنة المحلية من خلال "ظواهر قانونية" يجسدها تنظيم "آيت/إيست تقبيلت".

لائحة المراجع:

- ✓ ابراهيم مصطفى ورفاقه(مجمع اللغة العربية القاهرة) المعجم الوسيط ، دار الدعوة، الطبعة الخامسة عام 2011؛
- ✓ آفا عمر، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر ،1906-1822منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بآكادير أطاريح ورسائل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ،1988الطبعة الأولى؛
- ✓ إد الفقيه، أحمد، نظام المياه والحقوق المرتبطة به في القانون المغربي-شرعا وعرفا وتشريعا ،- مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ،2002الطبعة ،1؛
- ✓ أحمد البوزيدي " التاريخ الاجتماعي لدرعة" مطلع القرن 17 ومطلع القرن 20؛
- ✓ الأعراف مصدر لإنتاج المعرفة التاريخية: أعراف المياه بواحة بتافيلالت نموذجا، محمد بسباس، مدارات تاريخية – دورية دولية محكمة ربع سنوية، المجلد الأول – العدد الثالث – سبتمبر 2019؛
- ✓ التقي العلوي: مجلة البحث العلمي العدد 23 غشت 1974 "الاتحادية الأطلسية الإتحاد العطاوي"؛
- ✓ العثماني، امحمد، ألواح جزولة والتشريع الإسلامي، دراسة لأعراف قبائل سوس في ضوء التشريع الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط، / 1425هـ ، 2004م الطبعة الأولى؛
- ✓ الملكية الفكرية والموارد الوراثية، المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي: نبذة عامة (منشور الويبو رقم 933)تاريخ الإطلاع 30 غشت 2021 www.wipo.int/edocs/pubdocs/en tk/933/wipo_pub_933.pdf؛
- ✓ المكي الناصري: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب ط2 الرباط 1993؛
- ✓ بوبيرك، رحال، "زمن القبيلة" السلطة وتدبير العنف في المجتمع الصحراوي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى 2012؛
- ✓ تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول نتائج الاحصاء العام للسكان والسكنى 2014مستقبلية مغرب 2030 أية ديموغرافية؟ www.hcp.ma/file/ ، تاريخ الاطلاع 2021/06/20؛
- ✓ جورج سيبلمان " ايت عطا الصحراء وتهدئة درعة العليا" ترجمة أحمد أحدى؛
- ✓ حليمة بن كرعي، تحديد بعض المفاهيم المتصلة بالعرف، ضمن كتاب الاعراف بالبادية المغربية ،منشورات مجموعات البحث في تاريخ البوادي المغربية ،سلسلة ندوات ومناظرات رقم ،1مطبعة السلام للطباعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ،الرباط ،.2004؛
- ✓ دراسة الويبو بشأن القانون العرفي في منطقة الأنديز، رودريغو دي لا كريز، ،2006، تاريخ الإطلاع :30 غشت 2021 www.wipo.int/export/sites/www/tk/en/resources/pdf study_cruz.pdf؛

- ✓ دراسة الويبو بشأن القانون العرفي في منطقة الأنديز، رودريغو دي لا كريز 2006،تاريخ الإطلاع 30 غشت 2021 ص 4 www.wipo.int/export/sites/www/tk/en/resources/pdf study_cruz.pdf؛
- ✓ دور القانون العرفي في النفاذ إلى المعارف التقليدية وتقاسم منافعها وإدارتها: تجربة دول الأنديز والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، من إعداد جامعة الأمم المتحدة والويبو، الدكتور براندون توبين، 2008، تاريخ الاطلاع 30 غشت 2021، www.wipo.int/export/sites/www/tk/en/resources/pdf customary_law_abs_tk.pd ؛
- ✓ عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة المصرية العصرية صيدا- بيروت ط1999؛
- ✓ محمد لمراني علوي، القانون العرفي بقصور تافيلالت: قصر أخنوش نموذجا، ندوة التاريخ والقانون التقاطعات المعرفية والاهتمامات المشتركة، تنسيق أحمد المحمودي وإبراهيم القادري بوتشيش، سلسلة الندوات، 2009 ، ج 22؛
- ✓ مقابلات ميدانية مع مجموعة من المستجوبين من ساكنة المنطقة أنجزت أيام 10-13-17-18-21 غشت 2021؛
- ✓ يوسف مهدان "الحياة الاجتماعية والقانونية لواحة تدغة يحث لنيل الإجازة في التاريخ والحضارة للموسم الجامعي 94-95؛
- ✓ AOHCHAR ; Amina ; « COLONISATION ET CAMPAGNE BERBERE AU MAROC » ; ED: 2 ; Afrique Orient CASABLANCA2005 ;
- ✓ G. H. Bousquet, "Islamic Law and Customary Law in French North Africa", *Journal of Comparative Legislation and International Law* 32, no. 3/4, 1950;
- ✓ . J. L. Austin, *How to Do things with Words*, Harvard University Press, Cambridge, 1962 ;
- ✓ J. Schacht, *An Introduction to Islamic Law*, Oxford University Press, Oxford, 1964;
- ✓ Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc Robert Montagne Feni XX réédition numérique (Librairie Félix Alcan) Université de Paris - Faculté des lettre 24 Novembre 2017/consulter le 25/08/2021 ;
- ✓ Mezzine, Larbi; « Le Tafilalt,Contribution à l'histoire du Maroc au 17 et 18 siécles » ; publication de la Faculté des Lettres Rabat 1987 ;
- ✓ Une enquête ethnographique et sociologique allemande sur l'Afrique du Nord, p. 44 ; traduction et adaptation par De Prandières et Montagne, 1924, de Sitte und Recht in Nord Afrika (Coutumes et droit en Afrique du Nord), Ferdinand Enke Stutgard, Leipzig, 1923 .

المرأة القروية و استعمال الموارد الطبيعية بجماعة المناصرة

Rural women and the use of natural ressources in community Mnasra

الشاوي ايمان ، طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة ابن طفيل القنيطرة ، المغرب

ملخص: تلعب المرأة القروية بجماعة المناصرة دورا هاما في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، فهي تساهم بقسم مهم في تنمية المجتمع، عن طريق ممارسة أنشطة مزدوجة بين قيامها بالأعمال المنزلية و اشتغالها بالحقول ، الشيء الذي يجعلها في اتصال مباشر بالموارد الطبيعية، و غالبا ما يكون النشاط الفلاحي مندرجا في الخدمات العائلية إلى حد يصعب فيه التمييز بين النشاط المنزلي و النشاط الاقتصادي ، بالإضافة إلى رعاية الزوج و تربية الأبناء و مع هذا مازالت ظروف عيش المرأة الريفية متدنية ولم ترق إلى المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية: المرأة القروية- تنمية المجتمع- الأعمال المنزلية- الموارد الطبيعية- النشاط الاقتصادي .

Abstract : Rural Women in a comunity Mnasra play an important role in economic and social life, as they contribute an important part to the development of society, by practicing dual activities between doing housework and working in the fields, which puts them in direct contact with natural resources. The agricultural activity is included in family services to an extent where it is difficult to distinguish between domestic activity and economic activity, in addition to taking care of the husband and raising children. Nevertheless, the living conditions of rural women are still low and have not lived up to the required level.

Key words : Rural Women -the development of society - housework- natural resources - economic activity.

مقدمة:

إن مساهمة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية و السياسية، مسألة تاريخية وقضية من قضايا المجتمع، قد تتأثر بطبيعة النظام العام للمجتمع، وكذا بنوع العلاقات السائدة. فالمرأة ككائن اجتماعي تلعب دورا جوهريا في السير العادي للمجتمع، فهي ركيزة الأسرة التي بدونها لا تقوم للمجتمع قائمة، وهي المربية الأولى لأفرادها و الموجهة لسلوكهم و الحريصة على سلامتهم من الآفات التي قد يتعرضون لها، وهي التي تنسج شكل العلاقات التي تربط الأسرة بالمجتمع و بالإضافة إلى ذلك، فهي تساهم في بناء اقتصاد الأسرة عن طريق العمل خارج البيت أو كمنظمة لهذا الاقتصاد و حريصة عليه وعلى كل ما يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الأسرة في جميع المستويات حتى تزداد اندماجا في المجتمع ويسهل إدماج أفرادها فيه.

لكنها، ظلت منذ وقت طويل من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية، ومعلوم أن إشكالية المرأة القروية هي إشكالية المجال والمجتمع والثقافة، فالمرأة تعاني من الوضع الداخلي كما تعاني على مستوى الوضع الخارجي كذلك.

واعتبارا لكون المرأة المناصرية على اتصال مباشر بموارد طبيعية تتميز بتنوعها داخل الجماعة من أتربة و غطاء نباتي و موارد مائية وافرة سطحية و باطنية ، و نظرا أيضا لكونها شريكة للرجل في الأنشطة الاقتصادية وغيرها، فإن مسألة التدهور المتنامي للموارد الطبيعية يؤدي إلى الإتلاف المستمر للبيئة، في هذا السياق يأتي تناولنا لموضوع المرأة و استعمال الموارد الطبيعية بجماعة المناصرة، و الذي نتوخى من خلاله بالضرورة ملامسة جزء من إشكالية المغرب من خلال حالة جماعة المناصرة.

- **الإشكالية**

ساهم تنوع الموارد الطبيعية بجماعة المناصرة في كثافة الأنشطة الفلاحية، التي تعتمد بشكل كبير على تشغيل اليد العاملة النسوية في الإنتاج الاقتصادي.

تقوم المرأة القروية بجماعة المناصرة بعدة مهام تتكامل و تتداخل فيما بينها إلى حد يصعب التمييز بين

الأعمال المنزلية و الأعمال الإنتاجية. و رغم مؤهلاتها المحدودة تمكنت من المساهمة في الإنفاق على الأسرة كما تساهم في عمليات الإنتاج النباتي و الحيواني و إدارة شؤون الأسرة و الحياة العامة، ومع هذا مازالت المرأة القروية تعاني من التهميش الشيء الذي يستدعي ضرورة إدماجها في مسلسل التنمية.

- **منهجية الدراسة:**

إن دراسة استعمال المرأة القروية بجماعة المناصرة للموارد الطبيعية تتطلب المرور من مجموعة من المراحل التي همت كل من:

البحث الميداني :عبراستجلاء بعض المعطيات المتعلقة بالمجال المدروس، إذ تم الاعتماد على الملاحظة و المعاينة و الوصف و التوطين ثم القيام بزيارات و مقابلات و اتصالات و تحقيقات مختلفة و متنوعة مع أخد صور معبرة للظواهر بالمجال المد روس.

البحث المكتبي: يتم تبويب و تحليل و معالجة مختلف المعطيات المحصل عليها من خلال الخرائط و الجداول، و الأشكال البيانية و المخططات، المحصل عليها وهذا بإتباع مختلف عناصر نظم الجغرافية.

مرحلة تهيئ استمارة البحث الميداني: في البداية قمنا بتحديد الدواوير التي سنركز عليها في الدراسة، فوقع اختيارنا على دوارين حاولنا قدر الإمكان أن يكونا ذوي تركيبة مختلفة من حيث حجم السكان و التجهيزات الأساسية.

تقديم مجال الدراسة.

موقع جغرافي متميز:

تتميز منطقة المناصرة بكونها تحتل حيز جغرافي كبير في المجال الساحلي لسهل الغرب و تنتمي إداريا لإقليم القنيطرة، و تمتد على مساحة تناهز195كلم^2،[1]وتقع هده الجماعة في الجزء الجنوبي الغربي من سهل الغرب ما بين خطي عرض 34 درجة و 15 دقيقة و34 درجة و 30 دقيقة شمال خط الاستواء، و بين خطي

[1] - Base des données communales de l'Agence urbaine de Kénitra.

طول 6 درجات و 30 دقيقة و 6 درجات و40 دقيقة غرب خط غرينتش. و هي عبارة عن كثبان رملية تفصل السهل عن البحر، و يمتد على شكل شريط ساحلي ، إذ يحدها واد سبو من الشرق ومن ورائه جماعتي المكرن و أولاد سلامة وتحد من الناحية الشمالية بجماعة سيدي محمد بن منصور ومن الجنوب بالجماعتين الحضريتين القنيطرة و المهدية أما من الناحية الغربية فتحد الجماعة : بالمحيط الأطلسي إذن فهي من الناحية الطبوغرافية منطقة منخفضة تنتمي إلى سهل الغرب.

خريطة 1: الموقع الجغرافي لجماعة المناصرة ضمن جهة الرباط سلا القنيطرة

المصدر: المركز الجهوي للإستثمار الفلاحي للغرب –بتصرف.

1- استعمال الموارد الطبيعية

لقد عرف الشريط الساحلي بسهل الغرب بوحدتيه الكثيبية و السهلية خلال السنوات الأخيرة،

تحولات اقتصادية عميقة و متنوعة وذلك بفعل ما يتوفر عليه هذا المجال من موارد طبيعية مهمة من تربة و غطاء نباتي وموارد مائية سطحية و باطنية ، كل هذا ساهم في خلق ظروف مواتية أمام استثمارات فلاحية هامة.

صورة 1 : غابة الأكاليبتوس على امتداد الطريق الساحلي بجماعة المناصرة

صورة 2: الدوم كتشكيلة نباتية طبيعية داخل جماعة المناصرة

- المصدر: البحث الميداني، يونيه 2014 .

صورة 3: وادي سبو من أهم الموارد المائية السطحية بسهل الغرب

صورة 4: قناة الفكرون بجماعة المناصرة

المصدر: البحث الميداني 2014.

خريطة 2: التوزيع الجغرافي لأنواع التربة بالمناصرة

المصدر: انجاز شخصي بالاعتماد على المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي للغرب2014.

2 - المرأة المناصرية بين الالتزام بالأشغال المنزلية و الأنشطة الاقتصادية

تشكل المرأة بالتأكيد فاعلا اقتصاديا حقيقيا في تطور البلدان باعتبارها من جهة، أحد لمكونين الأساسين للموارد البشرية المنتجة، إضافة إلى كونها قوة عمل هامة، من جهة ثانية.

2-1-الأعمال المنزلية:

يظهر من خلال الأدبيات التي تناولت موضوع المرأة أن العمل المنزلي هو حكر على المرأة[2]، لكن بالرغم من ذلك يبقى دور العمل المنزلي وكذا مختلف الوظائف التي تقوم بها لها انعكاسات اجتماعية.

2-1-1 غسل الملابس:

جدول 1: الطرق السائدة لغسل الملابس بدوار العنابسة و اصبيح المرابيح

الدواوير	يدويا	آلة الغسيل	هما معا	الكمية المستهلكة في الأسبوع ب/لتر	مكان التخلص من ماء الغسيل
العنابسة	23	1	1	150 لتر	في الخلاء
اصبيح المرابيح	20	2	3	200 لتر	في الخلاء
المجموع	43	3	4	350 لتر	-

المصدر: البحث الميداني يونيو 2014

يتضح من خلال العمل الميداني أن معظم نساء الجماعة لازلن يستعملن طرق تقليدية % 86 والذي يعتمد على الجهد البدني و هذا العمل غالبا ما يتم في غسل الملابس بالقرب من البئر من اللواتي يستعملن آلة الغسيل الكهربائية بينما نجد نسبة 8 % داخل البيت، في المقابل هناك 6 من النساء اللواتي يزاوجن في غسل الملابس بين ما هو تقليدي و عصري و تأخذ عملية غسل الملابس ما بين يومين إلى ثلاثة أيام في الأسبوع، فالكمية المستهلكة في هذا النشاط تصل إلى 350 لتر في الأسبوع

حسب البحث الميداني بالدواوير المدروسة، ويرتبط استهلاك المياه بالأساس إلى وفرة المياه عن طريق الضخ.

2-1-2- تنظيف البيت:

يعرف البيت بالدواوير المدروسة بجماعة المناصرة عناية قليلة، ففي الصباح تقوم النساء بتعريض الأغطية التي يستخذ منها للشمس والهواء، ثم بعد ذلك يقمن بتنظيف الفراش ووسائد غرف الجلوس وترتيبها، ثم يتخلصن من القمامة، ويساعدهن في هذه العملية الفتيات، هذه العملية تنجز في أقل وقت ممكن، ساعتين (6إلى 8) صباحا.

[2]- المرنيسي فاطمة2004: نساء الغرب دراسة ميدانية ترجمة فاطمة الزهراء ازرويل، مطبعة النجاح الجديدة،ص22.

أما بخصوص المطبخ هو الآخر يلقى عناية أقل من طرف نساء الجماعة، إذ يقتصر عملهن على تنظيف الأرض من مخلفات الأطعمة خاصة بعد كل وجبة.

شكل 1: كمية المياه المستهلكة في الطبخ و تنظيف البيت أسبوعيا بالدواوير المدروسة

المصدر: البحث الميداني يونيو 2014

يتضح من خلال الشكل أعلاه كمية المياه المستهلكة من طرف نساء الدواوير المدروسة فيما يخص أشغال الطبخ و تنظيف البيت والدي وصل فيه استهلاك المياه إلى 550 لتر أسبوعيا بدوار العفايفة و 400 لتر في دوار اصبيح المرابيح ، إذن فكمية المياه المستهلكة تضل متقاربة مابين الدوارين و كذلك مرتفعة نظرا لأهمية الفرشاة المائية بجماعة المناصرة.

3-1-2 المرأة المناصرية و استعمال المجال الغابوي:

يعد تموين الموقد بالحطب من تحملات القرويات بما فيهن الفتيات، و الحقيقة أنه إذا كان ثلاثة أرباع مستعملي الحطب يعتمدون جمعه بدل شرائه فإن ثلثي جامعيه من الإناث[3]

شكل 2: نوع الاستغلال الغابوي للمرأة بالدواوير المدروسة

المصدر:البحث الميداني يونيو 2014

[3]- Zineb Benrahmoune-Fassi : « La Collecte du bois et la déforestation »,Approche Femme Rurale .Collection dirigé par Aicha Belarbi ; P76,1995.

اتضح من خلال العمل الميداني بجماعة المناصرة أن هناك بعض النساء لازلن يعتمدن على استغلال المجال الغابوي خاصة فيما يتعلق بجمع أوراق الأشجار المتساقطة التي وصلت إلى % 67 بدوار اصبيح المرابيح بحكم قرب الدوار من مجال غابوي في حين يضل استغلال الغابة محدودا بدوار العنابسة نظرا لضعف المجالات الغابوية وبعدها عن الدوار و بالتالي يضل جلب خشب التدفئة و رعي الحيوانات من طرف النساء ضعيف بالدواوير المدروسة.

2-2- النشاط الاقتصادي للمرأة بجماعة المناصرة:

2-2-1- نساء المناصرة والعمل في القطاع الفلاحي

يفوق عدد النساء العاملات في الفلاحة - الزراعة - بالمغرب ستة ملايين امرأة، غير أن أكثر من 79% منهن عبارة عن مساعدات عائليات، إذ يشتغلن في حقول الزوج أو الأب أو الملكية العائلية المشتركة ويقمن بكل أنواع العمل من تربية المواشي والعمل بالحقول من زراعة وحصاد وغيره دون أن يتقاضين أي أجرة. ولا تتعدى نسبة الأجيرات 5,3% مما يعني أن هذه النسبة هي التي تتمتع باستقلال اقتصادي ولو جزئي نظرا لتدني الأجور بالقطاع الفلاحي و طابعه الموسمي[4].

يرتبط نشاط المرأة المناصرية كنظيرتها القروية بعموم المغرب ارتباطا وثيقا بالتنظيم التقليدي لاقتصاد الأرياف القائم على الإنتاج الفلاحي فنسبة النساء المشتغلات بالمجال 82,9 حسب الإحصاء العام للسكان و السكنى % الزراعي بجماعة المناصرة يصل إلى سنة 2004.

2-2-2- النساء العاملات بالضيعات العائلية

إن مساهمة المرأة في العمل خارج بيتها يدل عن التغيرات الجذرية التي غزت البنية الأسرية القروية بجماعة المناصرة، بسبب التأثر الفكري بضرورة تحرر المرأة، والتأثر العملي بالنساء القادمات من المدن المجاورة، اللواتي يشتغلن إبان جني المغروسات والمزروعات

- **نشاط تغلب عليه المساعدة العائلية**

يأخذ نشاط المرأة المناصرية عموما كنشاط ثانوي يكمل نشاط الرجل، باعتبار الأعمال التي تقوم بها لها صلة وثيقة بالمساهمة أو بالأحرى المساعدة في تحقيق إنتاج المقاولة العائلية دزن ان يتم اعتباره عملا منتجا[5], ويثبت هذا المعطيات الرقمية إحصاء 2004 المتعلق بحالة نساء المناصرة في المهنة.

---

[4]-C.E.R.E.D : « La femme Rurale Au Maroc : Sa condition Et Ses Potentialités »P225.1995

[5]-RAPPORT D'ENQUET:(1991)situation de la femme rurale dans l'exploitationagricoles office régional de la mise en valeur agricole du Gharb ,P :14 .

شكل 3: توزيع نساء المناصرة النشيطات حسب الحالة في المهنة

المصدر:الإحصاء العام للسكان و السكنى 2004- بتصرف .

يؤكد الرسم البياني أعلاه العلاقة الوثيقة بين نشاط المرأة المناصرية و المقاولة العائلية بحيث أن نسبة المساعدات العائليات تقارب ثلث مجموع الحالات النشيطات، وقد سجلت ويجد هذا التطور تفسيره في % نسبة العاملات في القطاع الخاص ارتفاع مهم يصل إلى 1،23 في التحولات السوسيو اقتصادية التي يعرفها المجتمع القروي عامة، حيث أن المرأة المناصرية تتجه نحو تحقيق أكثر فأكثر لاستقلاليتها الذاتية، استقلالية لا تعني التفكك بقدرما تأتي في إطار التضامن الأسري لرفع المد خول العائلي بتبني تنوع وسائل وطرق الإنتاج.

3-2-2- المرأة المناصرية و العمل الفلاحي المأجور:

تلعب المرأة القروية بالمغرب دورا مهما في الاقتصاد الوطني، فهي الفاعل الأساسي في عالم الإنتاج بجانب الرجل، فإذا كانت المرأة قد استطاعت أن تتجاوز إلى حد ما حاجز العمل غير المأجور إلى العمل المأجور، فإن ظروف المرأة العاملة القروية لازالت تتم في سياق من التجاهل المطلق لقانون الشغل[6]، و يأتي الفقر و الحرمان في مقدمة الأسباب التي تدفع بالمرأة القروية للاشتغال خارج البيت.

تضاف إلى هذه العوامل الصعوبات الاقتصادية للأسر التي تعولها النساء المطلقات والأرامل و في حالات كثيرة فإن المتزوجات اللواتي يكون دخل أزواجهن محدودا، كلها عوامل تدفع المرأة للبحث عن العمل المأجور للمساهمة في مصاريف البيت.

[6]- الكراوي ادريس1998:مظاهرالفلاحة الأسرية في الإنتاج الفلاحي مقاربات امرأة موزعة الأسرة و العمل سلسلة بإشراف المرنيسي فاطمة، مطبعة فضالة المحمدية ص:13- 14،

شكل 4: الحالة العائلية للنساء العاملات بالمجال الفلاحي

المصدر: البحث الميداني يونيو 2014

تشكل فئة العازبات النسبة الأكبر من النساء العاملات بالمجال الفلاحي بنسبة تصل الى 56% بدوار العنابسة و السبب في ذلك يرجع إلى كون هذه الفئة الأكثر استقلالية % بدوار اصبيح و 44 بحكم عدم ارتباطهم بمسؤولية الأسرة و تربية الأطفال يأتي في المرتبة الثانية المتزوجات أي النساءالتي تسعى إلى إعالة أفراد أسرتها و مساعدة الزوج في مصاريف المعيشة وهن يشتغلن بأجرة يوميةأو أسبوعية تتراوح بين 40 و60 درهم في اليوم[7].

فإذا كانت الظروف المادية من الأسباب الرئيسية، التي تدفع بالعديد من النساء للعمل خارج البيت.

شكل5: توزيع النساء الأجيرات بالدواوير المدروسة بجماعة المناصرة

المصدر:البحث الميداني يونيو 2014.

لقد ساهمت الظروف الاقتصادية و الاجتماعية في خروج المرأة بجماعة المناصرة للعمل خارج الضيعة العائلية مقابل أجر مادي هذا العمل يزيد من عناء المرأة، حيث أغلبية النساء اللواتي قمنا بمقابلتهن لم يخل حديث أغلبيتهن من كلمة "الشقا" و"التكرفيص" هذه الفئة تمثل 58 % بدوار بدوار العنابسة تعمل هذه الفئة مدار السنة مقابل الحصول على قدر ة من% اصبيح المرابيح و 42 المال، لأنها في حاجة ماسة

[7] - البحث الميداني يونيو 2014.

لتحسين مستواها المعيشي ومعيشة أبنائها، و هي فئة تملك بضع هكتارات و منهم من لا يملك قطعة أرض لاستغلالها ، هذه الفئة تعمل لمدة 16 ساعة يوميا تقريبا على الشكل التالي:

-5 إلى 7 تسخين ماء الوضوء، تهيئ الفطور- تقديم العلف للماشية- تنظيف البيت و الطبخ.

-7 إلى 12 العمل في الحقل.

- 12 إلى 14 العودة للبيت لتحضير وجبة الغذاء ورعاية الأبناء.

- 14 إلى 18 العودة للعمل في الحقل.

-18 إلى 21 تقديم العلف للماشية، تهيئ الطعام.

56,25 من مجموع% و يتبين أن هذه الفئة تخصص معظم وقتها في الحقل (9 ساعات) أي بنسبة وقتها، و إلى جانب عملها في الحقل تقوم بالأعمال المنزلية(تحضير الطعام- علف الماشية). هذه الفئة أكثر استياءا و هذا ما صرحت به إحدى النساء التي قمنا بمقابلتها،(ع.ف) عمرها 35 سنة متزوجة و لها 3 أطفال"أعمل في الحقول مقابل 50 درهما في اليوم من أجل مساعدة زوجي الذي يشتغل بإحدى المقاهي بمدينة القنيطرة، بعد العودة من الحقل أقوم بطهي الطعام، وتربية الأطفال ، الظروف و الحاجة هي التي أجبرتني على العمل بالحقل و البيت".

خاتمة:

لا أحد يستطيع أن ينازع في أدوار و إسهامات النساء في التنمية في المجال القروي المغربي، فهن يمثلن قوة فاعلة و هامة على مستوى الشغل و الإنتاج، ويساهمن بشكل كبير في الدخل العائلي من خلال الأنشطة الفلاحية، وشبه الفلاحية التي يقمن بها، لكن ظروف عيشهن لا تزال عصيبة بشكل واضح، و ذلك بسبب الأمية و الفقر و النقص في التأطير الصحي و ضعف التمدرس.

وتعتبر مشاركة المرأة القروية في الحفاظ على البيئة من خلال علاقتها المباشرة بالموارد الطبيعية و مشاركتها في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية والثقافية و الفكرية، حيوية لنمو المجتمع و حدوث التوازن فيه، إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يواكب متطلبات الحياة العصرية، و استحقاقات التطور البشري في القرن الحادي و العشرون.

إن مسألة إدماج النساء في القرارات الأسرية نادرة، لأن هذه الأخيرة تعتبر في الغالب من سلطة الرجل. و عليه فإن عدم التساوي المرتبط بالجنس تكمن بالخصوص في عدم انخراط النساء القرويات في معظم المشاريع تجد عمقها في الثقافة التي تقوم عليها لهذا، من المهم إعادة التفكير في هذه الوضعية من أجل دفع المجتمع لتعبئة أفراده في اتخاذ القرار.

قائمة المراجع:

- المرنيسي فاطمة2004: نساء الغرب دراسة ميدانية ترجمة فاطمة الزهراء ازرويل، مطبعة النجاح الجديدة،ص22.

- الكراوي ادريس1998: مظاهرالفلاجة الأسرية في الإنتاج الفلاحي مقاربات امرأة موزعة الأسرة و العمل سلسلة بإشراف المرنيسي فاطمة، مطبعة فضالة المحمدية ص:13- 14.

.- Base des données communales de l'Agence urbaine de Kénitra

Zineb Benrahmoune-Fassi : 1995 « La Collecte du bois et la déforestation »,Approche Femme Rurale .Collection dirigé par - .Aicha Belarbi ; P76

« La femme Rurale Au Maroc : Sa condition Et Ses Potentialités »P225.1995-C.E.R.E.D :

agricoles office régional de la mise en valeur situation de la femme rurale dans l'exploitation:(1991) RAPPORT D'ENQUET- .agricole du Gharb ,P :14

التدبير المتكامل للمجالات الساحلية باعتماد نظم المعلومات الجغرافية والخرائط الرقمية

حالة الشريط الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد

Integrated management of coastal areas using geographic information systems and digital maps

« The coastal strip estuary of Oued Tensift-Cap Hdid »

زهير الورازي، كلية الآداب والعلوم الانسانية مراكش، مختبر الجيومورفلوجيا والبيئة والمجتمع، المغرب.

فؤاد الكحل، دكتور باحث - المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة مراكش آسفي، المغرب .

ملخص: يتطلب التدبير المتكامل للمجالات الساحلية استحضار مختلف العناصر الطبيعية والبشرية التي تؤثر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، وفهم العلاقات التي تربط بين هذه المجالات بالمجالات الأخرى رغم كونها مجالات منتجة فإنها الأكثر تضررا وتهديدا والأكثر صعوبة في التدبير والدراسة. فهي مجالات مفتوحة وديناميكية بفعل تفاعلات عناصرها الداخلية البيئية والبشرية، باعتبارها معرضة لعدة مخاطر، منها ما هو مرتبط بالنشاط البشري وما هو مرتبط بالتغير المناخي. من أجل تيسير عملية ضبط وتحديد مكامن الخلل، يبقى اعتماد مقاربة خرائطية أمرا مهما لرصد مصادر الخطر الخارجية والداخلية، ووضع السناريوهات المستقبلية المحتملة في حالة التدخل البشري من عدمه، ذلك باعتماد خرائط رقمية ذات مصادر متعددة، منها ما هو مرتبط بالاستشعار عن بعد ومنها ما يرتبط بنظم المعلومات الجغرافية.

كلمات مفاتيح : التدبير المتكامل – نظم المعلومات الجغرافية – شريط ساحلي – خرائط رقمية.

Abstract :

Integrated coastal zone management requires the recall of various natural and human elements that affect them directly or indirectly, and understand the relationships between these areas and other areas that contribute to their influence. They are open and dynamic because of the interactions of their internal environmental and human components, as they are exposed to a number of risks, including those related to human activity and climate change. Thus, in order to facilitate the identification and determination of risk areas, the adoption of a mapping approach remains important for determining external and internal sources of risk and for developing future scenarios in case of human intervention, adopting multi-source digital maps, including those related to remote sensing (spatial images, digital terrestrial models ...), including those related to geographic information systems (data collection, software, etc.).

Key words **:**Integrated management - SIG - The coastal strip - digital maps.

تقديم:

إن الحفاظ على المجالات الساحلية أصبحت له أهمية حاسمة، نظرا للواقع الذي أضحت تعيشه هذه المجالات الهشة، رغم كل السياسات والاستراتيجيات التدبيرية التي سبق اعتمادها والتي أثبتت محدوديتها في غياب استراتيجية متكاملة تراعي كل مكونات المجال الداخلية والمهددات الخارجية. فهي تخضع للعديد من التغيرات المورفولوجية الناتجة عن المؤثرات الداخلية والخارجية، والتي يعد تحديدها وتوقع سيرورتها أمرا ضروريا في إطار نسق مركب تتفاعل فيه كل هذه المكونات.

تشكل المناطق الساحلية المعروفة باعتبارها الواجهة القارية- البحرية، مجالات جذب للإنسان منذ القديم. حيث نجد الخلجان ومصبات الأنهار التي تلائم استقرار الإنسان وأنشطته الاقتصادية، مثل إنشاء الموانئ البحرية والمصانع ومقالع الرمال والمنشآت السياحية. إضافة لكونها مناطق تأوي أراضي خصبة ومجالات غنية بالمياه السطحية والباطنية، بالأنظمة البيئية القارية، المياه العذبة والبحرية التي تعتبر خزانا مهما للموارد الطبيعية.

إن مؤثرات النشاط البشري لا تقتصر على الأنشطة الممارسة بالمجال الساحلي بل تتجاوزها لتشمل كل الأنشطة الممارسة بالحوض النهري، ناهيك عن التغير المناخي وتأثيره من جهة على المجال القاري (فيضانات) والمجال البحري (ارتفاع مستوى البحر، العواصف).

لهذا فالتنمية المستدامة للمجال الساحلي من مصب واد تانسيفت إلى رأس حديد، تفرض اعتماد تدبير متكامل يراعي واقع الحوض النهري لواد تانسيفت من عاليته (الأطلس الكبير) إلى سافلته (الصويرية)، مع ضبط كل التدخلات الهادفة لاستغلاله وكذلك التحكم في علاقتهما، خصوصا في ما يرتبط بالجريان السطحي والباطني من أجل الحفاظ على النظم البيئية ووظائفها رغم تأثير التحولات المجالية والتغير المناخي.

1- الإشكالية:

أمام هذه الوضعية التي بلغتها البيئة الساحلية والتي أصبحت الأكثر تضررا في الوقت الحالي، فإن القوانين الضامنة لتنظيم استغلال المجالات الساحلية وحمايتها بالمغرب، ظلت جامدة لمدة طويلة، ولم تجد الاهتمام اللازم، خصوصا وأن الاعتماد على المجال الساحلي في الاقتصاد العالمي أصبح واقعا يتقوى يوما بعد يوم. مما زاد من تفاقم الضرر، الشيء الذي أصبح يفرض ضرورة إعداد المجالات الساحلية بشكل يتلاءم مع خصوصياتها البيئية وحماية خط الساحل. خاصة وأن مظاهر الاستغلال البشري كاستنزاف الرمال الشاطئية والكثبان الرملية يدمر المتوالية الطبيعية للشواطئ مما يهدد بانقراضها وتقدم البحر في اتجاه القارة. أما عن إقامة التجهيزات البشرية في المواضع الغير الملائمة لا يخلو هو الآخر من تأثيرات سلبية على خط الساحل، في تراجعه وتشويه منظره الطبيعي. كذلك مشاريع التهيئة السياحية التي تتم على حساب الغطاء النباتي الذي يعد موطن العديد من الأصناف الحيوانية المستوطنة والتي لا يمكن تواجدها إلا عند المجال

الساحلي. هذا في ظل ما يعرفه كوكب الأرض من تغيرات مناخية تؤدي إلى ارتفاع مستوى البحر، ما له عواقب وخيمة على المجال الساحلي في غياب وسائل حماية فعالة .

من هنا نطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن الحفاظ على الموارد الطبيعية في ظل الاستغلال البشري الغير معقلن والتغيرات المناخية، في أفق استدامتها واستمرارية استغلالها؟

2- المعطيات الجغرافية لمنطقة الدراسة:

1-1- موقع الشريط الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد:

يقع الشريط الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد بين خطي عرض 167 كلم و128 كلم وخطي طول 87 كلم و128 كلم، يمتد على مسافة تصل لحوالي 52 كلم. يشكل الجزء الغربي لهضاب الشياظمة، المشرف على المحيط الأطلنتي. يمتد طولا ما بين مصب واد تانسيفت (الصويرية) شمالا ورأس حديد جنوبا، على كما يمتد عرضا في اتجاه القارة شرقا بحوالي 10 إلى 15 كلم حتى نهاية السفح الشرقي- الجنوبي للمحور الجبلي الكوراتي-الحديد. مشكلا بذلك الهامش الشمالي الغربي لهضاب الشياظمة التي تحدها شمالا هضاب عبدة حيث يفصلهما واد تانسيفت وشرقا الأطلس الكبير الغربي وجنوبا هضاب حاحا وغربا المحيط الأطلنتي.

2-1- الخصائص الطبيعية والبشرية للشريط الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد:

1-2-1- الوضعية الطبوغرافية والجيولوجية:

يتميز المجال الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد رغم ضيقه بطبوغرافية متنوعة، بين محور جبلي يمتد طوليا من الضفة اليمنى لواد تانسيفت في الشمال الشرقي للمجال إلى الضفة اليسرى لواد آيت الطاهرية في الجنوب الغربي حيث يبلغ طول امتداده حوالي 37كلم. ارتفاع هذا المحور ميزه كوحدة طبوغرافية مشرفة على الوحدات الطبوغرافية الغربية المتمثلة في الهضاب الساحلية المتموجة وتتخللها منخفضات دائرية غير متسعة ومتعمقة بحوالي 20م (وادريم.1989، ص20). يشكل هذا المحور الجبلي حاجزا يفصل بين هذه الهضاب الساحلية وباقي أجزاء هضاب الشياضمة ويكسر التجانس الذي تعرفه هذه الهضاب. ومجال هضبي متموج تتمثل في هضبتي لمناصير وأقرمود، حيث تمثلان نموذجا

للهضاب الساحلية المتموجة الممتدة شمال الميسيطا. تتسع بحوالي 10 إلى 15 كلم، وفق انحدار عام جنوبي-شرقي شمالي-غربي. وساحل ولجي يتخذ شكلا خطيا باتجاه شمالي شمالي شرقي-جنوبي جنوبي غربي من مصب واد تانسيفت إلى رأس حديد، ثم يتغير اتجاهه إلى شمالي جنوبي إلى حدود مصب واد آيت الطاهرية. وهو عبارة عن ساحل ولجي، والولجة كما عرفها (M. Gigout 1949) على أنها منخفض مقعر، ممتد بشكل متوازي مع خط الساحل. محدودة بكثيب يشكل جرفا حيا يفصلها عن المحيط، ممتدة على قدم جرف ميت مختلف الارتفاعات في اتجاه القارة.

من الطبيعي أن يساهم هذا التنوع في اختلاف المشاهد الجغرافية بالمجال، وفي اختلاف الديناميات الطبيعية وتأثيرها عليه. إضافة لاختلاف طرق وحدة الاستغلال البشري لكل جزء من المجال.

بحكم انتمائه للحوض الجيولوجي للصويرة بين الميسيطا الغربية والأطلس الكبير الغربي تعرض لمجموعة من المراحل البنائية المرتبطة بالتطورات الجيولوجية التي عرفها المجالين معا. كما أن صخارته تتميز بسيادة صخارة الزمن الثاني الكريطاسية والجوراسية والترياسية، التي تتكون في غالبيتها من صخور كاربوناتية (كلس – صلصال – دولومي) مشكلة غطاءا للزمن الثاني تمتد فوقه مباشرة التوضعات البليورباعية شاهدة بذلك على غياب توضعات الزمن الثالث. تميزت إرسابات الزمن الثاني بتباينها من حيث السمك وطبيعة السحنات الصخرية نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل أهمها نشاط البنائية، كما تميزت بسيادة الصخور الكربوناتية أهمها الكلس والصلصال والدولومي، أما خصائص الصخور من حيث الصلابة فهناك تباين كبير بين صخور هشة وصلبة. (وادريم،2003، ص11).

أما خلال فترة الرباعي فتم التمييز بين ثلاث مستويات: الرباعي الأسفل- الرباعي الأوسط- الرباعي الحديث. يتضمن كل دور مركب من الرواسب والفسخات تعتبر مؤشرا على التحولات الهزهزية والبيومناخية والبنائية التي شهدها السطح الهضبي بعد تراجع البحر المغربي. تتكرر بكل دور رباعي تكونات مثل التربة الموروثة، الكثيب الرمادي، سفحيات، قشرة كلسية تتوالى بشكل عمودي.

2-2-1- الوضعية المناخية:

ينتمي المجال الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد إلى إقليم المناخ المتوسطي، وبحكم موقعه الجغرافي المشرف على المحيط الأطلنتي يتعرض للمؤثرات المحيطية التي تعمل على تلطيف الجو صيفا وتدفئته خلال فصل الشتاء.

المبيان1: التساقطات المطرية السنوية (بملم) بمحطة آسفي 1958-2017

غير أن مناخ المجال عرف مجموعة من الاختلالات التي مست النظام المطري والحراري، الشيء الذي ساهم في التأثير على باقي العوامل المناخية (الرياح والرطوبة) وعلى العوامل الهيدروديناميكية التي تساهم في تشكيل المشهد الجغرافي الساحلي. فمن خلال معطيات الأرصاد الجوية لمحطة آسفي على مدى 60 سنة يمكن أن نستخلص، أن النظام المطري عرف تغايرية بيسنوية تعاقبت خلالها سنوات رطبة تجاوزت فيها الكمية المطرية المتساقطة المعدل السنوي، وسنوات جافة عرفت فيها التساقطات المطرية شحا كبيرا (المبيان 1)، كما عرف النظام المطري الفصلي اختلالات كبيرة أظهرت أن التساقطات المطرية يختلف توزيعها الزمني على مدار فصول السنة، كما أن عدد الأيام المطيرة خلال السنة يتراوح بين 12 يوما كحد أدنى و54 يوما كحد أقصى.

كذلك عرفت درجات الحرارة ارتفاعا واضحا بين فترة الستينات من القرن الماضي والفترة الحالية (المبيان2) حيث انتقل المعدل السنوي للحرارة القصوى من 20,94 درجة سنة 1959 إلى 25,1 درجة سنة 2017، نفس الشيء بالنسبة للمعدل السنوي للحرارة الدنيا الذي انتقل من 10,91 درجة سنة 1972 إلى 15,2 درجة سنة 2010. فقد شمل ارتفاع درجات الحرارة كل فصول السنة، بالإضافة لكون الفترة الساخنة من السنة أصبحت طويلة مقارنة الفترات السابقة.

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية بالدار البيضاء -2018-

المبيان2: الحرارة القصوى والمتوسطة والدنيا بمحطة آسفي 1958-2017

2-2-1- الرياح والعوامل الهيدروديناميكية:

تلعب الرياح والعوامل الهيدروديناميكية المتمثلة أساس في العباب والتيارات الناتجة عنه دورا أساسيا في تشكيل وإعادة تشكيل الأشكال الجيومورفولوجية الساحلية، وعلى الخصوص الشواطئ الرملية.

نلاحظ هيمنت الرياح القارية خصوصا الرياح الشرقية والشمالية الشرقية والشرق شمال شرقية، توضح وردة الرياح خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2017، سيادة الرياح الشرقية بحوالي 24,72% التي تهب بتردد كبير خلال الفترة الممتدة من أكتوبر إلى يناير، تتراوح سرعتها خلال هذه الفترة بين 2 و9م\ث حيث يكون تأثيرها محدودا خلال هذه الفترة لتزامنها مع الفترة الرطبة، في حين يكون لها تأثير مهم خلال الفترة الجافة رغم تراجع وثيرة هبوبها. أما الرياح ذات المصدر البحري فتسود فيها الرياح الغربية والشمالية الغربية والغرب جنوب غربية.

فمن خلال تحليل معطيات قوة واتجاه الرياح الخاصة بمحطة آسفي، نستنتج أن الرياح السائدة سواء القارية أو البحرية يبقى تأثيرها محدودا لكون قوتها لا تتجاوز في أغلب الحالات 4 م\ث، في هناك بعض اتجاهات الرياح لا يستمر هبوبها إلا لفترات قصيرة ويكون تأثيرها واضحا على المجال بفعل قوتها التي تتجاوز 9 م\ث كالرياح الشمال شمال شرقية والجنوبية الغربية والغرب جنوب غربية.

المبيان3: وردة الرياح 2005-2017

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية بالدار البيضاء -2018-

أما بخصوص العباب والتيارات الناتجة عنه، فهي مرتبطة بقوة الرياح وأحوال الجو بالأعماق البحرية، حيث نلاحظ من خلال وردة العباب الخاصة بالمجال الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد، أن العباب السائد هو العباب الشمالي الغربي الذي يسود خلال فترة الخريف والشتاء خصوصا خلال شهر يناير حيث يكون تردد متوسط

المبيان4: وردة العباب 2005-2017

المصدر: المندوبية الجهوية للصيد البحري-2018-

وتتراوح مدته ما بين 10و18ثانية، يليه العباب الشمالي شمالي غربي والشمالي الذي يسود في فترة الربيع تفوق مدته 18ثانية وله تردد قوي. فين تبقى سيادة العباب الغربي والغرب شمالي غربي والجنوبي الغربي ضعيفة حيث يكون ضعيف في التردد لأن مدته محصورة ما بين 7و10ثواني، يتراوح علو العباب بمجال الدراسة حسب الجدول1 بين 0.5 و7 أمتار، حيث يسود العباب الذي يتراوح علوه بين 1 و1.5 متر بنسبة 40.18%، يليه العباب الذي يتراوح علوه بين 1.5 و2 متر بنسبة 24.52%، العباب الذي يتراوح علوه بين 2 و2.5 متر بنسبة 13.66%. أما الفئات الأخرى فتبقي نسبها المئوية ضعيفة حيث لا تتجاوز 8%. غير أنه ورغم ضعف نسبة بعض الفئات كعلو 5-7 الأمتار التي لا تتجاوز 3% إلا أنها تبقى الفئة الأكثر تأثيرا بفعل القوة التي ترافق هذا

العلو، كما أن الساحل المدروس يعرف بعض الفترات التي يتجاوز فيها العباب 7 أمتار التي تخلف آثارا مهمة على الشريط الساحلي، كما وقع يوم 28 أكتوبر2015 و18 نونبر 2018حيث وصلت إلى المجال أمواج تجاوز علوها 7 متر أدت إلى حدوث مد بحري أسفر عن خسائر مهمة. كما أوضحت المعطيات الخاصة بالمندوبية الجهوية للصيد ارتفاع وثيرة تردد هذه المدود البحرية في العقود الأخيرة بفعل تثير التغير المناخي.

الخريطة2: اتجاه العباب والرياح 2005-2017

المصدر: المندوبية الجهوية للصيد البحري-2018-

3-2-1- الأنشطة الاقتصادية والاستغلال البشري:

استقر الانسان بهذا المجال مع وصول الفينيقيين لمنطقة الصويرية التي أقاموا فيها ميناء تجاريا "أكوز". ازداد اشعاع المنطقة خلال فترة الحكم الإسلامي حيث لعبت المنطقة دورا محوريا في ربط شمال المغرب بجنوبه بفعل مقوماتها الاقتصادية والاستقرار الذي كانت تنعم به، الشيء الذي شجع القوافل التجارية على اتخاذها منطقة للعبور خلال العهد المرابطي، الموحدي والسعدي. استمر اشعاع المنطقة وغناها الاقتصادي خلال بداية الحكم العلوي.

ترجع أصول ساكنة الشياظمة إلى تلاقح العناصر الأصلية (ركراكة وبعض قبائل حاحا) مع القبائل العربية الوافدة من شبه الجزيرة العربية من بني هلال و بني معقل إبان فترة حكم الموحدين بالمغرب .

رغم المعاناة التي يعيشها الإنسان الشيظمي في ظل بيئة تنزح، وبشكل متوالي نحو الجفاف البنيوي، تعايش مع الوضعية من خلال خلقه لأساليب ووسائل وطرق تتلاءم وتدبيره للندرة.

أ- التطور السكاني خلال نهاية القرن 20 وبداية القرن 21:

الجدول3: : تطور عدد السكان بجماعات المجال الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حدي من 1982إلى2014

الجماعة	عدد السكان							
	1982		1994		2004		2014	
	مجموع	%	مجموع	%	مجموع	%	مجموع	%
لمعاشات	10966	19	12 463	20,4	13 892	22,5	15 389	23,9
سيدي اسحاق	8811	15,2	9 662	15,8	9 553	15,5	9 773	15,2
أقرمود	12409	22,7	14 584	23,9	15 037	24,3	15 662	24,3
سيدي علي الكراتي	9420	17,3	7 081	11,6	6 623	10,7	6 546	10,2
تالمست	3083	5,5	3 406	5,6	4 133	6,7	4 328	6,7
سيدي عبد الجليل	7167	12,4	7 955	13,0	6 623	10,7	6 618	10,3
مولاي بوزرقطون	5927	7,9	5 884	9,6	5 969	9,7	6 069	9,4
المجموع	57783	100	61 035	100	61 830	100	64 385	100

المصدر: المندوبية السامية للإحصاء 2018

نستنتج من خلال الجدول 3 أن هناك مناطق تحافظ على ساكنتها وأخرى تعتبر مناطق طاردة للسكان، يمكن تفسير ذلك بالأنشطة الاقتصادية التي توفرها كل منطقة، حيث أن المناطق التي تعرف تزايدا نسبيا للسكان خصوصا المناطق الساحلية توفر امكانيات مهمة على رأسها مقالع الرمال والصيد البحري وبعض الأنشطة الفلاحية بالمجال الولجي بجماعة أقرمود ولمعاشات. عكس بعض المناطق الداخلية التي لا تتوفر على هذه الإمكانيات، كما أن الفلاحة بها تعتبر عنصرا ضعيف المردودية بفعل الجفاف الذي تعاني منه. خصوصا أن منطقة الشياظمة لم تعرف استثمارات مهمة كما باقي المجلات المغربية الأخرى خصوصا المجالات الساحلية.

ب- الأنشطة الاقتصادية:

تعددت أنواع وأشكال الاستغلال البشري بالمجال الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد، بين استغلال تقليدي يتمثل في الأنشطة الفلاحية المكثفة التي عرفها المجال منذ زمن طويل بفعل قدم الاستقرار البشري حيث مارس الفلاحة والرعي واستغل بشكل مكثف الغابات التي كانت ممتدة بهضبتي لمناصير وأقرمود والمحور الجبلي جبل الكوراتي-جبل الحديد. هذا الاستغلال ساهم في تدهور الغطاء النباتي والغابوي، كما ارتفعت حدته مع دخول المستعمر الفرنسي الذي أدخل طرق وتقنيات جديدة زادت من وثيرة ومردودية الإنتاج. أما في العقود الأخيرة عرف المجال أشكالا أخرى من الاستغلال تمثلت في مقالع الرمال على الخصوص التي انتشرت بشكل مهول على طول المجال الساحلي معتمدة على تقنيات وأساليب حديثة مستغلة وضعية الساكنة والفراغ التشريعي، إضافة إلى الاستغلال السياحي الذي وإن كان في بداياته فقد بدأت آثاره تغير ملامح بعض المواقع الساحلية. إضافة لقطاع الصيد البحري الذي بدأ يلامس عصرنة في تجهيزاته فهو يعتبر موردا مهما يستقطب نسبة مهمة من الساكنة.

✓ مقالع الرمال:

الخريطة3: توزيع مقالع الرمال بمجال الدراسة

المصدر: المديرية الاقليمية للتجهيز بآسفي والصويرة

بدأ الترخيص للمقالع الرملية منذ فترة الاستعمار بظهير 5 ماي 1914 المتعلق بتنظيم استغلال المقالع، تم إصداره في الجريدة الرسمية في 19 يونيو من سنة1914، حيث عملت السلطات الاستعمارية على تشجير الكثيب الرملي المتحرك الممتد من مصب واد تانسيفت إلى مصب شعبة مزار بهدف الحد من انتقال الرمال نحو القارة، بعد ذلك سمحت للفلاحين باستصلاح الأراضي الزراعية المتواجدة خلف الكثيب واستغلالها بعد حفر مجموعة من الآبار. همت هذه العملية أيضا السهل الساحلي الممتد من مصب الشعبة الحمرا إلى شاطئ ابحيبح. في البداية نجحت العملية لكن بفعل التغيرات المناخية، شح الأمطار، تدهور الغطاء النباتي و نشاط الدينامية الريحية، استقبلت هذه الأراضي كميات كبيرة من الرمال المتحركة فعادت الدولة إلى الترخيص لبعض الشركات لإزالة هذه الرمال واستعمالها في البناء. ساهم هذا الوضع في توفير مداخيل مالية مهمة لمالكي الأراضي الذين فضلوا الاستمرار في استغلال أراضيهم كمقالع للرمال عوض استغلالها فلاحيا بسبب تراجع الفرشة الباطنية وملوحتها وضعف المردودية، فأصبحت تشتغل هذه المقالع بشكل مستمر دون توقف. يتركز الاشتغال بجماعة لمعاشات وجماعة أقرمود حيث تحتل هذه المقاطع مساحات مهمة.

الجدول4: : مساحة المقالع الرملية الممتدة بالمجال و الكميات المستخرجة سنويا المصرح بها

الجماعة	لمعاشات	سيدي اسحاق	أقرمود	مولاي بوزرقطون	المجموع
مساحة المقالع ب م²	4054207	999110	3231216	146826	8431359
الكمية المستخرجة ب م³ (المصرح بها)	671000	576500	375000	47000	1669500

دفع السعي للربح المادي وعدم المراقبة، بمستغلي المقالع الرملية إلى الرفع من وثيرة الاستغلال بشكل كبير، مما أدى إلى انتشار المقالع الغير المرخصة، يعكس ذلك الكميات المستخرجة التي تفوق بكثير الكميات المصرح بها إذ يصل عدد الشاحنات التي تشحن حمولتها من مقلع واحد إلى 150 شاحنة مع حمولة تتجاوز 20م³ في اليوم الواحد، مع أن دفتر التحملات يفرض شحن شاحنات خاصة لا تتجاوز حمولتها 18م³ والسير بسرعة لا تتجاوز 30 كلم\س، مع تحديد مدة

عمل المقلع في 7 ساعات يوميا لمدة 5 أيام في الأسبوع. في هذا الإطار قمنا بمعاينة ميدانية لذلك، حيث تبين لنا عند مخرج أحد المقالع الرملية و بشاهدة احد الساكنة الذي يستفيد من إتاوة مفروضة على كل شاحنة تمر فوق أرضه، فأصحاب المقالع يخصصون مبلغا ماليا يقدر ما بين 200 إلى 300 درهم للفرد مقابل شراء سكوتهم عن الفوضى والغبار والضجيج الذي تحدثه هذه الشاحنات خصوصا بالليل، يستفيد من هذا التعويض كل السكان المستقرين بالمشيخة التي يوجد المقلع ضمن ترابها، كما تخضع الاستفادة من الاتاوات لشرط البعد والقرب من المقلع. بعد الانتهاء من استغلال المقلع يترك كما هو عليه حيث تبقى آثاره لمدة طويلة ليتم استغلاله مرة أخرى بعد عودة الرمال إليه بفعل نشاط الدينامية الريحية.

الفلاحة والرعي:

يعتبر النشاط الفلاحي أهم انشطة التي يمارسها أغلب سكان المجال الساحلي الصويرية القديمة-مولاي بوزرقطون بحكم أنه مجال قروي، فهو يعد من أول الانشطة التي مارسها الانسان بالمجال ولازال، يتميز هذا النشاط باستمرار نظامه التقليدي حيث يمارس بشكل مهم بالسهل الساحلي بفعل توفر أراضي صالحة للزراعة، عكس الهضبة الساحلية التي توجد بها أتربة كلسية ضعيفة التطور لا تساعد على ممارسة أنشطة فلاحية مهمة. زاد من حدة هذا التفاوت في استغلال المجال صعوبة الوصول للمياه الجوفية، ففي السهل الساحلي وولجة المعاشات (الدرجة السلطانية-الغربية لواد تانسيفت) تنتشر مجموعة من الآبار التي لا يزيد عمقها عن 20م، أما بالهضبة الساحلية فعدد الآبار قليل جدا، مما دفع بالسكان بالاعتماد على الفلاحة البورية والرعي.

ينقسم استغلال الأراضي بالمجال الساحلي الصويرية القديمة مولاي بوزرقطون بين أراضي تستغل في الفلاحة المسقية وأخرى في الفلاحة التقليدية المعيشية إضافة إلى وجود أراضي أخرى غير صالحة للزراعة ويتم تخصيصها في أغلب الحالات للرعي، كما توجد مساحات خاصة بالغابات. غير أن أغلب الأراضي الفلاحية هي التي تستغل في الزراعات البورية المعيشية. فالنشاط الفلاحي بالمجال هو رهين الظروف المناخية من جهة حيث يرتبط الموسم الفلاحي فيه بكمية التساقطات وانتظامها الشيء الذي لا يتوفر بشكل ايجابي إلا في سنوات قليلة حيث عرفت أغلب السنوات الماضية تناقصا في كمية التساقطات وعدم الانتظام في توزيعها الزمني والمكاني، الشيء الذي أضر كثيرا بالمنتوجات الفلاحية سواء من حيث الكمية أو النوعية. في حين يعرف السطح الهضبي انتشار التربة الكلسية لكونه مغطى في جزئه العلوي بضلفاء كلسية سميكة وسمك القطاع الترابي ضعيف حيث تعرف أغلب الآراضي انتشار أحجار مختلفة الأحجام يضطر معها السكان إلى القيام بعملية العدن وهي عملية شاقة يتم من خلالها تقليب التربة وإزالة الأحجار. أما الأراضي التي تستغل الفلاحة المسقية تنحصر في أقصى شمال المجال على ضفتي واد تانسيفت وبعض الأجزاء من السهل الساحلي وجنوب جبل الحديد فهي تعاني عدة إكراهات. فالأولى بضفتي واد تانسيفت تتميز بمردوديتها الكبيرة بفعل توفر آبار قادرة على ضخ كميات مهمة من المياه إلا أن الوسائل المعتمدة تبقى تقليدية تعاني هذه المشارات من تراجع مساحتها و انتشار مقالع الرمال التي انتشرت في العقدين الأخيرين بشكل كبير، لكن رغم أهمية هذا الجزء فقد تعرض لأضرار كبيرة بفعل ظاهرة التغيرات المناخية رغم اعتماده على المياه الجوفية فهو رهين بكل التقلبات التي تقع داخل الحوض النهري لواد تانسيفت حيث تعرض لفيضانات

قوية أضرت كثيرا بهذه المشارات الزراعية. أما بالسهل الساحلي فقد أصبحت المشارات الزراعية مجهرية بفعل تراجع مساحتها إضافة إلا تعرض مياه الآبار للتملح ولم تعد صالحة للاستعمال كما أن مقالع الرمال ساهمت بشكل كبير في تراجع جودة الأتربة بها.

3- التدبير المتكامل و أثر الدينامية الطبيعية والبشرية:

تعتبر المجالات الساحلية مسرحا للتطورات الجيولوجية النشيطة، تعرية، ارساب، نقل الرمال على طول الساحل، تغيرات في الساحل، فيضانات بفعل قوة الرياح وارتفاع الأمواج، تشكل الكثبان. فهذه المناطق تأوي أراضي خصبة ومجالات غنية بالمياه السطحية والباطنية، بالأنظمة البيئية القارية، المياه العذبة والبحرية التي تعتبر خزانا مهما للموارد الطبيعية. بالإضافة لكونها تعتبر مجالات منتجة فهي الأكثر تضررا وتهديدا والأكثر صعوبة في التدبير والدراسة، فهي مجالات مفتوحة ودينامية بفعل عدة تفاعلات عناصرها الداخلية البيئية والبشرية. غير أن سكان المناطق الساحلية غير واعين بهذه التفاعلات وقوتها، حيث لا يجب أن ننتظر حدوث كوارث خطيرة لنتحدث عن حساسية وتعقد المجالات الساحلية. فالدراسات تقدم بصفة دائمة أدلة جديدة على الترابطات الداخلية بين الأنظمة المكونة للمجال الساحلي. فالساكنة والأنشطة الاقتصادية التي تستغل الموارد الساحلية تتحمل المسؤولية الكبرى في استغلالها وتطويرها.

بما أن المجالات الساحلية تشكل سافلة للأحواض النهرية لكونها تشكل مصبات الأودية، فإن سكانها ينتظرون من سكان العاليات الحفاظ على مياه الأنهار وتوفير الظروف البيئية الملائمة دون أن التزامهم بضرورة تدبيرهم للجزء الذي يعيشون فيه بطريقة مستدامة، فسكان العاليات من حقهم تطوير عيشهم بإنتاج الطاقة وممارسة الأنشطة الفلاحية، كما أنه وفي بعض الحالات تكون الأنشطة بالسافلة مؤثرة بشكل مباشر على الموارد بالعالية. وهو ما فرض اعتماد مقاربة تدبيرية للحوض المائي في مجمله بما فيه الفرشة الباطنية خصوصا بالجزء الساحلي، دون الاقتصار على التدبير المندمج للمجالات الساحلية لوحدها، خصوصا أن التغير المناخي يزيد تعقيد الوضعية البيئية والسوسيو-اقتصادية للمناطق الساحلية. فخلال العقود الأخيرة، تم اعتماد عدة مقاربات للحد من تأثير الأنشطة البشرية على البيئة القارية والبحرية والمياه العذبة. من بين هذه المقاربات التدبير المندمج للمناطق الساحلية (GIZC)، والتدبير المندمج للموارد المائية (GIRE)، وحديثا والأقل تداولا التدبير المندمج للفرشاة الباطنية. وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهم كل مقاربة على حدة.

يبقى الهدف الأساسي من عملية التدبير المندمج للمناطق الساحلية هو تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تدبير واستعمال مستدام للموارد الطبيعية بهذه المجالات. ليس فقط التدبير هو المشكل، ولكن أيضا الاستعمال وهو ما يعتبر نقطة قوة في التدبير المندمج للمناطق الساحلية حيث ارتكز على اعتماد المقاربة النسقية البيئية لتدبير الأنشطة البشرية. مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يعرفها المجال وتتمثل أساسا في التغير المناخي وتكثيف الجهود نحو التكيف مع حساسية المجال اتجاه هذا المعطى.

لكن يبقى السؤال المطروح، هو كيف يمكن التحكم في متابعة تطور المجال في مجمله (الحوض النهري+ المجال الساحلي+الفرشة الباطنية)؟ وكيف يمكن وضع التصورات والسيناريوهات المستقبلية؟

لقد ساهم التطور التقني في تطور مجموعة من الآليات التي يمكنها أن تساعد الجغرافي وتسهل عمله، كما يمكنها أن تمده بمجموعة من المعطيات الأساسية لإنجاز دراساته. ولعل أهم معطى هنا هو الخرائط الرقمية التي يتم انجازها باعتماد مجموعة من الصور والنماذج الرقمية التي يستعمل الاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية.

لقد مكنت هذه الوسائل من إنجاز مجموعة من الخرائط التي مكنت من معرفة مدى تأثر المجال الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد، ذلك بتحديد كل الأحواض النهرية التي تفرغ حمولتها به، مع تعرف امتداداتها المجالية وكذا معطياتها التي يمكن أن تبين مدى تأثير العالية على السافلة. كذلك مكنت الصور الفضائية المختلفة من حيث الزمن من وضع مقارنات دقيقة للمشهد الجغرافي بالمجال خلال فترات مختلفة ورصد اتجاه التطور. أكيد أن هذه المعطيات ستعزز العمل الميداني، لأن التدبير المتكامل يفترض في جوهره إشراك السكان المحليين سواء في التدبير المندمج للمجالات الساحلية أو للموارد المائية.

1-3- الأحواض النهرية المرتبطة بالمجال الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد:

الخريطة4: موقع مجال الدراسة بالنسبة للحوض النهري لواد تانسيفت

✓ الحوض النهري لواد تانسيفت:

الجدول5: الخصائص الهندسية لحوض واد تانسيفت

مساحة الحوض	21100 كلم²
محيط الحوض	857 كلم
طول الحوض	213 كلم
عرض الحوض	138 كلم
معامل التراص	1.47
معامل الشكل	0.46
الاستدارة	0.35
الاستطالة	0.24
ارتفاع أعلى نقطة في الحوض	4165 متر
ارتفاع أدنى نقطة في الحوض	1.62 متر
متوسط الارتفاع	871 متر

المصدر: النموذج الرقمي الأرضي SRTM 90 برنامج ARC gis 10.4.1

✓ الحوض النهري لواد آيت الطاهرية:

مساحة الحوض	980كلم²
محيط الحوض	208كلم
طول الحوض	57كلم
عرض الحوض	26كلم
معامل التراص	1.86
معامل الشكل	0.30
الاستدارة	0.28
الاستطالة	0.62
ارتفاع أعلى نقطة في الحوض	متر 797
ارتفاع أدنى نقطة في الحوض	متر 2
متوسط الارتفاع	55 .355متر

الجدول6: الخصائص الهندسية لحوض واد آيت الطاهرية

الخريطة5: موقع مجال الدراسة بالنسبة للحوض النهري لواد آيت الطاهرية

بالإضافة لهذه الأحواض الكبرى، هناك مجموعة من الأحواض الصغرى التي تستمد عاليتها من داخل المجال (جبل الكوراتي-جبل الحديد). فمن خلال هذه الخرائط التي تم انتاجها اعتمادا على معطيات رقمية، يمكن أن نلاحظ مدى ارتباط المجال الساحلي بمجالات بعيدة عنه في إطار علاقة السافلة بالعالية، حيث تربط بينهما شبكة مائية مختلفة الأهمية من حيث الصبيب والطول. إن هذا الارتباط يتمثل في الحمولة الصلبة والسائلة التي تصل عن طريق واد تانسيفت الذي يستمد عاليته من جبال الأطلس الكبير التي تتجاوز ارتفاعاتها 4000 متر ويجري على بمسافة270 كلم عبر مجموعة من الروافد الكبرى (الزات، اوريكة، نفيس، غدات، غيغاية اسيل، شيشاوة، تالمست.....) وبعض الروافد الصغرى، كما يقطع مجموعة من الوحدات المورفوبنوية وهو ما يساهم في أهمية صبيبه والسائل الذي يصل معدله السنوي إلى 73,9 م³\ث (S.Haida et al. 2014, P11)، حيث يساهم هذا الصبيب السائل في تنشيط الجريان السطحي وتغذية الفرشة الباطنية الساحلية بسافلة الواد. غير أن هذا الصبيب اختلف بين الفترة الحالية والفترة السابقة لإقامة مجموعة من السدود (للا تكركوست، يعقوب المنصور، أكفاي، أبوعباس السبتي....) تتراوح طاقتها الاستيعابية بين 24 و54 مليون م³، ما جعلها تشكل حواجز أمام المياه والحمولة الصلبة وبالتالي تراجع الموارد المائية القادمة للساحل وكذا الحمولة الصلبة وهو ما له تأثير كبير على التوازن الإيكولوجي بالمجال الساحلي سواء في حالة الشح أو حالة الفيض، الشيء الذي يفرض استحضار هذا المعطى والتفكير في تجاوزه عند كل محطة تدبيرية. كذلك ارتباط المجال المدروس بالحوض النهري لواد آيت الطاهرية وبعض الشعاب التي يرتبط جريانها بفترة التساقطات، جعله يعرف تنوعا مهما في طبيعة الحمولة الصلبة التي تصرف بالبحر، حيث نجد بعض الشعاب كالشعبة الحمرا ولمزار القادمة من المحور الجبلي جبل لكراتي جبل لحديد ونظرا لقوة الجريان بها خلال فترة التساقطات فهي تحمل معها إرسابات جوراسية ولياسية مختلفة عن الإرسابات الكريطاسية التي يحملها واد

آيت الطاهرية القادم من هضبة النعيرات وسكياط الكريطاسية.هذا التنوع الحمولة الصلبة يساهم في تنوع الارسابات الحرة بالساحل التي تعمل تيارات البحرية كالعباب والتراقص والتيارات الناتجة عنهما كالتيار الجانبي وتيار القلع على إعادة توزيعها بشكل طولي على الشواطئ مما يؤدي إلى تنوع المشهد الجغرافي الساحلي.

3-2- الفرشة الباطنية بالمجال الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد:

تمتد بالمجال فرشة أقرمود على الشريط الساحلي من جنوب واد تانسيفت إلى مصب واد آيت الطاهرية، يختلف عمقها وحجمها بين مجال امتدادها حسب الوضع الطبوغرافي والجيولوجي. تشكل هذه الوحدة الهيدروجيولوجية فرشة متعددة الطبقات تتجمع داخل رمال ورصيص الرباعي وكلس وحث الكريتاسي، حيث الفرشة الرباعية قريبة من السطح في حين الفرشة الكريتاسية تتجاوز في عمقها 30م. انتاجها على العموم جيد حيث بقدرة ضخ تصل إلى 30 لتر\ثانية. اتجاه جريان المياه بها غرب جنوب غربي-شرق شمال شرقي، تتغذى هذه الفرشة من خلال التسرب المباشر للمياه السطحية أو من خلال تصريف الفرشاة الباطنية المجاورة كفرشة تالمست أو فرشة مسكالة الكريمات.

3-3- وضعية الغطاء النباتي بالمجال الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد:

ساهم تفاعل عناصر الدينامية الطبيعية من خلال تراجع كمية التساقطات واختلالها زمنيا ومكانيا ونشاط التعرية المائية والريحية، وكذلك الاستغلال البشري المفرط خلال فترات سابقة واتوسع استغلال مقالع الرمال بالمجال، إلى تهور وتراجع الغطاء النباتي الغابوي بشكل كبير ولم تبقى منه إلا رواشم تدل على وجوده

الخريطة6: الغطاء النباتي بمجال الدراسة

سابقا، كما أنه ورغم الجهود المبذولة لغرس مجموعة من الغابات من أجل تثبيت الكثبان الرملية المتحركة يبقى ذلك غير كافي.

يتشكل الغطاء النباتي الحلي من بعض الغابات الغروسة (حربالة والعريمة) وهي مشكلة أساس من أشجار الكالبتوس وتشغل 9 كلم² بنسبة 1,23% من مساحة المجال، أما الغطاء النباتي الطبيعي فتصل مساحته إلى 27,39 كلم² بنسبة 3,76%، منها 13,88 كلم² من الأركان و13,51 كلم² من العرعار الأحمر.

3-4- المناطق المعرضة للخطر بالمجال الساحلي مصب واد تانسيفت-رأس حديد:

الصورة 1: المناطق المهددة بالفيضانات

الصورة 2: المناطق المهددة بارتفاع مستوى البحر

كما تمكن الخرائط الرقمية من وضع السيناريوهات والتصورات المستقبلية، وتحديد المناطق المهددة إما بالفيضانات أو بارتفاع مستوى البحر، حيث وضحت أن منطقة سافلة واد تانسيفت هي الأكثر تهديدا بالفيضانات والساحل الولجي هو الأكثر تهديدا بارتفاع مستوى البحر.

خاتمة:

خضع المجال لتأثير تفاعل الدينامية المائية والبحرية والريحية التي زادت من حدتها الدينامية البشرية، فنشاط الدينامية المائية جعله يتأثر بخصوصيات عاليات بعيدة ربطته بها المجاري المائية خصوصا واد تانسيفت القادم من مجالات متنوعة صخاريا ومناخيا تزوده بحمولة سائلة وصلبة مهمة، كذلك واد آيت الطاهرية. أما المجاري الداخلية التي تستمد حمولتها من داخل المجال فتعمل على تحريك وإعادة تحريك مواد السطح داخل المجال وتفرغ حمولتها عند ساحله مما أدى إلى تنوع هذه الحمولة. بعد وصولها للساحل تعمل الدينامية الساحلية بفعل التيارات الناتجة عن العباب على إعادة تحريك هذه المواد وتوزيعها على طول الشريط الساحلي لتدفعها نحو القارة. هنا يبدأ دور الدينامية الريحية في تحريك المواد نحو القارة بفعل قوة الرياح خصوصا الرياح الغربية والجنوبية الغربية، كما أن سيادة الرياح طول السنة باتجاهات متنوعة ومختلفة السرعة، ساهم في تحريك مواد السطح الدقيقة داخل مختلف أجزاء المجال خصوصا في الأجزاء الخالية

من الغطاء النباتي، حيث أفرزت مجموعة من الأشكال المورفلوجية أدت إلى انتشار الرمال فوق الأراضي الزراعية بالسهل الساحلي وتعرية الأراضي الزراعية بالهضبة الساحلية.

كما ساهم الانسان بشكل كبير في تدهور المجال رغم تدخلاته الايجابية التي تبقى محدودة أما ظهور معطى جديد وهو التغيرات المناخية التي تفرض عليه التفكير العميق في سلوكها المتطرف الذي يمكن أن ينسف أي تدخل خلال وقت وجيز أمام حساسية المجال البالغة التي وصلت لدرجة وجب معها وضع مخططات مندمجة تساهم فيها كل القطاعات المعنية بشكل متكامل بعيدا عن السياسات القطاعية التي أثبتت عجزها في السنين الماضية، مخططات تنبني عن التشخيص الاستراتيجي التشاركي الذي يهدف إلى الوصول للتكيف مع هذا التغير المناخي الذي أصبح واقعا يهدد وجود الانسان وكينونته. خصوصا وأن أي تأخر واستمرار في السلوكات السابقة يزيد من حدة هذه التغيرات. وفي هذا الإطار يمكن الذهاب أبعد من التدبير المندمج للمناطق الساحلية، والتدبير المندمج للموارد المائية وتدبير الفرشاة والمياه الباطنية الساحلية بإدماج بعض المتطلبات الإضافية مثل تلك الخاصة بإعداد التراب والتي تتضمن التخطيط المجالي بما فيها التخطيط المجالي البحري PSM في إطار ما هو قابل للتحقيق وعملي.

- البيبليوغرافيا

- **مصطفى وادريم ،(1989):** دراسة جيومرفلوجية لمنطقة تلمست: سافلة واد تانسيفت، رسالة السلك الثالث، 191 ص، الرباط .
- **مصطفى وادريم، (2003):** دراسة جيومرفلوجية لمنطقة شياظمة(شمال مدينة الصويرة)، أطروحة لنيل دكتوراة دولة في الجغرافيا، 439 ص، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية.
- **Benmamous S., 2006** : Pour un développement intégré du centre Souiria Qdima et son arrière-pays (Commune rurale de Lamaachate, province de Safi). DESS, Université Mohammed V Rabat, 103 p.
- **Chaibi M., 2003:** Dynamique sédimentaire et Morphogenèse actuelle du littoral d'El Jadida (Maroc). Thèse du doctorat,AIX-Marseille I, 235 p
- **Chahboun A., 1988**: Les formations sableuses fluviatiles, littorales et éoliennes aux embouchures des oueds Tensift, Ksob et Souss. Thèse de 3 ème cycle, Paris IV ,186 p.
- **Dermam M., 1994** : Le littoral entre JorfLasfar et Souiria Qdima (Maroc Atlantique) : Milieu naturel et conséquences des aménagements. Thèsede Doctorat (Option Géographie). Université de Paris X Nanterre, 419 p.
- **Mansoum M., 1994** : La baie d'Agadir : Impacts des aménagements sur l'évolution géomorphologique du littoral. Thèse de doctorat de géographie, Université de Bretagne Occidentale, 328 p.
- **Cadre méthodologique intégratif, 2015** : Vers des approches de gestion convergentes, Pour la geston des zones côtières, des bassins hydrographiques et des aquifères. Medpartnership.
- **Weisrock A., 1980** : Géomorphologie et paléoenvironnement de l'atlas atlantique (Maroc). Thèse d'Etat, Paris, 931 p.

الخسائر البشرية والعمرية للوفيات المرضية بقارة إفريقيا:

المؤشرات والتحولات الحالية والمستقبلية

Life and human losses of Disease Mortality in Africa: Current and future indicators and Transitions

د. محمد فرج عبد العليم علام

مدرس الجغرافيا الصحية- كلية الآداب- جامعة المنوفية

ملخص البحث: الوفاة ظاهرة بيولوجية بطبيعتها؛ لذا فإن للظروف المحيطة بالإنسان، تلعب دوراً كبيراً على توقيت هذا الحدث، كثيراً ما يكون معدل الوفاة والإعاقة المقترن بالمخاطر البيئية التقليدية التي تهدد الصحة أعلى بكثير من معدل الوفاة والإعاقة المعزو مباشرة إلى الأمراض التي تتسبب فيها هذه المخاطر؛ لذا تُعبر الوفيات بصفة عامة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية لأي مجتمع، كما أنها ذات دلالة مهمة على مستقبل السكان أنفسهم وفي رسم التحولات الديموجرافية والوبائية. ولقد مرت القارة الإفريقية ولازالت بكثير من التحولات في طبيعية الأمراض المنتشرة بها شأنها شأن باقي قارات العالم ودوله؛ وإن كانت للقارة خصوصية في ذلك؛ ذلك الأمر الذي يعد أحد الأسباب الرئيسة لتكبد القارة أعلى معدلات الخسائر البشرية (الوفيات)، وتدني مستويات أمد الحياة (العمر المتوقع عند الميلاد) بصورة كبيرة.

الكلمات المفتاحية : (الوفاة - التحولات - المرضية– المستقبل)

ABSTRACT : Death is a biological phenomenon in nature ; Therefore, Human Surroundings play a large role in the timing of this event. The rate of death and disability associated with traditional environmental risks to health is often much higher than the rate of death and disability directly attributable to the diseases caused by these risks; Therefore, mortality in general reflects the economic, Social and health status of any society, and it is also an important indication of The future of The population it self and in drawing demographic and epidemiological shifts. The African continent has gone through and is still undergoing many transformations in the nature of the diseases prevalent in it, like the rest of the world's continents and countries. Although the continent has a peculiarity in that; This is one of the main reasons why the continent suffers the highest rates of human losses (deaths) and significantly lower levels of life expectancy (life expectancy at birth).

Keywords: (Mortality - Transitions - Diseases - Future)

أهداف البحث:

- التعرف على تطور معدلات الوفيات بالقارة.
- إظهار ملامح التحولات المرضية بالقارة، والوضع السائد حاليًا بالقارة.
- تقدير حجم الخسائر في سنوات العمر المهدرة بسبب الوفيات المبكرة بالقارة.
- إبراز التوجهات المستقبلية بالقارة في ضوء المؤشرات الصحية الحالية.

خطة البحث:

جاء البحث في أربع مباحث رئيسة، تناول المبحث الأول: لتطور معدلات الوفيات بقارة أفريقيا، ثم سرد المبحث الثاني: للتغيرات في أسباب الوفيات بين مراحل التحول الوبائية الرئيسة، في حين جاء المبحث الثالث: متناولاً لمؤشرات أمد الحياة ومستويات العمر المتوقع عند الميلاد، وأختتم البحث بسرد واقع ومستقبل الخدمات الصحية بالقارة.

مناهج البحث:

اعتمدت الدراسة في معالجتها للموضوع على مجموعة من المناهج، مثل المنهج التطوري الذي أسهم في تعقب تطور معدلات الوفاة ومستويات أمد الحياة بالقارة، ومنهج التحليل المكاني Spatial -Analysis Approach؛ الذي مكن من إبراز التوزيع الجغرافي والتفاوتات المكانية في توزيع المرض ووفياته بالقارة، والمنهج السببي- التأثيري Cause- Effect Approach، لدراسة الأسباب ذات التأثير المحتمل على معدلات الإصابة والوفاة بالقارة من منظور كفاية وكفاءة الخدمات الصحية.

المبحث الأول: تطور معدل الوفيات بقارة إفريقيا:

إذا كان معدل المواليد المرتفع في دول القارة قد أدى دوره في التأثير في نمو السكان بها؛ فإن العامل الآخر الذي ساهم في هذا النمو هو تحسن الأوضاع الصحية في كثير من مناطق القارة؛ الأمر الذي ألقى بظلاله على انخفاض معدل الوفيات في القارة من 20 في الألف عام 1976 إلى 13 في الألف عام 2010م، إلا أنه بالرغم من هذا الانخفاض في معدل الوفيات فإنه أعلى بكثير من المعدل العالمي البالغ 8 في الألف فقط، وبذلك يبلغ معدل الوفيات بالقارة 162.5% من المعدل العالمي (موسي فتحي موسي عتلم، 2011، ص 108).

ومن خلال تتبع تطور معدل الوفيات بقارة إفريقيا مقارنة بالمعدل العالمي خلال الفترة (1985-2017م) تبين أن القارة تتجاوز المعدل العالمي، إلا أنه الفارق يتقلص عاماً بعد الآخر، حيث انخفض المعدل من (17 في الألف) عام 1985م إلى (9 في الألف) عام 2017م بالقارة، مقارنة بالوضع العالمي والبالغ (11- 8 في الألف) بنفس ترتيب؛ الأمر الذي انعكس على تقلص مقدار الفارق ليبلغ (1 في الألف) عام 2017؛ الأمر الذي يمكن إيعازه إلى تحسن الأحوال الصحية بالقارة مقارنة بذي قبل. جدول (1).

هذا وتعد وفيات الأطفال والأمهات أحد المحددات الرئيسة للوفيات بالقارة؛ إذ تعد إنعكاسًا مباشرًا لمستويات وجودة خدمات الرعاية الصحية، وفيما يلي عرضًا للواقع الصحي بهما.

أولاً: وفيات الأطفال:

تحظى وفيات الأطفال باهتمام متجدد بين الأوساط الصحية، حيث يشير المعدل المرتفع لوفيات الأطفال الرضع إلى الاحتياجات الصحية غير الملباه والعوامل البيئية غير المواتية(Sharifzadeh G.R., Namakin K., Mehrjoofard H., 2008, P. 336).

ولقد أفادت دراسة (Balk D., et al., December 2003) عام 2003م إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع في أفريقيا عن أي قارة أخرى، وعلى وجه الخصوص بلدان غرب إفريقيا، والتي ترتفع بمقدار (2 – 3 مرات) مقارنة بالدول المجاورة في شمال إفريقيا وجزء كبير من جنوبها؛ والذي فسرته الدراسة إلى العديد من العوامل البيئية كالكثافة المكانية العالية والمناخ والبيئة المرضية والتحضر.

جدول (1) تطور معدل الوفيات في قارة إفريقيا خلال الفترة (1985-2017م).

السنة	إفريقيا(*)	العالم (*)	مقدار الفارق
1985	17	10.6	6.4
2000	14	9	5
2017	9	8	1

المصدر: 1- بيانات عامي (1985-2000): (فايز العيسوي، 2001، ص 191)

2- بيانات عام 2017م (Population Reference Bureau, 2017, P.8)

(*) المعدل بالآلف.

ولقد شهدت القارة انخفاضاً في معدل وفيات الرضع، حيث كان لتحسن الأحوال الصحية بالقارة دوراً مؤثراً في تدني معدل وفيات الأطفال الرضع من (177.2 لكل ألف مولود حي) خلال الفترة (1950-1955)(United Nations, 2011, P.9) إلى (111 حالة) خلال الفترة (1980/1985م)، ثم انخفض ليبلغ (59) خلال الفترة (2010/2015م)، وفي عام 2017م بلغ (51 حالة/ألف مولود حي)(Population Reference Bureau, 2017, P.8.) بنسبة انخفاض (-71%) خلال الفترة (1950/1955-2017م)، ولقد شهدت القارة تبايناً جغرافياً وفقاً لمعدلات الانخفاض، كما بجدول (2)، حيث جاء شمال القارة في الصدارة (-66.7%)، تلاه شرق القارة (-54.7%)، ثم غرب القارة (-42.3%)، وأخيراً كل من جنوب ووسط القارة (-37.7/ -35.8%) بالترتيب. جدول (7) وشكل (1).

جدول (2) تطور معدل وفيات الأطفال الرضع بقارة إفريقيا خلال الفترة(1980/1985-2010/2015م)

النطاق الجغرافي	1980-1985	2010-2015	نسبة التغير %
شرق إفريقيا	117	53	54.7-
وسط إفريقيا	123	79	35.8-
شمال إفريقيا	90	30	66.7-
جنوب إفريقيا	61	38	37.7-
غرب إفريقيا	123	71	42.3-
جملة القارة	111	59	46.8-

Source: United Nations, 2016, P.41.P.43.

وفيما يتعلق بوفيات الأطفال دون الخامسة، بلغ معدل الوفاة بالقارة (170.2 لكل ألف مولود حي) خلال الفترة (1950-1955) مقارنة بالمعدل العالمي (90.4)، انخفض بالقارة إلى (135.9 لكل ألف مولود حي) مقارنة بالمتوسط العالمي (71.1) خلال الفترة (2010/2005م)(United Nations, 2011, P.11)، ولقد أشار تقرير اليونيسيف عام 2012م إلى تدني معدل وفيات الأطفال دون الخامسة عالمياً، إذ انخفض المعدل من (139) إلى (57 حالة لكل ألف مولود حي) عام 2010م، ولقد تصدرت قارة إفريقيا، حيث تدني المعدل ليبلغ (111) عام 2010م مقارنة (229 لكل ألف مولود حي) عام 1970م.

جدول (3) التباينات الجغرافية لوفيات الأطفال دون سن الخامسة بالمليون خلال الفترة (1970 – 2010م)

مناطق اليونيسيف	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009	2010
إفريقيا	3.7	3.7	3.8	3.9	4	4.2	4.2	4.1	3.9	3.8
إفريقيا جنوب الصحراء	3.1	3.1	3.3	3.5	3.7	4	4	4	3.8	3.7
شرق وجنوب إفريقيا	1.3	1.3	1.4	1.5	1.6	1.6	1.6	1.5	1.4	1.3
غرب ووسط إفريقيا	1.6	1.7	1.8	1.9	2	2.2	2.2	2.3	2.3	2.2
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.2	1.1	1	0.9	0.7	0.6	0.5	0.4	0.4	0.4

العالم	16.6	14.7	13.2	12.8	12	10.7	9.6	8.5	7.8	7.6

Source: United Nations Children's Fund (UNICEF), Children in an Urban World, The State of the World's Children 2012, February 2012 , P. 83

شكل (2) تطور وفيات الأطفال دون سن الخامسة في قارة أفريقيا خلال الفترة (1970 – 2010م) .

ثانياً: وفيات الأمهات:

يعد معدل وفيات الأمهات عنصراً مهماً في تقييم عملية الانتقال أو التحول الصحي- The Health Transition، ويعرف معدل وفيات الأمهات بحالات الوفاة للمرأة في أثناء الحمل، وخلال (42 يوماً) من انتهاء الحمل" (Saleh W.F. & Ragab W.S. & Aboulgheit S.S., 2013 , P.105) ؛ لذا يعد من أهم المؤشرات التي تعكس ارتفاع مستوى الرعاية الصحية في أية دولة.

ولقد بلغ إجمالي حالات وفيات الأمهات في قارة إفريقيا عام 1990(208000 حالة)، بمعدل (780 سيدة لكل 100 ألف مولود حي)، انخفض قليلاً ليبلغ (207000 حالة)، بمعدل (590 سيدة لكل 100 ألف مولود حي) (W.H.O., et al., 2010, P.20) ، ولقد كشف التوزيع الجغرافي لمعدل وفيات الأمهات في قارة أفريقيا بين عامي (1990-2015م) لنماذج من البلدان الأفريقية كما بجدول (9) عن تدني معدل الوفاة بين العامين في كل البلدان فيما عدا دولة زيمبابوي، في المقابل تصدرت دولتي إريتريا وسيراليون أعلى مقدار تناقص بلغ (-1089 /-1270 حالة) بالترتيب.

شكل (3) وضع قارة أفريقيا بالنسبة لوفيات الأمهات على مستوى العالم عام 2005م

Source: The World Bank, June 2009.

جدول (3) التباينات المكانية لمعدل وفيات الأمهات لبلدان مختارة بقارة إفريقيا عامي 1990 - 2015م.

الدول	1990	2000	2015	مقدار الفارق	الدول	1990	2000	2015	مقدار الفارق
سيراليون	2630	2650	1360	1270-	مالي	1010	834	587	423-
جمهورية وسط أفريقيا	1290	1200	882	408-	بوركينا فاسو	727	547	371	356-
جنوب السودان	1730	1310	789	941-	غينيا بيساو	907	800	549	358-
نيجيريا	1350	1170	814	536-	كينيا	687	759	510	177-
تشاد	1450	1370	856	594-	إريتريا	1590	733	501	1089-
الصومال	1210	1080	732	478-	موزمبيق	1390	915	489	901-
ليبريا	1500	1270	725	775-	ليسوتو	629	649	487	142-
بوروندي	1220	954	712	508-	أنغولا	1160	924	477	683-
غامبيا	1030	887	706	324-	زيمبابوي	440	590	443	3
جمهورية الكونغو الديموقراطية	879	874	693	186-	جمهورية تنزانيا المتحدة	997	842	398	599-
غينيا	1040	976	679	361-	بنين	576	572	405	171-
كوت ديفوار	745	671	645	100-	الكونغو	603	653	442	161-
ملاوي	957	890	634	323-	سويزيلاند	635	586	389	246-
موريتانيا	859	813	602	257-	إثيوبيا	1250	879	353	897-
الكاميرون	728	750	596	132-	النيجر	873	794	553	320-

Source: United Nations, Economic Commission for Africa, The Demographic Profile of African Countries, March 2016, P.P.44-45.

ثانيًا: التغيرات في أسباب الوفاة بالقارة:

يشير التاريخ السكاني لقارة إفريقيا إلى أن القارة قد طرأ عليها تغيرات في بنيتها الديموجرافية استجابةً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها، تلك الظروف التي كانت تسيطر على القارة الأفريقية ألقت بظلالها على الملامح الصحية بالقارة طيلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث ساد الفقر وتشعبت جذوره لتطول كل أرجاء ومقومات البيئة الصحية بالقارة، فضلاً عن المجاعات وما ترتب عليها من تداعيات صحية، فمن خلال تتبع حالات الوفاة التي حدثت جراء المجاعات بقارة أفريقيا خلال القرن العشرين فقط تبين أنها جاوزت 4 مليون حالة (Devereux S., P.109)، حيث شكلت تلك الوفيات بالقارة 85% من وفيات المجاعات بالعالم خلال الفترة (1920-1970م)، والتي تمثلت في وفيات مجاعات الجفاف كما في نيجيريا وإثيوبيا، والمجاعات جراء الحروب كما في انجولا والكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون (https://slideplayer.com/slide/4571109).

ولقد تعاقب على القارة منذ نهاية القرن التاسع عشروبداية القرن العشرين العديد من الأوبئة ولعل أبرزها:

- **مرض النوم:**

كان لهذا المرض تداعيات صحية خطيرة على القارة، فقد كان سبباً في اختفاء بعض الأجناس الأفريقية فيما قبل التاريخ، ولقد انتشر المرض من غرب القارة إلى شرقها في بداية القرن العشرين، فخلال الفترة ما بين عامي 1896-1906م قضى أحد الأوبئة في زائير على نصف مليون نسمة، وأحال مناطق واسعة خصيبة إلى أرض جرداء، وفي أوائل الثمانينات عانت أوغندا وكينيا وجنوب السودان من أوبئة أودت بحياة الآلاف، وقبل ذلك في أوائل القرن التاسع عشر قضى وباء آخر في المناطق تمتد على ضفاف بحيرة فيكتوريا على ثلث السكان (ما يقارب ربع مليون نسمة) (فيليب عطية، 1992، ص 247).

- **الكوليرا:**

لعل ما تعاني منه قارة أفريقيا ليس معاناة صحية فحسب بقدر ما تعانيه من عدم وجود رصد دوري للأمراض حتى تتم المكافحة والاستئصال، ولقد تم تبني إستراتيجية فعالة لرصد الأمراض بالقارة خلال العقد الماضي، وعلى رأسها مرض الكوليرا؛ الأمر الذي أنعكس على تحسن في تسجيل الحالات المصابة، ومن ثم تم العلاج. كما بالشكل (4)، والذي يوضح تطور حجم الحالات المصابة والوفاة بمرض الكوليرا في قارة إفريقيا خلال الفترة (1971-2013م)، إلا أن الحالات المبلغ عنها لم تزد إلا منذ عام 1998م، وهنا حجم الإصابة لم يزيد بقدر ما معدل التبليغ مال إلى الدقة (W.H.O., 2014, P. 67-68).

شكل (4) تطور حالات الإصابة والوفاة بمرض الكوليرا في إفريقيا

- **الطاعون:**

تشير دراسة (Neerinckx S., & Bertheratc E., & Leirs H. 2010, P.P.98-100) بأن الإحصائيات التي تم جمعها لحالات الطاعون البشري بالبلدان الأفريقية منذ عام 1877 حتى عام 2007م بلغت 200 ألف حالة بمتوسط 123 حالة سنوياً، جاء عام 1929م بأقصى حالات إصابة بلغت 12701 حالة في مقابل 18 حالة فقط عام 1966م، وأما عن أكثر البلدان المتأثرة فتمثلت في 26 دولة هي الجزائر وأنغولا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وغانا وكينيا وليسوتو وليبيا ومدغشقر وملاوي وموريتانيا والمغرب وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا وجمهورية غينيا والسنغال والصومال وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتونس وأوغندا وزامبيا وزمبابوي.

وأما الوقت الراهن، فعالمياً تتسم تلك المرحلة بقلة حدوث الأوبئة، وانخفاض تأثير الأمراض المعدية على معدلات الوفاة، إلا إن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال هي النطاق الجغرافي الرئيسي الوحيد في العالم الذي لا يزال يعاني من عبء الأمراض المعدية يفوق عبء الأمراض غير المعدية (National Academy of Sciences, 2012, P.17.).

أولاً: الأمراض المعدية:

تواجه القارة عبئاً مرضياً مزدوجاً Double Burden of Disease يتمثل في الجمع بين الأمراض المعدية مثل الملاريا والسل، والأمراض المزمنة غير المعدية مثل ارتفاع ضغط الدم والسكتة الدماغية والسكري(Agyei-Mensah S. and Aikins A. D., 2010, P. 881).

وتعتبر عدوى الديدان الطفيلية من أكثر أنواع العدوى شيوعا في العالم، خاصةً بالمجتمعات الأشد فقراً والأكثر حرماناً، حيث تستحوذ بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على ما يزيد على نصف (51%) حالات الوفاة جراء الأمراض الطفيلية بالعالم بمعدل وفاة بلغ (657 في الألف)، وبإجمالي (4849 ألف حالة وفاة) (W.H.O, 2004)، أما بالنسبة للأمراض المعدية المنتشرة بالقارة، فيمكن إبراز نماذج لها، على النحو التالي:

- **مرض الملاريا :**

تشير التقارير إلى أن عبء الملاريا شهد انخفاضاً نسبته 44% عام 2009م مقارنةً بعام 2000م، ووفقاً للبيانات التقديرية (التقرير الخاص بالملاريا في العالم 2009م) فإن بلدين اثنين يتحملان العبء الأكبر من للإصابة (السودان 62% وباكستان 18%)، ثم كل من الصومال 9% وأفغانستان 8% واليمن 3%(منظمة الصحة العالمية، 2011، ص 5).

شكل (5) تطور معدلات الإصابة والوفاة بمرض الملاريا بالعالم وقارة إفريقيا خلال الفترة (2000-2010م)

ومن خلال تتبع تطور معدلات الإصابة والوفاة بمرض الملاريا بالقارة الإفريقية مقارنةً بالعالم، تبين أن المعدلات بالقارة تتجاوز خمسة أضعاف بالنسبة لمعدل الإصابة ومعدل الوفاة، كما بجدول (4)، وشكل(5)(W.H.O., 2011, P. 2)، ومكانياً تتزايد معدلات الانتشار بصورة شديدة التركز بالقارة الأفريقية في النطاق المداري وخصوصاً النطاق الاستوائي وشبة الاستوائي في إفريقيا وجنوب شرقي آسيا والأوقيانوسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى، وتدنى التركز بدول شمال إفريقيا مثل مصر والجزائر (عبد العزيز طريح شرف، 1993، ص ص 271-272).

خلال الفترة (2000 – 2010م)

السنوات	معدل الإصابة (حالات لكل ألف نسمة)		معدل الوفيات (حالة لكل 100 ألف نسمة)	
	أفريقيا	العالم	أفريقيا	العالم
2000	321	79	125.1	26.6
2001	320	78	126	26.8
2002	319	77	126.5	26.9
2003	318	78	125.5	26.9
2004	315	78	123.7	26.8
2005	308	77	119.1	26.1
2006	297	74	114	25.1
2007	286	72	107.2	23.9
2008	271	70	97.4	22.1
2009	259	68	91.5	21.2
2010	246	65	84.3	19.8

Source: W.H.O., World Malaria Report 2011, Briefing on Revised Estimates of Cases and Deaths , 2011, P. 2.

- **مرض الإيدز:**

عالمياً بلغ إجمالي حالات الإصابة (36.7 مليون حالة مصابة تعيش بالفيروس)، وتشير التقديرات بأن هناك حوالي 2.1 مليون إصابة جديدة عام 2015م أو نحو 5700 إصابة جديدة يومياً، ولقد بلغ إجمالي عدد الحالات المصابة (36.7 مليون حالة)، استأثرت قارة أفريقيا على النصيب الأكبر من تلك الحالات، بإجمالي عدد حالات بلغ (25 مليون

حالة) بنسبة جاوزت ثلث حالات العالم (69.5%)، مع تركز حالات الإصابة بصورة كبيرة في شرق وجنوب أفريقيا بنسب (52.0%) من حالات العالم، أما في غرب ووسط أفريقيا فيتركز (18%) من جملة الحالات المصابة في العالم (The Henry j. Kaiser Family Foundation, 2016)، وتشير المؤشرات إلى تدني نسبة الوفيات من 18% خلال الفترة (1980/1975م) إلى 14.3% خلال الفترة (2000-2005م)؛ ويرجع السبب إلى توافر أدوية مضادة للفيروس مقارنة بذي قبل (محمد عبد الغني سعودي، 1998، ص 34).

ثانيًا: الأمراض المعدية:

يغلب على المرحلة الحالية سيادة الأمراض غير المعدية أو ما يطلق عليها الأمراض المزمنة، وتعد المرحلة التالية " الأمراض المتأخرة " هي مرحلة مكملة للمرحلة السابقة، ولكن التقدم الطبي ساعد في إطالة متوسط العمر المتوقع للأشخاص المسنين الذين يعانون من أمراضها.

وتمثل الأمراض المزمنة مشكلة كبرى وعبء صحي عام في البلدان النامية، حيث أنها تمثل 73% من الوفيات و60 % من العبء المرضي العالمي(Ministry of Health of Egypt, 2006 , P.3).

ومنذ الستينات حققت معظم البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء استقلالها؛ الأمر الذي ألقى بظلاله على المشهد الوبائي للقارة، حيث زادت مستويات التحضر والناتج المحلي الإجمالي، وتحسنت مرافق المياه والصرف الصحي نسبياً، وتحسن الإنتاج الزراعي، ومقومات الرعاية الصحية كل تلك التغيرات أدت إلى تحسينات في معدلات مستويات أمد الحياة (National Academy of Sciences, 2012, P.19).

وتعد الأمراض غير المعدية مسئولة عن 2.9 مليون حالة وفاة سنوياً في بلدان الإقليم الأفريقي، منها 1.3 مليون (45%) وفيات مبكرة تحدث بالفئة العمرية (30-70 سنة)، وفي الدول الأفريقية الأعضاء في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، شكلت الوفيات المبكرة (24-51%) من جميع الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية، تلك الوفيات المبكرة يترتب عليها تقليل الإنتاجية، وتقليص النمو الاقتصادي، إذ تدفع التكاليف المالية لمعالجتها ومضاعفاتها ما يقرب من 100 مليون نسمة في القارة الأفريقية إلى الفقر سنوياً (W.H.O., 2011 , P.5).

وتشير التقديرات الخاصة بالأمراض غير المعدية بأن البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض سوف تشهد تزايداً في حالات الوفيات جراء تلك الأمراض، مقارنة بالبلدان ذات الدخل المرتفع، التي ستشهد تدنياً بمقدار فارق بلغ (-5%) بين عامي 2008-2030م، في الوقت الذي شهدت فيه الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض تزايداً، كما هو الحال بقارة إفريقيا بنسبة زيادة ستبلغ (44%)، كما بالجدول (5).

جدول (5) تقديرات وفيات الأمراض غير المعدية من جملة حالات الوفيات في العالم

بين عامي 2008-2030م

النطاق الجغرافي	النسبة بكل الفئات العمرية			النسبة بالفئة العمرية (15-59 سنة)		
	2008	2030	مقدار الفرق	2008	2030	مقدار الفرق
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	69	78	% 12 +	62	65	5% +

أفريقيا جنوب الصحراء	28	46	% 64 +	28	41	% 44 +
Source: The World Bank, Human Development Network, The Growing Danger Of Non-Communicable Diseases: Acting Now To Reverse Course, Conference Edition , September 2011, P. 2.						

ولعل من أبرز الأمراض غير المعدية التي تواجها قارة أفريقيا:

- **أمراض القلب والأوعية الدموية:**

تتصدر أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري والأمراض التنفسية المزمنة صدارة أسباب الوفاة بالأمراض غير المعدية في العالم(United Nations, April 2012, P . 1) بإجمالي 35 مليون حالة وفاة سنوياً، كما يتوقع أن تزيد بنسبة 17% خلال العشر سنوات القادمة (W.H.O., 2011 , P.5)، ويطلق على أمراض القلب والأوعية الدموية "القاتل الصامت"؛ ذلك لأن النوبات القلبية والسكتات الدماغية هي علامة تحذير أولى شائعة لمرض معين، ويعد ارتفاع ضغط الدم هو عامل الخطر الأكثر شيوعا والأكثر أهمية للأمراض القلبية الوعائية، ويقدر انتشاره بنحو 20 مليون في المنطقة الأفريقية(http://afro.who.int/health-topics/cardiovascular-diseases)، بإجمالي حالات وفاة قدرت عام 2013م بحوالي مليون حالة، بنسبة شكلت 11.3% من جملة الوفيات بالقارة (Keates A. K., et al., 2017, P.1)، وفي قارة أفريقيا تتزايد الأعباء الصحية جراء أمراض القلب إلى الحد التي تتجاوز به المعدلات أكثر من350 حالة لكل 100 ألف نسمة كما بجدول (6).

جدول (6) معدلات الوفاة بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية بنماذج من البلدان الأفريقية عام 2004م

الدول	حجم السكان 2004 (بالألف)	معدل الوفاة لكل 100 ألف نسمة
كينيا	35.000	344
نيجريا	138.000	417
رو اندا	9.000	409
جنوب أفريقيا	48.000	389
أوغندا	28.000	368
جمهورية تنز انيا المتحدة	37.000	395
Source: Maher D., Smeeth L. and Sekajugo J., Health transition in Africa: practical Policy Proposals for Primary Care, Bull World Health Organ., 2010, P.944.		

- **ضغط الدم:**

تشير التقديرات الحالية بأن انتشار هذا المرض يرتفع لأكثر من 40% بين البالغين بقارة إفريقيا، فقد بلغ عدد البالغين المصابين به (80 مليون نسمة) عام 2000م، وتشير التقديرات المستندة إلى البيانات الصحية إلى احتمالات وصول هذا العدد إلى 150 مليون نسمة عام 2025م (الإتحاد الأفريقي، 2013م، ص3). ولقد أفاد مسح (WHO STEPS) الذي أجرته منظمة الصحة العالمية في 20 بلداً إفريقياً من 2003 حتى 2009م إلى وجود معدلات عالية من ارتفاع ضغط الدم في معظم هذه البلدان، وخاصة لدى الرجال، حيث يتراوح نسبة الانتشار بين 19.3% في إريتريا و39.6% في سيشل (الإتحاد الأفريقي، 2013م، ص6).

جدول (7) تقديرات حالات ومعدلات الإصابة والوفيات بالسرطان بقارة إفريقيا عام 2012م

النطاق الجغرافي	الإصابات			الوفيات		
	جملة الحالات	% من العالم	المعدل (حالة/100 ألف نسمة)	جملة الحالات	% من العالم	المعدل (حالة/100 ألف نسمة)
الذكور						
العالم	7.427.148	4.9	208.8	4.653.132		130.8
أفريقيا	362.037	3.5	67.5	277.849	6.0	51.8
جنوب إفريقيا	256.261	1.4	59.3	200.881	4.3	46.5
شمال إفريقيا	105.776		101.6	76.968	1.7	74.0
الإناث						
العالم	666.3001		190.5	3.547.898		101.5
أفريقيا	484.924	7.3	90.4	313.320	8.8	58.4
جنوب إفريقيا	370.138	5.6	85.6	246.864	7.0	57.1
شمال إفريقيا	114.786	1.7	110.5	66.456	1.9	64.0

Source: Parkin D.M., et al., 2014, P.956.

Source: Parkin D.M., et al., P959.

شكل (6) السرطانات الأكثر انتشاراً بقارة إفريقيا عام 2012م.

أنواع السرطان بين الذكور بالترتيب من أعلى لأسفل (البروتوستاتا – الكبد – الجلد – الرئة – القولون - الغدد اللمفاوية – الدم – المرئ – المعدة)، بين الإناث (عنق الرحم-الثدي)

- **السرطان:**

يواجه العالم أزمة سرطان عالمية، فكل دقيقة يموت أربعة عشر شخصاً من السرطان (الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، 2011، ص 12)، أما بالقارة الإفريقية فهناك أكثر من 60% من الأفارقة يموتون بسبب السرطان، كما أن المعدلات تنذر بالارتفاع بنسبة 70% عام 2030م وفقاً للتركيبة السكانية الحالية، وتتعدد أسباب هذا الارتفاع، حيث نجد أن 20% من البلدان الأفريقية لا تمتلك موارد مالية لتوفير علاج السرطان -يبلغ متوسط إنفاق الفرد بأفريقيا للعلاج 98 دولاراً فقط (2014م)-، كما أن نسبة التمويل العالمي للوقاية من السرطان ومكافحته بأفريقيا وغيرها من المناطق ذات الدخل المنخفض والمتوسط يبلغ (5%) فقط، رغم أن تلك المناطق يتركز بها 65% من وفيات السرطان، و75 % من الوفيات المبكرة بسببه (Dent. J. et al., 2017, P.1).

وتشير بيانات جدول (7) وشكل (6) بأن القارة الإفريقية تستحوذ على 6% فقط من جملة حالات السرطان بالعالم، بمعدل إصابة بلغ (79.0 حالة/100 ألف نسمة)، مع ارتفاع ملحوظ بالجنوب مقارنة بشمال القارة بنسب بلغت (4.4-1.6%) من جملة الحالات بالعالم بالترتيب، أما عن حالات الوفاة فشكلت نسبتها بالقارة 7.2% من وفيات العالم جراء الإصابة بالسرطان بمعدل (55.1 حالة /100 ألف نسمة).

- **السكري:**

هناك 135 مليون مريض بالسكر في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع الزيادة لتصل إلى 300 مليون بحلول عام 2025م بنسبة زيادة تصل إلى 170% بالبلدان النامية (± 40٪ في الدول المتقدمة)، ويؤثر مرض السكري على 9.4 مليون شخص في أفريقيا ويتوقع زيادة في عدد المصابين لتصل إلى 12.7 مليون بنسبة زيادة قدرها 140% بحلول عام 2025م (Naicker S., 2013, P.8).

ومن الناحية الوبائية يشير (Maher D. & Smeeth L. and Sekajugo J. 2010, P. 944) إلى أن القارة تواجه عبئاً مزدوجاً من الأمراض المعدية وغير المعدية؛ الأمر الذي يفرض أعباء اقتصادية باهظة على الاقتصاديات الفردية والوطنية على السواء؛ لذا لزم وضع إستراتيجية لمجابهة لتلك التغيرات، خاصةً إذا علمنا أن منظمة الصحة العالمية أشارت بأن تداعيات الأمراض والأوبئة بالقارة الإفريقية تكلفها سنوياً 2.4 تريليون دولار(https://www.aa.com.tr/ar).

والجدير بالذكر أن العالم كله يشهد تغيرًا كبيرًا في طبيعية الأمراض المستحدثة، تتمثل في عودة أمراض اختفت وبزوغ أمراض لم تكن معروفة من قبل، ولقد أحدث تغير المناخ أو أسباب التغير البيئي التوازن بين الأمراض والمضيف البشري (Nathaniel P., et al., 2003 , P .25)؛ لذا أصبحت الأمراض المنقولة بالنواقل واحدةً من المشاكل الصحية الرئيسة بالبلدان الاستوائية (Hassan A. N., & El Nogoumy N., & Kassem H. A., 2013, P.63)، فعلي سبيل المثال هاجم فيروس إيبولا القاتل القارة السمراء، وبخاصة الأجزاء الغربية منها (ليبيريا، وسيراليون، وغينيا)، ولقد نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريراً عن المرض وانتشاره، قالت فيه إن الإيبولا يُعد أحد الأوبئة المخيفة، والتي لا يمكن التنبؤ بها، حيث راح ضحيته حوالي (5.000 نسمة) من سكان غرب إفريقيا بسبب انتشاره الحالي، بالإضافة إلى ما يزيد عن (13.000 مصاب) (قراءات إفريقية، 2015، ص 125).

المبحث الثالث: مؤشرات أمد الحياة ومستويات العمر المتوقع عند الميلاد:

تعد شيخوخة السكان The aging of Population ظاهرة تنموية، تنجم عن التفاعل بين اتجاهات الخصوبة والوفيات (El-Badry M.A., 1986, P.1.)، ولقد خلصت شعبة السكان بالأمم المتحدة إلى أن النسبة العالمية للأشخاص

الذين تتجاوز أعمارهم 60 عاماً بلغت 8 % في عام 1950 ارتفعت إلى 11% عام 2009 ، ومن المتوقع أن تصل إلى 22% بحلول عام 2050م، حيث يتزايد السكان المسنون بمعدل 2.6 % سنوياً، أي بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة تزايد عدد السكان ككل(صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2011، ص 34)

وتشير تقديرات الأمم المتحدة كما بجدول (8) إلى ارتفاع حجم مجتمع كبار السن (60 سنة فأكثر) في العالم بصورة كبيرة، حيث بلغت نسبة الزيادة في العالم (48.4%) بين عامي 2000 و 2015م سترتفع إلى (132%) بين عامي 2015-2050م، وفي قارة أفريقيا بلغت نسبة الزيادة (51.9-242%) بنفس ترتيب الفترات. ورغم تلك الزيادة إلا أن حجم مجتمع كبار السن بالقارة لازالت منخفضاً، حيث شكلت نسبة كبار السن في القارة عام 2015 لإجمالي العالم (7.1% فقط)؛ الأمر الذي سينعكس بطبيعة الحال على مستويات أمد الحياة بالقارة كما بجدول (8)، فلا تزال البلدان الأشد فقراً بوجه خاص في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء في المراحل الأولي من التحول الديموغرافي بمجموعة سكانية كبيرة نسبياً من الشباب (مكتب العمل الدولي، 2013، ص7).

جدول (8) تطورحجم مجتمع كبارالسن (60 سنة فأكثر) في العالم خلال الفترة (2000- 2050م)

النطاق الجغرافي	العدد (بالمليون)				نسبة التغير %	
	2000	2015	2030	2050	2000-2015	2015-2050
العالم	607.1	900.9	1402.4	2092.0	48.4	132
أفريقيا	42.4	64.4	105.4	220.3	51.9	242

Source: United Nations, World Population Ageing 2015, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, 2015, P.10.

وبعقد مقارنة بين مستويات أمد الحياة بالقارة والمتوسط العالمي، نجد أن كلاهما قد شهداَ تزايداً، حيث بلغ مستوى أمد الحياة (38.7 – 46.6 سنة) خلال الفترة (1955/1950م) أرتفع إلي (54.1-67.6 سنة) خلال الفترة (2010/2005م) بنفس الترتيب كما بجدول (9)، ورغم ارتفاع مستويات حجم كبار السن ومستويات أمد الحياة بالقارة؛ جراء التحسن في مستويات الرعاية الصحية، وما ترتبت عليه من انخفاض معدل الوفاة كما سبق الحديث، إلا أن القارة لا تزال بعيدة عن المتوسط العالمي، وتحتاج إلى مزيد من تحسين برامج الصحة بشقيها العلاجي والوقائي.

شكل (7) وضع قارة إفريقيا وفقًا لنسبة السكان أكثر من 60 سنة بالعالم عامي 2012 و2050م عامي 2015 و 2050م.

Source: United Nations, 2015.

جدول (9) توقع مستوى أمد الحياة في العالم وقارة أفريقيا (1950/1955-2005/2010م)

	1955-1950				2010-2005			
	كلا الجنسين	الذكور	الإناث	مقدار الفارق (ذكور-إناث)	كلا الجنسين	الذكور	الإناث	مقدار الفارق (ذكور-إناث)
العالم	46.6	45.2	48.0	2.7	67.6	65.4	69.8	4.4
إفريقيا	38.7	37.5	40.0	2.4	54.1	52.9	55.3	2.4

Source: United Nations, 2011, P3.

(*) الأعداد تساوي (سنة حياتية متوقعة).

ولقد تباينت دول القارة فيما يتعلق بمستويات أمد الحياة، حيث بلغ المتوسط عام 2015م (59.5 سنة) مقارنة (50.5 سنة) خلال الفترة (1980-1985م)، جاء شمال إفريقيا بأعلى مستويات أمد الحياة بالقارة (70.5سنة)، تلاه شرق القارة (60.5 سنة)، ثم كل من جنوب ووسط وغرب القارة بمتوسط (57.1- 55.0-55.6 سنة) بالترتيب خلال الفترة (2010-2015م).

جدول (10) التباينات الجغرافية لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة في أفريقيا خلال الفترة (1980/1985-2010/2015م).

البلدان	1980-1985			2010-2015		
	ذكر	أنثي	إجمالي	ذكر	أنثي	إجمالي
شرق أفريقيا	46.6	49.7	48.1	58.9	62.2	60.5
وسط أفريقيا	45.6	48.6	47.1	54.3	57.0	55.6
شمال أفريقيا	57.9	61.7	59.8	68.6	72.4	70.5
جنوب أفريقيا	55.1	61.7	58.3	55.0	59.0	57.1
غرب أفريقيا	45.8	48.0	46.9	54.4	55.6	55.0
جملة أفريقيا	48.9	52.1	50.5	58.2	60.9	59.5

Source: United Nations, Economic Commission for Africa, March 2016, P.P. 47-48.

وتشير التوقعات إلى أن يصل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بأفريقيا إلى 67 عاماً عام 2030م، بعدما كان 57 عاماً سنة 2010، كما أنه من المتوقع أن أعلى توقع حياة بشمال وشرق أفريقيا بمعدل يتراوح ما بين (64 – 76 عاماً)، مقابل 56 عاماً بوسط أفريقيا (African Development Bank Group, P.3).

شكل (8) متوسط العمر المتوقع عند الولادة في أفريقيا بين عامي (1985/1980-2015/2010م)

المبحث الرابع: واقع ومستقبل الخدمات الصحية بالقارة:

تعاني منظومة الرعاية الصحية بالقارة مجموعة من التحديات، نبرز بعض ملامحها لتكون أساسًا لوضع رؤية مستقبلية للقارة:

أولاً: هناك تحديات خطيرة في القيادة تشمل ضعف إدارة الصحة العامة وإدارتها، وعدم كفاية التشريعات المتعلقة بالصحة وإنفاذها، والمشاركة المجتمعية المحدودة في تخطيط الخدمات الصحية وإدارتها ورصدها، وكذلك ضعف العمل بين القطاعات، وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها، وضعف نظم المعلومات والبحوث الصحية الوطنية.

ثانياً: يوجد نقص شديد في العاملين الصحيين في 57 دولة عالمياً، منها 36 في أفريقيا، كما تفاقمت الأزمة بسبب عدم المساواة في توزيع القوى العاملة وهجرة العقول؛ وبالتالي فإن تقديم تدخلات فعالة في مجال الصحة العامة إلى المحتاجين معرض للخطر بشكل خاص في المناطق الريفية النائية.

ثالثًا: هناك فساد كبير في أنظمة شراء المنتجات الطبية والتكنولوجيات، وأنظمة الإمداد غير الموثوق بها، والاستخدام غير الرشيد، والاختلاف الكبير في الجودة والسلامة؛ وقد ساهم ذلك في الوضع الحالي، حيث يفتقر 50٪ من سكان الإقليم إلى الأدوية الأساسية.

رابعاً: هناك ندرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والاتصال الجماعي بالإنترنت، بالإضافة إلى قلة المعرفة والمهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تحد من قدرات نظم معلومات الإدارة الصحية الوطنية (HMIS) لتوليد المعلومات وتحليلها ونشرها لاستخدامها في صنع القرار.

خامساً: يتميز التمويل الصحي في الإقليم بانخفاض الاستثمار في الصحة، والافتقار إلى سياسات تمويل صحي شاملة وخطط إستراتيجية، ومدفوعات شاملة خارج الخدمة، ونقص شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء، وضعف الإدارة المالية، والاستخدام غير الفعال للموارد.

سادساً: فيما يتعلق بتقديم الخدمات، أدى الافتقار إلى التنظيم والإدارة للخدمات الصحية إلى جانب التحديات المشار إليها أعلاه إلى حدوث الوضع الحالي، حيث لا يحصل 47٪ من السكان على الخدمات الصحية الجيدة ، و59٪ من الحوامل النساء يلدن أطفالاً دون مساعدة من العاملين الصحيين المدربين (Kirigia J.M., and Barry S.P., 2008, P.P.1-3).

وتعاني القارة من قصور شديد فيما بمستوي كفاية وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة للسكان، وفيما يلي عرضًا لنماذج هذا القصور، وذلك على النحو التالي:

- تشهد القارة شبه ثباتاً في نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من جملة الإنفاق العام -رغم تزايد الحجم السكاني والأعباء الصحية كما سبق الإشارة-، وإن كان يتجه إلى الانخفاض حيث تدور النسبة حول 10%، إذ بلغ 10.3% عام 2010م ارتفع إلى 10.6% عامي 2011و 2012م، ثم عاد إلى 10.3% عام 2013م، وانخفض إلى 10.0% عام 2014م (W.H.O., 2018, P.99).
- بالنسبة لمستوى الإنفاق الحالي على الصحة لكل فرد، بلغ المتوسط العام بالقارة 115 دولار لكل فرد، وهو ما يتدني كثيراً بمقدار سبعة أمثال المتوسط العالمي البالغ 822 دولار لكل فرد (2015م)، وبمقدار يتدني بما يقارب العشرين مثل مقارنة بقارة أوروبا (2192 دولار لكل فرد). وتتباين القارة وفقاً لمستويات الإنفاق على الصحة؛ إذ جاءت الدول بجنوب وشمال القارة بأعلى مستويات الإنفاق (194-174 دولار لكل فرد) بالترتيب، ثم شرق ووسط القارة (113-104 دولار/فرد) بالترتيب، وتدني بغرب القارة بمعدل بلغ (54 دولار/فرد) عام 2015م.
- بلغ المتوسط العام لمؤشر التغطية الصحية الشاملة بالقارة- Universal Health Coverage (UHC) Service Coverage Index 44% فقط من السكان مقارنة 64% بالمستوى العالمي، و78% بالأمريكتين، و73% بأوروبا، وقد جاءت أفضل النطاقات الجغرافية بما يتجاوز نصف السكان في شمال القارة وجنوبها بنسبة تغطية بلغت (59-52%) بالترتيب تصدرتها دول الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس وبوتسوانا وجنوب أفريقيا بنسبة 60% فأكثر، أما أدني مستويات التغطية تمثلت في شرق وغرب ووسط القارة بنسبة بلغت (44-42-40%) بالترتيب.
- رغم تدني مستويات التغطية، إلا أن هناك أكثر من 50٪ من السكان الأفارقة لا يمكنهم الوصول إلى المرافق الصحية الحديثة (Kaseje D., 2006, P.4)؛ لذا تنشط خدمات الرعاية الصحية الخاصة، فقد أشار " McKinsey Quarterly" أنه في عام 2005م بلغ إجمالي الإنفاق الصحي في إفريقيا 16.7 مليار دولار و35 مليار تقريباً عام 2016م،، شكل القطاع الخاص 60% منها (Healthcare in Africa, 2009, P. 276.).
- بالنسبة لخدمات الرعاية الصحية ما قبل الولادة: لا تزال تعاني أفريقيا بشكل مثير للقلق، على الرغم من 77% من النساء الحوامل قد قمن بأول زيادة للرعاية الصحية السابقة للولادة عام 2015م، في حين حصل 54 % فقط على رعاية صحية ممثلةً في أربع زيارات سابقة للولادة، إلا أن هذا المعدل يعد منخفضاً للغاية مقارنةً على سبيل المثال

بأقاليم منظمة الصحة العالمية في الأمريكتين وأوروبا، حيث يقوم 94٪ و 92٪ من النساء الحوامل بأربع زيارات على الأقل للرعاية السابقة للولادة على التوالي.

- الولادة بواسطة طبيب أو ممرضات مدربين: خلال الفترة (2005-2016م) بلغت نسبة الولادات بين الأمهات تحت رعاية صحية بواسطة طبيب (54%) فقط-رغم أن المستهدف 90، وقد شهدت القارة تباينات واسعة، حيث جاءت بنسب منخفضة بشكل خاص في إثيوبيا (16٪) وتشاد (24٪) والنيجر (29٪) وتوجو (29٪)، هذه الدول إلى جانب دول (أنجولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وإريتريا وغينيا وغينيا بيساو ومدغشقر ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة) تتدني نسبة حالات الولادة تحت إشراف طبي بها دون 50٪؛ لذلك تتطلب بذل جهود خاصة لرفع هذا المعدل.
- الرعاية الصحية لما بعد الولادة: تشير البيانات إلى أنه خلال الفترة (2011-2015م)، قد بلغت نسبة النساء في سن الإنجاب المتزوجات اللاتي عانيين من احتياجاتهن لوسيلة تنظيم الأسرة 49.6%، كما كان لدى زيمبابوي أعلى نسبة من النساء اللاتي تم تلبية احتياجات تنظيم الأسرة لهم (86.0٪)، تليها سوازيلاند (80.6٪) ، والجزائر (77.2 ٪) ، وليسوتو (76.1٪) ، وكينيا (75.4٪)، في حين جاءت أقل المعدلات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (15.6٪) ، وغينيا (15.7٪) ، وتشاد (17.5%)، وغينيا الاستوائية (20.5٪)
- بلغ المتوسط العامل لمعدل لخدمة هيئة التمريض بالقارة وفقاً لما توفر من بيانات على مستوى الدول (1.3 ممرض لكل 1000 نسمة)، تصدرت دول شمال أفريقيا وجنوبها - وهي الدول التي جاءت بأفضل مستوى للتغطية بالخدمة الصحية الشاملة بالقارة (52-59%) بالترتيب- بمعدل (2.1 – 1.8 ممرض/1000 نسمة) بالترتيب، ثم وسط أفريقيا (ممرض/1000 نسمة)، وأخيراً شرق القارة وغربها بمعدل (0.8-7.0 ممرض/1000 نسمة) بالترتيب.
- بلغ المتوسط العام لمعدل خدمة الأطباء بالقارة (0.4 طبيب/1000 نسمة)، تجاوزت دول شمال أفريقيا بطبيعة الحال بمعدل (1.1 طبيب/1000 نسمة)، وتدني دون الطبيب الواحد بباقي النطاقات الجغرافية للقارة (W.H.O., 2018, P.99).

التوصيات

في ضوء القصور الحالي فإن الدراسة توصي بمجموعة من التوصيات في ضوء اتفق 46 من وزراء الصحة بالقارة إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية إدراكا منهم للتحديات المذكورة أعلاه، حيث قاموا بالتوقيع على إعلان " واغادوغو" الذي يقترح طرقاً لمواجهة تحديات النظام الصحي، حيث يحث الإعلان الدول الأعضاء على تحديث سياساتها وخططها الصحية الوطنية وفقًا لنهج الرعاية الصحية الأولية (PHC)، وتعزيز التعاون بين القطاعات والشراكة بين القطاعين العام والخاص لمعالجة المحددات العريضة للصحة، ووضع آليات لزيادة توافر الأدوية الأساسية وإمكانية الوصول إليها، والتقنيات الصحية والبنية التحتية، ولقد أقرت اللجنة الإقليمية الثامنة والخمسين لمنظمة الصحة العالمية لأفريقيا إطار عمل لتنفيذ إعلان واغادوغو The Ouagadougou Declaration يقترح الإطار على البلدان تدخلات عامة لمواجهة تحديات النظم الصحية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: فيما يتعلق بالقيادة والحكم: يقترح تحديث السياسة الصحية الوطنية والخطة الإستراتيجية، وتحديث وإنفاذ قوانين الصحة العامة، وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة والتعاون بين القطاعات.

ثانياً: فيما يتعلق بالموارد البشرية الصحية: توصي بتوليد الأدلة واستخدامها في وضع سياسات وتخطيط وإدارة الموارد البشرية الصحية تعزيز قدرات مؤسسات التدريب الصحي، وتعزيز قدرات القيادة والإدارة في مجال الموارد البشرية الصحية، وتنفيذ استراتيجيات الاحتفاظ بموارد الموارد البشرية، وزيادة الاعتماد المالي لتطوير الموارد البشرية الصحية.

ثالثاً: فيما يتعلق بالمنتجات والتكنولوجيات الطبية: تقترح صياغة لتحديد المتطلبات بالأدوية والسلع والتكنولوجيات الأساسية والبنية التحتية، وإنشاء نظام شراء شفاف وخاضع للمساءلة.

رابعاً: فيما يتعلق بالمعلومات والبحوث الصحية: يقترح الإعلان الخاص بالرعاية الصحية الأولية والنظم الصحية وضع وتنفيذ سياسة وخطة إستراتيجية شاملة لنظام HMIS؛ من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، تعزيز التعاون البحثي بين الجنوب والجنوب والشمال والجنوب؛ وتخصيص ما لا يقل عن 2٪ من الإنفاق الصحي الوطني، وما لا يقل عن 5٪ من المساعدات الخارجية للصحة للبحث.

خامساً: فيما يتعلق بالتمويل الصحي: وضع سياسة شاملة للتمويل الصحي وخطة إستراتيجية، وإضفاء الطابع المؤسسي على الحسابات الصحية الوطنية ومراقبة الكفاءة، وتعزيز مهارات الإدارة المالية على جميع المستويات، وتخصيص 15٪ على الأقل من الميزانية الوطنية للتنمية الصحية.

سادساً: فيما يتعلق بتقديم الخدمات: يقترح الإعلان البناء على عناصر الخدمات الصحية الأساسية وطريقة تقديمها والتكاليف، وتطوير القواعد والمعايير والإجراءات لتوفير الخدمات وبناء وصيانة البنية التحتية الصحية، وصياغة نموذج متكامل لتقديم الخدمات على جميع المستويات بما في ذلك نظام الإحالة، ووضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لتعزيز الصحة متعددة القطاعات لتحسين مشاركة المجتمع في التنمية الصحية.

المصادروالمراجع:

أولاً: المصادروالمراجع باللغة العربية:

1- الإتحاد الأفريقي (2013)، تقرير عن حالة ارتفاع ضغط الدم في أفريقيا، مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة، "أثر الأمراض غير المعدية والأمراض الاستوائية المهملة على التنمية في أفريقيا"، الدورة العادية السادسة، أديس أبابا، 22-26 أبريل

2- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) (2011)، برنامج العمل من أجل علاج السرطان: التطورات والابتكارات، مكافحة السرطان في العالم النامي، النمسا، أبريل.

3- الفيروس القاتل (2015).. الإيبولا يهدّد أمن القارة السمراء، ترجمة قراءات إفريقية، مجلة قراءات إفريقية، العدد (23) ، يناير- مارس.

4- أحمد سامي الدعبوسي (2011)، التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ودار أجنادين للنشر والتوزيع.

5- دولت أحمد صادق، محمد عبد الرحمن الشرنوبي (1969)، الأسس الديموجرافية لجغرافية السكان، الأنجلو المصرية، القاهرة.

6- صندوق الأمم المتحدة للسكان (2011)، حالة سكان العالم 2011: البشر والإمكانيات في عالم تعداده 7 بلايين نسمة، شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية.

7- عبد العزيز طريح شرف (1993)، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

8- فايز العيسوي، (2001)، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

9- فيليب عطية (1992)، أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (161).

10- مكتب العمل الدولي (2013)، العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102 ، جنيف.

11- موسي فتحي موسي عتلم (2011)، سكان إفريقيا إلى أين؟!، مجلة قراءات إفريقية، العدد التاسع.

12- محمد عبد الغني سعودي (1998)، الإيدز في أفريقيا، المجلة الجغرافية العربية، العدد الواحد والثلاثون، السنة الثلاثون، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.

13- منظمة الصحة العالمية (2011)، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، تقرير مرحلي حول مكافحة الملاريا والتخلص منها، اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، الدورة الثامنة والخمسون.

ثانيًا: المصادر والمراجع باللغة غير العربية:

1- Agyei-Mensah S. and Aikins A. D., (2010), Epidemiological Transition and The Double Burden of Disease in Accra, Ghana, Journal of Urban Health: Bulletin of the New York Academy of Medicine, Vol. 87, No. 5.

2- Balk D., et al., (2003), Spatial Analysis of Childhood Mortality in West Africa, DHS Geographic Studies 1.

3- Devereux S., Famine in The Twentieth Century, IDs Working Paper 105.

4- Dent. J. et al., (June 2017), Africa's Emerging Cancer Crisis: A Call to Action.

5- Maher D., Smeeth L. and Sekajugo J., (2010), Health Transition in Africa: Practical Policy Proposals for Primary Care, Bull World Health Organ.

6- El-Badry M.A., (1986), Aging in Developing Countries: One More Population Problem?, Cairo Demographic Center, Working Paper No. 13 , Cairo.

7- Healthcare in Africa, (2009), Cardiovascular Journal Of Africa, Vol. 20, No 5.

8- Hassan A. N., & El Nogoumy N., & Kassem H. A.,(2013), Characterization of Landscape Features Associated with Mosquito Breeding in Urban Cairo Using Remote Sensing, The Egyptian Journal of Remote Sensing and Space Sciences (16).

9- Kaseje D., (2006),Health Care In Africa: Challenges, Opportunities And An Emerging Model For Improvement, Presented At The Woodrow Wilson International, Center For Scholars, November 2.

10- Keates A. K., et al., (2017), Cardiovascular disease in Africa: Epidemiological Profile and Challenges: Reviews, Macmillan Publishers Limited.

11- Kirigia J.M., and Barry S.P., (2008), Health Challenges in Africa and The Way Forward, International Archives of Medicine.

12- Ministry of Health and Population Preventive and Primary Health Care Sector Preventive Sector Epidemiology and Disease Surveillance Unit (EDSU), (2006), Non-Communicable Disease Surveillance System, Egypt.

13- Neerinckx S., & Bertheratc E., & Leirs H., (2010), Human Plague Occurrences in Africa: an overview From 1877 to 2008, Transactions of the Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene(104).

14- National Academy of Sciences, (2012), The Continuing Epidemiological Transition In Sub-Saharan Africa, A Workshop Summary, Washington,.

15- Naicker S., (2013), Integrated Management: Chronic Kidney Disease, Diabetes Mellitus, Hypertension, African Journal of Nephrology 16 (1).

16- Nathaniel P., et al., (2003), Limiting The Spread of Communicable Diseases Caused by Human Population Movement , Journal of Rural and Remote Environmental Health 2 (1).

17- Population Reference Bureau, (2017), 2017 World Population Data sheet with a special focus on youth.

18- Patz J. A., et al., Human Health: Ecosystem Regulation of Infectious Diseases, Ecosystems and Human Well-being: Current State and Trends, Without The year of publication.

19- Sharifzadeh G.R., Namakin K., Mehrjoofard H., (Dec. 2008), an Epidemiological Study on Infant Mortality and Factors Affecting it in Rural Areas of Birjand, Iran, Iran J. Pediatr , Vol. 18 , No. 4.

20- Saleh W.F. & Ragab W.S. & Aboulgheit S.S., (September 2013), Audit of Maternal Mortality Ratio and Causes of Maternal Deaths in The Largest Maternity Hospital in Cairo, Egypt (Kasr Al Aini) in 2008 and 2009; Lessons Learned , African Journal of Reproductive Health 17(3).

21- United Nations, (2015), World Population Ageing 2015, Department of Economic And Social Affairs, Population Division, New York.

22- United Nations, (2011), World Mortality Report 2009, Department of Economic and Social Affairs Population Division, New York.

23- United Nations, (April 2012), Department of Economic and Social Affairs, Population Ageing and The Non-Communicable Diseases , Population Division , Population Facts , No. 1.

24- W.H.O., (2014), Regional Office for Africa, The African Regional Health Report 2014, The Health of The people: What works.

25- W.H.O., (2011), World Malaria Report 2011, Briefing on Revised Estimates of Cases and Deaths.

26- W.H.O , (2004),The Global Burden of Disease.

27- W.H.O., (2011), Plan of Action for The Prevention and Control of Noncommunicable Diseases in The Eastern Mediterranean Region.

28- W. H. O., et al., (2010), Trends in Maternal Mortality: 1990 to 2008 Estimates developed by WHO, UNICEF, UNFPA and The World Bank.

29- W.H.O., (2018), Atlas of African Health Statistics 2018, Universal Health Coverage and The Sustainable Development Goals in the WHO African Region.

ثالثا: مو اقع من على شبكة المعلومات الدولية:

1- https://www.aa.com.tr/ar

2- https://slideplayer.com/slide/4571109.

3- http://afro.who.int/health-topics/cardiovascular-diseases.

دور الاقتصاد الايكولوجي البديل في تحقيق الاقتصاد الأخضر: دراسة حالة القطاع الفلاحي بالحوز الشرقي (المغرب)

The role of alternative ecological economics in achieving a green economy: Study on the situation of the peasant sector in Eastern Hawz (Morocco)

عبد الرحمان الناطوس، دكتور في الجغرافية الطبيعية والبيئة، المغرب.

ملخص

إن تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية من خلال حماية البيئة متمثلة بالوقاية الاحتياطية ضد الأخطار البيئية على ضوء وجهات النظر الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، إذ تعتبر اليوم حماية البيئة على المستويين الوطني والعالمي إجراءا أساسيا لضمان مستقبل آمن ومستدام. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إدراك ونشر، وتطبيق ما يسمى بمفهوم السياسة الاقتصادية البيئية البديلة. والتي تعتبر كخيار استراتيجي لتحقيق الاقتصاد الأخضر، وهذا باعتراف جل المنظمات والهيئات الدولية، والإقليمية المختصة في قضايا البيئة والتنمية المستدامة. وعليه فإن معالجة السياسات الاقتصادية الكلية في إطار حماية البيئة والتي تحفز الكفاءة الاقتصادية والفعالية البيئية وتقلل الفقر،تستطيع أن تضمن التحول نحو الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة في المغرب عموما ومنطقة الحوز الشرقي على الخصوص.

الكلمات المفاتيح: الاقتصادي الإيكولوجي، الاقتصاد الأخضر، الحوز الشرقي، المغرب.

Summary

Securing the natural foundations of human life through the protection of the environment is the precautionary protection against environmental hazards in the light of ecological, economic, social and legal perspectives. Protection of the environment at the national and global levels is now considered an essential measure to ensure a secure and sustainable future. This can be achieved through awareness, dissemination and application of the so-called alternative environmental economic policy concept. This is recognized by most international and regional organizations and bodies that are competent in environmental and sustainable development issues. Thus, addressing macroeconomic policies within the framework of environmental protection, which stimulate economic efficiency and environmental effectiveness and reduce poverty, can ensure a shift towards a green economy within the framework of sustainable development in Morocco in general and the Eastern Hawz region in particular.

Key words: ecological Economic, Green Economy, Eastern Hawz, Morocco

مقدمة:

أصبحت الأزمات والمشاكل البيئية تكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات، وانشغلت بها جميع الدول وانعقدت من اجلها العديد من المؤتمرات الدولية، الإقليمية والمحلية. ولقد اهتم بها الكثير من العلماء والمفكرين باختلاف تخصصاتهم، وتسعى الدولة جاهدة على حماية البيئة باعتبارها النواة الأولى لكل سياسة من خلال جملة من الإجراءات والتدابير، والمتمثلة في السياسة الاقتصادية البيئية البديلة التي تعتبر جزءا من السياسة العامة للدولة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمتها لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية القائمة أصلا، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، وتحقيق التنمية المستدامة على كل المستويات. وللسياسة الاقتصادية التقليدية أثر متنامي في معدل استنزاف الموارد الطبيعية ومستوى التحلل البيئي فالسياسات المالية والنقدية والتجارية وبرامج التنمية وإجراءات خلق الاستقرار الاقتصادي تؤثر في كثير من المجالات على قاعدة المورد الطبيعي. ولا شك أن العلاقة بين السياسة الاقتصادية والبيئة هي علاقة معقدة حيث بدأ العديد من الاقتصاديين في العقد الأخير من القرن الماضي بدراسة وتحليل هذه العلاقة في محاولة لتحديد طبيعتها وأبعادها. ويعتبر بعض الاقتصاديين بأن الطريقة المثالية في توضيح هذه العلاقة هي طريقة تحليل "التوازن العام" والتي تتبع كلا من التأثيرات الاقتصادية والبيئية لإصلاحات الاقتصاد الكلي باتجاه تحسين وحماية البيئة والمحافظة عليها، ولا نستطيع تحقيق ذلك إلا من خلال إدراج السياسة البيئية وتفعيل أدواتها في إطار الإصلاحات الاقتصادية البيئية. ويمكن فهم العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة البيئية من خلال فهمنا للعلاقة بين إجراءات السياسة الاقتصادية وانعكاساتها البيئية وإجراءات السياسة البيئية وانعكاساتها الاقتصادية، بمسعى توضيح أطر السياسة الاقتصادية البيئية والتي تساعد على الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، الذي يعتبر كمقاربة حديثة للتنمية المستدامة في الدول النامية والدول المتقدمة.

بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة **الإشكالية** التالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى ساهمت السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في تحقيق الاقتصاد الفلاحي الأخضر في الحوز الشرقي ؟

نحاول ضمن هذه المقال الإجابة على هذه الإشكالية من خلال مقاربة الاسئلة التالية التالية: **ما مضمون السياسة الاقتصادية البيئية البديلة؟ ما الإطار العام للاقتصاد الأخضر؟ ما استراتيجيات الاقتصاد الفلاحي البديل في الحوز الشرقي ؟**

المحور الأول :أسس وركائز السياسة الاقتصادية البيئية البديلة:

يتجلى مفهوم السياسة الاقتصادية البيئية البديلة من خلال التأثيرات المتبادلة بين السياسة البيئية والسياسة الاقتصادية الشاملة.ولهذا فإن الربط بين التخفيف من الفقر وإصلاح الكفاءة الاقتصادية يمكن اعتباره هدفا تكميليا لحماية البيئة، وكذلك فإن إصلاحات تحسين الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية والطاقة يؤدي إلى تقليص الهدر الاقتصادي والتلوث البيئي. إذ يكون الكثير من حالات التلوث المفرط أو الإفراط في استغلال الموارد مرافقة لحالات انحرافات السياسة الاقتصادية.

1-1- تعريف السياسة الاقتصادية البيئية البديلة:

لا يوجد تعريف موحد، للسياسة الاقتصادية البيئية، ومن اجل ضبط مفهومها، علينا أولا أن نعرف السياسة الاقتصادية والسياسة البيئية. ثم نستنتج تعريفها وهذا ما سوف يتم تنا وله.

أ- مفهوم السياسة الاقتصادية:

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها " مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه" .[1]

ويعرف Taun Tinbergen السياسة الاقتصادية باجتماع عدد من الأدوات لتحقيق عدد من الأهداف. وبالنظر إلى الاقتصاد كعلم تجميع الثروات النادرة لتحقيق أهداف محددة، تعبر السياسة الاقتصادية عن اختيار تقرره الحكومة يقود النشاط الاقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف.[2] وتشمل الوسائل والأليات التي يتم استخدامها لتنفيذ السياسة الاقتصادية ما يلي:[3]

- سياسات التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية كتوفير الظروف الملائمة لتوظيف عناصر الإنتاج.
- سياسات الإنفاق العام كترشيد الإنفاق الحكومي ومراقبة المال العام.
- سياسات الأسعار كتسعير بعض المنتجات الأساسية ومنع التعامل بسعر مختلف بين المنتجين.
- سياسات الأجور بالتدخل في سوق العمل، لضبط ووضع التشريعات العمالية العادلة.
- سياسات الاستثمار. السياسات النقدية لإدارة الكتلة النقدية في الاقتصاد.
- السياسات المالية للتقليل من التفاوت في توزيع الدخل، والتخصيص الأمثل للموارد.
- السياسات التجارية للتدخل وتنظيم التجارة الخارجية.

ب- تعريف السياسة البيئية:

تعرف السياسة البيئية على أنها:"مجموعة من الوسائل والطرق والإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من اجل تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، وهذه العلاقة تشمل كافة الأنشطة والعمليات سواء المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع.[4]

وتعرف أيضا على أنها:"عنصر من السياسة العامة للدولة تتمثل في التوجهات والغايات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما (شركة،مؤسسة عمومية أو خاصة ،جمعية أو هيأة) يتم إملاؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مؤسسة في الإدارة".[5]

إن تنفيذ السياسة البيئية وفق متطلبات التنمية المستدامة يتطلب وضع واختيار أدوات لها في إطار الأهداف المنشودة من ذلك. فتنقسم أدوات السياسة البيئية إلى أدوات اقتصادية وأدوات غير اقتصادية.

الأدوات غير الاقتصادية يتغلب عليها الطابع الإداري والقانوني وتشمل الأدوات التعليمية والإعلامية الأدوات القانونية والتنظيمية، وأدوات اقتصادية تؤثر مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي وتتمثل في الإصلاح الجبائي البيئي، الجباية البيئية ونظام الرخص القابلة للتداول الذي يعتبر وسيلة فعالة لحماية البيئة، حيث تتيح للحكومات إحكام السيطرة على

---

[1]-- قدي عبد المجيد ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية:دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 8009، ص:81.

[2]-Xavier Greffe Politiques économiques ,programmes-instruments- perspectives Economica 2eme Edition 1991.P :32.

[3]- محمد فرحي، سياسات التنمية الاقتصادية في الإسلام:الإطار العام والمقومات ، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة، العدد الثاني، الجزائر، 8009، ص، ص:80،82.

[4]-مصطفى عيد مصطفى إبراهيم ،الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية والسياسات النقدية والمالية والتجارية:الاقتصاد المصري نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد18، العراق، جوان8002، ص:8.

[5]مصطفى بابكر، السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد85، الكويت يناير 2001 ص:1.

معدل التلوث بتحديد كمية معينة من التلوث في منطقة محددة لا ينبغي تجاوزها من خلالها.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف السياسة الاقتصادية البيئية البديلة على أنها بصفة عامة إلا دمج الاعتبارات البيئية في السياسة الاقتصادية التقليدية، عن طريق إدخال حزمة من التعديلات الأساسية فيها، أو هي بعبارة أخرى دمج السياسة البيئية في السياسة الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

2-1- العلاقة التبادلية بين السياسة الاقتصادية والسياسة البيئية:

أ- السياسة النقدية والسياسة البيئية:

إن الآلية التي يمكن لأدوات السياسة النقدية أن تحقق قدر من الفعالية البيئية (عن طريق تحقيق أدنى حدود من التلوث وأدنى استنزاف ممكن من الموارد). فيكون هذا من خلال سعر صرف متوازن ومستقر يعمل على جذب المزيد من الاستثمارات ويزيد الثقة في الاقتصاد الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتقليل العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، كما يقضي على المضاربات وكبح التضخم. وكل هذه الأمور تساهم على تحقيق الاستثمار البشري والاهتمام الفعال بالتعليم والصحة وبناء البنية التحتية السليمة. كما يمكن ربط سعر الفائدة بتحقيق درجات معينة من الفعالية البيئية، بمعنى أن تكون هناك أسعار فائدة منخفضة على المشروعات الصديقة للبيئة، أو التي تستخدم تكنولوجيا غير ملوثة أو إعطاء المشروعات النظيفة فترات سماح أطول لسداد القروض. كما أنه يمكن إصدار شهادات استثمار بيئية ذات عائد مجز، وتسهيل إصدار سندات للمشروعات التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والبشرية وترويجها في البورصة للقطاع الخاص. ولا شك أن هذا يتطلب زيادة الوعي الجماهيري وإعطاء مزايا معينة لهذا النوع من الشهادات مثل الجوائز والحوافز الجادة والاقتراض بموجبها وعدم الحجز والضمانات وغيره من الامتيازات.[2]

ب- آثار السياسة الاقتصادية البيئية البديلة:

من خلال توضيحنا للعلاقة التبادلية بين السياسة الاقتصادية والسياسة البيئية،رغم ذلك يمكن أن نستنتج أن للسياسة الاقتصادية أثر سلبي وإيجابي على البيئة فمثلا إن حالات تخفيض قيمة العملة الحقيقية يكون له تأثير على زيادة المنافسة في السوق العالمية ورفع السلع الرائجة مثل منتجات الغابات والمنتجات الزراعية. وأن الأثر البيئي سيعتمد على المحصول فهو قد يكون معتدلا بيئيا مثل (الشاي، الكاكاو، المطاط) أم ضارا بيئيا مثل (التبغ، قصب السكر، الذرة، الأرز)، كما أن الآثار البيئية ستكون معتمدة أيضا على هل أن الإنتاج المتزايد يؤدي إلى زراعة على أرض جديدة(الأمر الذي ينتج عنه إزالة المزيدمن الغابات) أم إلى (مزيد من الاستخدام الكفء لأرض الحقل الموجودة)، كما أن المبالغة في تقييم معدلات الصرف قد يدفع المزارعين الصغار إلى الأراضي الأكثر تحللا بيئيا في محاولة منهم لامتصاص تأثيرات تغير السعر.

وكما بينا الترابط بين السياسة الاقتصادية والبيئة وما ينتج عن القرار الاقتصادي من آثار على البيئة فلابد لنا من أن نشير إلى الجهة المعاكسة من تأثير القرار البيئي (و الذي نعتبره مدمج في السياسة البيئية) على السياسة الاقتصادية والتي ينتج عنها سلسلة من الآثار الاقتصادية والبيئية أيضا،فمثلا إذا كان تلوث الهواء كبيرا عندئذ يتطلب مراجعة تفصيلية للسياسة الاقتصادية مثل تسعير الطاقة كما أن إزالة الغابات مثلا من شأنه أن يتطلب اهتماما خاصا بتنظيم السياسة الاقتصادية عن طريق السياسة النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف) أو تنظيم السياسة الزراعية في تحديد أولويات

---

[1]-مصطفى بابكر، مرجع سابق ، ص:5.

[2]- دوناتو رومانو،الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للتنمية الزراعية، سوريا، 2009 ص:72.

وأنواع من السلع الزراعية كميا ونقديا[1].

المحور الثاني :الإطار العام للاقتصاد الأخضر في المغرب :

إن مبادرات الاقتصاد الأخضر الصادرة برعاية الأمم المتحدة في سياق التنمية المستدامة تدعو إلى نموذج تنموي متجذر. فمن المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وإن تلبية هذه الأهداف الثلاثة يوفر أساسا سليما لمعالجة نواقص الاقتصاديات العالمية، من تخفيف الفقر والبطالة، إلى تحقيق أمن غذائي ومائي وطاقوي، إلى توزيع أكثر عدالة للمداخيل، إلى ذلك يركز الاقتصاد الأخضر على الاستعمال والتوزيع الكفؤين للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد، وهذا ما يوفر اقتصاد يراعي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في آن واحد

1-2- نشأة وتطور مفهوم الاقتصاد الأخضر:

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر نشأ في البداية مسارا مقترحا للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية. وفي هذا السياق أطلقت مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر في عام 2008 ونصت على أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية بحيث تستطيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على الأزمات المتجددة وأهمها:[2]

- **الأزمة المالية:** والتي اجتاحت العالم عام 2008، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي أدت إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة في معظم دول العالم .إذ نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات وضغوط على الصناديق السيادية وانخفاض السيولة النقدية لتمويل الاستثمار.
- **الأزمة الغذائية:** ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين 2009-2008 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية جزئيا الناجم عن زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة.
- **أزمة المناخ:**برزت أزمة المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ ،والتكيف والتخفيف من آثارها.

وتعتمد معظم المراجع في تعريف الاقتصاد الأخضر على التعريف الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه " الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية ".[3]

ويمكن النظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة على أنه:

---

[1]- حسن الحاج،اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد87، الكويت، فبراير 2009، ص:5.

[2]برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:مرجع لواضعي السياسات، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ،2008، ص:2.

[3]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة و القضاء على الفقر:مرجع لواضعي السياسات، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ،2009 ص:2.

– اقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.

– يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث.

– الزيادة من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة ومنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الايكولوجي.

– تحفيز ودعم خاصة الاستثمارات ذات الأهداف البيئية عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح.

– المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسينه بل وإعادة بناءه عند الحاجة، باعتباره مصدرا للمنفعة العامة.

واتفق فريق الأمم المتحدة المعني بإدارة مسائل الاقتصاد الأخضر، الذي يضم عددا من منظمات الأمم المتحدة للبيئة في إطار فريق إدارة البيئة الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يضم مجموعة من السياسات للاستثمار في القطاعات المهمة بيئيا وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر إذ اعتبر أنه ليس بجديد من حيث الغاية، وهي التنمية المستدامة ولكن مقاربة مختلفة وتغيير في الأولويات ومعالجة أزمات عالمية متراكمة ومترابطة . والشكل التالي ي وضح الإطار العام للاقتصاد الأخضر.

2-2- مكونات الاقتصاد الأخضر:

تتوافق الآراء حاليا حول خصائص الاقتصاد الأخضر، ويتسع التوافق على عناصره الرئيسية. وتشمل هذه العناصر المجموعة الكاملة من الوسائل والأدوات المتاحة لصانعي السياسات، مثل فرض الضرائب والأعباء وإلغاء الإعانات المضرة بالبيئة، ووضع المعايير والأنظمة، وتوفير التعليم وتنمية المهارات، وبناء المؤسسات وتطوير المعرفة ،وبناء القدرات في مجال جميع البيانات وتقييمها وتحسين التخطيط و الحكم، وفي هذا السياق من المفيد التفكير في مسارين للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.[1] والجدول التالي يوضح ذلك:

إن المسار الأول "إطلاق المشاريع الخضراء" والذي سيشمل إطلاق مشاريع جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تراعي الاعتبارات البيئية في المرحلة الأولى من تصميم المشروع ثم في جميع مراحل تنفيذه ورصده وتقييمه أما المسار الثاني" إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك" و/أو إعادة تصحيحها من خلال تحسين أدائها البيئي. وهذان المساران متكاملان ومترابطان، ويمكن دعمهما بسلسلة من السياسات والبرامج الحكومية التي تشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة، وتضمن التزام الجهات المعنية بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.[2]

2-3- قياس التقدم نحو الاقتصاد الأخضر:

حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجلات رئيسية ثلاثة للعمل على مؤشرات الاقتصاد الأخضر تتمثل في:

مؤشرات التحول الاقتصادي: يتعلق الاقتصاد الأخضر أولا وقبل كل شيء بتحول الطريقة التي ينمو فيها الاقتصاد ويتطلب هذا استثمارات للتحول نحو أنشطة منخفضة الكربون ونظيفة وتقلل إنتاج النفايات وكفأة من حيث استخدام

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،الاقتصاد الأخضر:القياسات والمؤشرات، منشورات الأمم المتحدة ،نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ،8028، ص:2.

[2]-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول:الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص:80.

الموارد ومعززة للنظام البيئي.

- **مؤشرات كفاءة الموارد:** ومن المزايا الرئيسية للتحول الاقتصادي عدا صافي الزيادة المتوقعة في الدخل والوظائف على الأقل في المدى المتوسط والمدى الطويل، هو تحسن كفاءة الموارد نسبيا أو على نحو مطلق وتشمل المؤشرات الرئيسية تلك المتعلقة باستخدام المواد والطاقة و المياه والأرض و التغيرات في النظم البيئية وتوليد النفايات وانبعاثات المواد الخطيرة.
- **مؤشرات التقدم والرفاهية:** يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساهم في تقدم المجتمعات ورفاهية الإنسان بطريقتين:أولا من خلال إعادة توجيه الاستثمارات نحو سلع وخدمات خضراء، وثانيا من خلال إعادة توجيه الاستثمارات نحو تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي، وتشمل الحد الذي يمكن عنده تحقيق الاحتياجات البشرية الأساسية، مستوى التعليم المحقق، الوضع الصحي للسكان، وتوفر شبكات الأمان الاجتماعية...الخ[1].

المحور الثالث: الاقتصاد الإيكولوجي البديل في بأرياف الحوز الشرقي:

3-1- تقديم منطقة الدراسة وموقعها الجغرافي والإداري

على المستوى اللغوي يدل لفض الحوز على حاز يحوز،وهو فعل الجمع والحيازة، والحوز تدل على المكان المسيج بحاجز.[2] و يطلق الحوز الشرقي على السهل الموجود بين الأطلس والجبيلات ومراكش هي عاصمته.[3]

تاريخيا ظهر هذا المصطلح لأول مرة في كتاب الجغرافي أرام السلامي وهو كتاب أسماء الجبال وسكانها، و الذي يعرف جمع كلمة أحواز في معنى الضاحية المحيطة و هو المنطقة المحيطة بالمدينة. والحوز ليس فقط ضاحية بل مجال له حرمته فالحوز هو المجال الذي له مكانة متميزة[4].

أ-الموقع الجغرافي للحوز الشرقي

- من الناحية الطبيعية

يعتبر Jean Drèche أول من وضع حدود السهل الحوز الشرقي التي حددها بين الجبيلات ودير الأطلس الكبير، وقسمه إلى الحوز الشرقي والحوز الغربي والحوز الأوسط.

يمتد سهل الحوز على طول 120 كلم وعرض من 30 إلى 50 كلم، يغطي مساحة تقدر ب 3000 كلم مربع، حدد الظهير الشريف ل 9 نونبر 1966 حدود سهل الحوز المسقي من الأنهار الأطلسية انطلاقا من نفيس في الغرب إلى واد الأخضر في الشرق على مساحة تناهز 3500 كلم مربع.[5]

ينقسم سهل الحوز إلى ثلاثة أقسام وهي :

- الحوز الغربي : يضم حوض نفيس ويغطي مجاط وإمنتانوت وشيشاوة .
- الحوز الأوسط : يوافق حوض أوريكا غيغاية وزات وغدات.

---

[1] أكرم أحمد سمير، حنفى حسن محمد جمال الدين يوسف نجوى، يوليوز 2014: الاقتصادالاخضر، المفهوم والمتطلبات في التعليم، العلوم التربوية،العدد الثالث الجزء الاول، ص440، 441.

[2] -pascon Paul, 1977, le Haouz de Marrakech, tome 1 , rabat page 18 ; 19

[3] - pascon Paul, 1977, Op.cit. Page, 18

[4]- pascon Paul, 1977, op.cit.Page 18 ; 19

[5]-SahnoniAbdelmajid: 2000, Les aménagements hydro-agricoles et les mutations socio-économiques et spatiales dans une région semi –aride: Le Haouz oriental(Maroc) thèse de docteura on géographie ,université de Rouen ,page 6.

- الحوز الشرقي : يقع بين الأطلس الكبير والجبيلات وتعد مراكش عاصمته[1]، ويعرف كذلك بتساوت الوسطى أو العليا [2]، وهو المجال الذي يهمنا في هذا البحث يحده شمالا الجبيلات وغربا الحوز الأوسط وشرقا إقليم ازيلال وجنوب االأطلس الكبير . ويمتد على مساحة 863 كلم مربع وهو ما يمثل ربع مساحة الحوز الكبير .[3]
- ينضافإلىهذهالأقسامالحوزالشماليأوسهلالبحيرةالذييمتدمنالجبيلاتإلىسهلتادلةويوافقحوضتساوتالسفلى .

من الناحية الجغرافية نجد أن التعمير قد ساعد على انفتاح المنطقة على الجهات المجاورة طبيعيا وبشريا :

- فمن الجنوب نجد السلسلة الأطلسية، وبالرغم من ارتفاعها الشاهق وتراص عناصرها الطبوغرافية لا تشكل عائقا أمام الزحف البشري سواء الآتي من الصحراء وهوامشها، أو من خزانها البشري الذاتي والذي يأتي ويمر عبر فجاجها وممراتها الضيقة (كتيزي نتشكا، وممرات سيدي رحال، زات ...).

- أما من حيث الغرب، فإن المنطقة تعتبر امتدادا طبيعيا للحوز الأوسط، وبدلك لا نجد أي عائق يحول دون التدفق البشري وانتشاره فيها وهي تشكل مخروطا واسعا ضعيف الانحدار .

- فيما يخص الشمال، نجد الجبيلات مرتفعات متواضعة الارتفاع 200 متر في المعدل تتخللها منخفضات وممرات واسعة ، تربط وبكل سهولة هضبة الرحامنة وسهل الحوز (كممر كاينو والممر الذي تجتازه الطريق الرئيسية الرابطة بين مراكش والدار البيضاء وفاس ...) وهي ممرات جد سهلة لقبائل الرحامنة وبني مسكين وبني ملال وتادلة ... في تنقلها.

- شرقا: لا يحد الحوز الشرقي في حدوده الشرقية أي عنصر طبوغرافي مرتفع، إنما تنحصر في وادي الأخضر الذي لا يعتبر مشكلة في اجتيازه من طرف مجموعات انتيفة التي تستقر على أراضي جد منبسطة تنتهي بمناطق الاتصال بين الأطلس الكبير والمتوسط .[4]

-من الناحية الإدارية:

ينتمي الحوز الشرقي إداريا إلى جهة مراكش- اسفي، وهو ضمن إقليم قلعةالسراغنة، الذي يحده إقليم الرحامنة غربا، وسطات شمالا، وأزيلال من الشرق والجنوب الشرقي، والفقيه بن صالح من الشمال الشرقي، ومن الجنوب إقليم الحوز . ويضم ثلاث جماعات حضرية، وهي العطاوية وتملالت وسيدي رحال. وستة عشر جماعة قروية، وهي الصهريج وبويا عمر والشعراء والدزوز والفرايطة والعثامنة والعطاوية الشعيبية وواركي وأولاد عراض وأولاد خلوف وسيدي عيسى بن سليمان والجوالة وزمران والواد الأخضر وزمران الشرقية وسور العز.

---

[1]PasconPaul , op.cit,page 18.

[2]- تساوت العليا: تعرف كذلك بتساوت الوسطى عادة ما يطلق على مخروط تساوت فقط. بالنسبة لنا هذا صحيح لا نقاش فيه غير لننا نلجأ اليه لنطلقه على مجال بحتنا وهو مرادف لكلمة الحوز الشرقي التي نستعملها في بحتنا. تم ان تاساوت الوسطى مرتبطة بحوض غدات بشريا وتقنيا وهي تدخل بين السرغنة وزمران كما نجد قطاعات من الرحامنة كادت ان تندمج في الدائرة السقويةلتاساوت الوسطى وهي فيطوط.

[3]-SahnoniAbdelmajid, 2000, op.Cit,page 8.

[4]- المباركي حسن ،2003: التحديث الريفي، انتشاره ومظاهره التقنية والاقتصادية والسوسيو مجالية لسهل تساوت الوسطى بالحوز الشرقي، شهادة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الانسانية فاس، ص 44.

الخريطة رقم 1: **الموقع الاداري للحوز الشرق**

المصدر : المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز،قلعة السراغنة 2018، بتصرف.

3-2- الاقتصاد الإيكولوجي البديل في القطاع الفلاحي بأرياف الحوز الشرقي:

يهدف الاقتصاد الايكولوجي إلى تخضير القطاع الفلاحي، ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، وتكيف تكنولوجيا الزراعة الجديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية لمواجة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر، واجتثاث الغابات، والزحف العمراني غير المستدام،وتأكل التربة، وفقدان التنوع البيولوجى، ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر وتطوير نموذج نظري بشان ذلك، فضلا عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية و البيئية والرفاهية الاجتماعية22، فتخضير قطاع الزراعة يهدف بالأساس الى:

-استعادة وتعزيز خصوبة التربة عن طريق زيادة استخدام مدخلات طبيعية ومستدامة من المغذيات المنتجة، وتناوب المحاصيل المتنوعة، فضلا عن تكامل الثروة الحيوانية والمحاصيل.

-الحد من المبيدات الكيميائية ومبيدات الأعشاب من خلال تنفيذ الممارسات البيولوجية المتكاملة لإدارة الأعشاب الضارة والآفات، والزراعة العضوية، وإعادة التشجير لتنقية الهواء.

التقليلمنظاهرةالاحتباسالحراربباستخدامنظامالزراعةبدونحرثنتيجةلعدمالحاجةالكبيرةإلىتشغيلالآلاتالزراعيةوبذلكن ستطيعأننقللمنغازثانيأكسيدالكربونفيالجو،والحدمناستخدامالوقود.

وفيما يخص البدائل الايكولوجية للإنتاج الفلاحي حسب نوع التربة فيظهر من خلال :

- زراعة القمح والشعير والذرة والخضراوات والأعلاف في التربات السيدبالية الغنية بالمادة العضوية والمواد المعدنية الضرورية لنمو هذه المزروعات. كما يعمل الفلاح على سقي هذه المزروعات كلما تطلب الأمر ذلك.
- زراعة الشعير والقمح في التربات الكلسمغنيزية، التي تختزن كميات مهمة من الماء، وتكون المزروعات في أمس الحاجة إليها خاصة في الأوقات الجافة من السنة.
- تحويل الأراضي الفلاحية ذات التربة المعدنية الخام والتربة غير المتطورة، إلى أراضي رعوية خاصة بتربية الماشية فقط دون ممارسة مزروعات معينة بها. وهذا راجع بالأساس إلى افتقار هذه التربة إلى أبسط العناصر أو المكونات الضرورية لنمو النباتات.

على العموم، وكما سبقت الإشارة؛ تبقى سلوكات الفلاحين خاصة المتمثلة في الرعي الجائر، من أهم العوامل المؤدية إلى تدهور التربة في سهل الحوز الشرقي. لكن هذا لا يمنع الفلاحين من تطوير علاقتهم بمورد التربة الإيكولوجي من خلال اتباع صيرورة تكيفية ذات إطار عقلاني، يراعي الإمكانيات المتوفرة ويحاول التأقلم والتعايش معها. ولعل أبسط خلل يؤثر على هذه العلاقة قد تكون نتائجه ذات خطورة متعددة المقياس، كاتخاذ استراتيجية التوقف عن ممارسة الأنشطة الفلاحية والهجرة إلى المدن القريبة كمراكش وقلعة السراغنة أو الهجرة الخارجية، أو الاتجاه نحو الأنشطة غير الفلاحية.

إن مستقبل تدبير واستعمال المياه في القطاع الفلاحي رهين بما جاء به مخطط المغرب الأخضر من تدابير تشجيعية تهدف إلى الاقتصاد في الماء من خلال الاعتماد على طرق حديثة وفعالة في الري كالسقي بالتنقيط أو بواسطة الأذرع المحورية، وكذا تثمينه لمنتجات فلاحية تسويقية تتميز بعائدات مالية مهمة تضمن إمكانية إقامة مشاريع تؤمن حاجيات المنطقة من الموارد المائية، (بناء سدود تلية، تجديد وصيانة السدود الكبرى، جلب المياه من المناطق الغنية بالمياه ...)،

22-.أكرم أحمد سمير، ح نفى حسن محمد جمال الدين يوسف نجوى، يوليوز 2014: الاقتصاد الاخضر، المفهوم والمتطلبات فى التعليم، العلوم التربوية، العدد الثالث الجزء الاول، ص440، 441.

ولبلوغ هذه الأهداف اعتمد المخطط على مجموعة من الخطط التشجيعية تجلت في الدعم والمساعدة المالية للمبادرات الخاصة بمشاريع تجميع مياه الأمطار بنسبة إعانة تصل إلى 50 %،[23] وكذا مشاريع السقي الموضعي، وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 2 :نسبة الدعم المالي لمشاريع السقي الموضعي

نوع النشاط	مشروع التجميع		المشروع الفردي	
	نسبة المساعدة	المبلغ الأقصى	نسبة المساعدة	المبلغ الأقصى
حفروتبطين الآبار	%100	1400 درهم للمتر الخطي من العمق	%80	1100 درهم للمتر في العمق
حفروتبطين الثقوب المائية	%100	2100 درهم للمتر الخطي من العمق	%80	1700 درهم للمتر الخطي من العمق
تمويل السقي وتركيب أجهزة ضخ ماء	%100	محرك ديازل 2100 درهم للكيلو واط من القوة المنشأة. محرك كهربائي 2000 درهم للكيلو واط من القوة المنشأة.	%80	محرك ديازل 1700 درهم للكيلو واط من القوة المنشأة. محرك كهربائي 1600 درهم للكيلو واط من القوة المنشأة
بناء وتكسية صهاريج الماء	%100	25 درهم لكل متر مكعب من طاقة التخزين	%80	20 درهم لكل متر مكعب من طاقة التخزين
تموين وتركيب المحطات الرئيسية بمعدات تصفية مياه الري، أجهزة التحكم الأوتوماتيكي في آلة الضخ، التحكم عن بعد، تركيب عدادا ت كميات المياه	%100	4900 درهم للهكتار المجهز	%80	3900 درهم للهكتار المجهز
تموين وتركيب قنوات جر وتوزيع ماء السقي مع مستلزمات الوصل بينهما وأجهزة المراقبة والتحكم وضبط الصبيب	%100	8400 درهم للهكتار المجهز	%80	6700 درهم للهكتار المجهز
تموين وتركيب القنوات وموزعات ماء السقي بما فيها مستلزمات الوصل	%100	11200 درهم للهكتار المجهز	%80	9000 درهم للهكتار المجهز.

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 5818 بتاريخ 2010/03/04

1-2-3- بدائل القطاع الزراعي في ارياف الحوز الشرقي:

[23] الجريدة الرسمية رقم 5818 بتاريخ 2010/03/04.

ان الهدف الرئيسي من الممارسة الفلاحية بالحوز الشرقي هو تحسين الانتاج الفلاحي بالمنطقة، خصوصا الزيتون ومشتقاته ب220 %، والحبوب ب .35 %، والحوامض ب190%، والحليب ومشتقاته ب120 %، واللحوم الحمراء ب110 %، والصبار ب300%، إضافة إلى تنمية وتثمين المنتجات المحلية[24]، والتأهيل المهني للفلاحين الصغار، وتعزيز التأطير ونقل التكنولوجيا لفائدة الفلاحين، والاقتصاد في استعمال الماء وتثمينه.

أ-الحبوب:

تعتبر الحبوب أهم منتوج يمارسه الفلاحون وذلك لتغذية الساكنة، حيث انحصرت المساحات الزراعية قبل التحديث في إنتاج الشعير والقمح، لكن المردود ظل ضعيفا يتراوح بين 4 و 5 قناطر للهكتار مع بعض الاستثناءات خاصة في السنوات الممطرة وجوانب الوادي.[25]

عرفت المنطقة قبل التجهيز الهيدروفلاحي إنتاجا مهما من الحبوب بالرغم من عدم انتظامه وارتباطه بالأمطار، لكن بعد التجهيز شهد تراجعا كبيرا لمجموعة من العوامل: غرس أغلب الأراضي بأشجار الزيتون، واقتصار الفلاحين على المناطق المسقية من حيث الاهتمام، وتركيز المياه بها وإهمال الأراضي البورية خاصة مع التغيرات المناخية وارتفاع تكاليف إنتاج الحبوب وقلة اليد العاملة لذلك فقد تم اعتماد الاجراءات التالية :

- ✓ السقي التكميلي وهو حل ممكن بالدائرة المسقية لتساوت العليا، ويمكن الاقتصار على السقي التكميلي بالنسبة إلى الحبوب الخريفية في الفترات الحرجة التالية:
  - الثلث الأخير من شهر مارس والثلث الثاني من شهر أبريل بالنسبة إلى القمح.
  - الثلث الأخير من شهر فبراير والثلث الثاني من شهر مارس بالنسبة إلى الشعير.

أما بالنسبة إلى الذرة بنوعيها، فتم ادماجها في نظام الزراعة المسقية، لكي تتوفر لها إمكانيات السقي، وبالأخص في فتراتها الحرجة، والتي تتصادف عادة مع:

- أواسط شهر يونيو، و أواخر شهر غشت بالنسبة إلىالذرة الصفراء.
- العشرية الثالثة من شهر ماي بالنسبة إلى الذرة البيضاء.

إذن إعطاء كميات متواضعة من الماء (بين 50 و100 ملم)، لهذه الحبوب في شكل سقي تكميلي مرة أو مرتين في السنة، سيعمل على تحسين المردود، وعلى إنقاذ الموسم، وستكون لهذا السقي مردودية كبيرة جدا. كما يمكن استغلال السقي التكميلي في تعويض الأمطار الأولى والضرورية لانطلاق الموسم، خصوصا بعد سنوات الجفاف[26].

هذا، ولإنجاح عملية سقي الحبوب، وجب تأطير الفلاحين وتحسيسهم بأهمية هذه العملية بالقيام بتجاريب ميدانية لصالحهم. وكذا تحفيزهم ببعض الامتيازات، بما فيها تخفيض تعرفة المياه الموجهة لسقي الحبوب.

- ✓ البذر المبكر: وبالأخص في السنوات الجافة، حيث تسقط الأمطار الأولى مبكرا، علما بأن الحصيلة المائية بالمنطقة، وفي السنوات العادية تكون ايجابية منذ شهر أكتوبر. وهكذا يجب زرع الحبوب الخريفية قبل 15 نونبر، لكي تستفيد من الأمطار الخريفية، وهي في تزايد، ومن أمطار فصل الشتاء، وهو فصل في الغالب رطب بهذه المنطقة. أما الحبوب الربيعية يجب زرعها قبل 15 مارس، لكي تستفيد هي الأخرى من أمطار نهاية فصل الشتاء، و من أمطار فصل الربيع.

---

[24]- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز قلعة السراغنة 2020.

[25]- Bourotte Maurice, Septembre 2003,vingt ans d'agriculture 1908-1928, Terre et Vie, n° 71, Août, , page 5.

[26]- -التهامي التهامي (2004): التساقطات وزراعة الحبوب بمنطقة اللكوس (مساهمة في علم المناخ الزراعي)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، تخصص علم المناخ، بإشراف الأستاذ شاكر الميلود، جامعة محمد الخامس-أكدال، الرباط، ص 122.

إن البذر المبكر يجعل كل العمليات المرتبطة بهذه الزراعة تتقدم بما فيها قلع الأعشاب الضارة تفاديا للمنافسة حول الماء في الفترات الجافة. وقد تبين من خلال دراسة الترابط بين المردود من جهة والتساقطات الشهرية والفصلية من جهة أخرى، أنه كلما تم البذر في ظروف مطرية جيدة، كلما كانت الحظوظ أكبر للحصول على مردود جيد.

✓ استعمال الأصناف ذات الدورة الانباتية القصيرة: أي تلك التي لا تتعدى دورتها الانباتية 110 يوما.تصل هذه الأصناف فتراتها الحساسة من الماء خلال 90 يوما على الأكثر، أي مع نهاية شهر يناير في حالة البذر المبكر، وهو شهر في الغالب يكون مطيرا جدا بهذه المنطقة. إلا أن هذه الأساليب تتطلب تقنيات متطورة ومكلفة، كالمعالجة الكيماوية للقضاء على الأمراض والطفيليات والحشرات التي تتكاثر بقوة بفعل رطوبة الشتاء.

هذا، ومن خلال تتبع أصناف القمح المستعملة في المنطقة، و من خلال دراسة بعض الأصناف التي استعملت من طرف بعض فلاحي المنطقة في الموسم الفلاحي (2018-2019) تبين أن الأصناف الصالحة للمنطقة المدروسة هي:

* بالنسبة إلى القمح الصلب: "كريم و سبو"، وهي أصناف تعود إلى الثمانينيات، ثم "ياسمين"، و"طارق"، "أرغ"،"أمجاد"، "سريف"، "جوهر". هناك أصناف أخرى، لكنها غير موجودة في الأسواق، تتميز هذه الأصناف، بمقاومتها للتغيرية المطرية، وبمقاومتها للكثير من الأمراض أو باستجابتها للمعالجة الكيماوية، كما أن منها ما يقاوم الجفاف كصنف "كريم". زد على ذلك أن الفترة الانباتية لكل هذه الأصناف، إما قصيرة (ما بين 83 يوما و95 يوما من الإنبات إلى الإزهار)، أو متوسطة لكنها لا تتعدى 105 يوما من الإنبات إلى الإزهار. هذا بالإضافة إلى مردودها المرتفع بين(29 و34 ق/هـ.

* بالنسبة إلى القمح الطري: "أشتار"و"تيكر" و"نسمة"، وهي أصناف بقيت من عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ثم "مهدية"، "أمل"، "رجاء"، "تليلا"، "مسيرة"، "أريحان"، هناك كذلك أصناف أخرى صالحة لهذه المنطقة، مثل "ميلان" و"برينيا"، لكنها غير موجودة في الأسواق، أو أنها لم تقيد بعد في السجل الرسمي. تتحمل هذه الأصناف كذلك، التغيرية المطرية، ومنها من يتحمل الجفاف مثل صنف "رجاء". كما أنها تقاوم الأمراض، أو تستجيب للمعالجة الكيماوية، وتتلاءم مع كل أحواض المنطقة. تتميز هذه الأصناف كذلك، بمردودها المرتفع، ما بين 35 و 42 ق/هـ. أما بالنسبة إلىالدورة الإنباتية، فهي إما قصيرة (86 يوما من الإسبال الإزهار)، أو متوسطة، (ما بين 104 يوما و119 يوما من الإسبال إلى الإزهار).

ب- تعتبر زراعة الزيتون ركيزة الاقتصاد الفلاحي البديل بأرياف الحوز الشرقي:

ساهم الإعداد المائي بالحوز الشرقي في توفير المياه،الشيء الذي شجع الفلاحين على تغيير استراتيجياتهم الفلاحية بأنظمة هذا المجال، حيث عرف تطورا كبيرا بعد الإعداد، إذ اكتسح هذا المنتوج الزراعي أغلب المحاطات المسقية بالحوز الشرقي، الشيء الذي انعكس إيجابا على الفلاحين من حيث ارتفاع دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم، كما ساهم في الرفع من المكانة الاقتصادية لساكنة المنطقة على الصعيد الوطني من حيث حجم وجودة هذا المنتوج.

وحسب تصريحات المنسق الإقليمي لمكتب الحوز بقلعة السراغنة، تبلغ مساحة أشجار الزيتون حوالي 60.000 هكتار تسمح بإنتاج سنوي يقدر ب 149.000 طن تقريبا 20 % من الإنتاج الوطني. فهذه الأرقام مازالت في ارتفاع مستمر إلى حدود سنة 2020. إلا أنه بالرغم من كل ذلك لا يمكننا دائما ربط زيادة حجم الإنتاج بازدياد المساحة المخصصة لهذه الأشجار، فمستوى التكثيف الزراعي الذي ينهجه الفلاحون كاستراتيجيات تكيفية في ظل الإعداد، ادت الى ارتفاع إنتاج الزيتون وحجم المساحة المستغلة منه ارتفاعا أكبر.

عرفت زراعة الزيتون تحسين الإنتاجية من 1 إلى 4.5 أطنان للهكتار، وتحسين دخل الفلاحين من 3300 إلى 18.880 درهم للهكتار، والرفع من القيمة المضافة من 12500 إلى 21630 درهما للهكتار، فضلا عن خلق 123550 يوم عمل جديد،وتتجلى مكونات المشروع في الإعداد الهيدروفلاحي، من خلال استصلاح السواقي على طول 66 كلم، وغرس أشجار

الزيتون على مساحة 2500 هكتار، والعناية بأشجار الزيتون المغروسة على مساحة 2000 هكتار حيث تم التركيز على الجانب المتعلق بإقليم قلعةالسراغنة في إطار مشاريع الدعامة الثانية لتنمية هذه السلسلة وتهم 4500 هكتار توجد بدائرتي العطاوية وسيدي رحال وزمران رصد لها غلاف مالي يفوق 103 مليون درهم على مستوى بلدية تاملالت بإقليم قلعة السراغنة، زار الوفد مشروع الدعامة الأولى لتكثيف أشجار الزيتون على مساحة 1050 هكتارا، الذي رصد له 176 مليون درهم. ويهدف هذا المشروع، إلى إنتاج زيت الزيتون البكر الممتاز للتصدير، وإحداث معصرة عصرية للزيتون بسعة 360 طن في اليوم وسعة تخزينية تبلغ 1500 طن من زيت الزيتون[27] .

تقتضي وفرة المنتوج من الزيتون بالمنطقة تسويقه حيت تتوفر كل جماعة قروية على سوق للزيتون، ويبقى سوق العطاوية كأكبر سوق وطني حيت تبلغ الكميات المتداولة فيه ما يزيد عن 400طن يومنا على طول موسم الزيتون التي تمتد من بداية شهر اكتوبرالى غاية شهر فبراير،وهو يستقبل الزيتون المنتج بها ومحيطها فضلا عن استقبال زيتون المجالات الديرية للأطلس الكبير،وتتراوح سومته الكرائية بين 38و55 مليون سنتيم[28] .

ومن اجل تفعيل استراتيجية الزيتون خصصت الجماعة الترابية العطاوية اعتماد مالي قدره 1,3 مليون لبناء سوق نموذجي يضم مقرا للجمعية المهنية للزيتون ومقهىومسجد وميزان. وقد جاء في اتفاقية الشراكة لتأهيل المراكز الصاعدة بإقليم قلعة السراغنة 2014-2018 ،بناء مركزين لجمع الزيتون بمبلغ 3 ملون درهم [29].

تتوفرمنطقة الحوز الشرقي على 99 معصرة تقليدية و103 معصرة شبه عصرية و84 معصرة عصرية، وتؤكد هذه الاحصائيات تطور القطاع المرتبط بالزيتون وعصره والمرور من الطرق التقليدية الى العصرية والشبه العصرية[30] .

لقد ارتبط بقطاع الزيتون تكون نخبة مهنية تزيد عن 20 فرد، تتوفر على مبالغ مالية تفوق المليار سنتيم لكل مهني، ويوجد في العطاوية لوحدها 140 تاجر و5 مصبرين[31] .

يقوم البديل الاقتصادي على تثمين منتوج الزيتون وتسخيره لخدمة التنمية الترابية،خاصة وأن المتتبع لحركية الاقتصاد وخطط التنمية، يدرك أهمية التجارة في تطوير المجال و تنويع الأنشطة الاقتصادية والمساهمة في الرفع من الإنتاج الزراعي والصناعي و التبادل وتوزيع الثروات باعتبار انعكاساتها المجالية. من هنا تبرز الروابط بين الفاعلين المحليين والمجال أي بمعنى آخر استغلال العوامل المجالية في الاختيارات والقرارات السياسية لتنظيم وتطوير التراب المحلي، وهو ما يظهر من خلال الخطاطات التالية :

وخلاصةالقول،فالاستراتيجيةالبديلةللزيتونكموردمحلي،ستخدمالمجالاتالريفيةوالمستعدةلاغتنامالفرصبفعلحنكةوحرفيةنخبتهاالمحلية .

ج- تعتبرزراعة الصبارمن البدائل الاقتصادية في الحوزالشرقي:

مما لاشك فيه أن للصبار فوائد كثيرة ومتعددة، تتجلى في تصنيفه من النباتات المتعددة الاستعمالات سواء تعلق الأمر بالاستعمال من طرف الإنسان من خلال تناول فاكهته، بالإضافة إلى استعماله في الطب التقليدي والعصري، أما من

---

[27]-المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز قلعة السراغنة 2020.

[28]-العباسي محمد،2020،الجيوستراتيجية وتنافس الفاعلين حول مشاريع التهيئة بإقليم قلعة السراغنة وحدات تسويق مورد الزيتون نموذجا، مقال ورد في كتاب اقليم قلعة السراغنة ،التراب، الديناميات ورهانات التنمية ،المطبعة super copie ،الطبعة الاولى ،ص280.

[29]- العباسي محمد،2020، مرجع سابق، ص 282.

[30]- قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق عمالة قلعة السراغنة 2017.

[31]-العباسي محمد،2020، مرجع سابق ،ص 285.

جهة أخرى نجد أن هذه النبتة تستعمل من طرف الفلاحين كعلف للماشية علاوة على ذلك يعتبر الصبار من الأنواع العلفية الأكثر ملائمة للظروف المناخية الصعبة بحيث يمتاز بقدرته على النمو تحت ظروف قاحلة يصعب على غالبية المزروعات النمو بها . وبذلك بادرت مديرية تربية المواشي في السنوات الأخيرة إلى الرفع من المساحات المغروسة بالصبار بغية سد الخصاص المرتقب من الموارد العلفية الذي غالبا ما يسجل إبان فترات الجفاف.

أصبحت زراعة الصبار التي عرفها المغرب منذ القدم وظل استعمالها مقتصرا على تسييج الأراضي الزراعية والطرقات، وفصل الممتلكات أو حماية حظائر الحيوانات والمواشي بالعالم القروي، تحظى بأهمية بعد أن أبانت أبحاث ودراسات مزايا هذه الزارعة ذات القيمة المضافة الهامة، ومع توالي سنوات الجفاف التي عرفها المغرب، والتي أدت الى البحث عن أنواع من النباتات لا تتطلب كمية كبيرة من الماء وتتلائم مع الظروف الطبيعية والمناخية الصعبة (الجو الجاف والحرارة والأراضي غير الصالحة للزراعية) وذات أهمية غذائية وعلفية كبرى، ظهر الاهتمام بزراعة الصبار كزراعة بديلة بالمغرب على غرار عدد من الدول عبر العالم.

لقد حظيت هذه الزراعة التي تحتل في المناطق الجافة وشبه الجافة حيز كبيرا، باهتمام كبير كنبات علفي يستعمل في تحسين المجالات الرعوية وخلق محميات علفية متنقلة خلال الظروف المناخية الصعبة، فيما توفر ألواح الصبار الغنية بالماء بنسبة 80 % احتياطا هاما لسد حاجيات الماشية من الماء خلال فصل الصيف.

وعلى المستوى البيئي فإن زارعة الصبار تساهم في منع انجراف التربة ومحاربة التصحر وفي التنوع البيولوجي، وكذا في إنعاش وإعادة إحياء نباتات طبيعية أخرى، فضلا عن كون المجالات المزروعة بالصبار تشكل فضاءات للتنزه والسياحة القروية ومحميات للمهتمين بأنشطة القنص.

يتوفر المغرب بفضل تنوعه الايكولوجي على عدد من أنواع الصبار تتميز كل جهة بنوع منه. ويعتبر أوبانتيافيكيسأنديكا من أهم هذه الأنواع التي تتلاءم مع الظروف المناخية المحلية،ومنها كذلك صبار"موسى" و "عيسى"و"أشرفي" (سيديإفني) و"الرحامنية" (الرحامنة) و"الدكالية" (الجديدة) و"الحداوية" (الدارالبيضاء) و"المجدوبية" (المحمدية) و"الدلاحية" (الحسيمة).

إن الاستراتيجية الجديدةا لتي يتضمنها المخطط الأخضر تشكل فرصة لتنمية زراعة الصبار، حيث يروم المخطط زرع مليون هكتار بالأشجار المثمرة التي لا تتطلب مياها كثيرة كالزيتون والخروب والصبار، مشيرا الى أن المساحات المخصصة لزراعة الصبار على مستوى الجهات سيعرف ارتفاعا ملحوظا خاصة بمنطقتي كلميم/السمارة (70 ألفهكتار) والرحامنة (50 ألف هكتار)[32].

لقد اهتم مخطط المغرب الاخضر بزراعة الصبار من خلال الاجراءات التالية :

- ✓ زيادة في الإنتاج بنحو 300.000 طن في السنة من الفاكهة، وكذلك 300000 طن في السنة من أدان الصبار.
- ✓ إنتاج متنوع من المواد القابلة للتسويق على الصعيد المحلي والدولي.
- ✓ إنتاج علف الماشية من الصبار.
- ✓ تحقيق دخل قار للفلاح.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية للمرأة القروية.
- ✓ هيكلة القطاع عبر تكوين تعاونيات لإنتاج تثمين وتسويق الصبار وكذلك نظام تجميع لهذه السلسلة.
- ✓ تغيير نظرة الفلاحين إلى هذه النبتة وإقبالهم على غرسها.

[32]-عبد الرحمان أيت حمو ، 2019، ورئيس الجمعية المغربية لتنمية الصبار، ورد المقال في موقع المحيط الفلاحي .

- ✓ إحداث 1.5 مليون يوم عمل كل سنة.
- ✓ التخفيف من آثار محاربة الجفاف عبر توفير موارد علفية دائمة.
- ✓ المساهمة في محاربة انجراف التربة والتصحر[33]

تظهر الاهمية الاقتصادية لزراعة الصبار من خلال المعطيات الاتية :

- التركيب الكيماوي والمعدني للصبار:بما أن فاكهة التين الهندي تحتوي على مجموعة من المكونات الكيميائية وكذلك نظرا للاهتمام الذي توليه بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، الميكسيك، وإيطاليا لهذه النبتة لأن زراعتها السهلة ومقاوتها للجفاف شجعنا على دراستها كيميائيا إذ نجد أن التين الهندي يتكون من 48% من القشرة 52% من اللب الذي يحتوي على 88% من العصير و 12% البذور.

-الاستعمال البشري : ترجع أهمية الصبار الغذائية بتناول فاكهته في التغذية بعد جنيها وتنقيتها من الأشواك حيث تصبح صالحة للاستهلاك، كما يمكن استغلال ثمار الصبار في استخراج مواد ثانوية من بينها العصير، المربى، العسل والمشروبات الكحولية، ويمكن للفاكهة الطرية أن يحتفظ بها مؤقتا في ظروف ملائمة لمدة شهر وتحت درجة حرارية تقدر ب 20 درجة.

ونظرا لما لهذه النبتة من فوائد في حياة البشرية له دور أيضا في معالجة العديد من الأمراض كالعقم، السرطان والجهاز الهضمي والكوليسترول أثناء تناوله فقط.

مستخلصات الصبار: العصير والمشروبات الكحولية : بعد جني الفاكهة وغسلها وتقشيرها، يتم تسخينها أولا تحت درجة حرارة 70 درجة، بعد ذلك يشرع في عملية الاستخلاص، والتصفية، وإخراج الهواء وتعديل مستوى الحموضة بإضافة حامض السيتريك، لكي يصل إلى 3.8 بعد ذلك يتم التحول إفراغه في القارورات تحت درجة حرارة تقدر ب 80 درجة ولمدة 20 دقيقة، يغسل الكل بعد ذلك بالماء ويضاف اليه حامض الأمونياك بتركيز 2% ويعرض المحلول إلى عملية التنشيف وهذا للحصول على عصير الصبار.أما فيما يخص المشروبات الكحولية يتم الضغط على الفاكهة للحصول على عصارة وتعديل مستوى الحموضة وإرجاعه لقيمة 3.3 ثم يضاف الحامض الكبريتي وحامض السيتريك، وبعد ذلك تبدأ عملية التلقيح، ثم التخمير عند درجة حرارة تقدر ب15 درجة ولمدة أربعة أشهر، فنحصل بعد ذلك على المشروب الكحولي.

- استعمال الصبار في الحدود بين الأراضي للمحافظة على الملكية الخاصة

الصبار واستعماله في تربية النحل: عندما يزهر الصبار تفرز أزهاره رحيقا يتغذى عليه النحل وينتج عسلا، ففلاحو المنطقة يلجؤون إلى وضع خلايا النحل داخل حقول الصبار خاصة في فترة الإزهار وكذلك في الفترة الأخيرة من إنتاج الغلة حيث

[33]- مخطط "المغرب الأخضر"2020 ، المديرية الإقليمية للفلاحة بن جرير.

يقوم الفلاحون إلى جرح الفاكهة بآلة حادة لتسهيل امتصاصها من طرف النحل، وإلى جانب كون عسل الصبار أجود وأفضل أنواع العسل، تضاف إليه قيمة أخرى لكونه يجلب دخلا إضافيا للفلاح إزاء ممارسته لهذا النشاط.

-الصبار كحطب للتدفئة :بعد الزيارة الميدانية، قمنا بطرح العديد من الأسئلة على سكان منطقة الحوز الشرقي فيما يخص استعمالات الصبار وبالطبع كانت الإجابات متعددة وكانت إحداها استعمال أكوام من حطب الصبار بعدما يتم نشرها فوق السدر حتى يجفف جيدا ثم يخزن بعد ذلك ليتم استعماله كحطب للتدفئة، الطبخ، وكذلك لتسخين الحمامات حسب إستجوابات أفادت به بعض نساء المنطقة.

-استعمال الصبار في الطب العلاجي: (التقليدي أو العصري) :لقد كان نبات الصبار يستعمل في الطب العلاجي التقليدي منذ القدم فذاكرة الأدوية مازالت تحتفظ بالعديد من الوصفات الطبية لدى حضارات بعض الشعوب القديمة، واليوم بعد تطور وسائل البحث العلمي والتقني تأكدت مصداقية تلك الاستعمالات التقليدية إذ كل سنة يتم اكتشاف فوائد جديدة لهذا النبات الأسطوري العجيب، ومن هذه الفوائد نجد استعمال الصبار ضد داء السكري، المساعدة على خفض نسبة الكوليسترول في الدم بالإضافة إلى علاج اضطرابات الجهاز الهضمي وقرحة المعدة وكذلك الوقاية من تصلب الشرايين وعلاج اضطرابات المسالك البولي،وخفض التوتر، وعلاج حالات الإسهال.

- الصبار واستعماله في التجميل :تستخدم آذان أو صفائح الصبار بعد تنقيتها لعلاج تساقط الشعر والقشرة كما يستخدم السائل المستخرج من الآذان بعد خلطه بالبيض لتنعيم بشرة الوجه، ففي الميكسيك مثلا تستعمل آذان الصبار الفتية في صناعة الشامبوان، ومرطبات الشعر، ومرهمات التجميل، وبفلسطين كذلك يستعمل مسحوق البذور لاستخراج مواد تجميلية عديدة لتنقية وتصفية البشرة وخصوصا زيت الصبار التي تعتبر من أغلى الزيوت في العالم إذ يصل ثمن اللتر الواحد إلى ما يقارب من 7000 درهم إلى 8000 درهم.

- استعمال الصبار في تغذية الماشية: يتوفر الصبار الطازج على قابلية، للتناول لدى الأبقار والغنم والماعز إلا أن مستوى الاستهلاك من الصبار الطازج لا يتعدى 5 إلى 6 كيلوغرام بالنسبة للغنم أو الماعز.وعند استغلال ردينات الأصناف ذات الأشواك، فيجب تنقيتها قبل تقديمها للحيوانات.وللتخلص من الأشواك هناك عدة طرق نذكر منها حسب ما استنتجناه من مرحلة الميدان:

- ✓ الحرق؛
- ✓ التخمير عن طريق الملوحة مع إضافة التبن، حيث تصبح الأشواك رطبة غير مضرة بفعل تأثير الرطوبة عليها؛
- ✓ دقيق الصبار: يتميز هذا الدقيق بسهولة الهضم، والنقل والتخزين كما يمكن إدماج هذا الدقيق بالمواد الأولية الأخرى عند صناعة الأعلاف المركبة.

من الناحية الاقتصادية، فبالرغم من أن العليقة التي تحتوي على الصبار لا تعطي إنتاجا عاليا مقارنة مع عليقة لا تحتوي على الصبار، إلا أنها تمكن من تخفيض مهم في تكلفة التغذية، مما يؤدي إلى تحسين مردودية القطيع علما أن التغذية تشكل 5 % من تكلفة الإنتاج. فهذه التقنيات يمكن أن تجعل من الصبار موردا أساسيا لتنمية صناعة اللحوم الحمراء، خصوصا أن تربية قطيع الإبل التي ترغب في هذا النبات من المبرر إنعاش تربية هذا الحيوان[34].

[34]- اليوم الوطني الثاني، غراسة الصبار : أية آفاق للتصنيع الفلاحي؟.

الخطاطة رقم 1: الأهمية السوسيو اقتصادية والبيئية لزراعة الصبار

المصدر :المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز قلعة السراغنة

2-2-3- تعد تربية الماشية من البدائل الاقتصادية في أرياف الحوز الشرقي:

ارتبطت تربية الماشية واستراتيجياتها التكيفية بأنظمة المجال الرعوي للحوز الشرقي، بعدة عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية، فمن المعروف أن المشهد العام للمجال، سادت فيه حياة نصف الترحال والعيش في حالة صراع حول المراعي والأراضي الفلاحية بين مجموع القبائل التي كانت تستقر بالمنطقة. وهذا يدل على أن النشاط الرعوي كان هو أساس عيش هذه القبائل في ظل ضيق المساحات الصالحة للزراعية والمسقية وانتشارها فقط بضفاف واد تساوت. واستمرت هذه السلوكات إلى ما بعد الإعداد الهيدروفلاحي بسنوات قليلة، لتبدأ مرحلة جديدة من التحول في بنية استراتيجيات التكيفات الرعوية التي كان الإعداد من بين الأسباب المتحكمة فيها.

ساهمت حياة الترحال بالإضافة إلى الظروف الطبيعية والاجتماعية التي كانت تطبع المشهد الريفي بالحوز الشرقي في انتشار واسع للرعي مقابل محدودية الأنشطة الزراعية.

استفاد النشاط الرعوي من وجود مساحة 42739 هكتار من المراعي، ومساحات شاسعة من الأراضي البورية، كما استفاد من منطقة المعيدر وزمران ووفرة الأراضي الجماعية. إذ كانت قطعان الماشية تستقر خلال الفترات الرطبة بالأراضي المسقية، لتعاود الرحيل مع بداية فصل الربيع إلى المعيدر والمناطق البورية الشاسعة وتظل هناك حتى موسم الحصاد ليقوم الفلاحين بأهم الاستراتيجيات الرعوية المعروفة باسم "تبهرج الحصائد"، إذ تفتح الأراضي المحصودة في وجه القطعان لتأكل ما تبقى من المزروعات في الأرض قبل انطلاق الموسم الفلاحي الجديد.

وتجب الإشارة إلى أن الإحصاء العام للفلاحة لسنة 1996، مكننا من معرفة نسبة توزيع المراعي من المساحة الإجمالية للحوز الشرقي حسب الجماعات المنتمية إليها. كما تجب الإشارة إلى أن الاستراتيجية التكيفية التي كان يقوم بها

مجموع الفلاحين المتوفرين على مساحات ضيقة، تتمثل في كراء المراعي الطليقة من قبائل أخرى، وبالتالي فهي الوسيلة الوحيدة للرعي في أراضي الغير.

أ- هيمنت تربية الأغنام على الاقتصاد الرعوي البديل بالحوز الشرقي:

تميز الحوز الشرقي قبل الإعداد الهيدروفلاحي،بتنوع قطعان الماشية، إلا أن منطق الاستراتيجيات التكيفية لدى الفلاحين قبل عملية التجهيز الهيدروفلاحي، طغت عليه تربية واسعة للأغنام بالمقارنة مع باقي الأصناف الأخرى. وبالإضافةإلى هذا، فكل الأصناف كانت تسودها الأنواع المحلية التي تتصف بضعف إنتاجيتها. مما جعل قطيع الماشية بالحوز الشرقي يتميز بكثرة العدد، مقابل ضعف المردودية، الشيء الذي جعل معظم الفلاحين في استراتيجياتهم الرعوية، يتجهون نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى، ليليه تسويق ضعيف يرتبط أساسا ببيع اللحوم والصوف، وجزء من الماشية لتوفير لقمة العيش أو لتوفير مدخول مالي يساعد الفلاحي في الأنشطة الزراعية.

كما مكننا الإحصاء العام للفلاحة لسنة 1996 من تحديد التفاوتات المجالية على مستوى السلوكات الرعوية؛ فمن جهة أولى، نجد أن تربية الأغنام هو البديل المهيمن بالمنطقة، وشكلت نسبته حوالي 73% من مجموع قطيع الماشية، في حين لم تشكل تربية الأبقار سوى نسبة 17% ;6، أما البديل المرتبط بتربية الماعز فكان ضعيفا ويظهر من خلال عدد رؤوس هذا النوع الذي لم تتعد نسبته 9,4%. أما من جهة ثانية، فانطلاقا من المعطيات الكمية الخاصة بعدد رؤوس الماشية بالحوز الشرقي، يتضح وجود تفاوتات كبيرة بين الجماعات[35].

تأثر قطاع تربية الماشية بالحوز الشرقي بمختلف التحولات التي مست المنطقة جراء عمليات الإعداد الهيدروفلاحي. فالظاهر أن الإعداد أثر على القطاع الزراعي بشكل واضح، لكن فمن الطبيعي أن ينعكس نظام الإنتاج الزراعي على أقرب نشاط يوازيه وهو النشاط الرعوي. الشيء الذي انعكس على استراتيجيات التكيف الرعوي لدى مختلف الفلاحين بالمجال المدروس.

المبيان رقم 1: توزيع أصناف قطيع الأغنام بحيازات الفلاحين المستجوبين

المصدر: ياسين ارميل ،مرجع سابق ص 278

[35]- ارميل ياسين 2018 ، دينامية المجالات الريفية المسقية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالمغرب- حالة سهل تساوت السفلى،أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية، مراكش، ص 271.

كما تجب الإشارة إلى أن الإعداد الهيدروفلاحي الذي شهدته المنطقة، ساهم في بروز مجالات للتخصص الرعوي، إذ نجد جماعات تخصصت في تربية الأغنام، وجماعات تخصصت في تربية الأبقار وخاصة الصنف الهجين.

تتشكل قطعان الأغنام من عدة أصناف، إلا أن صنف السردي المحلي، يبقى هو الطاغي على مشهد الحيازات الفلاحية بنسبة تقدر بحوالي92,7% من مجموع رؤوس الأغنام، ويرجع سبب اختيار هذا الصنف إلى جودته العالية ومردوديته المرتفعة، إضافة إلى عائداته المالية الجيدة على الفلاح، خاصة في فترة عيد الأضحى التي تعرف إقبالا كبيرا على هذا الصنف، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي بقلعة السراغنة، أو الجهوي، أو الوطني. بينما صنف الدمان فلا تتعدى نسبته 7,3% من العدد الإجمالي للأغنام، ويبقى الهدف الأساسي من تربيته هو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتسويق جزء بسيط فقط منه.

ب-يعتبر قطيع الأبقار الهجين والبلدي أهم بدائل تربية الماشية:

يرجع السبب الرئيسي لاعتماد الفلاحين في استراتيجياتهم االبديلة على تربية الأبقار إلى جانب الأغنام في تنويع القطيع وتطويره، قصد تنويع مصادر الإمكانيات المالية لديهم. هذا ولا يجب أن ننسى تأثير الظروف المناخية على القطاع الزراعي، وعدم كفاية حصة الماء، والذي يستوجب على الفلاحين، البحث عن مصادر أخرى لإعالة أسرهم ولتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الزراعي.

ج-يغلب الصنف الهجين على باقي أصناف الأبقار:

يتشكل قطيع الأبقار بدوره من عدة أصناف، وهي: الصنف المحلي، والصنف المستورد، ثم الصنف الهجين. إلا أن هذا الأخير يعتبر الصنف المفضل لدى مجموع الفلاحين المستجوبين، وهو نوع منقط بالأبيض والأسود، يتم الحصول عليه عن طريق تزاوج بقرة محلية بفحل مستورد من الخارج، ويطلق عليه محلياً اسم "الكروازي"، كما يتميز بمردودية تفوق بكثير مردودية الأبقار المحلية، سواء على مستوى الحليب أو اللحوم أو النسل الجيد.

المبيان رقم 2: توزيع أصناف الأبقاربحيازات الفلاحين المستجوبين

المصدر: ارميل ياسين، مرجع سابق ، ص 265

يمثل الصنف الهجين ما يعادل 56% من مجموع الأبقار، كما أنه عرف انتشارا واسعا بالعديد من الأسواق

الأسبوعية بالإقليم، وبأثمان مناسبة، إذ أصبح الفلاحون يبحثون عنه بهدف مضاعفة إنتاج الحليب، بالإضافة إلى قيامهم بعملية التسويق، التي من شأنها أن تساعدهم في توفير الإمكانيات اللازمة لمختلف الأنشطة الفلاحية.

أما بالنسبة للأبقار المحلية التي يطلق عليها اسم "البلدية"، فتمثل نسبتها حوالي 29,3%من مجموع قطيع الأبقار، ومن خلال الدراسة الميدانية، تبين أن هذا الصنف، ينتشر بشكل كبير داخل الحيازات الصغيرة التي لا تتعدى مساحتها 5 هكتارات، وتتجلى وظيفتها الأساسية في إنتاج الحليب. لكن تبقى مردوديتها ضعيفة جداً، إذ لا تتجاوز كمية الحليب المنتجة 3 إلى 5 لترات في اليوم للبقرة الواحدة. وعلى مستوى اللحوم، فالعجل الصغير، لا ينضج إلا بعد مرور أزيد من سنة ونصف على الأقل. كل هذا ساهم في تعرض هذا الصنف من الأبقار لمنافسة كبيرة من طرف باقي الأصناف الأخرى، الشيء الذي جعله في تراجع مستمر.

د- يشكل قطيع الماعز المراتب الأخيرة بين باقي الأنواع:

إن الهدف الأساسي من تربية هذا النوع من قطعان الماشية هو تحقيق الاكتفاء الذاتي، بينما منطق السوق المتمثل في تسويقه لا يشكل أهمية. ويرجع السبب في ذلك حسب الفلاحين، إلى ضعف جودة الماعز بالمقارنة مع مناطق أخرى، بالإضافة إلى قلة المراعي والعلف الخاص بهذا النوع، خاصة وأن الماعز يفضل دائما التواجد في المراعي، لذلك فعند تسويقه بالأسواق لا يوفر مدخولاً كافيا بالمقارنة مع الأنواع الأخرى، لذلك يتوجه أغلب الفلاحين في اختياراتهم إلى تربية الأغنام في الدرجة الأولى، ثم الأبقار في المرتبة الثانية، لذلك فتربية الماعز ليست بديلا اقتصاديا ملائما بالمنطقة .

وعلى العموم يمكن الخروج بالاقتراحات التالية لفلاحة بديلة متكيفة مع الاكراهات المناخية :

- التسميد المناسب: وذلك بإضافة السماد المناسب بالكمية والوقت المناسبين مع محسنات التربة للوصول إلى الحاجة الفعلية الملائمة للإنبات السليم والانتاجية الاقتصادية واستصلاح اراضي جديدة ذات قدرة على مواجهة تلك التغيرات وادخالها في دورة الانتاج الزراعي.

- استخدام الهندسة الوراثية عن طريق اعتماد سلالات زراعية متأقلمة مع التغيرات بحيث تكون أكثر قدرة على تحمل ارتفاع درجة الحرارة وأقل استهلاكا للماء وذات دورة قصيرة، لدى وجب إنشاء بنك وراثي لحفض وتحسين مواصفات الاصول الوراثية النباتية والحيوانية، بإجراء البحوث الزراعية الخاصة وبأقلمة الأصناف والأنواع كونها أهم عوامل التصدي لهذه الظاهرة .

-إعادة الأقلمة المكانية والزمانية للمحاصيل حسب مميزات كل منطقة وتحديد موعد الزراعة الأنسب.

- تطوير أساليب الري: التقليل من الزراعات المستهلكة للماء، واعتماد زراعات مقتصدة للماء.

الاقتراحات:

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة اتخاذ السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في ضوء الفهم العلمي الصحيح للآثار البيئية ويجب أن لا يتصور الفاعلون إمكانية انجاز أهدافها في خطوة واحدة، وإنما يتعين عليها التمهيد سياسيا اقتصاديا واجتماعيا لتطبيقها، مع العمل بالتنسيق بين جميع أدواتها من أجل ضمان الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

- ضرورة الرفع من فعالية السياسة الجبائية البيئية المغربية عن طريق تحسين مردوديتها المالية وتأثيراتها الايجابية على الجانب الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر.

- ضرورة تشجيع الاستثمارات البيئية بكل أنواعها، وخاصة الاستثمارات الخاصة بالطاقة الخضراء.

- ضرورة دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الاستثمار البيئي، وتبني الدراسات المشتركة والبحوث الأكاديمية

التي تخدم دراسات هذا النوع من الاستثمار على المستوى الوطني.

قائمة المراجع:

- قدي عبد المجيد ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية:دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2009.
- محمد فرحي، سياسات التنمية الاقتصادية في الإسلام:الإطار العام والمقومات ، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة، العدد الثاني، الجزائر، 2009.
- مصطفى عيد مصطفى إبراهيم ،الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية والسياسات النقدية والمالية والتجارية:الاقتصاد المصري نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد18، العراق، يونيو 2008
-مصطفى بابكر، السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد85، الكويت يناير 2001
- دوناتو رومانو ،الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للتنمية الزراعية، سوريا، 2009.
- أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ،2015
- حسن الحاج،اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد87، الكويت، فبراير2009،
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:مرجع لواضعي السياسات، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ،2008.
-- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة و القضاء على الفقر:مرجع لواضعي السياسات، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ،2009
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)،مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر:الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،الاقتصاد الأخضر:القياسات والمؤشرات، منشورات الأمم المتحدة ،نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ،2008.
- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول:الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية.
- أكرم أحمد سمير، حنفى حسن محمد جمال الدين يوسف نجوى، يوليوز 2014: الاقتصاد الاخضر، المفهوم والمتطلبات في التعليم، العلوم التربوية، العدد الثالث الجزء الأول .

الجريدة الرسمية المغربية، رقم 5818 بتاريخ 2010/03/04

- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز قلعة السراغنة 2020.

-التهامي التهامي (2004): التساقطات وزراعة الحبوب بمنطقة اللكوس (مساهمة في علم المناخ الزراعي)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، تخصص علم المناخ، بإشراف الأستاذ شاكر الميلود، جامعة محمد الخامس-أكدال، الرباط،.

-المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز قلعة السراغنة 2020.

-العباسي محمد،2020،الجيوستراتيجية وتنافس الفاعلين حول مشاريع التهيئة بإقليم قلعة السراغنة وحدات تسويق مورد الزيتون نموذجا، مقال ورد في كتاب اقليم قلعة السراغنة ،التراب، الديناميات ورهانات التنمية ،المطبعة super copie

، الطبعة الاولى

- قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق عمالة قلعة السراغنة، 2017.

- عبد الرحمان أيت حمو ، 2019، ورئيس الجمعية المغربية لتنمية الصبار، ورد المقال في موقع المحيط الفلاحي .

- مخطط "المغرب الأخضر"2020 ، المديرية الإقليمية للفلاحة بن جرير.

- اليوم الوطني الثاني، غراسة الصبار : أية آفاق للتصنيع الفلاحي؟.

- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز قلعة السراغنة 2019

- ارميلياسين2018 ، دينامية المجالات الريفية المسقية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالمغرب- حالة سهل تساوت السفلى، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية، مراكش،

- المباركي حسن ،2003: التحديث الريفي، انتشاره ومظاهره التقنية والاقتصادية والسوسيو مجالية لسهل تساوت الوسطى بالحوز الشرقي، شهادة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الانسانية فاس،.

- Xavier Greffe Politiques économiques ,programmes-instruments- perspectives Economica 2eme Edition 1991

-Bourotte Maurice, Septembre 2003, vingt ans d'agriculture 1908-1928, Terre et Vie, n° 71, Août,

-pascon Paul, 1977, le Haouz de Marrakech, tome 1 , rabat .

- Sahnoni Abdelmadjid: 2000, Les aménagements hydro-agricoles et les mutations socio-économiques et spatiales dans une région semi –aride: Le Haouz oriental(Maroc) thèse de docteura on géographie ,université de Rouen .

المقاومة في الشعر الشفوي المغنى بتادلا: العيطة أنموذجا

Resistence in Oral Sung Poetry In Tadla Area: Al-Aita as a case study

عبد الحكيم سمراني ، طالب باحث في سلك الدكتوراه، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

الملخص: لم يتخلف الشاعر الشعبي التادلي عن المشاركة في قضايا مجتمعه، حتى السياسية منها، فبمجرد أن وضع المستعمر قدمه على بلاد تادلا حتى نصب نفسه مدافعاً عن حياضها، ذائدا عن حقوقها، حاثا القبائل على ترصيص الجهود والصفوف لدحره، مستندا في ذلك على الأدب الشعبي، وخصوصا منه الشعر الشفوي "العيطي"، باعتباره أكثر وسائل التعبير انتشارا ببلاد تادلا وأكثرها تأثيرا في مختلف الفئات الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق سنعمد في هذا المقال إلى دراسة إحدى أشهر القصائد التادلية التي تنتمي لشعر العيطة، الأمر يتعلق بقصيدة "الشجعان" لمباركة البهيشية، دراسة نتوخى من خلالها تتبع موضوعاتها وأبعادها الفنية والتعبيرية.

الكلمات المفاتيح: الشعر الشفوي، الشعر المغنى، شعر العيطة، المقاومة.

Abstract: The populist Tadli Poet did not hesitate to participate in his society's pressing issues. He even engaged politically as soon as the colonizing machine set foot in Morocco at large and Tadla in particular. The Tadli poet, hence crowned himself with the role of a defender and a leader. He, also, played a role of bringing different tribes together. in fact, this union was possible through popular texts, especially Al-Aita which was a widely-spread oral peotry in the area of Tadla among all different social classes.

In this paper, I will study one of the famous poems that belong to Al-Aita, "Shojaan" (Brave Men) by Mbarka Elbhayshya. Our study will focus on the song's subject, aesthetics, and .expressionism

Key words: Oral poetry, sung poetry, Al-Aita, resistance.

مقدمة:

تسعى هذه الدراسة تسليط الضوء على المقاومة الشعبية عموما، والشعر الشفوي المغنى منه على وجه الخصوص ببلاد تادلا، وتحديدا شعر العيطة، لما له من أثر كبير على الأحاسيس الفردية والجماعية، وباعتباره أبرز وسائل التعبير عن الذات والجماعة بقرى وحواضر بلاد تادلا في القرن العشرين، وأكثرها شيوعا وانتشارا بين كافة الفئات الاجتماعية.

ومن تم فمقالتنا تتناول شعر العيطة باعتباره أحد أنماط الشعر الشعبي الشفوي المغنَّى، وأبرز الوسائل التي استخدمت لمقاومة المستعمر الفرنسي- بالمغرب عموما وتادلا على وجه الخصوص-والدفاع عن الأرض والعِرض، ولمساهمته في ربط أواصر ووشائج العلاقات الاجتماعية، وترسيخ التلاحم الاجتماعي أفرادا وقبائل، وأيضا لما يتميز به من أبعاد دلالية، وبنية فنية وجمالية، وقيم اجتماعية وثقافية، واعتبارات تاريخية.

1- المقاومة والثقافة: أي علاقة؟

تعرف المقاومة أنها رد فعل مناهض للوجود الاستعماري، يتخذ أشكالا متنوعة، منها المقاومة المسلحة التي تحمل على عاتقها التصدي للمستعمر وكبح جماح تقدمه، ورغبته في بسط نفوذه وسيطرته على بلدان أخرى، واستغلال خيراتها الاقتصادية، وثرواتها الطبيعية، وفرض هيمنته الثقافية. وارتباطا بمجال الدراسة نشير إلى المقاومة الشعبية المسلحة التي تداعت لها قبائل تادلا، حيث سندت بعضها البعض محاولة منها لردع تقدم المستعمر الفرنسي منذ اللحظة الأولى التي وطئت أقدامه المغرب عموما، وبلاد تادلا على وجه الخصوص.

لم تقتصر المقاومة الشعبية على النمط السابق (المسلحة) بل سخّرت أيضا جميع الوسائل والأدوات المتاحة، ومنها المقاومة الثقافية عبر الفكر والفن، وبكل أشكال التعبير المتاحة، ومن ذلك الأدب الشعبي ونركز خاصة في مقالنا على الشعر الشفوي "العيطي"، حيث وجدنا الشاعر الشعبي التادلي ينخرط في نشاط هذه المقاومة، التزاما منه بما همَّ مجتمعه، وشغل باله. ولئن توقفت المقاومة المسلحة بعد أن استطاعت الجيوش الغازية بسط سيطرتها على كامل تراب إقليم تادلا، إلا أن المقاومة الشعبية عبر الشعر الشفوي المغنى وخصوصا منه شعر العيطة، لم تتوقف بل ظلت مستمرة، حيث ظل هذا الشعر يشيع بين الناس، يتناقلونه ويبثونه بينهم باعتباره أداة من أدوات الرفض وعدم الخضوع، وإمعانا منهم في تحدي المستعمر وأذياله، ورفضا لسياسته على الأرض.

ونظرا للخطر الذي يشكله هذا النوع من المقاومة الثقافية على كيان الاستعمار الفرنسي، الذي كان ينظر إليها بأنها تحرض ضده، وتزعزع استقراره، فقد عمد إلى مجموعة من الإجراءات منها ما ذكره محمد الفاسي حين قال: «وقد كان رجال الاستعمار أيام الحماية يمنعون إنشاد هذه القصائد في الأسواق، وكان المراقبون إذا تقدم لهم أحد المداحين يطلب الاذن في السفر للتجول في المدن والقبائل قصد ترويج بضاعته أول ما يسألونه عنه هل يحفظ "الغزوات" فإن أجاب

بالنفي أعطي الإذن، وإلا منع لأنهم كانوا يخشون بعث العاطفة الوطنية والدينية في النواحي التي كانت ماتزال بعيدة عن اثر الدعوة الاستقلالية»[1].

2- شعر العيطة في بلاد تادلا: نشأته- أنماطه ومجال انتشاره- خصائصه

أ-النشأة:

يرى الباحث علال ركوك أن العيطة نشأت نتيجة الالتقاء والتداخل والتمازج الذي حصل بين مكونات ثقافتين مختلفتين الأولى أمازيغية والثانية عربية تعززت بالهجرات العربية خلال القرن السادس الهجري[2]، في حين نجد من يذهب إلى أنها فن عربي خالص ارتبطت بالقبائل العربية الوافدة على المغرب، فهي حسب الباحث المغربي إدريس بن عبد العلي الإدريسي والملالية منها، فن "أهل البوادي وسكان الفلوات من العرب"[3]، وقبلهما أشار الشيخ محمد الشرقي في عصر الدولة السعدية إلى أن أرباب الشعر الملحون "من بقايا العرب"[4].

وعليه فالعيطة شعرا وغناء وموسيقى وأداء، صدرت عن مجتمع قروي، قبَلي[5]، ثم بعد ذلك توسعت في الحواضر[6].

ب-العيطة بتادلا أنماطها ومجال انتشارها

ينحصر مجال العيطة جغرافيا في المناطق السهلية الساحلية التي تمتد من الغرب إلى الشياظمة ثم المناطق الداخلية كالحوز وتادلة وزعير إلى حدود منطقة الدير أي سفح جبال الأطلس[7]، وهي لون من الغناء ظهر في البوادي وتوسع في الحواضر[8].

---

[1] محمد الفاسي، الأدب الشعبي المغربي الملحون، مجلة البحث العلمي (الرباط)، العدد الأول، السنة الأولى يناير-أبريل 1964. أنظر أيضا: عباس الجراري: الزجل في المغرب: القصيدة، مطبعة الأمنية (نشر الطالب)، الرباط، الطبعة الأولى،1790، ص:126.

[2] علال ركوك، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، تاريخ النشر 1410هـ/1989م، ص:6223.

[3] حسن نجمي، غناء العيطة الشعر الشفوي والموسيقى التقليدية في المغرب، ج2، دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة الأدبية، الطبعة الأولى 2007، ص:104.

[4] محمد بن عبد الكريم العبدوني، يتيمة العقود الوسطى في مناقب أبي عبد الله سيدي محمد المعطى، المكتبة الوطنية الفرنسية، رقم المخطوط 7289، ص:165 أ

[5] حسن نجمي، «الشعر الشفوي والموسيقى التقليدية بالمغرب غناء العيطة نموذجا»، الشعر الشفاهي بالمغرب مقاربات ونصوص، تنسيق المصطفى شاذلي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 136، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2006م، ص:24.

[6] علال ركوك، معلمة المغرب، ص:6223.

[7] علال ركوك، معلمة المغرب، ص:6223.

[8] علال ركوك، معلمة المغرب، ص:6223.

أما بخصوص أنماط العيطة فهي تتعدد وتتنوع، ويرى الباحث المغربي إدريس بن عبد العلي الإدريسي في "كشف الغطاء عن سر الموسيقى ونتائج الغناء" أن العيطة في المغرب نوعان: ملالية ومرساوية، ثم يوضح قائلا: "أما الملالية فمكانها بني ملال والجبال المجاورة لها وبعض النواحي من تادلة، ونغماتها دائما في غاية العلو والارتفاع شبيهة بصياح الندب والبكاء، والألفاظ المستعملة فيها في الغالب ممزوجة بكلمات بربرية، ويتولد منها السوسي، وهو عبارة عن خفة الميزان وانصراف الدور"[9].

بيد أن الباحث حسن نجمي يحصر العيطة المتداولة في تسعة أنماط رئيسية ذكر منها العيطة المرساوية التي ترتبط جغرافيا بعموم الشاوية ووردیغة، وتنتشر في تادلا وبالضبط في كل من خريبكة ووادزم ومن فروعها الخريبكي (نواحي خريبكة)، كما ذكر منها أيضا العيطة الملالية وهي عيطة تنسب إلى قبيلة بني ملال، فلا أحد بإمكانه بحسب نفس الباحث أن ينكر التميز الملموس للأداء والإبداع في تراث العيطة في منطقة بني ملال، وفي عموم قبائل جهة تادلا[10].

في حين يذهب الباحث علال ركوك إلى أن أكثر أنواع العيطة انتشارا في المغرب عموما العيطة الزعرية، وذكر بعضا من أشهر عيوطها ك (اجعيدان، الشجعان)، قبل أن ينتقل إلى الحديث عما سماه بالتلاقح بين عديد أنواع العيطة وهو ما أفرز لنا أنماطا جديدة من ذلك التلاقح الذي وقع بين المرساوي والحوزي والزعري وأعطى نمط الخريبكي[11].

وعليه فأنماط العيطة الشائعة ببلاد تادلا نجد العيطة الملالية وأيضا الزعرية وعن هذه الأخيرة تتفرع الخريبكية.

ج-خصائص العيطة:

تتميز العيطة بخصائص متعددة ومتنوعة نذكر من أهمها الشفوية، وتتجلى شفوية العيطة في كونها "ممارسة فنية وظيفية داخل المجتمع القبلي، تلقائية وعفوية، توارثتها وتناقلتها أجيال عن أجيال، ولا يعرف مؤلفها الشعري والموسيقي، وإنما تقوم مثل كل تراث شفوي على المجهولية"[12].

كما أن العيطة تتسم أيضا بالبساطة على مستوى "التأليف الشعري والموسيقي، دون أن تعني البساطة هنا انعدام أي معرفة جمالية أو تركيب فني"[13]، بل إن شعر العيطة يتميز بخصائص جمالية متفردة منها غناؤه بالمحسنات البلاغية

---

[9] ادريس بن عبد العلي الإدريسي، كشف الغطاء عن سر الموسيقى ونتائج الغناء، المطبعة الوطنية، الرباط، الطبعة الثانية،1939، ص:137. ينظر أيضا: عباس الجراري: الزجل في المغرب: القصيدة، ص:170-71. وأيضا: حسن نجمي، غناء العيطة الشعر الشفوي والموسيقى التقليدية في المغرب، ج2، ص:103-104.

[10] حسن نجمي، غناء العيطة الشعر الشفوي والموسيقى التقليدية في المغرب، ج2، ص:102-103.

[11] علال ركوك، معلمة المغرب، ص:6224.

[12] حسن نجمي، «الشعر الشفوي والموسيقى التقليدية بالمغرب غناء العيطة نموذجا»، الشعر الشفاهي بالمغرب مقاربات ونصوص، ص:26.

[13] المرجع نفسه، ص:27.

من تشبيه واستعارة ومجاز وكناية، أكسب من خلالها شاعر العيطة قصيدته رونقا جماليا خاصا.

إضافة للخصائص السابقة نشير إلى طابع العيطة الغنائي وهذا ما يفرض علينا تناول العيطة في شقيها الشعري والغنائي، وهما شقان سياميان، ووجهان لعملة واحدة وبالرغم من "أننا مدعوون إلى مقاربة خطاب شعري شفوي تقليدي، فإننا مضطرون إلى أن نقارب هذ ا الشعر من خلال صلته العضوية بالغناء والتصاقه السيامي به. ذلك أن تراث العيطة بالنسبة إلينا ليس شيئا آخر غير هذه العلاقة البنيوية بين القول الشعري والنسق اللحني والإيقاعي الذي يحايثه"[14].

أما على مستوى مكونات بنيتها فالعيطة مركبة من مقدمة بطيئة في الإيقاع ثم مجموعة من الفصول أو القاطبات تربط بينها أبيات انتقالية تدعى حطات (مفردها حطة أ قنطرة عند أصحاب الآلة) وتختم العيطة بقفل من بيت شعري في إيقاع سريع[15].

3-المقاومة في شعر العيطة بتادلا: قصيدة "الشجعان" لمباركة البهيشية أنموذجا

يقودنا الحديث عن الإنتاج الثقافي والأدبي والفني بتادلا، إلى رصد سمات الحضن الذي ترعرعت فيه هذه الأشكال الثقافية، وأهم خصائصه المميزة التي تجعل منه مكانا ملائما لنموها وتطورها، وعليه فقد كانت بلاد تادلا لتنوع تضاريسها (جبل ودير وسهل)، وعنصرها البشري (عرب وأمازيغ)، مناخا ملائما ومناسبا لظهور أشكال تعبيرية ثقافية وفنية متعددة ومتنوعة، منها الشعر الشعبي الشفوي المغنى، باعتباره وسيلة تعبيرية تستجيب لطموح شعراء هذه البلاد، وتعبر عن ذاتيتهم، وما يعتمل داخلها من عواطف وهواجس وأحاسيس متنوعة ومتضاربة أحيانا، ولكونه كذلك وسيلة تعبير عن الجماعة (القبيلة) والمجتمع الذي يعيشون فيه، ويتفاعلون معه.

تتبع الشاعر الشعبي بتادلا كل ما يتعلق بجوانب حياته، وطموحاته، وصور أحاسيسه ورغباته، وعبر عن مكنوناته، كما التزم بقضاياه، وفي هذه الفترة نجده يصور حملات المستعمر التي اجتاحت بلاد تادلا، حاثا المقاومين على رص الصفوف، وتوحيد الكلمة، رافعا من هممهم، منتشيا بانتصاراتهم، متغنيا بقياد هذه المقاومة وأبطالها، معددا فضائلهم وخصالهم.

مع طرق المستعمر لأبواب تادلا، ووصول صدى مدافعه لمسامع أهلها، تداعت القبائل لكسر شوكته، ووأد فتنة تفرقته، حاملين أسلحتهم، موقعين به في كل الأنحاء، حيث نصب الشعراء أنفسهم ناطقين باسم القبائل، ذائدين عن حياض حرمتهم باللسان، منتشين بانتصاراتهم، معددين أيامهم، رافعين همم محاربيهم، وفي هذا تقول امباركة البهيشية مضحية بالغالي والنفيس مخاطبة المقاومين:

---

[14] المرجع نفسه، ص:26.

[15] علال ركوك، معلمة المغرب، ص:6223.

واللِّي تْرصَّص هَا عَبُّونِي واللِي تحفَى هَاشَرْبيلِي

كانت الشاعرة تعتلي صهوة جوادها ثم تقوم بتحريض القبائل على الثورة، وتوحيد الصفوف، وفي هذا تقول:

كَالَتْ لِيكُمْ النَّيْرِيَــة

دَايْـرَة لْحَـافْ وْرِيـحِيـة

وْتَـاتـهِيت فِي الـرَّجْلِيـة

كَاسْبَة عَـوْدْ بْلَا مَـولَـى

رَاكْبَة فِي السـوَارْوتْلَالِي

الشاعرة لم تكن بمنأى عن هذه الحرب، بل خاضتها بكل ما أوتيت من قوة وعزيمة وإصرار، وخطابها جاء محملا بروح النضال والتضحية والفداء، وفي ذات المعنى تقول عن نفسها:

فِيـنْ مْبَـارْكَةْ بَنْتْ حَـمُّـو لَابْسَـةْ قـفْطَانْ بْدَمُّـــو

كما أكدت الهيشية في ملحمتها البطولية على ضرورة لم الشمل وجمع القبائل على كلمة واحدة، وتجاوز الخلافات القائمة بينهم، ونبذ الصراعات، والتحلي بالجَلَد والصبر على فراق الأهل والأولاد، لعظم المهمة المقبلين عليها (الجهاد في سبيل الله ونيل الجنة)، وفي ذا تقول:

اللِّي بْـغَـا الْلَّامَهْ يَتْعَامَى الْلِي بْغَا اوْلَادُو يَتْسَـوْخَرْ

الْلِي بْـغَـا الْجَـنَّـةْ يْدَنَّى وَالْلِي تْفَـرْمَا يَبْقَى تَمَّا

وفي هذا المعنى تقول أيضا داعية مجاهدي القبائل إلى رص الصف وتوحيد كلمتهم، ومد يد العون لبعضهم البعض لأن المستعمر يعزف على وتر التفرقة:

تْحَـزْمُـوا كُـونُـوا رجَّـالاَ

يَـاوِدِّي كُـونُـوا عَـوَّانِـينْ

راهْ الجْمَاعَة طَلْعَتْ لَلّدِيرْ

راهْ الْمْحَلَّة حَطَتْ لَرْحَالْ

تتبعت بعد ذلك الشاعرة خضوع القبائل التادلية ومدن هذا الإقليم، ومنها قبائل ايت عطا وأيت بوزيد:

شْـكُـونْ عَـزَّكْ آلْـقْـصِـيبَة ؟

آيْـتْ عَـطَّـا و آيْـتْ بُـوزِيـدْ

حَـدْ سَـالِـكَانْ الـزَّيْـتُـونْ

فِي الْـزنَـاقِي نَـاضْ الـرَّيْـتُولْ

وأشارت أيضا إلى سقوط قبيلة بني معدان:

فَـاتْ دَوارْفَـاتَحْ الَـجْـبَـالْ

فَـاتْ دَوَّارْبْـنِـي مَـعْـدَانْ

وعن احتلال القصيبة وقبيلة بني عمير تقول:

فِـيـنْ اِيَّـامَـكْ آلْـقْـصِـيـبَــةْ

كَـانْ مَـوْسَــمْ وَلَّـى سِـيـبَـةْ

فِـيـنْ اِيَّـامَـكْ الآرْبْــعَـــا

كَـانْ مَـوسَــمْ وَلَّـى حَـرْكَــةْ

لَا خْـزَانَـةْ لَا عَـوْدْ بْـقَـــى

كما وقفت الشاعرة بعد ذلك عند الوجه البشع للاستعمار الفرنسي بمنطقة بني ملال والنواحي، الذي أثخن القتل في الناس بواسطة أسلحته المتطورة، ومعداته العسكرية الثقيلة، وطائراته، وفي هذا الصدد تقول:

فِي الـزْنَـاقِي نَـاضْ الـرِّيـتُـولْ

تْـخَـلْـطُـو طْـيُـورْوْطَـيَّـارَاتْ

رَاهْ الْـمَـوْتَـى كِـي الْـبْـهَـايَمْ

فمباركة البهيشية في ملحمتها الغنائية هذه تصور سلطات الاحتلال الفرنسي وقد وجهت نار بنادقها وطائراتها إلى المدنيين العزل في الأزقة والأحياء، بعدما عجزت قواتها على الأرض عن حسم المعركة أمام استبسال المجاهدين.

لتنتقل الشاعرة أيضا في ملحمتها إلى تعداد أسماء من استشهد في هذه المعارك البطولية، والتي خلدت ذكرها، متباهية بخصالها وشجاعتها، وفي هذا تقول:

طَـاحْ الـشَّـرْقِي وِلْـدْ الـلَّـوا
الْـكَـاطْـعْ كْـرَيْـضَـة مَـنْ لَـهْـوَا
طَـاحْ الْـقَـرْفَـةْ زِيْـنْ وْصَـافِي

طَاحْ خَيْدُومْ بَرْدُوا الكْلُوبْ
لَمخَسَرْ الْكَلْمَة فِي الْبِيرُو
طَاحْ عَرْبُوشْ الْهَدَاوِي
مْعَمَرْ النْوَالَةْ بِالْخَاوِي
طَاحْ شَيْبَانِي بُوعَرْوة
شَافْتُو لَحْرُوكْ وفَزْعَتْ
ريحْةْ الْجَنَّةْ فِي عَوْدُو
طَاحْ عَرْبُوشْ الْهَدَّاوِي
رَاهْ عَرْفُو كَاسِي عَوْدُو
رَاهْ الْكَرْمَة كَدْ الخَيْمَةْ
طَاحْ بْزَازُوا يَا مَنْ رفْدُو
تَايْرَيَضْ فِي الْعَوْد مكَيَّدْ
طَاحْ جْلَيْلَة ولْد الْعَسْرِي
مكَحْلُوا دخَّانْ الثَّلْثِي
طَاحْ الشَّرقِي بنْ المفَضَلْ
راهْ الْوْركَة عْلِيه تْسَوَّلْ
عَالْضْرَيفْ دَازمكَوَّفْ
عَالْوَالِي سِيدِي ميْمُونْ
عَالْحَبَشِي مُولَ الدْرنَةْ
لَمْتَبَعْ الْحَلَّة فِينْ مْشَاتْ
طَاحْ دِري يَا بنْ دوُدو
طَارَكْ دْرنَة الْغَاسَلْ وجْهُوه
طَاحْ بْزَيْكَرْ ابنْ النَّاعمِي
كَانْ عُكْدَة للَرَّجْلِيَة
طَاحْ كْحَيْلِيشْ آبَنْ فَرَاجْ
مْهَرَسْ قْرُونْ الدَّيَّاشَة
عَالضْرَاوِي تَمْ سْيَادُو
عَالضْرَاوِي تَمْ الركَابْ
فِينْ قَدْوْرآبَنْ بوَطة ؟
لَمْعَمَّرْ سمَاطُو بَالْبوبَالْ

ونظرا لكثرة القتلى الذين امتلأت بهم الأحياء والأزقة والمناطق القريبة فقد شبهت الشاعرة ما جرى بالمجزرة وفي ذا تقول:

كَالْ لِيكُمْ السِّي مَامُوحْ

عَالْبَطْوَارْ بْلَا كَزَّارْ

كما تتبعت هذه القصيدة ضعف وهوان بعض قياد القبائل الذي تهاونوا في الدفاع عن أرضهم ومجابهة المستعمر، ومن كلامها في هذا المعنى:

فِينْ قَايَدْكُمْ يَا أوْلَادْ حَمْدَانْ مَنْ الْخَلْعَةْ مَا كَدْ ايْبَانْ

فِينْ قَايْدْكُمْ يَا أوْلَادْ سْعِيدْ مَنْ الْخَلْعَةْ مَا كَدْ أيْزِيدْ

وَاشْ مَنْ وَالَى يَتْوَالَى غِيرْضَرْبُوا وَلَّا هَرْبُو

كما انتقدت مظاهر المهانة والذل التي كان عليها الناس زمن الاحتلال، مكرهين على قبول الظلم والتهميش، وهنا تنفي الرجولة عنهم، وفي هذا السياق تقول:

كَالَتْ لِيكُمْ النّيْرِيَةْ

تْوَخَّرْلَحْكُمْ لَلْعْيَالَاتْ

عَاقْوِينَا وْدَلِّينَا

بعد ذلك نجد القصيدة تتناول بعض مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية لخدام فرنسا وأذنابها الذين يعينونها في إدارة شؤون البلاد، لتقتص من صورهم، وتحط من مكانتهم، وتستهزئ بهم، ومن ذلك قولها:

حْتَى عْرِيوَةْ دَارْكْسِيوَةْ
حْتَى عْرِيوَةْ عْرَفْ الْبِيرُو
حْتَى عْرِيوَةْ عَادْ يْفَارِي
عرُوض رْبُوحَةْ فِي الدَّوْلَةْ

لا شك أن الوضع الجديد سيأتي بتغييرات كبيرة حيث المستعمر وأعوانه يستفيدون من خيرات البلد على حساب الأحرار الذين سيذوقون الويلات والتضييق، تقول أيضا:

شِي عْطَاتُو شِي كَلْعَتْ لِيهْ

حْتَى الْخَمَّاسْ دَارْ التْقَاشَرْ

أما عامة المغاربة فقد عانوا الويلات على يد المستعمر وضيق ذات اليد من فقر وغيره وهنا تقول:

رَاهْ ايَّـامَكْ كَحْلَةْ كَطْرَانْ

مِّيمْتِي مَـالْبَسْنَـا كَـتَّـانْ

مِّيمْتِي مَالَقَّفْنَا قُطْبَـانْ

رَاهْ الـدَّرِّي غَـادِي حَـفْيَانْ

وَالْمَيَّتْ فِيهَا عَـرْيَـانْ

وَ اتْعَالَى تْشُوفْ الْعَـرْبَانْ

شِي مْصَبَّطْ وْشِي حَـفْيَانْ

لَـعْرُوسَـةْ تَبْكِي وَتْنُـوحْ

خَـاصْهَا إِزَارْفَاشْ تْرُوحْ

أشارت كذلك إلى غياب العدالة، حيث تسلط المستعمر فظلم واعتدى واغتصب واستبد، تقول في المحتل وحكمه:

رَاهْ الطَّـايَحْ بَـاقِي مَكْبُوبْ آشْ هَـادْ لَحْكُمْ تَاعْ الظَّلْمَةْ

مَـايْفَـارِي مَـا يَـعْطِي حَـقْ آشْ هَاذْ الْحْكُمْ تَاعْ الظَّلْمَةْ

جُـوجْ عَـسَّـاتْ فُـمْ الْبِـيـرُو جُوجْ عَسَّاتْ فُمْ المَطْلَكْ

لكن الشاعرة رغم ما حصل ظلت متشبثة ببارق أمل في تغير الواقع وفي نيل الحرية بعد سلبها، وفي عودة الحياة بعد الموت، والأمل بعد اليأس، تقول الشاعرة مستخدمة رمز شجرة الزيتون التي تمثل التشبث بالأرض والأصل، والمستقبل المأمول:

مَـنْ حـرْزَيْـتُـونْ بْنِي مَلَّالْ
إِلَى كْطَعْتُـوهْ لَاشْ التَّجْـدَارْ؟
وَإِلَـى جَـدَّرْتُـوهْ دَابَـا يَخْلَـفْ

هذا الأمل الذي تشبثت به الشاعرة سوف تسطع ملامحه مع بزوغ معركة التحرير، ونيل الاستقلال، فبالرغم من مرور الزمن وتعاقب السنين فإن جذوة قصيدة الشجعان وأثرها لم يفتر، بل ظلت حية ومتحركة تتفاعل مع الأوضاع الاجتماعية والسياسية بالمغرب، وما يقع من أحداث، وتنقل ما يعتمل داخل الإنسان التادلي من مشاعر البطولة والتحدي والمقاومة، وهي قصيدة لم تعد في ملك امباركة البهيشية بل أصبحت ملكا مشاعا بين التادليين يضيفون

إليها أحداث زمانهم وطموحاتهم، وآمال مقاومتهم، وثورات تحررهم من الظلم والاحتلال حيث نجد قصيدة الشجعان في صيغة أخرى مضافة للأصل تنقل لنا أحداث انتفاضة كل من واد زم وأبي الجعد سنة 1955م، ومن ذلك:

كَـالَـتْ لِـكُـمْ الـنِـيـــرِيـــة مْـحَـــرْفَـة بِـقْـرَابْ وتَـلْـتِـيـة

وُمَـا وَلْـدَتْ هِـيَ غَـالسَّـمْـعْـلِـيـة مِيعَـادْنَا مَـعْـلُـومْ عَالسَّبْتْ ليومْ

مِـيعَادْنَا مَعْلُومْ نُوضُو آوْلادْ الرُّومْ وبَجَّـعْـدْ آبْـدَاهـا ووادْزَمْ سَلَاهَا

نَصْرَ انِي خْرَجْ يْبُولْ طَيْرُو القَنْبُولْ مَبْرُومْتْ النِّيبَانْ سَادَّة الْبِيبَانْ

وَتْـجَـاهَـــدْ بِـالنِّـيـشَـــانْ[16]

نلاحظ من خلال هذه المحطات التي توقفنا عندها مستشهدين بمقاطع شعرية من قصيدة الشجعان، على أن هذه الأخيرة تسافر عبر مراحل زمنية متعددة، ولكأنها فلم وثائقي، وأغنية جميلة، تكتسي حلة بهية، تنتقل من المرحلة الأولى لدخول المستعمر لبلاد تادلا، ثم مجابهته ومقاومته، وبعده تناولت بسط المستعمر لسيطرته، ثم الاستسلام، قبل أن ترصد الآثار الناجمة عن ذلك من ظلم وتنكيل وتعذيب، واستغلال وتهميش. ونحن في حضرة قصيدة الشجعان "يمكننا أن نرى كيف تحيا قصيدة كاملة منتقلة من رجل إلى آخر، ومن عصر إلى آخر، مارة فوق السهول والجبال وحواجز الكلام"17، ثم تنتقل بعد ذلك لتسطير معركة التحرير ونيل الاستقلال.

خاتمة:

لا يسعنا في الختم إلا التأكيد بعد تحليل قصيدة "الشجعان" لمباركة البهيشية، أننا كنا إزاء أشهر قصائد الشعر الشفوي العيطي انتشارا بتادلا، وكشفنا ارتباطها بما شغل الإنسان التادلي، والتزامها بقضايا مجتمعه ومن ذلك قضية الاحتلال الفرنسي للمغرب، حيث نصبت الشاعرة نفسها مدافعة عن حرمة تادلا وحياضها، منافحة عن قيم مجتمعها وخصوصياته، معلية من قيم الجماعة/القبيلة المتوارثة الأصيلة، ومنتقصة من قيم المحتل الدخيلة.

وعليه يمكن تسطير مجموعة من الخلاصات على الشكل التالي:

- قصيدة الشجعان ميراث تادلي/مغربي تناقلتها الأجيال شفاهة وغناء ورددتها الألسنة، ووجد فيها المغربي ما ينشده من قيم (الحرية-الكرامة)، فكانت شعارا يستجيب لحاجياته على مر الزمن حتى بعد خروج الاحتلال ونيل الاستقلال.

---

[16] علال ركوك، «المجال والتاريخ ضمن الشعر الشعبي»، الشعر الشفاهي بالمغرب مقاربات ونصوص، تنسيق المصطفى شاذلي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 136، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2006م، ص:99-100.

[17] والتر. أونج water j.ong، الشفاهية والكتابية، ترجمة حسن البنا عز الدين، عالم المعرفة العدد 182، الكويت، 1994، ص:32.

- استناد الأدب الشعبي ومنه فن العيطة بشكل أساس على اللغة العامية، حرصا منه على وصوله إلى عموم الفئات الشعبية.
- تميز شعر العيطة بالعديد من المقومات الجمالية والمكونات التعبيرية، مع ارتباطه ارتباطا عميقا بالموسيقى لحنا وغناء.
- يحمل شعر العيطة جملة من القيم المجتمعية/ الإنسانية، ويدافع عنها ولعل أهمها ما تناولناه في هذا المقال (قيمة الحرية -الكرامة -العدالة).
- تفاعل شعر العيطة ومنه قصيدة "الشجعان" مع سيرورة التاريخ وتحولات الثقافة والمجتمع.

لائحة المصادروالمراجع:

1- ادريس بن عبد العلي الإدريسي، كشف الغطاء عن سر الموسيقى ونتائج الغناء، المطبعة الوطنية، الرباط، الطبعة الثانية،1939.

2- حسن نجمي، «الشعر الشفوي والموسيقى التقليدية بالمغرب غناء العيطة نموذجا»، الشعر الشفاهي بالمغرب مقاربات ونصوص، تنسيق المصطفى شاذلي، يسلسلة ندوات ومناظرات رقم 136، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2006م.

3- حسن نجمي، غناء العيطة الشعر الشفوي والموسيقى التقليدية في المغرب، ج2، دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة الأدبية، الطبعة الأولى 2007م.

4- الرواية الشفهية.

5- عباس الجراري: الزجل في المغرب: القصيدة، مطبعة الأمنية (نشر الطالب)، الرباط، الطبعة الأولى،1790م.

6- علال ركوك، «المجال والتاريخ ضمن الشعر الشعبي»، الشعر الشفاهي بالمغرب مقاربات ونصوص، تنسيق المصطفى شاذلي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 136، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2006م.

7- علال ركوك، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، تاريخ النشر 1410هـ/1989م.

8- محمد الفاسي، الأدب الشعبي المغربي الملحون، مجلة البحث العلمي (الرباط)، العدد الأول، السنة الأولى يناير-أبريل 1964م.

9- محمد بن عبد الكريم العبدوني، يتيمة العقود الوسطى في مناقب أبي عبد الله سيدي محمد المعطى، المكتبة الوطنية الفرنسية، رقم المخطوط 7289.

10- والتر. أونج water j.ong، الشفاهية والكتابية، ترجمة حسن البنا عز الدين، عالم المعرفة العدد 182، الكويت، 1994م.

تأثير جائحة كوفيد-19 على المنظومة التعليمية بالمغرب

The impact of the covid-19 pandemic on the education system in Morocco

عبد الصمد الزو، طالب باحث في سلك الدكتوراه ، جامعة ابن طفيل، المغرب

عبد الرحمان الناطوس، دكتور في الجغرافيا الطبيعية والبيئة، جامعة ابن طفيل، المغرب.

ملخص: خلفت جائحة كوفيد 19 آثارا عميقة شملت مختلف المجالات بما في ذلك التعليم، ويتجلى ذلك في إغلاق المدارس بجميع أنحاء المعمورة تقريباً سنة 2020، الأمر الذي شكل أكبر صدمة تضرب جميع الأنظمة التعليمية. ومن المنتظر أن تتفاقم الأضرار سوءاً نظراً لما سيسببه هذا الوضع الصحي الطارئ من كساد عالمي عميق.

وكغيره من بلدان العالم فقد تأثر المغرب بتداعيات هذا الوباء، وبالرغم من المجهودات التي بذلت للخروج من الأزمة إلا أنها تبقى محدودة خاصة في قطاع التعليم الذي كان يعيش أزمة حتى قبل الجائحة.

وتأتي هذه الدراسة في وقت لا تزال فيه جائحة فيروس كوفيد- 19مستفحلة، مثيرة معها مناخا مطبوعا بالتخوفات والشكوك وانعدام اليقين، والذي يساهم في جعل الآفاق على المديين القريب والمتوسط أكثر ضبابية.

الكلمات المفاتيح: جائحة، كوفيد-19، المنظومة التعليمية، المغرب.

Abstract : The Covid 19 pandemic has had a profound impact across various fields, including education, as evidenced by the closure of schools around the globe in 2020, the biggest shock to all educational systems. The damage is expected to worsen owing to the deep global depression that this emergency health situation will cause.

Like other countries of the world, Morocco had been affected by the consequences of the pandemic, and despite efforts to emerge from the crisis, it remained particularly limited in the education sector, which was in crisis even before the pandemic.

The study comes at a time when the Covid-19 pandemic is still booming, creating a printed climate of fear, uncertainty and uncertainty that contributes to making the prospects for the near and medium term more blurred.

Key words: Pandemic, Covid-19, Educational System, Morocco.

تقديم:

تعرف كل دول العالم حالة استنفار كامل لمواجهة تبعات جائحة كورونا، فقد داهمت هذه الأخيرة دون سابق إنذار. ونتيجة ذلك كانت الأولوية المباشرة هي البدء أولا بحماية الصحة والسلامة، ثم بذل كل ما هو ممكن لاستمرار استفادة المتعلمين من حقهم في التربية والتعلم، سواء من خلال التعلم عن بعد أو التعلم الذاتي.

وقد اتخذت العديد من الإجراءات الفورية على المستوى العالمي لسد فجوة التعليم الرقمي، حيث أعلنت إيطاليا عن حزمة بقيمة 85 مليون يورو لدعم التعلم عن بعد يستفيد منها 8,5 مليون متعلم وتحسين الاتصال في المناطق المعزولة. أما الصين فقدمت حواسيبا للمتعلمين المنتمين إلى أسر منخفضة الدخل ووفرت حزم بيانات على الأجهزة المتنقلة وإعانات بشأن الاتصالات.[1]

وبخصوص فرنسا، فقد بذلت جهود لتوفير الأجهزة لنسبة 5% من المتعلمين الذين ليس لديهم سبل نفاذ إلى الإنترنت أو الحواسيب. بينما في البرتغال، إدراكاً منها أن ليس كل التلاميذ لديهم نفاذ إلى الإنترنت في المنزل، فقد اقترحت الحكومة إرساء شراكة مع خدمات مكتب البريد لإرسال أوراق الواجب المنزلي الذي يتعين القيام به في المنزل.[2]

وهذه الإجراءات ليست سوى عدد قليل من الجهود العديدة المبذولة للمساعدة في توفير بعض الاستمرارية في التعلم للتلاميذ الأقل اتصالا في هذا الوقت العصيب، ومن المأمول أيضاً أن تسهم في سد الفجوة الرقمية بشدة. فكيف واجه النظام التعليمي بالمغرب تداعيات جائحة كورونا؟

- **إشكالية البحث**

يعيش العالم أزمة تعلم حتى قبل جائحة كورونا، حيث كان هناك 258 مليون طفل وشاب في سن الدراسة بالمرحلتين الابتدائية والثانوية غير ملتحقين بالمدارس. وكانت نسبة كبيرة من المتمدرسين تحصل على قدر ضئيل من التعلم، بسبب تدني جودة التعليم المدرسي. وقد عمق وباء كوفيد-19 أزمة الأنظمة التعليمية بما فيها المغربي، وجعلها غير قادرة على الحفاظ على وتيرتها العادية.

من هذا المنطلق، يمكن صياغة الإشكالية المحورية لهذه الدراسة كما يلي: **كيف أثرت جائحة كورونا على النظام التعليمي بالمغرب؟ وما الإجراءات التي سلكها المسؤولون لمواجهة مخلفات الجائحة على المدرسة المغربية؟**

- **فرضيات البحث**

من خلال الإشكالية المركزية ونتائج الدراسة الأولية، فإن الفرضيات التي سنحاول تأكيدها أو نفيها خلال هذا البحث هي:

- ✓ أثرت جائحة كورونا على طرفي العملية التعليمية التعلمية بالمغرب، اقتصاديا ونفسيا واجتماعيا.
- ✓ انخرط الأساتذة والمتعلمون في عملية التعليم عن بعد بالمغرب بشكل ضعيف.
- ✓ يواجه التعليم في ظل جائحة كوفيد-19 بالمغرب عدة إكراهات.
- ✓ رغم ما خلفته الجائحة من آثار سلبية على قطاع التعليم، لكن كان لها إيجابيات كذلك.

- **أدوات البحث**

بالإضافة إلى المعطيات المحصل عليها من المراجع والمصادر المختلفة وكذا الجهات الرسمية، سيتم الاعتماد على

---

[1] التكنولوجيا وجائحة فيروس كورونا(COVID-19): إدارة الأزمة، ITU NEWS MAGAZINE، 2020، السويد، العدد 3، ص ص 11-9.

[2] المرجع نفسه، ص 11.

العمل الميداني من خلال الاستمارة. حيث شملت هذه الدراسة توزيع استمارات على 215 أستاذا وأستاذة و655 متعلما ومتعلمة، كما غطت مختلف الأسلاك التعليمية الثلاثة ومختلف المواد المدرسة. وسنعتمد على برنامج Sphinx لتفريغ الاستمارات ورسم المبيانات.

1- توقف الدراسة وإعلان حالة الطوارئ الصحية: وضعية استثنائية غير مسبوقة بالمغرب الحديث.

بعد ظهوره في الصين في نونبر 2019، وصل وباء كورونا لاحقا إلى باقي دول العالم، منتقلا إلى أوروبا ثم أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ثم إفريقيا. وأمام هذا الانتشار السريع والمتزايد للفيروس، شرعت عدة دول في إغلاق حدودها ووقف الرحلات الجوية الدولية. وفي مارس 2020 تم تعميم قرار تقييد الرحلات الجوية وإغلاق الحدود بين الدول، مما أدى إلى وقف حركية الأشخاص.

وقد عمل المغرب منذ تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في 2 مارس 2020، على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية التدريجية متعددة الأبعاد، مع تعبئة مختلف مؤسساته. وقد بلغت هذه الدينامية ذروتها مع إعلان حالة الطوارئ الصحية في 20 مارس2020 التي جرى في إطارها فرض حجر صحي شامل.

وإلى الآن، تظل تداعيات أزمة كوفيد-19 عميقة ومتعددة الأبعاد وتطال الدينامية الاقتصادية، وظروف عيش المواطنين وكذا جودة ونجاعة الخدمات العمومية، كما تشمل آثارها الجانب البيئي. وذلك بالرغم من أهمية وإرادية الإجراءات والتدابير المتخذة في ظل حالة الطوارئ الصحية، أو التي جرى الإعلان عنها للحد من تفشي الجائحة. "وجدير بالذكر، أن شدة هذه التداعيات ليست وليدة اليوم، ذلك أن وجود مكامن الضعف وأشكال الهشاشة البنيوية في نموذجنا التنموي الحالي الذي بلغ مداه، قد شكل عاملا زاد من حدة الصعوبات التي تواجهها بلادنا، نتيجة التأخير الذي تمت مراكمته في تنزيل أوراش رئيسية من قبيل تعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية، وإدماج القطاع غير المنظم، وتنزيل الجهوية المتقدمة، والنهوض بالمقاولات المغربية."[3]

2- التعليم عن بعد: خيار حتمي أم قرار ارتجالي

أجبر فيروس كورونا (COVID-19) المدارس في جميع أنحاء العالم على الإغلاق، مما أثر على تعليم أكثر من 1.5 مليار من الأطفال والشباب، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). وقد عملت الحكومات بشكل عاجل على مساعدة المدرسين والمتعلمين لإيجاد حلول، تضمن مستوى ما من الاستمرارية في مثل هذه الأوقات المضطربة.

وعلى نفس المنوال، اتخذت السلطات المغربية المختصة قرارا يقضي بإغلاق المدارس ابتداء من 16مارس 2020. وهو ما حتم وضع خطة عمل على المدى القصير من أجل ضمان الاستمرارية البيداغوجية، وذلك من خلال إرساء التعليم عن بعد خلال فترة الحجر الصحي.

يمكن تعريف التعليم عن بعد على أنه نظام يتم فيه تقديم المواد التعليمية لأشخاص يقطنون في أماكن بعيدة عن المؤسسة التعليمية، وذلك في غياب تقارب اتصالي بين المدرسين والمتعلمين.[4]

وقد أصبح التعليم عن بعد في السنوات الأخيرة مرتبطا ارتباطا وثيقا بوسائل التكنولوجيا الحديثة، وظهرت مفاهيم

---

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا (كوفيد-19) والسبل الممكنة لتجاوزها، 2020، ص 11.

[4] Almarashdeh, I. (2016). Sharing instructors experience of learning management systems: A technology perspective of user satisfaction in distance learning courses. Computers in Human Behavior, 63, 249-255

جديدة تستعمل بالموازاة مع التعليم عن بعد، كالتعلم الإلكتروني والتعلم الافتراضي والتعلم التعاوني القائم على الإنترنت.[5]

إذن فالتعليم عن بعد هو نظام لإيصال المعرفة لمتعلم بعيد عن المؤسسة التعليمية، إما عن طريق المطبوعات أو الملفات الإلكترونية، و كذا التلفاز ووسائل التكنولوجيا، إضافة إلى الأنترنت.[6]

لم يبدأ التعليم عن بعد في العصر الحديث بل يمتد لأكثر من مئتي عام. وكانت البداية عام 1729 على يد Philips (Caleb) حيث كان يقدم دروسا أسبوعية عبر صحيفة "بوسطن جازيت". واستخدم الراديو لهذا الغرض عام 1922، حيث بدأت جامعة بنسلفانيا العريقة في تقديم عدد من المقررات عبر جهاز الراديو، ثم بعد ذلك عبر أجهزة التلفزة إذ أطلقت جامعة ستانفورد مبادرة عام 1968 أسمتها the Stanford Instructional Television Network لتقديم مقررات لطلاب الهندسة عبر قناة تلفزيونية. وفي عام 1982 دخل الكومبيوتر المجال التعليمي (Computer Assisted Instruction) ، وفي عام 1992 كان الانتشار الأوسع مع ظهور شبكة الأنترنت، حيث بدأ ظهور أنظمة إدارة التعلم (LMS) عام 1999.

وفي عام 2002 أطلق معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا مبادرة المقررات المفتوحةMIT Course Open Ware الذي يضم 2000 مقرر مجاني يستفيد منه 65 مليون مستفيد من 215 دولة.[7]

إن رقمنة المجال التربوي والتعليمي بالمغرب ليست وليدة أزمة جائحة كورونا، فلقد بذلت جهود حثيثة منذ ما يناهز عشر سنين لهذه الغاية، وهو نهج يساير بشكل متناغم إستراتيجية المغرب الرقمي التي وضعت للنهوض بأوضاع المملكة.

ولتحقيق هذا الهدف، أنجزت العديد من البرامج لعل أهمها برنامج جيني (Programme GENIE)، الذي مكن من إحداث بوابتين رئيستين: (soutiensco.men.gov.ma) و(taalimtice.ma). وقد أسهمت وكالة التنمية الرقمية (L'Agence de Développement du Digital) التي تم استحداثها سنة 2007، في تحقيق إستراتيجية الدولة الساعية لتوسيع رقعة توظيف الرقمنة في المجالات الحيوية، ومن ضمنها مجال التعليم عن بعد.

"وقد تمثلت إستراتيجية الدولة في جعل التعليم الإلكتروني (e-learning) دعامة مواكبة ومساعدة للعملية التعليمية بالمدرسة. بمعنى أن تصور الدولة بشأن رقمنة المنظومة التربوية، ينحو منحى تدعيم العملية التعليمية التقليدية بتوفير أجهزة ومعدات رقمية بالمؤسسات التعليمية، وتوفير تكوينات للأطر التربوية تمكنهم من استعمال هذه المعدات ودعم دروسهم التقليدية بها."[8]

وكسائر البلدان عبر العالم، تبنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي نظام التعلم عن بعد كحل بديل للتعلم داخل الفصل الدراسي، وذلك من أجل استكمال الدروس المبرمجة خلل فترة الحجر الصحي التي أقرتها الحكومة المغربية.

ولضمان نجاح هذه المقاربة ونجاعتها، اتخذت الوزارة عدة تدابير تخص طريقة إعداد محتويات الصفوف وتلقينها للتلاميذ، من أهمها بث الدروس المصورة عبر القنوات التلفزية وتوفير المضامين الرقمية، بالإضافة إلى إمكانية تنظيم

---

[5] Conrad, D. (2006). E-Learning and social change: An apparent contradiction. In M. Beaudoin (Ed.), Perspectives on higher education in the digital age (pp. 21-33). New York: Nova Science Publishers.

[6] بلحياح حسن، رهانات التعليم عن بعد في المغرب ضمن الدليل المعرفي لجائحة كوفيد 19، جامعة محمد الخامس، 2020، ص 31.

[7] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التعليم عن بعد مفهومه، أدواته واستراتيجياته: دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، 2020، ص 15.

[8] السيدي محمد والتاقي محمد ، جائحة كورونا وصدمة رقمنة العملية التعليمية بالمغرب، ضمن الدليل المعرفي لجائحة كوفيد 19، جامعة محمد الخامس، 2020، ص 27.

أقسام افتراضية عبر المنصات الالكترونية المخصصة لهذا الغرض.[9]

والتعليم عن بعد ليس حديث العهد على الساحة التربوية، بل عرف سابقا بمسميات متعددة يجمع بينها المفهوم العام وهو "التعليم عن بعد"، إلا أنها تختلف فيما بينها ببعض القوانين والوسائل التعليمية المستخدمة لكن لإيصال المعلومات للمتعلم.

- **التعليم بالمراسلة** Correspondance instruction: يعتبر من أقدم أنواع التعليم عن بعد ظهورا، وهو يمثل طريقة للتعليم يتحمل فيها المعلم مسؤولية توصيل المعلومة أو المهارة إلى المتعلم، وذلك عن طريق الخدمات البريدية. ومع التقدم العلمي والتكنولوجي أصبح التعليم بالمراسلة يعتمد على المزج بين المواد المطبوعة والمواد المسموعة والمرئية.[10]

وقد اكتسب التعليم بالمراسلة بعدا آخر عندما بدئ بإنشاء الجامعة المفتوحة Open university، وباستخدام تقنيات في البث الإذاعي والتلفزيوني لخلق بيئة تعليمية فاعلة بديلة عن التعليم التقليدي.

- **التدريس عن بعد Tele–Teaching**: هو نوع من أنواع التعليم التفاعلي عن بعد، ويعتمد على التواصل الافتراضي المباشر.

ويتم التدريس عن بعد عبر وسائط وتقنيات مختلفة كالكومبيوتر والتلفزيون والهاتف والبرامج الإذاعية. كما تتيح التكنولوجيا الرقمية وصول المحتوى الإلكتروني من كتب وصور لجميع المتعلمين في أي مكان وزمان.[11]

- **التعليم المفتوح Open Instruction:** ويسمى أيضا التعليم المنزلي والتعليم المستقل. و يتيح هذا النوع فرصة الالتحاق بالدراسة لأي فرد مهما بلغ من العمر، أو أيا كان عمله من دون اشتراط حضوره المباشر.

والتعليم المفتوح هو نشاط تعليمي يعتمد على استخدام مختلف أدوات التدريس، مع تقليل القيود على الدراسة من حيث كيفية الحصول على المعلومات أو الوقت أو معدل التحصيل.[12] وهو بذلك يعتبر نظاما مرنا لأنه يعطي الفرصة للمتعلم للتعلم في أي وقت يريد وحيث يريد.

- **التعليم الإلكتروني E-Learning:** يعتمد على استخدام وسائل الاتصال الحديثة والمعاصرة من كومبيوتر وشبكاته ووسائطه المتعددة (صوت وصورة). إضافة إلى المكتبات الإلكترونية ومواقع الإنترنت.

وتستخدم هذه الوسائط في الاتصال واستقبال المعلومات واكتساب المهارات والتفاعل بين المعلم والمتعلم، وبين المتعلم والمدرسة وأحيانا بين المدرسة والمعلم. ولا يتطلب هذا النوع من التعليم وجود منشآت مدرسية أو صفوف دراسية، بل إنه يلغي جميع المكونات المادية للتعليم.

ويركز هذا النوع من التعليم على توظيف الوسائل التعليمية وسائل الإيضاح وأدوات الإنتاج، للتمكن من إيصال المعلومات للمتعلين على اختلاف أنماطهم، لا سيما الفئات العمرية الصغيرة.

1.2- انخراط الأساتذة والمتعلمين في عملية التعليم عن بعد بالمغرب.

---

[9] بلحياح حسن، رهانات التعليم عن بعد في المغرب، مرجع سابق، ص 31.

[10] Teaching by correspondence. Erdos, Renée F. Unesco

[11] Information technologies in teacher education: issues and experiences for countries in transition – UNESCO 1995

[12] Teacher education guidelines: using open and distance learning; technology, curriculum, cost, evaluation (ara) – UNESCO 2002 9 In pursuit of smart learning environments for the 21st century – UNESCO 2017.

لا شك أن هناك دولا كانت تدمج بين التعليم المباشر التقليدي والتعليم عن بعد ولها تجربتها في هذا المجال، ولكن لا يخفى أن الكثير من الدول اتجهت نحو التعليم عن بعد قسرا مع تعليق الدراسة بسبب جائحة كورونا في مارس 2020 . من هنا واجه العديد من المعلمين والقيمين على العملية التربوية تحديات في هذا الخصوص، فرضها كل من الواقع التقني والموارد البشرية والإمكانيات المتاحة في كل بلد، بالإضافة إلى فرص متوافرة رفعت من شأن التعليم عن بعد.

وفي المغرب ورغم محاولات الرقمنة، إلا أن التعليم عن بعد كان غائبا في المنظومة التعليمية باستثناء محاولات محتشمة اقتصرت على تسجيل بعض الدروس وبثها عبر "اليوتوب"، وهي محاولات فردية لأشخاص وغير ممأسسة.

وبعد توقف الدراسة الحضورية في 16 مارس 2020 وإغلاق المدارس نتيجة انتشار الوباء، وفرض حالة الطوارئ الصحية وبالتالي الحجر الصحي الشامل، انخرط الجسم التعليمي بكل مكوناته في عملية التعليم عن بعد لحماية حقوق التلاميذ في التحصيل الدراسي واستكمال مقررات السنة الدراسية. إلا أن المجهودات والنتائج ظلت محدودة نظرا لعدة عوامل.

والمبيان الموالي يوضح مدى انخراط الأساتذة في عملية التعليم عن بعد:

المبيان رقم 1: انخراط الأساتذة في التعليم عن بعد خلال الحجر الصحي

المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

نلاحظ من خلال المبيان أن نسبة كبيرة من الأساتذة لم تنخرط في عملية التعليم عن بعد، إذ تبلغ هذه النسبة 78%، بينما نسبة 22% فقط من الأساتذة من استكملوا الدروس المقررة عن بعد.

وتجدر الإشارة هنا أن النتائج تختلف من منطقة إلى أخرى، وبدرجات متفاوتة إذا ما استحضرنا بعض العوامل، كفقر المنطقة ومدى تزودها بالكهرباء والأنترنت، وكذا درجة إلمام الأستاذ والمتعلم بالتقنية.

إن النسبة المتدنية للأساتذة الذين مارسوا التعليم عن بعد، تؤكدها أيضا نسبة المتعلمين الذين استفادوا من هذا التعليم. فالجدول الموالي يوضح بجلاء النسبة المنخفضة للاستفادة من التحصيل الدراسي خلال فترة الحجر الصحي.

المبيان رقم 2: استفادة المتعلمين من التعليم عن بعد خلال الحجر الصحي

المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

نستنتج من المبيان ضعف نسبة الاستفادة من التعلم عن بعد، حيث لا تتجاوز 11% فقط من مجموع عينة الدراسة. ونشير هنا أن أغلبية عدم المستفيدين من القطاع العام ومن السلك الابتدائي والسنتين الأولى والثانية ثانوي إعدادي. ويرجع الأمر إلى الفقر وتدني المستوى التعليمي لأولياء الأمور، إضافة إلى صغر سن المتعلمين وعدم قدرتهم على التعامل مع هذا النوع من التعليم، أو عدم امتلاكهم للهواتف الشخصية.[13]

ويفسر الأساتذة ضعف انخراطهم في عملية التعليم عن بعد بعدة عوامل، يلخصها المبيان الموالي:

المبيان رقم 3: العوامل المفسرة لعدم انخراط الأساتذة في التعليم عن بعد

المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

يتضح من خلال النتائج المعبر عنها في المبيان، أن العوامل المفسرة لضعف الانخراط في التعليم عن بعد من طرف الأساتذة تبقى مختلفة ومتعددة. وتأتي في مقدمة الموانع غياب التواصل مع المتعلمين بنسبة 57%، حيث نظرا للتوقف

[13] في ما يتعلق بتغطية البرنامج الدراسي، تبين الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط أن 17.3% من التلاميذ، الذين تابعوا دراساتهم عن بعد خلال فترة الحجر الصحي، يعتبرون أن هذه الدروس قد غطت البرنامج الدراسي السنوي بكامله، منهم 19.3% من بين ساكنة المدن، و12.9% من ساكنة العالم القروي، و 27.2% من بين تلاميذ القطاع الخاص، مقابل 15.8% في القطاع العمومي. في المقابل، يعتبر 68.3% من هؤلاء التلاميذ (تلميذين اثنين من أصل كل ثلاثة تلاميذ) أن هذه الدروس لم تمكن من تغطية كامل المقرر الدراسي. وبالنسبة للمرحلة الابتدائية، فقد اعتبر حوالي نصف التلاميذ أن هذه العملية لم تغط البرنامج الدراسي بأكمله مقارنة مع السنوات السابقة (45.8%) بينما اضطر أكثر من ربع المتمدرسين (27.9%) إلى الاعتماد على دعم الوالدين أو الأقارب أو الجيران، ولجأ 13.2% منهم إلى الاعتماد على دروس الدعم المدرسي الحضورية بعد رفع الحجر الصحي (16.2% من بين تلاميذ الثانوي) و 4.9% على الدعم عن بعد.

الفجائي للدراسة انقطع التواصل بين الأستاذ والمتعلم خاصة مع غياب سجل يضم أرقام هواتف المتعلمين أو أولياء أمورهم. وحتى الأرقام الهاتفية الموجودة بالملفات الشخصية للمتعلمين، إما غير مشغلة أو تستخدم للمكالمات الهاتفية العادية فقط.

ويأتي في المرتبة الثانية ضعف التعامل مع الوسائل التكنولوجية والرقمية بنسبة 23%، ويفسر هذا الأمر بوجود فئة عريضة من الأساتذة كبار السن، لا يجيدون التعامل مع التقنيات الحديثة يضاف إليها غياب التكوين المستمر في هذا المجال.

أما 13% من المستجوبين فقد كان المانع لديهم مرتبط بعدم التوفر على الوسائل، سواء الهواتف والحواسيب أو الربط بالانترنت داخل المنزل. في حين تشمل باقي العوامل عدم تجاوب المتعلمين مع مجهودات الأساتذة، وغياب النصوص المرجعية التي تؤطر هذا النمط من التعلم، إضافة إلى صعوبات مرتبطة بحماية المعطيات الشخصية للأستاذ والمتعلم على حد سواء.

وفيما يلي توزيع عينة البحث حسب امتلاكهم للوسائل اللازمة للتعليم عن بعد:

المبيان رقم 4: توزيع المستجوبين حسب امتلاكهم للوسائل التقنية

المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

نستخلص من المبيان أن 87% من الأساتذة تمتلك هاتفا ذكيا أو لوحة إلكترونية، و74% منهم يتوفرون على حاسوب ثابتا كان أو محمولا، بينما يرتبط 46% بالأنترنت. أما المتعلمون ف 23% منهم يتوفرون على هاتف ذكي أو لوحة إلكترونية، و 4% يمتلكون حاسوبا، في حين 9% فقط يرتبطون بالأنترنت.

بالإضافة إلى المجهودات الفردية للأساتذة بمختلف أسلاكهم وتخصصاتهم، "رفعت وزارة التربية الوطنية تحدي التعليم عن بعد من خلال المنصة الإلكترونية (TelmidTICE)، والتي تقدم محتوى رقمي يغطي جميع الفصول والمستويات والموضوعات الأساسية، إذ تقدم المنصة 4500 محتوى يغطي جميع المستويات بمتوسط 600.000 مستعمل في اليوم . وقد تم العمل على تحديث هذه المنصة 10شتنبر2020، مما سمح بدمج ما يقارب من 7600 مورد رقمي، وبث 62 درسا يوميا عبر القنوات الوطنية."[14]

"ومن أجل تمكين الأساتذة من التواصل المباشر مع تلامذتهم، تم إطلاق الخدمة التشاركية المندمجة في نظام مسار، والتي مكنت من إحداث 723.966 فصلا افتراضيا بالتعليم العمومي وأكثر من 105.316

[14] رئاسة الحكومة، سنة من تدبير جائحة كوفيد-19، يناير 2021، ص 34.

فصلا بالتعليم الخاص."[15]

ودعما لهذا المجهود، انخرطت أربع قنوات وطنية لبث دروس مصورة، وهو ما أتاح تغطية جميع المستويات من الصف الأول الابتدائي حتى السنة الثانية من البكالوريا. وهو الأمر الذي أفاد التلاميذ لا سيما في المناطق القروية التي لا تتوفر بها شبكة الأنترنت، لكن 91% من السكان مزودون بأجهزة تلفزيون.[16]

والمبيان الموالي يوضح الطريقة التي من خلالها استكمل التلاميذ دروسهم خلال فترة الحجر الصحي:

المبيان رقم 5: وسيلة التعليم عن بعد خلال فترة الحجر الصحي

المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

نستشف من المبيان أن المتعلمين الذين استفادوا من عملية التعليم عن بعد، تابع 70,2% منهم تحصيلهم الدراسي عبر الدروس التي قدمها الأساتذة عبر الوسائط المختلفة، أما 10,2% فعبر القنوات التلفزية، بينما التجأت نسبة 10% منهم إلى المواقع الإلكترونية وقنوات اليوتوب. وتبقى الوسائل الأخرى منحصرة في مساعدة الآباء والأمهات والإخوة، أو الأقارب والجيران، إضافة إلى التعلم الذاتي.

2.2- التحديات والصعوبات المرتبطة بعملية التعليم عن بعد بالمغرب.

بالرغم من أهمية التعليم عن بعد في ضمان استمرارية العملية التعلمية، إلا أن هذا النمط التعلمي تواجهه صعوبات، تتمثل فيما يلي:

- عدم الاستعداد الفعلي من طرف الأساتذة لهذه المرحلة الانتقالية المفاجئة، إذ أن نسبة كبيرة منهم لم تكن لديها الوسائل اللازمة التي تمكنها من دعم التعليم عن بعد. كما أن بعضهم لا يمتلكون خبرة كافية في الجانب التقني تسمح بإدارة عملية التعليم عن بعد وتنفيذها على أكمل وجه، أو في صناعة المحتوى التعليمي الملائم.
- عدم استعداد المتعلمين وأولياء الأمور لعملية التعليم عن بعد، ومن ثم رفضها من طرف بعضهم وعدم تقبلها.
- اضطرابات ناتجة عن التفاوتات الموجودة بالفعل في النظم التعليمية، والتي تؤثر بشكل رئيسي على المتعلمين وأولياء الأمور على حد سواء، خاصة الذين ينتمون للأسر ذات الدخل الضعيف والمتوسط ومحدودة الإمكانيات.[17]
- عدم قدرة المتعلمين في التعليم المهني والتقني على التعلم في فصول افتراضية، ذلك أن هذه

[15] المرجع نفسه، ص 34.

[16] الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

[17] Adverse Consequences of school closures – UNESCO April 2020

التخصصات تتطلب أعمالا تطبيقية وتدريبات.[18]

- شح في الموارد الرقمية والتطبيقات التعليمية الموجهة للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة والصعوبات التعلمية.

- التحديات التقنية ممثلة في البنيات التحتية وضعف شبكات الاتصال، وعدم امتلاك التقنية لدى شرائح عريضة من المجتمع وبالتالي عدم القدرة على الولوج إلى المعلومات.

- الضغط المتزامن على شبكات الأنترنت من طرف عدد كبير جدا من الأساتذة والمتعلمين على حد سواء، ومشكلة الولوج للفصول الافتراضية، مع تسجيل ضعف خادم برنامج مسار وضعف صبيب الانترنت وغلاء أسعاره في المغرب.

- غياب آليات التقييم الواضحة في هذا النمط التعلمي، وضمان نزاهتها وتنفيذها.

3- التعليم بالتناوب: تقليص للزمن المدرسي وضعف مواكبة المتعلمين.

نتيجة انتهاء فترة الحجر الصحي واستقرار الحالة الوبائية بالمغرب، اتخذت وزارة التربية الوطنية خلال الموسم الدراسي 2021/2020، قرارا بمواصلة الدراسة بنمط جديد يجمع بين التعليم الحضوري والتعلم الذاتي، وقد أطلق عليه اسم التعلم بالتناوب. وقد اعتمد هذا النمط في كل مناطق المغرب باستثناء الدار البيضاء التي كانت تشكل بؤرة لانتشار فيروس كوفيد-19.

ومن أهم المشاكل التي طرحها هذا النمط التعلمي، هو تقليص الزمن المدرسي إلى النصف إذ يتم تقسيم القسم إلى فوجين، يستفيد كل فوج من نصف المدة المخصصة لكل مادة. هذا الأمر طرح صعوبات جمة للأستاذ والمتعلم معا. فمن جهة جل المتعلمين لا يمتلكون حتى الكفايات الأساسية التي تؤهلهم للتعلم الذاتي، بل يعتبرون فترة التعلم الذاتي بمثابة عطلة خاصة بالنسبة لبعض المؤسسات التعليمية التي اعتمدت أسبوعا للتعلم الحضوري وأسبوعا آخر للتعلم الذاتي. ومن جهة أخرى فالأستاذ بدوره يجد صعوبات تتعلق بكثرة الأفواج، وانعدام تفاعل معظم التلاميذ مع التعلم الذاتي.

من هذا المنطلق تعددت آراء المستجوبين من أساتذة وتلاميذ حول شكل التعليم المفضل لديهم، هذه الآراء يلخصها المبيان الموالي:

المبيان رقم 6: نمط التعليم المفضل حسب عينة البحث

المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

تظهر معطيات المبيان أن 92% من رجال ونساء التعليم يفضلون التعليم الحضوري، بينما 6% يحبذون التعليم عن بعد، بينما 2% فقط عبروا عن رضاهم عن التعليم بالتناوب.

[18] VET in a time of crisis: Building foundations for resilient vocational education and training systems - OECD.

أما التلاميذ فغالبيتهم يفضلون التعليم الحضوري بنسبة 71%، يليها التعليم عن بعد بنسبة 17%، في حين 12% من الفئة المستجوبة عبرت عن ميلها للتعليم بالتناوب. ويمكن تفسير هذه النتائج بما تطرقنا إليه سالفا، من حيث إيجابيات وسلبيات كل نوع من أنواع التعليم المعتمدة، سواء بالنسبة للأستاذ أو المتعلم على حد سواء.

4-تأثير جائحة كورونا على طرفي العملية التعليمية التعلمية بالمغرب.

تهدد جائحة كورونا "مجال التعليم في جميع أنحاء العالم من خلال صدمتين رئيسيتين: الإغلاق شبه العالمي للمدارس على مستوى جميع المراحل، والركود الاقتصادي الناجم عن تدابير مكافحة الجائحة."[19] وما لم تبذل جهود كبيرة لمواجهة هذه الآثار، فسوف تتسبب هاتين الصدمتين في خسائر على مستوى التعليم، من قبيل ارتفاع معدلات التسرب الدراسي وغياب المساواة بين الأطفال.

وكانت للجائحة كذلك انعكاسات بالغة على صحة المواطنين النفسية والجسدية وكذا جودة حياتهم، وعلى نشاط النسيج الإنتاجي ودخل الأسر وميزانيات الدول.

وحول مدى تأثير وباء كوفيد-19 على الأستاذ والمتعلم، حصلنا على المعطيات الواردة في المبيان الموالي:

المبيان رقم 7: تأثير كوفيد-19 على طرفي العملية التعليمية التعلمية بالمغرب

المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

يظهر جليا من خلال المبيان أن السواد الأعظم من الأساتذة والمتعلمين قد تأثروا بتبعات كوفيد-19، حيث وصلت النسبة عند المدرسين 79% ولدى المتمدرسين 92% .

وتختلف الآثار التي خلفتها جائحة كورونا، إذ تشمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحة النفسية.

وفيما يلي توزيع المستجوبين حسب الآثار التي خلفتها الجائحة عليهم:

المبيان رقم 8: توزيع المستجوبين حسب نوع تأثير جائحة كورونا بالمغرب

[19] مجموعة البنك الدولي، جائحة كورونا :صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات، 2020، ص 2.

المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

إذن يتضح من النتائج المحصل عليها، أن هناك تفاوتا من حيث نوع التأثير الذي خلفه كوفيد-19 على الأساتذة والمتعلمين، فعلى مستوى الأساتذة كان التأثير الصحي والنفسي هو الأبرز إذ وصلت النسبة إلى 55%، تليها الآثار الاقتصادية ب 24% ثم الاجتماعية ب 16%. أما المتعلمون فقد تأثروا أكثر اقتصاديا بنسبة 41%، ثم صحيا ونفسيا ب 33% واجتماعيا ب 18%.

1.4- الآثار الصحية والنفسية لجائحة كوفيد-19.

في ظل ضعف الإجراءات الاحترازية وهشاشة المرافق التعليمية، سوف تتأثر صحة وسلامة كل أفراد المنظومة التعليمية داخل المدرسة. كما "ستتأثر تغذية التلاميذ وصحتهم البدنية سلبا، بالنظر إلى اعتماد حوالي 368 مليون طفل في مختلف أنحاء العالم على برامج التغذية المدرسية."[20] وستعاني أيضاً صحة الطلاب النفسية بسبب العزلة خلال فترة التباعد الاجتماعي والآثار المؤلمة للأزمة على الأسر. وربما انخرط المتعلمون التاركون للدراسة في سلوكيات خطرة ومنحرفة.

ولقد تبين أن مستوى التعرض لشتى أنواع المخاطر الناجمة عن جائحة كوفيد- 19 يختلف بين الأطفال، باختلاف البيئات النفسية والسوسيو اقتصادية التي يعيشون في ظلها، حيث إن "ظروف المعيشة والسكن والحالة النفسية للوالدين، وطبيعة العلاقة الزوجية والعلاقة بين الوالدين والطفل وأيضا درجة العزلة والقلق، كلها عوامل يمكن أن تؤثر بشكل مباشر وسلبي على النمو النفسي والعاطفي للأطفال."[21]

2.4- الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

إن الأزمة التي يشهدها العالم حاليا أزمة غير مسبوقة لا من حيث طبيعتها أو حجم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها وما تزال تحدثها. لقد وضعت هذه الجائحة صناع القرار على المستوى العالمي أمام معادلة صعبة، حيث كان عليهم الاختيار بين فرض حجر صحي شامل لإنقاذ حياة الأفراد أو مواصلة النشاط الاقتصادي.

ومهما كان الاختيار الذي ذهب إليه هذا البلد أو ذاك، فإن كل الاقتصاديات تعرضت لصدمة وإن بدرجات متفاوتة، ونتج عن ذلك انخفاض حاد في نشاط المقاولات وفقدان العمال لوظائفهم، وتراجع القدرة الشرائية لعدد كبير من الأسر.

وستتفاقم معاناة النظام التعليمي بالدول النامية على الخصوص، بسبب الضغوط الاقتصادية الواقعة على الأسر، فحتى لو لم يتسرب التلاميذ من التعليم ستتقلص قدرة الأسر المعيشية على تحمل تكاليف المدرسة، مثل الكتب

[20] مجموعة البنك الدولي ، مرجع سابق، ص 6.

[21] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص 40.

والدروس الخصوصية. وقد "ينقل الآباء أبناءهم من المدارس الخاصة إلى الحكومية، الأمر الذي سيضيف مزيداً من الضغوط على هذه المدارس الحكومية المكتظة ويقلل من جودتها."[22]

ستؤثر الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء كورونا على المدارس والمعلمين بشكل مباشر، إذ ستنخفض الاستثمارات في التعليم، وبالتالي سيفقد عدد كبير من أساتذة القطاع الخاص مناصبهم. وقد بين هذا الوباء مدى الهشاشة التي تعرفها أطر منظومة التعليم الخصوصي، فعدد كبير منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي. أما أساتذة التعليم العمومي فقد توقفت ترقياتهم، واقتطعت ثلاثة أيام من راتبهم الشهري على ثلاث دفعات.

3.4- الآثار الاجتماعية لجائحة كوفيد-19.

لقد تسبب هذا التدهور في الظرفية الاقتصادية بطبيعة الحال، في مفاقمة التفاوتات التي كانت موجودة من قبل وعمق أشكال هشاشة الساكنة، على اعتبار أن الأشخاص الأكثر تضررا من الأزمة الحالية كانوا في الغالب أولئك الذين يعانون أصلا من أشكال عميقة من التمييز، من قبيل النساء والأطفال والأشخاص المسنين. بالإضافة إلى ذلك، أدت التدابير التقييدية المؤقتة التي تم إقرارها في إطار الحجر الصحي، إلى الحد من حرية تنقل الأشخاص وولوجهم إلى الخدمات الصحية بالنسبة لباقي الأمراض .

وأدت الجائحة كذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة ونسبة الطلاق والعنف الأسري، مما أثر على الأطفال وحال دون مواصلة حياتهم المعتادة.

5-إكراهات التعليم في ظل جائحة كوفيد-19 بالمغرب.

كشفت جائحة كوفيد-19 بالفعل عن فجوة في التعليم الرقمي، حيث يحرم المتعلمون من الفئات الهشة من الحواسيب والأجهزة الأخرى. هذه الفجوة الرقمية تجعل الولوج إلى المنظومة التربوية متفاوتا، لا سيما في القطاع العام والوسط القروي حسب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.[23]

عموما يمكن تلخيص صعوبات التعليم خلال جائحة كورونا فيما يلي:

- عدم توفر جميع المدارس على البنايات التحتية التكنولوجية، علما أن بعض المدارس بالعالم القروي غير مزودة بالكهرباء، بل تفتقر للمرافق الصحية الأساسية.
- نسبة كبيرة من الأطفال تعيش في مناطق تفتقر إلى الربط بالكهرباء والإنترنت. ووفقا لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن شبكات الجيل الثالث وما فوق في متناول 93% من سكان العالم، ومع ذلك لا يزال 3,6 مليار شخص غير متصل بالإنترنت.[24]
- لم يتم بعد إدراج الرقمنة بكيفية هيكلية في مناهج وبرامج المنظومة التعليمية، قصد توظيفها كآلية ضرورية لتقوية وتطوير معارف المتعلمين للاعتبارات الموضوعية التالية:
- عدم تلقي التلميذات والتلاميذ تربية رقمية تمكنهم من الكفايات المعرفية اللازمة لمعالجة المعلومة وتحليلها واستعمال الأنترنت بطريقة سليمة.

---

[22] مجموعة البنك الدولي، مرجع سابق، ص 6.

[23] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي، 2018، ص ص 14-16.

[24] التكنولوجيا وجائحة فيروس كورونا(COVID-19): إدارة الأزمة، مرجع سابق، ص 10.

- صعوبة تعامل الأطفال الصغار مع التعليم عن بعد والتعلم الذاتي، خاصة بالتعليم الأولي والابتدائي.
- قلة الموارد المتوفرة التي تم إعدادها في احترام تام لقواعد ومبادئ التعليم عبر المنصات الإلكترونية.

- التفاوتات الاجتماعية الصارخة الحاصلة بين الوسطين القروي والحضري، والفقر والهشاشة والأمية التقليدية والرقمية، وعدم تملك الأسر للمعرفة الرقمية وطرائق استعمالها، وهو ما يؤثر سلبا على التدابير التي تتخذها السلطات العمومية في سبيل الاستمرارية البيداغوجية.

6- الآثار الايجابية لجائحة كورونا على التعليم في المغرب.

بغض النظر عن شدة تداعيات الجائحة القائمة منها والمحتملة، يمكن لهذه الأزمة أن تشكل فرصة حقيقية لإجراء تغيير جذري في أنماط التفكير والتنظيم والتدبير والإنتاج والاستهلاك السائدة في المغرب. ويقتضي هذا التحول القيام بإصلاحات هيكلية عميقة كفيلة بالمساهمة في توفير الشروط الملائمة لتنزيل النموذج التنموي الجديد.

ويتمثل الهدف الأسمى لهذه الإصلاحات الشاملة ومتعددة الأبعاد في التمكن على المدى المتوسط والبعيد من احتواء تداعيات هذه الأزمة الصحية، والمساهمة في إرساء دعائم مغرب أكثر إنصافا وإدماجا وازدهارا وقدرة على الصمود في وجه الأزمات. وسيكون من المفيد الحفاظ على بعض الاتجاهات السلوكية الجديدة بعد الجائحة، إذا أردنا إعادة البناء بشكل أفضل خاصة فيما يتعلق بمجال التربية والتعليم.

لقد أظهر الأساتذة بالفعل قدرتهم على التكيف، حيث قاموا بشكل حدسي وجماعي بكل ما توفر لديهم من إمكانيات لأداء واجبهم المجتمعي. فإذا كان التعليم عن بعد جعل من الممكن إكمال السنة الدراسية في ظل ظروف كوفيد-19، فإنه أظهر محدوديته على الشكل الحالي. لكن يمكن اعتبار الفرصة مواتية للنهوض بالقطاع عبر تحديث وسائله ورقمنته وتحسين أوضاع عامليه وتكوينهم.

وقد مكن اعتماد أنماط تعليم جديدة غير تقليدية كالتعليم عن بعد والتعلم الذاتي، من اكتشاف جوانب جديدة تتمثل فيما يلي:

- تمكين المتعلم من تطوير مهاراته الرقمية، وتحسين كفاياته اللغوية وتنمية السلوك البحثي والمعرفي لديه.
-جعل الوثائق والمعلومات في متناول المتعلم في أي وقت يريد.
-تطوير حس المسؤولية لدى التلميذ، وتنمية الشخصية لديه بعد اكتسابه الثقة بالنفس والشعور بالمشاركة في تعلمه الذاتي.
- استخدام الوسائل التقنية ووسائل التواصل الاجتماعي في التعليم، أعطى مساحة كبيرة للمتعلمين لطرح الأسئلة والمناقشة.
- اعتماد التفويج مكن من تجنب الاكتظاظ واعتماد الطرائق البيداغوجية غير التقليدية، كالعمل بالمجموعات والتثقيف بالنظير ولعب الأدوار، وهي بيداغوجيات يصعب العمل بها في حالة الاكتظاظ.
- توجيه المتعلم لتطوير ذكائه المعرفي والكيفي عبر المحتويات المتاحة على الداعم الرقمي، حيث سيستطيع حل تمارينه الموضوعاتية بوسائله المعرفية المسبقة المطلوبة.

خاتمة

لقد بادر المغرب إلى التحرك للحد -ولو جزئيا- من الضرر الناجم عن جائحة كورونا على مستوى التعليم. وهذه الإجراءات الاحتوائية لن يستطيع التكيف معها إلا الأسر الأكثر ثراء وحظاً من التعليم، إن لم تصاحبها سياسات صريحة تقضي باستفادة الأسر التي تعاني الهشاشة.

توفر الأزمة أيضاً الفرصة لإعادة بناء أنظمة تعليمية أقوى وأكثر إنصافاً من ذي قبل بعد انحسار الجائحة، لكن لابد أن يبدأ التخطيط للمستقبل منذ الآن. لهذا يتوجب على مسؤولي القطاع اتخاذ حزمة تدابير:

- النهوض بأوضاع الموارد البشرية لضمان حسن سير المنظومة التعليمية.

- وضع نظام جاذب ومحفز لمهنيي قطاع التعليم، يخضع التعويضات والترقي المهني لمعايير الأداء والتكوين المستمر طوال المسار المهني.

- اعتماد مخططات للتكوين المستمر لفائدة العاملين في القطاع، وذلك في إطار تدبير عصري للموارد البشرية.
- إصلاح منظومة التعليم من خلال الرفع من عدد الأساتذة، والارتقاء بالتأطير البيداغوجي، وتحسين البرامج البيداغوجية ومنهجيات التدريس، وضمان انفتاح مؤسسات التكوين على محيطها والنهوض بالبحث العلمي.
- وضع تدابير تحفيزية تشجع على استبقاء الموارد البشرية في المناطق النائية والمعزولة، وضمان سلامتهم (منحة عن العمل في المناطق النائية، توفير السكن...).
- تفعيل المقتضيات ذات الصلة بتقييم المنظومة التربوية المنصوص عليها في القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.[25]
- تعزيز الارتباط الرقمي وتقليص الفجوة الرقمية، من خلال ضمان ولوج الجميع في مكان للتكنولوجيا الرقمية.
- إنشاء بنية تحتية رقمية تمكن من تغطية مجموع تراب المغرب، لا سيما عبر استعمال تقنية الارتباط بالشبكة عبر الأقمار الاصطناعية.
- وضع آلية للمساعدة على اقتناء الوسائل الرقمية (حواسيب، هواتف، لوحات إلكترونية) لفائدة الأساتذة والمتعلمين.
- مأسسة الحق في الولوج إلى التكنولوجيا الرقمية على مستوى النصوص القانونية الأساسية.
- تكوين الموارد البشرية في المجال الرقمي، وتطوير محتوى المنصات التعليمية وإمكانية الولوج إليها.

- الارتقاء بالتعليم عن بعد مستقبلا، ومأسسته كمكمل للتعلم الحضوري.

لائحة المراجع

- الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.
- بلحياح حسن، رهانات التعليم عن بعد في المغرب، ضمن الدليل المعرفي لجائحة كوفيد 19، جامعة محمد الخامس، 2020.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية، 2017.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي الجديد، 2018.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي، 2018.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا (كوفيد-19) والسبل الممكنة لتجاوزها، 2020.
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كوفيد 19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد، التقرير السنوين مارس 2021.
- مجموعة البنك الدولي، جائحة كورونا :صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات، 2020.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التعليم عن بعد مفهومه، أدواته واستراتيجياته: دليل لصانعي السياسات في التعليم

[25] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص 91.

الأكاديمي والمهني والتقني، 2020.

- سدني مصطفى ، مبدا استمرارية المرفق العمومي في سياق الطوارى الصحية: مرافق التربية والتكوين نموذجا، مجلة القانون والمجتمع، معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، العدد الاول، 2020.
- السيدي محمد والتاقي محمد ، جائحة كورونا وصدمة رقمنة العملية التعليمية بالمغرب، ضمن الدليل المعرفي لجائحة كوفيد 19، جامعة محمد الخامس، 2020.
- رئاسة الحكومة، سنة من تدبير جائحة كوفيد-19، يناير 2021.
- عبد الله ساعف وآخرون، استراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد 19، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، أبريل 2020.
- التكنولوجيا وجائحة فيروس كورونا(COVID-19): إدارة الأزمة،ITU NEWS MAGAZINE، السويد، العدد 3، 2020.
- Adverse Consequences of school closures – UNESCO April 2020Information technologies in teacher education: issues and experiences for countries in transition – UNESCO, 1995.
- Almarashdeh, I. Sharing instructors experience of learning management systems: A technology perspective of user satisfaction in distance learning courses. Computers in Human Behavior, 2016 .
- Conrad, D. E-Learning and social change: An apparent contradiction. In M. Beaudoin (Ed.), Perspectives on higher education in the digital age. New York: Nova Science Publishers, 2006.
- HINTI SAID, COVID-19 : the convergence of public budgetary programs as a leverage of performance against crisis challenge, case of Morocco, revue internationale des siences de Gestion, volume 3, 2020.
- Teacher education guidelines: using open and distance learning; technology, curriculum, cost, evaluation , In pursuit of smart learning environments for the 21st century – UNESCO, 2017.
- Teaching by correspondence. Erdos, Renée F. Unesco.
- VET in a time of crisis: Building foundations for resilient vocational education and training systems, OECD.

وصف نول لمطة في المصادر الجغرافية العربية

Description of Nol Lumtah in Arab geographical sources

د. عبد الرزاق أبو الصبر، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال

ملخص: نول لمطة من الحواضر الرئيسية الرابطة بين المغرب والصحراء الكبرى وبلاد السودان الغربي خلال العصر الوسيط. شهدت تألقها الحضاري والتجاري على يد القبائل الأمازيغية الصنهاجية، وأساسا منها لمطة وجزولة، التي كانت حليفا قويا للدولة المرابطية الممتد نفوذها من حوضي النيجر والسنغال إلى أقصى الأندلس. فقد كانت بوابة المغرب الأقصى على الصحراء وبلاد السودان الغربي، وكانت تتحكم في الطريق التجاري الصحراوي الغربي، بحمولة تجارية مربحة أساسها التبر، وأشهر منتوجاتها الدرق اللمطية المشهورة كتروس يحملها المقاتلون للحماية من الضربات الجارحة، وهي خفيفة الوزن غالية الثمن. إلا أن نول لمطة اندثرت أواخر العصر الوسيط، وتركت لنا المصادر الجغرافية العربية في نحو ثلاثين مؤلفا منها، أوصافا دقيقة ومهمة؛ تساعد في الكشف عن موقع المدينة وأنشطتها وساكنتها ومحيطها وما كان لها من الوظائف الكبرى.

الكلمات المفاتيح: مدينة نول – قبلة لمطة – التجارة الصحراوية – الدرق اللمطية – الجغرافيات العربية.

Abstract : Lutta was a major metropolitan link between Morocco, Sahara and western Sudan during the Middle Age. It witnessed its civilizational and commercial brilliance at the hands of the Berber-Sanhaji tribes, mainly Lutta and Jazoula, which were a strong ally of the Almoravid state extending its influence from the Niger and Senegal basins to the far reaches of Andalusia. It was the gateway of the Far Maghreb to the Sahara and western Sudan, and controlled the western Sahrawi trade route, with a lucrative commercial cargo based on tiger, the most famous of which was the notorious thyroid-thyme products as cogs carried by combatants to protect against prejudice strikes, which were lightweight and expensive. However, Nol Lumtah ceased to exist at the end of the Middle Age, and the Arab geographical sources in some 30 of them left us with accurate and important descriptions; It helps uncover the city's location, activities, population, surroundings and what major functions it had.

Keywords: Knoll City - Kiss Lumtah - Desert Trade - Theft - Arab Geographies.

مقدمة

تحفل المصادر الجغرافية العربية بإفادات عديدة حول مدينة نول لمطة، ومحيطها الطبيعي والبشري والاقتصادي. وهي إفادات على شكل فقرات متفرقة، تصلح كمادة خام، لصياغة تصور دقيق لجوانب منوغرافية، تهم التعريف بهذه المنطقة وحاضرتها الشهيرة. ولكون المدينة مندثرة، بعد عهود عمران وتحضر واسع الإشعاع؛ فإن الأبحاث التاريخية والحضارية والأثرية، ما زالت مدينة لهذه المعلمة بالكثير من الجهود والمبادرات العلمية، للكشف عن معالمها وجوانب عطائها. ومن شأن هذه الدراسة أن تساهم في هذا الجهد الجماعي المتراكم، من خلال استقصاء معظم ما ورد عنها في المصادر الجغرافية العربية، إلى عهد الحسن الوزان ومارمول. ويفيد هذا الاستقصاء الخام المبني على المصادر بالدرجة الأولى، في استثمار المادة الوصفية؛ للإجابة على إشكالية التعريف الاصطلاحي بالمنطقة، وموقعها الجغرافي من الأقاليم السبعة والأطوال والعروض، ومن الوحدات الطبيعية البحرية والنهرية والجبلية والصحراوية، ومن المدن والبلدان؛ والمساهمة في تحديد طرقها التجارية ومسالكها البحرية، ومواردها التجارية، مع لمحة عما ورد في شأن بعض خصائصها، وأشهر إنتاجاتها وبضائعها وعلى رأسها الدرق اللمطية، ذات الجودة العالية والأسعار الغالية.

أولا: مساهمة في تحديد الاسم من المصادر الجغرافية العربية:

يرد اسم "نول لمطة" كاسم علم جغرافي، مركب من كلمة: "نول" وكلمة "لمطة". واستعمل كل من هذه الألفاظ الثلاثة مركبة ومفردة، للدلالة على نفس المكان.

1- ما ورد في استعمال لفظ "نول" مفردا ومركبا:

تشير المصادر إلى استعمالات متعددة للفظ "نول" مفردا ومركبا، ومن ذلك: "واد نول" و"بلاد نول الأقصى" و"بلاد نون" و"مدينة نول" و"مدينة نول الأقصى".

استعمل ابن سعيد عبارة **"نهر نول"**، نسبة إلى مدينة نول لمطة، فقال: "ولها نهر كبير مشهور، ينزل من جبل لمطه، الذي في شرقيها على مرحلتين"[1]. وقال في موضع آخر: "ونهر (مدينة السوس تارودانت) ونهر ماست ونهر نول جميعاً تأتي من الجنوب والشرق من جبل لمطه"[2]. ويبدو أن مصب هذا النهر يصلح كمرسى للسفن، حيث يخبرنا ابن سعيد عن مركب انطلق من هذا الموضع، قال: "وذكر ابن فاطمة أنه ركب البحر المحيط مرة في نول لمطه، فأخرم به المركب"[3]، ويظهر أنه يقصد هنا بنول لمطة نهر نول ومصبه على البحر المحيط. وقد استعمل ابن خلدون بدوره اللفظ مقرونا بعبارة "الوادي"، فقال: "ويصب من جبال نكيسة **وادي نول**، ويمر مغربا إلى أن يصب في البحر"[4]. وعلاوة على الفرق بين النهر والوادي، فإن لفظ الوادي الذي استعمله ابن خلدون أقوى في الدلالة على المجرى المائي وعلى الأرض التي تمتد عليها مسيلات وروافد المجرى الرئيسي، بمعنى الحوض الهيدروغرافي.

أما الإدريسي فقد وظف لفظ "نول" للدلالة على البلاد، قال: "فأما **بلاد نول الأقصى** وتازكاغت فهي بلاد لمتونة

---

1 – ابن سعيد، علي بن موسى الغرناطي (ت685هـ): كتاب الجغرافيا، ص79 – 80، تحقيق حماه الله ولد السالم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013م.

2 – نفس المصدر، ص93.

3 – نفس المصدر، ص73.

4 – ابن خلدون، عبد الرحمن الحضرمي (ت808هـ): تاريخ ابن خلدون المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج6، ص369 – 370، تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2000م.

الصحراء"[5]. وفي ذلك دلالة على الأرض، وقرنها بعبارة "الأقصى" قياسا على "المغرب الأقصى" و"السوس الأقصى"، وكأنها جزء من بلاد صنهاجة الصحراء، بل هي جزء من بلاد الإسلام ككل، قال البكري: "ومدينة نول آخر بلد الإسلام وأوّل العمران من الصحراء"[6]. وذكر الحسن الوزان نون للدلالة على الأرض، واقتصر على ذكر أهلها في فترة اضمحلال، فقال: "**نون** منطقة مسكونة على شاطئ المحيط، ليس بها سوى قرى عامرة بناس فقراء ... يرتدي أهل هذه البلاد لباسا سيئا"[7]. وسار مارمول كربخال على نهجه مستعملا عبارة (قرى وادي نون)، قال: "قرى وادي نون: شيدت هذه القرى عبر وادي نون، في اتجاه المحيط، وتوجد على مقربة من السواحل الأطلنتية"[8]. والجدير بالذكر هنا أن أول من ذكر "نول" بلفظ "نون" هو الحسن الوزان، والسبب واضح هنا في كون لفظ "نون" هو اللفظ الأعجمي اللاتيني المشهور للمنطقة، حيث تشير خرائط أوربية كثيرة إلى رأس نون **CAP NOUN** في الساحل الجنوبي لمنطقة سوس. فكل المصادر العربية قبل الوزان تستعمل لفظ "نول"، وإنما حصل التحول إلى استعمال لفظ "نون" بعد ذلك.

علاوة على اسم الوادي واسم البلاد، دل لفظ "نول" على مدينة وعلى حاضرة قائمة بالجنوب المغربي، ووصفها البكري فقال: "**ومدينة نول** آخر بلد الإسلام وأوّل العمران من الصحراء"[9]. وذكرها الزهري الأندلسي فقال: "وحد (السوس الأقصى) في الجنوب مدينة نول"[10]. وقال ياقوت: " نول: آخره لام وأوله مضموم وثانيه ساكن: مدينة في جنوبي بلاد المغرب هي حاضرة لمطة"[11]. غير أن "مدينة نول" اقترنت كثيرا بالنسبة لقبيلة لمطة، فسميت "نول لمطة". قال صاحب كتاب الاستبصار: "ومن بلاد السوس **مدينة نول لمطة**"[12]. وكذلك سماها عبد الواحد المراكشي فقال: "وفي بلاد لَمْطة مدينة أخرى هي حاضرتهم أيضًا، تسمى نُول لمطة"[13]. وقال شيخ الربوة: "أول بلاد الصحراء نول لمطة، وهي مدينة على المحيط"[14]. وقد جمع ابن عبد المنعم الحميري كثيرا من الدلالات السابقة فقال: "نول لمطة: من بلاد السوس الأقصى بالمغرب ... وفيها جزولة ولمطة. ومدينة نول إحدى مدن الإسلام، وهي مدينة كبيرة في أول الصحراء على نهر كبير يصب في البحر المحيط، وعليه

---

5 – الشريف الإدريسي: محمد بن عبد الله بن إدريس (ت560): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص137، تحقيق طلال سالم الحديثي، دار العراب ودار حوران، دمشق، 2016.

6 – البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت487هـ): المسالك والممالك، ج2، ص348، تحقيق جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م.

7 – الوزان، الحسن بن محمد الفاسي المعروف بليون الإفريقي: وصف إفريقيا، ج2، ص108، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م.

8 – مارمول كربخال: إفريقيا، ج3، ص140، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي وآخرون، مطابع المعارف الجديدة، الرباط، 1989م.

9 – البكري: المسالك والممالك، ج2 ص348.

10 – الزهري: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (توفي أواسط القرن 6هـ): كتاب الجعرافية، ص117، تحقيق محمد حاج صادق، المركز الإسلامي للطباعة، القاهرة، (دت).

11 – الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت626هـ): معجم البلدان، ج5، ص312، دار صادر، بيروت، 1995م.

12 – مجهول، مؤرخ مراكشي (ق6هـ):كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، ص213، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، 1986م.

13 – المراكشي، عبد الواحد بن علي (ت647هـ): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص259، تحقيق خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

14 – شيخ الربوة، شمس الدين أبو عبد الله محمد أبو طالب الأنصاري الدمشقي (ت727هـ): نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ص238، تحقيق أ. ميهرن A .Mehren ، لبزيج LEIPZIG ، 1923م.

قبائل لمطة ولمتونة، ومن مدينة نول إلى وادي درعة نحو ثلاث مراحل، وإنما سميت نول لمطة لأن قبيل لمطة يسكنونها"[15].

2- ما ورد في استعمال لفظ "لمطة" مفردا ومركبا:

ذكرنا أن استعمال عبارة "نول لمطة" في المصادر العربية كان مركبا من كلمتي "نول" و"لمطة"، ومثلما رأينا استعمالات لفظ "نول" و"نون"، نشير هنا إلى استعمالات لفظ "لمطة"، الذي حمل بدوره عدة دلالات مركبة، منها دلالة "مدينة لمطة" و"قبيلة لمطة" و"أرض/بلاد لمطة" و"جبل لمطة" و"صحراء لمطة"، و"صحراء اللمط"، وهو حيوان من فصيلة الظباء.

ذكر ابن حوقل مدن الجنوب المغربي وضمنها **مدينة لمطة**، حيث قال: "ودون لمطة من بلاد المغرب تامدلت وعلى جنوبها أودغست"[16]، وقال: "ومن سجلماسة إلى لمطة معدن الدرق اللمطية عشرون يوما"[17]. بينما اعتبرها ابن عذاري "بليدة" كناية عن تراجع كثافتها، قال: "اللمطية: بفتح اللام وسكون الميم، وبعدها طاء مهملة، ثم ياء مشددة مثناة من تحتها، وبعدها هاء ساكنة؛ هذه النسبة إلى لمطة وهي بليدة عند السوس الأقصى"[18]. وأما القلقشندي فضبط الاسم كذلك، قال: "وأما ما اشتملت عليه هذه المملكة (بر العدوة) من المدن المشهورة فمنها: ... لمطة: بفتح اللام وسكون الميم وفتح الطاء المهملة، وهي مدينة من الغرب الأقصى"[19]. وبالمثل ضبطها ابن سباهي بالشكل وبالموضع، فقال: "لمطة: بفتح اللام وسكون الميم وفتح الطاء المهملة والهاء الغير المذكورة، مدينة من أواخر (الإقليم) الثاني من الغرب الأقصى"[20].

مثلما اشتهرت مدينة لمطة، اشتهرت **قبيلة لمطة** في عدة مواضع من شمال إفريقيا، وخصوصا في جنوب المغرب الأقصى وصحرائه، ومنه انتقلت أعداد غير قليلة إلى شماله مع الدولة المرابطية الصنهاجية، وكان للمطيين ذكر في وقائع مدينة فاس ونواحيها زمن الدولة العلوية. وقد ورد ذكر لمطة كقبيلة صحراوية مبكرا لدى اليعقوبي المتوفى نحو سنة 292هـ، الذي ذكر فرعا منها بصحراء زويلة بين برقة واطرابلس، وقال أنهم: "قوم يقال لهم لمطة أشبه شيء بالبربر"[21]. وذكر ابن الفقيه الهمداني كذلك لمطة خلال القرن الثالث الهجري، قال: "وأهل لمطة أصحاب الدرق"[22]. وعد المسعودي (ت346هـ) لمطة ضمن البدو من البربر، فقال: "وقد ذكرنا فيما سلف من كتبنا، سائر من سكن البدو والجبال ... من العرب ... والبربر

15 – الحِميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت 900هـ): الروض المعطار في خبر الأقطار، ص584، تحقيق إحسان عباس، مطابع دار السراج، بيروت، ط2، 1980م.

16 – ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن حوقل النصيبي (توفي بعد367هـ): صورة الأرض، ص92، تحقيق دي غويه، تنقيح بلاشير وآخرين، منشورات المكتبة الجغرافية العربية، مطبعة بريل، ليدن، 1938م.

17 – نفس المصدر.

18 – ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد (توفي بعد 712هـ): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج4، ص114، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1983م.

19 – القلقشندي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت821هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج5، ص169، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915م.

20 – ابن سباهي زاده، محمد بن علي البروسوي (ت997هـ/1589م)، أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، فرغ من تأليفه عام 984هـ، ص567، تحقيق المهدي عيد الرواضية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2006م.

21 – اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن إسحاق الكاتب (توفي نحو 292هـ): كتاب البلدان، ص344، نشر بمعية المجلد السابع من "كتاب الأعلاق النفيسة" لابن رسته، تحقيق دي غويه، مطبعة بريل، ليدن، 1892م. وعنها مصورة دار صادر بيروت (د.ت).

22 – ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الهمذاني (ق 3هـ): مختصر كتاب البلدان، نشره دي غويه، ضمن المكتبة الجغرافية العربية، ليدن، مطبعة بريل، 1885م.

بإفريقية والمغرب من كتامة وزويلة ومزاتة ولواتة وهوارة وصنهاجة وأوربة ولمطة وغيرهم من بطون البربر وشعوبهم"[23]. واعتبر صاحب كتاب الاستبصار أن اسم مدينة لمطة مشتق من اسم القبيلة، قال: "وإنما سميت نول لمطة لأن قبيلة لمطة يسكنونها وما وراءها، وهى آخر بلاد السوس"[24]. وقال ياقوت: "يقال للأرض وللقبيلة معاً لمطة"[25]. وقال الحميري: "وإنما سميت نول لمطة لأن قبيل لمطة يسكنونها"[26]. وسمى الشريف الإدريسي بعض فروع قبيلة لمطة الكبرى، قال: "ومن قبائل لمطة مسوفة ووشان وتمالتة"[27]. وفي الأنساب أن لمط هو اسم الجد الأعلى لقبيلة لمطة، قال الزبيدي[28]: "لَمْطٌ: اسمُ أُمَّةٍ من الأُمَمِ، قالَه الخارْزَنْجِيُّ، و أَنْشَدَ:

لَوْ كُنْتُ مِنْ نُوبَةَ أَو مِنْ لَمْطِ

و الصَّحِيحُ أَنَّهَا من البَرْبَرِ، وهي عِدَّةُ قَبَائِلَ أُخْرِجَتْ من فِلَسْطِينَ، و نَزَلَتْ بالمَغْرِبِ، و تَنَاسَلَتْ فسُمِّيَتْ بهمُ الأَمَاكِنُ التي نَزَلُوها، ولَمْطٌ هَذا تَزَوَّجَ العَرْجَاءَ أُمَّ صِنْهاجٍ، فأَوْلَدَ منها لَمْطاً الأَصْغَرَ، فَهُمَا أَخَوَانِ لأُمّ". على أن الكتلة الكبرى لقبائل لمطة بمنطقة وادي نول تلاشت بعد الهجرة زمن المرابطين والثورات زمن الموحدين، تاركة المجال للرحل الوافدين على المنطقة من بني معقل، قال ابن خلدون: "وأرض السوس مجالات لنزول لمطة، فلمطة منهم مما يلي درن، وكزولة مما يلي الرمل والقفر. ولما تغلب المعقل على بسائطه اقتسموها مواطن، فكان الشبانات أقرب إلى جبال درن، وصارت قبائل لمط من أحلافهم؛ وصارت كزولة من أحلاف ذوي حسان، والأمر على ذلك لهذا العهد"[29].

يحمل لفظ "لمطة" أيضا دلالة الأرض أو البلاد، فيقال: **بلاد لمطة**. قال المسعودي: "وكمن حل بوادي البربر، وهم هوارة ... ولمطة"[30]. وقال عبد الواحد المراكشي: "وفي بلاد لَمْطة مدينة أخرى هي حاضرتهم أيضًا تسمى نُول لمطة"[31]. وقال ياقوت: "لَمطَةُ: ... أرض لقبيلة من البربر بأقصى المغرب من البر الأعظم، يقال للأرض وللقبيلة معاً لمطة"[32]، ومثله قال صفي الدين البغدادي: "لمطة: بالفتح، ثم السكون، والطاء مهملة، أرض لقبيلة من البربر بأقصى المغرب بالبرّ الأعظم، يقال للأرض والقبيلة معا لمطة"[33]. وقال الزبيدي:"ولَمْطَةُ بالفَتْح: أَرْضٌ لِقَبِيلَةٍ بالبَرْبَرِ، والصَّوابُ من البَرْبَر بأَقْصَى المَغْرِبِ من البَرِّ الأَعْظَم". ولأن الأرض في نول لمطة في أول امتداد الصحراء، ولقربها أيضا من بعض المرتفعات الجبلية، وجدت كذلك نسبة مناطق صحراوية وجبلية إلى لمطة، فيقال: **صحراء لمطة** وجبل لمطة. وفي هذا الصدد يشير الحسن الوزان إلى: "الصحراء التي يسكنها شعب لمطة"[34]، ضمن كتابه وصف إفريقيا، ويسميها ابن سعيد بصحراء اللمط، وهو حيوان صحراوي من

---

23 – المسعودي : كتاب التنبيه والإشراف، ص90، تحقيق دي غويه، مطبعة بريل، ليدن، 1893م.

24 – مجهول، مراكشي: كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، ص213.

25 – ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج5، ص23.

26 – ابن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ص584.

27 – الشريف الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص139.

28 – الزبيدي، المرتضى: تاج العروس من جواهر القاموس، ج10 ص403، طبعة دار الفكر.

29 – ابن خلدون، عبد الرحمن الحضرمي (ت808هـ): تاريخ ابن خلدون المسمى العبر .. ج6، ص369 – 370.

30 – المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت346هـ): مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج2، ص112، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، القاهرة، 1948م.

31– عبد الواد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص259.

32 – ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج5، ص23.

33 – عبد المؤمن البغدادي: مراصد الاطلاع في ذكر الأمكنة والبقاع، ج3، ص1208، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ.

34 – الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ج2، ص153.

فصيلة الظباء، قال: "وفي غربي (جبل لمتونة) قاعدتهم أزق ... ومنها يدخل إلى صحراء اللمط التي بين هذه البلاد وبلاد السودان"[35]. ويسمي ابن سعيد أيضا المرتفعات الجبلية في نواحي نول لمطة الشرقية **بجبل لمطة**، فيقول: "ولها نهر كبير مشهور ينزل من جبل لمطه الذي في شرقيها على مرحلتين"[36]، ويقول: "ونهر (مدينة السوس تارودانت) ونهر ماست ونهر نول جميعاً تأتي من الجنوب والشرق من جبل لمطه المتصل بجبل كزوله"[37].

3- النسبة إلى حيوان اللمط والدرق اللمطية:

اشتهرت نول لمطة أكثر ما اشتهرت في الآفاق بصناعة وتجارة **الدرق اللمطية**، وهي من التروس المستعملة للدفاع وقت القتال، وكانت غالية الثمن، وهي مما يهدى إلى الملوك، لحصانتها وخفة محملها، وتصنع من جلود حيوان اللمط الصحراوي المتميز بالقوة والجمال وتحمل العطش. ولعل اسم لمط الجد الأعلى لقبيلة لمطة، إنما هو على اسم هذا الحيوان الرشيق، مثلما هو حاصل في أسماء أخرى لدى قبائل العرب (أسد – كلب - نمر – عكرمة...). قال ابن سعيد: "ومن هذا الحيوان اللمط تعمل درق اللمط الحصينة"[38]. وقال ياقوت: "وبأرضهم حيوان يقال له: اللمط من جنس الظباءِ إلا أنه أعظم خلقاً أبيض اللون، يتخذ من جلده الدرَقُ اللمطية"[39]. وقال ابن عبد المنعم الحميري: "نول لمطة: ... وببلادهم يكون اللمط الذي تعمل من جلوده الدرق ... وهذا الحيوان المسمى باللمط دابة دون البقر، لها قرون رقاق حادة تكون لذكرانها وإناثها"[40]. وقال ابن الفقيه الهمداني: "والدرقة اللمطية ليس عليها قياس"[41]. وقال ابن حوقل: "ومن سجلماسة إلى لمطة معدن الدرق اللمطية عشرون يوما"[42]. وقال ابن عبد المنعم الحميري أيضا: "نول لمطة: ... وببلادهم يكون اللمط الذي تعمل من جلوده الدرق، فلا شيء أبدع منها ولا أصلب ظهراً، وبها يقاتل أهل المغرب لحصانتها وخفة محملها"[43]. غير أن اسم هذا الحيوان ورد محرفا في ترجمة كتاب وصف إفريقيا للحسن الوزان، حيث ورد بصيغة "اللمت" بالتاء بدل الطاء عنوانا لفقرة كاملة ضمن الكتاب، ومما ورد فيه: "اللمت: هو حيوان يشبه الثور في شكله لكنه أصغر منه، وحوافره وقرونه أدق. يميل لون جلده إلى البياض، إلا أن أظلافه شديدة السواد، وهو سريع جدا ... وتصنع من جلد اللمت تروس صلبة جدا، بحيث لا يخترقها شيء باستثناء القذائف النارية، لكن هذه التروس تباع بأثمان باهضة"[44].

ولكون لمتونة من صنهاجة مثلما هو شأن لمطة، فإن اسم لمتونة يشمل جذر كلمة لمطة إذا قلبت التاء طاء، على اعتبار أن الكلمتين أعجميتين وهما اسما علم غير قابلتين للتصريف، والقرابة والجوار يجمعان القبيلتين.

ثانيا: المسافات والموقع الجغرافي لنول لمطة:

تسمح المصادر الجغرافية بخيارات متنوعة للمساهمة في تحديد موقع مدينة نول لمطة، وتتظافر هذه المحددات

---

35 – ابن سعيد: متاب الجغرافيا، ص78.

36 – نفس المصدر، ص79 – 80.

37 – نفس المصدر، ص93.

38 – نفس المصدر، ص79.

39 – ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج4، ص331 – 332.

40 – ابن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ص584.

41 – ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني (ق 3هـ): مختصر كتاب البلدان، ص79، نشره دي غويه، ضمن المكتبة الجغرافية العربية، ليدن، مطبعة بريل، 1885م.

42 – ابن حوقل: صورة الأرض، ص92.

43 – ابن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار، ص584.

44 – الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ج2، ص263.

المتنوعة لإعطاء الموقع الأصلي للمدينة على وجه التقريب، ومن ذلك موقعها من الأقاليم السبعة، ومن خطوط الطول والعرض المعتمدة في ذلك العصر، والمسافة بينها وبين الأنهار والبحار والجبال، وموقعها من المدن والبلدان. وهذا التحديد التقريبي الدقيق، المستخلص من المصادر الجغرافية العربية، يساهم مع مناهج البحث الأخرى في تقريب الصورة أكثر.

1- الموقع من الأقاليم السبعة:

حدد ابن سعيد موقع نول لمطة من الأقاليم السبعة، فقال: "وفي غربي (مدينة تغوست) **مدينة لمطه نول** وهي حيث الطول سبع درجات ونصف، وبينها وبين خط الإقليم الثالث نصف درجة". وقال في تحديد الخط الفاصل بين الإقليم الثاني والثالث: "الإقليم الثالث: ... وعرضه من خط الاستواء ثلاثون درجة واثنتا عشرة دقيقة، ووسعه ست درجات غير تسع عشرة دقيقة". وبذلك فموقع مدينة نول لمطة يندرج في **شمال الإقليم الثاني**، قريبا من حده مع الإقليم الثالث، وبالضبط بين خطي العرض 29 و30 درجة؛ باعتماد خطوط الطول والعرض المعتمدة في عصر ابن سعيد. ويتأكد وجود نول لمطة في الإقليم الثاني، من اتفاق ما ورد لدى القلقشندي[45] وأبي الفداء[46] وابن سباهي[47]، من كونها تقع على خط العرض 27 درجة، وهو من خطوط العرض المندرجة شمال الإقليم الثاني.

2- الموقع من خطوط الطول والعرض:

باستقصاء المصادر الجغرافية العربية، يمكن تحديد موقع مدينة نول لمطة من خطوط العرض عند الخط 7 درجات وثلاثين دقيقة انطلاقا من خط الاستواء، حسب إفادة ابن سعيد والقلقشندي وابن سباهي وأبي الفداء. بينما يمكن تحديد موقعها من خطوط الطول عند خط الطول 27 درجة شرق خط الانطلاق من أقصى جزر الخالدات، حسب نفس المصادر المذكورة، غير أن ابن سعيد جعل موقعها بين خطي الطول 29 و30 درجة. وكيفما كان الحال فالتحديد متقارب:

المصدر	الطول	العرض
ابن سعيد	الطول سبع درجات ونصف	بينها وبين خط الإقليم الثالث نصف درجة (من الثاني)
		خط الإقليم الثالث: 30 درجة و12دقيقة
القلقشندي	الطول 7 درج وثلاثون دقيقة	والعرض 27 درجة
ابن سباهي	طولها: زل (7 درج و30 دقيقة)	عرضها: كز (27 درجة)
أبو الفداء	زل (سبع درج وثلاثون دقيقة)	العرض: كز (27 درجة)

إن استثمار أرقام الأطوال والعروض، الواردة لدى الجغرافيين العرب، يسمح بإنتاج خرائط دقيقة تحدد مواقع الوحدات الطبيعية والحضرية بعضها من بعض من سائر الاتجاهات، مثلما هو مبين في خرائط الشريف الإدريسي؛ وهذا عمل دقيق لم يتم الاشتغال عليه بعد، وهو يوحي لنا أيضا باستثمار الخرائط الأوربية الأولى، كما هو الشأن لدى مارمول كربخال الذي ألحقت بكتابه المترجم إفريقيا خرائط معربة تشير إلى منطقة وادي نون.

3- الموقع من الأنهاروالبحاروالجبال:

وردت في بعض المصادر الجغرافية العربية تحديدات للمسافة بين مدينة نول لمطة ووحدات محيطها الطبيعي من الجهات الأربع، فهي على مسافة ثلاث مراحل من كل من المحيط ووادي درعة ووادي سوس، وعلى مرحلتين اثنتين من جبل لمطة الواقع إلى الشرق منها. وبهذا التحديد الطبيعي يمكن وضع خطوط للمسافة بين المركز وهو نول لمطة والأطراف في

45 – القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج5، ص170، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915م.

46 – أبو الفداء: تقويم البلدان، ص130- 131، دار صادر، بيروت (د.ت).

47 – ابن سباهي زاده: أوضح المسالك في معرفة الممالك، ص567.

الجهات الأربع: المحيط غربا وجبل لمطة شرقا ووادي سوس شمالا ووادي درعة جنوبا:

المصدر	البحر المحيط	وادي سوس	وادي درعة	جبل لمطة
البكري		3 مراحل	3 مراحل	
الزهري		3 أيام		
الاستبصار		3 مراحل	3 مراحل	
ابن سعيد	3 مراحل			مرحلتين
القلقشندي	3 مراحل			مرحلتين
الحميري	3 أيام	3 مراحل	3 مراحل	
أبو الفداء	3 مراحل			مرحلتين

إن المرحلة الواحدة كوحدة قياس للمسافات في عرف الجغرافيين العرب هي مسيرة يوم واحد، وهي على التقريب ما بين 30 و40 كلم. والتحديدات الواردة عند الجغرافيين المذكورين في الجدول أقرب إلى الصواب فيما يتعلق بالمسافة بين واديي سوس في الشمال الغربي ودرعة في الجنوب الشرقي؛ غير أن بعد نول لمطة عن المحيط بثلاث مراحل غربا وعن جبل لمطة بمرحلتين شرقا، يطرح فرضية الشك في كون موقع نول لمطة على بضع كلمترات من مدينة كلميم؛ إذ يفترض بهذا التحديد أن تكون أبعد نحو الشرق عن كلميم بعشرات الكلمترات.

من الوحدات الطبيعية المذكورة في المصادر ذات الصلة بتحديد موقع مدينة نول لمطة، **وادي نول** نفسه، فهي على ضفته الشمالية عند أحد منعرجاته نحو الشمال. وقد قال ابن خلدون في وصف هذا الوادي: "وفي قبلة جبال درن جبال نكيسة، تنتهي إلى جبال درعه، ويعرف الآخر منها في الشرق بابن حميدي. ويصب من جبال نكيسة وادي نول ويمر مغربا إلى أن يصب في البحر"[48]. وقال ابن سعيد: "ولها نهر كبير مشهور ينزل من جبل لمطه الذي في شرقيها على مرحلتين، وعن جنوبها وغربيها حتى يتجاوز خط الإقليم الثالث وينزل في البحر المحيط"[49]. وقال أيضا: "الجزء الأول (من الإقليم الثالث): ينتهي البحر المحيط فيه إلى ست درجات. وهناك مع أوله مصب نهر نول وعليه عمائر كثيرة للمطه وهو مشهور ... ونهر (مدينة السوس تارودانت) ونهر ماست ونهر نول جميعاً تأتي من الجنوب والشرق، من جبل لمطه المتصل بجبل كزوله في الإقليم

48 – ابن خلدون، عبد الرحمن الحضرمي: تاريخ ابن خلدون المسمى العبر .. ج6، ص369 – 370.

49 – ابن سعيد: كتاب الجغرافيا ص79 – 80.

الثاني "[50]. وقال القلقشندي: "ولها نهر كبير ينزل من جبل في شرقيها على مرحلتين منها يجري على جنوبيها غربا بميلة إلى الشمال حتى يصب في البحر المحيط"[51]. وقال ابن سباهي: "لمطة: ... لها نهر كبير مشهور، ينزل من جبل لمطة الذي في شرقيها على مرحلتين منها، ويجري على جنوبي لمطة مغربا بمَيْلَة إلى الشمال حتى يصب في البحر المحيط"[52].

4- المسافات والموقع من المدن:

تقع مدينة نول لمطة حسب الإدريسي والحميري على بعد سبع مراحل غرب **مدينة أزكى** (وتكتب أزقى أيضا)، وهي حاضرة المرابطين، ومنها إلى سجلماسة ثلاث عشرة مرحلة، وبذلك فالطريق من نول لمطة إلى سجلماسة عبر أزكى عشرون مرحلة، قال الإدريسي: "وأما مدينة آزكى فإنها من بلاد مسوفة ولمطة وهي أول مراقي الصحراء ومنها إلى سجلماسة ثلاث عشرة مرحلة ومنها إلى نول سبع مراحل وهذه المدينة ليست بالكبيرة لكنها متحضرة ... وتسمى هذه المدينة بالبربرية آزقى"[53]. وقال الحميري: "أزكي: مدينة بالمغرب وهي أول مراقي الصحراء، ومنها إلى سجلماسة ثلاث عشرة مرحلة ومنها إلى نول لمطة سبع مراحل، وليست بالكبيرة ولكنها متحضرة"[54]. وقال ابن حوقل: "ومن **سجلماسة** إلى لمطة معدن الدرق اللمطية عشرون يوما"[55].

قال الزهري: "ومن مدينة نول إلى **مراكش** ستة عشر يوما، وهي مائة وستون فرسخا"[56]. وقال أيضا: "ومن **جناوة** إلى مدينة نول من السوس ستون يوما، وهي ستمائة فرسخ"[57].

قال صفي الدين البغدادي: "**أدرفركال**: ... اسم ناحية بالمغرب من أرض البربر، على البحر المحيط من أعمال أغمات، دونها السوس الأقصى، وفي غربيّها رباط [ماسّة] على نحر البحر، وبحذائها من الجنوب لمطة، ودونها من الشرق تامدلت، ثم شرقي السوس وعلى سمتها أيضا شرقا سجلماسة"[58].

وتقع نول لمطة أيضا على مسيرة شهرين من **مدينة أوليل** على ساحل السودان الغربي حسبما ذكره البكري، قال: "والطريق من (أوليل) إلى نول على ساحل البحر لا يفارقه مسيرة شهرين مشي العير"[59]؛ وقال صاحب كتاب الاستبصار: "ومن مدينة نول إلى هذه الجزيرة على البر، لا تفارق السواحل، مسيرة شهرين"[60]؛ وقال الحميري: "ومن مدينة نول إلى هذه الجزيرة على البر لا يفارق الساحل مسيرة شهرين"[61]. وقال ابن حوقل: "ودون لمطة من بلاد المغرب **تامدلت** وعلى جنوبها

---

50 – نفس المصدر، ص92 – 93.

51 – القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج5، ص170، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915م.

52 – ابن سباهي زاده: أوضح المسالك في معرفة الممالك، ص567.

53 – الشريف الإدريسي: نزهة المشتاق، 139.

54 – ابن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار، ص28.

55 – ابن حوقل: صورة الأرض، ص92.

56 – الزهري: كتاب الجعرافية، ص137.

57 – نفس المصدر.

58 – عبد المؤمن البغدادي: مراصد الاطلاع في ذكر الأمكنة والبقاع، ج1، ص44.

59 – البكري: المسالك والممالك، ج2 ص359.

60 – مجهول، مراكشي: الاستبصار، ص215.

61– ابن عبد النعم الحميري: الروض المعطار، ص584.

أودغست"[62]. وقال صفي الدين البغدادي: "تامدلت بلد من بلاد المغرب شرقي لمطة"[63].

وقال ابن سعيد: "وفي غربي (مدينة **تغوست**) مدينة لمطه نول"[64]. وقال ابن خلدون: "وعلى هذا الوادي بلد تاكاوصت محط الرفاق والبضائع بالقبلة وبها سوق في يوم واحد يقصده التجار من الآفاق وهو من الشهرة لهذا العهد بمكان، وبلد **إيفرى** بسفح جبال نكيسة وبينها وبين تاكوصت مرحلتان"[65].

وقال ياقوت: " **تينزَرتُ**: ... مدينة في جنوبي المغرب وشرقي نُول، قريبة من بلاد الملثمين يجتمع إليها تجار لمعاملة البربر"[66]؛ وقال في موضع آخر: "نول: ... مدينة في جنوبي بلاد المغرب، هي حاضرة لمطة، فيها قبائل من البربر، وهي في غربي تينزرت"[67]. وقال صفي الدين البغدادي: "تينزرت: ... مدينة فى جنوبى المغرب وشرقى نول"[68].

يشير مارمول كربخال كذلك إلى بلدة تيست القريبة بدورها من منطقة نون، قال: "ونشير إلى أن منطقة نون توجد بين **تيسّت** والبحر"[69].

الحاصل من هذه التحديدات أن نول لمطة تقع على مسافة سبع مراحل من أزكى وست عشرة مرحلة من مراكش وعشرين مرحلة من سجلماسة وستين مرحلة من جناوة وستين مرحلة من أوليل. بينما تقع حسب الجهات شرق تامدولت وتينزرت وأزكى، وإلى جهة الشمال منها إيفري وتارودانت ورباط ماسة ومراكش وأدرفركال. غير أن ابن سعيد جعل مدينة نول لمطة غرب مدينة تكاوست، وذلك أمر يحتاج إلى مراجعة أو تدقيق.

5- الموقع من البلدان:

تندرج مدينة نول لمطة ضمن الجزء الأول من الإقليم الثاني، في حدوده مع الإقليم الثالث، حسب المصنفات الجغرافية المعتمدة لتقسيمات الأطوال والعروض والأقاليم السبعة، ومنها مؤلفات الإدريسي وابن سعيد وأبي الفداء والقلقشندي وابن سباهي:

- ابن سعيد: "مدينة لمطه نول وهي حيث الطول سبع درجات ونصف وبينها وبين خط الإقليم الثالث نصف درجة"[70]. بحيث تندرج في الجزء الأول من الإقليم الثاني.

- الإدريسي: " وأيضا إن في هذا الجزء (الجزء الأول من الإقليم الثالث) من بلاد الصحراء نول لمطة"[71]. وبذلك عدها من الجزء الأول من الإقليم الثالث. كما عدها من بلاد الصحراء.

- أبو الفداء: "قاعدة لمطة: ... الإقليم العرفي: من الغرب الأقصى. الإقليم الحقيقي: من أواخر الثاني"[72].

- القلقشندي: "وأما ما اشتملت عليه هذه المملكة (بر العدوة) من المدن المشهورة فمنها: ... لمطة: ... وهي مدينة من

---

62 – ابن حوقلك صورة الأرض، ص92.

63 – عبد المؤمن البغدادي: مراصد الاطلاع في ذكر الأمكنة والبقاع، ج1، ص250.

64 – ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص79.

65 – ابن خلدون، عبد الرحمن الحضرمي: تاريخ ابن خلدون المسمى العبر .. ج6، ص369 – 370.

66 – ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج2، ص69.

67 – نفس المصدر، ج5، ص312.

68 – صفي الدين البغدادي: مراصد الاطلاع في ذكر الأمكنة والبقاع، ج1، ص288.

69 – مارمول كربخال: إفريقيا، ج3، ص142.

70 – ابن سعيد : كتاب الجغرافيا، ص79.

71 – الإدريسي: نزهة المشتاق، ص136.

72 – أبو الفداء: تقويم البلدان، ص130.

الغرب الأقصى، واقعة في آخر الإقليم الثاني"[73].

- ابن سباهي: "لمطة: مدينة من أواخر (الإقليم) الثاني من الغرب الأقصى"[74].

بينما تم إدراج مدينة نول لمطة في الجغرافيات الوصفية، ضمن بلاد الإسلام عموما، وفي بلاد المغرب الأقصى خصوصا، ملحقة ببلاد سوس في آخر حدها مع الصحراء في الجنوب الغربي، بينما تمتد منطقة انتشار قبائل لمطة على نطاق واسع من الصحراء، لقربها من مجالات لمتونة الصحراء:

- البكري: "ومدينة نول آخر مدن الإسلام وهي في أوّل الصحراء"[75].

- الزهري: "وحده (السوس الأقصى) في الجنوب مدينة نول في الغرب، (يقصد حده من جهة الجنوب الغربي)، وفي بلاد السوس من المدائن سجلماسة وتاقرسيت وهي اليوم خراب، وكانت حاضرة وادي درعة. وفيه مدينة تارودانت وتاشكة وأتفركان ونول"[76].

- الإدريسي: "فأما بلاد نول الأقصى وتازكاغت فهي بلاد لمتونة الصحراء"[77].

- ياقوت: "نول: ... مدينة في جنوبي بلاد المغرب"[78].

- صاحب كتاب الاستبصار: "ومن بلاد السوس مدينة نول لمطة، وهى مدينة كبيرة في أول الصحراء"[79].

- شيخ الربوة: "أول بلاد الصحراء نول لمطة"[80].

- ابن خلدون: "وأرض السوس مجالات لنزول لمطة، فلمطة منهم مما يلي درن"[81].

- الحميري: "ومن مدن السوس تامدلت ونول لمطة"[82].

- الحميري: "نول لمطة: من بلاد السوس الأقصى بالمغرب ... ومدينة نول إحدى مدن الإسلام، وهي مدينة كبيرة في أول الصحراء على نهر كبير يصب في البحر المحيط، وعليه قبائل لمطة ولمتونة ... وهي آخر بلاد السوس"[83].

من جهة أخرى، سعى الحسن الوزان إلى توطين منطقة وادي نون في معظمها ضمن بلاد ليبيا، مع امتداد طرفها الشمالي إلى بلاد موريطانيا، وهذا التقسيم مشابه في حدوده للحد الفاصل بين الإقليم الثاني والإقليم الثالث. فهي منطقة تجمع بين الساحل المحيطي والصحراء كامتداد لبلاد السوس الأقصى:

- الحسن الوزان: "نون منطقة مسكونة على شاطئ المحيط، ليس بها سوى قرى عامرة بناس فقراء، تقع بين نوميديا وليبيا، لكن القسم الأعظم منها ينتسب إلى ليبيا"[84].

---

73 – القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص170.

74 – ابن سباهي زاده: أوضح المسالك في معرفة الممالك، ص567.

75 – البكري: المسالك والممالك، ج2، ص348.

76 – الزهري: كتاب الجعرافية، ص117.

77 – الإدريسي: نزهة المشتاق، ص137.

78 – ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج5، ص312.

79 – مجهول: كتاب الاستبصار، ص213.

80 – شيخ الربوة: نخبة الدهر، ص238.

81 – ابن خلدون، عبد الرحمن الحضرمي: تاريخ ابن خلدون المسمى العبر .. ج6، ص369 – 370.

82 – الحميري: الروض المعطار، ص330.

83 – نفس المصدر، ص584.

84 – الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ج2، ص108.

- الحسن الوزان: "الصحراء التي يسكنها شعب لمطة: تبتدئ الصحراء الرابعة عند إغيدي المذكورة آنفا، وتمتد إلى تخوم القفر الذي يسكنه شعب برداوة، وتتاخم شمالا قفار تكُّرت ووركلة وغدامس، وجنوبا حتى المفازات الممتدة إلى كانو مملكة السودان"[85].

- مارمول: "أقاليم نون المأهولة الواقعة بليبيا: سبق لنا أن تحدثنا عن إقليم نون الواقع بالسوس الأقصى ... هذا ويطل نون على المحيط غربا، ويوجد بشواطئه رأس نون، وتحده من الجنوب والشرق صحراء صنهاجة، ويتاخم شمالا إقليم سوس"[86].

ثالثا: الطرق التجارية والمسالك البحرية عبر نول لمطة:

1- الطرق التجارية عبر نول لمطة:

لا شك أن بلاد سوس ومنها بلاد نول، بوابة كبرى للمغرب الأقصى نحو بلاد السودان الغربي، مثلما هو الشأن بالنسبة لمدينة سجلماسة ذات الأهمية القصوى في هذا المجال. وقد انفرد عبد الواحد المراكشي (ت621هـ) بقوله: "وأما مدينة جزولة ومدينة لمطة فلا يسافر إليهما إلا أهلهما خاصة"[87]؛ وفي ذلك حكم على مدينة لمطة بكونها منعزلة عن محيطها. ولعل ذلك لقرب العهد بانتكاسة بلاد جزولة ولمطة عقب إخماد عبد المؤمن بن علي الموحدي للثورات القائمة بها. غير أن تلك الانتكاسة المؤقتة، لا تنفي نشاط المنطقة التجاري البعيد المدى قبل ذلك وبعده.

قبل عصر عبد الواحد المراكشي بقرابة قرن ونصف قال البكري المتوفى سنة 487هـ: "أخبر مؤمن بن يومر الهوّاري أنّ بجزيرة آوى مرسى مشتى على ضفة البحر، **وهذه الجزيرة تمشي منها الرفاق مواجهة للمشرق شهرين مشي الإبل إلى مدينة نول**"[88]. وهو هنا يشير إلى الطريق البرية الساحلية بين نول لمطة ومدينة أوليل التي توجد الجزيرة المذكورة بمحاذاتها. وذلك ما يتأكد من قوله بتفصيل في موضع آخر: "**وبقرب أوليل** في البحر جزيرة تسمّى ايونى، وهي عند المدّ جزيرة لا يوصل إليها من البرّ وعند الجزر يوصل إليها على القدم، ويوجد فيها **العنبر**، وأكثر معاش أهلها من لحوم السلاحف وهي أكثر شيء عندهم في ذلك البحر وهي مفرطة العظم، وربّما دخل الرجل منهم في محار ظهورها فيتصيّد فيها كالقارب، وسنذكر من كبر السلاحف بطريق تيرقى ما هو أشنع من هذا. ولهم أغنام ومواش، وهذه الجزيرة مرسى من المراسي، والطريق منها إلى نول على ساحل البحر لا يفارقه مسيرة شهرين مشي العير، في أرض أكثرها صفى ينبو عنه الحديد وتكلّ فيه المعاول. وإنّما يشربون في طريقهم من قلات يحتفرونها عند جزر البحر فتبضّ ماء عذبا. وإذا مات لهم ميّت في طريقهم هذا لم يمكنهم مواراته لصلابة الأرض وامتناعها على الحفر، فيسترونه بالحطام والحشيش أو يقذفونه بالبحر"[89]. وبذلك لم يكتف البكري بذكر هذه الطريق الصحراوية ومسافتها الرابطة بين بلاد نول وبلاد أوليل عبر الساحل، بل وصفها بتفصيل، وأكد كونها من طرق القوافل الصحراوية من وقت مبكر.

وقد نقل صاحب كتاب الاستبصار عن البكري النص السابق[90]، ثم نقل عنه هو بدوره ابن عبد المنعم الحميري، وكلاهما كرر هذه العبارة: "وهى منتهى المراكب وآخر مراسي المغرب. ومن مدينة نول إلى هذه الجزيرة على البر، لا تفارق

85 – نفس المصدر، ج2، ص153.

86 – مارمول كربخال: إفريقيا، ج3، ص179.

87 – عبد الواحد المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص259.

88 – البكري: المسالك والممالك، ج2، ص272.

89 – نفس المصدر، ج2، ص358.

90 – مجهول: كتاب الاستبصار، ص214 – 215.

السواحل، مسيرة شهرين في أرض محجّرة أكثرها صفاء تنبو عنها المعاول، ويكل فيها الحديد"[91].

يشير ابن عبد المنعم الحميري كذلك إلى الطريق الصحراوية الداخلية نحو بلاد السودان الغربي، عبر وادي درعة وبلاد لمتونة، ، قال ضمن حديثة عن نول لمطة: "ومن أراد الدخول من وادي درعة إلى بلاد **السودان**، غانة وغيرها، فيمشي من وادي درعة نحو خمس مراحل إلى وادي تركى، وهو أول الصحراء ثم يسير في جبال وعرة، في طريق قد فتحت في حجر صلد بالنار والخل من عمل الأول، ويزعم قوم أن ملوك بني أمية فتحوها، وهذه الطريق من إحدى عجائب العالم، ومنها إلى جبل يسمى جبل الحديد، ومن هذا الجبل يدخل إلى بلاد لمتونة"[92]. هذا مع العلم أن وادي درعة يحيط ببلاد لمطة من جهة الجنوب الغربي على مسافة ثلاثة أيام منها.

قال الزهري: "وفي بلاد السوس من المدائن سجلماسة وتاقرسيت وهي اليوم خراب، وكانت حاضرة وادي درعة. وفيه مدينة تارودانت وتاشكة وأتفركان و**نول**. ومن هذه البلاد يجلب السكر السوسي إلى إفريقية والمغرب والأندلس وبلاد الروم والأفرنج، وكذلك النيل الدرعي والشب والنحاس المصبوغ السوسي. ومن هذا الصقع يخرج جلب الصحراء من الخدم والعبيد والعبقر وهو التبر بلغتهم. فتدخل القوافل إلى بلاد جناوة وغانة وزافور وأميمة. وتدخل كذلك من تافلالت وسجلماسة وإليهما يخرج سلبها وكل ما يُجلب من العبيد والخدم والتبر والعاج والأبنوس وأنياب الفيلة والجلود الشركية ودرق اللمط وغير ذلك"[93].

وقد رأينا في موقع نول لمطة من المدن، أهم الطرق المعدودة بالمسافات، ومنها:

- الطريق من نول لمطة إلى أزكى: سبع مراحل
- الطريق من نول لمطة إلى مراكش: ست عشرة مرحلة
- الطريق من نول لمطة إلى سجلماسة: عشرون من مرحلة
- الطريق من نول لمطة إلى جناوة: ستون مرحلة
- الطريق من نول لمطة إلى أوليل: ستون مرحلة.

بينما تحيط بنول لمطة عدة مدن لا بد تكون لها بها صلة، فهي حسب الجهات شرق تامدولت وتينزرت وتيست، وإلى جهة الشمال منها إيفري وتارودانت ورباط ماسة وأدرفركال. وإلى القرب منها مدينة تكاوست، التي قال عنها ابن خلدون: "وعلى هذا الوادي بلد تاكاوصت محط الرفاق والبضائع بالقبلة وبها سوق في يوم واحد يقصده التجار من الآفاق وهو من الشهرة لهذا العهد بمكان، وبلد **إيفرى** بسفح جبال نكيسة وبينها وبين تاكوصت مرحلتان"[94].

2- المسارات البحرية عبر نول لمطة:

يعتبر مصب وادي نول مرسى للسفن والقوارب، وبينه وبين مصب وادي ماسة ورباط ماسة رأس نون المشهور لدى المستكشفين البرتغاليين الأوائل، الذين كانوا يحذرون منعطفه الحاد. وقد أكد البكري المتوفي عام 487هـ، وجود التنقلات البحرية بين ساحل نول وبعض المراسي السوسية، حيث قال: "وتسير السفن من ساحل نول إلى وادي السوس ثلاثة أيّام، ثم من وادي السوس إلى مرسى أمقدول، وهو مرسى مشتى مأمون، وهو ساحل وادي السوس، ثم إلى مرسى قوز، وهو رباط

91 – الحميري: الروض المعطار، ص584.

92 – نفس المصدر.

93 – الزهري : كتاب الجعرافية، ص117.

94 – ابن خلدون، عبد الرحمن الحضرمي: تاريخ ابن خلدون المسمى العبر .. ج6، ص369 – 370.

يعمره الصالحون، وهو ساحل أغمات"[95].

ويؤكد ابن خلدون ما سبق من وجود حركة بحرية بين مراسي المغرب الأقصى وساحل وادي نول، بل يؤكد أن بعض المراكب تتجاوزه أحيانا إلى السواحل الجنوبية رغم ما في ذلك من مغامرة، ويتضح ذلك من قوله: "فحد الغرب من جهة المغرب البحر المحيط كما قلناه، وعليه كثير من مدنه مثل طنجة وسلا وأزمور وأنفى وأسفي، وهي من مدن الغرب وحواضره. وعليه أيضا مسجد ماسة وبلدتا كاوصت ونول من بلاد السوس، وهي كلها من مساكن البربر وحواضره. وتنتهي المراكب إلى وراء ساحل نول، ولا تجاوزه إلا على خطر كما قلناه"[96].

كانت سواحل سوس ووادي نون منذ العصر القديم معبرا للمراكب المتجهة نحو الجزر الخالدات ونحو الرأس الأخضر ومصب نهر السنغال، وذلك ما تداولته الجغرافيات العربية نقلا عن جغرافيا بطليموس، ومن الجزائر الخالدات وضع بطليموس نقطة بداية خطوط الطول، كأداة لرسم خرائط أساسها نقط التقاء خطوط الطول بخطوط العرض. وقد نقل المسلمون ما توصل إليه بطليموس إلى اللغة العربية وحينوه وطوروه، ومنهم الخوارزمي في كتابه صورة الأرض[97]، وكذلك سهراب في كتابه عجائب الأقاليم السبعة[98]، على شكل جداول فلكية لهذه الأطوال والعروض، ومنها صنع المسلمون في بيت الحكمة ببغداد زمن المأمون العباسي خرائط ملوكية محينة للمعمور من الأرض. وعلى الرغم من تخوف المسلمين من المغامرة بخوض لجة المحيط الأطلسي، فقد اكتفوا بالتنقل في سواحله المقابلة للصحراء الكبرى، مع ملازمة السواحل، وانقطع اتصالهم بالجزر الخالدات، إلى أن استكشفها البرتغاليون زمن الأمير هنري الملاح خلال القرن الخامس عشر للميلاد.

غير أن المصادر الجغرافية العربية تشير إلى إفادات تهم التنقلات البحرية إلى ما وراء مصب وادي نول. وأول الإفادات النادرة في هذا المجال، ما ذكره مؤلف كتاب حدود العالم من تردد المراكب من سواحل سوس نحو الجزر الخالدات، قال: "القول في الجزائر: وأما جزائر الأوقيانوس المغربي، فهي خمس وعشرون جزيرة معروفة، أسماؤها في كتاب بطلميوس. ست منها مقابل بلاد السودان، وتدعى **الجزائر الخالية**، فيها معدن الذهب، يأتي الناس إليها مرة في العام من ناحية السودان ومدن السوس الأقصى، ليجمعوا من هناك معادن الذهب. ولا يستطيع أحد أن يقيم فيها لشدة حرها"[99]. وقد تم تأليف هذا الكتاب سنة 372هـ، باللغة الفارسية من طرف مؤلف مجهول، ولم يصدر في ترجمة عربية إلا قبل نيف وعشرين سنة من الآن. وهو بهذه الإفادة قد لا يكون إلا ناقلا من التراث الجغرافي اليوناني القديم المترجم مبكرا إلى اللغة العربية، دون أن يكون ناقلا لمعلومات محينة، والمؤكد لدينا أن هذا المؤلف لم تكن له رحلة إلى شمال إفريقيا ونواحيها[100].

بالإضافة إلى إشارة ابن خلدون السابقة بشأن بعض المراكب التي تغامر بركوب البحر إلى ما وراء ساحل بلاد نول،

---

95 – البكري: المسالك والممالك، ج2، ص272.

96– ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، ج6، ص129.

97 – الخوارزمي، أبو جعفر محمد بن موسى (ق3هـ)، كتاب صورة الأرض من المدن والجبال والبحار والجزائر والأنهار استخرجه أبو جعفر محمد بن موسى الخوارزمي من كتاب جغرافيا الذي ألفه بطلميوس القلوذي. تحقق هانس فون مزيك، مطبعة آدولف هولز هوزن، فيينا، 1926م، وعنها مصورة مطبعة الرابطة، بغداد، 1962م.

98 – سهراب (ق 4هـ) : كتاب عجائب الأقاليم السبعة إلى نهاية العمارة، تحقيق هانس فون مزيك، مطبعة آدولف هولزهوزن، فيينا، 1929م.

99 – مجهول: حدود العالم من المشرق إلى المغرب، (كتبه سنة 372هـ)، ص36، ترجمه عن الفارسية وحققه يوسف الهادي، طبعة مزيدة ومنقحة، الدار الثقافية للنشر بالقاهرة، 2002م.

100 – أبو الصبر، عبد الرزاق: تاريخ الغرب الإسلامي من خلال جغرافيات مشرقية مؤلفة قبل نهاية القرن الخامس للهجرة دراسة ونصوص، ج1، ص296 – 308، ج2، ص343 – 358، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013.

نجد إشارات إلى وجود مشتى بمرسى بجزيرة قريبة من أوليل. غير أن التجار يفضلون الانتقال إليها من وادي نول برا على الساحل بالقوافل، ويؤكد البكري أن هذه الجزيرة مرسى من المراسي، وأن المراكب تفضل الانتقال إليها في فصل الشتاء، لأن الإبحار حينئذ يكون أقل خطرا. قال البكري: "أخبر مؤمن بن يومر الهوّاري أنّ **بجزيرة آوى مرسى مشتى** على ضفة البحر، وهذه الجزيرة تمشي منها الرفاق مواجهة للمشرق شهرين مشي الإبل إلى مدينة نول"[101].

وقال البكري في موضع آخر: "**وبقرب أوليل في البحر جزيرة تسمّى ايونى**، وهي عند المدّ جزيرة لا يوصل إليها من البرّ، وعند الجزر يوصل إليها على القدم. ويوجد فيها العنبر، وأكثر معاش أهلها من لحوم السلاحف وهي أكثر شيء عندهم في ذلك البحر وهي مفرطة العظم، وربّما دخل الرجل منهم في محار ظهورها فيتصيّد فيها كالقارب. وسنذكر من كبر السلاحف بطريق تيرق ما هو أشنع من هذا. ولهم أغنام ومواش، وهذه **الجزيرة مرسى من المراسي**، والطريق منها إلى نول على ساحل البحر لا يفارقه مسيرة شهرين مشي العير"[102].

وقد أورد صاحب الاستبصار جانبا من كلام البكري، مؤكدا أن تلك الجزيرة منتهى المراكب وآخر مراسي المغرب، وأنها مورد مهم للملح والعنبر، وأن الرفاق تحمل الملح إلى ما جاوز تلك الجهة، يقصد حوض النيجر وأطرافه، وهناك تتم مبادلة الملح وغيره بالتبر. ويتبين ذلك من قوله: "ومعدن الملح أيضا في بلاد جدالة بموضع يسمى وليلى (يقصد أوليل) على شاطئ البحر المحيط، ومن هناك تحمله الرفاق إلى ما جاوز تلك الجهة. وبقرب وليلى في البحر جزيرة تسمى أيونا، وهى عند المد لا يوصل إليها إلا بالمراكب وعند الجزر يوصل إليها بالقدم، ويوجد فيها العنبر الكثير ... وهي **منتهى المراكب وآخر مراسي المغرب**"[103]. وقد نقل الحميري هذا النص من صاحب الاستبصار، وأدرجه ضمن تعريف نول لمطة[104].

ساق ابن سعيد أخبار مغامرة بحرية انطلقت من نول لمطة، يعني مصب النهر، نحو السواحل الجنوبية قبالة صحراء جدالة القريبة من أوليل، وهناك انخرم المركب الكبير بالبحارة، وكان معهم ابن فاطمة راوي هذه المغامرة، فتمكنوا بصعوبة من النجاة إلى الساحل قبالة الجبل اللماع، مستعملين قاربا صغيرا. وفي الرواية أن تلك السواحل وافرة الثروة السمكية من فصيلة التن، وكذلك كانت الطيور البحرية كثيفة لسبب وفرة الأسماك في الشواطئ وفي المياه السطحية. والجدير بالذكر أن البحارة عادوا إلى نول لمطة بعد المكث لمدة في ضيافة كدالة، فدل ذلك على احتمال كونهم من أهل نول لمطة. كما أن هذه الرواية الشفوية التي أوردها ابن سعيد تدل على تجدد النشاط بنول لمطة بعد انتكاستها زمن عبد المؤمن بن علي الكومي الموحدي، ويتأكد ذلك أيضا لما ذكر ابن خلدون تكاوست بالتلازم مع نول.

قال ابن سعيد: "وذكر ابن فاطمة أنه ركب البحر المحيط مرة في نول لمطه، فأخرم به المركب، فوقع إلى ضباب وأقاصير، وضل البحريون ولم يعلموا حيث هم حتى تركوا المركب الكبير، وأخذوا زاداً في القارب الصغير، وصاروا يجرونه على الحشيش وطوراً ينهضون بالمجاذيف، إلى أن انتهوا بعد مدة إلى قاع هذا الجون وعاينوا من التن فيه ومن كثرته ما تعجبوا منه، وكذلك من الطيور البيض، ولم ينتهوا إلى البر إلا وقد كاد الزاد يفرغ. فلما انتهوا إلى تحت الجبل اللماع أشار عليهم برابرة كدالة ألا يقربوا الجبل، ولم يعلموا سبب ذلك فأخذوا عنه شمالاً حتى خرجوا عن حده. ولما خرجوا إلى الساحل لم يفهموا كلام كدالة حتى جاء شخص كان يفهم الكلامين، فسألهم عن ضلالهم فأخبروه. وسألهم أهل المركب عن تحذيرهم إياهم من الجبل اللماع، فقالوا كله حيات مهلكة قتالة يراه الغريب لماعاً من الحجارة المليحة الألوان فينخدع حتى يقرب

101 – البكري: المسالك والممالك، ج2، ص272.

102 – نفس المصدر، ج2 ص358 – 359.

103 – مجهول، مراكشي: الاستبصار في عجائب الأمصار، ص214 – 215.

104 – الحميري، ابن عبد المنعم: الروض المعطار في خبر الأقطار، ص584.

منه فتهلكه ثعابينه، فبشروهم بالسلامة وابتاعوا منهم المركب وساروا معهم إلى مدينة تغيرا قاعدة كدالة وهي حيث الطول إحدى عشرة درجة والعرض عشرون درجة، وأقاموا معهم يشربون لبن النوق ويأكلون قديد الجمال حتى اتفق رحيلهم إلى نول فخرجوا معهم"[105].

رابعا: بعض خصائص نول لمطة في المصادر الجغرافية العربية:

مدينة نول لمطة حسب الجغرافيات العربية مدينة وحاضرة، تجمع بين الجبل والبحر والصحراء، وهي على نهر كبير جار، عليه عمائر جزولة ولمطة، ومما ورد في وصفها:

1- البكري: "ومدينة نول آخر بلد الإسلام، وأول العمران من الصحراء"[106]. وقال: "ومدينة نول آخر مدن الإسلام وهي في أوّل الصحراء، ونهرها يصبّ في البحر المحيط"[107].

2- الشريف الإدريسي: قال يصف صنهاجة ولمطة بعدما ساق اشتراكهم في الأنساب: "وهم أصحاب إبل ونجب عتاق، رحالة لا يقيمون بمكان واحد، ولباس الرجال منهم والنساء أكسية الصوف، ويربطون على رؤوسهم عمائم الصوف المسماة بالكرازي، وعيشهم من ألبان الإبل ولحومها مقددة مطحونة، وربما جلبت إليهم الحنطة والزبيب لكن الزبيب أكثر، لأنهم كثيرا ما ينقعون الزبيب في الماء بعد الدق ويشربون صفوه نقيعا حلوا. وفي بلادهم العسل كثير، وجل طعامهم وأحفله الطعام المسمى بالبربرية آسلوا، وهو أنهم يأخذون الحنطة فيقلونها قليا معتدلا، ثم يدقونها حتى تعود جريشا، ثم يمزجون العسل بمثله سمنا، ويعجنون به تلك الحنطة على النار، ويضعونه في مزاود لهم، فيأتي طعاما شهيا. وذلك أن الإنسان منهم إذا أخذ من هذا الطعام ملء كفه وأكله، وشرب عليه اللبن، ثم مشى بقية يومه ذلك لم يشته طعاما إلى الليل. وليس لهم مدينة يأوون إليها إلا مدينة نول لمطة، ومدينة آزقى للمطة أيضا، فأما مدينة نول الغربية فمنها إلى البحر ثلاثة أيام ومنها إلى سجلماسة ثلاث عشرة مرحلة. ومدينة نول مدينة كبيرة عامرة، على نهر يأتي إليها من جهة المشرق، وعليه قبائل لمتونة ولمطة، وبهذه المدينة تصنع الدرق اللمطية التي لا شيء أبدع منها ولا أصلب منها ظهرا ولا أحسن منها صنعا، وبها يقاتل أهل المغرب لحصانتها وخفة محملها، وبهذه المدينة قوم يصنعون السروج واللجم والأقتاب المعدة لخدمة الإبل، وتباع بها الأكسية المسماة بالسفسارية والبرانس التي يساوي الزوج منها خمسين دينارا وأقل وأكثر، وعند أهلها البقر، والغنم كثير جدا، والألبان والسمن عندهم موجود، وإلى هذه المدينة يلجأ أهل تلك الجهات فيما يعن لهم من مهم حوائجهم وفنون مطالبهم"[108].

3- عبد الواحد المراكشي: "فمراكش هذه آخر المدن الكبار بالمغرب المشهورة به؛ وليس وراءها مدينة لها ذكر وفيها حضارة، إلا بليدات صغار بسوس الأقصى؛ فمنها مدينة صغيرة تسمى تَارُودَانْت، وهى حاضرة سوس، وإليها يجتمع أهله ... وفي بلاد لَمْطة مدينة أخرى هي حاضرتهم أيضًا تسمى نُول لمطة"[109].

4- مؤلف كتاب الاستبصار: "ومن وادي سوس إلى مدينة نول ثلاث مراحل في عمارة متصلة يسكنها جزولة ولمطة، وهم أمم كثيرة ... ومن بلاد السوس مدينة نول لمطة، وهى مدينة كبيرة في أول الصحراء، على نهر كبير يصب في البحر

105 – ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، ص73 – 74.

106 – البكري: المسالك والممالك، ج2، ص272.

107 – نفس المصدر، ص348.

108 – الشريف الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص138 – 139.

109 – عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص259.

المحيط"[110].

5- **ياقوت الحموي**: "نول: ... مدينة في جنوبي بلاد المغرب، هي حاضرة لمطة، فيها قبائل من البربر، وهي في غربي تينزرت"[111].

6- **شيخ الربوة:** "أول بلاد الصحراء نول لمطة، وهي مدينة على المحيط، ولها نهر يصب في البحر، ولمطة قبيلة من البربر"[112].

7- **ابن عبد المنعم الحميري:** "نول لمطة: ... وفيها جزولة ولمطة. ومدينة نول إحدى مدن الإسلام، وهي مدينة كبيرة في أول الصحراء على نهر كبير يصب في البحر المحيط، وعليه قبائل لمطة ولمتونة ... وإنما سميت نول لمطة لأن قبيل لمطة يسكنونها، وماؤها جار، وهي آخر بلاد السوس ... وببلادهم أيضاً الفنك كثير، ومن عندهم تحمل جلودها إلى جميع البلاد، وعندهم الكباش الدمانية، وهي على خلقة الضأن إلا أنها أعظم وشعرها كشعر المعز لا صوف عليها، وهي من أحسن الغنم خلقاً وألواناً. والريحان في بلاد الصحراء وفي بلاد السوس عزيز لأن بلادهم لا تنبته، وهو عندهم من أطيب الطيب"[113].

8- **ابن سباهي زاده:** "لمطة: ... لها نهر كبير مشهور ينزل من جبل لمطة الذي في شرقيها على مرحلتين منها، ويجري على جنوبي لمطة مغربا بمَيْلَة إلى الشمال حتى يصب في البحر المحيط . وبين لمطة وبين البحر المحيط ثلاث مراحل"[114].

خامسا: الدرق اللمطية أشهر الأسلحة الدفاعية المنسوبة إلى نول لمطة

نسبت مدينة نول لمطة إلى قبيلة لمطة، وإلى صحراء اللمط؛ واللمط حيوان صحراوي من فصيلة الظباء، كان منتشرا في جنبات الصحراء الكبرى، وهو المعروف بحيوان المها في اللغة العربية، وهو يوشك على الانقراض، وبقيت منه بضع عشرات في بعض المحميات ببعض الدول ومنها المغرب. ومن جلوده كانت تصنع أشهر وأجود وأغلى التروس للدفاع وقت القتال، وقد كان لنا شرف إنجاز دراسة مفصلة ودقيقة عن هذه الدرق اللمطية ضمن ندوة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال[115]. وهذا جانب مما توصلنا إليه في تلك الدراسة:

صورة للمها العربية

110 – مجهول، مراكشي: الاستبصار في عجائب الأمصار، ص212 – 213.

111 – ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج5، ص312.

112 – شيخ الربوة: نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ص238.

113 – ابن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ص584.

114 – ابن سباهي زاده: أوضح المسالك في معرفة الممالك، ص567.

115 – مقال: "الدرق اللمطية من الأسلحة الدفاعية في المغرب الوسيط"، ضمن ندوة الأسلحة في تاريخ المغرب، من تنظيم مختبر التاريخ والمجال في المغرب والعالم المتوسطي، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، يومي 25-26 نونبر 2015، أعمال الندوة في طور الطبع.

1- شهرة الدرق اللمطية:

كانت الدرق اللمطية مفضلة من بين أنواع التروس، في كل من شمال إفريقيا ومصر والأندلس، وكانت معروفة في أوربا. اكتسبت حصانتُها وخفتُها وليونتها شهرة في العالم الإسلامي طيلة العصور الوسطى.

استعملت هذه الدرق كأسلحة دفاعية، في الحروب والخفارة والهدايا والإتاوات والمواكب والاستعراضات. واتخذ بعضها خصوصية رمزية، واشتهرت منها تحف مرصعة، وكانت أسعارها على العموم باهضة. غير أن ظهور الأسلحة النارية قلل من شأنها بالتدريج، كسائر الأسلحة الكلاسيكية.

إن الموطن الأول الذي اشتهرت به صناعة وتجارة الدرق اللمطية، هي مدينة نول لمطة في الجنوب المغربي، لذلك يمكن اعتبارها منتوجا ذا خصوصية مغربية معتبرة.

2- شواهد من أوصاف الدرق اللمطية في الجغرافيات العربية:

أجمعت المصادر الجغرافية العربية وغيرها على التنويه بحصانة الدرق اللمطية، أمام رشقات السهام، وضربات السيوف، وطعنات الرماح. وهنا نسوق جانبا من تلك الشهادات وفق الترتيب الزمني لتأليف تلك المصادر:

- ابن الفقيه الهمذاني: "ينبو عنها السيف، وإن قطع السيف منها شيئا، نشب في الدرقة، ولم يمكن أن ينزع من الدرقة؛ والدرقة اللمطية ليس عليها قياس"[116]. وهنا ننتبه إلى أهمية اقتناص السيف من المهاجم العالق سيفه بالدرقة وقت نشوبه فيها، مما يتيح للمدافع بالدرقة مهاجمته وهو منشغل باستعادة سيفه.
- المسعودي: "ولا يلحق في المنعة شيء من الدرق الصيني والتبتي واللمطي والبجاوي"[117].
- الزهري: "وهذه الدرق من أعجب ما يكون، وذلك أنه إذا ضُرب فيها برمح أو سيف أو سهم، وتبخش منها موضع، بقيت بعد ذلك يسيرا، فتُفتش، فلا يوجد فيها أثر إلا رجع صحيحا كما كان"[118].
- الإدريسي: "لا شيء أبدع منها، ولا أصلب ظهرا، ولا أحسن منها صنعا؛ وبها يقاتل أهل المغرب، لحصانتها وخفة محملها"[119].
- أبو حامد الغرناطي: "وهي خفيفة لينة، لا ينفذها النشاب، ولا يؤثر فيها السيف، تكون بيضاء كالقراطيس؛ وهي من أحسن الترس، مبسوطة كالرغيف، تستر الفارس وفرسه"[120].
- ابن خلكان: "ولا يوجد مثلها في الدنيا على ما يقال، والله أعلم"[121].
- ياقوت الحموي: "لم يتحصن المحاربون بأوقى منها". و"إذا ضربت بالسيف نبا عنها"[122].
- القزويني: "جلد حيوان اللمط ... لا يعمل فيه الحديد أصلا، إذا ضُرب بالسيوف نبت عنه؛ وإن أصابه خدش أو بتر يُبل بالماء ويمسح باليد فيزول عنه؛ يتخذ منه الدرق والجواشن"[123].

---

116 – ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ص79.

117 – المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص4.

118 – الزهري: كتاب الجغرافية، ص118.

119 – الإدريسي: نزهة المشتاق، ج1، ص225.

120 – أبو حامد الغرناطي: تحفة الألباب ونخبة الإعجاب، ص41، تحقيق إسماعيل العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1993م.

121– ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج7، ص114، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م.

122 – ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص332.

123 – القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص38، دار صادر، بيروت (د.ت). والجواشن هي الدروع المصنوعة من الجلد.

- ابن هذيل الأندلسي: "وخاصية درقة جلد اللمط، أنها إذا أصيبت بضربة سيف أو رمح، انغلقت الضربة والتحمت من وقتها، واختفت فلا تظهر"[124].
- النويري: "ترد طعنة الرمح ورشقة السهم، ومهما أصابها من الحديد انطوى، فإذا تمكن منها ونزع وبقي أثره، التحم في اليوم الثاني، أخبرني بذلك من أثق بقوله"[125]. وربما يقصد بقوله "انطوى" ارتد أو انحرف، وإلا فذلك مبالغة من الراوي.
- الحسن الوزان: "وتصنع من جلد اللمت تروس صلبة جدا، بحيث لا يخترقها شيء باستثناء القذائف النارية"[126].
- مارمول: "وتصنع من جلود (اللمت) تروس جميلة، لا تؤثر النبال في أجودها"[127].
- المقري: "درقٌ لمطيةٌ مصمتة المسام، لينة المجسة، معروفة المنعة، صافية الأديم"[128].

تجتمع عناصر جودة الدرق اللمطية في حصانتها أمام الأسلحة الحادة؛ فإذا اخترقها السلاح مع قوة الضربة، فإنه يعلق بها، فلا يستخرج منها بسهولة؛ مما يجعل المهاجم أعزل للحظات تكفي للتخلص منه. وكذلك فهي خفيفة المحمل، مما يسمح باستعمالها لمدة أطول ودون كبير عناء؛ عكس التروس المعدنية المزعجة بثقلها وسرعة صدئها، وكذلك فهي لينة الملمس، يمكن طيها نصفين، وتعليقها تحت الإبط أو على الظهر عند التنقل أو المرابطة؛ كما أن لينها وجمال منظرها يجعلها غير مؤذية لحاملها.

3- أسعار الدرق اللمطية:

لأجل كل الأوصاف السابقة، كانت الدرق اللمطية غالية الثمن، حسب شهادة البكري والقزويني وياقوت والنويري والحسن الوزان ومارمول. وقد أكد البكري أن أغلاها هي تلك الدرق التي صنعت من جلود إناث اللمط المسنة، فقال: "وأجود الدرق وأغلاها ثمنا، ما صنع من جلود العواتق منها، وهي التي طال قرناها لكبر سنها"[129]. وحدد القزويني ثمنها في: "ثلاثين

124 – ابن هذيل الأندلسي: حلية الفرسان وشعار الشجعان، ص87، تحقيق لويس مرسيه، باريس، 1922م.

125 – النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، ج9، ص202، تحقيق مفيد قمحية وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م.

126 – الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ج2، ص263.

127 – مارمول: إفريقيا، ج1، ص73.

128 – المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج4، ص510، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م.

129 – البكري: المسالك والممالك، ج2، ص358.

دينارا"[130]. وتعبير ياقوت أوضح، إذ قال: "يكون ثمن الجيد منها بالمغرب ثلاثين دينارا مؤمنية"[131]. وعلى الرغم من ظهور البنادق كأسلحة نارية وتعميمها بالتدريج بعد القرن الثامن الهجري، فإن الحسن الوزان حدد ثمن جلد اللمط في فاس أواخر الدولة الوطاسية في: "ثمانية مثاقيل"[132]؛ وقد يكون هذا الثمن خاصا بجلد اللمط قبل الدباغة والتصنيع، وعلى قدر الجهد والحجم والجودة والزخرفة يرتفع الثمن؛ وأما الدرق المرصعة بالذهب والفضة والجواهر فلا مجال لقياس.

خاتمة:

يتبين أن المصادر الجغرافية العربية، وفرت مادة تاريخية خصبة عن مدينة نول لمطة ونواحيها، أنتجت معلومات وإفادات جديرة بالاهتمام. ولكن المصادر التاريخية والأبحاث الأثرية والروايات الشفوية، والدراسات الأنثروبولوجية والحضارية والتراثية، هي الكفيلة متظافرة بإعطاء منطقة وادي نون ما تستحقه بجدارة من الدراسات والأبحاث، التي تنم عن إسهامها الحضاري المتنوع، على مستوى المغرب ومحيطه الإسلامي والصحراوي والأوربي.

المصادروالمراجع:

- البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت487هـ): المسالك والممالك، تحقيق جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م.
- أبو حامد الغرناطي: تحفة الألباب ونخبة الإعجاب، تحقيق إسماعيل العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1993م.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت626هـ): معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1995م.
- الحِميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت 900هـ): الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مطابع دار السراج، بيروت، ط2، 1980م.
- ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن حوقل النصيبي (توفي بعد367هـ): صورة الأرض، تحقيق دي غويه، تنقيح بلاشير وآخرين، منشورات المكتبة الجغرافية العربية، مطبعة بريل، ليدن، 1938م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن الحضرمي (ت808هـ): تاريخ ابن خلدون المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2000م.
- ابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م.
- الخوارزمي، أبو جعفر محمد بن موسى (ق3هـ)، كتاب صورة الأرض من المدن والجبال والبحار والجزائر والأنهار استخرجه ابو جعفر محمد بن موسى الخوارزمي من كتاب جغرافيا الذي ألفه بطلميوس القلوذي. تحقق هانس فون مزيك، مطبعة آدولف هولز هوزن، فيينا، 1926م، وعنها مصورة مطبعة الرابطة، بغداد، 1962م.
- الزهري: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (توفي أواسط القرن 6هـ): كتاب الجعرافية، تحقيق محمد حاج صادق، المركز الإسلامي للطباعة، القاهرة، (د ت).
- ابن سباهي زاده، محمد بن علي البروسوي (ت997هـ/1589م)، أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، فرغ من تأليفه عام 984هـ، تحقيق المهدي عيد الرواضية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2006م.

130 – القزويني: آثار البلاد، ص38.

131 – ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص332.

132 – الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ج1، ص174.

- ابن سعيد، علي بن موسى الغرناطي (ت685هـ): كتاب الجغرافيا، تحقيق حماه الله ولد السالم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013م.
- . سهراب (ق 4هـ) : كتاب عجائب الأقاليم السبعة إلى نهاية العمارة، تحقيق هانس فون مزيك، مطبعة آدولف هولزهوزن، فيينا، 1929م.
- الشريف الإدريسي: محمد بن عبد الله بن إدريس (ت560): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق طلال سالم الحديثي، دار العراب ودار حوران، دمشق، 2016.
- شيخ الربوة، شمس الدين أبو عبد الله محمد أبو طالب الأنصاري الدمشقي (ت727هـ): نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، تحقيق أ. ميهرن A. Mehren ، لبزيج LEIPZIG ، 1923م.
- أبو الصبر، عبد الرزاق: تاريخ الغرب الإسلامي من خلال جغرافيات مشرقية مؤلفة قبل نهاية القرن الخامس للهجرة دراسة ونصوص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013.
- صفي الدين، عبد المؤمن بن عبد الحق ابن شمائل البغدادي (ت739هـ): مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ.
- ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد (توفي بعد 712هـ): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1983م.
- أبو الفداء: تقويم البلدان، دار صادر، بيروت (د.ت).
- ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني (ق3هـ): مختصر كتاب البلدان، نشره دي غويه، ضمن المكتبة الجغرافية العربية، ليدن، مطبعة بريل، 1885م.
- القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت (د.ت).
- القلقشندي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت821هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915م.
- مارمول كربخال: إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي وآخرون، مطابع المعارف الجديدة، الرباط، 1989م.
- مجهول: حدود العالم من المشرق إلى المغرب، (كتبه سنة 372هـ)، ترجمه عن الفارسية وحققه يوسف الهادي، طبعة مزيدة ومنقحة، الدار الثقافية للنشر بالقاهرة، 2002م.
- مجهول، مؤرخ مراكشي (ق6هـ):كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، 1986م.
- المراكشي، عبد الواحد بن علي (ت647هـ): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت346هـ): مروج الذهب ومعادن الجوهر، 4 أجزاء، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، القاهرة، 1948م.
- المسعودي : كتاب التنبيه والإشراف، تحقيق دي غويه، مطبعة بريل، ليدن، 1893م.
- المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م.
- النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق مفيد قمحية وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م.
- ابن هذيل الأندلسي: حلية الفرسان وشعار الشجعان، تحقيق لويس مرسيه، باريس، 1922م.

- الوزان، الحسن بن محمد الفاسي المعروف بليون الإفريقي: وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م.
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن إسحاق الكاتب (توفي نحو 292هـ): كتاب البلدان، نشر بمعية المجلد السابع من " كتاب الأعلاق النفيسة" لابن رسته، تحقيق دي غويه، مطبعة بريل، ليدن، 1892م. وعنها مصورة دار صادر بيروت (د.ت).

الدرايات الفلاحية وتنمية الإنتاج الزراعي بالمجالات شبه الجافة بالمغرب

" دراسة حالة الجماعة الترابية سيدي عيسى بإقليم أسفي"

Agricultural knowledge and the development of agricultural production in semi-arid areas in Morocco (A case study of the Sidi Aissa territorial community in Safi province).

الحسين بن الأمين، باحث في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء. المغرب.

محمد مدينة، أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء. المغرب.

الملخص:

تعالج إشكالية المقال دور الدرايات الفلاحية في تنمية الإنتاج الزراعي بالمجالات شبه الجافة بالمغرب من خلال استعراض حالة الجماعة الترابية سيدي عيسى بإقليم أسفي. يهدف المقال إلى التعريف بمدلول الدرايات الفلاحية وتحديد درايات الفلاحين في الزراعة وتربية الماشية وفي الجانب السوسيواقتصادي، ودرايات الفلاحين بالمنازل والفصول الفلاحية ودورها في تنمية الإنتاج الزراعي. اعتمدنا في المنهجية على دراسة ميدانية مع الفلاحين. وقد توصلنا إلى نتائج تعكس أهمية الدرايات الفلاحية باعتبارها رصيدا معرفيا مستوحا من الممارسات الزراعية وتعبر عن مجموعة من التقنيات والممارسات التقليدية والذاتية لدى الفلاحين. كما تشكل رصيدا معرفيا يمكن الاعتماد عليه من طرف مراكز الاستشارة الفلاحية لتعميقه وترسيخه، وجعله وسيلة من وسائل تنمية الإنتاج الزراعي.

الكلمات المفاتيح: الدرايات الفلاحية-الممارسات-المعارف-التكيف.

Abstract : The problematic of the article deals with the role of agricultural knowledge in developing agricultural production in semi-arid areas in Morocco through a review of case the Sidi Aissa territorial community in Safi province. The article aims to define the meaning of agricultural knowledge, identify farmers knowledge in agriculture, livestock, and in the socio-economic aspect, and farmers' knowledge of homes and agricultural seasons and their role in developing agricultural production. In the methodology, we relied on a field study with farmers. We reached results that reflect the importance of agricultural knowledge as an asset of knowledge inspired by agricultural practices and expressing a set of techniques and traditional and subjective practices of farmers. Agricultural knowledge constitutes a wealth of knowledge that can be relied upon by agricultural advisory centers to deepen and consolidate it, and make it a means of developing agricultural production.

Key words: agricultural knowledge - practices - knowledge - adaptation.

1.مقدمة ومنهجية

1.1.السياق العام

تعد الدرايات الفلاحية مجموع المعارف والمكتسبات التي يكتسبها الفلاح من خلال ممارسة الأنشطة الفلاحية، وتتحدد بطبيعة المجال والمستوى الثقافي للفلاح، وتعبر عن مجموعة من التقنيات والممارسات التقليدية والذاتية والأساليب الزراعية لدى الفلاحين (بذر-تدوية-تنقية-تسميد-حرث-حصاد-دراس)، وأيضا تقنيات استعمال الماء، وتستوحى هاته التقنيات من الأمثال والمنازل الفلاحية، بل يتعدى الأمر ذلك إلى درايات مستوحاة من أحاسيس الفلاح في تعامله مع التربة والماء والنبات والحيوان، وتكيفه مع الوسط البيئي. وقد نجد أن الدرايات الفلاحية تصل إلى مستوى مجال تسويق المنتجات الزراعية.

2.1.أهمية الدراسة

يعد موضوع الدرايات الفلاحية من المواضيع الهامة التي تستأثر بالبحث والدراسة؛ إذ تمثل مجموع المعارف والمكتسبات التي يكتسبها الفلاحون من خلال ممارستهم للأنشطة الفلاحية، وتتحدد بطبيعة المجال والمستوى الثقافي للفلاحين. وترتبط أيضا بعلاقة الفلاحين مع محيطهم البيئي والسوسيوثقافي. تعبر الدرايات الفلاحية عن مجموعة من التقنيات والممارسات التقليدية والذاتية والأساليب الزراعية لدى الفلاحين، وهي مستوحاة من تعاملهم وتكيفهم مع الوسط الطبيعي ومن الأمثال والمنازل الفلاحية، لكي تشكل رصيدا معرفيا لتنمية الإنتاج الزراعي.

3.1.تحديد المجال المدروس

تنتمي الجماعة الترابية سيدي عيسى إلى إقليم أسفي، والذي ينتمي إلى جهة مراكش آسفي، يحده غربا المحيط الأطلنتي وشرقا إقليم اليوسفية أما شمالا إقليم الجديدة وسيدي بنور وجنوبا إقليم الصويرة، وذلك حسب التقسيم الجهوي للمغرب 2015 .

خريطة 1: توطين مجال الدراسة بإقليم أسفي

المصدر: التقسيم الإداري 2015

4.1.إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية في دراسة دور الدرايات الفلاحية في تنمية الإنتاج الزراعي بالجماعة الترابية سيدي عيسى. إذن ما هي خصائص ومجالات الدرايات الفلاحية؟ كيف يمكن للدرايات الفلاحية أن تشكل رصيدا معرفيا لتنمية الإنتاج الزراعي؟

5.1.أهداف الدارسة

-تحديد الدرايات الفلاحية في الزراعة وتربية الماشية.

-تحديد الدرايات الفلاحية في الجانب السوسيواقتصادي.

-دراسة درايات الفلاحين بالمنازل والفصول الفلاحية.

-تحديد مدى مساهمة الدرايات الفلاحية في تنمية الإنتاج الزراعي.

6.1.المنهجية

اعتمدنا في هذا المقال على دراسة حالة الجماعة الترابية سيدي عيسى، وذلك بتوظيف وسائل كمية من خلال معطيات ميدانية متعلقة بالنشاط الزراعي وتربية الماشية وبالدرايات الفلاحية. ولأجل تمثيل المعطيات قمنا باستعمال برنامج ArcGis لرسم الخرائط وبرنامج Excel و Spss لتمثيل البيانات الاحصائية. كما اعتمدنا على الإحصاء الوصفي في التعبير عن النتائج المتوصل إليها.

2. النتائج

1.2.الدرايات الفلاحية في المجال الزراعي

- **اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات البورية**

مبيان 1: اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات البورية بالجماعة الترابية سيدي عيسى

المصدر: بحث ميداني 2016

تختلف اختيارات الفلاحين للمزروعات البورية بالجماعة الترابية سيدي عيسى؛ إذ نجد هيمنة زراعة الحبوب

على اختياراتهم؛ بحيث أن أغلبهم يختارونها بنسبة 72 % متبوعة بزراعة القطاني بنسبة 45 %، ثم المزروعات العلفية بنسبة 25 %، في حين تشكل زراعة الخضراوات 15 %، وأخيرا الأشجار المثمرة والتي لا تشكل سوى 12 % من اختياراتهم.

- **اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات السقوية**

مبيان 2: اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات السقوية بالجماعة الترابية سيدي عيسى

المصدر: بحث ميداني 2016

تختلف اختيارات الفلاحين للمزروعات السقوية بالجماعة الترابية سيدي عيسى؛ حيث تحتل المزروعات الصناعية المرتبة الأولى في اختيارات الفلاحين وفي مقدمتها الشمندر بنسبة 65 %، متبوعة بزراعة الحبوب والتي تشكل نسبة 60 %، وتأتي بعدها المزروعات العلفية بنسبة 40 %، بينما تشكل القطاني نسبة 32 % من اختيارات الفلاحين، في حين تمثل زراعة الخضروات 25 %، وأخيرا الأشجار المثمرة والتي تشكل فقط نسبة 21 %.

- **استعمال الأسمدة والبذور**

يعتمد النشاط الزراعي على استعمال البذور خاصة في زراعة الحبوب والقطاني والمزروعات الصناعية والخضروات والأشجار المثمرة؛ إذ نجد استعمال البذور المحلية بشكل كبير على حساب المستوردة من الخارج نظرا لارتفاع تكلفتها. يعد استعمال الأسمدة من العوامل المساهمة في الرفع من الإنتاج الزراعي والحفاظ على التربة، خاصة وأن الاستغلال المكثف للحيازات الفلاحية يسبب إنهاكا للتربة؛ حيث تختلف استعمالاتها بين الحيازات الصغرى والمتوسطة والكبرى تبعا للظروف المادية للفلاح. إذن، نجد تقاربا في استعمال البذور والأسمدة في المزروعات بالجماعة الترابية سيدي عيسى؛ إذ تتراوح نسب

استعمال البذور بين 78 % و91 % بين مختلف المزروعات، في حين تتراوح نسب استعمال الأسمدة بين 75 % و 90 %.

مبيان 3: استعمال الأسمدة والبذور بالجماعة الترابية سيدي عيسى

المصدر: بحث ميداني 2016

- **تقنيات الحرث والحصاد**

جدول 1: تقنيات الحرث والحصاد بالجماعة الترابية سيدي عيسى

المزروعات	تقنيات الحرث %			تقنيات الحصاد %		
	يدوي	الي	مزودج	يدوي	الي	مزودج
الحبوب	12	70	18	7	73	20
القطاني	16	69	15	18	70	12
المزروعات الصناعية	18	70	12	8	72	20
المزروعات العلفية	15	71	14	10	72	10
الخضروات	40	30	30	100		
الأشجار المثمرة	23	45	32	100		

المصدر: بحث ميداني 2016

تساهم المكننة في الرفع من الإنتاج الزراعي بالحيازات الفلاحية؛ حيث تؤثر وتتأثر في نفس الوقت على العناصر

الأخرى (استعمال التربة، اليد العاملة، المردودية...). ويختلف استعمال تقنيات الحرث والحصاد حسب الفلاحين بين العصرية والتقليدية؛ إذ نجد هيمنة استعمال الحرث آلي في جل المزروعات متبوع بالحرث المزدوج بين الوسائل العصرية والتقليدية، بينما تشكل الحرث اليدوي نسبا أقل. كما نجد هيمنة استعمال الحصاد اليدوي في جل المزروعات، باستثناء الخضروات والأشجار المثمرة التي يظل معظم حصادها يدويا.

- **تقنيات السقي**

تمكن معرفة طرق السقي التكميلي من فهم أشكال تعامل الفلاحين مع المجال الزراعي وتكيفهم مع الجفاف، أغلب الفلاحين يستعملون السقي العصري بالجماعة الترابية سيدي عيسى، والمتمثل في السقي بالرش بنسبة 92 %، بينما يعتمد فقط 4 % من الفلاحين على السقي التقليدي.

مبيان 4: تقنيات السقي المستعملة بالجماعة الترابية سيدي عيسى

المصدر: بحث ميداني 2016

2.2.الدرايات الفلاحية في تربية الماشية

- **اختيارات تربية الماشية**

تشكل تربية الماشية نظاما يتكامل مع الزراعة ويعتمدوه الفلاحون من أجل تنويع نشاطهم الفلاحي. تهيمن تربية الغنم على اختيارات الفلاحين في تربية الماشية بالجماعة الترابية سيدي عيسى وذلك بنسبة 61 %، متبوعة بتربية البقر بنسبة 32 %، بينما تبقى تربية الماعز ضعيفة؛ حيث تشكل نسبة 7 % من اختيارات الفلاحين. إذن، يظهر هذا التوزيع هيمنة تربية الغنم بالجماعة الترابية سيدي عيسى.

مبيان 5: اختيارات الفلاحين لأنواع الماشية بالجماعة الترابية سيدي عيسى

المصدر: بحث ميداني 2016

- **طرق رعي الماشية**

تختلف أشكال تربية الماشية بين الرعي الطليق والإرجان بالجماعة الترابية سيدي عيسى أو هما معا حسب نوع الماشية؛ إذ نجد أن أغلب الفلاحين يعتمدون على الرعي الطليق والإرجان معا في تربية الماشية، ثم على الإرجان في تربية الغنم والرعي الطليق بالنسبة لتربية الماعز.

جدول 2: طرق رعي الماشية بالجماعة الترابية سيدي عيسى بالنسب المئوية

	رعي طليق	إرجان	رعي طليق وإرجان
البقر	19	30	51
الغنم	32	49	18
الماعز	60	19	21

المصدر: بحث ميداني 2016

- **أنواع الاعلاف المخصصة للماشية**

تختلف مصادر الاعلاف تبعا لحجم الحيازة ونوعية المزروعات المعتمدة والامكانيات المادية للفلاحين، ومدى انفتاح الفلاحين على الأسواق والتعاونيات؛ إذ أن هناك تعدد في أنواع الأعلاف المخصصة للماشية بالجماعة الترابية سيدي عيسى؛ حيث يحتل الشمندر المرتبة الأولى ضمن الأعلاف الموجهة للماشية بنسبة 93 % متبوعا بالسيكاليم بنسبة 71%، ثم النخالة بنسبة 44 %، في حين تشكل الفصة والبرسيم نسبة 40 % ويأتي الشعير أخيرا ب 36 %.

مبيان 6: أنواع الاعلاف المخصصة للماشية بالجماعة الترابية سيدي عيسى

المصدر: بحث ميداني 2016

- **التطبيب البيطري**

مبيان 7: اعتماد الفلاحين على الطبيب البيطري للماشية بالجماعة الترابية سيدي عيسى

المصدر: بحث ميداني 2016

يشكل التطبيب البيطري جانبا مهما في رعاية الماشية ووقايتها من الأمراض، ويختلف اعتماده حسب الفلاحين

وتبعا لنوعية الماشية، فأغلب الفلاحين بالجماعة الترابية سيدي عيسى يعتمدون على الطبيب البيطري بالنسبة للبقر بنسبة 95%، بينما يعتمدون عليه في تطبيب الغنم بنسبة 70% و 38 % بالنسبة للماعز.

3.2.الدرايات الفلاحية في المجال السوسيو اقتصادي

مبيان 8: مصادر الانفتاح السوسيو اقتصادي للفلاحين بالجماعة الترابية سيدي عيسى

المصدر: بحث ميداني 2016

تختلف مصادر انفتاح الفلاح على محيطه السوسيواقتصادي من خلال الانخراط في التعاونيات الفلاحية وزيارة المعارض الفلاحية والأسواق، والتي تلعب دورا في اكتساب الفلاح للمعارف والدرايات الفلاحية وتبادلها مع مختلف الفلاحين والجهات.

تعتبر الأسواق مكانا للتبادل التجاري والتفاعل الاجتماعي بين المرتادين، ومجالا للتواصل وتبادل الأخبار والتجارب بين الفلاحين من جهة، والقرويين والحضريين من جهة ثانية.

- **دور السوق الأسبوعي "جمعة سحيم" في التبادل التجاري**

يعتمد أغلب الفلاحين على السوق الأسبوعي "جمعة سحيم" في شراء المنتوجات؛ إذ يقوم نسبة 90 % منهم بشراء الخضروات، و89 % بشراء الماشية، متبوعة بالمواد الأخرى بنسبة 77 %، في حين يقوم 71 % منهم بشراء الأعلاف، وأخيرا الحبوب والقطاني بنسبة 61 %.

أما بخصوص بيع المنتوجات يقبل أغلب الفلاحين المستجوبين على بيع الماشية بنسبة 86 %، متبوعة بالحبوب والقطاني بنسبة 65 %، بينما تشكل المواد الأخرى 45 %، والخضروات بنسبة 40 %، وأخيرا بيع الأعلاف بنسبة 35 %.

مبيان 9: تسويق المنتوجات من طرف الفلاحين بالسوق الأسبوعي

المصدر: مقابلة مع التجار والفلاحين 2016

- **دور السوق الأسبوعي "جمعة سحيم" في انتشار التجديدات والتواصل بين الفلاحين**

-مجال التجديدات الفلاحية:

يعتبر التجديد في تحسين الإنتاجية؛ إذ يرتبط بالابتكار والتطور التقني من أجل الحصول على الربح ومردودية أكثر؛ إذ يجسد معارف ودريات الفلاحين بالتكنولوجيا الزراعية. يعتبر السوق الأسبوعي مجالا لانتشار التجديدات في الزراعة وتربية الماشية في مجموعة من المجالات، واكتساب المعارف والتبادل بين الفلاحين والمرتاديين.

صرح أغلب الفلاحين المستجوبين بأنهم يقومون بتسويق الماشية في السوق بنسبة 87 %، ذلك من أجل التجديد في القطيع، وكذلك صرح 61 % منهم بأنهم يقومون بشراء الأسمدة والبذور، و52 % منهم باقتناء المبيدات الفلاحية، في حين صرح نسبة 45 %منهم بأن السوق الأسبوعي يشكل لهم فرصة لاقتناء وإصلاح المعدات الفلاحية سواء التقليدية أو العصرية.

مبيان 10: مجالات التجديد الفلاحي بالسوق الأسبوعي جمعة سحيم

المصدر: مقابلة مع التجار والفلاحين 2016

-التواصل بين الفلاحين:

يشكل السوق بالنسبة لمعظم الفلاحين، مكان التلاقي والتواصل الاجتماعي وتداول المعلومات الفلاحية والمعارف بين الفلاحين وزيارة مراكز الاستشارة الفلاحية والتعاونيات. صرح 95 % من الفلاحين أنهم يتبادلون المعلومة الفلاحية على الخصوص في رحبة الحبوب والقطاني، بينما نسبة 87 % برحبة المواشي، وتشكل أيضا المقاهي مكانا للتواصل بين الفلاحين؛ حيث أكد نسبة 78 % على ذلك. في حين تصل نسبة الفلاحين الذين يتواصلون بمحلات اقتناء البذور والأسمدة إلى 45 %، بينما نسبة 41 % منهم عند زيارة التعاونيات، وأخيرا 30 % عند زيارة مركز الاستشارة الفلاحية.[1]

4.2.درايات الفلاحين بالمنازل والفصول الفلاحية

تعد عناصر اليومية الفلاحية المتكونة من المنازل والأبراج والفصول من أهم العناصر التي تتحكم في توجيه سلوك الفلاح وفي طريقة تعامله مع النشاط الفلاحي، نظرا لما تجمع من علاقة بين العناصر المناخية وطرق التكيف الرعي-زراعي، كما تعد موروث تقليديا يتبعه الفلاحون في معرفة أحوال المناخ وتدبير الأشغال الفلاحية من عمليات الحرث ورمي البذور والحصاد والدرس.

شكل 1: تنظيم الحقول الزمنية

المصدر: عمل شخصي

إذن، تعد المنازل الفلاحية تقويمات زمنية وتقسم إلى 28 منزلة في السنة و12 برجا، وتتكون كل منزلة من 13 يوم، وكل فصل من فصول السنة به 7 منازل فلاحية.

تضم السنة الفلاحية 28 منزلة تدوم كل منزلة 13 يوما، إلا منزلة الجبهة والتي تصل مدتها إلى 14 يوما، وكل شهر ميلادي يسبق الشهر الفلاحي ب 13 يوم. وافتتاح الزريعة أي بداية الحرث تبدأ من 18 أكتوبر إلى 30 أكتوبر الفلاحي أي من 31 اكتوبر إلى 12 نونبر الميلادي، وانتهاء الحرث يبدأ من 17 يناير الى 29 يناير الفلاحي أي من 30 يناير إلى 11 فبراير الميلادي، والحصاد يبدأ من 19 أبريل الى 30 أبريل الفلاحي أي من 01 ماي الى 13 ماي.

[1] بن الأمين الحسين، الأنظمة الرعي-زراعية والتغيرية المطرية: دراسة في اختيارات الفلاحين وأنماط التكيف" حالة سهل عبدة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني- الدارالبيضاء، 2021.ص 259-260

تخضع الأشغال الفلاحية تبعا للمنازل والفصول الفلاحية؛ إذ يعتمد الفلاحون على التقويم الفلاحي في تدبير أشغالهم الزراعية حسب السنة الفلاحية التي تنقسم الى أربعة مراحل:

-فترة الحرث وزراعة الحبوب وتكون في فصل الخريف.

-فترة زراعة القطاني وتكون في فصل الشتاء.

-فترة العناية بالمحاصيل الزراعية وتسمين الماشية وتتم في فصل الربيع.

-فترة الحصاد والرعي الطليق وتتم في فصل الصيف.

من خلال البحث الميداني مع الفلاحين بالجماعة الترابية سيدي عيسى، تبين لنا أن 58 % من الفلاحين لهم دراية بالمنازل والأمثال الفلاحية، وغالبيتهم من الفلاحين الكبار في السن، في حين أن 42 % من الفلاحين ليست لهم دراية بالمنازل والأمثال الفلاحية ولا يعتمدون عليها في الأشغال الفلاحية.

يرجع هذا التباين في النسب إلى اختلاف الأعمار؛ بحيث أن كبار السن من المستجوبين هم من لهم دراية، بينما أن صغار الفلاحين ليست لهم معرفة بهذه الأزمنة.[2]

5.2.كيف يمكن للدرايات الفلاحية أن تشكل رصيدا معرفيا لتنمية الإنتاج الزراعي

يمكن للدرايات الفلاحية أن تشكل رصيدا يمكن الاعتماد عليه لدى مراكز الاستشارة الفلاحية لتعميقه وترسيخه وجعله وسيلة من وسائل تنمية الإنتاج الزراعي. إذ أن بعض الفلاحين لديهم دراية بالتقنيات والأساليب الزراعية المتبعة والتي تختلف تبعا للوسط الطبيعي. وحسب الفئات العمرية للفلاحين، وهي مستوحاة من تعامله مع الوسط البيئي (التربة والماء والنبات والحيوان) وتكيفه مع الوسط البيئي. وطرق تسويقه للمنتجات الفلاحية ودرجات الانفتاح على التنظيمات الفلاحية.

مبيان 11: مجالات تعامل الفلاحين مع الاستشارة الفلاحية بالجماعة الترابية سيدي عيسى

المصدر: بحث ميداني 2016

[2] بن الأمين الحسين، الأنظمة الرعي-زراعية والتغيرية المطرية: دراسة في اختيارات الفلاحين وأنماط التكيف" حالة سهل عبدة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني- الدارالبيضاء، 2021.ص 241 -242.

تختلف مجالات تعامل الفلاحين مع الاستشارة الفلاحية بالجماعة الترابية سيدي عيسى؛ إذ أن 33 % من الفلاحين يعتمدون عليها من أجل خدمات الزرع والتسميد و 27 % منهم من أجل أعلاف الماشية ، ثم 22 % من أجل تقنيات الحرث والحصاد، وأخيرا 18 % من أجل السقي.

ومن خلال البحث الميداني قمنا بدراسة المراحل الزراعية والمنازل التي يؤثر فيها تأثير الجفاف على المردودية بالجماعة الترابية سيدي عيسى؛ بحيث تمكنا من الحصول على النتيجة التالية:

يؤثر الجفاف بشكل عام على جميع المراحل الزراعية بالخصوص في مرحلة افتتاح الزريعة الموافقة لمنزلة الاكليل بتاريخ 18 أكتوبر الفلاحي/31 أكتوبر الميلادي، ثم مرحلة انتهاء الحرث الموافقة لمنزلة سعد السعود بتاريخ 27 يناير الفلاحي/9 فبراير الميلادي، ومن بعدها مرحلة الحصاد الموافقة لمزلة الثريا بتاريخ 19 أبريل الفلاحي/1 ماي الميلادي. وبالتالي يمكن استنتاج أن الجفاف يؤثر على المردودية في بداية الموسم الزراعي حتى نهايته.

مبيان 12: المراحل الزراعية والمنازل التي يؤثر فيها تأثير الجفاف على المردودية بالجماعة الترابية سيدي عيسى

المصدر: بحث ميداني 2016

إذن، يجب نقل وتبادل الدرايات الفلاحية بين الفلاحين على اختلاف أعمارهم. ويمكن أن تلعب هذه الدرايات الفلاحية دورا هاما في تعزيز قدرات الفلاحين على التكيف مع التقلبات المناخية باعتبارها رصيدا معرفيا وجب تتمينه، فهناك اختلاف في طرق تكيف الفلاحين مع التقلبات المناخية وتعاملهم مع الوسط البيئي تبعا لهاته الدرايات الفلاحية.

نلاحظ من خلال نتائج البحث الميداني بالجماعة الترابية سيدي عيسى أن هناك مجموعة من التدابير يعتمدها الفلاحون من أجل التكيف مع التغيرية المناخية، ومن بين هذه التدابير نذكر الاقتصاد في مياه الري والذي يعتمده 39 % من الفلاحين، بينما يعتمد 25 % منهم على تنويع المحاصيل، ثم نسبة 19 % منهم على الدورة الزراعية و17 % على الزراعات البديلة.

مبيان 13: التدابير المعتمدة من طرف الفلاحين للتكيف مع التغيرية المناخية

المصدر: بحث ميداني 2016

3.المناقشة:

1.3.مناقشة ملائمة النتائج.

يمكن القول بأن هناك تلاؤم بين ما جاء في المقدمة والمنهجية والنتائج المتوصل إليها، من خلال الدراسة التي قمنا بها عبر البحث الميداني والمقابلة مع الفلاحين بالجماعة الترابية سيدي عيسى التي مكنتنا من الإجابة عن السؤال الإشكالي وبلوغ الأهداف. أما الصعوبات التي واجهتنا لإجراء البحث الميداني فتكمن في نقص الدراسات الخاصة بموضوع الدريات الفلاحية، وصعوبة الحصول على المعلومات من المصالح الإدارية.

2.3.تقديم بعض مقترحات.

يجب أن تشكل الدريات الفلاحية رصيدا معرفيا لتنمية الإنتاج الزراعي وجب تتمينه والأخذ به في تدبير الأنشطة الفلاحية بحيث أنها تعكس معارف وسلوكات الفلاحين في تدبير الأشغال الفلاحية في الزراعة وتربية الماشية ولتعزيز دور الدريات الفلاحية في الإنتاج الزراعي لا بد من:

- الاعتماد على الدرايات الفلاحية لدى مراكز الاستشارة الفلاحية لتعميقها وترسيخها.
- تدوين الدرايات الفلاحية وفق سجل فلاحي وتبادلها بين الفلاحين باختلاف أعمارهم.
- إدخال تقنيات زراعية حديثة وتحسين وسائل الإنتاج وأنماط الاستغلال وتخصيب التربة.
- تعزيز قدرة الفلاحين على التكيف مع التقلبات المناخية من خلال مواكبتهم وتأطيرهم.
- اعتماد السقي الموضعي والري التكميلي بالنسبة للمناطق البورية.

- تبادل الخبرات بين مؤسسات البحث الزراعي والفلاحين.

- تشجيع الفلاحين على الانخراط في التعاونيات الفلاحية من أجل التشجيع على الإنتاج.

-تحسين الظروف المادية والصحية لليد العاملة الفلاحية وتأطير الفلاحين وتحسين طرق التواصل معهم.

مراجع باللغة العربية:

-الأسعد محمد، اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي-زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب دراسة في الإيكولوجيا الثقافية، منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية، 2002،

-بلفقيه محمد، الجغرافيا القول فيها والقول عنها، المقومات الابستملوجية، الطبعة الأولى، الرباط، مطبعة المعاريف، 2002.

-بلفقيه محمد، أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع (صومابروب)، 1988.

- بن الأمين الحسين، الأنظمة الرعي-زراعية والتغيرية المطرية: دراسة في اختيارات الفلاحين وأنماط التكيف" حالة سهل عبدة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني- الدارالبيضاء، 2021.

-بن الأمين الحسين، مدينة محمد، دور الأسواق الأسبوعية القروية في التنمية الريفية " مجال التبادل التجاري والتواصل" دراسة حالة سوق جمعة سحيم بإقليم أسفي، أعمال المؤتمر الوطني الثالث للجغرافيين الشباب، كتاب الجهة والبيئة وإعداد التراب 2019، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني- الدارالبيضاء،2019.

-بن الأمين الحسين، مدينة محمد، دينامية الحيازات الفلاحية بالمجالات شبه الجافة "دراسة حالات بدكالة عبدة"، أعمال المؤتمر الوطني الثالث للجغرافيين الشباب، كتاب الجهة والبيئة وإعداد التراب 2019، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني- الدارالبيضاء،2019.

-بنشريفة عبد اللطيف، الحيازات الفلاحية بالمغرب: بنيتها وخصائصها، مجلة جغرافية المغرب، العدد الخامس، السلسلة الجديدة، 1981.

-مدينة محمد، بعض مظاهر التكثيف الزراعي بالشاوية السفلى" حالة الجماعة القروية أولاد علي إقليم بن سليمان"، كلية الآداب والعلوم الانسانية بنمسيك الدار البيضاء، 1992.

-مدينة محمد، دينامية المجال الفلاحي بالشاوية السفلى دراسة في اشكالية التحول والتنمية المحلية بأحواز الدار البيضاء، اطروحة لنيل دكتوراه الدولة بالجغرافيا، الدار البيضاء، 2007.

مراجع باللغة الفرنسية:

- Balaghi R et Jlibene M et Benaouda H, Projet d'Intégration du Changement Climatique dans la Mise en œuvre du Plan Maroc Vert (PICCPMV) de la région Doukkala Abda. Inra, 2010.

-Jouve Ph et Papy F, Les systèmes de culture dans les zones semi-aride et aride du Maroc Occidental, Département d'agronomie. Institut agronomique et vétérinaire Hassan II. Rabat. RGM série 7, 1983.

-Levina, E & Tirpak, D, adaptation to climate change: key terms, Organization for economic co-operation and development. and international energy agency. OECD,2006

-Maiga, A, Contribution à l'étude d'adaptation de la station de pompage pour la reconversion à l'irrigation localisée du périmètre de sidi Aïssa, province de Safi. Mémoire de troisième cycle pour l'obtention du diplôme d'Ingénieur d'Etat en Génie Rural, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, 2013.

الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء

Natural Resources and Armed Conflicts in Sub-Saharan Africa

د. صبحي رمضان فرج سعد، أستاذ جغرافية البيئة المساعد – كلية الآداب – جامعة المنوفية – مصر.

ملخص: في العقود الأخيرة ، شهدت العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء زيادة في عدد وكثافة النزاعات المسلحة ، والتي يدور بعضها حول الأراضي والمياه والمراعي الطبيعية، أو على النفط والموارد المعدنية. ولهذه الصراعات العديد من الآثار السلبية على أنظمة هذه الموارد ، سواء من خلال تدهورها ونضوبها أو تعطيل استثماراتها. وهذا يسبب أعباءً وانعكاسات تنموية على مجتمعات المنطقة التي يعاني معظمها من الفقر المدقع. كما أنه يؤدي إلى تقويض سبل العيش وتدهور مؤشرات التنمية. ويحتاج إقليم أفريقيا جنوب الصحراء إلى تضمين أهداف التنمية طويلة الأجل بحزم في استغلال الموارد الطبيعية. وللحد من الحروب الأهلية ، يجب على الدول تنويع اقتصاداتها وتوجيه دخل السلع إلى برامج الخدمة الاجتماعية لتقويض الدعم العام للمتمردين الذين يسيطرون على المناجم والأراضي الزراعية، وأيضاً البحث عن حلول هيكلية طويلة الأجل لتحسين قدرة القطاعات الاقتصادية الهشة في أفريقيا جنوب الصحراء لتقليل فرص الصراع، بالإضافة إلى وقف استنزاف الموارد الطبيعية من قبل القوى الخارجية في المنطقة، من خلال تكامل الشركات المحلية في مجالات الاستثمار وإنتاج وتصدير السلع المصنعة من المواد الخام الأفريقية، أو نقل وتوطين تكنولوجيا هذه الصناعات إلى الدول الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: الموارد الطبيعية، النزاعات المسلحة، الصراعات، أفريقيا جنوب الصحراء.

Abstract: In recent decades, many countries in Sub-Saharan Africa have witnessed an increase in the number and intensity of armed conflicts, some of which are fought over land, water and natural pastures, or over oil and mineral resources. These conflicts have many negative effects on the systems of these resources, whether through their deterioration and depletion or the disruption of their investments. This causes burdens and developmental repercussions on the societies of the region, most of which suffer from extreme poverty. It also leads to undermining livelihoods and declining development indicators. Sub-Saharan Africa needs to firmly include long-term development goals in the exploitation of natural resources. In order to reduce civil wars, states must diversify their economies and direct commodity income into social service programs to undermine public support for the insurgents who control mines and farmland. Also searching for long-term structural solutions to improve the capacity of fragile economic sectors in sub-Saharan Africa, to reduces the chances of conflict. In addition to stopping the depletion of natural resources by external forces in the region, through the integration of local companies in the fields of investment, production and export of goods manufactured from African raw materials, or by increasing the continent's share of global manufacturing chains in industries based on their raw materials, or transferring and localizing the technology of these industries to African countries.

مقدمة:

تشير تحليلات الحروب الأهلية على مدى الأعوام الـ 70 عاماً الماضية إلى أن 40% منها على الأقل قد ارتبطت بالسيطرة على أراضي متنازع عليها أو باستخدام الموارد الطبيعية مثل المياه أو المعادن أو النفط. وبحلول نهاية عام 2016م كان هناك ما يزيد على 65 مليون شخص لاجئ أو نازح داخلياً، وهو عدد يفوق ما سُجّل في أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى 128 مليون شخص محتاج إلى مساعدة إنسانية[1].

ومنذ عام 1990م كان استغلال الموارد الطبيعية سبباً في تغذية 18 صراعاً على الأقل[2]. والعلاقة السببية بين الموارد الطبيعية واندلاع الصراعات العنيفة في قارة أفريقيا علاقة معقدة للغاية؛ فالحالات التي تكون فيها الموارد الطبيعية هي السبب الوحيد للنزاع حالات قليلة للغاية، بينما أغلبها يأتي في سياق عوامل وخلفيات اجتماعية واقتصادية وسياسية مركبة ومتفاعلة.

وشهدت أفريقيا أشكال مختلفة من النزاعات في جميع أنحاء القارة، واختلافات إقليمية كبيرة في اتجاهات هذا النزاع وأسبابه، وتذخر معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء بالجماعات المتمردة التي يأتي على رأس أولوياتها البحث عن مصادر تمويل بديلة؛ حيث يبقى التحدي الرئيس والملح هو تأمين الأموال لشن الحرب، فإذا لم تستطع التغلب على مشكلة التمويل؛ فإن الجماعة المتمردة تتلاشى أو تنخفض درجة وخطورة العنف الذي تمارسه.

أولاً: الموارد الطبيعية في أفريقيا - مدخل مفاهيمي:

يقصد بالموارد الطبيعية المواد الأولية الخام التي توجد في الطبيعة ولا دخل للإنسان في وجودها أو تكوينها، وتشمل: الأراضي والغابات والمصائد السمكية والموارد المائية والمعدنية.

وتعتبر أفريقيا واحدة من أغنى قارات العالم بالموارد والثروات الطبيعية، فهي موطن لنحو 25٪ من الغابات المطيرة المتبقية في العالم و17% من جميع الغابات، بما لها من أهمية كبيرة في حفظ التنوع البيولوجي في المنطقة[1]. كذلك تمتلك إفريقيا أكثر من 60٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وتسهم بنحو 15% من إجمالي الناتج المحلي، وبحسب صندوق النقد الدولي (2012م) توظف الزراعة أكثر من نصف إجمالي القوى العاملة بالقارة[2].

كما تمتلك أفريقيا حوالي 30٪ من جميع احتياطيات المعادن العالمية، وتشكل احتياطيات القارة المؤكدة 8٪ و7٪ من المخزون العالمي للنفط والغاز الطبيعي على التوالي. وتسهم المعادن بنسبة 70٪ من إجمالي الصادرات الأفريقية وحوالي 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة[3].

جدول(1) توزيع الموارد المعدنية بدول قارة أفريقيا

نوع المورد	الدول
البوكسيت	غانا- سيراليون- جمهورية غينيا
الفحم	جمهورية الكونغو الديموقراطية- إثيوبيا- موزمبيق- نيجيريا- جنوب أفريقيا- تنزانيا- زيمبابوي
الكوبالت	جمهورية الكونغو الديموقراطية- زامبيا
كولومبيت	نيجيريا
النحاس	أنجولا- بوركينافاسو- جمهورية الكونغو الديموقراطية- إثيوبيا- موريتانيا- جنوب

(1) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التشرّد البيئي: التنقّل البشري في عصر التأثير البشري" الأنثروبوسين"، متاح على: (https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/22269/Frontiers_2017_CH6_AR.pdf?sequence=2&isAllowed=y)

(2) متاح على:(https://peacekeeping.un.org/ar/conflict-and-natural-resources)

(1) متاح على : (https://www.iied.org/food-demand-forests-sub-saharan-africa).

(2) OECD-FAO,Agricultural Outlook 2016-2025, 2016, p.60.

(3) African Development Bank, African Natural Resources Center, Catalyzing growth and development through effective natural resources management, 2016, p.3.

	أفريقيا- أوغندا- زامبيا
الماس	أنجولا- بتسوانا- بوركينافاسو- جمهورية أفريقيا الوسطى- جمهورية الكونغو الديموقراطية- غانا- جمهورية غينيا- نامبيا- سيراليون- جنوب أفريقيا- تنزانيا
الذهب	بوركينافاسو- كوتيفوار- جمهورية الكونغو الديموقراطية- ليبيريا- إثيوبيا- غانا- كينيا- مالي- جنوب أفريقيا- تنزانيا- زيمبابوي
الحديد	أنجولا- الكاميرون-إثيوبيا- الجابون- غانا- جمهورية غينيا- ليبيريا- موريتانيا- نيجيريا- النيجر- سيراليون- جنوب أفريقيا
الرصاص	نيجيريا- تنزانيا- زامبيا
المنجنيز	أنجولا- بوركينافاسو- كوتيفوار- جمهورية الكونغو الديموقراطية- الجابون- غانا- المغرب- جنوب أفريقيا
الغاز الطبيعي	جمهورية الكونغو الديموقراطية- الجابون- نيجيريا
زيت البترول	الجزائر- أنجولا- الكاميرون- تشاد- مصر- غينيا الاستوائية- الجابون- ليبيا- نيجيريا- السودان
الفوسفات	أنجولا- مالي- نيجيريا- السنغال- توجو- أوغندا
الروتيل والإلمنيت	بنين- كوتيفوار- سريلانكا
القصدير	جمهورية الكونغو الديموقراطية- النيجر- نيجيريا
اليورانيوم	جمهورية الكونغو الديموقراطية- جمهورية أفريقيا الوسطى- الجابون- النيجر- جنوب أفريقيا
الزنك	جمهورية الكونغو الديموقراطية- نيجيريا- زامبيا
Source: Alao,A., Natural resources and conflict in Africa : the tragedy of endowment, University of Rochester Press, 2007, p.53.	

والنزاعات بشأن الموارد الطبيعية في أفريقيا هى نزاعات على استخدام هذه الموارد أو طرق إدارتها، وتظهر هذه النزاعات عندما تكون المصالح والاحتياجات غير متوافقة أو حيثما لا تراعي أولويات بعض فئات المستخدمين في السياسات والبرامج والمشروعات. وشهدت السنوات الأخيرة زيادة في حجم ومجال بل وحدة هذه النزاعات، التي إن لم تعالج فقد تتحول إلى عنف وتتسبب في تدهور البيئة وعرقلة المشروعات وتقويض سبل المعيشة[1].

وتحدث النازعات بشأن الموارد الطبيعية على مستويات متعددة، كما تشمل فئات مختلفة من العناصر الفاعلة. وهناك ثلاثة محركات عامة للنزاعات على الموارد الطبيعية المتجددة[2]:

- **الأول: ندرة الموارد نتيجة الطلب المتزايد عليها:** ينشأ ذلك عن طريق النمو السكاني و/ أو زيادة مستويات استهلاك الموارد للفرد. ومن أمثلة النزاعات العنيفة التي نشأت عن ذلك تلك التي حدثت في رواندا عام 1994م، وجنوب إفريقيا في فترة ما قبل الفصل العنصري وما بعده، والنزاعات في موريتانيا/ السنغال عام 1989م وفي زيمبابوي في الفترة من 1960 إلى 1980م.
- **الثاني: تدهور الموارد و/أو استنفادها:** ينشأ ذلك عن التغيرات البيئية الطبيعية أو سوء استغلال وإدارة الموارد. ومن الأمثلة على ذلك التصحر في منطقة الساحل التي تغطي الصحراء الكبرى، وجيوب المساحات الداخلية المكتظة بالسكان والتي تشهد إفراطاً في الزراعة والرعي في السودان وكينيا وزيمبابوي وبوتسوانا وجنوب إفريقيا وزامبيا؛ حيث نشأت صراعات شديدة العنف بين المجتمعات المحلية بسبب التنافس على الموارد المتناقصة.
- **الثالث: التوزيع غير المتكافئ وفرص الوصول إلى الموارد الطبيعية:** حيث يتم تهميش المجموعات الأقل قوة في المجتمع- مقارنة بالمجموعات الأخرى- من حيث المساواة في الوصول إلى موارد معينة، لتتركز الموارد في أيدي

(1) الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة العالمية، المنازعات وإدارة الموارد الطبيعية، 2000م، ص1.

(2) Maphosa,S.B., Natural Resources and Conflict :Unlocking the economic dimension of peace-building in Africa, AISA POLICYbrief Number 74 – March 2012,pp.5-6.

نخبة قليلة، بينما يتعرض الباقون لندرة أكبر، وشكّل ذلك المحرك الرئيس لمعظم النزاعات وأعمال العنف بالقارة.

ثانياً: بؤر النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية:

تمثل القارة الأفريقية ما يقرب من 88٪ من الوفيات المرتبطة بالنزاعات في العالم ، يليها آسيا والشرق الأوسط بنسبة 9٪ ، ثم أوروبا والأمريكتين بنسبة 2٪ و1٪ لكل منهما على التوالي[1].

ولعبت الموارد الطبيعية دوراً رئيساً في إشعال الصراعات وإدامتها، ويعتقد الكثيرون بـ "لعنة الموارد" في إفريقيا، حيث أضرت بسهولة الحصول على الموارد والسلع الطبيعية وبالعديد من الاقتصادات الوطنية والإقليمية الأفريقية من خلال تعزيز الفساد السياسي وتغذية العنف والتمرد، حتى صار يطلق عليها "موارد الصراع" Conflict Resources.

وتتعدد صور العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات في أفريقيا، فقليل من النزاعات تنشأ عن دافع واحد، كما أن وجود الموارد في بعض النزاعات يسمح باستمرارها وإطالة أمدها أو على الأقل تصاعدها. وفي جميع الحالات تقع هذه الموارد تحت الأثر المباشر والممتد لهذه النزاعات، إما بنهبها واستنزافها أو بتدهورها وتعطيل استغلالها.

كذلك فإن العلاقة بين الندرة البيئية والصراع علاقة معقدة؛ حيث تتفاعل الندرة مع العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مثل شرعية النظام السياسي وشخصية النظام الاقتصادي، ويمكن لهذه الآثار الاجتماعية، في ظل ظروف معينة، أن تسبب صراعات عرقية وحركات تمرد وتطيح بالأنظمة.

والجدول (1) يوضح أهم النزاعات الناتجة عن الموارد الطبيعية في أفريقيا، حيث يسرد 21 صراعاً حديثاً مرتبطاً بالموارد الطبيعية في القارة، ارتبطت ستة منها بالأحجار الكريمة، وفي ثمانية كان المورد النفط أو الغاز الطبيعي، وفي اثنين كان نوعاً من المخدرات غير المشروعة، وفي خمس نزاعات كانت الأخشاب هى الباعث على حدوث النزاع، وفي خمس أخرى كان النزاع على السيطرة على الأراضي.

جدول (2) النزاعات الناتجة عن الموارد الطبيعية في قارة أفريقيا

الدولة	السنة/ الفترة الزمنية	الموارد الطبيعية
الجزائر	1992	النفط، الغاز الطبيعي
أنجولا	2002-1975	النفط، الماس ،الأخشاب ، العاج
أنجولا	1975	النفط
بوروندي	1993	الأرض
الكاميرون/ نيجيريا	1997	النفط
تشاد	1994-1980	النفط ، اليوارنيوم
الكونغو- برازفيل	1997-1993	النفط
جمهورية الكونغو الديموقراطية	1993	النحاس، الكوبالت، الماس، الذهب، الأخشاب
كينيا	1991	المياه ، المراعي ، الماشية
ليبيريا	1996-1989	الحديد، الماس، المطاط ، الأخشاب، المخدرات
ليبيا	2011	النفط
موزمبيق	1996-1976	العاج، الأخشاب
المغرب	1975	الفوسفات، النفط
رواندا	1990	القهوة، الأرض

(1) Hawkins V .Stealth Conflicts: How the World's Worst Violence is Ignored) .Aldershot: hgate) (2008). doi: 10.1177/02673231100250020507.

السنغال	1997	المخدرات
سيراليون	1999-1991	الماس، البوكسيت، الأخشاب
الصومال	1988	الموز، الماشية
جنوب أفريقيا	1990	المخدرات، الأرض، البلاتين
السودان	1983	النفط
الصحراء الغربية	1976	الفوسفات
زيمبابوي	2000	الأرض

Source: Maphosa, S,B., Natural Resources and Conflict:Unlocking the economic dimension of peace-building in Africa, Africa Institute of South Africa, AISA POLICYbrief Number 74 – March 2012, p.3.

وفي حروب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، يمكن التمييز بين نوعين من المتحاربين: أولئك الذين ليس لديهم مصلحة شاملة في الحفاظ على الدولة أو الشعب، ولكنهم ببساطة عازمون على النهب، وأولئك الذين يسيطرون على الدولة ويسعون إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح الخاصة بهم من خلال تشجيع الاستقرار والنمو. في أنجولا، على سبيل المثال، مكن النفط البحري والماس الغريني متمردي الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA) ومتمردي الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنجولا (UNITA) من المشاركة في القتال المطول. وتمتع القادة من كلا الجانبين بثروة هائلة من النفط والماس، بينما عانى المواطنون العزل، وخاصة النساء والأطفال من أعمال العنف[1].

وفي ليبيريا وسيراليون، أدى تنوع الموارد (الماس وخام الحديد والمطاط والأخشاب) وتوزيعها الجغرافي إلى ظاهرة "**أمراء الحرب**"، التي تتميز بصراع متشقق للغاية بين حكومة ضعيفة تسيطر على العاصمة والعديد من الميليشيات التي تتحكم في الموارد الداخلية؛ نظراً لأن أي منظمة متمردة تحتاج إلى دعم مالي لإدارة أنشطتها والمحافظة عليها. وبالنظر إلى أن الجماعات المتمردة تميل إلى أن تكون متمركزة في المناطق الريفية لأسباب عسكرية واضحة؛ فإنها تتحول بالتالي إلى "أنشطة تجارية" ذات أشكال مختلفة من الابتزاز واستغلال السلع الأساسية وتجارتها[2].

أ- النزاع بسبب الأراضي:

غالباً ما تنشأ معظم النزاعات القائمة على الأرض من تحديات الحيازة؛ ففي كينيا على سبيل المثال، لوحظ في عدد من المناطق أن ملكية الأراضي وحقوق استخدامها كانت السبب الرئيس في النزاع؛ وكان لذلك آثار سلبية على أسواق الأراضي والحيازة والأمن الغذائي والإنتاج الاقتصادي والحد من الفقر. ومعظم هذه النزاعات في الحقيقة هى نتاج فشل السلطات المعنية في إنفاذ القانون[3].

ب- النزاع بسبب المياه والمراعي الطبيعية:

على الرغم من المخاوف المتزايدة بشأن الآثار الأمنية المحتملة للنقص الشديد في هطول الأمطار في المناطق الضعيفة والهشة سياسياً، فلا تزال الظروف الخاصة التي تجعل العنف المسلح أكثر أو أقل احتمالًا في أوقات الجفاف غير مفهومة جيدًا. وتشير نتائج الدراسات إلى أن أحداث النزاع الأهلي المتعلقة بالجفاف تكون أكثر احتمالًا في المناطق الإدارية التي تفتقد شبكات طرق متطورة، كذلك من المرجح أن يكون العنف الطائفي المرتبط بالجفاف بالمناطق التي

(1) Maphosa, S,B, Op.Cit, p.3.

(2) Maphosa, S,B., Loc.Cit.

(3) Muigua , K., Natural Resources and Conflict Management in East Africa , Paper Presented at the 1st NCMG East African ADR Summit held at the Windsor Golf Hotel, Nairobi on 25th & 26th September, 2014 ,p.17.

يفتقر فيها السكان إلى مصادر مياه محسّنة[1].

وتتكرر الصدامات بين الرعاة والمزارعين في البيئات التي تعتمد على المراعي ، حيث يتسبب التقلب الشديد في نظام سقوط الأمطار في جعل المزارعين، وبصورة أخص الرعاة، أكثر عرضة لندرة المياه. وتبدأ العلاقة بين الرعاة والمزارعين في التأزم خاصة خلال فترات الجفاف، لاسيما مع انخفاض الحيز الأرضي المتاح أمام تنقلاتهم ، وبروز الحدود الاصطناعية التي تحد من حركتهم؛ مما يزيد من إمكانية نشوب نزاعات بين الرعاة والمزارعين. ففي دارفور على سبيل المثال، تسبب التنافس على حقول الرعي والمياه في نشوب 31 صداماً مسلحاً من أصل 41 صداماً خلال الفترة (1930-2000م)، وتصاعد العنف بين الطرفين إلى حد ارتفع فيه عدد الخسائر البشرية إلى ما يتراوح بين 200 إلى 500 ألف قتيل، بالإضافة إلى مليوني مهجّر[2].

كذلك تسبب الصراع المستمر في نيجيريا بالولايات الشمالية الشرقية والصراع الجديد بين الرعاة والمزارعين حول الموارد الشحيحة في الحزام الأوسط إلى 341 ألف و200 ألف حالة نزوح جديدة بكل منهما على التوالي. واندلعت التوترات بمنطقة الحزام الأخضر واستمرت أربعة أعوام بين الرعاة من شمال المنطقة والمزارعين من الجنوب، وتحولت إلى نزاع مسلح في عام 2018م؛ مما أدى إلى عنف وتدمير كبير. وكان التصحر المرتبط بتغير المناخ عاملاً مهماً أدى إلى تدهور المراعي- المجهدة أصلاً- وإجبار الرعاة على التحرك جنوباً بحثاً عن أراضي الرعي. وقد أثارت قوانين جديدة لمكافحة الرعي في ولاية بنوي Benue غضب الرعاة، الذين تم دفعهم إلى الدول المجاورة حيث اشتبكوا مع المزارعين[3].

وفي حالة السلع الزراعية عالية القيمة، لا تشارك الجماعات المتمردة بشكل مباشر في الإنتاج، لكنها تسبق الحصاد عندما تصل إلى النضج. يتجلى هذا الافتراض في الموارد بأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تقوم الجماعات المتمردة وقطّاع الطرق المسلحون بالاحتيال ونهب حقول المحاصيل. وفي سيراليون، بدأت الجبهة الثورية المتحدة بفرض ضرائب على القهوة، ولم تنتقل إلى الماس إلا بعد أن أصبحت الصناعة راسخة[4]. وهي الصناعة التي تحقق بالمناطق الريفية في أنجولا وسيراليون إيرادات اقتصادية مرتفعة؛ ومن ثم كان من السهل نسبياً على المحاربين تشغيل مضارب استخراج الماس والحصول على الإيرادات بالقوة.

ج- النزاع بسبب النفط والموارد المعدنية:

ارتبط وفرة الموارد الطبيعية- مثل النفط- بكميات كبيرة، بوجود نسبة عالية من النزاعات أو الحركات الانفصالية. ومن الأمثلة على ذلك الوضع في منطقة بيافرا Biafra (نيجيريا)، كابيندا Cabinda (أنجولا)، كاتانغا/ شابا Katanga/Shaba (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، الصحراء الغربية(المغرب)، جنوب السودان، أبيي ودارفور (السودان). وفي العديد من هذه الحالات تتسبب الانقسامات العرقية في نشأة حركات التمرد؛ حيث تتحكم بعض الجماعات العرقية فيما لديها من الموارد؛ ومن ثم يتولد لديها حافز لتأكيد حقها في الانفصال؛ بدلاً من استغلال هذه الموارد تنموياً في تحسين الخدمات ورفع مستويات المعيشة[1].

---

(1) Detges, A., Local conditions of drought-related violence in sub-Saharan Africa: The role of road and water infrastructures, Journal of Peace Research, Volume: 53 issue: 5, pp. 696-710, A vailable at: (https://doi.org/10.1177/0022343316651922).

(2) المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية- تحديات المستقبل، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2008م، ص ص162- 163.

(3) GRID, Global Report on Internal Displacement, 2019, pp.18-19.

(4) Maphosa, S,B., Op.Cit, p.4.

(1) Maphosa, S,B., Op.Cit, p.4.

وأكد تقرير لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة (UN panel of experts report) أن الأحجار الكريمة في الحرب الأهلية الأنجولية سمحت للمتمردين بشراء الأسلحة وكسب الأصدقاء والدعم الخارجي، وكانت بمثابة متجر للثروة. وعلى نفس المنوال، أكد تقرير "جلوبال ويتنس" Global Witness أن الماس لعب الدور الرئيس في تمكين يونيتا (UNITA) من إعادة تخزين ذخائرها والحفاظ على تدفق الإمدادات التي بدورها مكنتها من تجاهل نتائج انتخابات عام 1992م وتجنب الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا Lusaka. وبالرغم من أن كلا التقريرين يؤكدان دور الموارد الطبيعية في إدامة الصراع، إلا أنهما لا يجادلان في أن الماس كان السبب الوحيد للحرب، أو أن "يونيتا" كانت تقاتل فقط من أجل ثروة الماس[(2)(*)].

واعتباراً من عام 2010م، كان مصدر الصراع الذي يغذي الحرب الأكثر دموية في العالم هو الذهب في الكونغو، وقد وقع النزاع المسلح ونهب الموارد المعدنية الذي لم يقتصر على الجهات الفاعلة المحلية، فخلال حربي الكونغو الأولى (1996-1997م) والثانية (1998-2003م)، استفادت رواندا وأوغندا وبوروندي بشكل خاص من موارد الكونغو، واستمرت هذه الحكومات في تهريب الموارد إلى خارج الكونغو.

ومما يجدر ذكره، أنه وفقاً لمؤشر مدركات الفساد (CPI)[(**)] والذي تتراوح تصنيفاته للدول بين 10 (نظيف للغاية) وصفر (فاسد للغاية) يتضح انتشار الفساد بشكل خاص في البلدان التي لديها نسبة أعلى من الموارد الطبيعية، فمن بين 32 دولة تعتمد على المعادن في مؤشر أسعار المستهلكين، حصلت 23 دولة على درجة أقل من 5.41[(3)].

ثالثاً: تأثير النمو الاقتصادي والنفوذ الدولي على خريطة الموارد في أفريقيا:

إن الاقتصاد السياسي لأفريقيا متأصل بعمق في تاريخه سوء استغلال وإدارة موارده المعدنية والطبيعية. فبعد مرور أكثر من 500 عام على الاستغلال التجاري لموارد إفريقيا، لا تزال القارة مستودع رئيس لاحتياطيات المعادن وإمداداتها بالعالم. على سبيل المثال تستحوذ القارة على ثلاثة أرباع إمدادات البلاتين بالعالم، ونصف إمدادات الماس والكروم، ولديها ما يصل إلى خُمس إمدادات الذهب واليورانيوم، ويتزايد إنتاجها النفط والغاز مع أكثر من ثلاثين دولة الآن في هذه الفئة.

وبالرغم من ذلك، تنخفض الصادرات البينية داخل القارة إلى 16.6% من إجمالي الصادرات وفقاً لإحصاءات عام 2017م[(1)]. وتشكل المنتجات المعدنية (البترول، الخامات ، إلخ) نحو 33% من الصادرات داخل أفريقيا، وقرابة 50% من إجمالي الصادرات من أفريقيا إلى بقية العالم .

وشكلت المنتجات الأولية ما يقرب من 73٪ من إجمالي الصادرات في دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة (2010 – 2013م) ، مقابل 62٪ خلال الفترة (1995- 1999م)، ويمثل النفط الخام وحده حوالي 45٪ من إجمالي الصادرات. من ناحية أخرى ، تهيمن السلع المصنعة إلى حد كبير على الواردات، وفقًا للأونكتاد (2016م)، فقد

---

(2) Loc.Cit.

(*) يُعتقد أن حركة "يونيتا" المتمردة قد كسبت 3.7 مليار دولار أمريكي في الفترة 1992–1997م من "الماس الدموي" أو "ألماس الصراع"، والتي استخدمتها لتمويل نضالها المستمر ضد الحكومة. راجع:

MMSD, The Mining, Minerals and Sustainable Development Project,p.193, Available at: (https://pubs.iied.org/sites/default/files/pdfs/migrate/G00900.pdf).

(**) يصدر عن منظمة الشفافية الدولية (TI) وهى منظمة غير حكومية مقرها برلين.

(3) MMSD, Op.Cit, 185.

(1) UNITED, Economic Development in Africa, Report 2019: Made in Africa – Rules of Origin for Enhanced Intra-African Trade, p.19.

شكّلت السلع المصنعة ما يقرب من 45٪ من إجمالي الواردات خلال الفترة (2010-2013م)، وبلغت واردات الخدمات 31٪.

وتحاول العديد من النماذج استكشاف العوامل التي تؤثر على مخاطر الصراع، ومن هذه النماذج نموذج كولير وهوفلر Collier-Hoeffler حول الروابط بين الموارد الطبيعية والصراع(2003م). وفي هذا النموذج توجد ثلاثة عوامل مهمة: مستوى دخل الفرد، ومعدل النمو الاقتصادي، وهيكل الاقتصاد(أي الاعتماد على صادرات السلع الأولية). وبحسب النموذج فإن مضاعفة دخل الفرد تقلل إلى النصف تقريبًا من خطر نشوب حرب أهلية (كل نقطة مئوية إضافية للنمو تقلل الخطر بحوالي نقطة مئوية واحدة)، وفيه أيضاً أن الصادرات السلعية الأولية التي تبلغ حوالي 25% من إجمالي الناتج المحلي لديها خطر نشوب صراع بنسبة 33%، ولكن عندما تكون هذه الصادرات 10% فقط من إجمالي الناتج المحلي ، ينخفض الخطر إلى 11%[2].

والعلاقة بين انخفاض معدل النمو الاقتصادي ونشوب الحروب الأهلية توثقها البيانات والأحداث بدول أفريقيا جنوب الصحراء؛ فبحسب بيانات البنك الدولي بلغ متوسط معدل النمو في السنوات الثلاث التي سبقت الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية -5.56%؛ وفي السنوات الثلاث التي سبقت الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو وصل المعدل إلى -1.94%؛ وعشية الحرب الأهلية في ليبيريا، كان متوسط معدل النمو -1.34%[3].

ويمثل النفط الأفريقي أهم إغراء للقوى الاقتصادية الكبرى بالعالم؛ فهناك منافسة شديدة بين الدول والشركات الأجنبية لتأمين الموارد لدرجة أنه يجذب أكثر من 50٪ من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتمثل الشركات الأوروبية ما يقرب من ثلثي إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، ويأتي أكثر من نصفه من المملكة المتحدة وفرنسا[4]. وأصبحت الصين في سنة 2013م ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتحصل على البترول الخام من جنوب السودان وأنجولا. كما تحصل على خام الزنك والنحاس من إريتريا، والكوبالت من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتبغ الخام من زيمبابوي، والحديد والتيتانيوم من سيراليون.

ولم تترجم عائدات الصادرات والنمو الاقتصادي اللذين حققتهما الموارد الطبيعية إلى تحقيق المزيد من الرخاء بالقارة، فمع استثناءات بسيطة، لا تستهلك إفريقيا أو تضيف قيمة كبيرة لهذه المنتجات المعدنية التي لديها. وبدلاً من ذلك تُصدر القارة هذه الموارد كخامات– بأسعار زهيدة وقيمة مضافة متدنية- لتغذي الرخاء والتنمية في دول العالم المتقدم، لتظل إفريقيا مُقَدِّم أسعار بدلاً من أن تكون مُصنِّعة أسعار، تسهم بدور هامشي في التجارة الدولية.

ومن حيث نسبة الاعتماد على صادرات المعادن بدول أفريقيا جنوب الصحراء فقد تصدرت نيجيريا دول القارة بنسبة 97.8% (النفط) ثم أنجولا بنسبة 92.2% (النفط) وغينيا بنسبة 89.8% (البوكسيت، الألمنيوم، الذهب، الماس)، وبتسوانا بنسبة 87.2% (الماس، النحاس، النيكل)، والجابون بنسبة 79.5% (النفط)، ثم زامبيا بنسبة 61.5% (النحاس، الكوبالت)، ثم النيجر بنسبة 46.1% (الألمونيوم، الذهب)، وموزمبيق بنسبة 42.3% (الألمونيوم)[1].

---

(2) Bannon, I, and Collier, P., Natural Resources and Conflict: What We Can Do, in: Natural Resources and Violent Conflict- options and actions, Ian Bannon Paul Collier editors, The World Bank, Washington, D.C. 2003, pp.2-3.

(3) Ross, M., The Natural Resource Curse: How Wealth Can Make You Poor, in: Natural Resources and Violent Conflict- options and actions, Ian Bannon Paul Collier editors, The World Bank, Washington, D.C. 2003,p.20.

(4) The Guardian, Scramble for Africa :As the industrial powers race to extract the continent's natural resources to feed their own consumption, they are fostering environmental degradation, corruption and human rights abuses, Wed 2 May 2007.

(1) UNCTAD,World Investment Report 2007.

وما زالت حصة أفريقيا من أرباحها التعدينية ضئيلة مقارنة بما تحققه شركات التعدين على أراضيها. فالأرباح التي حققتها شركات التعدين في عام 2010م بلغت 110 مليارات دولار بما يعادل صادرات البضائع من جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا في نفس العام.

وعلى المستوى العالمي تبلغ نسبة عائدات الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي 2.2%، تنخفض عن ذلك بالدول مرتفعة الدخل إلى 1.2%، وتصل إلى 3.6% بالدول متوسطة الدخل، وترتفع إلى 11.7% بالدول مرتفعة الدخول، وارتفعت النسبة بالبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات إلى 18.0%[(2)].

وفي أفريقيا جنوب الصحراء بلغ المتوسط العام لنسبة عائدات الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي 9.3%، بما يزيد على أربعة أمثال المتوسط العالمي. وقد ارتفعت بشكل كبير في بعض البلدان، فتراوحت بين 15.0 و20.0% في الصومال وزامبيا وبوروندي وأنجولا وتوجو والجابون واريتريا وموزمبيق وبوركينافاسو، وزادت على 20.0% في تسع بلدان، هى على الترتيب: غينيا، تشاد، سيراليون، غينيا الاستوائية، ليبيريا، الكونغو الديموقراطية، جنوب السودان، الكونغو برازفيل.

جدول(3) عائدات الموارد الطبيعية بدول أفريقيا جنوب الصحراء (2017م)

الدولة	عائدات الموارد الطبيعية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	الدولة	عائدات الموارد الطبيعية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
أنجولا	16.4	ليبيريا	25.2
بنين	5.8	مدغشقر	10.3
بتسوانا	1.0	ملاوي	9.6
بوركينافاسو	19.9	مالي	11.4
بوروندي	16.2	موزمبيق	19.5
الكاميرون	6.6	ناميبيا	4.6
جمهورية أفريقيا الوسطى	13.6	النيجر	13.3
تشاد	22.0	نيجيريا	8.7
جزر القمر	2.4	رواندا	5.9
الكونغو الديموقراطية	32.7	ساوتومي وبرنسيب	2.9
الكونغو برازافيل	42.7	السنغال	3.8
كوتيفوار	3.3	سيشيل	0.1
جيبوتي	0.7	سيراليون	22.2
غينيا الاستوائية	24.3	الصومال	15.2
إريتريا	19.1	جنوب أفريقيا	5.1
إثيوبيا	10.6	جنوب السودان	42.4
الجابون	18.4	تنزانيا	6.6
غامبيا	5.8	توجو	16.4

(2) البنك الدولي، 2017م ، متاح على:
(https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.TOTL.RT.ZS).

غانا	13.1	أوغندا	13.9
غينيا	20.2	زامبيا	15.9
كينيا	2.5	زيمبابوي	7.0
ليسوتو	5.9	متوسط أفريقيا جنوب الصحراء	9.3
المصدر: البنك الدولي، 2017م ، متاح على: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.TOTL.RT.ZS			

وفي أغلب هذه البلدان لا يجري تخصيص الإيرادات النقدية لهذه الموارد لتطوير البنية الأساسية والخدمات أو لصالح الصناعات المحلية؛ في ظل غياب الشفافية والمساءلة وشيوع الفساد الإداري بأغلب الحكومات الأفريقية .

رابعاً: تداعيات الاستغلال الجائر للموارد والنزاعات المرتبطة بها:

(أ) استنزاف الموارد الطبيعية:

تعكس عمليات التعدين التي تقوم بها شركة "أنغلو بلاتنيوم" Anglo Platinum وهي أكبر منتج للبلاتين في العالم في مقاطعة ليمبوبو بجنوب إفريقيا العديد من الآثار السلبية على السكان الذين يقطنون هذه المقاطعة، حيث فقد آلاف الفقراء في المناطق الريفية أراضيهم الزراعية نتيجة أنشطة التعدين، كما تلوثت المياه في المناطق القريبة من مناجم الشركة وأصبحت غير صالحة للاستهلاك البشري[1].

وثبت أن تلوث الموارد الناجم عن استخراج المعادن الثقيلة من 800 منجم في 44 دولة نامية يؤدي إلى زيادة بنسبة 3 إلى 10% في الإصابة بفقر الدم بين النساء و5% في حالات التقزم بين الأطفال الذين يعيشون في مجتمعات التعدين. وكشف تقييم الأثر البيئي الغاني في عام 2008م لـ 61 منجماً رئيساً والعديد من مواقع العمليات الصغيرة الحجم أن مناطق التعدين بها تركيزات أعلى نسبياً من الزرنيخ، خاصة داخل مناطق المناجم القديمة. وفي غانا وتنزانيا يستخدم عمال المناجم الزئبق لفصل الذهب عن المعادن الأخرى بتكلفة زهيدة، إلا أنه يتجاوز الحدود المصرح بها للتعرض من قبل منظمة الصحة العالمية[1].

وعندما تقع الصناعات الاستخراجية في المناطق الريفية المأهولة بالسكان تتأثر الإنتاجية الزراعية بهذه المناطق تأثراً سلبياً، وهو ما يؤثر بدوره على دخل المزارعين.

(ب) التهجير وحركات النزوح القسري:

استأثرت أفريقيا جنوب الصحراء عام 2018م بأكثر من 26٪ من اللاجئين في العالم ونحو 14.5 مليون نازح داخلياً[3]. وهناك سبعة بلدان جنوب الصحراء الكبرى هي من بين البلدان العشرة الأولى من حيث عدد اللاجئين في العالم، علاوة على ذلك ، فإن ما يقرب من 60٪ من اللاجئين وطالبي اللجوء من إفريقيا تقل أعمارهم عن 18 عاماً.

وشهدت الصومال على مدى السنوات الـ 25 الماضية دورة من موجات الجفاف الممتدة بلغت ذروتها في عامي 2016 و2017م، عندما حدث ندرة في سقوط الأمطار لمدة ثلاثة مواسم متتالية. وقُدر عدد النازحين داخل الصومال بـ 2.1 مليون شخص، وارتفع عدد النازحين منهم بسبب الكوارث الطبيعية خلال العامين 2017 و2018م إلى 1.45 مليون شخص، بما يمثل 84.9% من مجموع النازحين بسبب الكوارث الطبيعية بالدولة في الفترة (2009-2018م)[2]. وقُدرت

---

(1) أميرة محمد عبد الحليم، ثروة إفريقيا نقمة على أهلها، ملحق الأسبوع السياسي، 6 مارس 2014م، متاح على:
(http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/90893a63-3d74-45ce-b24c-e3a3e6cdb8f1#sthash.4UTXbUWk.dpuf)
(1) International Bank for Reconstruction and Development & The World Bank, Africa Development Forum, Mining in Africa: Are Local Communities Better Off?, 2017, p.9.

(2) متاح على:

خسائر التشرد المرتبط بالجفاف بمبلغ 500 مليون دولار، وصلت إلى 110 مليون دولار للخسائر المرتبطة بالنزوح الناجم عن الصراعات، بما يمثل 5.7% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي للصومال[3].

ويؤدي انعدام سيطرة الدولة إلى إساءة استخدام الموارد الطبيعية وتدهورها على نطاق واسع والإفراط في استخدامها، فاقتصاد الحرب بالمنطقة والذي تذهب معظم عائداته إلى "أمراء الحرب" يتطلب- على سبيل المثال- التوسع في الإنتاج التجاري للفحم، والذي يتطلب بدوره إزالة مساحات واسعة من الغابات؛ بما لذلك من تداعيات سلبية تسهم في تفاقم مشكلة الجفاف[4]. كما يسهم نقل الماشية بأعداد كبيرة إلى مناطق سقوط الأمطار في زيادة الضغوط على المراعي؛ وهذا بدوره يجعل هذه المناطق أكثر عرضة للكوارث، ويزيد التنافس على الموارد النادرة من حدة الصراع؛ وينذر بمزيد من النزوح.

وتسببت الحرب الأهلية بين الهوتو والتوتسي(1990-1993م) برواندا في هجرة جماعية لما يقرب من مليوني شخص من الهوتو إلى مخيمات اللاجئين في تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة شكلت ضغط كبير على النظام البيئي المحيط، فقد أزيلت مساحات كبيرة من الغابات لتوفير الخشب للملاجئ واستخدامها كحطب. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تسببت الحروب خلال الفترة (1995-2006م) في خسائر ملحوظة بموارد الحياة البرية؛ نتيجة الصيد الجائر وزيادة الطلب على لحوم الأدغال، بالإضافة إلى القطع الجائر للغابات، نفس الشيء شهدته أوغندا خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي؛ حيث أدى الانتشار المحلي للأسلحة الصغيرة إلى زيادة صيد حيوانات الأدغال، وكان ذلك غالبًا بواسطة الجنود أنفسهم[1].

وتتسبب الألغام التي زرعت في أراضي العديد من البلدان الأفريقية- نتيجة الحروب وانتشار الجماعات المتمردة في بعض أقطار القارة - في فقدان التنوع الحيوي في المناطق المتأثرة بها. بالإضافة إلى أثرها المتمثل في إعاقة الوصول إلى الأرض، ومن ثم عدم القدرة على استغلال مواردها، أو تدهور إنتاجيتها نتيجة التلوث بالعناصر الثقيلة في مواضع زرع الألغام، والمناطق المحيطة، وبخاصة في حالة انفجار اللغم، حيث يصل التلوث بهذه العناصر إلى مدى يقدر بنحو 6 كيلومترات من موقع الانفجار[2]. ففي أنجولا، على سبيل المثال، تشمل المناطق المؤكدة الخطورة (CHA) 1001 حقل ألغام، تمثل الألغام عقبة أمام توفر الأراضي الزراعية والتوسع الزراعي في 571 حقل منها، بينما لها تأثير سلبي على الطرق والمياه والبنية التحتية في حقول يبلغ عددها 118 و88 و105 حقل لكل منها على التوالي[3].

(ج) تراجع مؤشرات التنمية:

شهدت الفترة (1989-2019م) تأثر نحو 30% من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بالنزاعات المسلحة. وأسهمت هذه النزاعات في تراجع النمو الاقتصادي بالعديد من الدول، حيث انخفض النمو السنوي في البلدان التي تشهد صراعات شديدة بنحو 2.5% ، ويزداد التأثير التراكمي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت[4].

(https://www.interaction.org/globalsituationreport2020/global-situation-report/sub-saharan-africa).

(3) GRID,Op.Cit, p.70.

(4) Food Security and Nutrition Analysis Unit, Quarterly Brief - Focus on Gu Season Early Warning, Nairobi, FSNAU, 12 Jun. 2009, available at: (www.fsausomali.org).

(1) Solomon, N. et al, Environmental impacts and causes of conflict in the Horn of Africa: A review, Earth-Science Reviews, 177, 284-290, February 2018(DOI: 10.1016/j.earscirev.2017.11.016).

(2) Berhe,A.A., The Contribution of Landmines to Land Degradation, land degradation & development(8), John Wiley & Sons, Ltd.,2007,, p.9.

(3) GICHD, KCL,SIPRI, The socio-economic impact of anti-vehicle mines in Angola, Geneva, November 2019, p.28 (ISBN: 978-2-940369-79-9).

(4) Fang, X., et al, The Economic Consequences of Conflict in Sub-Saharan Africa, IMF Working Paper, African Department, October 2020, p.3.

وأظهرت الدراسات التأثير السلبي للنزاعات المسلحة على مستوى الخدمات والحالة الصحية للسكان، فكشفت دراسة عن نيجيريا ارتباطًا قويًا بين العيش بالقرب من منطقة النزاع وسوء التغذية الحاد لدى الأطفال النيجيريين(2013م)، مع تأثيرات أكبر على أطفال الريف مقارنة بأطفال المناطق الحضرية. ويرتبط ذلك بخطورة النزاع ، حيث يتم قياسه من حيث عدد وفيات النزاع وطول الفترة الزمنية التي تعرض فيها الطفل للنزاع[5].

كما تؤدي معظم النزاعات إلى تطوير اقتصادات حرب غير رسمية؛ أسهمت في زيادة نسبة الفقر، كما حدث في موزمبيق والصومال. وأدى النزاع المسلح في البلدان التي تعاني من الجفاف إلى تفاقم خطره؛ من خلال إعاقة حركة الرعاة للانتقال إلى أماكن أخرى لمواجهة الجفاف وكذلك وصول المنظمات الإنسانية إلى المتضررين بسبب الجفاف.

كذلك يرتبط الإنفاق العسكري بشكل كبير وعكسي بفرص التعليم، فنقص المخصصات التعليمية بنسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي يزيد معدل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بنسبة 1.7٪[1]. إلى جانب ما يتسبب فيه العنف من هجمات مباشرة على المدارس وتعرض الطلاب والمعلمين للتهديد؛ فقد أدى تصاعد العنف خلال السنوات الأخيرة إلى إغلاق المدارس وإبقاء 8 ملايين طفل خارج المدارس في بوركينافاسو ومالي والنيجر، وكذلك ما يزيد على 2.8 مليون طفل في نيجيريا (شمال شرق البلاد)[2].

وخلال الفترة (1997-2014م) تضاعف الإنفاق العسكري في أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من ثلاثة أضعاف بالقيمة الحقيقية ليصل إلى 22.8 مليار دولار. وتعد النزاعات العنيفة من بين الأسباب الرئيسة للزيادة في الإنفاق؛ ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية(DRC) زادت نسبة الإنفاق العسكري بنسبة 29% خلال الفترة (2014-2017م)؛ نتيجة استمرار العنف السياسي الذي شاركت فيه مليشيات مختلفة في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأورينتال. كما ارتفع الإنفاق العسكري لدولة مالي بنسبة 152% خلال الفترة ذاتها، حيث واصلت قتالها ضد المتطرفين المسلحين[3].

وإجمالاً، يمثل تمويل الجيش أولوية واضحة للحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء، لكن تكاليف الصراع المطول له آثار خطيرة، ومن أبرزها تدمير رأس المال المادي والبشري، وتحويل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، والحاجة إلى استخدام الموارد الحكومية لأغراض غير منتجة. كل ذلك من شأنه تكريس نفوذ وهيمنة القوى الاستعمارية الأجنبية. فالاستقرار الحقيقي يوفر المناخ اللازم للنمو الاقتصادي، الذي تستطيع من خلاله الدولة استغلال مواردها الطبيعية والبشرية وإكسابها قوة ذاتية تمكنها من ملء وظيفتها الجغرافية الداخلية والخارجية؛ مما يفقد القوى الاستعمارية مصالحها في هذه الدول من الحصول على مواد خام بأسعار زهيدة وأسواق استهلاكية رائجة لمنتجاتها.

خامساً:إدارة المورد الطبيعية و آفاق التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء:

تحتاج أفريقيا إلى تضمين الأهداف الإنمائية طويلة الأجل بحزم في عمليات استغلال الموارد الطبيعية، من خلال بناء القدرات البشرية والمؤسسية نحو اقتصاد المعرفة الذي يدعم الابتكار والبحث والتطوير وتعزيز الحكم الرشيد في قطاع المعادن الذي تشارك فيه المجتمعات والمواطنين في صنع القرار، بعد الإنصاف في توزيع العوائد.

---

(5) Howell, E., et al., The impact of civil conflict on infant and child malnutrition, Nigeria, 2013, Maternal & Child Nutrition, Wiley, February 2019. Available at: (https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/mcn.12968).

(1) Poirier, T., The effects of armed conflict on schooling in Sub-Saharan Africa, Institute for Research in the Sociology and Economics of Education (IREDU), UMR 5225, CNRS-University of Burgundy, Dijon, France, 2011, p.9.

(2) UNICEF, Sub-Saharan Africa- Growing up in crisis in a world of opportunities, April 2021, p.17.

(3) Stockholm International Peace Research Institute, Military Expenditure Transparency in Sub-Saharan Africa, Policy Paper November 2018, p.8.

ولتحقيق ذلك لابد من توفير الاستقرار والأمن اللازمين لجذب الاستثمارات في هذا القطاع؛ حيث يؤدي انتشار العنف إلى تعطيل الأسواق وتدمير البنية التحتية وتهديد حقوق الملكية وقطع سلاسل التوريد، فضلاً عن سلامة العاملين(*). وللحد من الحروب الأهلية بدول أفريقيا جنوب الصحراء يجب على الدول تنويع اقتصادياتها وتوجيه دخل السلع بشكل واضح إلى برامج الخدمة الاجتماعية، لتقويض الدعم العام للمتمردين الذين يسيطرون على المناجم والأراضي الزراعية. وفي الوقت نفسه، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد برفض التعامل مع الجماعات المتمردة التي تمول جيوشها من خلال التصدير غير المشروع للسلع(1).

وأحياناً تكون الموارد الطبيعية صاحبة الدور الأكبر في حل مشاكل النزاع والتوصل لحلول بشأنه، ومثال على ذلك ما حدث في سيراليون، حيث تم تعيين زعيم المتمردين رئيساً للجنة إدارة الموارد المعدنية للبلاد؛ من أجل ضمان بقاء اتفاق لومي Lomé في يوليو 1999م الموقعة لإنهاء الحرب الأهلية. وفي الحالات التي حدث فيها دمار بيئي هائل أثناء النزاع، قد يتعين على القرار أن يأخذ في الاعتبار إصلاح الأضرار الناجمة عن الصراع، كما تم في الجهود المبذولة لإعادة بناء ليبيريا. يضاف إلى ما سبق عامل ثالث هو طبيعة التدخل الخارجي في عملية الوساطة، لاسيما في الحالات التي يتمتع فيها الوسيط الخارجي بالسلطة الكافية لفرض قيود على إدارة الموارد الطبيعية من قِبل الفصائل المتحاربة. مثال على ذلك هو الدور الذي لعبته بريطانيا في مستقبل إدارة الأراضي في زيمبابوي أثناء حل حرب التحرير في البلاد خلال الفترة (1978-1980م)(2).

وتوجد العديد من النماذج الناجحة في إدارة الموارد الطبيعية وتعظيم عوائد استغلالها؛ بما يصب في صالح عملية التنمية ، على سبيل المثال، في بوتسوانا يُعزى النجاح الاستثنائي في الانتقال من مستعمرة فقيرة إلى بلد متوسط الدخل ذات أداء جيد في أقل من نصف قرن إلى الإدارة المسؤولة لمواردها من الماس، حيث تتولى بيع وتسويق الماس الخام إلى 21 شركة قطع وتلميع مرخصة من قبل حكومة بوتسوانا؛ ويهدف ذلك تسهيل وقيادة ودعم إنشاء صناعة مستدامة ومربحة للماس في بوتسوانا؛ لتوفير قيمة إضافية للماس، ومع مزيد من التطوير لصناعة الماس، من المحتمل أن يستمر توفير فرص العمل في السنوات القادمة.

وفي زيمبابوي طالما كانت قطاعات التعدين من القطاعات المهمة للنشاط الاقتصادي منذ أكثر من قرن، حيث تنتج الذهب والبلاتين والماس والمعادن الأخرى. وشهدت الدولة استياء كبير من عدم وجود المساواة في تقاسم عوائد الموارد. وكان هناك اهتمام بنقل ملكية القطاع إلى المواطنين المحرومين سابقًا. وفي عام 2010م، أصدرت زيمبابوي قانونًا بموجبه يتعين على الشركات الأجنبية نقل حصة (51 ٪) إلى مواطنيها من السكان الأصليين(*) على مدى فترة خمس سنوات؛ نظراً للتمييز غير العادل الذي كان يمارس ضدهم على أساس عرقي؛ وكان لذلك تأثير كبير على الاستثمار في قطاع التعدين.

وعلى صعيد الموارد الطبيعية غير المعدنية، شهد قطاع الغابات والحياة البرية في ليبيريا طفرة كبيرة بعد استعادته مرة أخرى عقب حرب أهلية طويلة ومدمرة، وكان لهذا القطاع دور مهم في انتعاش اقتصاد ليبيريا؛ حيث شكّل

(*) أظهرت دراسة استقصائية أجريت عام 2001م عن سبب امتناع الشركات أو انسحابها الاستثمارات عن صناعة التعدين في أفريقيا جنوب الصحراء يرجع (بنسبة 78٪ من المستجيبين) إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح. راجع: MMSD, Op.Cit, p.193

(1) Fearon,J.D., Primary Commodity Exports and Civil War,The Journal of Conflict Resolution, Vol. 49, No. 4, Paradigm in Distress? PrimaryCommodities and Civil War (Aug., 2005), p.484.

(2) Alao,A., Natural resources and conflict in Africa : the tragedy of endowment, University of Rochester Press, 2007, pp.28-29.

(*) يُعرَّف "الزيمبابوي الأصلي" بأنه "أي شخص كان قبل 18 أبريل 1980" – وهو تاريخ التأسيس الرسمي لزيمبابوي.

نحو 95% من عائدات الصادرات في عام 1999م، وأسهمت لحوم الأدغال بما يتراوح بين 70-80% من إجمالي اللحوم المستهلكة. وبناء على طلب الحكومة الليبيرية، بدأ مشروع التعاون الفني بين منظمة الأغذية والزراعة وليبيريا خلال الفترة (2001-2005م)، وتضمنت مخرجات المشروع: قاعدة معلومات معاد تأهيلها لقطاع الغابات والحياة البرية، خطة إعادة إعمار هيئة تنمية الغابات (FDA)؛ برنامج وطني للغابات تمت صياغته كإطار متماسك للتنمية المستدامة لموارد الغابات والحياة البرية في ليبريا[1].

وللحد من النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء فلابد من تدخلات عاجلة تشمل ما يلي:

الأول: البحث عن حلول هيكلية طويلة الأجل لتحسين قدرة القطاعات الاقتصادية الهشة بإقليم أفريقيا جنوب الصحراء، من أجل تقليل فرص نشوب النزاعات –المرتبطة بالأراضي والمراعي والمياه- في ظل التغيرات المناخية الحالية. على سبيل المثال قطاع الزراعة بمنطقة الساحل الأفريقي (بوركينافاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، والسنغال)، والذي يعد المصدر الرئيس لمعيشة الغالبية العظمى من السكان، والذي يتعرض لمخاطر الضغوط على الأراضي بسبب النمو السكاني السريع، وظروف التغير المناخ وما تسفر عنه من موجات جفاف وتصحر وفيضانات محلية. وهو ما يتطلب تصميم وتنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر وتحويل الاستجابات قصيرة الأجل إلى إدارة مخاطر على المدى الطويل، ودمج إدارة المخاطر الزراعية في أطر التنمية القائمة وترشيد استثمارات، من خلال توسيع نطاق استثمارات الري وتعزيز تنمية الرعاة وإدارة الثروة الحيوانية واعتماد تكنولوجيات زراعية مرنة قادرة على المواجهة.

الثاني: حل النزاعات القائمة، سواء ما نشأ منها بسبب الموارد الطبيعية أو لأسباب ودوافع أخرى سياسية أو عرقية؛ لما لها من تداعيات سلبية على أنظمة هذه الموارد سواء بتدهورها واستنزافها أو بإهدارها وتعطل استثماراتها؛ بما لكل ذلك من أعباء وتداعيات تنموية على مجتمعات الإقليم التي تعاني أغلبها من فقر مدقع.

الثالث: وقف استنزاف الخارج للموارد الطبيعية للإقليم؛ إما بتكامل الشركات المحلية فى مجالات الاستثمار والإنتاج والتصدير للسلع المصنعة من الخامات الإفريقية، أو بفرض ضوابط تنموية على شركات التنقيب الدولية، وإلزامها بزيادة حصة البلدان الأفريقية من سلاسل التصنيع العالمية فى الصناعات المعتمدة على الخامات المحلية، أو نقل وتوطين ما تملكه من تكنولوجيا للبلدان الإفريقية ولشركاتها الوطنية.

التوصيات:

- التعامل مع الموارد الطبيعية كأحد الأبعاد الحاسمة لمنع الصراع وتحقيق التنمية المستدامة؛ حيثما كانت هي المحرك الرئيس له والدافعة إليه.
- الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بإدارة الحكومات للثروة الطبيعية والعائدات التي تدرها.
- تحسين إدارة الموارد الطبيعية ومعالجة ملكية الأراضي والسيطرة عليها باعتبارها مكونات حيوية لاستراتيجيات توطيد السلام الناجحة بعيدة المدى.
- تخطيط أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على مستويات مختلفة وتنفيذها باستخدام أفضل المعارف العلمية والتقليدية المتوافرة.

(1) FAO: Strengthening the Forestry Development Authority and developing a National Forest Programme (NFP)-TCP/LIR/3001 http://www.fao.org/forestry/51839/en/lbr.

- إشراك المجتمع المدني ، ولاسيما المجتمعات المحلية ، بما في ذلك المجموعات الأصلية والمهمشة في تحديد وتنفيذ خرائط الطريق نحو إدارة أفضل للموارد الطبيعية واستعادة الأنظمة البيئية المرتبطة بها.
- الاستثمار في الصناعات التحويلية والخدمات؛ لتحسين ظروف الحوكمة الأوسع نطاقاً في استغلال الموارد الطبيعية، والتغلب على حواجز البنية التحتية، بما في ذلك الفقر ونقص القدرات ، لتجاوز "لعنة الموارد" وبناء روابط قائمة عليها.
- تعميم قضايا إدارة الموارد الطبيعية في أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع التي تضطلع بها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة ، جنباً إلى جنب مع أجندة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

قائمة المصادروالمراجع:

أولاً: قائمة المصادروالمراجع باللغة العربية:

1- الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة العالمية، المنازعات وإدارة الموارد الطبيعية، 2000م.

2- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التشرّد البيئي: التنقّل البشري في عصر التأثير البشري" الأنثروبوسين"، متاح على:
(https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/22269/Frontiers_2017_CH6_AR.pdf?sequence=2&isAllowed=y)

3- المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية– تحديات المستقبل، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2008م.

ثانياً: قائمة المصادروالمراجع باللغة غيرالعربية:

1) African Development Bank, African Natural Resources Center, Catalyzing growth and development through effective natural resources management, 2016, p.3.
2) Alao,A., Natural resources and conflict in Africa : the tragedy of endowment, University of Rochester Press, 2007.
3) Bannon, I, and Collier, P., Natural Resources and Conflict: What We Can Do, in: Natural Resources and Violent Conflict- options and actions, Ian Bannon Paul Collier editors, The World Bank, Washington, D.C. 2003.
4) Berhe,A.A., The Contribution of Landmines to Land Degradation, land degradation & development(8), John Wiley & Sons, Ltd.,2007.
5) Detges, A., Local conditions of drought-related violence in sub-Saharan Africa: The role of road and water infrastructures, Journal of Peace Research, Volume: 53 issue: 5, A vailable at: (https://doi.org/10.1177/0022343316651922).
6) Fang, X., et al, The Economic Consequences of Conflict in Sub-Saharan Africa, IMF Working Paper, African Department, October 2020.
7) FAO: Strengthening the Forestry Development Authority and developing a National Forest Programme (NFP)-TCP/LIR/3001 http://www.fao.org/forestry/51839/en/lbr.
8) Fearon,J.D., Primary Commodity Exports and Civil War,The Journal of Conflict Resolution, Vol. 49, No. 4, Paradigm in Distress? PrimaryCommodities and Civil War (Aug., 2005).
9) Food Security and Nutrition Analysis Unit, Quarterly Brief - Focus on Gu Season Early Warning, Nairobi, FSNAU, 12 Jun. 2009, available at: (www.fsausomali.org).
10) GICHD, KCL,SIPRI, The socio-economic impact of anti-vehicle mines in Angola, Geneva, November 2019(ISBN: 978-2-940369-79-9).
11) GRID, Global Report on Internal Displacement, 2019.
12) Hawkins V .Stealth Conflicts: How the World's Worst Violence is Ignored) .Aldershot: hgate) (2008). doi: 10.1177/02673231100250020507.
13) Howell, E., et al., The impact of civil conflict on infant and child malnutrition, Nigeria, 2013, Maternal & Child Nutrition, Wiley, February 2019. Available at: (https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/mcn.12968).
14) International Bank for Reconstruction and Development & The World Bank, Africa Development Forum, Mining in Africa: Are Local Communities Better Off?, 2017.
15) Maphosa,S.B., Natural Resources and Conflict :Unlocking the economic dimension of peace-building in Africa, AISA POLICYbrief Number 74 – March 2012.

16) MMSD, The Mining, Minerals and Sustainable Development Project, Available at: (https://pubs.iied.org/sites/default/files/pdfs/migrate/G00900.pdf).
17) Muigua , K., Natural Resources and Conflict Management in East Africa , Paper Presented at the 1st NCMG East African ADR Summit held at the Windsor Golf Hotel, Nairobi on 25th & 26th September, 2014 .
18) Poirier, T., The effects of armed conflict on schooling in Sub-Saharan Africa, Institute for Research in the Sociology and Economics of Education (IREDU), UMR 5225, CNRS-University of Burgundy, Dijon, France, 2011.
19) Ross, M., The Natural Resource Curse: How Wealth Can Make You Poor, in: Natural Resources and Violent Conflict- options and actions, Ian Bannon Paul Collier editors, The World Bank, Washington, D.C. 2003.
20) Solomon, N. et al, Environmental impacts and causes of conflict in the Horn of Africa: A review, Earth-Science Reviews, 177, 284-290, February 2018(DOI: 10.1016/j.earscirev.2017.11.016).
21) Stockholm International Peace Research Institute, Military Expenditure Transparency in Sub-Saharan Africa, Policy Paper November 2018.
22) The Guardian, Scramble for Africa :As the industrial powers race to extract the continent's natural resources to feed their own consumption, they are fostering environmental degradation, corruption and human rights abuses, Wed 2 May 2007.
23) UNCTAD,World Investment Report 2007.
24) UNICEF, Sub-Saharan Africa- Growing up in crisis in a world of opportunities, April 2021.
25) UNITED, Economic Development in Africa, Report 2019: Made in Africa – Rules of Origin for Enhanced Intra-African Trade.

أهمية تطور إنتاج الحليب وعلاقته بتحول العادات الغذائية للمغاربة

The importance of the development of milk production and its relationship to the transformation of the dietary habits of Moroccans

سعاد المختاري: طالبة بسلك الدكتوراه وحدة التكوين البحث في اعداد المجال والتنمية الترابية جامعة ابن طفيل القنيطرة.
حاميد اعنيبر: أستاذ باحث ومكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الدار البيضاء سطات فرع الجديدة.

ملخص: يعتبر قطاع تربية الماشية من القطاعات على الصعيد الوطني التي استأثرت بأهمية باللغة من لدن الدولة، خاصة قطاع إنتاج وتسويق الحليب بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، من خلال العديد من الاستراتيجيات التي رسمت المعالم الرئيسية للسياسة الحليبية على الصعيد الوطني، باعتماد الاعداد الهيدروفلاحي، واستيراد الأصناف الأصيلة من الأبقار الحلوب، ودعم الأعلاف، وتشجيع التلقيح الاصطناعي.

ساهم هذا الاهتمام في ارتفاع ملحوظ لإنتاج الحليب على الصعيد الوطني، في ظل تزايد الطلب على الحليب ومشتقاته نظرا لعدة اعتبارات، أهمها التزايد الملحوظ لساكنة المغرب، وتحول العادات الغذائية للمغاربة وما رافقها ذلك من ازدياد الطلب على الحليب ومشتقاته.

الكلمات المفتاح: الاكتفاء الذاتي، السياسة الحليبية، الاعداد الهيدروفلاحي، العادات الغذائية.

Abstract: The livestock sector is one of the sectors at the national level that has acquired the importance of language from the state, especially the milk production and marketing sector with the aim of achieving self-sufficiency, through many strategies that outline the main features of the milk policy at the national level, by adopting the agricultural preparations, and importing authentic varieties from Dairy cows, feed support, and encourage artificial insemination.

This interest has contributed to a noticeable rise in milk production at the national level, in light of the increasing demand for milk and its derivatives due to several considerations, the most important of which is the noticeable increase of the Moroccan population, the shift in dietary habits of Moroccans, and the accompanying increase in demand for milk and its derivatives.

Keywords: Self-sufficiency, milk policy, hydro-farm preparation, food habits

-تقديم:

شكل الرفع من إنتاج الحليب أحد أهم الرهانات الأساسية في مخططات الدولة الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الحيوية، وذلك من خلال الاهتمام بسلاسل الإنتاج وتطوير حجم قطيع الأبقار ، والاهتمام بتطوير الأعلاف وتحسين النسل بإدخال سلالات جديدة ، بهدف الرفع من المردودية وتطوير الإنتاج استجابة لتزايد الحاجيات من الحليب ومشتقاته.

شكل المخطط الحليبي اللبنة الأولى الاستراتيجيات الدولة لتطوير القطاع ، حيث رسم المعالم الكبرى لتأهيل انتاج الحليب بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، عبر التخطيط لوضع شبكة مهمة من تعاونيات جمع وتسويق الحليب على الصعيد الوطني لتجميع الفلاحين الصغار والمتوسطين للإعطاء لتثمين الانتاج، بالإضافة إلى انشاء وحدات صناعية لتسويق وتحويل الحليب في العديد من المناطق الفلاحية الكبرى والتي تشكل أحواض حليبية مهمة.

-الإشكالية:

يشكل انتاج الحليب أحد أبرز القطاعات الفلاحية التي حظيت باهتمام الدولة نظرا لتزايد الطلب على هذه المادة الحيوية، وذلك من خلال التركيز على تطور حجم القطيع وتحسين السلالات ووضع شبكة مهمة من تعاونيات جمع وتسويق الحليب من هنا يمكن القول: **إلى أي حد شكل تحول العادات الغذائية من الاهتمام بالشاي إلى الحليب دورا رئيسيا في تطور حجم الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب.**

1 يشكل قطيع الأبقار المصدر الأساسي للحليب و مشتقاته بالمغرب

تعد الأبقار المصدر الأساسي لإنتاج الحليب، في غياب إنتاج باقي الأصناف من الماعز والإبل بالمغرب، نظرا لاهتمام الدولة بتطوير قطاع حليب الأبقار، وقلة وانحصار باقي الأنواع في مجالات معينة مع ضعف مردوديتها (حليب الإبل والماعز)، يبقى التركيز على هذا النوع بالمجال المدروس أمرا مستبعدا، نظرا لضعف إنتاج وتسويق هذه الأصناف؛ فالاهتمام منصب أساسا على إنتاج وتسويق حليب الأبقار، وذلك مرتبط بطبيعة وخصوصيات المنطقة.

شهد إنتاج حليب الأبقار تذبذبا بسبب توالي سنوات الجفاف، حيث مر الإنتاج من 461.6مليون لتر سنة 1969 إلى 617 مليون لتر سنة 1980؛ أي بمعدل نمو وصل إلى 3.1 %. غير أن هذا النمو عرف تراجعا بسبب الجفاف بنسبة 7.55%، حيث بلغ إنتاج الحليب ما بين (1980- 1983) 229 مليون لتر[1].

وقد سجل الإنتاج ارتفاعا مع معدل نمو سنوي متوسط بلغ 7.63%، ليصل إلى 1130 مليون لتر سنة 1999، ثم انتقل إلى 2200 مليون لتر سنة 2010.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الحالي يغطي حوالي 90% من استهلاك الساكنة بالمغرب من الحليب ومشتقاته، فرغم المجهودات المبذولة من لدن الدولة لتغطية الطلب؛ فإنها لم تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي، نظرا لتزايد الساكنة، والحاجة الملحة لهذه المادة الحيوية، خاصة خلال شهر رمضان، تجعل الاستيراد أمرا ضروريا، مما يضطر معه المغرب إلى

[1] وزارة الفلاحة والتنمية القروية "مديرية تربية المواشي" الرباط سنة 2010

جلب كميات مهمة من دول أوربية كفرنسا وهولندا ونيوزيلاندا، لسد الخصاص وتغطية حاجيات السوق الداخلية .

المبيان رقم (1): تطور إنتاج الحليب على الصعيد الوطني

إطار تعاونيات لجمع الحليب، قصد إعطاء الإنتاج قيمة تنافسية. كل هذه الإجراءات ساهمت بشكل كبير في تطور حجم الإنتاج، لكن ذلك لم يرق إلى مستوى سد كل حاجيات الساكنة من مادة الحليب.

2- تزايد الطلب على الحليب و مشتقاته :

عرفت الساكنة المغربية، خاصة الساكنة الحضرية، ارتفاعا ملحوظا أدى إلى تزايد الطلب على المنتجات الفلاحية منها (الحبوب، والحليب ومشتقاته، واللحوم)، الشيء الذي دفع الدولة إلى البحث عن سبل وحلول ناجعة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المواد الأساسية؛ بوضع استراتيجيات، ومخططات متوسطة وبعيدة المدى.

يعد التزايد المستمر لساكنة المغرب، سببا رئيسيا ومباشرا لنمو الحاجيات الضرورية، خاصة الحليب ومشتقاته، باعتبارها مادة استهلاكية يومية؛ فالفرد في المغرب يستهلك0.10 لتر من الحليب في اليوم؛ أي 36.5 لتر في السنة، هذا الرقم يطرح أكثر من علامة استفهام أمام طموحات الدولة من خلال سياستها لتحقيق توصية المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (F.A.O)، والمتمثلة في 90 لتر للفرد في السنة .

كما يبقى تأطير كافة المتدخلين في عملية الإنتاج، أمرا ضروريا لتطوير القطاع، خصوصا أمام التزايد الكبير للساكنة الحضرية والقروية، وما تتطلبه من زيادة في الإنتاج. ويوضح الرسمان الموالیان تطور ساكنة المغرب ، والساكنة الحضرية والقروية.

المبيان رقم (2) يوضح تطور ساكنة المغرب من سنة 1960 إلى 2010

المصدر: الاحصاءات العامة للسكان والسكنى ما بين 1960 و2010

المبيان رقم (3): يوضح تطور الساكنتين الحضرية والقروية بالمغرب ما بين 1960و2010

المصدر: الاحصاءات العامة للسكان والسكنى ما بين 1960 و2010

يتبين من خلال المبيانين(2-3) تطورا مستمرا وملحوظا لساكنة المغرب خاصة الحضرية، واكبه تزايد مستمر للطلب على المواد الأساسية أهمها الحليب ومشتقاته. هذه السوق الاستهلاكية الداخلية تحتم على المتدخلين في قطاع إنتاج الحليب الرفع من طاقتها الإنتاجية بهدف تغطية الحاجيات المتزايدة.

غير أنه رغم التطور الحاصل في مستوى الإنتاج، كما سلف الذكر، فإن المغرب لازال بعيدا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب ومشتقاته، خاصة في فترة الذروة (شهر رمضان) حيث يتضاعف الطلب على هذه المادة. وتحتل الزبدة مكانة مهمة في واردات المغرب، رغم ارتفاع ثمنها في السوق العالمية، والذي وصل إلى 9000 دولار للطن، فإن وارداتها لا زالت مهمة أمام ضعف الإنتاج الداخلي وارتفاع الطلب عليها.

1-2 تحول العادات الغذائية للمغاربة :

شهدت العادات الغذائية والاستهلاكية للمغاربة تحولا ملحوظا، فإضافة إلى الشاي والقهوى، أصبح الحليب مادة أساسية للساكنة، يدخل في العديد من الوجبات اليومية، وبالتالي ارتفع الطلب عليه؛ إذ انتقل متوسط استهلاك الفرد اليومي من الحليب من 0.11 لتر سنة 2000 إلى 0.17 لتر سنة 2010، ثم من المتوقع أن تصل إلى 0.32 لتر سنة 2023[2]، هذه الأرقام تعطي مؤشرا قويا على تغير العادات الاستهلاكية، هذه الأخيرة رغم أهميتها فإنها تصطدم بضعف القدرة الشرائية للساكنة.

وللإشارة، فالحليب يعتبر من أهم العناصر الغذائية، التي تمد الإنسان بالطاقة التي يحتاج إليها، كما يعتبر المصدر الرئيسي الذي يمد الجسم بالكالسيوم، ويحتوي على مجموعة من العناصر الغذائية، تتمثل في " الفيتامين ب1، والفيتامين ب2، وفيتامين د، والفيتامين أ، والفيتامين ب3،والفيتامين ب6، والفيتامين ب12، والنشويات، والبروتينات، والكالسيوم، والحمض الفوليكي، وحمض البانتوتنيك، والزنك، والفوسفور والماغنيزيوم.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية القروية "استراتيجية تطوير قطاع الحليب" سنة 2002.

يساعد الحليب على بناء وتقوية العظام، وهو مصدر غذائي طبيعي من العناصر الغذائية التي تساعد الجسم على النمو السليم وتحافظ عليه، من خلال توفره على المكونات الضرورية، والمتمثلة في الكالسيوم، والفيتامين أ، والبروتينات والفوسفور، والماغنيزيوم.

يعد الكالسيوم أهم مكون يساعد في البناء والمحافظة على العظام وتقويتها وحمايتها، كما أنه ضروري للمحافظة على الأسنان، ففي حال لم يحصل جسم الإنسان على كفايته من الكالسيوم عن طريق الغذاء والحليب بالخصوص، قد يتعرض لمرض هشاشة العظام أو ترققها، فتصبح العظام قابلة للتكسر بسهولة. ولتأكيد على أن احتياجات الجسم اليومية من هذه المادة تختلف باختلاف السن، والجنس، وتزداد الحاجة إلى الكالسيوم عند المرأة الحامل والمرأة المرضع، وعلى العموم ينصح الأطباء المختصون في التغذية بتناول ثلاث حصص من الحليب ومشتقاته بشكل يومي، لتعادل كل حصة 250 ملل من الحليب.

2-2 الاستهلاك وتزايد ثمن الحليب:

شهد إنتاج الحليب تضاعفا ملحوظا ما بين 1969 إلى الآن، لكن عموما يبقى استهلاك الحليب ومشتقاته متوسطا، إذا ما تمت مقارنته مع دول المغرب العربي كتونس والجزائر (85**لتر/فرد في السنة**)، وموريتانيا (**89 لتر/فرد في السنة**)، أو باقي الدول الأوروبية كفرنسا وهولندا(130 **لتر/فرد في السنة**)[3]؛ ويمكن تفسير هذا التأخر في معدل استهلاك الحليب، إلى عدة عوامل مرتبطة أساسا بالعادات الغذائية للمغاربة التي تجعل من الشاي المشروب المفضل في جل وجباتها اليومية، وعامل أخر مرتبط بضعف القدرة الشرائية لفئة عريضة من المغاربة خاصة أن ثمن الحليب المسوق من لدن شركات الإنتاج يبقى مرتفعا، حيث يصل ثمن اللتر الواحد إلى 7 دراهم. فرغم المجهودات المبدولة من طرف الدولة لتطوير قطاع إنتاج الحليب، فإن الاستهلاك الفردي لايزال ضعيفا بالمقارنة مع دول الجوار ذات ظروف طبيعية ومناخية أصعب.

والجدول رقم (1) يبين تطور استهلاك الفرد من الحليب من 1970 إلى 2008.

الجدول رقم (1): تطور استهلاك الفرد من الحليب ما بين 1970 و 2020

السنوات	فرد في السنة/استهلاك الحليب لتر	السنوات	فرد في السنة/استهلاك الحليب لتر
1970	38	1990	40
1972	37.8	1992	41
1974	39	1994	35.5
1976	38.5	1996	37.5
1978	40	1998	38
1980	38	2000	40
1982	26	2002	43
1984	29	2004	43
1986	32	2010	46
1988	37.5	2020	49

المصدر: إسماعيل بوجنان" سلالات الأبقار بالمغرب" معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة سنة 2002/وزارة الفلاحة والتنمية القروية مديرية الاحصائيات والتوثيق.

[3] تقرير المنظمة العالمية للتغذية والزراعة سنة2015

يبقى أحسن استهلاك الوطني للفرد في السنة من الحليب ومشتقاته هو 49 لتر سنة (2020)، وهو معدل أقل من الذي توصي به المنظمة العالمية للتغذية، والمحدد في 90 لتر للفرد في السنة.

شهد ثمن الحليب ارتفاعا ملحوظا إذ انتقل من 1.25 درهم للتر سنة 1975 إلى 5.20 درهم / لتر سنة 1998؛ أي بمتوسط ارتفاع سنوي 0.18 درهم للتر، ووصل إلى 6.60 سنة 2010، ثم إلى 7 دراهم سنة 2013. هذا الارتفاع في ثمن الحليب يساهم بشكل كبير في إقصاء فئات معوزة عريضة من استهلاك هذه المادة الأساسية، ويطرح أكثر من علامة استفهام حول المستفيد الأكبر من ارتفاع هذا الثمن: هل هو المنتج؟ أم شركات الإنتاج؟ أم الوسطاء المتدخلون في عمليات الجمع والتسويق؟ علما أن المنتج يسوقه للتعاونية في أقصى الحالات ب3.8 درهم للتر الواحد، ويصل إلى المستهلك بضعف ثمنه 6.60 درهم[4].

الجدول رقم (2): تطور ثمن الحليب المسوق ما بين 1975 و2020

السنوات	ثمن الحليب بالدرهم	السنوات	ثمن الحليب بالدرهم
1975	1.25	1994	4.40
1976	1.25	1996	5.20
1978	1.35	1998	5.20
1980	2.25	2000	5.40
1982	2.20	2002	5.40
1984	2.50	2004	5.80
1986	3.10	2006	6.20
1988	3.30	2008	6.52
1990	4.15	2010	6.60
1992	3.90	2020	7.00

المصدر:مركز الحليب الجديدة

3- استراتيجية تطوير قطاع الحليب :

يعد قطاع الحليب من القطاعات الأساسية للتنمية الفلاحية خصوصا والقروية عموما، كما يعد أحد ركائز الاقتصاد الفلاحي، ومحركا أساسيا للنشاط الاقتصادي بالبوادي المغربية منذ أكثر من 3 عقود، ولعل ما يميز هذا القطاع، هو أنه محط اهتمام الدولة؛ فقد تم إعداد مخططات طويلة المدى للتنمية منذ سنة 1975، وتم إعداد خطة من طرف الوزارة الوصية في يوليوز 2000 انطلاقا من المناظرة الوطنية حول القطاع الفلاحي، التي حددت الخطوط العريضة للسياسة المستقبلية على مستوى قطاع الحليب.

3-1 التوجهات الرئيسية لاستراتيجية تطوير قطاع الحليب 2000-2010:

ركزت المناظرة الوطنية حول القطاع الفلاحي على عدة محاور رئيسية:

- إدراج تطوير قطاع الحليب بكل مكوناته (الإنتاج، التسويق، التصنيف...) ضمن الأولويات في إطار التوجهات

[4] ملحوظة :لابد من الاشارة إلى أن ثمن الحليب شهد زيادة أخرى خلال سنة 2013 ليصل ثمن الحليب المسوق للمستهلك إلى 7 دراهم للتر الواحد.

الاستراتيجية للتنمية الفلاحية، باعتباره قطبا للتنمية القروية، ومحركا للاستثمارات المرتبطة بهذا القطاع، والمتجسد في المثلث الأساسي: المسالك الطرقية، والكهربة القروية، والماء الصالح للشرب.

- التركيز على المناطق ذات المؤهلات والموارد لتطوير قطاع الحليب، وذلك من أجل استغلالها والرفع من مردوديتها.

وفي هذا الصدد تم التركيز على المناطق المسقية في إطار الري الكبير، والمتوسط، والصغير، وكذا المناطق الفلاحية ذات التساقطات الملائمة.

- العمل على تحسين الإنتاجية من خلال التركيز على ثلاثة معطيات :

أ) تحسين النسل بمنظور شمولي يعتمد على تعميم التلقيح الاصطناعي، واختيار السلالات الجيدة، مع استيراد الأبقار حسب الحاجة، وتحسين التركيبة الوراثية للقطيع.

ب) تنويع الموارد الكلئية بتطوير هذا النوع من الزراعات، وتعميم السلوجة، وكذا إعفاء الأعلاف المركزة من الرسوم الجمركية؛ وذلك للرفع من مردودية الإنتاج.

ج) مراجعة الإعانات المالية المنصوص عليها في إطار قانون الاستثمار الفلاحي، لتتلاءم مع تكثيف إنتاج الحليب، وإنتاج السلالات الجيدة، واقتناء معدات الكلأ، وتجهيز الضيعات بالمعدات الضرورية، وتعزيز سياسة الشراكة بين المنظمات المهنية ذات الصلة بالقطاع والدولة؛ من خلال تفعيل دور الجمعيات المحلية والجهوية (الجمعية الوطنية لإنتاج اللحوم الحمراء، والفيدرالية الوطنية للتلقيح الاصطناعي)، وكذا العمل على تحسين الجودة على جميع المستويات (الإنتاج - التصنيع - التسويق) بتبني نظام حديث لتدبير الجودة كأحد عناصر تطوير الإنتاج والاستهلاك والرفع من القدرة التنافسية للإنتاج على الصعيد الوطني.

المبيان رقم (4) تطور حاجيات الاستهلاك و إنتاج الحليب (مليار لتر)

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية القروية "مديرية تربية قطاع المواشي "استراتيجية تطوير الحليب" سنة 2002

هذه الأهداف المسطرة من خلال الاستراتيجية، توقعت تحقيق نمو للإنتاج الوطني بنسبة 7% في السنة، على أساس تمكين كل فرد من استهلاك ما يعادل 60 لترا في السنة إلى حدود 2010، و78 لترا في السنة في أفق 2020، مقابل 40 لترا سنة

2000[5]، لكن الإحصائيات تؤكد أن التوقعات لم تصل إلى ما كانت تطمح له الدولة رغم المجهودات المبذولة، نظرا لعدة اعتبارات مرتبطة بالظروف المناخية (توالي سنوات الجفاف)، وتباين العادات الغذائية، وتزايد النمو الديمغرافي، إضافة إلى عدم تنفيذ مخططات الدولة بالشكل المطلوب.

لتحقيق هذه الأهداف شهد القطيع تحولا جذريا على مستوى الهيكلة الوراثية، حيث عرفت نسبة الأبقار المحسنة ارتفاعا من 40 % سنة 2000 إلى 60% سنة 2010، وهذا التطور جاء نتيجة الاعتماد على التلقيح الاصطناعي، ومواصلة الاستيراد إلى حدود 2001 تاريخ إيقاف الاستيراد، وتكثيف الإنتاج الوطني من العجلات من الصنف الأصيل، وتطمح الدولة من خلال هذا الإجراء إلى تجاوز الإنتاج حاجيات الاستهلاك وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب.

الأكيد أن مجهودات الدولة من خلال استراتيجياتها، كانت في المستوى المطلوب، غير أن الظرفية الدولية في مجال الصحة الحيوانية، وما واكبها من انتشار كبير للعديد من الأمراض، جعل الدولة تتخذ عدة إجراءات لإيقاف الاستيراد، وتعتمد على السوق الداخلية وعلى سياسة واضحة لإنتاج العجلات المحسنة محليا، وتثمين القطيع من الصنف الأصيل ذات الأصل المستورد.

2-3- تطوير برنامج تحسين نسل الأبقار الحلوب

يعتبر برنامج تحسين قطيع الأبقار الحلوب، من أهم المحاور التي اعتمدها المخطط الوطني للحليب في مرحلته الأولى (1975-1998)، وزكته المرحلة الثانية؛ التي وضعت خطة لتطوير القطاع تمتد من 1998 إلى أفق سنة 2020، وحددت أهدافا كبرى لتحسين القطيع، تتمثل في الزيادة في عدد الأبقار من الصنف الأصيل ب 5 %، وتكثيف العمليات المواكبة لتحسين النسل، قصد الرفع من نسبة القطيع المحسن وراثيا من 40 % سنة 1998 إلى أزيد من 60 % في حدود سنة 2010. لبلوغ هذا الهدف تم التركيز في المخطط الوطني للحليب على ثلاثة برامج متكاملة:

- تكثيف التلقيح الاصطناعي في المناطق المؤهلة لإنتاج الحليب.
- تشجيع إنتاج العجلات من الصنف الأصيل، وتأطير الوحدات المتخصصة في هذا الإنتاج بعملية مراقبة الحليب.
- مواصلة استيراد الأبقار كعملية تكميلية للرفع من الطاقة الوراثية للقطيع.

2-3-1 التركيز على التلقيح الاصطناعي لتطوير التركيبة الوراثية للقطيع

عرفت هذه العملية تطورا ملحوظا من خلال ارتفاع عدد التلقيحات المنجزة، والتي انتقلت من 000.35 تلقيحة سنة 1990 إلى 172.000 تلقيحة سنة 2000، و إلى أكثر من 900.000 تلقيحة في سنة 2008 بمعدل زيادة ناهز 35%، وبلغت نسبة التغطية 20% من الأبقار القابلة للتناسل[6].

يتبين من خلال المبيان رقم5، أهمية إنجاز التلقيح الاصطناعي، خاصة بعد تحرير القطاع سنة 1993، حيث تم فسح المجال للجمعيات والتعاونيات للقيام بهذه العملية، مع الإبقاء على حق التوجيه للدولة، بحث جمعيات التلقيح

[5] وزارة الفلاحة و التنمية القروية "مديرية تربية المواشي"
[6] وزارة الفلاحة والتنمية القروية "استراتيجية تطوير قطاع الحليب" سنة 2002

الاصطناعي على اعتماد تلقيحات سلالات الحليب بشكل أكثر من تلقيحات سلالات اللحوم، وذلك بغية تحقيق الأهداف المسطرة على مستوى مخططات واستراتيجيات الدولة، الهادفة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب.

المبيان رقم (5): تطور انجازات التلقيح الاصطناعي على الصعيد الوطني (عدد التلقيحات ما بين 1990-2001)

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية القروية "استراتيجية تطوير قطاع الحليب" سنة 2002

يتبين من خلال المبيان أعلاه، أهمية إنجاز التلقيح الاصطناعي، خاصة بعد تحرير القطاع سنة 1993، حيث تم فسح المجال للجمعيات والتعاونيات للقيام بهذه العملية، مع الإبقاء على حق التوجيه للدولة، بحث جمعيات التلقيح الاصطناعي على اعتماد تلقيحات سلالات الحليب بشكل أكثر من تلقيحات سلالات اللحوم، وذلك بغية تحقيق الأهداف المسطرة على مستوى مخططات واستراتيجيات الدولة، الهادفة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب.

يستهدف برنامج التلقيح الاصطناعي الرفع من مستوى التأطير لهذه العملية؛ لتغطية 60% من عدد الأبقار الحلوب في حدود سنة 2023، وهذا التحديث يتطلب تكثيف جهود الدولة والقطاع الخاص، مع الحرص على الرفع من القيمة الوراثية للسائل المنوي المستعمل؛ إما عن طريق الإنتاج المحلي، أو عن طريق الاستيراد.

-النتائج:

واكب تزايد الطلب على الحليب ومشتقاته مجموعة من التدابير التي اتخذتها الدولة بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي نجملها في مايلي:

أ- تطور حجم القطيع على الصعيد الوطني

شكل قطاع تربية الماشية أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الفلاحي بالمغرب، باعتباره دعامة أساسية لإنتاج الحليب، لذلك أعطت الدولة أهمية بالغة لهذا القطاع من خلال استراتيجياتها الهادفة إلى تطوير وتأهيل قطاع تربية الماشية، عبر مجموعة من المخططات (75-77) ومخطط المغرب الأخضر، يتجلى تدخل الدولة لتطوير حجم القطيع على الصعيد الوطني من حيث العدد وكذا الصنف.

شكل مخطط المغرب الأخضر، الذي منح دفعة نوعية للقطيع بإعطاء أهمية كبرى لعملية التلقيح الاصطناعي، وما واكب ذلك من رفع لحجم القطيع، وتحسين جودته من خلال تطوير التركيبة الجينية والوراثية لقطيع الأبقار، ومحاولة جعلها أكثر تأقلما مع الخصوصيات و المقومات المناخية للمغرب.

ب- تطور استيراد الأبقار بهدف تحسين النسل والرفع من المردودية.

يعد الاتحاد الأوربي المصدر الأساسي للأبقار الحلوب، ويفسر ذلك بارتباط المغرب بالسوق الأوربية، وكذلك لأهمية هذه الدول من حيث إنتاج الحليب والمردودية، وجودة قطيعهم على الصعيد العالمي، وتوفرهم على أجود السلالات العالمية (الهولشتاين، الفريزون، الموبيليارد...).

من الأكيد أن استيراد الأبقار من الخارج، ساهم بشكل ملحوظ في تغيير بنية القطيع بدخول أصناف جديدة، الهجين والأصيل، وجعل السلالات المحلية تتراجع بشكل تدريجي.

ج- إسهام السياسات والمخططات الفلاحية للدولة في تأهيل القطاع.

توفر المغرب على مؤهلات مائية مهمة، سواء منها السطحية أو الباطنية ساهم في توفير المناخ الملائم لتطوير قطاع انتاج الحليب، وذلك من خلال الاستثمار في المجال الفلاحي بهدف انتاج الأعلاف الضرورية للقطيع، من خلال تهيئة مجموعة من الدوائر المسقية واعدادها للاحتضان الزراعات العلفية.

د- أهمية التلقيح الاصطناعي في الرفع من إنتاجية القطيع.

يعد التلقيح الاصطناعي الوسيلة الأنجع لتحسين الوراثة عند القطيع من خلال اختيار العجول وتصنيفها، ويساهم هذا العمل بشكل كبير في تطوير الإنتاج الحيواني، سواء على مستوى إنتاج الحليب، أو إنتاج اللحوم.

يلعب التلقيح دورا مهما في الحد من المصاريف الإضافية للفلاحين، والمرتبطة بالعناية بالثيران والفحول المعدة أساسا للتلقيح الطبيعي، والذي تراجع بشكل ملحوظ بالنسبة للمجال المدروس، خاصة بالمجالات المسقية إذ يصل إلى 2%، في حين لا تتعدى 9% بالمجالات البورية[7]. هذا التطور في عمليات التلقيح الاصطناعي ساهمت في تحسين نسل القطاع على الصعيد الوطني مما أدى إلى ارتفاع المردودية.

خلاصة:

تشكل التحديات الفلاحية الكبرى المطروحة أمام المغرب، وما تفرضه من إكراهات حقيقية أمام الاقتصاد المغربي، محفزا أساسيا لتنمية موارده الفلاحية على الصعيدين المحلي والوطني، بهدف سد حاجياته من المواد الغذائية الأساسية خاصة اللحوم والحليب، وجعل هذا القطاع أكثر دينامية وتنافسية، نظرا لتزايد الطلب من جهة ورغبة الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتغطية حاجياتها من المواد الاساسية .

بذلت الدولة في هذا الصدد ولازالت تبذل مجهودات مهمة بهدف تطوير وتحسين انتاجية قطاع تربية الماشية، من خلال تطوير التركيبة الوراثية للقطيع، والاهتمام بالصحة الحيوانية، وخلق مراكز لتجميع الحليب وتسويقه، وكذا بمستوى بتغذية الماشية بخلق وحدات للأعلاف المركبة والمركزة، فرغم الأهمية التي حظيت بها هذه العناصر في مخططات واستراتيجيات الدولة، إلا أن تفعيلها على أرض الواقع لازال يؤرق الفلاحين والمنتجين، ويقف عقبة تحول دون الاستغلال الأمثل للمؤهلات الإنتاجية للفلاحين.

7- **مديرية تربية المواشي، (2018)**: *التلقيح الاصطناعي*، قسم الارشاد الفلاحي، الرباط.

المراجع:

- **الأسعد. محمد(1999):** *البيئة والتنمية القروية المستدامة بالمغرب: نماذج في جغرافية الأنظمة الريفية*، الطبعة الأولى، دار القرويين.
- **الأسعد. محمد (1992):** *"تكثيف أنظمة تربية الماشية بالمغرب، حالة ضاحية سلا"* ، دراسة في الايكولوجيا البشرية، مجلة جغرافية المغرب، مجلد14، عدد1و2 السلسلة الجديدة، ص ص19-5.
- **الأكحل. مختار(2004):** *ديناميةالمجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بنسليمان*، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
- **بريان. م،بنحليمة. ح، العوينة.ع (1989):** *قراءة وتحليل الخريطة الطبغرافية*، منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية. الطبعة الثانية.
- **بلقاضي.أحمد (2002):** *قطاع الخضر والفواكه بسوس ماسة بين إكراهات السوق الوطنية وتحديات العولمة* بحث لنيل دكتوراه الدولة، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير.
- **بلعسري. محمد (1988):** *التحديث الفلاحي ونمو المراكز الحضرية، مثال الدائرة السقوية لدكالة*، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط.
- **بنشريفة. عبد اللطيف(1981):**" الحيازات الفلاحية بالمغرب: بنيتها وخصائصها". *مجلة جغرافية المغرب*، العدد الخامس. ص ص:5-12

- AYAD.M (1982) :" L'organisation de l'espace rural dans le plateau d'El Jadida et le sahel d'amour, étude de géographie rural cartographique", thèse de 3 cycle, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Med 5, Rabat.
- BENCHERIFA .A (1981) :"Centre de Collecte du lait et évolution des Systèmes de Production agricole au Maroc : Cas du Rharb, Doukkala et Souss " RGM. N5, Nouvelle Série , pp 135-149
- BENCHERIFA .A (1980) :"Une Région du Souss en cours de transformation, Chtouka et Massa, Etude de géographie agraire", Thèse de 3éme cycle, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Med 5, Rabat.
- BENOIT.M et autres (1988), Diagnostique global d'exploitation agricole ، une proposition méthodologique, INRA, SAD, VERSAILLES DIJON, MIRCOURT.
- BONNIEUX.F (1986), Approche économique de l'intensification économie rural, "les annales de géographie, nº171. Pp9-15
- BOUCHRLKHA.M (1988), L'eau et les hommes dans les Doukkala, Représentations, Usages et gestion de l'eau dans un espace des Bas-Plateaux Atlantique Marocains, thèse de Doctorat de 3éme cycle, Université Aix Marseille 2
- BOUDERBALA.N, (1999), Les Systèmes de propriété foncière au Maghreb. le cas du Maroc», Institut Vétérinaire Hassan2, cahiers option Méditerranéennes.vol, 36.
- BOUJENANE.Ismail(2002), Les races Bouvines au Maroc, Documentent Scientifique Et Technique.

المجال الفلاحي وحتمية التوسع العمراني بالمجال الضاحوي لمدينتي فاس ومكناس

The Agricultural Space and the Imperative of Urban Expansion in the Suburban Space of the cities of Fez and Meknes

د. خالد العلوي، مختبر البحث في التدبير الترابي والتواصل والنمذجة، الكلية المتعددة التخصصات خريبكة، المغرب.

سعيد الصغير، أستاذ التعليم العالي، مدير مختبر البحث في التدبير الترابي والتواصل والنمذجة، الكلية المتعددة التخصصات خريبكة، المغرب.

ملخص: يعرف المجال الضاحوي لمدينتي فاس ومكناس دينامية ديموغرافية وسوسواقتصادية متواصلة، كان لها أثر واضح على تراجع المجال الفلاحي. ومعلوم أن المجال الضاحوي للمدينتين وخاصة مدينة مكناس يمتاز بسيادة مساحات فلاحية خصبة، نظرا لتوفر تربة ملائمة ومناخ ساهم بشكل كبير في ارتفاع حجم الاستغلاليات.

اعتمدنا في مقاربة هذا الموضوع على مناهج وآليات تساعدنا على بلوغ نتائج ملموسة، كالمنهج النسقي في تحليل المعطيات وفك الترابطات الموجودة بين عدة متغيرات، وكذا على أدوات كرطوغرافية واحصائية مكنتنا من تتبع تراجع مساحة الأراضي الفلاحية بفعل الزحف العمراني.

أدى التمدين المتسارع للمجال الضاحوي إلى تراجع مساحة الأراضي الفلاحية الخصبة، الامر الذي يدعوا إلى تفكير عميق في الحلول والسبل الكفيلة بالحد من الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية. ومن خلال هذه الدراسة تبين أنه من الأفضل توجيه التعمير صوب الأراضي بجودة ضعيفة، حتى وإن اضطر الأمر تغيير مجال التعمير كما هو الحال بجماعة سيدي سليمان مول الكيفان.

الكلمات المفاتيح: المجال الضاحوي – التمدين – الأراضي الفلاحية – الزحف العمراني – التعمير

Abstract: The suburban space of the cities of Fez and Meknes is witnessing a continuous demographic and socioeconomic dynamism, which had a clear impact on the decline of the agricultural space. It is well known that the suburban space of the two cities, especially the city of Meknes, where fertile agricultural areas are prevailing, due to the availability of suitable soil and climate that contributed significantly to the increase in exploitation rates .
In approaching this topic, we adopted methods and mechanisms that help us achieve concrete results, such as the systematic approach in analyzing data and unbundling several variables. We adopted also cartographic and statistical tools that enabled us to track the decline in the area of farming land due to urban sprawl.
The rapid urbanization of the suburban space has led to a decline in the area of fertile farming lands, which calls for careful reflection about solutions and ways to reduce urban sprawl on farming lands. Through this study, it appeared preferable to direct urbanization towards lands with poor quality, even if it is necessary to change urbanization space, as in the case of the commune of Sidi Sleiman Moul El Kifan.
Key words: suburban space - urbanization - agricultural land - urban sprawl - reconstruction

مقدمة:

لعبت المدن الكبرى دورا رياديا في تطور المجالات الضاحوية، بعد أن أصبحت المدن غير قادرة على استقبال المزيد من السكان، وبعد ما ارتفعت بها أثمنة العقار، وكثرت بها الأزمات الحضرية، الأمر الذي جعل الضاحية وجهة للسكان والمستثمرين، حيث تنخفض بها اثمنة العقار وتتوفر على موقع استراتيجي بالقرب من المدينة-المركز، لكن هذا التوجه نحو تعمير الضاحية كانت له آثار سلبية خاصة على المجال الفلاحي، لأن الضغط الحضري يساهم في استهلاك المزيد من العقار والأراضي الفلاحية، مع العلم أن المجال يتوفر على تربة خصبة وانتاج فلاحي مهم-هو مجال سايس-، هذه الأراضي الخصبة التي تشهد استهلاكا وضغطا كبيرا لتلبية حاجيات الضاحية من السكن، لسهولة تجهيزها وبنائها ولأنها تتوفر على مياه للسقي، وبالتالي فهي موجهة لتوطين مشاريع ضخمة لمنعشين عقاريين ومستثمرين وللدولة (صورة رقم 1).

خريطة رقم1: توطين مجال الدراسة جهويا ومحليا

عملت وزارة الفلاحة، في هذا الإطار، على وضع سياسة لحماية هذا التراث الفلاحي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأمن الغذائي الذي من الممكن أن توفره هذه الأراضي.

صورة رقم1: التوسع العمراني على حساب الاراضي الفلاحية بهامش وبداخل المراكز الضاحوية

المصدر: صور شخصية 2018

حاولت وزارة الفلاحة حماية الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني، واستهلاك المزيد من الأراضي، بتشخيص لواقع حال الأراضي المهددة بالتوسع العمراني خاصة منها الأراضي ذات الإنتاجية العالية، وبناء على هذا التشخيص سيتم وضع مخططات لحماية الأراضي الخصبة من الزحف العمراني، بالاعتماد على تصنيف الأراضي حسب جودتها، ووضع خرائط للمناطق الفلاحية المراد حمايتها بالاستناد إلى برامج نظام المعلومات الجغرافيةSIG، لكن الواقع يؤكد على أن الصراع لازال قائما بين حتمية التوسع العمراني وحماية الأراضي الخصبة (خريطة رقم1).

خريطة رقم2: التوسع العمراني للمراكز الضاحوية المدروسة على حساب المجال الفلاحي

1. عين الشكاك: مركز ضاحوي صاعد وتوسع مجالي على حساب الأراضي الفلاحية

يعد مركز عين الشكاك من بين المراكز الضاحوية التي تحيط بمدينة فاس، لكنه في العشرية الأخيرة شهد توسعا مجاليا مهما، لقربه من مدينة فاس ومن الطريق السيار، وتوفره على رصيد عقاري بأثمنة منخفضة تناسب الدخل المتواضع للأسر، ليتم التوسع على حساب أراضي تصل مساحتها إلى 400 هكتار، في غالبيتها أراضي فلاحية، وهذا راجع للتطور الديموغرافي الذي شهده المركز على ثلاث فترات، الأولى خلال سنوات الثمانينيات 1980، والثانية خلال التسعينات 1990، حيث انتقلت نسبة النمو السنوي من 4.14% خلال الفترة 94-1982، إلى 1.72% خلال الفترة 2004-1994 ليشهد تزايدا ديموغرافيا مهما بين سنة 2004 و 2014، وبالتالي يمكن القول بأن مركز عين الشكاك من بين المراكز الضاحوية الأكثر دينامية والبارزة بالمجال، هذا بالإضافة إلى توفرها على خصائص مهمة تساعد على التطور العمراني[1].

شهد المركز تطورا للعديد من التجزئات والعمليات العقارية، خاصة في جهة الشرق والجنوب على طول الطريق

[1] NOVEC Groupe CDG. (2013) : Etude d'impact de l'urbanisation sur les terres agricoles et l'élaboration d'un plan d'action pour la protection des terres agricoles autour des centres urbains et ruraux. Phase2. Elaboration des plans de zonage et plan d'action pour la préservation des terres agricoles. Région Fès Meknès. Royaume du Maroc. Ministère de l'agriculture et de la pèche maritime. Direction de l'irrigation et de l'aménagement de l'espace agricole. Division des aménagements. P25

الاقليمية رقم P5013 التي تربط عين الشكاك بفاس، على أراضي فلاحية ذات انتاجية مرتفعة، وهي في غالبيتها أراضي تنتج الزيتون والحبوب (جدول رقم 1).

جدول رقم1: بعض العمليات العقارية بالمركز الضاحوي لعين الشكاك

المنعش العقاري	بداية العملية	الزراعات السائدة قبل البناء	التجزئات
ليراك	2009	الزيتون، الحبوب، مزروعات غذائية	الحي الجديد
-	2009	الزراعات الغذائية، الزيتون، الحبوب	الرواح
-	2009	مزروعات غذائية، الزيتون، الحبوب	مستودع لقنينات الغاز
العمران	2014	مزروعات غذائية، الزيتون	-
الجوهرة	2013	مزروعات غذائية، الزيتون	-
-	2011	مزروعات غذائية، الزيتون، الحبوب	ودادية سكنية

Source : rapport de la ph2. Région de Fès-Meknès p28

يتضح أن الدينامية العمرانية الحديثة لمركز عين الشكاك ساهمت بشكل كبير في تغيير وظيفة الأراضي الفلاحية، حيث انتقل المجال إلى أراضي فلاحية ذات انتاجية مهمة تتجلى اساسا في بعض الزراعات الموجهة لتحقيق الأمن الغذائي كالخضر...، الحبوب وبعض المغروسات كالزيتون، هذا التحول المجالي من شأنه أن يؤثر على الوضعية الاقتصادية للمركز على اعتبار أنه يعتمد على القطاع الفلاحي من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى التهديد المرتقب للأمن الغذائي وللبيئة بشكل عام، فالمراكز الضاحوية تتوفر على أراضي فلاحية خصبة ذات جودة عالية تحيط بها، الأمر الذي يدعوا إلى حمايتها من الزحف العمراني المتزايد، لكونها توفر الغذاء للسكان وتحقق توازنا طبيعيا، وكان من بين المقترحات البحث عن مجالات لا تعرف مزاولة الأنشطة الزراعية، أو تتوفر على أراضي ذات جودة ضعيفة، لتأسيس مراكز ومدن صغرى بالضاحية، عكس تهديد المجال الفلاحي الخصب بتوطين تجزئات سكنية ومشاريع ضخمة.

تطور التجزئات السكنية بعين الشكاك

بفعل الاقبال الكبير على الاستقرار بمركز عين الشكاك من طرف سكان الدواوير والقرى المجاورة، ارتأت الجماعة بشراكة مع شركة العمران احداث تجزئتين سكنيتين لتلبية الطلب المتزايد على السكن، التجزئة الأولى تتضمن 295 بقعة على شكل شقق بطابق أرضي بالإضافة إلى طابقين R+2، و62 بقعة للفيلات R+1، ويرافق هذه البقع السكنية تجهيزات أساسية من قبيل الحمام، فران، روض ومجال أخضر.

تتضمن التجزئة الثانية 355 بقعة، منها 110 مخصصة لإيواء قاطني دور الصفيح بمركز عين الشكاك، تميزت هذه العملية بعدة اختلالات سوسيومجالية، حيث يتم بيع البقعة من طرف المستفيدين لغير المستفيد لعدم قدرتهم على سداد ثمن البقعة والبناء عليها، بالإضافة إلى التأخر في تسليم البقع والبطء في البناء لضعف الامكانيات المادية، وقد كان

لذلك أثر واضح على المورفلوجية المعمارية للمركز.

شهد مركز عين الشكاك ظهور أول حي صفيحي خلال السبعينات حيث كان عدد "البراريك" آنذاك لا يتعدى 10، ليتطور إلى 100 "براكة"، الأمر الذي أدى إلى التدخل من أجل ازالة هذا الحي من خلال منح بقع سكنية للمستفيدين بشراكة بين المجلس الجماعي لعين الشكاك وشركة العمران انطلاقا من يوليوز 2010[2].

ولحماية الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني، يمكن أن نميز بين ثلاث أصناف، حسب درجة الخصوبة والانتاجية، الصنف الأول (A)، ويتعلق الأمر بالأراضي المخصصة للزراعة المكثفة والدائمة، وتشمل هذه الأراضي المحميات، الغابات، والأراضي المخزنية، لذلك يعد هذا الصنف من الأراضي ذات المؤهلات الفلاحية العالية التي وجب حمايتها من التوسع العمراني، أما الصنف الثاني (B)، فهو لا يتحمل الزراعات المكثفة، بالإضافة إلى أنه مناسب للمغروسات والرعي بطرق تقليدية، فهذا الصنف يتوفر على مؤهلات متوسطة، وفي بعض الحالات التي يزداد فيها الضغط الديموغرافي يمكن فتح هذه الأراضي أمام التعمير، ويبقى الصنف الثالث (C)، مجال غير زراعي وبدون انتاجية فلاحية، الأمر الذي يجعله مفتوحا أمام التعمير والتوسع المجالي الذي تشهده المراكز الضاحوية[3].

تعتبر الأراضي من الصنف الأول، هي السائدة بمركز عين الشكاك، حيث تغطي 29230 هكتار بنسبة تصل إلى 68% من مجموع مساحة المركز ومحيطه، في حين مثلت الأراضي من الصنف F(A)، التي تشمل في جزء منها الغابة فتغطي 2120 هكتار بنسبة تراوح 4.3%، اما الصنف (B) بمؤهلات فلاحية متوسطة فيغطي ما مساحته 1401 هكتار بنسبة تصل إلى 3.3%، ويبقى الصنف (C) بمساحة تصل إلى 10244 هكتار، أي بنسبة 23.8% في جهة الشمال والجنوب[4](جدول رقم 2).

جدول رقم2: توزيع الأراضي الفلاحية بمركز عين الشكاك

الصنف	المساحة بالهكتار	%
A	29230	68
A(F)	2120	4.9
B	1401	3.3
C	10244	23.8
المجموع	42995	100

Source : Novec 2016

التمدين وتراجع الأراضي الفلاحية بعين الشكاك

سجلت الأراضي الفلاحية تراجعا مهما خاصة في الفترة بين سنة 2000 و2011 (جدول رقم 3)، حيث بلغت 402هكتار بنسبة تصل إلى 33.9%، بفعل التوسع العمراني الذي شهده المركز في الآونة الأخيرة، وبالتمييز بين أصناف الأراضي التي تحدثنا عنها سلفا، فقد شهدت الأراضي ذات المؤهلات الفلاحية العالية (A) تراجعا بلغ 302 هكتار، أي بنسبة 75%، الامر الذي سيؤثر على عملية تزويد المركز والدواوير المجاورة بالمنتوجات الفلاحية المحلية، وكذا على الاقتصاد المحلي بشكل عام، وهو ما يؤكد عدم الالتزام بحماية الأراضي الفلاحية الخصبة وذات الإنتاجية العالية في إطار التصاميم والوثائق التعميرية المؤطرة للمجال، أما الأراضي ذات الإنتاجية الضعيفة من الصنف (C) فقد تراجعت

[2] Monographie de la commune d'Ain Cheggag. PP 10-14

[3] NOVEC Groupe CDG. (2013): Op. Cit. P32

[4] NOVEC Groupe CDG. (2013): Op. Cit. P33

بمساحة تصل إلى 100 هكتار، أي بنسبة 25% وهذا لن يشكل خطرا أو تهديدا لهذه الأراضي لضعف انتاجيتها، بل من المفترض توجيه التعمير نحو هذا النوع من الأراضي.[5]

جدول رقم3: التمدين وتراجع الأراضي الفلاحية بمركز عين الشكاك

الصنف	المساحة المبنية خلال سنة 2000 بالهكتار	المساحة المبنية خلال سنة 2011 بالهكتار	الأراضي المستهلكة بين سنة 2000-2011	
			بالهكتار	%
A	928	1230	302	75
A(F)	1	1	0	0
B	102	102	0	0
C	157	257	100	25
المجموع	1188	1590	402	100

Source : Novec 2014

يتضح أن مركز عين الشكاك يفقد سنويا 36.6 هكتار من الأراضي الفلاحية، منها 27.4 هكتار تنتمي للأراضي التي تتوفر على مؤهلات فلاحية عالية (A)، واستهلاك هذا النوع من الأراضي المهمة والمنتجة يمكن أن نرجعه لعدة أسباب، نذكر منها ضعف الانحدار، مما جعل مسألة التعمير والتجهيز أمرا لا يشكل صعوبات كبيرة، هذا بالإضافة إلى كون هذه الأراضي تتوفر على شبكة طرقية جيدة، ثم وسائل للنقل تربط بين مدينة فاس ومركز عين الشكاك، كما يلعب الانخفاض الواضح في أثمنة العقار دورا رئيسيا في تعمير هذه الأراضي.

تعرف الأراضي الفلاحية تراجعا واضحا، وبالتالي فمن اللازم توفير الحماية لها، عن طريق توجيه التعمير نحو الأراضي ذات الانتاجية الضعيفة من الصنف (C)، والمتواجدة في الشمال والجنوب من المركز وخاصة في الجنوب الشرقي، للاستجابة لمتطلبات التعمير المتزايدة بالمراكز وحماية الأراضي الفلاحية الخصبة، وبالرغم من ذلك فالمركز محاط بمساحات مهمة تصنف ضمن الأراضي الجيدة (A)، مما يطرح صعوبات في حماية هذه الأراضي.

يشكل التوسع العمراني تهديدا واضحا للأراضي الفلاحية بمركز عين الشكاك، خاصة منها الأراضي الجيدة، حيث يفقد المركز 27.6 هكتار من هذا الصنف من الأراضي (A)، مما يحرم السكان المحليين من الاستفادة مما تنتجه هذه الأراضي (الحبوب، الخضر، الأشجار المثمرة، الزيتون...).[6]

2. التعمير وتراجع مساحة الأراضي الفلاحية ببوفكران

شهد مركز بوفكران دينامية ديموغرافية مهمة ساهمت في تطور البناء والتوسع المجالي على حساب الأراضي الفلاحية المحيطة، وبناء على معطيات الاحصاء العام للسكان والسكنى فقد بلغ عدد السكان بالمركز 12941 نسمة خلال سنة 2014، بعدما كان خلال سنة 1971 1440 نسمة فقط، الامر الذي يدل على تطور ديموغرافي قوي غذته الهجرة من الدواوير المجاورة، ليبلغ متوسط النمو السنوي 5.24%.[7]

[5] NOVEC Groupe CDG. (2013): Op. Cit. P35

[6] NOVEC Groupe CDG. (2013): Op. Cit. P39

[7] NOVEC Groupe CDG. (2012): Etude d'impact de l'urbanisation sur les terres agricoles et l'élaboration d'un plan d'action pour la protéction des terres agricoles autour des centres urbains et ruraux. Phase2. Elaboration des plans de zonage et plan d'action pour la préservation des terres agricoles. Région de Meknes-Tafilalet Tome1. Royaume du Maroc. Ministère de

انعكس النمو الديموغرافي على المجال المبني، هذا الأخير انتقل بين سنة 2000 و2011 من 114 هكتار إلى نحو 184 هكتار، أي ما يعادل تطور عمراني بلغ 70 هكتار خلال 11 سنة، لذلك فقد شهد المركز تطورا عمرانيا مهما تمثل في تهيئة ثلاث أحياء سكنية بالجنوب، الشمال، والشرق، بالإضافة إلى عدة تجزئات سكنية، أعلن عن انطلاقتها تصميم التهيئة لبوفكران، وهي تجزئات للدولة والخواص (جدول رقم 4).[8]

جدول رقم4: مساحة التجزئات السكنية ببوفكران

	التجزئات السكنية	المساحة	عدد البقع
تجزئات الدولة	طارق الأمل الوردة المنزه المنزه	2هكتار68آر 3هكتار50آر 1هكتار95آر 2هكتار72آر 13هكتار95آر	152 126 90 93 603
تجزئات الخواص	سبتة زاهية ملوكي	2هكتار07آر 4هكتار56آر 1هكتار	100 176 200

Rapport ph2 région MT p49

شهد مركز بوفكران دينامية عمرانية مهمة، تمثلت في توطين عدة تجزئات، لكون المركز يتوفر على موقع استراتيجي على الطريق الوطنية رقم 13، وبالاستناد إلى تصنيف الأراضي الفلاحية بين أراضي فلاحية ذات مؤهلات جيدة (A) وأخرى بمؤهلات متوسطة (B) وضعيفة (C)، يعرف المركز هيمنة الأراضي الفلاحية الجيدة (A)، حيث تغطي 7841 هكتار، أي ما يعادل 87.1%، في حين أن الأراضي بجودة ضعيفة (C) تغطي 1163 هكتار فقط، أي ما نسبته 12.9% من مجموع الأراضي المدروسة بمحيط بوفكران (جدول رقم 5).[9]

جدول رقم5: توزيع الأراضي الفلاحية بمركز بوفكران

الصنف	المساحة بالهكتار	%
A	7841	87.1
C	1163	12.9
المجموع	9004	100

Source : Novec 2014

يتوفر بوفكران على نسبة مهمة من الأراضي بجودة عالية، ويعرف توسعا مجاليا مهما، لتوافد السكان من الدواوير المجاورة، مما يطرح مسألة الحفاظ على هذه الأراضي من التوسع العمراني حيث أن المركز يفقد أراضي بمساحات مهمة سجلت ارتفاعا مهما بين سنتي 2000 و2011، فقد انتقل مجال البناء من 114 هكتار سنة 2000 إلى

l'agriculture et de la peche maritime. Direction de l'irrigation et de l'aménagement de l'espace agricole. Division des aménagements. P48

[8] NOVEC Groupe CDG. (2012): Ibid. p48

[9] NOVEC Groupe CDG. (2012): Ibid. p49

184 هكتار سنة 2011، وذلك على حساب الأراضي الفلاحية الجيدة (A)، فبلغت مساحة الأراضي الفلاحية مساحة 70 هكتار (جدول رقم 6).

جدول رقم6: توزيع الأراضي المستهلكة بمركز بوفكران

الصنف	المساحة المبنية خلال سنة 2000 هكتار	المساحة المبنية خلال سنة 2011 هكتار	الأراضي المستهلكة بين سنة 2000 و2011	%
A	105	175	70	100
C	9	9	0	0
المجموع	114	184	70	100

Source :Novec 2014

تراجعت الأراضي الفلاحية الجيدة بشكل كبير، لكون المنطقة تتوفر على الأراضي من هذا الصنف (A) بنسبة كبيرة على حساب الأراضي بجودة ضعيفة (C)، مما يحرم السكان والجماعة من عائدات الانتاج الفلاحي الذي هو في الغالب من الحبوب، ويؤثر على الانتاجية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الفلاحية، ولتجاوز تراجع مساحة الأراضي الفلاحية الجيدة كان لزاما توجيه التعمير صوب الأراضي من صنف (C) في جهة الشرق، والعمل على تأطير التوسع العمراني في الجنوب، إضافة إلى تنزيل وتفعيل مضامين تصميم التهيئة، بالحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة التي تفقد سنويا 6.4 هكتار.[10]

ينتمي مركز بوفكران لمجال سايس، وبالتالي فهو يتوفر على أراضي فلاحية خصبة وذات جودة عالية، بل إن الشريط الطرقي الرابط بين مدينة مكناس والحاجب يتوفر على مساحات مهمة من الأراضي الخصبة، المخصصة لزراعة الحبوب المكثفة، والزيتون والعنب...، لكن هذا المجال يشهد ضغطا عمرانيا كبيرا يتجلى في توفره على أهم المراكز الضاحوية التي تعرف دينامية عمرانية قوية، كمركز بوفكران بضاحية مكناس لديناميته السسيواقتصادية ولموقعه على الطريق، واستفادته منها كمحطة استراحة للمسافرين، وللدينامية المجالية على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة، حيث بدأ يستقطب السكان من الدواوير المجاورة وكذا مدينة مكناس نفسها.

3. مركز الحاج قدور: مركز ضاحوي بظروف جيدة للإنتاج الفلاحي

يحظى مركز الحاج قدور بظروف مواتية للإنتاج الفلاحي، تتمثل في الظروف المناخية ووفرة الموارد المائية بالإضافة إلى التربة الخصبة التي تعتبر دعامة أساسية في تحقيق التنمية وتطور المركز، كما أن قربه من مدينة مكناس يجعله يعرف دينامية عمرانية مهمة تمثلت في تطور أنواع وأشكال مختلفة للسكن، كالسكن المغربي العصري والسكن الصفيحي...، إضافة إلى تجمعات سكانية مجاورة للمركز في اتجاه الغرب.

يرجع التوسع العمراني للمركز، إلى التزايد الديموغرافي، حيث انتقل حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى من 1148 نسمة سنة 1971 إلى 4362 نسمة سنة 2004، ثم إلى 6508 نسمة سنة 2014، بمتوسط للنمو السنوي بلغ 4.08%، مما يدل على توسع مجالي سريع على حساب المجال الفلاحي.[11]

شهد المركز انطلاقا من سنة 1980، توطين تجزئتين من انجاز الدولة (ERAC1 . ERAC2)، وبعدها ظهرت تجزئة

[10] NOVEC Groupe CDG. (2012): Ibid. p58

[11] NOVEC Groupe CDG. (2012): Ibid. P101

النصـــر وتجزئة الســـكنية، ثم تجزئة الشـــيخ إســـماعيل في المدخل الجنوبي للمركز، مما أدى إلى تطور المســـاحة المبنية بمحاذاة مركز الحاج قدور بين سنة 2000و 2011، من 86 هكتار إلى 125هكتار أي بتطور بلغ 39 هكتار خلال 11 سنة.

يقع مركز الحاج قدور بوســـط فلاحي خصـــب ذو جودة عالية، حيث الإنتاجية مرتفعة، والأنشـــطة المرتبطة بالفلاحة ســـائدة ، لأن المســـتعمر الفرنســـي ســـيطر على هذه المنطقة لخصـــوبتها وارتفاع انتاجيتها، لكنها الآن تحولت إلى أراضـــي للتعاونيات الفلاحية الأمر الذي يعتبر عائقا عقاريا وبيئيا أمام التوســـع العمراني، بالإضـــافة إلى ذلك يتوفر المركز على أراضـــي جيدة مصـــنفة ضـــمن الصـــنف(A) تغطي مســـاحة مهمة تبلغ 3270 هكتار، أي ما نســـبته 95.3% من مجموع الأراضي الفلاحية المحيطة بمركز الحاج قدور، في حين أن الأراضي من الصنف (C) لا تغطي ســـوى 161 هكتار، أي 4.7% من مجموع الأراضي (جدول رقم 7).

بناء على هذه المعطيات فالأراضـــي الخصـــبة المنتجة مهددة بالتوســـع العمراني، لكن في المقابل هناك مجهودات من طرف الجهات المختصة والمتمثلة في وزارة الفلاحة، لحماية هذه الأراضي وذلك عبر الضغط لتغيير وجهة التعمير[12].

جدول رقم7: توزيع الأراضي الفلاحية بمركز الحاج قدور

الصنف	المساحة بالهكتار	%
A	3270	95.3
C	161	4.7
المجموع	3431	100

Source : novec 2014

يتطور التعمير بوتيرة مهمة، أدت إلى تضرر الأراضي الفلاحية، بفعل استهلاك مساحة تقارب 39 هكتار بين سنة 2000 و2011، مما سيؤثر بشكل كبير على الوضعية الاجتماعية للفلاحين بالمنطقة الذين سيفقدون عملهم في ظل تفاقم الأزمات الســـوســـيواقتصـــادية بالضـــاحية، حيث أن الفئات الميســـورة والفلاحين الكبار هم المســـتفيد الكبير من عائدات القطاع الفلاحي.

يختلف حجم الأراضي المستهلكة (جدول رقم 8) بين الصنف (A) الذي يمثل الأراضي الفلاحية الجيدة، والصنف (C) الذي يمثل الأراضـــي الفلاحية بجودة ضـــعيفة، حيث تصـــل المســـاحة المفقودة من الصـــنف الأول (A) بين ســـنة 2000 و2011 إلى 35 هكتار أي بنسبة تصل إلى 90.1% من مجموع الأراضي المستهلكة، في حين أن الصنف الثاني (C) فيسجل 4 هكتار من الأراضـــي المســـتهلكة خلال نفس الفترة أي بنســـبة تصـــل إلى 9.9% من مجموع الأراضـــي، وبالنظر لحجم الأراضـــي المســـتهلكة بفعل التعمير، فتفقد الأراضـــي من الصـــنف (A)ســـنويا 3.2 هكتار مما يفســـر ســـهولة الولوج لهذه الأراضـــي لوضعيتها العقارية وكذا الظروف المواتية لتجهيزها.[13]

يتطلب الحفاظ على هذه الأراضي من التدهور والاستهلاك نتيجة التوسع العمراني، توجيه التعمير صوب الجهة الشـــرقية والجنوب حيث تتوفر الأراضـــي من الصـــنف (C)، والعمل على تهيئة مركز الحاج قدور بتوفير البنيات التحتية والتجهيزات والمرافق العمومية، والبحث عن مجالات صـــالحة للتعمير، وفي هذا الإطار عملت الجماعة على فتح التعمير بالقرب من جماعة سيدي سليمان مول الكيفان التي تبعد عن مركز الحاج قدور ب 3 كيلومترات تقريبا، من خلال توطين تجزئة الســـلام، وقد فســـر المهندس المعماري للجماعة هذه العملية بعدم وجود مجالات للتوســـع العمراني بالحاج قدور،

[12] NOVEC Groupe CDG. (2012): Ibid. P106

[13] NOVEC Groupe CDG. (2012): Ibid. P108

لأنه محاط بأراضي ذات إنتاجية عالية (التعاونيات الفلاحية).

جدول رقم 8: توزيع الأراضي المستهلكة بمركز الحاج قدور

الصنف	المساحة المبنية خلال سنة 2000 بالهكتار	المساحة المبنية خلال سنة 2011 بالهكتار	المساحة المستهلكة من الأراضي بين سنة 2000 و2011	%
A	70	104	35	90.1
C	17	21	4	9.9
المجموع	86	125	39	100

Source : Novec 2014

تقترح الجماعة تعمير المجال المحيط بها، وخلق قطب عمراني إلى جانب مركز الحاج قدور، لكن السؤال المطروح هو هل بهذه السياسة ستتمكن الجماعة من الحد أو التخفيف من التوسع العمراني لمركز الحاج قدور؟ أم أن التوسع سيستمر في إطار انتشار السكن العشوائي والصفيحي، بفعل الاستقطاب المهم الذي يمارسه المركز على باقي الدواوير ومركزه الاستراتيجي بين بوفكران، سبع عيون ومدينة مكناس؟

4. سبع عيون: موقع استراتيجي بوسط فلاحي خصب

يعتبر مركز سبع عيون من بين المراكز الضاحوية الأكثر أهمية بضاحية مكناس، وذلك لحجمه الديموغرافي، حيث بلغ 26277 نسمة خلال سنة 2014، بعدما كان 7688 نسمة خلال سنة 1982، مما أدى إلى توسع عمراني في عدة اتجاهات على حساب المجال الفلاحي الخصب، بفعل الهجرة القروية من الدواوير المجاورة ومدينة مكناس نفسها، ويبقى الحجم الديموغرافي للمركز الأهم بالمجال الضاحوي، على اعتبار أنه تزايد ب 4764 نسمة في المتوسط سنويا بين سنة 2004 و2014.

تتدخل عدة عوامل في تعمير مركز سبع عيون، فهو لا يبعد سوى ب 22كلم عن مدينة مكناس، ويستفيد من الطريق الوطنية رقم 6 الرابطة بين فاس ومكناس، بالإضافة إلى طبيعة البنية العقارية السائدة، حيث يتوفر المركز على أراضي للخواص وأراضي الجموع، الأمر الذي يساعد على انتشار السكن العشوائي على هذه الأراضي، وكذا على التوسع المجالي في اتجاهات مختلفة على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة، ليبلغ بذلك الامتداد العمراني حدود الطريق الوطنية.

يتوفر مركز سبع عيون على نسبة مهمة من الأراضي الفلاحية الجيدة المهددة بالزحف العمراني، حيث شهد المركز تطورا حضريا مهما في اتجاهات مختلفة على طول الطريق الإقليمية 704 وفي اتجاه الشرق، هذا بالإضافة إلى تطور عدة أحياء غير قانونية، كحي آيت يحيى، آيت معزوز، دوار جديد، آيت ادير 1،2،3، والمجاهد وحي سيدي داوود[14].

شهد التعمير بمحيط مركز سبع عيون تطورا سريعا، خاصة بين سنة 2000 و2011، حيث انتقلت المساحة المبنية من 128 هكتار إلى 160 هكتار، أي بتوسع مجالي بلغ 32 هكتار خلال 11 سنة.

أثر التوسع العمراني السريع على تطور الإنتاج الفلاحي، على اعتبار أن المركز يتوفر على خصائص ومؤهلات

[14] NOVEC Groupe CDG. (2012): Etude d'impact de l'urbanisation sur les terres agricoles et l'élaboration d'un plan d'action pour la protection des terres agricoles autour des centres urbains et ruraux. Phase2. Elaboration des plans de zonage et plan d'action pour la préservation des terres agricoles. Région de Meknès-Tafilalet Tome2. Royaume du Maroc. Ministère de l'agriculture et de la pèche maritime. Direction de l'irrigation et de l'aménagement de l'espace agricole. Division des aménagements. P42

فلاحية جيدة، لكن التوطين المتزايد للتجزئات السكنية الخاصة والتابعة للدولة، بالإضافة إلى انتشار السكن العشوائي ساهم في تراجع المساحة المخصصة للزراعة والإنتاج الفلاحي.

تعتبر الأراضي الجيدة من الصنف (A) هي السائدة بمركز سبع عيون، حيث تغطي 18443 هكتار، أي ما نسبته 82.5% من مجموع مساحة الأراضي الفلاحية المحيطة بالمركز، في حين أن الأراضي من الصنف (C)، التي لا تتوفر على مؤهلات فلاحية جيدة، فتغطي 3916 هكتار، أي ما نسبته 17.5% من مجموع الأراضي (جدول رقم9).

جدول رقم9: توزيع الأراضي الفلاحية بمركز سبع عيون

الصنف	المساحة بالهكتار	%
A	18443	82.5
C	3916	17.5
المجموع	22359	100

Source : Novec 2014

يساهم التعمير الغير موجه، في تراجع مساحة الأراضي الفلاحية المحيطة بمركز سبع عيون، لكن بتفاوت بين الأراضي الفلاحية من الصنف (A) والصنف (C)، وبما أن المجال يتوفر على مساحات مهمة من الأراضي من الصنف الأول، فنسجل تراجع المساحة لهذه الأراضي ب 29 هكتار بين سنة 2000 و2011، أي بنسبة 90.6% من مساحة الأراضي المستهلكة، اما الأراضي من الصنف الثاني فهي لا تفقد سوى 5 هكتار، بنسبة تصل إلى 9.4% من مجموع الأراضي الأمر الذي يفسر غياب دراسات مجالية تساهم في التوجيه العقلاني للتعمير (جدول رقم 10).[15]

جدول رقم10: توزيع الأراضي الفلاحية المستهلكة بين 2000 و2011

الصنف	المساحة المبنية خلال سنة 2000 بالهكتار	المساحة المبنية خلال سنة 2011 بالهكتار	الأراضي الفلاحية المستهلكة بين سنة 2000 و2011	%
A	126	155	29	90.6
C	2	5	3	9.4
المجموع	128	160	32	100

Source : Novec 2014

يلاحظ أن الأراضي ذات المؤهلات الفلاحية الجيدة (A)، تفقد مساحات مهمة سنويا تصل إلى 2.6 هكتار عكس الأراضي من الصنف (C) التي لا تفقد سوى 0.3 هكتار سنويا، لذلك فالأراضي الخصبة والجيدة بالمركز مهددة بالزوال إذا ما استمر التوسع العمراني بهذه الوتيرة ولم يتم اعتماد استراتيجيات بديلة عن التوسع في اتجاه الأراضي الفلاحية الجيدة، لتجاوز هذه الوضعية كان لزاما العمل على هيكلة الأحياء العشوائية، واستغلال الأراضي الفارغة بوسط سبع عيون، على اعتبار ان المركز يتميز بالسكن المتشتت والموزع على مساحة مهمة، خاصة في الجهة الجنوبية الغربية والشمالية، كما يجب أن يوجه التعمير في الجهة الشمالية الشرقية حيث تتوفر على أراضي بجودة ضعيفة (C).[16]

5. السخينات: المجال الفلاحي ودينامية التعمير

يعد مركز السخينات من المراكز الضاحوية القريبة من مدينة فاس، حيث لا يبعد سوى ب 10 كلم عن المدينة،

[15] NOVEC Groupe CDG. (2012): Ibid. p48

[16] NOVEC Groupe CDG. (2012): Ibid. p50

لكنه لم يستفد من ذلك، فظل تطوره الديموغرافي متواضعا حيث انتقل عدد السكان من 3317 نسمة سنة 2004 إلى 3502 نسمة خلال سنة 2014 حسب معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى، وبالتالي فالدينامية المجالية للمركز لا تشكل تهديدا حقيقيا على المجال الفلاحي.

لكن العملية التي قام بها المسؤولون عن الشأن المحلي بجماعة سيدي حرازم، بتحويل السكان من منطقة "السوامر" بالقرب من عين سيدي حرازم إلى الموقع الحالي لمركز السخينات خلال ستينات القرن الماضي، قد ساهمت في التقليص من المساحة الصالحة للزراعة، رغم أن السخينات تقع بمجال متضرس يشكل صعوبات أمام ممارسة الأنشطة الزراعية، لكن المشروع الحالي الذي يرمي إلى تأهيل مركز السخينات وإعادة هيكلة بعض الأحياء الغير قانونية، بالإضافة إلى البحث عن مجالات للتوسع المجالي، من شأنه أن يؤثر على ما تبقى من الأراضي الفلاحية المحيطة بالمركز، وبالتالي كان لزاما الأخذ في الاعتبار قيمة الأراضي الفلاحية بالمنطقة وتفادي فتح مناطق للتعمير على حساب أراضي ذات مؤهلات فلاحية عالية.

وبالنظر إلى التضريس الذي يسود المنطقة، والجهة الجنوبية والجنوبية الغربية لمركز السخينات، حيث تسود انحدارات قوية تؤثر على عمليات البناء بالإضافة إلى انزلاقات التربة بشكل مستمر، فالأراضي الفلاحية الجيدة (A) تبقى متوسطة مقارنة بالمراكز الضاحوية الأخرى بالمجال المدروس، لكن الأراضي بمؤهلات ضعيفة (C)، إن وجدت، فهي غير صالحة للتعمير بحيث تشكل تهديدا وخطرا على السكان، وبخصوص استهلاك الأراضي الفلاحية المحيطة بالمركز، فهي مرتبطة ببداية استقرار السكان خلال الستينات من القرن الماضي، حيث تطلب ذلك فقدان مساحات فلاحية شاسعة، لكن الوتيرة التي يسير بها التعمير اليوم لا تشكل تهديدا على الأراضي الفلاحية المجاورة.

يتبين أنه لحماية الأراضي الفلاحية الجيدة (A)، والعمل على تأهيلها لتحقيق إنتاجية فلاحية مهمة تساهم في تحقيق تنمية سسيواقتصادية، كان لزاما توجيه التعمير في اتجاه الأراضي بجودة ضعيفة (C)، والبحث في نفس الآن عن أراضي بمناطق غير متضرسة ملائمة للتعمير، لأن مركز السخينات يتوفر على عدة اكراهات للتوسع العمراني، الأولى تتجلى في وجود أراضي فلاحية جيدة، والثانية في وجود طبغرافية صعبة غير ملائمة لإقامة تجزئات سكنية، لكن تصميم التهيئة الجديد عمل على مقاربة مركز السخينات وسيدي حرازم، كوحدة مجالية واحدة، الأمر الذي سيوفر المزيد من الأراضي المفتوحة أمام التعمير، فرغم ضعف الدينامية العمرانية بالمركز، يبقى مركز السخينات مجال ضاحوي ملائم لاستقبال السكان والتوسع العمراني للتخفيف عن المدينة-المركز وتحقيق توازن مجالي بالضاحية.

خلاصة

تمتد الأراضي الفلاحية بالمغرب على مساحة تصل إلى 71 مليون هكتار منها 8.7 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، 87% منها تعتمد على الزراعات البورية، مما يؤشر على ضعف الأراضي الصالحة للزراعة إضافة إلى أن التوسع المجالي يواصل استهلاكه لهذا النوع من الأراضي الجيدة.[17]

تسجل الأراضي بمؤهلات فلاحية جيدة (A) نسبة ضعيفة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، الأمر الذي يجعلها مهددة بفعل التعمير، التلوث... لذلك ف 4000 هكتار من الأراضي الجيدة تستهلك سنويا بفعل التعمير على شكل امتداد حضري أو توطين لتجزئات سكنية جديدة، مما يجعل الأمن الغذائي للسكان بشكل عام والسكان المحليين بشكل خاص مهدد، ومسألة وضع القوانين لحماية الأراضي الفلاحية أصبح اليوم أمرا ملحا، ومن الأولويات والضروريات التي من المفروض معالجتها، لأنها مرتبطة بالأجيال اللاحقة وتحقيق تنمية سوسيواقتصادية ترمي تحسين الوضعية الاجتماعية

[17] NOVEC Groupe CDG. (2013): Phase2. Région Fès Meknès. Op.Cit. P133

والاقتصادية لسكان الضاحية والأرياف عامة.[18]

اتضح جليا، انطلاقا من وضعية الأراضي الفلاحية للمراكز الضاحوية المدروسة، أن الأراضي بمؤهلات فلاحية جيدة (A) هي السائدة بالنسبة لجل المراكز الضاحوية، علما أن هذه الأخيرة تنتمي لهضبة سايس التي تتوفر على خصائص ومؤهلات فلاحية جيدة (شبه انبساط السطح، تربة خصبة، عيون وآبار...)، مما جعلها مهددة بفعل التوسع المجالي السريع الذي تشهده هذه المراكز كما هو الحال بالنسبة لمراكز بوفكران، سبع عيون، عين الشكاك...، حيث الاستهلاك المجالي للأراضي الفلاحية فاق التوقعات، ولازال مستمرا بفعل استقطاب أفواج ووفود مهمة من السكان للاستقرار بالضاحية، وبالتالي أصبحت حماية هذه الأراضي امرا ملحا، لكنه ليس بالأمر السهل نظرا لأن الأراضي بمؤهلات فلاحية جيدة تتواجد بهذا المجال بنسب مرتفعة، بالإضافة إلى المسألة العقارية، لكن المفروض توجيه التعمير والتوسع المجالي في اتجاه الأراضي بمؤهلات فلاحية ضعيفة.

المراجع المعتمدة:

- Monographie de la commune d'Ain Cheggag.
- NOVEC Groupe CDG. (2012): Etude d'impact de l'urbanisation sur les terres agricoles et l'élaboration d'un plan d'action pour la protéction des terres agricoles autour des centres urbains et ruraux. Phase2. Elaboration des plans de zonage et plan d'action pour la préservation des terres agricoles. Région de Meknes-Tafilalet Tome1. Royaume du Maroc. Ministère de l'agriculture et de la peche maritime. Direction de l'irrigation et de l'aménagement de l'espace agricole. Division des aménagements.
- NOVEC Groupe CDG. (2012): Etude d'impact de l'urbanisation sur les terres agricoles et l'élaboration d'un plan d'action pour la protection des terres agricoles autour des centres urbains et ruraux. Phase2. Elaboration des plans de zonage et plan d'action pour la préservation des terres agricoles. Région de Meknès-Tafilalet Tome2. Royaume du Maroc. Ministère de l'agriculture et de la pèche maritime. Direction de l'irrigation et de l'aménagement de l'espace agricole. Division des aménagements.
- NOVEC Groupe CDG. (2013) : Etude d'impact de l'urbanisation sur les terres agricoles et l'élaboration d'un plan d'action pour la protection des terres agricoles autour des centres urbains et ruraux. Phase2. Elaboration des plans de zonage et plan d'action pour la préservation des terres agricoles. Région Fès Meknès. Royaume du Maroc. Ministère de l'agriculture et de la pèche maritime. Direction de l'irrigation et de l'aménagement de l'espace agricole. Division des aménagements.

[18] NOVEC Groupe CDG. (2013): Phase2. Région Fès Meknès. Op.Cit.. P133

التثاقف القانوني وفعالية القاعدة القانونية

The legal acculturation and the legal norme effectiveness

اسماعيل رزوق، باحث في العلوم القانونية والاجتماعية – المغرب-

ملخص: يندرج التثاقف القانوني في دائرة أسباب بلورة التغير والتلاقح والتفاعل بين الأنظمة القانونية المختلفة، والذي تتفاوت وتيرته ودرجات الإفادة والانتفاع منه، باختلاف قدرات كل مجتمع على مستوى الاستثمار الجيد والفعال لما يستقبله أو يتلقاه من تجارب وخبرات الطرف الآخر، وإذا كان التلاقح بين الأنظمة القانونية يقوم، مبدئيا، على منطق الأخذ والعطاء، فقد لا يكون كذلك بفعل بعض العوامل التي قد يتحول معها من تثاقف قانوني إلى مجرد انتشار سمات ثقافية قانونية لثقافة مهيمنة.

إن تلقي القاعدة القانونية في إطار التثاقف القانوني يشكل وسيلة أساسية لتطوير الأنظمة القانونية، لكنه يبقى رهينا بضمان جودته بما يتيح الإفادة منها، وهو ما يستدعي تلازما حتميا بين تلقيها وتبيئتها، يعضده ويدعمه الانفتاح على ما توفره العلوم الاجتماعية المختلفة.

الكلمات المفاتيح: الثقافة، التثاقف القانوني، الأنظمة القانونية، التبيئة، التلقي.

Abstract : Legal Acculturation is considered as one of main reasons for making change and interaction between different legal systems. The benefit from Acculturation varies in pace and degree, depending on the capabilities of each society in exploiting and investing the received experiences of the other societies, and the cross-fertilization between legal systems is based on the mutual influence, and this mutuality may however not happen because of certain factors. In this case, the legal Acculturation turns into one-sided legal influence of the dominant culture.

The reception of the legal rule is then, in the frame of legal Acculturation, a fundamental mean in developing legal systems, certain quality is necessary to assure the positive benefit, which requires an interplay between their reception and their integration, supported by openness to what the various social sciences provide.

Key words: Culture, legal acculturation, legal systems, integration in the environment, reception

المقدمة:

يعتبر التغير سمة تميز كافة المجتمعات، وقانونا تخضع له جميع الظواهر[1]، وما دامت هذه الأخيرة في تغير مستمر فإن القانون كظاهرة اجتماعية مشروطة بظروف الزمان والمكان[2] لا يحيد عنها في ذلك، إذ يعد حقيقة اجتماعية متصلة بحقائق المجتمع الأخرى يؤثر فيها ويتأثر بها[3].

ويندرج في دائرة أسباب بلورة هذا التغير التلاقح والتفاعل بين المجتمعات المختلفة، الذي تتفاوت وتيرته[4]، ودرجات الإفادة والانتفاع منه، باختلاف قدرات كل مجتمع على مستوى الاستثمار الجيد والفعال لما يستقبله أو يتلقاه من تجارب وخبرات الطرف الآخر، سيما في عصر التكنولوجيا الذي يشجع على تفتح الفكر القانوني وعلى التلاقح المتبادل للحقول القانونية[5]، وقد سبق للعميد جورج ريبير (Georges Ripert) أن أكد على ضرورة استيعاب رجال القانون للتأثير الذي مارسه التقدم العلمي في حياة الإنسان[6]، غير أن الأمر لا يدور دائما في فلك تحقيق المكتسبات والانتفاع بالمزايا، بل قد تترتب عليه نتائج عكسية وأضرار لا يخفى أثرها[7].

تبعا لذلك، يحتاج القانون كي يستمر في أداء الوظائف المناطة به داخل المجتمع وتحقيق المصلحة الاجتماعية التي تعتبر أساسه[8]، إلى ما يحسن ويطور قدراته، ويجعله يواكب التطورات المختلفة والمتلاحقة التي تعرفها شتى المجالات، وهو ما قد يتم من داخل النظام القانوني ذاته، إذ يجد في سيرورته الخاصة آليات ذاتية للتطور، وهو المنحى الذي سار فيه عالم الاجتماع "دافيد إميل دوركايم" (David Emile Durkheim) الذي اعتبر أن التغير الاجتماعي والثقافي ينتج، أساسا، من التطور الداخلي للمجتمع، وبالمقابل قد يتم عن طريق التماس والاتصال بالأنظمة القانونية الأخرى، والتفاعل والتلاقح الذي يتم بينها؛ أي من خلال ما يصطلح عليه بالتثاقف القانوني، كما هو الشأن بالنسبة للتماس بين القانون الأمريكي

---

[1] عبد الغني عماد، "سوسيولوجيا الثقافة"، مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، سنة 2016، ص.99.

[2] Hans Kelsen, « Théorie pure du droit », traduit par THEVENAZ Neucha- tel, Ed de la Baconnière, 1953, p.57, «un phénomène conditionné par des circonstances de temps et de lieu ».

[3] عبد السلام أحمد فيغو، "المدخل إلى العلوم القانونية (نظريتا القانون والحق)"، مطبعة دار وليلي للطباعة والنشر، مراكش، المغرب، الطبعة الأولى، سنة 1997، ص.31.

[4] عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص.99؛ "ويتم التغير ببطء شديد بسبب عزلة المجتمع أو صغره وجمود تقاليده، وهذا ما ينطبق على المجتمعات البدائية، أما المجتمعات الحديثة والصناعية فوتيرة التغير فيها أسرع، وذلك يعود لقوة التفاعل الاجتماعي وتكاثف الاحتكاك الثقافي، ما يساعد على عمليات جدلية اجتماعية تؤدي تداعياتها إلى تغير اجتماعي".

[5] محمد الإدريسي العلمي المشيشي، "لهث القانون وراء تهافت العلم والتكنولوجيا"، مجلة المحاكم المغربية، عدد 156، سنة 2017، ص.25.

[6] Georges Ripert, « les forces créatrices du droit », L.G.D.J, 2 ème édition, p.33 ; « les découvertes scientifiques modernes ont changé les conditions de la vie des hommes, les juristes doivent le comprendre... ».

[7] رضا حمدي، "مقاربة أنثروبولوجية لظاهرة التثاقف التشريعي- التجربة الدستورية في تونس نموذجا"، عالم الفكر، العدد 2، أكتوبر- ديسمبر، سنة 2015، ص.75.

[8] أحمد ادريوش، "الثقافة والقانون" – بحث حول داوود سانتيانا وقضية التوفيق بين الإسلام والقوانين الأوربية، الجزء الرابع، منشورات سلسلة المعرفة القانونية، الإصدار 35، سنة 2020، ص.135.

والقانون الأوربي، الذي يندرج في إطار سيرروة تثاقف، أثر من خلالها الثاني في الأول[9]، أو اتصال القوانين العربية بالقوانين الغربية[10].

هذا، وتظهر أهمية التثاقف القانوني في كونه مسألة راهنيّة بامتياز تأكد حضورها في الوقت الحاضر، تحت تأثير الثورة الرقمية وتجليات العولمة المختلفة، مما يجعل الغوص في مضامينه وتجلياته وسبل الإفادة منه مطلبا ضروريا ينسجم والعمل على تحليل تأثيراته على النظام القانوني المغربي، وهو ما سيشكل موضوعا لهذه الدراسة، سنتناوله من خلال التطرق بداية للمقصود بالتثاقف القانوني وتجليات إعماله على مستوى النظام القانوني المغربي (أولا)، لننتقل بعد ذلك لدراسة سبل ضمان فعالية تلقي هذا الأخير لقواعد قانونية في إطار الاحتكاك بأنظمة قانونية أخرى (ثانيا).

أولا: التثاقف القانوني بين التلقائية والفرض

لما كان القانون يعتبر من مكونات مفهوم الثقافة، فمن الطبيعي أن يتأثر بما يتأثر به هذا الأخير، من قبيل التثاقف الذي يقوم بوظيفة مهمة على مستوى تطوير النظام القانوني في مجتمع معين (1)، وذلك عن طريق التلاقح بين الأنظمة القانونية، القائم، مبدئيا، على منطق الأخذ والعطاء، غير أنه قد لا يكون كذلك بفعل بعض العوامل التي قد يتحول معها من تثاقف قانوني إلى مجرد انتشار سمات ثقافية قانونية لثقافة مهيمنة (2).

1- من الثقافة إلى التثاقف القانوني

يشكل مفهوم الثقافة أساس التناول التثاقفي[11] لذلك فإن الجدل في الطروحات الذي كان هذا المفهوم محلا له طال أيضا مفهوم التثاقف، لكن بمعطيات تخص العملية التثاقفية، سيما وأنها اقترنت في بعض السياقات التاريخية بعمليات ذات صلة بالعملية الاستعمارية.

فالثقافة ليست معطى تاريخيا يتصف بالجمود بقدر ما هي محصلة عمليات تفاعلية وديناميكية في المجتمع أو بين هذا الأخير والمجتمعات الأخرى، تتعدد وسائلها وآلياتها، يبقى من أهمها "التثاقف"، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأنثروبولوجيا، خاصة في مقاربتها لظاهرة الاستعمار الأوربي[12]، ونظرا لما يكتنف المفاهيم عموما من لبس نتيجة

---

[9] C. Journes, « Réflexion introductive sur l'acculturation en droit des affaires », l'acculturation en droit des affaires, sous la direction de J.-L. NAVARRO et G. LEFEBVRE, Thémis, 2007, p. 7.

[10] محمد غربي، "المنظومة القانونية للمغرب بين الخصوصية والاقتباس"، في "القانون والمجتمع بالمغرب"، أعمال الأيام الدراسية التي نظمها مركز الدراسات الأنثروبوبوجية والسوسيولوجية بالرباط أيام 17، 18، 19 دجنبر 2003، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 7، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، طبعة 2005، ص.18؛" نظرة مقتضبة إلى ما يسود في العالم العربي من المحيط إلى الخليج، مع بعض الاستثناءات القليلة، من تشريعات وقوانين تثبت بما لا يدع مجالا للشك إمكانيات هذا الاقتباس وإمكانيات التلاقح والأخذ بين الأمم والشعوب مما هو مطبق فيها من أنظمة وقوانين، خاصة في زمننا الذي أصبح فيه إصدار القوانين في شتى المناسبات وفقا لتطور الحاجات الاجتماعية المتلاحقة أمر تفرضه سرعة التطور الحضاري التي تحتاج فيه الأمور إلى تنظيم متلاحق وسريع".

[11] Cécilia Courbot, «de l'acculturation aux processus d'acculturation, de l'anthropologie à l'histoire- Petite histoire d'un terme connoté », éditions de la Sorbonne, 2000/13, p.123.

[12] Cécilia Courbot, op.cit, p.123.

الاستعمالات المختلفة، سيما عندما تصبح موضوعا للتداول، فان الحاجة إلى التحديد المفاهيمي لها والتوضيح الدقيق لحمولتها المعرفية تزداد إلحاحا.

ذلك ما يفسر كثرة التعريفات التي سيقت لمصطلح التثاقف من لدن الأنتروبولوجيين والسوسيولوجيين، إذ عرفه "ملفيل جون هيرسكوفيتش" (Melville Jean Herskovits) بقوله "يشمل التثاقف الظواهر الناتجة عن الاتصال المباشر والمستمر لجماعات الأفراد ذات الثقافات المختلفة، وكذلك التغيرات في الثقافات الأصلية للمجموعتين أو الثقافات المختلفة"[13]. كما اعتبر "روجي باستيد" (Roger Bastide) أنه دراسة السيرورات الناتجة عن التماس الذي يحصل بين ثقافتين تتبادلان التأثير والتأثر[14].

في السياق نفسه، عرف التثاقف بكونه "مجموع الظواهر الناتجة عن احتكاك مستمر ومباشر بين مجموعات أفراد تنتمي إلى ثقافات مختلفة تؤدي إلى تغييرات في الأنماط الثقافية الأولية للجماعة أو الجماعات"[15]، أما الأنثروبولوجي "جيرار لكلرك" في مؤلفه الأنثروبولوجيا والاستعمار فقد رأى أنه: "يمكن استعمال التثاقف للإشارة إلى الأنماط التي يتم بموجبها قبول مظهر ثقافي معين في ثقافة أخرى، حيث يتلاءم ويتكيف معها مما يفترض مساواة ثقافية بين الثقافة التي تعطي وتلك التي تتقبل"[16].

تحدد التعاريف التي سقناها أعلاه، على اقتضابها، مفهوم التثاقف في صورة احتكاك وتماس بين ثقافتين مختلفتين يفرز تأثيرا وتأثرا بينها، غير أن إسناد كلمة القانوني لهذا المصطلح، يجعلنا نتحدث عن تثاقف قانوني، يخضع من خلاله النظام القانوني والمؤسسات والقواعد القانونية للتطور، إذ لا تتمتع قواعده ومؤسساته سوى بطبيعة نسبية ومؤقتة محكومة بالتغير الزماني والمكاني[17]. فهو بذلك تحول يحدث في النظام القانوني لدولة ما أو مجتمع معين، بسبب الالتقاء أو الاحتكاك بنظام آخر[18].

وفي سياق التطرق لإمكانية حصول تثاقف قانوني؛ أو بمعنى آخر انتقال وتلقي قواعد وأحكام بين الأنظمة القانونية المختلفة، ظهرت مواقف متعددة، إذ استعمل بعض المفكرين مصطلح الاستنبات القانوني للتعبير عن انتقال السمات القانونية من نظام إلى آخر، وقد تبنوا ثلاثة مواقف مختلفة، الموقف الأول جسده رواد المدرسة التحويلية les transféristes؛ حيث ذهبوا إلى أن انتقال السمات الثقافية القانونية بين المجتمعات عملية يسيرة، لكون سيرورتها خاضعة لسيطرة النخب من جهة، ولأنها غالبا ما تكون منفصلة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي أفرزها من جهة أخرى، مما ييسر تجاوز الحواجز الثقافية والاجتماعية والاقتصادية[19].

---

[13] Melville Jean Herskovits, « les bases de l'anthropologie culturelle», Maspero, Paris, 1967, p.205.

[14] أوردته سارة بوزرزور، "الترجمة والمثاقفة"، مجلة البدر، المجلد 09، العدد 07، منشورات جامعة بشار، الجزائر، سنة 2017، ص.210.

[15] Cuche Denys, « la notion de culture dans les sciences sociales, Paris, la découverte, 2004, p.47.

[16] جيرا كلرك، "الأنثروبولوجيا والاستعمار"، ترجمة جورج كتورة، الطبعة الثانية، سنة 1990، ص.87.

[17] مصطفى المعمر، "علم الاجتماع القانوني"، مطبعة سجلماسة، الطبعة الأولى 2004، ص.159.

[18] أبو زيد محمود، "علم الاجتماع القانوني- الأسس والاتجاهات، مكتبة غريب القاهرة، 1992.

[19] Remy Kormos, « Vers l'unification de la culture juridique dans les pays balkaniques : l'acculturation du droit des affaires », Association Pierre Belon | « Études Balkaniques », 2013/1 n° 19-20, p.21.

وهو ما رد عليه بعض رواد المدرسة الثقافوية بعدم إمكانية فصل القانون عن المجتمع، وبالتبعية صعوبة، إن لم تكن استحالة، تصور انتقال عناصر نظام قانوني معين وغرسها في نظام آخر، إذ يقول أحد روادها أنه وعلى فرض إمكانية تصدير القاعدة القانونية، فلا يمكن تصور تصدير السياق والظروف التي نشأت فيها[20].

واقفا موقفا وسطا، حاول رأي آخر[21] البحث عن التوليف بين الموقفين السالفي الذكر، فوجد ضالته في التمييز بين القواعد القانونية، وفق معيار درجة الارتباط بالسياق الاجتماعي لنشأتها، ليخلص إلى أن القواعد غير المرتبطة بشكل كبير بهذا السياق تكون أكثر قابلية للانتقال مثل قواعد القانون التجاري.

وأيا كان التباين في المواقف حول ظاهرة التثاقف، فقد أصبحت تندرج في خانة القوانين الكلية التي تخضع لها جميع أشكال التجمع البشري[22]، ويمكن التمييز فيها بين نوعين من التثاقف، النوع الأول يسمى تثاقفا مفروضا، ينطوي على السيطرة والرغبة في تكريس ذهنية الطرف الأقوى وقيمه ومبادئه على الجماعات الأضعف، سواء كان ذلك بالقوة أو دونها؛ ففي الحالة الأولى يرغم المجتمع على تلقي القاعدة القانونية الصادرة عن مجتمع آخر[23]. أما في الحالة الثانية فيكون انتقال القاعدة القانونية مفروضا بسبب آخر غير القوة، لكنه يبقى أمرا مفروضا، فالاختلاف بين هاتين الحالتين يكمن فقط في وسيلة الفرض.

أما النوع الثاني، والذي يعتبر الأصل في عملية التثاقف، فلا يفرض فيه انتقال القاعدة القانونية، بل يقوم المجتمع المستقبل بشكل تلقائي، بتبني قواعد أو مبادئ قانونية تنتمي إلى نظام قانوني لمجتمع آخر[24]، كما لو تم ذلك بسبب التجارة أو لأسباب أخرى، حيث يتم التلقي من خلال إدراج تلك العناصر المستوردة في دينامية التحديث التي يتبناها المجتمع المستقبل.

وإذا كانت العديد من الدول قد خضعت إبان الحقبة الاستعمارية إلى تثاقف مفروض بالقوة، فقد شكلت العولمة الاقتصادية والتحولات التي عرفتها الأنظمة السياسية، وكذا الانخراط في اتفاقيات وشراكات إقليمية ودولية، أهم الدواعي التي أدت بغالبية دول المعمور إلى الدخول في تثاقف قانوني تلقائي في ظاهره مفروض في باطنه، ترجم واقعيا من خلال نهج تلك الدول ومنها المغرب سياسات هيكلية لإصلاح البنيات القانونية والمؤسسات القضائية، خاصة في مجال قانون الأعمال. إلى درجة يمكن معها مشاطرة الرأي القائل أن العولمة الاقتصادية أنتجت عولمة قانونية[25]. فالأمر يتعلق بعولمة قانونية

---

[20] P. Legrand, « The Impossibility of Legal Transplants », Maastricht J. of European & CompLaw 4, 1998, p. 111-119.

[21] O. Kahn-Freund, « Uses and Misuses of Comparative Law », Modern Law Rev., 37, 1974, p. 1, 5-6.

[22] رضا حمدي، المرجع السابق، ص.95.

[23] Remy Kormos, op.cit, p.23.

[24] J. A. Sanchez Cordero, " The Processes of Legal Acculturation : A Mexican Perspective, Introduction ", dans "La culture juridique et l" acculturation du droit, Rapports au XViiie Congres international de droit compare, ed. Washington D.C, 2010, p. 9.

[25] Mohamed Hammoumi, « l'ingénierie juridique et la qualité des textes normatifs au Maroc- les défis d'une nonne gouvernance réglementaire », imprimerie el Maarif Al Jadida- rabat 2015, p.315; « la globalisation économique a eu pour corollaire la mondialisation du droit... ».

حقيقية بسبب التنقل السريع للمعلومات والعلوم على صعيد العالم وما يرتبه من تبادل واقتباس واعتماد لما في تجارب الآخرين[26].

على هذا المستوى، فقد أصبح نهل التشريعات الوطنية من خزان القواعد القانونية الدولية حقيقة مؤكدة وواقعا لا يرتفع، ساهمت في تكريسه التكنولوجيا بفعل عدم اعترافها بالحدود السياسية بين الدول[27]، ويتجلى ذلك في مظهرين، فمن جهة أولى، هناك القواعد القانونية التي تستمد من الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، ومن جهة ثانية، توجد بعض قواعد القانون الداخلي التي تبدو ظاهريا ذات مصدر داخلي، في حين يكشف التنقيب في جذورها عن كونها مستمدة من القواعد والمبادئ المفروضة من لدن المنظمات الدولية (PNUD , OMS , OMC , CNUCED...)[28].

هذا، ويعتبر تأثير قواعد القانون الدولي على القوانين الوطنية أكثر عمقا بالنسبة للدول الضعيفة اقتصاديا وسياسيا على الساحة الدولية، بالنظر لضعف أو انعدام مساهمتها في صناعة وبلورة القواعد القانونية ذات الطابع الدولي، بشكل يدفع إلى التساؤل حول مركز النظام القانوني الوطني في إطار عملية التثاقف؟

2- التثاقف القانوني وسيطرة الأنا الذي ليس أنا

كان التثاقف القانوني قائما على مر الحياة الإنسانية، وإن اختلفت أشكاله ومآلاته من حقبة إلى أخرى، ويمكن تلمس هذه الظاهرة من خلال شواهد كثيرة، دالة على الاحتكاك والتماس بين الأنظمة القانونية المتجاورة والمتلاقحة منذ أقدم العصور[29]، ومن ذلك الفقه الإسلامي الذي استوعب عددا من الأحكام التي كانت قائمة في مرحلة الجاهلية كالقصاص والدية[30]، واليمين[31] كوسيلة إثبات وغيرها، كما أن إجازة غالبية المذاهب الفقهية الإسلامية لقاعدة "شرع من قبلنا شرع

---

[26] محمد الإدريسي العلمي المشيشي، "لهث القانون وراء تهافت العلم والتكنولوجيا"، المرجع السابق، ص.25.

[27] عبد الرحيم رجواني، عصر المعلومات، جموح تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة، مطبعة النجاح الدار البيضاء، سلسلة المعرفة للجميع، رقم 9، شتنبر 1999.

[28] Mohamed Hammoumi, op.cit, p.315.

[29] "فقد كشف لنا تاريخ القانون عن انتشار النظم القانونية في مناطق غير تلك التي نشأت فيها، حيث انتشر القانون الإنكليزي في أمريكا الشمالية وبعض الأقطار الأخرى، وانتشرت الشريعة الإسلامية في مجموع الدول الإسلامية.... ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر فشكت عملية الاقتباس بشكل كبير، وتبعا لذلك انتشرت القوانين الأوربية في الشرق الأوسط والشرق الأدنى وفي إفريقيا الشمالية..."؛ أحمد أدريوش، "القانون المقارن- الدرس الافتتاحي"، منشورات سلسلة المعرفة القانونية، طبعة 2009، ص.86-87.

[30] "... وقد وصلت الجماعات الفطرية إلى هذه المرحلة بعد أن تهذبت أخلاقها بعض الشيء وأصبح الانتقام منظما بحيث لا يتجاوز الاعتداء بمثله (....) وفي الجماعات القديمة لم يكن القصاص قاصرا على الإنسان الجاني بل كان يشمل الحيوان (...) ومن دراسة وتحليل المواد الخاصة بالإيذاء الواردة في قانون حمو رابي، يتبين أن هذا القانون أخذ بمبدأ القصاص (...) وقد أخذت الشريعة الإسلامية الغراء بمبدأ القصاص، إلا أنها لم تنس التشجيع على الأخذ بالتعويض بدلا عنه، كما لم تنس التذكير بحكمة الأخذ بهذا المبدأ (....) ".

"والدية نظام توصلت إليه الجماعات الإنسانية بعد أن توفرت لديها الأموال، وكان ذلك في أواخر عهد الصيد الذي امتد إلى عهد الزراعة ثم الزراعة الراقية.... والدية عبارة عن مبلغ من المال يدفعه المعتدي أو عشيرته تهدئة إلى المعتدى عليه تهدئة لثورة غضبه...".

-أنظر صاحب عبيد الفتلاوي، "تأريخ القانون"، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة 1998، ص33-36.

[31] "اعتمدت المجتمعات القديمة على عدة وسائل لإثبات ذنب الجاني أو براءته منه بهدف وضع حد للمنازعات بأية وسيلة (...) ومن وسائل الإثبات الأخرى اليمين... وكان الحلف على الحجارة أكثر شيوعا عند الجماعات البدائية، وعند بعض الشعوب كانت هناك أحجار من نوع معين

لنا" تدخل في خانة ما يستدل به على عملية التثاقف، إذ تتيح العمل بما نقل بطريق صحيح عن الشرائع السماوية السابقة[32].

وبالمقابل فإن الكثير من الدراسات[33] توصلت إلى استخراج قرائن وشواهد دالة على تأثير الفقه الإسلامي في القوانين الغربية الحديثة، كما هو الشأن بالنسبة لتأثير الفقه المالكي في القوانين الأوربية، إذ سبق التوصل إلى أن هذه الأخيرة تأثرت، في محطات تاريخية مختلفة بالفقه الإسلامي، سواء أثناء الحروب الصليبية، أو في سياق الحكم العثماني في الكثير من البلدان الأوربية، إذ طبق قوانين إسلامية في هذه البلدان، مما أتاح الفرصة للأوروبيين للاطلاع على مبادئ الفقه الإسلامي، ومقارنتها بأنظمتهم القانونية والإفادة منها في تطويرها[34].

وإذا كان يلاحظ من خلال ما سلف، أن هناك تثاقف قانوني في الاتجاهين، يكون فيه كل طرف، في الإبان نفسه، آخذا ومعطيا، فإن الأمر مع مرور الزمان، وتحت تأثير العديد من الأسباب والاعتبارات، كان محلا لتغيير جذري وعميق، اتخذ توجها آخر، تجسد في تثاقف أحادي المنحى، لصالح الثقافة أو النظام القانوني القوي أو المهيمن، سيما خلال الحقبة الاستعمارية، حيث كان المستعمر يقتبس قوانينه لتطبيقها في الدول المستعمرة، وهو الأمر الذي استمر مداه حتى بعد الفترة ما بعد الاستعمارية[35].

ولعل الشاهد التاريخي الأكثر وضوحا في الاستدلال على ذلك، يتجلى في سن دساتير وطنية في كافة البلدان التي تحررت من الاستعمار، بنيت مبادئها وقواعدها على مبادئ لم يكن يعرفها الفقه الإسلامي. كما هو الشأن بالنسبة للدستورين التونسي أو المغربي وغيرهما من الدساتير العربية.

وفق نفس التوجه، شهدت الأنظمة القانونية عبر العالم تطورات هائلة، بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، من أبرزها ظهور فروع قانونية جديدة، إلى جانب الفروع القانونية التقليدية كنتيجة للتطورات والتحولات التي أفرزت ثورة علمية في مختلف المجالات، ومن بين تلك الفروع الجديدة، القانون النووي، قانون الاتصالات، قانون البيئة....،

تسمى أحجار اليمين" عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص.37-38) وهو ما أخذت به الشريعة الإسلامية في قوله سبحانه وتعالى: "لا يؤاخذكم الله بالعفو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان".

[32] ويتم التمييز في إطار " شرع من قبلنا بين قسمين: "القسم الأول: الأحكام التي لم تذكر في شريعتنا في قرآن ولا سنة: وهذه ليست شرع لنا بالاتفاق (...) القسم الثاني: الأحكام التي ذكرت في القرآن أو السنة وهذه ثلاثة أنواع: الأول: الأحكام التي نسخت من شريعتنا وهذه ليست شرع لنا بالاتفاق (....) الثاني: الأحكام التي أقرت في شريعتنا وهذه شرع لنا مثل الصيامّ – الثالث: الأحكام التي قصها الله علينا في القرآن أو ذكرت على لسان رسول الله عليه وسلم من غير إنكار ولا إقرار لها وهذه هي محل الخلاف مثل آيات القصاص في شريعة اليهود «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين، والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص" المائدة الآية 5/45....».

- أنظر وهبة الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1995، ص.101-102.

[33] من بين هذه الدراسات نذكر على سبيل الحصر لا المثال:

- سيد عبد الله علي حسين، "المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية والتشريع الإسلامي- مقارنة بين فقه القانون الفرنسي ومذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه"، سلسلة دراسة المقارنات التشريعية 2، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة.
- عبد السلام أحمد فيغو، " أثر فقه مالك في القانون المدني الفرنسي"، مجلة الحقوق، العدد الرابع عشر، السنة الثامنة، يناير – ماي 2013.

[34] سيد عبد الله علي حسين، المرجع السابق، ص.51.

[35] أحمد ادريوش، "القانون المقارن..."، المرجع السابق، ص.87.

وهو ما يعتبر إثراء للقانون بوجع عام، بما يحمله من إنشاء نظم قانونية جديدة[36]. وقد كانت هذه الفروع القانونية المستحدثة محلا لعملية استيراد من قبل دول العالم الثالث عموما، والدول العربية خصوصا.

في هذا السياق، يعتبر النظام القانوني المغربي نتاجا لدينامية تطورية طويلة، برزت فيها لمسة المستعمر الذي أضفى على جوانب كثيرة منه طابعا غربيا[37]، بدءا من قانون الالتزامات والعقود، الذي يشكل الشريعة العامة للقوانين، حيث وضعته فرنسا بعد استعمارها للمغرب[38]، لتحقيق أهداف مختلفة يبقى من أهمها الرغبة في حماية مصالحها والهيمنة عليه، ولئن كان هذا القانون يعتبر ترجمة فعلية للتثاقف المفروض، إلا أنه ظل صامدا لما يزيد عن قرن، باستثناء بعض الترميمات[39]، التي استهدفت ضخ دماء جديدة في عروقه، لاحتواء التحولات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة.

ولما كان التثاقف القانوني يعتبر حالة تماس بين الأنا والأنا الذي ليس أنا، تقتضي التفاعل والتلاقح بين ثقافتين أو نظامين قانونين، فإن استنطاق مكونات النظام القانوني المغربي من جهة، والواقع الاجتماعي من جهة أخرى، خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، يظهر استمرار الاختلال في توازن حركة التثاقف لصالح الأب الروحي[40] للنظام القانوني المغربي وللقواعد المستمدة من القانون الدولي، بسبب تعود المشرع المغربي على استيراد واستهلاك عناصرهما، وهو الأمر الذي يتم غالبا دون بذل أدنى مجهود لملاءمته مع خصوصيات المجتمع المغربي، مما يفرز ما اصطلح عليه أحد الباحثين تثاقفا مبتورا[41].

ولعل وفرة الأمثلة التي تتوزع على جل الفروع القانونية، تجعل من عملية الاستدلال على هذا التثاقف المبتور أمرا يسيرا، فقد تلقى ولازال يتلقى النظام القانوني المغربي الكثير من القواعد القانونية المستوردة بدوافع متنوعة، قد تكون

---

[36] محمد محمد عبد اللطيف، "القانون الناعم.. قانون جديد للسلوك الاجتماعي"، عالم الفكر، العدد 174، أبريل-يونيو 2018، ص.57.

[37] Mustapha Bentahr, «la coutume au Maroc, simple phénomène sociale ou véritable source normative » in « droit es société au Maroc », série colloques et séminaire- n°7, impremerie El Maarif al jadida Rabat, éd 2005, p.5; « le système juridique marocain est le fruit d'une lente évolution, en effet la colonisation a transposé un droit positif de type occidental… ».

[38] "إن النظر إلى واقع الأمور من خلال الظروف التي وضع فيها قانون الالتزامات والعقود المغربي يسمح لنا بالقول إن فرنسا هي التي وضعت هذا القانون ... وقد توخت فرنسا عند وضعها لهذا القانون إلى جانب تحقيق أهداف نعتبر بعضها شكليا وبعضها الآخر جوهريا..."؛ محمد شيلح، "أصول قانون الالتزامات والعقود المغربي من زاوية واضعه وموضوعه: محاولة قراءة في ق ل ع م من خلال سيرته، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 5، سنة 1989، ص.51.

[39] من بين القوانين التي تمت بها هذه الترميمات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.76 بتاريخ في 11 شعبان 1440 (17 أبريل 2019)؛ الجريدة الرسمية عدد 6771 بتاريخ 16 شعبان 1440 (22 أبريل 2019) ص. 2058؛

- القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.07.129 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007)، الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 25 من ذي القعدة 1428 (6 ديسمبر 2007) ص 3879؛

-القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع العقارات في طور الإنجاز، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.309 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، الجريدة الرسمية عدد 5054 بتاريخ 2 رمضان 1423 (7 نونبر 2002) ص 3183.

[40] ونقصد هنا القانون الفرنسي.

[41] أنور جمعاوي، "العرب والغرب: فجوة التثاقف"، ملخّصات ندوة حركة التّثاقف بين ضفتي المتوسط: التجليات والخلفيات والتحديات – سوسة، 12-13 نونبر 2019، ص.13؛ " كلّما أدمنت مجموعة بشرية ما استهلاك ثقافة الآخر، وقصّرت في التعريف بذاتها الجمعيّة وكينونتها الحضارية، ولم تبذل جهدا مُعتبرا في تقديم إضافات نوعية للمشهد التثاقفي، الكوني .والنّاظر في علاقات العرب بالغرب في الزّمن الرّاهن يقف على فجوة التثاقف بين الطرفين .ذلك أنّها تتأسّس على تثاقف مبتور، يكاد يكون في اتّجاه واحد".

ذات طابع اقتصادي، تؤكد ما اصطلح عليه الأستاذ محمد شيلح بالتلازم الأنطولوجي القائم بين الاقتصاد والقانون[42]، حيث يتحكم في المشرع هاجس ملاءمة التشريع المغربي مع تشريعات الشركاء الاقتصاديين، كما هو الشأن بالنسبة للعلاقات الاقتصادية القائمة بين المغرب والاتحاد الأوربي[43]، إذ لا يتردد في القيام بكل التعديلات التي تروم جعل التشريع المغربي ينسجم مع تشريعات هذا الاتحاد، وذلك تفعيلا لمقتضيات المادة 52 من اتفاق الشراكة الموقع بينهما ببروكسيل سنة 1996، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح مارس 2000[44]، ويندرج بين أهدافه مساعدة المغرب على تقريب أو ملاءمة إطاره القانوني مع المنظومة القانونية للاتحاد الأوربي في الميادين التي يشملها هذا الاتفاق.

وفق نفس المنطق، وبغية مواكبة التحولات الاقتصادية، تجد الدول نفسها مرغمة على جعل تشريعاتها الوطنية ذات قدرات تنافسية- بالنظر لدورها الذي يتراوح بين الدفع بعجلة التقدم أو على العكس كبح جماحه[45]، وذلك عن طريق الاستجابة لمتطلبات وتطلعات الفاعلين الاقتصاديين[46]، وتحسين مناخ الأعمال، وهو ما يمكن التمثيل له بالتعديلات القانونية التي طالت القانون 17.95المتعلق بشركة المساهمة والقانون 5.96 المنظم لباقي الشركات، بموجب القانونين 20.19 [47]و21.19 [48]على التوالي، واللذين يندرجان في إطار سعي المغرب إلى تحسين ترتيبه في مؤشر مناخ الأعمال Doing business[49].

غير أن الأمر لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل إن الدوافع المرتبطة بحماية حقوق الإنسان تسهم بشكل كبير في تحفيز عملية استدماج قواعد قانونية جديدة في الأنظمة القانونية الوطنية عموما، ومنها النظام القانوني المغربي الذي عرف دينامية ذات طابع حقوقي، تجسدت في القيام بإصلاحات هامة على هذا المستوى، لا سيما من خلال صدور دستور 2011، الذي يعتبر ميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات الأساسية، يتضمن اعترافا بالالتزام بحقوق الإنسان كما هي متعارف

---

[42] محمد شيلح، "القانون والاقتصاد بين الانفصال والاتصال"، المجلة المغربية للقانون الاقتصادية، العدد الثاني، يناير 2009، ص.7.

[43] ونشير على هذا المستوى أن الاتحاد الأوربي وفي سبيل إنجاع عملية الملاءمة عمل على تمويل دراسة حول فرص التقارب بين الإطار القانوني الوطني والنظام الأوروبي الجديد .(GDPR) أطلقت هذه الدراسة في إطار مساعدة تقنية "لتعزيز ثقافة حماية المعطيات الشخصية في المغرب"، بهدف دعم عملية تعديل الإطار المغربي لحماية المعطيات للملاءمة مع المكتسبات الأوروبية، وممارساتها الجيدة وقيودها في هذا المجال.

[44] Accord Euro – Méditerranéen établissant une association entre les communautés européennes et leurs Etats membres, d'une part, et le Royaume du Maroc, d'autre part, journal officiel des communautés européennes n° 18.3.2000, L70/14 ; « la coopération vise à aider le Maroc à rapprocher sa législation de celle de la communauté dans les domaines couverts par le présent accord ».

[45] ادريس الفاخوري، " تطور القانون، الأسباب والوسائل"، مجلة المرافعة، العدد 11، دجنبر 2000، ص.60

[46] عادل الخصاصي، "التنافسية المعيارية: صراع جديد بين الأنظمة القانونية الوطنية"، المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات، عدد 14-15، ماي- شتنبر 2008، ص.102.

47 قانون رقم 20.19 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.78 بتاريخ 23 من شعبان 1440 (29 أبريل 2019)، الجريدة الرسمية عدد 6773 بتاريخ 23 من شعبان 1440 (29 أبريل 2019)،ص 2177؛

- [48] القانون رقم 21.19 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.79 بتاريخ 20 من شعبان 1440(26 أبريل 2019)؛ الجريدة الرسمية عدد 6773 بتاريخ 23 شعبان 1440 (29 أبريل 2019)، ص 2180؛

[49] يعتبر مؤشر مناخ الأعمال المعروف باسمه الأصلي دوينغ بيزنس Doing business من ضمن أشهر التقارير التي يصدرها البنك الدولي، والذي يرافق إصداره بتغطية إعلامية موسعة، ويعتمد هذا التقرير على عشرة مؤشرات أساسية لقياس درجة ممارسة الأعمال على مستوى 190 دولة في العالم، من بينها إحداث المقاولات، الحصول على تصريح البناء، الحصول على القروض.... وقد عرف ترتيب المغرب تطورا ملحوظا إذ انتقل خلال الفترة ما بين 2009 و2019 من الرتبة 130 إلى الرتبة 53 عالميا.

عليها عالميا، ودسترة هيئات متعددة لحماية الحقوق والنهوض بها، إذ تم في هذه الوثيقة الدستورية تبني الكثير من الحقوق[50] والمبادئ[51]، في ترجمة واضحة للوفاء بالتزامات المغرب الدولية.

فقد مارست صورة حقوق الإنسان بمنظورها العالمي تأثيرا بينا في الأوضاع الوطنية عموما، والنظام القانوني بصفة خاصة، وهو ما يتمظهر، فضلا عما سبق، في ركوب المشرع موجة مراجعة الكثير من النصوص القانونية التي تكتسي طابع الأولوية قصد ملاءمتها مع المقتضيات الحمائية الدولية[52].

كما أن التطور التكنولوجي وما أدى إليه من إنشاء بيئة افتراضية تضاهي الواقع الملموس في شتى المجالات[53]، أثر بشكل واضح على القواعد القانونية التقليدية، حيث أصبح بعضها متجاوزا وقاصرا عن استيعاب ومسايرة ما تحمله رياح هذا التطور من مستجدات، فترتب عن ذلك أن النصوص القانونية المستجدة لم تعد تعكس بالضرورة حاجيات موضوعية محلية، بل غالبا ما تكون نتيجة لتوجه تشريعي يرمي إلى مواكبة مستجدات التشريع الدولي وإكراهات المرحلة الراهنة، وتهافت، بتعبير الأستاذ محمد الإدريسي العلمي المشيشي، القانون وراء لهث العلم والتكنولوجيا[54].

ترتيبا على ذلك، أصبح القانون الدولي بشقيه العام والخاص يفرض نفسه على القانون الوطني، مجسدا تقلص السيادة الوطنية في السيطرة على التكنولوجيا، وإن كان ذلك قد يفضي إلى تقارب أو تعارض بين الأنظمة القانونية الكبرى كما هو الحال بين قانون الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي في مجموعة من الميادين، مثل الملكية الفكرية[55]. فإنه يؤدي إلى تبعية قانونية للأنظمة القانونية الضعيفة التي تجد نفسها أمام إكراه تثاقف مفروض في صورة تثاقف تلقائي، أصبح في إطاره القانون بتعبير أحد الباحثين لا يعبر عن إرادة الأمة، بل خير ناقل لإرادة الفاعلين في مسلسل العولمة[56].

---

[50] نضرب فيما يلي لبعض الأمثلة التي تم إقرارها دستوريا انسجاما مع التزامات دولية:

- فيما يتعلق بالحق في الحياة فقد تم التأكيد على الالتزام بالمادة 6 من العهد الدولي المتعلقة بالحق في الحياة؛
- بخصوص الحق في المحاكمة العادلة فقد تم تضمين الدستور المغربي ما ورد في المادتين 14 و15 من العهد الدولي ومقتضيات أخرى؛
- إعمال المادة 19 من العهد الدولي من خلال تحصين حرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومات بإطارات قانونية ومؤسساتية، حيث تم إصدار قانون الصحافة والنشر، والقانون المتعلق بالحصول على المعلومات.....

لمزيد من التعمق في هذه النقطة يراجع: أحمد شوقي بنيوب، "الإطار التشريعي والمؤسساتي لحقوق الإنسان - تقرير حول سمات التطور والمقتضيات الحاضنة لحقوق الإنسان"، دار النشر المغربية- عين السبع الدار البيضاء، الطبعة الأولى، مارس 2019.

[51] من بين أبرز هذه المبادئ والتي لها علاقة وطيدة بالموضوع محل الدراسة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، مبدأ سمو الاتفاقات الدولية على القانون الداخلي حيث نصت الفقرة ما قبل الأخيرة من تصدير الدستور المغربي لسنة 2011 على ما يلي: "جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملائمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة".

[52] يمكن التمثيل لمظاهر هذا الإصلاح بمدونة الأسرة التي تضمنت بعض المقتضيات القانونية المستمدة من اتفاقية حقوق الطفل، ومن اتفاقية رفع جميع أشكال التمييز ضد النساء، وكذلك مدونة الشغل .....

[53] عيسى كتب، "الأصل التجاري الإلكتروني، مطبعة الأمنية – الرباط، طبعة 2017، ص.3.

[54] محمد الإدريسي العلمي المشيشي، "لهث القانون وراء تهافت العلم والتكنولوجيا"، المرجع السابق، ص17.

[55] محمد الإدريسي العلمي المشيشي، "لهث القانون وراء تهافت العلم والتكنولوجيا"، المرجع أعلاه، ص.22.

[56] عادل الخصاصي، "التنافسية المعيارية: صراع جديد بين الأنظمة القانونية الوطنية"، المرجع السابق، ص.118.

من خلال ما سلف، يلاحظ ارتفاع وتيرة استيراد القواعد القانونية الغربية وصباغتها باللون الوطني، تحت تأثير أسباب ودوافع كثيرة ومتعددة، وهو ما يثير اللبس حول إمكانية الحديث عن تثاقف أو حتى تثاقف مبتور في ظل هذا الوضع المختل لصالح ثقافة الأنا الذي ليس أنا، فغالبا ما يستعمل هذا المصطلح للدلالة على التماس بين ثقافتي مجتمعين غير متكافئين من حيث القوة[57]، فالأمر إذن يستجمع عناصر وشروط انتشار ثقافي أكثر من توافر ظروف تثاقف قانوني، أي انتشار سمات قانونية غربية في النظام القانوني المغربي خاصة والأنظمة العربية عامة، طالما أن التثاقف يقتضي تفاعلا بين ثقافتين، وهو الشرط الغائب بين طرفي هذه العلاقة.

وأمام هذا الوضع، وأيا كانت نوعية التثاقف الذي دفع إلى دخول القاعدة القانونية الغربية إلى النظام القانوني المغربي، فإن الاكتفاء بدور المستقبل أو المتلقي الآلي لها، قد يسم هذا النظام بالضعف وانعدام الفعالية والجدوى، مما يثار معه إشكال البحث عن سبل وآليات تلقي القاعدة القانونية الغربية وإدماجها في النظام القانوني الوطني، بالشكل الذي يضمن فعاليتها والإفادة منها.

ثانيا: تلقي القاعدة القانونية الأجنبية

إذا كان تلقي القاعدة القانونية في إطار التثاقف القانوني يشكل وسيلة أساسية لتطوير الأنظمة القانونية[58]، فإنه يطرح إشكال كيفية التلقي التي تتيح الإفادة من القاعدة القانونية المتلقاة، وهو ما يفرض تلازما بين تلقيها وتبيئتها (1)، هذه الأخيرة التي تساعد على إنجاحها مجموعة من العوامل المختلفة، سيما منها المستمدة من العلوم الاجتماعية (2).

1- التلازم الحتمي بين التلقي والتبيئة

لما كانت القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية، وهي صفة تلازمها في منبتها كما في بيئة غرسها، فإن ذلك يؤدي إلى اصطباغها بصباغة البيئة التي تحيط بها، والتطور معها في تقدمها وتخلفها في ازدهارها وانهيارها[59]، ذلك ما يتجلى من خلال مواكبتها المستمرة لتغير الظروف والشروط التي أنتجت في ظلها[60]، والأنظمة التي سهرت على عملية إنتاجها[61].

---

[57] Cécilia Courbot, op.cit, p.125 ; « il demeure le plus couramment utilisé dans sa définition restrictive de contact culturel entre deux sociétés de puissance… ».

[58] نشير في هذا الإطار إلى أنه قد ينظر إلى كلمة تلقي على أنها غير حيادية، وفي هذا الإطار تقول V.Magnier في معرض معالجتها لأشكالية تلقي القانون الأكيريكي على مستوى التنظيم الداخلي للشركات التجارية، أنه " قد تبدو كلمة تلقي حيادية، إلا أنها ليست كذلك، فكلمة تلقي تحمل تهديدا لمن يطاله مثل ذلك، كان اختصاصيو القانون المقارن قد علمونا بأن التلقي يستجيب لدافع مزدوج: الجاذبية من جهة والقوة من جهة أخرى، وربما كان بإمكاننا الإعتقاد بأنه لا يمكن في ظل القوة العالمية الأولى استبعاد هذا الدفع أمام ذاك.."؛ فيرونيك ماغنيه (V.Magnier)، " تلقي القانون الأمريكي على مستوى التنظيم الداخلي للشركات التجارية"، في " أمركة القانون"، تعريب محمد وطفه، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2008، ص.357.

[59] محمد غربي، المرجع السابق، ص.17.

[60] زهير نعيم، "مدخل إلى أسس التفكير القانوني"، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2020، ص.67.

[61] فاطمة دشتي، "مدى تأثير القانون المالي على سلوك الأفراد"، عالم الفكر، العدد 174، أبريل-يونيو 2018، ص.149؛ "... وصيغ التوازن هذه ماهي إلا انعكاس للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في الدولة، فالقواعد القانونية تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية، ... فالمطبق منها في النظام الرأسمالي يختلف عما هو مطبق في النظام الاشتراكي، كما يختلف باختلاف الأنظمة السياسية، فالقاعدة القانونية في النظام الديموقراطي ليست كمثيلاتها في النظام الديكتاتوري ..."

تبعا لذلك فإن تلقيها أو استقبالها من طرف بيئة اجتماعية غير تلك التي نبتت فيها يتسم بدرجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد، تعترض نجاح عملية التلقي هاته، لأن القانون ينبغي أن يكون ملائما للمجتمع الذي سيطبق فيه وإلا ولد ميتا[62]، وذلك ما يظهر في المقاومة التي يمكن أن تواجه بها عملية الزرع هذه، من طرف مكونات المجتمع المستقبل، سيما وأن لكل مجتمع خصوصيته وأسلوب تكيفه مع العصر.

ولا يكاد يخلو نظام قانوني من شواهد دالة على رفض الخاضعين له لبعض القواعد القانونية، لاعتبارات تختلف من نظام قانوني إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، إذ ينظر إلى القاعدة القانونية المتلقاة على أنها تتعارض مع قيمهم، أو تقوض نظاما اقتصاديا معينا ألفوه وسارو عليه لردح من الزمن[63]، خاصة إذا تعلق الأمر بمجتمع مركب[64]، فقد سبق "لبول باسكون" (Paul Pascon) التأكيد على أن إغفال العوامل الاجتماعية السائدة فعلا أو الاختيار فيما بينها، بناء على رؤية إيديولوجية أو دوغمائية للواقع مخاطرة كبيرة، حيث أن الأسئلة الرئيسية التي تتطلب الجواب لا تتعلق فقط بالعلاقات القانونية ولكن بالتناقضات السائدة في المجتمع.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن المشرع المغربي عمل في أكثر من تدخل تشريعي[65]، عند الرغبة في سن مقتضيات جديدة أو تعديل أخرى قائمة، على الاستناد إلى مقتضيات مستوردة، وتبنيها تشريعيا دون مراعاة سياق نشأتها عند محتضنها الأصلي، ولعل التمثيل لذلك يعد أمرا يسيرا، بالنظر لاعتياد المشرع على هذا النوع من الاستيراد المشوه، فمثلا عند سعيه إلى توفير الحماية الجنائية لمقتضيات القانون 17.95 المتعلق بشركات المساهمة[66]، فإنه تبنى ما ذهب إليه التشريع الفرنسي من توسيع نطاق التجريم، دون استحضار، من جهة أولى، لما ترتب عن هذا التوجه من ردود فعل سلبية من طرف رجال الأعمال والفاعلين الاقتصاديين ورجال القانون الفرنسيين، التي عجلت بالتدخل بالأداة التشريعية للتخفيف من الطابع الزجري في ميدان الأعمال بصفة عامة، ومن جهة ثانية، عدم مراعاته لخصوصيات المجتمع المغربي،

---

[62] Jean Gaudment, rapport présenté in « droit, économie et sociologie », travaux du 5 ème colloque des facultés de droit et des sciences économiques Toulouse, 28-31 mai 1958 , librairie DALLOZ, 1959, P.28, «la loi doit en effet être adaptée à la société qui aura à l'appliquer sous peine de rester l'un de ces textes mort-nés».

[63] مصطفى العوجي، "القاعدة القانونية في القانون المدني"، المرجع السابق، ص. 50.

[64] يقول بول باسكون "أن اصطلاح المجتمع المركب – المتعارض مع اصطلاحي المجتمع التابع والمنتقل – ذلك الذي وصفناه بكون سلطة الدولة والمؤسسات فيه غير موجودة في أيدي نموذج الإنتاج المسيطر فعلا، يجب أن يطلق على ما يبدو على حالة مؤقتة، وربما ثابتة، من التوازن المتأرجح، حيث التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج من جهة، وبين التنظيمات المؤسساتية والعلاقات الاجتماعية والقانونية من جهة ثانية...".

[65] عبر أحد الباحثين عن هذا الأمر بقوله: " إن تشريعاتنا ومؤسساتنا ومنها تلك المنظمة للمجال الاقتصادي لم تعرف ولادة طبيعية، ولا ظروف عادية للنشأة والتطور ولا استجابة مناسبة لواقعنا، حيث غلب فيها طابع التقليد، وانتفى عنها عنصر الإنضاج الضروري لشروط النجاح...."؛ محمد حامي الدين، "الحماية القانونية للمقاولة من معيار المصلحة الاجتماعية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في االعلوم القانونية ، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – الرباط، السنة الجامعية 2015-2016، ص.9.

[66] القانون رقم 95-17 المتعلق بشركات المساهمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 124-1-96 صادر في 14 من ربيع الآخر 1417 .

مما ترتب عنه عدم رضا الفاعلين الاقتصاديين ورجال القانون[67].

ونتج عن ذلك أن توجه المشرع نحو اعتماد مقاربة جنائية صارمة، سرعان ما استدعت مقتضياتها قدرا من المرونة والتخفيف من طابعها العقابي، وهو ما تم من خلال القانون 20.05[68]، بفعل ما أبانت عليه الممارسة العملية، من عدم قابلية الكثير من الأحكام القانونية للتطبيق أو عدم تلاؤمها مع الواقع السوسيو-اقتصادي المغربي[69]، أي عدم خضوعها للتبيئة والتكييف مع هذا الواقع.

فقد كان حريا بالمشرع المغربي أن يحيد عن التبعية القانونية للمشرع الفرنسي، لاسيما في الأمور القانونية التي تعرضت لانتقادات فقهية كثيرة، وأبان تطبيقها العملي عن قصور في تحقيق غاياتها، فالاستمرار في هذا النهج، على حد تعبير الأستاذ "محمد الإدريسي العلمي المشيشي"، يجعل المغرب وفيا لاستيراد القوانين المستعملة، في الوقت الذي يستحق أكثر من ذلك[70].

وقد سبق أن نبه المفكر "طه عبد الرحمان" من خلال مشروعه الكامل (روح الحداثة، الحق العربي في الاختلاف الفلسفي....)، على أننا نتلقى عن الغرب عناصر وسمات ثقافية دون وعي بالسياقات الفلسفية والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت وراء نشأتها في بيئتها الأصلية، كما أكد في كتابه الموسوم بروح الحداثة، على أن لكل مجال تداولي مقتضياته التطبيقية الخاصة[71].

ارتباطا بذلك فإن أحكام وقواعد القانون التي لا تعبر عن المبادئ والقيم ولا ترتبط بمستويات السلوك التي تسود في مجتمع معين، قد تظل حروفا ميتة[72] بسبب المقاومة الإيجابية أو السلبية من قبل المخاطبين بتلك الأحكام، رغم ما

---

[67] نشير في هذا الإطار أن المشرع المغربي قد تعرض لانتقادات كثيرة بالنظر لكونه سار في نفس نهج المشرع الفرنسي، الذي عمل توسيع دائرة التجريم في ميدان الشركات التجارية، والذي تراجع عنه بعد ذلك، لكن دون اكتراث من المشرع المغربي، وهو ما ترتب عنه تبني نصوص قانونية، أصبحت تراثا تاريخيا بالنسبة للتشريع الفرنسي بعد أن تراجع عنها، للتعمق في هذه المسألة ينظر:

نور الدين فقهي، «المقاربة الجنائية في قانون شركات المساهمة، سؤال الجدوى والفعالية"، مجلة القضاء التجاري، العدد الأول، السنة الأولى، ص.119-141؛ عبد الرحيم السليماني، "نحو سياسة جنائية أكثر ملاءمة في مجال الأعمال والمقاولات، المجلة المغربية للقانون الاقتصادي، العدد 3، سنة 2010،

-Mohamed Alami Machichi, «précarité de la réforme de la société anonyme», R.M.D.E.D, 1996, n°37, p.47-48.

[68] القانون رقم 20.05 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.18 بتاريخ 17 من جمادى الأولى 1429 (23 ماي 2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5639 بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1429 (16 يونيو 2008)، ص 1359.

[69] Chakib El Oufir, «sociétés commerciales constituées antérieurement à la lumière de la jurisprudence française», Rev. ICHAA, n° 27, année 2003, p.154.

[70] Mohamed Idrissi Alami Machichi, "précarité de la réforme de la société anonymes", intervention lors du colloque sur le projet de réforme de la société anonyme, implication et enjeux, Revue Marocaine de Droit et d'Economie de developpement, 1996, n° 37.

[71] طه عبد الرحمان، "روح الحداثة"، المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص.34.

[72] Georges Ripert, « les forces créatrices du droit », op.cit, p.365 ; «de même la loi; si personne ne se soucie de la faire respecter, elle reste lettre morte dans le grand recueil des textes ».

للقانون من قوة وفعالية[73]، وهو ما ساهم في تكريسه ما اصطلح عليه بالعولمة القانونية، وما أفرزته من عدم اتساق القواعد القانونية ذات الأصل الخارجي مع الواقع الاجتماعي الداخلي، مع ما يستتبعه ذلك من مساس بمبدأ الأمن القانوني، و تذكية لظاهرة عدم جدوى القواعد القانونية[74].

لذلك يلزم إخضاع القواعد القانونية لسيرورة تكييف وتبيئه، تضمن سلاسة وانسيابية إدماجها في النظام القانوني للمجتمع المستقبل واحتواء واستيعاب ما يمكن أن تتعرض له من مقاومة. وهو الأمر الذي يتطلب الإلمام الكبير والتحديد الدقيق للظروف والشروط التي تتم فيها العمليات الدينامية المرتبطة بالاحتكاك والتماس بين الأنظمة القانونية، باعتبارها من مكونات الثقافة، بشكل ييسر من جهة، كشف سيرورات وميكانيزمات التثاقف، التي يتم من خلالها انتقاء العناصر المرغوب في اقتراضها، أو العناصر المقاومة للاقتراض[75]، ومن جهة أخرى الوقوف عند آليات اندماج هذه العناصر في النموذج الأصلي وكذا مآلاته.

وقد يسعف في تحقيق ذلك، ما توصل إليه "روجي باستيد" لتفسير سيرورة التثاقف، إذ أدخل فكرة العلتين اللتين تدخلان في علاقة جدلية في أي عملية تثاقف، الأولى ذات بعد داخلي؛ سماها العلة الداخلية، تختلف من ثقافة إلى أخرى، وتتجسد في منطقها الخاص الذي قد يحفز أو يقف حاجزا أمام التغيرات الثقافية الواردة من الخارج. أما الثانية، أي العلة الخارجية فترتبط بالتغير الخارجي المنشأ، وهو ما عبر عنه أيضا "محمد عابد الجابري" بالدينامية الداخلية والقابلية للأخذ والعطاء[76].

في السياق نفسه، اقترح "هيرسكوفيتش" "إعادة التأويل" مفهوما جديدا يفسر سيرورة عملية التثاقف، ويعني "العملية التي يتم من خلالها نسبة الدلالات القديمة إلى عناصر جديدة أو التي من خلالها تقوم القيم الجديدة بتغيير الدلالة الثقافية للأشكال القديمة"[77]، وهو ما يسمح بضمان تغير سلس وتبيئة ناجحة للقاعدة القانونية المستوردة، عن طريق إعادة تأويلها[78] حتى تتوافق مع متطلبات العلة الداخلية بمفهوم "باستيد" للثقافة أو النظام القانوني المستقبل.

هكذا، فكلما كانت القاعدة القانونية منتمية إلى عصر ليس عصرنا، ونابعة من سياق اجتماعي آخر، إلا فرض أمر تفكيكها واستنطاقها بغية الاقتراب من فهمها. مما يمكن من استكناه الفلسفة الكامنة وراء صنعها و كشف حقيقتها في مختلف أبعادها، فإذا كان تطوير النظام القانوني من خلال تبني قواعد قانونية أجنبية يعتبر آلية مهمة لتحقيق هذه

---

[73] دينيس لويد، "فكرة القانون"، تعريب سليم الصويص، سلسلة عالم المعرفة، العدد 47، سنة 1981، ص.133.

[74] Mohamed Hammoumi, «l'ingénierie juridique et la qualité des textes normatifs au Maroc- les défis d'une nonne gouvernance réglementaire», op.cit. , p. 318.

[75] عبد الغني عماد، "سوسيولوجيا الثقافة"، المرجع السابق، ص.79.

[76] محمد عابد الجابري، مجلة فكر ونقد العدد 6، سنة 1998، ص.5-6.

[77] M.Herskovits cité par Cécilia Courbot, op.cit , p.124.

[78] H. Maledin, « Culture, cultures nationales, interculturation, acculturation et inculturation », Histoire de l' Humanité, vol. VII, Le XXe siècle de 1914 a nos jours, UNESCO, 2008, p. 976.

الغاية، فإن الأهم هو ضمان ولوجها إلى النظام القانوني الواقعي بمفهوم "جورج ريبير"Georges Ripert[79]، وعدم الاكتفاء باعتبارها مكونا غير فعال من مكونات النظام القانوني الشكلي.

إن التلقي الذي يضمن للقاعدة القانونية الجودة، ويؤمن لها التطبيق الجيد، ويبعدها عن الدخول في زمرة قوانين عدم الجدوى، أو قوانين الحبر على ورق، ينبغي أن يكون مسبوقا بعملية استقراء وتفكيك لمحتواها، بغية الوصول إلى الفهم والاستيعاب الجيدين لسياق وظروف نشأتها في المجتمع المصدر والأسباب الكامنة وراء ذلك[80]، بشكل يضمن تقبلها من طرف مكونات المجتمع المستقبل. ذلك أن معيار التقبل يعتبر شرطا أساسيا في تقييم القاعدة القانونية من زاوية فعاليتها، وهو ما يرتبط بمدى اتصافها بصفة العدالة والواقعية وقربها من فهم الناس للمبادئ التي تتضمنها، وهي صفات ينبغي على واضع القاعدة القانونية استحضارها عند سن التشريعات، إذا شاء لها تقبلا إيجابيا وتطبيقا عمليا[81].

الحاصل مما سلف، أن التلقي الجيد والفعال للقاعدة القانونية، الذي يضفي عليها المشروعية[82]، يتطلب تمرير القيم والمبادئ المضمنة فيها عبر سيرورة تكييفية تستهدف إعادة تأويلها، وإخضاعها للتغييرات الملائمة قصد تهيئ الطريق لإدماجها في النظام القانوني المستقبل[83]، وتسهيل ولوجها للعلاقات الاجتماعية[84]، لكي لا يقتصر وجودها على مجرد النظام القانوني الشكلي.

2- فعالية تلقي القاعدة القانونية في نجاح تبيئها

تتطلب تبيئه القاعدة القانونية والإفادة منها أن يتم مراعاة خصوصيات المجتمع المستقبل، والحرص على تهيئة ظروف التلقي الجيد لها، الذي ينبغي أن يقتصر على روحها لا على سياق نشأتها وظروف تطبيقها، لأن هذين الأخيرين، من الأمور التي لا يمكن استيرادها، لكونهما يرتبطان بالمكونات الأخرى للمجتمع مصدر هذه القاعدة أو تلك السمة الثقافية، بالنظر للحمة الوظيفية التي تجمع بين هذه المكونات، لكن هذا لا يعني عدم الاكتراث بهذين الضابطين في عملية التبيئة،

---

[79] Georges Ripert, « les forces créatrices du droit », op.cit, p.396 ; « mais tout cela vise l'ordre formaliste, il en est tout autrement dans l'ordre juridique réel, cet ordre n'est pas assuré par les milliers de lois qui forment une collection de textes impossibles à connaitre et dont plusieurs sont depuis longtemps oubliés.. pour qu'une loi vive il faut qu'elle soit reçu dans le milieu juridique...».

[80] Remy Kormos, «Vers l' unification de la culture juridique dans les pays balkaniques : l' acculturation du droit des affaires», Association Pierre Belon - « Études Balkaniques», 2013/1 n° 19-20, p.23.

[81] مصطفى العوجي، القاعدة القانونية في القانون المدني، المرجع السابق، ص.49-50.

[82] Bisanswa Justin K. et Tétu Michel, "Francophonie en Amérique" Quatre siècles d'échange. Europe-Afrique-Amérique" Actes du colloque "Francophonie en Amérique" organisé à Québec les 26-29 mai 2003, Québec, CIDEF-AFI, 2005, 288p, p. 221-234 ; « Ce niveau d'acceptation du droit détermine la légitimité du droit ...».

[83] H. Madelin, « Culture, cultures nationales, inter culturation, acculturation et inculturation », Histoire de l'Humanité, vol. VII, Le XXe siècle de 1914 à nos jours, UNESCO, 2008, p. 976.

[84] Georges Ripert, « les forces créatrices du droit », op.cit, p.366.

بل إن المعرفة العليمة بهما تكتسي أهمية كبيرة[85]، إذ من شأنها أن تسعف في القيام بالمقارنات الضرورية اللازمة لإنجاح هذه العملية، وإنضاج شروط وظروف نجاح تطبيقها في المجتمع المستقبل.

وفق هذا المنطق، يتطلب الأمر الاعتماد على ما تتيحه بعض العلوم الاجتماعية من آليات تسعف في تبيئه القاعدة القانونية، من قبيل ما توفره دراسة تاريخ القانون من مزايا تخدم حسن تلقي هذه القاعدة، إذ لا تنحصر وظيفته في إثبات تطور القانون والنظم القانونية، لأنه أمر غير مختلف بشأنه، بل تتعداه إلى استكشاف الأسباب والظروف والعوامل المختلفة التي دفعت إلى تطورها وانتشارها واختلاف هذا التطور من مجتمع إلى آخر، و كذا تتبع الروابط القائمة بين الظواهر القانونية عند نشأتها، وما يتطابق معها أو يناقضها في حياتها المعاصرة، الأمر الذي يسعف في القيام بالمقارنات العلمية بين الماضي والحاضر، من أجل الانطلاق من الأول لاستشراف الثاني[86]، ويتقاطع مع وظيفة تاريخ القانون وظائف علوم أخرى من قبيل القانون المقارن، وفلسفة القانون وكذا علم الأنثربولوجيا.

كما يقوم علماء الاجتماع بدور مهم من خلال الدراسات الإمبريقية الاستقصائية التي ينجزونها، سيما منها التي تتغى مساءلة فعالية تطبيق القاعدة القانونية في الحياة العملية، وتقييم حدود اشتغالها على مستوى الواقع، وقياس حجم المقاومة التي تواجه بها[87]، ومدى تقبلها من المخاطبين بأحكامها، وإعطاء التفسيرات لمواقفهم منها[88].

في هذا الإطار، يساهم علم الاجتماع القانوني في تمهيد السبيل للعمل التشريعي، وذلك عبر الإعداد النفسي للمجتمع لتقبل القوانين، والإيمان بجدوى التدخل الإصلاحي الذي يتم من طرف المشرع حسب الحالات، وذلك لتفادي النتائج السلبية العكسية التي يمكن أن تترتب عن عدم أخذ هذا المحدد بعين الاعتبار، مما قد تؤول معه مخرجات العملية التشريعية إلى إصدار قوانين ضعيفة غير قابلة للتطبيق، تعمق ظاهرة "عدم جدوى القوانين"، فقد سبق للعميد "كاربوني" أن شبه طبيعة العملية التشريعية بشكل المقاولة، إذ يحتاج المشرع إلى تهيئة علاقاته العامة، لأن الأمر يتعلق بعملية استهلاكية للقوانين[89].

ولعل الأمثلة الدالة على هذا الوضع في التشريع المغربي تبقى متعددة، نسوق من بينها قانون منع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في بعض الأماكن[90]، الذي وإن كان ذا أهمية كبيرة ويتوخى تحقيق غايات نبيلة، إلا أنه بقي حبرا على ورق، وذلك ما فسره أحد الباحثين بتدني الوعي المجتمعي حول الأضرار الناتجة عن التدخين، أو عدم تهيئة الظروف وتعبئة

---

[85] Remy Kormos , op.cit, p. 24 ; " il faut souligner néanmoins que le processus de transformation est beaucoup plus complexe qu' une simple refonte des textes juridiques et qu'il est essentiel de comprendre les contextes juridiques, culturels et socio-économiques aussi bien des pays exportateurs"

[86] عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص.6.

[87] Jean Gaudment, op.cit, p.28

[88] مصطفى العوجي، القاعدة القانونية في القانون المدني، منشورات الحلبي الحقوقية، سنة 2010، ص.49

[89] Jean Carbonnier, « sociologie juridique », presse universitaire de France, 1 ère édition, 1978, p.393.

[90] قانون رقم 15.91 المتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في بعض الأماكن الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.91.112 بتاريخ 26من محرم 1946 (27يونيو1995).

الوسائل والآليات القمينة بضمان التفعيل الأمثل له[91]، في حين تساءل باحث آخر عن الجدوى من تضييع المشرع للوقت وإهدار الطاقة والمال في سن قانون ما، طالما سيظل مجرد حروف ميتة[92].

ويندرج في السياق نفسه، تكريس الدستور المغربي للمناصفة، الذي يثار التساؤل حول مدى تفعيله واقعيا؟ أو بصيغة أخرى هل المجتمع المغربي مهيأ بما يكفي لاحتضان مثل هذا المبدأ أو الهدف؟

فرغم ما للإقرار الدستوري للمناصفة من أهمية، إلا أن معطيات الواقع تبين أن تفعيله لازال بعيد المنال، رغم مرور عشر سنوات على بداية تنزيل الدستور، سيما امام التذبذب الملاحظ في المواقف على مستوى هذا التفعيل والذي وصل مداه إلى المحكمة الدستورية المغربية[93]، وهو ما يمكن معه القول أن أهمية المقاربة التشريعية في التعاطي مع مثل هذه المبادئ أو الأهداف ذات الطابع الحقوقي لا تأتي النتائج المرجوة منها إلا إذا اقترنت بإرادة سياسية قوية من أجل تفعيلها، ترتكز على القيام بمجهود كبير على مستوى تأطير الوعي المجتمعي، وتغيير الذهنيات المؤثرة في المنظومة الثقافية[94]، عن طريق تصحيح التمثلات الخاطئة التي قد تتحكم في توجيه السلوكيات. فلا أهمية للإقرار الدستوري

---

[91] مصطفى معمر، "مدخل لدراسة علم الاجتماع القانوني"، ص.224.

[92] Mohamed Hammoumi, « l'ingénierie juridique et la qualité des textes normatifs au Maroc- les défis d'une nonne gouvernance réglementaire », op.cit, p. 380 ; « cet exemple en dit long du respect que témoignent les pouvoirs publics à la loi en général. C'est à se demander quel est l'objectif de se donner autant de peine et gaspiller le temps, l'énergie et le budget pour confectionner, faire adopter, promulguer, et publier une loi, si elle devrait rester lettre morte… ».

[93] على هذا المستوى الملاحظ أن موقف المحكمة الدستورية بخصوص تفعيل المناصفة يتراوح بين توجهين، أولهما سعت من خلاله إلى تفعيل مبدأ المناصفة، وذلك في المجال الانتخابي، إذ صدرت بعض القرارات في هذا الشأن مثل القرار رقم 11/817، الصادر عن المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية حاليا)، بتاريخ 2011/10/13، في الملف عدد 11/817، الذي جاء في إحدى حيثياته" وحيث إن المشرع، بمقتضى المادة 23 من القانون المعروض على المجلس، خصص للنساء – ضمن هذه الدائرة – ستين (60) مقعدا دون إخضاعهن لحد السن، ويكون بذلك قد سن مقتضيات قانونية ترمي – بغض النظر عن مداها– إلى تمتيع المترشحات الإناث بأحكام خاصة من شأنها تحقيق غاية دستورية تتمثل في إتاحة فرص حقيقية للنساء لتَولي الوظائف الانتخابية، تطبيقا لأحكام الفصل 19 من الدستور الذي ينص على "تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء"، والفصل 30 الذي يقر بصراحة أنه "ينص القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية".

مقابل هذا التوجه تبنت المحكمة ذاتها توجها آخر مخالفا للتوجه السابق، حيث تم وضع ما يصطلح عليه "حواجز المدخل" أمام تفعيل المناصفة في مجال التعيين في المناصب العليا الآخر، وذلك بموجب القرار رقم 2014/943 صادر عن المجلس الدستوري، في الملف عدد 14/ 1400، منشور بموقع المحكمة الدستورية https://www.cour-constitutionnelle.ma، حيث جاء في إحدى حيثياته ما يلي: "وحيث إن تخصيص نسبة مسبقة لأحد الجنسين في العضوية بالمحكمة الدستورية ينافي الشروط الجوهرية والمسطرية سالفة الذكر؛ وحيث إنه، تأسيسا على ذلك، فإن إمكان تمثيلية النساء في العضوية بالمحكمة الدستورية، لا يتأتى ضمانه إلا على مستوى الاقتراح والترشيح، دون أن يفضي ذلك إلى تخصيص نسبة مسبقة لا للرجال ولا للنساء في هذه المحكمة التي يخضع اختيار أعضائها، تعيينا وانتخابا، لشروط دستورية لا يجوز الإخلال بها اعتمادا على أي معيار، بما في ذلك التمييز بين الجنسين المحظور دستوريا".

[94] فاطمة الزهراء بابا أحمد، "مبدأ المناصفة- التأسيس الدستوري ورهانات التنزيل"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 23-24، سنة 2013، ص.65-66.

للمناصفة، ما لم يكن الواقع القائم يوجبه بإلحاح، أو على الأقل ما لم تتم تهيئته لتقبله والتفعيل الأمثل له، لأنه سيغدو بذلك أمرا مفتعلا[95]، وهو ما يمكن لتحقيقه استدعاء ما يوفره علم النفس القانوني، وعلم الاجتماع القانوني.

وما يعضد القول بأن بلوغ المناصفة بين الذكور والإناث في كل المجتمعات يرتبط أيما ارتباط بالتأثير في العقليات والذهنيات لا بالاقتصار على التكريس التشريعي لها أو حتى الدستوري، أن الدراسات المقارنة أبانت عن كون بعض الدول تحقق أعلى نسبة من حيث تقلد النساء مناصب إدارية أو انتخابية[96]، رغم أنها لم تكرس دستوريا أو تشريعيا المناصفة لا كمبدأ ولا كهدف، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول الإسكندنافية.

إن وظيفة علم الاجتماع القانوني لا تتوقف عند حدود الفعل التشريعي، فتاريخ القانون لا ينتهي بمجرد ولادته[97]، بل تتعداه إلى مواكبة استمراريته و ومراقبة تطبيقه، وذلك عبر نشر وتعميم الوعي المجتمعي بهذه القوانين، فغياب هذه المواكبة من شأنه الحيلولة دون تحقيق المقتضيات القانونية للغايات التي سنت من أجلها، وهو ما يمكن أن نمثل له بالقانون 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك[98]، الذي يكتسي أهمية كبيرة، سواء من حيث الفلسفة التي تحكمت في المشرع عند وضعه، أو من حيث الغايات الاجتماعية الحمائية التي يحققها، وكذا المجهود التشريعي الذي تطلبه، غير أنه لم يواكب بمجهود سوسيولوجي مماثل، يتجسد أساسا في عدم وضوح استراتيجية تنزيله أو تفعيله، سيما أمام جهل المستهلكين بالحقوق المضمنة فيه، وحتى على فرض علمهم بها فإن تمثلاتهم لها غالبا ما تكون مخالفة لمضمونها القانوني.

فضلا عما سلف، فإن جودة القاعدة القانونية، بما فيها تلك المتلقاة في إطار تثاقف قانوني، تتطلب استدعاء ما يوفره "الليجستيك" من آليات وطرق منهجية، تستهدف تحسين شروط صناعتها، وذلك باعتباره يروم دراسة كيفيات صناعة القاعدة القانونية، وتحديد أفضل التقنيات الرامية لضمان حسن تدبير هذه العملية[99]. من خلال توفير النصائح المنهجية المتعلقة بكل مرحلة من مراحل صناعة القاعدة القانونية[100].

تبعا لذلك، فإن التلقي الجيد للقاعدة القانونية يستدعي أيضا اعتماد بعض التقنيات والأدوات التي تتيح، فضلا عن تحسين وتجويد عملية تدوين النصوص القانونية، إمكانية تقييم تطبيقها، والوقوف على الأسباب المؤدية إلى عدم جدواها، كما أن اللجوء إلى تقنية دراسة الأثر المتوخى من التدخل التشريعي، التي اعتمدها المشرع المغربي للإفادة من

---

[95] رضا حمدي، المرجع السابق، ص.75.

[96] فاطمة الزهراء بابا أحمد، المرجع السابق، ص.66.

[97] Georges Ripert, « les forces créatrices du droit », op.cit., p.365 ; « l'histoire d'une loi ne se termine pas le jour de sa naissance ».

[98] القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 صادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5932 بتاريخ 3 جمادى الأولى 1432 (7 أبريل 2011)، ص. 1072.

[99] J.Chevalier, « l'état post-moderne », 3° éd, LGDJ, Coll. Droit et société, 2008, p.152.

[100] Boris Barraud, « La légistique », in La recherche juridique (les branches de la recherche juridique), L'Harmattan, coll. Logiques juridiques, 2016, p. 219. «cherche à donner à chacune d'elles des conseils méthodiques pour améliorer l'efficacité ou efficience du droit »

مزاياها المتعددة[101]، من شأنها الإسهام في توقع المشاكل التي قد تنجم عن تطبيق القانون والوقاية منها. من خلال تقييم الانعكاسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية للمقتضيات التشريعية المرتقبة أو التي ينبغي مراجعتها[102].

ولا تقف أهمية دراسة جدوى التشريع عند إثبات ضرورته، حتى لا يصبح بعد إصداره مجرد حبر على ورق، فالأمر يمتد إلى دراسة علاقة القاعدة القانونية المزمع صنعها أو تبيئتها بغيرها من القواعد القانونية المستمدة من مصادر مختلفة، كما أنها تعتبر آلية للحد من ظاهرة التضخم التشريعي، التي تمس بالأمن القانوني للمخاطبين بأحكام القانون[103]، وتفادي ما قد ينتج عن القانون والقضاء وهو يواكب مستجدات الحياة المعاصرة من إمكانية إذكاء عدم الاستقرار بدل التقليص منه[104].

صفوة القول، أنه ينبغي على المشرع التخطيط للعملية التشريعية كما يخطط المهندس المعماري لعملية البناء[105]، وذلك عن طريق وضع مخطط هيكلي قانوني من الناحية الاجتماعية قبل أن يباشر الصياغة القانونية، حتى يضمن أن هذا الهيكل لن يكون مصيره الانهيار، ويكتب لمحتواه التقبل والتطبيق والصمود لأطول فترة ممكنة، وهو ما يتطلب فضلا عن ذلك مراعاة عنصر الملاءمة مع أبعاد المجتمع الذي يبنى لأجله والانسجام مع تلبية مصالحه.

خاتمة

الحاصل مما سلف أن ظاهرة التثاقف تعتبر سمة دالة على حيوية الهيئة الاجتماعية الحاضنة لها، ولا يندرج في خانة المبالغة القول بأن حظ المجتمعات المختلفة من التطور، والقدرة على مواكبة التحول السريع الوتيرة، والمتعدد الأوجه للظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومسايرة الثورة العلمية والتكنولوجية مرتبط أيما ارتباط بمدى انخراطها في سياقات وديناميات التثاقف، وفعالية علتها الداخلية في التلقي بمفهوم باستيد، أومنطقها الداخلي في التبيئة، لكسب رهان تثاقف يخدم النظام القانوني المستقبل في علاقته بالنظام المصدر، ويرفع الحيف الذي قد يرافق تلك السيرورات لصالح هذا الأخير.

ففي هذا الخضم، يجد المشرع نفسه ملزما ببذل مجهودات مضاعفة من أجل التوفيق والتوليف بين مطلبين متعارضين في وتيرة تحقيقهما، متكاملين في غاياتهما، الأول يتمظهر في التأني في سن القواعد القانونية سيما منها ذات الحمولة المستوردة، بالنظر لكونها تتطلب عملية تبيئة، إذ لا يجوز، كما قال بذلك مونتسكيو، اللجوء إلى التشريع إلا بيد

---

[101] تنص المادة 19 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها على أنه "يتعين، كلما اقتضت الضرورة ذلك، بموجب قرار لرئيس الحكومة، أن ترفق مشاريع القوانين الرامية إلى سن أي تشريع جديد أو مراجعة تشريع قائم بدراسة حول آثارها. تحدد كيفيات إعداد هذه الدراسة والمعطيات التي يجب أن تتضمنها بنص تنظيمي".

[102] الدليل العام حول دراسات الأثر للنصوص التشريعية، سلسلة الوثائق القانونية المغربية، الطبعة الأولى، ص.19.

[103] محمد الفيلي، "القانون والسلوك الإنساني... محاولة لفهم صناعة التشريعات"، مجلة عالم الفكر، العدد 174، أبريل- يونيو 2018، ص.11.

[104] عبد المجيد اغميجة، "مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي"، مجلة الحقوق المغربية، مطبعة الأمنية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع بالدار البيضاء، ص.51.

[105] وقد تبنى هذا التشبيه الذي نراه يعبر بشكل واضح عن الطريقة المثلى التي ينبغي المشرع التعامل بها مع العملية التشريعية، باوند في كتابه "التحكم الاجتماعي من خلال القانون 1942، أورده غاي بيخور، "مدونة السنهوري القانونية، نشوء القانون المدني العربي المعاصر (1942-1949)، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 2009، ص .97.

مرتجفة، لأن التشريع غير الضروري سيئ في حد ذاته، فهو استنزاف غير مبرر للتشريع. أما الثاني، فيقوم على السرعة في التدخل التشريعي، لمواكبة التطور التكنولوجي، في زمن أصبح فيه الإنتاج القانوني شبيها بإنتاج البرامج المعلوماتية، ويقتضي صيغا متتابعة بسرعة كبيرة[106].

لائحة المراجع

- باللغة العربية

- أبو زيد محمود، "علم الاجتماع القانوني- الأسس والاتجاهات، مكتبة غريب القاهرة، 1992.
- أحمد ادريوش، "الثقافة والقانون" – بحث حول داوود سانتيانا وقضية التوفيق بين الإسلام والقوانين الأوربية، الجزء الرابع، منشورات سلسلة المعرفة القانونية، الإصدار 35، سنة 2020.
- أحمد أدريوش، "القانون المقارن- الدرس الافتتاحي"، منشورات سلسلة المعرفة القانونية، طبعة 2009.
- ادريس الفاخوري، " تطور القانون، الأسباب والوسائل"، مجلة المرافعة، العدد 11، دجنبر 2000.
- أنور جمعاوي، "العرب والغرب: فجوة التثاقف"، ملخّصات ندوة حركة التّثاقف بين ضفتي المتوسط: التجليات والخلفيات والتحديات – سوسة، 12-13 نونبر 2019.
- جيرا كلرك، "الأنثروبولوجيا والاستعمار"، ترجمة جورج كتورة، الطبعة الثانية، سنة 1990.
- الدليل العام حول دراسات الأثر للنصوص التشريعية، سلسلة الوثائق القانونية المغربية، الطبعة الأولى.
- دينيس لويد، "فكرة القانون"، تعريب سليم الصويص، سلسلة عالم المعرفة، العدد 47، سنة 1981.
- رضا حمدي، "مقاربة أنثروبولوجية لظاهرة التثاقف التشريعي- التجربة الدستورية في تونس نموذجا"، عالم الفكر، العدد 2، أكتوبر- ديسمبر، سنة 2015.
- زهير نعيم، "مدخل إلى أسس التفكير القانوني"، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2020،
- سارة بوزرزور، "الترجمة والمثاقفة"، مجلة البدر، المجلد 09، العدد 07، منشورات جامعة بشار، الجزائر، سنة 2017.
- صاحب عبيد الفتلاوي، "تأريخ القانون"، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة 1998.
- طه عبد الرحمان، "روح الحداثة"، المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، سنة 2006.
- عادل الخصاصي، "التنافسية المعيارية: صراع جديد بين الأنظمة القانونية الوطنية"، المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات، عدد 15-14، ماي- شتنبر 2008.
- عبد الرحيم السليماني، "نحو سياسة جنائية أكثر ملاءمة في مجال الأعمال والمقاولات، المجلة المغربية للقانون الاقتصادي، العدد 3، سنة 2010.
- عبد الرحيم رجواني، عصر المعلومات، جموح تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة، مطبعة النجاح الدار البيضاء، سلسلة المعرفة للجميع، رقم 9، شتنبر 1999.
- عبد السلام أحمد فيغو، " أثر فقه مالك في القانون المدني الفرنسي"، مجلة الحقوق، العدد الرابع عشر، السنة الثامنة، يناير – ماي 2013.
- عبد السلام أحمد فيغو، "المدخل إلى العلوم القانونية (نظريتا القانون والحق)"، مطبعة دار وليلي للطباعة والنشر، مراكش، المغرب، الطبعة الأولى، سنة 1997.
- عبد الغني عماد، "سوسيولوجيا الثقافة"، مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، سنة 2016.

[106] محمد الإدريسي العلمي المشيشي، "لهث القانون وراء تهافت العلم والتكنولوجيا"، المرجع السابق، ص .30.

- عبد المجيد اغميجة، "مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي"، مجلة الحقوق المغربية، مطبعة الأمنية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع بالدار البيضاء.
- عيسى كتب، "الأصل التجاري الإلكتروني، مطبعة الأمنية – الرباط، طبعة 2017.
- غاي بيخور، "مدونة السنهوري القانونية، نشوء القانون المدني العربي المعاصر (1942-1949)، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 2009.
- فاطمة الزهراء بابا أحمد، "مبدأ المناصفة- التأسيس الدستوري ورهانات التنزيل"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 23-24، ستة 2013.
- فاطمة دشتي، "مدى تأثير القانون المالي على سلوك الأفراد"، عالم الفكر، العدد 174، أبريل-يونيو 2018.
- فيرونيك ماغنيه (V.Magnier)، " تلقي القانون الأمريكي على مستوى التنظيم الداخلي للشركات التجارية"، في " أمركة القانون"، تعريب محمد وطفه، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2008.
- محمد الإدريسي العلمي المشيشي، "لهث القانون وراء تهافت العلم والتكنولوجيا"، مجلة المحاكم المغربية، عدد 156، سنة 2017.
- محمد الفيلي، "القانون والسلوك الإنساني... محاولة لفهم صناعة التشريعات"، مجلة عالم الفكر، العدد 174، أبريل- يونيو 2018.
- محمد حامي الدين، "الحماية القانونية للمقاولة من معيار المصلحة الاجتماعية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في االعلوم القانونية ، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – الرباط، السنة الجامعية 2015-2016.
- محمد شيلح، "أصول قانون الالتزامات والعقود المغربي من زاوية واضعه وموضوعه: محاولة قراءة في ق ل ع م من خلال سيرته، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 5، سنة 1989.
- محمد شيلح، "القانون والاقتصاد بين الانفصال والاتصال"، المجلة المغربية للقانون الاقتصادية، العدد الثاني، يناير 2009.
- محمد غربي، "المنظومة القانونية للمغرب بين الخصوصية والاقتباس"، في "القانون والمجتمع بالمغرب"، أعمال الأيام الدراسية التي نظمها مركز الدراسات الأنثروبوبوجية والسوسيولوجية بالرباط أيام 17، 18، 19 دجنبر 2003، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 7، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، طبعة 2005.
- محمد محمد عبد اللطيف، "القانون الناعم.. قانون جديد للسلوك الاجتماعي"، عالم الفكر، العدد 174، أبريل-يونيو 2018.
- مصطفى العوجي، القاعدة القانونية في القانون المدني، منشورات الحلبي الحقوقية، سنة 2010.
- مصطفى المعمر، "علم الاجتماع القانوني"، مطبعة سجلماسة، الطبعة الأولى 2004.
- نور الدين فقهي، «المقاربة الجنائية في قانون شركات المساهمة، سؤال الجدوى والفعالية"، مجلة القضاء التجاري، العدد الأول، السنة الأولى.
- وهبة الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1995.

- باللغات الأجنبية

- Bisanswa Justin K. et Tétu Michel, "Francophonie en Amérique" Quatre siècles d'échange. Europe-Afrique-Amérique" Actes du colloque "Francophonie en Amérique" organisé à Québec les 26-29 mai 2003, Québec, CIDEF-AFI, 2005, 288
- Boris Barraud, « La légistique », in La recherche juridique (les branches de la recherche juridique), L'Harmattan, coll. Logiques juridiques, 2016.
- C. Journes, « Réflexion introductive sur l'acculturation en droit des affaires », l'acculturation en droit des affaires, sous la direction de J.-L. NAVARRO et G. LEFEBVRE, Thémis, 2007.
- Cécilia Courbot, «de l'acculturation aux processus d'acculturation, de l'anthropologie à l'histoire- Petite histoire d'un terme connoté », éditions de la Sorbonne, 2000/13.
- Chakib El Oufir, «sociétés commerciales constituées antérieurement à la lumière de la jurisprudence française», Rev. ICHAA, n° 27, année 2003.

- Cuche Denys, « la notion de culture dans les sciences sociales, Paris, la découverte, 2004.
- Georges Ripert, « les forces créatrices du droit », L.G.D.J, 2 ème édition.
- H. Madelin, « Culture, cultures nationales, inter culturation, acculturation et inculturation », Histoire de l'Humanité, vol. VII, Le XXe siècle de 1914 à nos jours, UNESCO, 2008. .
- Hans Kelsen, « Théorie pure du droit », traduit par THEVENAZ Neucha- tel, Ed de la Baconnière, 1953.
- J. A. Sanchez Cordero, " The Processes of Legal Acculturation : A Mexican Perspective, Introduction ", dans "La culture juridique et l" acculturation du droit, Rapports au XViiie Congres international de droit compare, ed. Washington D.C, 2010.
- J.Chevalier, « l'état post-moderne », 3° éd, LGDJ, Coll. Droit et société, 2008.
- Jean Carbonnier, « sociologie juridique », presse universitaire de France, 1 ère édition, 1978.
- Jean Gaudment, rapport présenté in « droit, économie et sociologie », travaux du 5 ème colloque des facultés de droit et des sciences économiques Toulouse, 28-31 mai 1958 , librairie DALLOZ, 1959.
- Melville Jean Herskovits, « les bases de l'anthropologie culturelle», Maspero, Paris, 1967.
- Mohamed Hammoumi, « l'ingénierie juridique et la qualité des textes normatifs au Maroc- les défis d'une nonne gouvernance réglementaire », imprimerie el Maarif Al Jadida- rabat 2015.
- Mohamed Idrissi Alami Machichi, "précarité de la réforme de la société anonymes", intervention lors du colloque sur le projet de réforme de la société anonyme, implication et enjeux, Revue Marocaine de Droit et d'Economie de developpement, 1996..
- Mustapha Bentahr, «la coutume au Maroc, simple phénomène sociale ou véritable source normative » in « droit es société au Maroc », série colloques et séminaire- n°7, impremerie El Maarif al jadida Rabat, éd 2005.
- O. Kahn-Freund, « Uses and Misuses of Comparative Law », Modern Law Rev., 37, 1974.
- P. Legrand, « The Impossibility of Legal Transplants », Maastricht J. of European & CompLaw 4, 1998.
- Remy Kormos, «Vers l' unification de la culture juridique dans les pays balkaniques : l' acculturation du droit des affaires», Association Pierre Belon - « Études Balkaniques», 2013.

أركان جريمة الإتلاف المعلوماتي وعقوباتها- دراسة مقارنة-

Elements of the crime of information damage and its penalities- comparative study-

طالبة دكتوراه: إسمهان عون –الجزائر-

الملخص: تعد جريمة الإتلاف المعلوماتي من الجرائم المستحدثة التي تقع في نطاق المعلوميات بالإعتداء على الوظائف الطبيعية للحاسوب، وذلك بالتعدي على البرامج والبيانات المخزنة والمتبادلة بين الحاسوب وشبكاته الداخلية (المحلية) أو العالمية (الإنترنيت)، وتعتبر جرائم الإتلاف المعلوماتي من الجرائم العمدية التي تتحقق بتوافر قصد جنائي، ونظرا لخطورة هذه الجريمة وخصوصيتها اتجهت العديد من التشريعات الأجنبية والعربية وعلى رأسها المشرع الجزائري إلى تجريمها وتوفير الحماية الجنائية الموضوعية لها في نصوص خاصة.

الكلمات المفتاحية: الإنترنيت، الإتلاف المعلوماتي، الجرائم المستحدثة، الجزاء، الحاسوب....

Abstract : The crime of information destruction is one new crimes that fall within the scope of informatics by attacking the natural functions of the computer, by infringing on programs and data stored and exchanged between the computer and its internal (local) or global networks (the internet) Given the seriousness and specificity of this crime, many foreign and Arab legislator, have tended to criminalize it and provide substantive criminal protection for it in special texts.

Key words: Internet, information damage, new crimes, punishment, computer…

مقدمة:

تعد جرائم الكمبيرتو والإنترنيت طائفة من الجرائم التي تتسم بسمات مخصوصة عن غيرها من الجرائم فهي تستهدف معنويات وليست ماديات محسوسة، كما أنّها تتسم بالخطورة البالغة نظرا لأغراضها المتعددة، ونظرا لحجم الخسائر الناجم عنها قياسا بالجرائم التقليدية.

وقد تعددت ألفاظ ومفردات وصيغ ومصطلحات التعريف بالجريمة الإلكترونية تعددا يحمل التنوّع والثراء لا التنازع والتضاد، فأطلق على الجريمة الإلكترونية عدم مسميات وهي كالتالي: جرائم الكمبيوتر والإنترنيت، وجرائم الحاسب الآلي، جرائم التقنية العالية، الجرائم الرقمية، السيبر كرايم، جريمة أصحاب الياقات البيضاء، الجرائم الناعمة، الجرائم النظيفة[1]. وتتخذ للجريمة المعلوماتية عدة أشكال من بينها الإتلاف المعلوماتي ويقصد بهذه الأخيرة هي تلك الجرائم التي ينتج عنها إتلاف المكونات المادية كالإتلاف الذي يقع على الشاشة أو الطابعة أو الأقراص المضغوطة، أو أسلاك ربط الشبكة، وهذه الصورة تنطبق عليها تنطبق عليها نصوص قانون العقوبات التقليدية التي تتناول بالتجريم فعل الإتلاف الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمال المنقول. وقد وضحتها المذكرة التفسيرية لاتفاقية بودابست لسنة 2001 بأنّها "تخريب نظم الحاسوب بهدف الإعاقة العمدية للإستخدام غير الشرعي للنظم المعلوماتية بما في ذلك نظم الاتصالات باستخدام أو التأثير على بيانات الحاسوب، ومصطلح الإعاقة يرتبط بالأفعال التي تحمل اعتداء على حسن تشغيل نظام الحاسوب، وهذه الإعاقة ترتبط بالأفعال التي تحمل اعتداءا على حسن تشغيل الحاسوب، وهذه الإعاقة تكون ناجمة عن إدخال أو نقل أو محو أو إتلاف أو طمس أو الإضرار بالبيانات المعلوماتية[2].

ويعد موضوع دراسة الإتلاف المعلوماتي كأحد أشكال الجرائم المعلوماتية من أهم الموضوعات الجديدة والتي لم تنل حظها من البحث والتخصص، ومن أهدافي للبحث حول هذا الموضوع إثراء توضيح وإعطاء أهم النقاط التي تمكن الباحث في المجال القانوني من دراسة وفهم أساسيات هذه الجريمة وكيف تم التعامل معها في بعض التشريعات الأجنبية والعربية. ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهي الأعمدة التي تقوم عليها جريمة الإتلاف المعلوماتي، وما هي العقوبات المقررة على مرتكبيها؟

وللإجابة عن الإشكالية السابق طرحها، قمنا بتقسيم الدراسة إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: أركان جريمة الإتلاف المعلوماتي

المبحث الثاني: العقوبات المقررة لمرتكبي جرائم الإتلاف المعلوماتي

المبحث الأوّل: أركان جريمة الإتلاف المعلوماتي

المطلب الأوّل: الأركان العامة لجريمة الإتلاف المعلوماتي

لا تقوم الجريمة بدون توافر الركنين المادي والمعنوي علاوة على الركن الشرعي،

الفرع الأوّل: الركن المادي في جريمة الإتلاف المعلوماتي

وإن الركن المادي في الجرائم المعلوماتية يختلف نوعا ما عن الجرائم التقليدية كون أنه يقوم على صور في فعل الإعتداء، ويتحقق السلوك أو النشاط الإجرامي المكون لجريمة الإتلاف المعلوماتي بجميع الأفعال التي تؤدي إلى إتلاف النظم

---

[1] **رضا عسال وعماد عبد الرزاق**، الجريمة الإلكترونية والمجرم المعلوماتي- مقاربة مفاهيمية-، مجلة بيليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 05، ص 152-153.

[2] **حسين ربيعي**، آليات البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق – تخصص قانون العقوبات والعلوم الجنائية-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2015-2016، ص58.

المعلوماتية، كما ينحقق بأي نشاط يؤدي إلى إعدام صلاحية المحل المعلوماتي، وقد جاءت التشريعات بتعبيرات مختلفة للدلالة على هذا السلوك ومنها تعبير "الإتلاف" و "التدمير" و "التخريب"و "مسح البرامج والبيانات" و "إيقاف أو "حذف" أو أي سلوك آخر يجعل البيانات أو الرامج والمحررات المعلوماتية غير صالحة للإستعمال كليا أو جزئيا[3].

وإن القانون الفرنسي جاء بتعبيرات "الإدخال" و "المحو" و "التعديل" أمّا قانون العقوبات الكندي فقد عبر عن صور السلوك ب "لإتلاف" أو التشويه أو جعل البيانات بلا معنى أو دون فائدة أو فعالية أو تأثير"، وذهب القانون الإماراتي إلى تعبيرات " إيقاف عن العمل أو تعطيلها أو تدمير أو مسح أو حذف أو إتلاف أو تعديل البرامج أو البيانات أو المعلومات فيها" وتعبيرات " إلغاء أو حذف أو تدمير أو إفشاء أو إتلاف أو تغيير"أما القانون البحريني فعبر عنها ب "تلف"[4]. أمّا المشرع الجزائري، فقد عبر عنها بأزال أو عدل بطريقة الغش المعطيات التي يتضمنها وذلك في نص المادة 364 مكرر من قانون العقوبات[5].

وعليه فإن إتلاف المعطيات المعلوماتية يكون بإفساد الشيء حتى تفقد صلاحيته تبعا للغرض الذي أنشأت لأجبه سواء بإدخال تعديلات جوهرية أو أم بإزالة معلومات أساسية أو بتعطيلها بحيث لا يمكن القيام بوظائفها[6].

ولقد عرف الفقه الإدخال بأنّه: "تغذية النظام بالمعلومات المراد معالجتها أو بتعليمات لازمة لعملية المعالجة"[7]، ومن أبرز القضايا التي انطوت على هذه العملية قيام مبرمج بمؤسسة كبرى في ألمانيا الغربية لاستعمال برامج معدة خصيصا من أجل إتمام عملية الإحتيال، حيث يسمح بإدخال معطيات تتعلق بمرتبات أشخاص وهميين إلى ذاكرة الحاسب التي تحتويه على جميع المعطيات المتعلقة بمرتبات المؤسسة، ثم قام بإدخال بالإضافة إلى إعداد هذه البرامج باجراء تعديلات في برامج أخرى تتعلق بدفع المرتبات وبيانات حسابات الشركة وميزانيتها حتى يضمن الجاني هدم ظهور مدفوعات هذه الرواتب في قوائم المراجعة التي يعدها الحاسب للشيكات التي تم صرفها من جهة، ومن جهة أخرى استقطاع المبالغ المستولى عليها من من إجمالي الضرائب المستحقة على المرتبات حتى لا تظهر في حسابات الشركة وميزانيتها باعتبارها عجزا وقد تمكن الجاني من الإستيلاء على مبلغ 193000 مارك ألماني[8].

وإن مصطلح التعديل يقصد به "تغيير البيانات الخاصة بنظام المعالجة الآلية دون أن يتضمن ذلك حذفا لجزء أو لأجزاء منها سواء من مرحلة الإدخال أو قبل ذلك وسواء كان التغيير كليا أو جزئيا أو باستبدال البيانات مما يؤدي لتغيير المعنى"[9]، أمّا عن الإزالة فيقصد بها اقتطاع خصائص مسجلة على دعامة ممغنطة عن طريق محوها أو عن طريق طمسها، أو ضغط خصائص أخرى فوقها وكذلك عن طريق تحويل خصائص مزالة في منطقة محفوظة من الذاكرة[10].

---

[3] **عمارعباس الحسيني**، جريمة الإتلاف المعلوماتي دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2019، ص 152.

[4] **عمارعباس الحسيني**، نفس المرجع، ص 152-153.

[5] أنظر المادة 364 مكرر من قانون العقوبات الجزائري.

[6] ***ماجدة بوطمين***، جريمة إتلاف المعطيات المعلوماتية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص جنائي للأعمال، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي- الجزائر-، 2017-2018، ص9.

[7] **نائلة عادل فريدة قورة**، جرائم الحاسوب الآلي الإقتصادي – دراسة نظرية وتطبيقية-، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص497.

[8] **ماجدة بوطمين**، مرجع سابق، ص75.

[9] **علي عبد القادرالقهوجي**، الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، الطبعة االأولى، دار الجامعية، بيروت، 1999، ص 144.

[10] **محمد خليفة**، الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي في التشريع الجزائري والمقارن، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 184.

وقد يتحقق الإتلاف المعلوماتي أيضا عن طريق "إغراق ذاكرة الحاسب الآلي" أو ما بات يعرف ب "الإغراق المعلوماتي"، وذلك من خلال إرسال رسائل إلكترونية بغزارة أو جعل الفيروسات المرسلة إلى الجهاز تتكاثر بشكل هائل يملأ ذاكرة الجهاز أو قد يصاحب تلك الرسائل فايروسات خبيثة، للعمل على تقليل أو إعدام مساحات ذاكرة النظام بشكل يؤدي إلى فقدان المستخدم للمساحات الخاصة بالتخزين، ومن ثم تعذر استقبال بيانات ومعلومات أو تعطل الخدمة نتيجة لملئ منافذ الإتصال، من خلال الضغط الشديد الحاصل على ذاكرة الواقع على النظام بما يؤدي إلى تدميرة وتشتيت البيانات المخزنة، وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى الإتلاف المعلوماتي[11].

الفرع الثاني: الركن المعنوي في جريمة الإتلاف المعلوماتي

يتخذ الركن المعنوي في أغلب لجرائم بصفة عامة صورة القصد الجنائي، والذي يتحقق بتوافر إرادة بعمل غير شرعي لدى الجاني مع علمه بأن القانون يجرمه، ونفس الأمر ينطبق على الجريمة المعلوماتية[12].

وإن جريمة الإتلاف المعلوماتي هي جريمة عمدية حيث تتطلب أغلب التشريعات لقيامها القصد العام، أي علم الجاني بأن ما يقوم بفعله من شأنه أن يؤدي إلى إتلاف المعلومات أو تعديله مع اتجاه إرادته إلى ارتكاب هذا الفعل[13]. وقد ذهب قانون إساءة استخدام الحاسبات الإنجليزي الصادر سنة 1990 إلى اشتراط تحقق عنصري "العلم والإرادة" في جريمة الإتلاف المعلوماتي صراحة بالقول: "كل من يقوم بعمل من شأنه إحداث تغييرات غير مصرح بها في محتوى أي حاسب آلي، متى توافر لديه العلم والإرادة وقت قيامه بهذا الفعل...". فيما ذهب العديد من التشريعات إلى تعبير "أن تكون أفعال الإتلاف أو الإضرار قد تمت عمدا "كالقانون الفيدرالي في الولايات المتحدة الخاص بجرائم الحاسبات الآلية وكذلك قانون جرائم المعلوماتية السوداني لسنة 2007، وقانون العقوبات القطري لسنة 2004. كما ذهبت محكمة النقض المصرية ومنذ أمد بعيد إلى "أن القصد الجنائي في جريمة الإتلاف، ينحصر في تعمد ارتكاب الجاني للفعل المنهي عنه بأركانه التي حددها القانون، ويتلخص في اتجاه إرادة الفاعل إلى إحداث الإتلاف أو التخريب أو التعطيل أو الإغراق وعلمه بأنه يحدث بغير حق[14]. والناظر إلى نص المادة 394 مكرر 1 من قانون العقوبات الجزائري يتبين له أن القصد الجنائي في جريمة إتلاف المعطيات المعلوماتية يتطلب توافر عنصر العلم والإرادة لدى الجاني[15]. ومن خلال استعراض نص المادة 607-6 من القانون الجزائي المغربي نجد أن المشرع المغربي عبر عن القصد الجنائي بعبارة "عن طريق الإحتيال"، فلابد أن يعلم الجاني أنه يقوم بإدخال أو بحذف أو بتغيير غير مصرح به لمعطيات النظم المعلوماتية، وأن من شأن هذه الأفعال أن تؤدي إلى إعاقة نظم المعالجة عن التشغيل أو عن العمل أو يوقف سيره الطبيعي أو الحد من سرعته أو من سعته التخزينية، كما يجب أن تتجه إرادة الفاعل إلى تحقيق النتيجة، ولا يتطلب القانون الجنائي المغربي في المادة 607-6 توافر قصد خاص لدى الجاني[16].

---

[11] **عمارعباس الحسني**، مرجع سابق، ص163.

[12] ***حمزخضري وعشاش حمزة***، خصوصية أركان الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزاائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02 جوان 2020، ص174.

[13] **Vergutch Pascal**, La répression des délits informatiques dans une perspectiviste internationale, Thèse de doctorat, Université de Montpellier 1, 1996. p 233.

[14] **عمارعباس الحسيني**، مرجع سابق، ص 185.

[15] المادة 394 مكرر من قانون العقوبات الجزائري.

[16] **حميشي أحميدة**، جرائم المس بالنظم المعلوماتية في التشريع المغربي والمقارن- جريمة الإتلاف المعلوماتي نموذجا-، مذكرة ماستر، كلية الشريعة –فاس-، 2016-2017، ص92-93.

وأمّا التشريعات التي تطلبت قصدا خاصا يتمثل في نية تحقيق الربح أو الإضرار بالغير، كالتشريع البرتغالي والتركي فقد ضت لانتقاد بعض الفقهاء، إذ أنه بتطبيق القصد الجنائي الخاص فإنه يؤدي إلى استبعاد العديد من أفعال الإتلاف وعدم تجريمها عندما لا تتجه نية الجاني إلى تحقيق ربح مادي أو اضراره بالغير على الرغم من قيمة المعلومات المتلفة، كما أن تقدير الخسائر يجب ألا يقتصر على الأضرار المادية فقط التي تلحق المجني عليه، وبسبب هذا النقد تراجع المشرع الفرنسي عن اشتراط القصد الخاص عند تعديله لقانون العقوبات سنة 1992 [17].

وينتفي القصد الجرمي في جريمة الإتلاف المعلوماتي في حالات معينة، منها حالة إتلاف الشخص لمعلومات معينة يعتقد أنها تعود له، ثم يتضح أنه ليست له، كمن يقوم بإتلاف برامج أو بيانات يعتقد أنها تعود له أو آلت له بالتركة، وبهذا الصدد ذهبت محكمة النقض المصرية إلى أن القصد الجرمي ينتفي في جريمة الإتلاف إذا كان المتهم يوقن أن ما أحدثه من إتلاف، داخلا في مباشرة حقه، بمعنى المتهم الذي يتيقن أنه يمارس حقا له مقرر بموجب القانون لا يتحقق في مواجهته القصد الجرمي. وينتفي القصد الجرمي في صورة الخطأ، ومع أن بعض الإجتهادات الفقهية والقضائية قد ذهبت إلى أن هذه الجريمة لا تبدو في صورة الخطأ، إلا أننا نرى أنه من الممكن أن يتحقق الخطأ في صورة إهمال أو عدم احتياط في جريمة الإتلاف المعلوماتي، كما لو استخدم الفاعل قرصا ممغنطا أو قرصا مرنا يعود له أو للغير ولم يقم الفاعل "المستخدم" بتشغيل برنامج Anti virus إهمالا أو عدم احتياطا أو رعونة، مما أدى إلى تلف البيانات والمعلومات في الحاسب الذي يعمل عليه والذي يعود للغير، والذي أدخل القرص فيه وشغله، بسبب احتواء القرص الذي استخدمه على برامج خبيثة كان على الفاعل يجهل وجودها، أو بالأحرى قصر وأهمل في فحصها ومعالجتا قبل استخدام القرص الذي يحتويها[18].

المطلب الثاني: الركن الخاص لجريمة الإتلاف المعلوماتي "محل الجريمة"

لابد من الإشارة ابتداء إلى أن محل جريمة الإتلاف المعلوماتي لابد أن يكون ذا طبيعة معنوية "منطقية" وإلا باتت جريمة إتلاف تقليدي وليس بمعلوماتي، وعلى هذا الأساس قد يكون الحاسب الآلي نفسه أو المعلومات المخزنة فيه محلا للجريمة[19]. ومن ثم فإن صور هذا المحل تكون إما عبارة عن برامج إلكترونية أو معلومات وبيانات.

الفرع الأوّل: برامج الكمبيوتر

يسمى البرنامج من الناحية الفنية ب software أو الكيان المنطقي لتمييزه عن الكيان المادي للحاسب أو ما يعرف بال hardware الذي يمثل المكونات المادية للحاسوب. وقد أطلق عليه قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 27 لسنة 2015 تسمية برامج وعرفها بالقول "مجموعة الأوامر والتعليمات الفنية المعدة لإنجاز مهمة قابلة للتنفيذ باستخدام أنظمة المعلومات، وقد ذهب قانون الجرائم المعلوماتية السوداني لسنة 2007 إلى عدّ هذه البرامج صورة من صور النظام المعلوماتي، حيث عرف هذا الأخير بأنه "مجموعة البرامج والأدوات المستخدمة لإناج وتخزين ومعالجة البيانات أو المعومات أو إدارة البيانات أو المعلومات، أمّا القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات الجزائري، الصادرة بالقانون رقم 09-04 لسنة 2009 فقد عرفت مفردة "معطيات معلوماتية بأنّها "أي عملية عرض للوقائع أو

---

[17] **عبد اللطيف معتوق**، الإطار القانوني لمكافحة جرائم المعلوماتية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة- الجزائر-، 2011-2012، ص59.

[18] **عمارعباس الحسيني**، مرجع سابق، ص-ص. 189-190.

[19] **سعيداني نعيم**، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانوني، تخصص علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر –باتنة- -الجزائر-، 2012-2013، ص36.

المعلومات أو المفاهيم في شكل جاهز للمعالجة داخل منظومة معلوماتية بما في ذلك البرامج المناسبة التي من شأنها جعل منظومة معلوماتية تؤدي وظائفها"، وهو تعريف جهل هذه المعطيات شاملة ل "البرامج".وفي مصر وفي عام 2005 عرفته اللائحة التنفيذية للكتاب الثالث من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري الصادر بالقانون رقم 82 لسنة 2002 بالقول "برامج الحاسب الآلي، مجموعة من الأوامر والتعليمات المعبر عنها بأي لغة أو رمز أو أشار، ويمكن استخدامها بطريق مباشر أو غير مباشر في حاسب آلي وظيفة أو تحقيق نتيجة، سواء كانت هذه الأوامر والتعليمات في شكلها الأصلي أو في أي شكل آخر تظهر فيه"[20].

والحقيقة أن هذه البرامج قد تكون في كثير من الأحيان هدفا للإجرام المعلوماتي بمختلف صوره ومنه جريمة الإتلاف المعلوماتي، لاسيما بعد أن أضحت تلك البرامج تشكل أهمية كبرى للمؤسسات والأفراد ناهيك عن قيمها المالية المرتفعة التي قد تصل إلى ملايين الدولارات، فضلا عما يقف ورائها من جهود برمجية قد تصل إلى مئات أو آلاف المبرمجين لاسيما في نلك البرامج الهامة والكبيرة التي قد يستغرق إعدادها أشهر أو سنوات، زمن ثم فإنها تكون هدفا للعديد من الجرائم المعلوماتية ومنها جريمة الإتلاف بما يحقق الغايات الإجرامية للفاعلين في إعدام وتخريب تلك البرامج.

الفرع الثاني: المعلومات

لقد أصبحت المعلومات[21] مصدر قوة ومصدر سلطة حتى قبل أن المعرفة هي سلطة وأن الحصول على المعرفة وحسن استخدامها عاملان أساسيان من عوامل التقدم، ولذلك فإن التكنولوجيا الحديثة تتعلق بالمعرفة ثم السلطة[22].

وإن طبيعة المعلومات في حالتها المجردة من الوسائط المادية تثير عدة مشاكل في تحديد طبيعة محل الجريمة باعتبارها مجرد إشارات أو نبضات إلكترونية غير مرئية تنساب عبر أجزاء النظام المعلوماتي وشبكات الإتصال العالمية وليست ذات كيان مادي. الأمر الذي أدى إلى خلق مواقف فقهية متباينة من أجل تحديد الطبيعة القانونية لها، أي فيما إذا كانت المعلومات تعد من القيم المالية التي يمكن الإعتداء عليها.

وقد انقسم الفقه إلى قسمين:

الاتجاه الأوّل: يرفض هذا الإتجاه اعتبار المعلومات ضمن القيم المالية التي يمكن الإعتداء عليها، ذلك أنه من خصائص القيم المالية أن تكون قابلة للتملك، ويترتب على ذلك أن الأشياء التي يمكن الإستئثار بها هي وحدها التي تدخل في عداد القيم المالية. أمّا المعلومات لما لها من طبيعة معنوية فإنه لا يمكن الإستئثار بها ومن ثم لا يمكن إدراجها في مجموعة القيم المالية التي نحضى بالحماية القانونية.

الاتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الإتجاه أن المعلومات تعد أموالا منقولة، وأنه يمكن تقويمها بالمال إنطلاقا من القيمة الإقتصادية لها، وبالتالي تصح أن تكون محلا للحقوق المالية وعلى الأخص حق الملكية على أساس إمكانية استغلالها في

---

[20] **عمار عباس الحسيني**، مرجع سابق، ص 123-130.

[21] تعد المعلومات كمصطلح أحد المشتقات العربية من مصر علم، وهي بهذا الإشتقاق تكون وثيقة الصلة بالعلم والمعرفة والتعليم والدراية والإحاطة والإدراك والمعرفة والوعي والإعلام والشهرة والتميز وتحديد المعالم information هي المقابل الإنجليزي لكلمة المعلومات والإعلام في العربية، وكانت تعني "عملية الإتصال أو ما يتم إيصاله أو تلقيه. وقد اكتسبت الكلمة في الإنجليزية معان متعددة منها إيصال المعرفة، وما نتلقاه أو نحصل عليه من معارف عن طريق الإعلام، والحقائق أو المعطيات الجاهزة للبث أو الإفادة منها، وفي العربية قد تصبح المعلومات مرادفة للفعل يعلم أو يخبر(**زهرة بزاوية**، مجتمع المعلومات والكفاءات الجيدة لدى أخصائي المعلومات –دراسة ميدانية بالمؤسسات الوثائقية لولاية وهران-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقي، جامعة وهران 1، 2014-2015، ص 15).

[22] **حسب عمرو**، حماية الحريات في مواجهة نظم المعلومات، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 30.

تحقيق فوائد مادية، ويجوز بذلك أن تر عليها جميع أنواع التعاملات وتكون محلا للحماية القانونية المدنية والجزائية باعتبارها مالا[23].

والحقيقة أن المعلومات بوصفها محلا للجرائم المعلوماتية تصنف إلى ست طوائف رئيسية هي: المعلومات الإسمية والمعلومات المتعلقة بالمصنفات الفكرية والمعلومات المباحة والمعلومات السرية والمعلومات التجارية والصناعية والمعلومات العسكرية.

أوّلا- المعلومات الإسمية: وهي إما أن تكون معلومات "شخصية" تتعلق بالشخص كاسمه ولقبه وجنسيته وحالته الإجتماعية وإما أن تكون معلومات اسمية "موضوعية" وهي التي تكون منسوبة إلى شخص معبرا بها عن رأيه تجاه الغير كما في المقالات في الصحف أو التقارير الخاصة بالعاملين لدى مؤسسة ما.

ثانيا- المعلومات المتعلقة بالمصنفات الفكرية: ومثالها تلك التي تتعلق ببراءات الإجتراع وحقوق المؤلف وغيرها من حقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية والتي يتمتع أصحابها بحقوق مالية وأدبية عليها.

ثانيا: المعلومات المباحة: هي المعلومات التي يحق للجميع الحصول عليها والاستفادة منها دون إذن من صاحبها كالنشرات الجوية وأخبار البورصة.

رابعا-المعلومات السرية: هي المعلومات التي يكون الاطلاع عليها وحيازتها مقتصرا على الأشخاص المصرح لهم بذلك ويكون محضورا على غيرهم، وفي حالة الحصول عليها من غير مصرح لهم بها سيمثل ذلك نشاطا إجراميا.

خامسا- المعلومات التجارية والصناعية: ومنها مثلا الدراسات الخاصة بالأسواق التجارية والصناعية ومشروعات الاستثمار والتصنيع والإنتاج والتوزيع والتجارة والأسعار ومراكز البيع والقطاع الصناعي للإنتاج.

سادسا-المعلومات العسكرية: هي المعلومات التي تتعلق بالنشاط العسكري للدولة ومنها مثلا الأسرار العسكرية وتحديث الأسلحة والمشروعات النووية والمعدات[24].

وحيث أن العصر اليوم، بات عصرا للمعلومات حتى أضحت للدول والمؤسسات تسعى فيما بينها إلى التسابق في الحصول عل المعلومات، لذا كان من الطبيعي والبديهي أن تكون هذه المعلومات هدفا للإجرام المعلوماتي سواء في صورة التجسس أو السرقة أو خيانة الأمانة أو الإتلاف، ومن ثم كان من الواجب واللازم على التشريعات المتخصصة بجرائم المعلوماتية أن تحيطها بسياج من الحماية القانونية ضد أي صورة من صور الإجرام المعلوماتي ومنها الإتلاف، كون هذه المعلومات أحد مفردات "الكيانات المنطقية" التي تمثل الركن الخاص في الجرائم "محل النشاط الإجرامي".

المبحث الثاني: العقوبات المطبقة على مرتكبي جر ائم الإتلاف المعلوماتي

المطلب الأوّل: العقوبات في ظل النصوص التقليدية

لا شك في أن وقوع الإتلاف على المكونات المادية للحاسب من أجهزة ووحدات إدخال وإخراج وشاشات وكابلات والأقراص الممغنطة وأدوات الربط والتوصيل وما شابه، تكيف على أنها جريمة عادية تخضع للنصوص التقليدية في قانون العقوبات، إذا لا شك في أن هذه المكونات المادية لها صفة الأموال المادية والعائدة للغير، مما يسمح لها بالخضوع للنصوص التقليدية في قانون العقوبات، ومنها مثلا قانون العقوبات العراقي لسنة 1969م بالقول: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من هدم أو خرب أو أتلف عقارا أو منقولا غير مملوك له..."، ولعل المشكلة الجوهرية في اعتماد النصوص التقليدية هو مدى اعتبار المعلومات أموالا لغرض

[23] **سعيداني نعيم**، مرجع سابق، ص38-39.

[24] **عمارعباس الحسيني**، مرجع سابق، ص135-136.

تطبيق هذه النصوص التقليدية. وإن هذه الفرضية يتنازعها اتجاهان، اتجاه مؤيد للفكرة وآخر رافض لها.

الفرع الأوّل: الاتجاه الفقهي الرافض

يرى أصحاب هذا الإتجاه عدم جواز امتداد حكم النص أو النصوص التقليدية للإتلاف على ما يقع من أفعال إتلاف ضمن الإطار المعلوماتي، متى اقتصر الإتلاف هنا على كيانات منطقية "معنوية"، كالبيانات والبرامج والمعلومات، ويسوقون لتبرير هذا الاتجاه، عددا من الحجج، لعل أبرزها:

أوّلا- أن جريمة الإتلاف تتطلب أن يكون محل الجريمة أموالا، وهذه الأخيرة يجب أن تكون ذات طبيعة مادية ملموسة، ولعلها الحجة الأبرز في هذا الصدد.

ثانيا- بما أن محو وإتلاف البرامج والبيانات يتم أساسا عن طريق التدخل في وظائف الحاسب والنظام المعلوماتي، فإن النشاط التقليدي هنا، لا يعد من قبيل إتلاف الدعامة المادية التي تضمن هذه البرامج والبيانات.

الفرع الثاني: الإتجاه الفقهي المؤيد

يذهب هذا الإتجاه إلى أن النصوص التقليدية الواردة في قانون العقوبات تتسع لتشمل إتلاف المكونات المنطقية "المعلومات"، وذهبوا إلى إيراد حجج متعددة لدعم رأيهم هذا، منها:

أولا- أن الكيانات المنطقية تعد من قبيل الأموال القابلة للحماية بموجب التشريعات التقليدية نظرا لقيمتها الاقتصادية التي تفوق في كثير من الأحيان قيمة الأموال المادية، فضلا عن خضوعها لكافة التصرفات القانونية التي ترد على حق الملكية، ومن ثم تكون قابلة للتملك، ومن ثم تكون قابلة للتملك والاستحواذ عليها، ومن هنا فإن العبرة في تجريم الإتلاف المعلوماتي ليست في التعرض لمادة الشيء، بل بمدى المساس بقيمته المالية، فقد يفقد الشيء قيمته مع احتفاظ بمادته، وإن العقاب هنا يتحقق بمجرد زوال أو نقصان قيمة ذلك الشيء.

ثانيا- أن المعلومات الموجودة على الأجهزة المادية تكاد تكون جزءا لا يتجزأ من هذه الأجهزة، بل من المحتمل أن تكون قيمة هذه الأجهزة مستمدة من تلك المعطيات "المعلومات".

المطلب الثاني: العقاب في ظل التشريعات الحديثة

وفي التشريع الجزائري شدد المشرع في العقوبات المقررة للمتلاعب بنظم المعالجة الآلية سواء في صورتها البسيطة أو المشددة، فقد عاقب المشرع الجزائري المتلاعب ننظم المعالجة الآلية بالحبس من ستة إلى ثلاث سنوات و بغرامة من 500000دج إلى 2000000دج. إضافة إلى العقوبات التكميلية والخاصة بجميع جرائم المعلوماتية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن الفقرة الثالثة من المادة (A/1030) من القانون الفيدرالي لجرائم الحاسبات الآلية لعام 1984 تعاقب على الإتلاف المعلوماتي إلّا إذا ترتب على أفعال الإتلاف، إعاقة الحكومة عن استخدام أنظمة الحاسبات الآلية، غير أن الفقرة المشار إليها عدلت عام 1986 نتيجة الانتقادات التي وجهت إليها لتعاقب على جريمة الإتلاف المعلوماتي العمدي وغير المصرح به والواقع على حاسبات حكومية أو غير حكومية ولكن يستخدم لمصالحها، ولكن شريطة أن يكون هذا الإتلاف إما واقعا على معلومات طبية أو أنه قد سبب خسائر مادية لا تقل عن ألف دولار، ولكن مع ذلك فقد بقيت هذه الفقرة محلا للإنتقاد نظرا لعدم شمولها على لكل حالات الإتلاف المعلوماتي[25].

وقد ذهب مشروع قانون جرائم المعلوماتية في العراق لسنة 2010، إلى معالجة الإتلاف في عدد من المواد، منها المادة 6 التي تنص على أن: يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين مليون دينار لا تزيد على خمسين

[25] **عمار عباس الحسيني**، مرجع سابق، ص211-212.

مليون دينار، كل من استخدم أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات بقصد ارتكاب إحدى الأفعال الآتية:... إتلاف أو تعطيل أو تعييب أو الإعاقة أو الإضرار عمدا بأنظمة أو شبكة المعلومات التابعة لدوائر الدولة بقصد المساس بنظامها والبنى التحتية لها".ومع عدم وجود تشريع للجرائم المعلوماتية في لبنان، إلا أن لجنة تكنولوجيا المعلومات في مجلس النواب اللبناني قد ذهبت إلى اقتراح نص جديد يجرم أفعال الإتلاف المعلوماتي، بالقول: "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من ثلاثة ملايين إلى ستين مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل ما يلغي أو يعدل بنية الغش وبأي وسيلة، البيانات الرقمية أو برامج نظام المعلومات"، كما ذهب إلى تشديد عقوبة جريمة الدخول غير المصرح به إلى النظام المعلوماتية متى أدى هذا الدخول إلى "إلغاء البيانات الرقمية أو البرامج المعلوماتية أو تعديلها"[26].

الخاتمة:

في ظل الثورة المعلوماتية الكبيرة التي يعيشها العالم وبعد أن أضحى الحاسوب وما في حكمه، وكذا شبكة الإنترنيت، حيث بات من السهل الإعتداء على المعطيات المخزنة داخل الحاسب وإتلافها، وعليه قمت بدراسة جريمة الإتلاف المعلوماتي دراسة مقارنة من خلال تقسيم البحث إلى دراسة الأعمدة التي يقوم عليها والجزاء المترتب على ارتكابها ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج:

- ✓ تميز جريمة الإتلاف المعلوماتي بمجموعة من الصفات والأركان الخاصة.
- ✓ جريمة الإتلاف المعلوماتي من الجرائم المستحدثة التي تمس بسلامة وأمن المعطيات.
- ✓ ضرورة تكوين القضاة من خلال تخصيص دورات خاصة بالجرائم المستحدثة لكي يسهل عليه تطبيق القانون.

التوصيات:

- ✓ ضرورة وضع تعريف شامل ومانع من طرف جميع التشريعات الأجنبية والعربية.
- ✓ ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق الدولي بين الدول مع بعضها البعض، وبين الدول والمؤسسات المعني.

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

1- القوانين

قانون العقوبات الجزائري.

2- الكتب

- **حسب عمرو**، حماية الحريات في مواجهة نظم المعلومات، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.
- **علي عبد القادر القهوجي**، الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، الطبعة الأولى، دار الجامعية، بيروت، 1999.
- **عمار عباس الحسيني**، جريمة الإتلاف المعلوماتي دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2019.
- **محمد خليفة**، الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي في التشريع الجزائري والمقارن، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- **نائلة عادل فريدة قورة**، جرائم الحاسوب الآلي الإقتصادي – دراسة نظرية وتطبيقية-، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

[26] **عمار عباس الحسيني**، مرجع سابق، ص 227-229.

3- المذكرات والأطروحات:

- **حسين ربيعي**، آليات البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق –تخصص قانون العقوبات والعلوم الجنائية-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1 –الجزائر-، 2015-2016،.
- **حميشي أحميدة**، جرائم المس بالنظم المعلوماتية في التشريع المغربي والمقارن- جريمة الإتلاف المعلوماتي نموذجا-، مذكرة ماستر، كلية الشريعة –فاس-، 2016-2017.
- **عبد اللطيف معتوق**، الإطار القانوني لمكافحة جرائم المعلوماتية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر –باتنة- الجزائر-، 2011-2012.
- **سعيداني نعيم**، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانوني، تخصص علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر –باتنة- الجزائر- ، 2012-2013.
- ***ماجدة بوطمين***، جريمة إتلاف المعطيات المعلوماتية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص جنائي للأعمال، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي- الجزائر-، 2017-2018.
- **زهرة بزاوية**، مجتمع المعلومات والكفاءات الجيدة لدى أخصائي المعلومات –دراسة ميدانية بالمؤسسات الوثائقية لولاية وهران- ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقي، جامعة وهران 1-الجزائر-، 2014-2015.

4- المقالات:

- **حمز خضري وعشاش حمزة**، خصوصية أركان الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزاائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02 جوان 2020.
- **رضا عسال وعماد عبد الرزاق**، الجريمة الإلكترونية والمجرم المعلوماتي- مقاربة مفاهيمية-، مجلة بيليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 05.

ثانيا- باللغات الأجنبية:

Théses:

- **Vergutch Pascal**, la répression des délits informatiques dans une perspectiviste internationale, Thèse de doctorat, Université de Montpellier 1, 1996.

الهجرة والتنقل على عهد الحماية الفرنسية
" تحليل موقف ج. سيليريي"
مساهمة في تاريخ الهجرة بالمغرب المعاصر.

Immigration and mobility under French Protectorate.
"Jean Célérier's attitude Analysis "
A contribution to the history of migration in contemporary Morocco.

د. عثمان زوهري باحث في التاريخ المعاصر والتراث- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين/بني ملال- خنيفرة/المغرب.

الملخص: يتوخى هذا المقال رصد هجرات وتنقلات العمال والمزارعين المغاربة داخل المغرب، وفي اتجاه الجزائر إبان الحماية الفرنسية. وذلك بالوقوف على أنماطها المتنوعة، والظروف المختلفة التي أجبرت هاتين الفئتين على مغادرة مواطنها بحثا عن العمل في الأوراش، والمعامل، وضيعات الكولون. وبالوقوف كذلك على موقفي كل من الكولون وسلطات الحماية من الهجرة، والهجرة إلى الجزائر على وجه الخصوص، وكذا التدابير الإدارية المتخذة بشأنها. وحاول المقال أيضا مقاربة علاقة العمال والمزارعين المهاجرين المغاربة بالأرض والأنشطة الكبرى المرتبطة بها، لاسيما في مواسم الحرث والحصاد. واستند المقال في ذلك كله على معطيات جغرافية، ومعطيات رقمية تمثلت في إحصائيات في غاية الأهمية.

الكلمات المفاتيح: الهجرة-التنقل-العمال-المزارعون-الحماية-الكولون-الأرض-الأوراش-الجزائر.

Abstract: This article aims to monitor the migrations and movements of Moroccan workers and farmers inside Morocco and towards Algeria during French Protectorate by identifying their diverse patterns and different circumstances that forced these two groups to leave their homes in search of work in the workshops, factories and colonial estates; besides identifying the attitudes of the Colony and the protectorate authorities towards migration especially to Algeria in particular, as well as the administrative measures taken on them. The article also attempts to approach the relationship between Moroccan migrant workers and farmers with land and associated major activities, particularly in tillage and harvesting seasons. The article is based on geographical and digital data, which were very important statistics.

Keywords: Migration- Mobility - Workers - Farmers - Protectorate- Colony- Land - Workshops - Algeria.

مقدمة:

يعتبر موضوع الهجرة والتنقل على عهد الحماية بالمغرب، من المواضيع التي لم تهتم بها كثيرا الدراسات و الأبحاث في مجال التاريخ المعاصر. وتتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه من المداخل المعرفية و الإبستمولوجية لمقاربة مجموعة من الأسئلة الطارقة، التي تُعدُّ- و بلا ريب- شرطا لبناء معرفة تاريخية ببعض إشكالات الاستعمار بالمغرب. فقد ظلت الفترة 1912-1956 من الفترات التي يكتنفها الغموض في عديد من القضايا ذات الصلة المباشرة أولا، بالمجتمع في تعدده وتنوعه وتركيبته؛ وبأنماط الإنتاج التقليدية، ومؤسسات الاقتصاد العصرية، والرأسمال الكولونيالي، وقوة العمل، والبنية العقارية؛ وبالسياسات الاستعمارية، وغيرها. وذات الصلة ثانيا، بمضامين المصطلح والمفهوم في الكتابات الكولونيالية، وما يسمها-رغم أهميتها- من عموميات وإسقاطات. ويكتسي موضوع الهجرة على عهد الحماية أهميته كذلك، من خلال ما يُوفِّره من إضاءات حول تداخل إشكالات التاريخ الاقتصادي، والتاريخ الاجتماعي، والتاريخ السياسي، والتاريخ الثقافي أيضا؛ وحول بعض إشكالات التاريخ الراهن.

وفي هذا المقال، حاولنا مقاربة موضوع الهجرة والتنقل في مغرب الحماية، من خلال دراسة* جان سيليريي Jean Célérier**. وهي دراسة قيمة لما توفره من معطيات كمية، ومضامين كيفية جغرافية وتاريخية متكاملة. واعتمدنا طريقة التحليل التاريخي في بسط هذه المضامين في كليتها، وعرض مجمل المعطيات في تداخلها، وتصرفنا في استثمار ما تضمنته من قضايا، بالاستناد إلى مرجعيات تاريخية معاصرة تهمّت بنفس الموضوع، ومن داخل إشكالات أخرى. والغاية من ذلك، توسيع دائرة النقاش التاريخي حول هجرات وتنقلات فئات عريضة من المزارعين، والعمال المياومين داخل المغرب و في اتجاه الجزائر؛ و الإسهام في معالجة ثمة أسئلة يتعلق بعضها في مستوى أول، بطبيعة وأنماط هذه الهجرات وهذه التنقلات، وبالوجهات المقصودة؛ وفي مستوى ثان وأخير قصد بعضها من جهة، تعرُّف الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي فرضت على الفئات المذكورة- في سياقات سوسيو-اقتصادية-سياسية محلية ودولية - ترك مواطنها، ووسائل إنتاجها لتتحول، و في ظرف وجيز، إلى بروليتاريا الاقتصاد الاستعماري. و من جهة أخرى، الكشف عن عواقب هذه الهجرات ومختلف أنواع التنقلات التي فرضتها سياسات الحماية.

سجّل الجغرافي والمؤرخ ج. سيليريي في سياق مقاربته لمختلف أنماط تنقلات وهجرات المغاربة إبان الحماية- استغراب السياح الأوربيين من تكدس الأهالي داخل الحافلات؛ وشكل لهم ذلك مفاجأة مسلية أثناء زيارتهم الأولى للمغرب. و أشار إلى تنافس شركات النقل الكبرى والصغرى حول زبناء غير مكترثين بشروط الراحة مقابل أسعار هزيلة. وأضاف أن وسائل النقل من حافلات، وخاصة حافلات الستيام C.T.M، والشاحنات الصغرى، وعربات القطار من الدرجة الرابعة، يسّرت تنقلات المغاربة وأحدثت بذلك تحولا عميقا في حياتهم.

إن تنقلات المغاربة المستمرة في المجالات المتنوعة، من الظواهر التي استرعت اهتمام العديد من الباحثين الكولونياليين. وفي هذا الإطار، أشار سيليريي إلى أن هذه التنقلات لا يمكن أن تفسر إلا بعوامل متنوعة و متداخلة، منها ما هو نفسي، واقتصادي، وجغرافي. وأضاف أن تشبث الناس بالتنقل، وتأخر استقرارهم، وكذا استعدادهم الدائم للهجرة، والفضول

*- يتعلق الأمر بالدراسة الآتية: Jean CELERIER . Les mouvements migratoires des indigènes au Maroc «Bulletin Economique du Maroc.V.1,N°4,avril1934.Imp.Officielle ,Rabat,1934.pp. 238-232

**- فرنسي الأصل(1887-1962)، مُبرّز في الجغرافيا والتاريخ،و شغل منصب مدير الدراسات ب"معهد الدراسات العليا المغربية" Institut des Hautes Etudes Marocaines بالرباط ما بين 1917و1954.

وحب الاستطلاع، ونمط العيش، وعلاقة الموارد الطبيعية بالحاجات الضرورية للحياة اليومية، من العوامل الأساسية التي تسمح بفهم أنواع التنقلات أو الهجرات، وآفاقها على عهد الحماية.

وعموما، يمكن القول إن تنقلات المغاربة تعود إلى مبررات متنوعة أثرت في طبيعتها، كما أن دراسة ديناميتها تستوجب الانطلاق من بعض سماتها المشتركة. فالهجرات الجماعية على سبيل المثال، ليست من طبيعة التنقلات الفردية، فبعضها له طابع استثنائي وقيمة مختزلة، وبعضها الآخر يتسم بالسعة والتكرار ويشكل ظاهرة عامة.

أولا- الهجرات الجماعية

انطلق سيليريي من القناعة المنهجية التالية: لا يمكن فهم أي ظاهرة اجتماعية في أبعادها العلائقية، أو السياسية، أو الاقتصادية بمغرب الحماية، إلا بتمثل وفهم حيوية النظام الأبوي (البطريركي)، والتضامن القبلي الضامن للأمن الفردي، مادامت الدولة المخزنية - في نظره- غير قادرة على توفير ذلك، بل وعاجزة عن تأدية هذه المهام. ولذلك، فتدبير الهجرات كان يستدعي دائما- وعلى نحو مباشر- تدخل وانخراط الأسرة برمتها، والدوار أو الفخذ. ومن ثمة، يمكن القول بأن الهجرات إحدى الخاصيات المعبرة عن حياة المغاربة وروابطهم الاجتماعية.

وعلاوة على الترحال الصرف، لابد من التمييز في الهجرات الجماعية ما بين هجرات تقصد الاستقرار الدائم، وأخرى موسمية. و تجدر الإشارة إلى أن الهجرات الدورية فرضتها أنماط حياة وعيش عدد كبير من القبائل. فاقتصادها الزراعي- الرعوي حتّم على الناس الانتجاع والبحث عن المراعي البعيدة؛ أضف إلى ذلك شرط نظام تناوب الأراضي المخصصة للزراعة والرعي. فالأفخاذ الكبرى في المنطقة تحت الأطلسي، وعلى وجه الخصوص الشاوية ودكالة، كانت في حركة تردد مستمرة على أراضي الساحل والدير، وتحديدا الأراضي الداخلية ما بين حقول الحبوب والغابة، بينما كانت قبائل أمازيغ الأطلس المتوسط تتردد على مراعي ما بين الجبال أو الأودية وأزغار. و الواقع أن هذا النوع من الهجرات فرض نفسه على مختلف القبائل الرعوية، وفرض عليها أيضا ارتياد نفس المناطق وخلال نفس الفصول. ولاحظ سيليريي أن هذه الهجرات تختلف وتتباين من حيث السعة والمدة والأهمية. ولذلك، تقتضي دراستها مراعاة العوامل الجغرافية والمعطى الإيكولوجي لكل قبيلة. وفي إطار هذه الملاحظة، دعا الباحثين الكولونياليين في ميدان الجغرافيا وغيره، إلى استحضار مجمل التحولات المتتالية التي ألحقتها الحماية بنظام الانتجاع والأعراف التي كانت تنظمه قبل الاستعمار. فالتثبيت الصارم للحدود الترابية الإدارية والسياسية بين القبائل قلّص- و إلى حد بعيد- مُدد الانتجاع الدوري و الموسمي، وساهم ذلك في تشجيع الملكية الخاصة على حساب الملكية الجماعية لأراضي القبائل، أو ما كان يعرف بالأراضي الجماعية. والواقع أن هذه الإجراءات يسّرت للاستعمار حرمان المغاربة من أجزاء مهمة من أراضيهم الخصبة. وفي هذا الصدد أشار ألبير عياش- استنادا إلى م. فيشر M,Fisher- إلى أن سلطات المراقبة قامت بانتزاع ما مجموعه 115.000 هكتار من أصل 150.000 من أجود أراضي منتجعي ومستقري "برابرة" هضبة مكناس من كروان وبني مطير، وصادرت أيضا حقوقهم من مياه السقي. وأكد فيشر بأن هؤلاء عانوا كثيرا من الاستيطان بعدما أبعدوا عن أراضيهم عنوة، واضطر الكثير منهم للعمل عند الكولون، وانتقل الآخرون إلى دور الصفيح بكل من مكناس والدار البيضاء[1].

وعموما، فالمقاربة "الأمنية" التي انتهجتها الحماية ما بين 1912 و 1934، والتنظيمات والقوانين الإدارية الجديدة التي فرضتها مكاتب الشؤون الأهلية، والمراقبات المدنية بعد ذلك، على حساب العوائد والمؤسسات القبلية، كانت لها عواقب سلبية على مستوى بنيات إنتاج معظم القبائل، وكان لذلك تأثير كبير ومباشر على مختلف وَحَداتها الاجتماعية وهياكلها التقليدية. ومع ذلك، لم تستطع سلطات الحماية فرض الاستقرار النهائي كبديل للتنقل الدائم. فخلال هذه الفترة وبعدها

[1] Albert AYACHE. Le Maroc. Bilan d'une colonisation. Editions Sociales. Paris,1956.pp.302-303

أيضا، شهد المجال الترابي للمغرب حركة هجروية مفروضة ولاسيما بُعيْد ما كان يُعرف ب"التهدئة". ومن القبائل الكبرى التي أجبرتها الظروف الاقتصادية و الاجتماعية على التنقل، نذكر مع سيليريي أيت سخمان الغربيين والشرقيين وأيت حديدو. فخلال العام 1933 انتقلت أعداد كبيرة من الأسر السخمانية و الحديديوية، بعد أن فقدت معظم ممتلكاتها العقارية والمنقولة بسبب حروب الغزو، إلى كل من أيت سري و زيان. وفي شهر ماي 1933، استقرت 500 خيمة من أصل 700 من أيت داود أوعلي عند أيت سري. وفي بداية شتاء نفس السنة توطّن تقريبا ثلث خيام أيت حمامة وأيت عبدي بمنطقتي الدير و أزغار. وبسبب جفاف 1933، تحرك في اتجاه ميدلت وزيان 637 شخص من أيت حديدو، و247 أسرة من مجموع 2129 من أيت يحيى التابعين لمكتب الشؤون الأهلية لإيمي- ن- لشيل. وأرغمت عواقب الجفاف المذكور عددا من الأسر والمداشر على مغادرة مواطنها بحثا عن الملجأ والطعام. ولا جدال في أن هذه الهجرة كانت استثنائية في تاريخ الجبل المغربي إبان الحماية، وقد أشار مكتب أرفود إلى أن منطقة الرك وقصور تاديغوست كانت مهجورة بسبب السنوات العجاف المتتالية، كما اضطر الفقر والاحتياج أسرا كثيرة في سيدي قاسم إلى الهجرة في اتجاه زمور و كروان، ولم تكن القبائل المستقبلة للمهاجرين بأحسن حال، بسبب هزالة موارد العيش وقلة الأراضي وضيقها.

ثانيا- التنقلات الفردية وتنقلات المناسبات

لا يمكن حصر هذه التنقلات في نمط واحد ووحيد، فهي متنوعة منها زيارات الصداقة، وتسوية الخلافات والنزاعات أو المصالحة، والأعمال؛ وأخرى غالبا ما تكون خلفها مبررات أو دواعي استثنائية. وعموما، فهذه التنقلات يمكن اعتبارها ظواهر محدودة من حيث الأثر. ومن بينها نذكر، تنقل بعض الشبان من أجل التجنيد، وقد لاحظ سيليريي بأن التجنيد العسكري L'engagement militaire يختلف باختلاف طبع و اعتدال المجندين أنفسهم. فخلال فترة الحماية، كان للكوم Goums، والمخازنية Moukhaznis إفادة خاصة مقارنة مع الجنود القناصة Tirailleurs. فقد كانوا يؤدون خدماتهم على مقربة من قبائلهم، كما أن تراجع وتيرة التمرد ومقاومة الغزو بعد 1934، فرض على عدد كبير من المتطوعين مغادرة مواطنهم، وأدى إلى تزايد أعداد المجندين من بعض القبائل. ففي المراقبة المدنية لتيدرس، تجند 380 من الزموريين، ومن منطقة دار ولد زيدوح 4000 مجند، و187 من أهل تاهلة في 1932، و251 في 1933. و في بعض القبائل تقلصت أعداد المجندين بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية، فعند بني ألهام تراجع العدد من 600 إلى 450، ولم يتجاوز عددهم عند مرموشة 100 مجند في السنة.

و إلى جانب التنقل من أجل التجنيد، أشار سيليريي إلى نمط آخر لا يقل أهمية، ويتعلق الأمر بالتنقل إلى الأضرحة و المزارات، أو ما يعرف ب"الزيارة الدينية". وسجّل في هذا الإطار إقبال المغاربة عليها، مستندا في ذلك إلى تراخيص المرور التي كانت تقدمها سلطات المراقبة. فعلى سبيل المثال، صدر عن دائرة تاهلة 91 ترخيصا في 1932، و127 في 1933 لزيارة مختلف الأمكنة المقدسة من زوايا ومزارات وأضرحة وغيرها، بكل من فاس، ومكناس، ووزان. والجدير بالذكر أن هذه التنقلات كانت تبلغ الذروة خلال المواسم الكبرى.

لم تغفل دراسة سيليريي الإشارة إلى نمط آخر من التنقلات، ويتعلق الأمر بالتنقلات الأسبوعية للتجار أو السواقة نحو الأسواق، والتي لا تستغرق أكثر من يوم واحد، ولا تتجاوز بضع كيلومترات. ورغم الحركة الدؤوبة لهؤلاء المحترفين، وديناميكية البضائع من سوق لآخر، لا يصنف هذا النوع من التنقل ضمن الهجرات، ولئن فرض على السلطات الفرنسية توفير الأمن وتطوير وسائل النقل وإصلاح المسالك والممرات.

و إلى جانب تطواف السواقة ب"قياطينهم"، ذكر سيليريي هجرة الحرفيين المحترفين الصغار للعمل في أسواق المدن الكبرى. فعلى سبيل المثال، كان بعض أهل تودغة من الجنوب الشرقي يشتغلون في حرف الماء، وكان القصوريون من بلاد أوطاط

حمّالين للبضائع و وحراسا ليليين بفاس. واختص غيرهم من جنوب الأطلس بحفر الآبار، والبناء، وصناعة الخزف، ولا ينبغي نسيان جماعات المغنيين والشعراء المتجولين أو ما يُعرف ب"إمديازن" Imdyazen.

ثالثا- هجرات العمال

من الجدير بالذكر أن هجرات العمال المغاربة ليست وليدة فترة الحماية، غير أن هذه الظاهرة عرفت اتساعا كبيرا، ولعبت دورا أساسيا وفعالا في اقتصاد مغرب الحماية. ومما يثير الانتباه والاستغراب أن هذا الصنف من الهجرات لم يعتبره سيليري أحد مظاهر الأزمة، وعمد –في المقابل- إلى تصنيف المغربٍ، وفق توزيع جغرافي لهذا النوع من الهجرة، إلى ثلاث مناطق وهي: مناطق مصدرة للمهاجرين، ومناطق جذب للمهاجرين، وأخرى ذات الدور المزدوج. و في سياق هذا التصنيف، أثار انتباهنا إلى أن قبائل أيت حديدو، وزيان، و قبائل الرحل لا تدخل ضمن هذا التصنيف أو التوزيع الجغرافي. فالهجرة أو مغادرة تراب القبيلة، اعتبرته هذه القبائل غير مُجد، وليس ملائما لتغيير أوضاع الناس. ومن منظور منهجي ومعرفي، اعتبر هذا النوع من المواقف مناسبة سانحة، وضرورية لإعادة النظر في مصطلحي "الفقر" و"الغنى"؛ وفرض كذلك الوقوف على خصوصيتهما ونسبيتهما، إذ لا يمكن فهمهما والمسك بهما في سياقهما المغربي، إلا باستحضار العامل النفسي في المقام الأول. فعلى الرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لبعض المناطق المذكورة، وخاصة مناطق ما قبل الصحراء، وسهوب المغرب الشرقي، فإنها- مع ذلك - استقبحت العمل اليدوي، و لم تشتهر بتصدير المهاجرين اشتهار المجموعات القبلية المستقرة، حيث عدد السكان يفوق موارد العيش المحلية. ومن بين هذه المجموعات، نذكر سوس، والأطلس الصغير، والأودية الجنوب أطلسية من جهة، والريف المركزي والشرقي من جهة أخرى. فالنفوذ الترابي لتازة – الشمال، و الذي كان الريفيون تابعين له إداريا، صدَّر وحده 15.000عاملا إلى الجزائر. وفي بعض مناطق الجنوب الحديثة العهد بالخضوع، لاحظت سلطات المراقبة الفرنسية غياب ثلث الساكنة من الذكور الراشدين، وسجّلت 30.000 متغيب على مستوى نفوذي تراب كل من أكادير و ورززات، و7.000 في دوائر الحدود المغربية الجزائرية.

و تبقى مناطق الاجتذاب منحصرة في المدن، وسهول الساحل الأطلنطي، وسبو، والشاوية، والغرب، وزمور، وسايس. وفي مناطق المغرب الأخرى، تتداخل بعض أنواع الهجرات كالاغتراب والرحيل والنزوح، ويُرجع سيليري ذلك لسببين متلائمين: هما أولا، الكثافة السكانية الكبيرة والتي أسفرت، في بعض المناطق الغنية، عن تقسيم الملكية الجماعية للأرض، واضطر ذلك عددا هائلا من المغاربة إلى البحث عن موارد إضافية، لمواجهة متطلبات العيش وغلاء الأقوات. وثانيا، بُكور المنتوجات الفلاحية الذي كثيرا ما كان يرغم العمال على الهجرة بحثا عن العمل، كما هو الشأن في مناطق دكالة، والسهول المتاخمة للأطلس المتوسط، وتادلة، والسراغنة-زمران. وتتميز هذه المناطق بمناخ غير مستقر وبتذبذب التساقطات.

في الخريطة التي وضعها Dresch دريش***، يمكن الوقوف على أهم طرق، ومسالك التنقلات والهجرات بالمغرب. فقد كان أهل الجنوب الشرقي يسلكون الطرق العابرة للأطلس، وينتشرون عند بلوغهم القاعدة الشمالية لسلسلة هذه الطرق. فالقادمون من تافلالت كانوا يسلكون طريق خنك Kheneg زيز في اتجاه ميدلت، التي كانت مركزا لانتشار بشري بالغ الأهمية، وذلك من أجل التوجه نحو مختلف المناطق. وما بين طريق خنك وزيز، وطريق كلاوة الذي كان يستعمله أهل درعة، كان يمر أهل تودغة و أهل دادس الأعلى في اتجاه بني ملال عبر تاكلفت ببلاد أيت داود أوعلي. وكان الناس في هذه الاتجاهات المختلفة، ينتقلون جماعات على أرجلهم أو على متن حافلات أو شاحنات. يمكن تصنيف المهاجرين أو المتنقلين على عهد الحماية، حسب منظور سيليري، إلى ثلاث مجموعات أساسية:

- قرويون في اتجاه المدن من أجل الاستقرار غير الدائم؛
- يد عاملة في الأوراش؛

- مياومون زراعيون موسميون.

1- الهجرة نحو المدن

يرى هذا الجغرافي المتميز بأن مغرب ما قبل الحماية كان بلدا قرويا بالأساس، وهذه مسألة بديهية، ولم تكن مدنه كثيرة ولا حاشدة فحسب، بل لم يكن لها كبير تأثير على حياة القبائل. و عمد أيضا

إلى التمييز ما بين الحواضر القديمة التي كان فيها نشاط الأحياء الأوربية تابعا للمدن التقليدية، وبين المدن العصرية باعتبارها معمارا أوربيا. غير أن النمط الأول والنمط الثاني من المدن المغربية، شهدا على عهد الحماية تدفقا عماليا. و في حديثه عن التحول العميق الذي عرفته المدينة المغربية تحت الحماية، أشار د. ريفي D.Rivet إلى أن نجاح السياسية التعميرية لليوطي. لم يقاوم ما أسماه قطيعة

***- لم ترد هذه الخريطة ضمن دراسة ج. سيليريي المذكورة سلفا، وإنما تضمنتها دورية:
Bulletin Economique...,op.cit.,p.230

التوازن الذي أثر في المجتمع القروي، و رمى بمليون فرد إلى مدن الساحل الأطلنطي ما بين 1920- 1950[2] .

واعتبر هذا الباحث ذلك نتيجة حتمية لما نعته بالنزعة الأوربية للحماية. ويمكن الوقوف على حركة هذا التدفق في صفوف العمال انطلاقا من الإحصائيات الآتية:

	المغاربة الأهليون المسلمون والإسرائيليون		ملاحظات
المدن / السنوات	1921	1931	
الدارالبيضاء	61.800	105.127	1917/45.000
فاس	68.323	98.205	1917/21.000
بورليوطي(القنيطرة)	7374	13.251	
مراكش	137.900	186.334	
مكناس	33.970	44.211	
الرباط	21.727	32.204	

ومن الملاحظات التي سجلها سيليريي، انطلاقا من المعطيات أعلاه، أن مجموع الساكنة الأهلية المتجمعة داخل المراكز، لم يبلغ 500.000 نسمة سنة 1921، ويقترب من 700.000 في 1931. غير أنه لا يجب أن نغفل المراكز الصغرى التي أنشأها الاستعمار الزراعي أو الصناعي كواد زم، وخريبكة، وميدلت، وسيدي قاسم وغيرها من المراكز الأخرى.

و أشار إلى أن 200.000 من المغاربة غادروا، في غضون عشر سنوات، ميدان الاقتصاد الزراعي للعيش في المدن، ويمثل هذا الرقم تقريبا 1/20 من مجموع الساكنة المغربية بمنطقة النفوذ الفرنسي. بيد أن هذا التدفق البشري أسفر عن مشاكل كثيرة، لاسيما تلك المرتبطة بالتمدين، و الوقاية، و الأمن. ولابد من الإشارة إلى أن سلطات الحماية ألفت نفسها عاجزة، ولم يكن بمقدورها إيجاد حلول ناجعة ونهائية لها. فالأوضاع الاقتصادية هي التي أجبرت الناس على الهجرة إلى المدن بحثا

[2] Daniel RIVET. Le Maroc de Lyautey à Mohammed V. Le double visage du Protectorat. Imprimerie Najah El Jadida. Casablanca, 2004.p.219

عن العمل في أوراش البناء، والمعامل، والبيوت. و لا تسمح إحصاءات الفترة بتتبع نمو ساكنة المراكز الحضرية، وتحديد نسبة المستقرين. فأهل الجنوب على سبيل المثال لا الحصر، يعوض بعضهم بعضا في أوراش المدن، فذهاب البعض وكذلك إياب البعض الآخر، كان يُضمر الأزمة. كما أن الطرد من العمل والبطالة، دفعا بمعظم العمال إلى العودة إلى مواطنهم للعمل في الحقول خلال موسم الحصاد، أو كلما كان العمل الزراعي كثيفا ووفيرا. إلا أن الأزمة أتت على جميع مجالات وأنماط الاقتصاد. والواقع أن سيليريي اعتبر تداعيات الأزمة المذكورة من النتائج المباشرة لتأثير التحولات المفاجئة لما كان يسميه الحضارة المدينية والصناعية الأوربية على المجتمع القروي المغربي، والتي أدت إلى خلخلة التوازن الاجتماعي، ومن نتائجها المباشرة ارتباك وعدم تكافؤ وانتظام التقسيم السكاني، والبطالة وما يرتبط بها من ظواهر كالتسول، والجريمة داخل التجمعات السكانية في أحياء القصدير. ففي الرباط، وتحديدا دوار الدوم، بلغ عدد السكان 1503 نسمة، و في دوار الدبغ 7760 سنة 1932. و في السنة الموالية، أي 1933، عرف الرقمان زيادة بنسبة 506 نسمة في كل من الدوارين المذكورين.

2- الأوراش المؤقتة

يتعلق الأمر بالأوراش المفتوحة بالمغرب زمن الحماية، لاسيما بناء الطرق والمسالك، والسكك الحديدية، والأشغال الكبرى الأخرى. ومن المعلوم أنها استقطبت عددا هائلا من العمال من مختلف القبائل، ووفرت لهم فرص الشغل على مستوى مختلف الجهات. فأشغال طريق فاس- وجدة في الفترة 1931-1932 قلّصت من أعداد المهاجرين البرانس في اتجاه الجزائر إلى ما بين 1200 و 1300،على حين ارتفع عددهم في سنة 1933 إلى 2400 مهاجر عبر الحدود المغربية الجزائرية. وعلى مستوى القبائل التابعة لمكتب بركان، يمكن أن نسجل أن الأوراش المؤقتة جلبت 1045 مهاجرا في1931، أي بنسبة 32,70% من مجموع الذكور الراشدين، وتراجعت هذه النسبة إلى 11,60% في 1933. ومن الملاحظ أن سيليريي عزا ارتفاع وتراجع نسبة الهجرة إلى طبيعة و مستوى المحصول الفلاحي السنوي. ففي نفس السنة، أي 1933،تراجع عدد مهاجري تاهلة من 705 في 1932 إلى 376.

ومن الواضح أن الهجرة إلى الأوراش المؤقتة على عهد الحماية، كانت تنتظم وفق فترتين: فترة ما بعد الحرث، وفترة ما بعد الحصاد. والحقيقة أن هذا الانتظام يكشف أولا عن سلوك ارتباط المغاربة بالأرض كيفما كانت ظروفهم الاقتصادية وأحوالهم المعيشية، ويبرر نفسه ثانيا بالحاجة القوية إلى ضمان اللحام ما بين المحصول الزراعي المستهلك، والمحصول الزراعي الجديد. و كان من الطبيعي أن تُربك حركة العمال المكثفة من الأوراش إلى حقول الحصاد نظام ومواعيد المقاولات، والتي لم تكن في الحقيقة تعير أي أهمية لمعايير انتقاء العمال. فما كان يهمها بالدرجة الأولى هم الكم قبل الكيف. وهذا ما جعل الهجرة القروية في عمومها هجرة غير مكتملة، و لم يكن اندماج العمال في سوق الشغل إلا اندماجا جزئيا، إذ لم تستتبع الهجرة بتنمية صناعية موافقة. ولم يفلح بذلك الاستعمار في تحقيق التناغم ما بين حاجات الرأسمال الكولونيالي من قوة العمل، وعدد العمال المهجّرين من نظامهم الإنتاجي السابق[3].

3- الهجرات الموسمية: المياومون الزراعيون

يرى سيليريي أن الهجرة نحو المدن للعمل في الأوراش بدأت مع الحماية، ولئن كانت هجرات العمال الزراعيين في حقيقة الأمر عادة قديمة للغاية، وتكتسي دلالة خاصة في المغرب، ولا يمكن فهم طبيعتها إلا إذا استحضرنا آثار سنوات الجفاف

3 Mohamed SALAHDINE. Maroc :Tribus,Makhzen et Colons. Essai d'histoire économique et sociale. Editions L'Harmattan, Paris, 1986.p.208

والقحوط والأوبئة، و عرفنا أن الساكنة قروية بالأساس، وموزعة توزيعا غير متكافئ على أراض متباينة الجودة. بيد أن الباحث محمد صلاح الدين يرى أن هذه الهجرة لا تُفسر فقط بالتمايز الاجتماعي البطيء داخل فئة المزارعين، أو بتفاقم الصراعات الاجتماعية في البادية، كما حدث في أوربا؛ بل تفسر بمختلف القيود القاسية التي فرضها الرأسمال الكولونيالي على الفئة المذكورة. وهكذا، فرسم المسار التاريخي للهجرات تحت الحماية، يقتضي في الواقع وصف الانقلابات الهيكلية التي عرفتها البادية المغربية[4].

ويضيف سيليريي أن الزراعة الأحادية، أو الاقتصار على زراعة الحبوب، من الأنشطة المهيمنة على الاقتصاد القروي المغربي. وهذا النمط من الزراعة كان يفرض، خلال فترة الحصاد، الحاجة إلى أعداد كثيرة من السواعد، وكانت تنقلات العمال تبلغ الذروة في أغلب المناطق المغربية. فوسم الحصاد، ليس موسما للإنتاج والعمل فحسب، بل إنه يكتسي مكانة خاصة في الذهنية المشتركة للمجتمع المغربي. وقد أشار هذا الباحث إلى رمزية الحبوب لمّا اعتبر المغاربة "أكلة الخبز و الكسكوس" بامتياز، فهي- أي الحبوب - رمز "الثراء المُطعم". ومنذ قرون والسهول الكبرى المعروفة بالزروع، لاسيما القمح والشعير في المنطقة الأطلنطية وسبو، تجتذب القصوريين و بعض الجبليين الذين عانوا من نقص في الأقوات.

ومن المعلوم أن التنقلات نحو الحقول كانت ميسرة ومتاحة، بسبب تفاوت وتباين مواعيد نضج الزروع بين مناطق الجنوب و مناطق الشمال، وبين السهل والجبل. وكانت الطرقات والمسالك تشهد مع بداية فصل الصيف، حركة كثيفة لمجموعات مختلفة من العمال الزراعيين، منها مجموعة الراجلين وهم في الأغلب العام من الشبان، و مجموعة المنفردين وأعدادهم قليلة، ذلك لأن العادة كانت تقتضي أن ينتظم العمال في فرق من 6 أفراد إلى 12، وعلى رأس كل فرقة "مقدم" كانت تناط به مهام التفاوض حول ثمن العمل أو الأجر وطبيعته وشروطه. ولابد من الإشارة إلى أن حركية هذا النوع من التنقل، كانت تستمر ثلاثة أشهر من بداية ماي إلى نهاية يوليوز. غير أن العمال الزراعيون لا يغيبون عن مواطنهم طويلا، فالجبليون على سبيل المثال، يرجعون إلى حقولهم لمباشرة حصاد المحصول المتأخر.

رابعا- جغرافيا الهجرة: أصناف وأعداد

ميز سيليريي، في هذه التنقلات أو الهجرات، بين ثلاثة أصناف أساسية وهي: الهجرة المكثفة من الجنوب إلى الشمال، ونزول الجبليين نحو السهول، والهجرة إلى الجزائر. وتسمح الخريطة التي أعدها دريش، والسالفة الذكر، بالوقوف على الأهمية النوعية لمختلف هذه الهجرات وأعداد المهاجرين:

1- المهاجرون من الجنوب إلى الشمال

السراغنة – زمران: 10.000؛

مراكش الأحواز: 5.000 ؛

الرحامنة: 2.000 ؛

إيمي- ن – تانوت: 000.2؛

شيشاوة: 4.000 ؛

حاحة – شياظمة: 4.000 ؛

عبدة – احمر: 2.500 ؛

دكالة: 2.500 ؛

الشاوية – بني مسكين: 1.500؛

4 Ibidem

تادلة (بني عمير و بني موسى): 30.000.

2- المهاجرون من الجبل إلى السهول

النفوذ الترابي لتادلة: 2.000 ؛

ناحية مكناس: 2.000؛

ناحية تازة (قبائل الأطلس المتوسط): 2.000 ؛

ناحية فاس (جبالة): 5.000.

و إلى جانب مهاجري جبالة الذين كانوا يحلون بالغرب وسهول فاس- مكناس، لابد من ذكر بعض مهاجري منطقة الغرب، ومنهم 1.800 من سوق الأربعاء، و600 من سيدي قاسم، و1.000 من حد كورت.

3- الهجرة إلى الجزائر

تعتبر الهجرة إلى الجزائر في نظر سيليريي، من الهجرات المضبوطة من الناحية الكمية. ويرجع ذلك- في المقام الأول- إلى المراقبة المزدوجة الخاصة بتراخيص المغادرة، والتأشيرة عند الحدود. ومن بين ال 30.000 مهاجر، الذين كانوا يعبرون الحدود سنويا، من كان يشتغل في الأوراش أو معامل الدوم، ولئن كان أغلبهم يتشكل من المياومين الزراعيين، الذين كانوا يُقبلون على مختلف الأنشطة على امتداد السنة. فأغلب المغاربة كانوا يهاجرون إلى الجزائر في شهر ماي، ويعودون إما في شهر يوليوز، وإما في شهر مارس. وقدِّرت تحويلات المغاربة السنوية من الجزائر ب20 مليون فرنك.

ولأن سلطات الحماية انشغلت بالأهمية الاقتصادية والسياسية للهجرة إلى الجزائر، فقد نظمتها وفق إجراءات قانونية تعاقبية ومتباينة. وتحوّل بذلك عُرف الهجرة إلى حق معترف به من لدن الحكومة العامة للجزائر، وذلك في المؤتمر الشمال - الأفريقي لسنة 1924، وحصل الإقرار بهذا الحق عبر دوريات السكرتارية العامة للحماية الصادرة في 7 ماي 1924 و 7 مارس 1925. وبعد ثلاث سنوات، وبإيعاز من الكولون والمقاولين الأوربيين، اضطرت سلطات الحماية بالمغرب، إلى منع الهجرة إلى الجزائر عبر دورية 13 أبريل 1928، وبررت ذلك بما اعتبرته أزمة اليد العاملة الحادة بالمغرب. والحقيقة أن أوغيستان برنار Augustin Bernard سبق أن كتب في" الاستعلامات الكولونيالية" سنة 1913، بأن المغرب احتياطي اليد العاملة الذي لا ينضب. ومنذ1920، اعتبر "توظيف" العمال المغاربة حاجزا أساسيا أمام الاستعمار الزراعي، و ذهانا وسواسيا حقيقيا للدولة الاستعمارية[5].

و من عواقب هذا المنع الرسمي لهجرة المغاربة إلى الجزائر- الذي نعته سيليريي بالإجراء الفاشل والعبثي- الهجرة السرية و البطالة. و أمام هذه الوضعية، عمدت سلطات الحماية إلى رفع المنع، وأصدرت في هذا الشأن ظهيري 27 أكتوبر 1931، و 11 يناير1933. و على أساسهما تنظمت الهجرة وفق إجراءات قانونية محددة وجديدة، منها الترخيص بالهجرة، والكشف الطبي، وشهادة التلقيح، وأوراق إثبات الهوية.

لابد من الإشارة إلى أن أنماط الهجرات والتنقلات السالفة الذكر، كانت مرهونة قبل كل شيء بالظروف الطبيعية، وبخاصة طبيعة نظام التساقطات المطرية، وبوضعية المحاصيل الزراعية السنوية، ولاسيما القمح والشعير. فكلما كانت جيدة، كلما تراجعت وتيرة الهجرة وارتفعت نسبة الاستقرار. ويمكن ملاحظة ذلك في منطقة بركان في 1933، وفي منطقة بوذنيب حيث تراجع عدد المهاجرين إلى 1255 سنة 1933، بعد أن بلغ 1948سنة 1932.

وعموما، فالأوضاع لم تكن دائما مستقرة، فقد شهدت سنة 1933 ارتفاعا ملحوظا في عدد المهاجرين الموسميين، وخاصة في المراقبة المدنية للسراغنة - زمران. ففي زمران بلغت نسبة الهجرة في صفوف الذكور الراشدين 35%، و 50% عند

[5] Ibid, p.204

السراغنة. وسجّل سيليريي أن السراغنة وزمران هجروا حقولهم ومحاصيلهم، وتركوا قطعانهم من غير حراس. واعتبرت سنة 1933 بالمراقبة المذكورة، سنة مفجعة و مأساوية بكل المقاييس، فقد عوّض مهاجرون من الجنوب بعض مهاجري السراغنة - زمران، وحلوا محلهم، و لم يسعفهم ذلك في تغيير أحوالهم، إذ عانوا من الفقر بسبب البطالة التي كانت في انتظارهم. و لم تسلم من هذه المأساة المناطق الغنية أيضا. ففي منطقة فضالة المعروفة بزراعة البواكير، والتي كانت تجلب أعدادا مهمة من العمال، تأزمت فيها الأوضاع حيث بلغ عدد العاطلين 3.000 في 1933، بعد أن ارتفع عدد المهاجرين من8.000 في 1932 إلى 11.000 في1933. ورغم انخفاض الأجور في الجزائر، فقد ظلت منطقة جذب للعمال المغاربة الذين بلغ عددهم 34.832 في 1933، أي بزيادة 4.966 عامل في ظرف عام واحد.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت وتيرة هجرات و تنقلات المغاربة نحو المدن عرفت انخفاضا في الفترة 1941-1942، فإنها ستسترجع حيويتها، وستتسع رقعتها مع وصول الأمريكيين سنة 1943. ومن العوامل الأخرى التي شجعت على ذلك، فرار أغلب القرويين من شبح الجوع، وتسلط القياد والشيوخ الذين أثقلوا كواهلهم بالضرائب والكلف[6]. وتعتبر الفترة 1947-1948 من الفترات الحرجة في تاريخ المغرب المعاصر بعد مجاعة 1945، فقد اضطر المزارعون إلى بيع قطعانهم و أراضيهم لمواجهة متطلبات الحياة، ووجدوا أنفسهم في مختلف الأوراش، وتحولوا إلى بروليتاريا[7].

خاتمة : يتبدى واضحا -ومن خلال ما سبق- أن هجرات و تنقلات المغاربة إبان الحماية، من الإشكالات المركبة في تاريخ المغرب المعاصر، والتي يستدعي المسك بمضامينها، استحضار مجموعة من الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، والقانونية أو التنظيمية، داخل سياقات سياسات الحماية وخلفياتها. فهي-أي الهجرات والتنقلات- نتيجة حتمية لمقاصدها. وكان للكوارث الطبيعية، من جفاف وقحوط وأوبئة التي تلاحقت على المغرب، دور مباشر وفعال في تعميق الأزمات. فعانى السواد الأعظم من المغاربة في الجبال، والسهول، والحواضر من الاستعمار والطبيعة على امتداد ثلاثينيات، و من أواسط إلى نهاية أربعينيات القرن الماضي.

لا جدال في أن أنماط الهجرات والتنقلات المفروضة على أولئك المزارعين والعمال المغاربة في ذروة زمن الحماية، ساهمت في إحداث تحولات عميقة في مستوى بنيات القبائل ومرفولوجياتها، وتصدعت مختلف فاعليات الإنتاج، بعد أن زجّ الاستعمار بالناس في اقتصاد نقدي متعارض مع منظومة القيم التقليدية، ومع أسس الاقتصاد المنزلي والتبادلات المألوفة.

لا جدال أيضا في أن الإلمام بموضوع الهجرات والتنقلات في زمن الحماية، يفرض منهجا متعدد المقاربات. نظرا لما يسم مجموعة من الأحداث والوقائع التاريخية المحايثة لها، من تضايف و غموض والتباس. وإجمالا، يمكن أن يكون هذا الموضوع مدخلا مهما إلى تعرف بعض إشكالات الديموغرافيا التاريخية، والسوسيولوجيا القروية، و قضايا التنمية، والتهيئة المجالية، وغيرها من القضايا والإشكالات الأخرى.

البيبليوغرافيا

- Albert AYACHE. Le Maroc. Bilan d'une colonisation. Editions Sociales. Paris,1956.
- Albert AYACHE. Le mouvement syndical au Maroc. Tome 2.La Marocanisation 1943-1948.Wallada.Imprimerie Belvedère, Casablanca, 1990.

[6] Albert AYACHE. Le mouvement syndical au Maroc. Tome 2.La Marocanisation 1943-1948.Wallada.Imprimerie Belvedère, Casablanca, 1990.p.67

[7] Germain AYACHE. Les écrits d'avant l'indépendance. Wallada. Imprimerie Belvedère. Casablanca, 1990.pp.160-161

- Daniel RIVET. Le Maroc de Lyautey à Mohammed V. Le double visage du Protectorat. Imprimerie Najah El Jadida. Casablanca, 2004.
- Germain AYACHE. Les écrits d'avant l'indépendance. Wallada. Imprimerie Belvedère. Casablanca, 1990.
- Jean CELERIER . Les mouvements migratoires des indigènes au Maroc"Bulletin Economique du Maroc.V.1,N°4,avril1934.Imp.Officielle , Rabat,1934.pp.238-232
- Mohamed SALAHDINE. Maroc :Tribus,Makhzen et Colons. Essai d'histoire économique et sociale. Editions L'Harmattan, Paris, 1986

استراتيجية التدريس بالمشروع في مادة الجغرافيا
دراسة حالة: التربية على التنمية المستدامة بالسنة الثانية من السلك الثانوي الإعدادي.

the teaching strategy by project in geography

case study: Education for sustainable development in the second year of college

خديجة باحمو، طالبة باحثة كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

فعرس عبد العزيز، استاذ باحث كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تبني إستراتيجية للتدريس في مادة الجغرافيا، للمزاوجة بين المعلومة العلمية والمهارة العملية في بناء التعلمات المرتبطة بالتربية على التنمية المستدامة، منطلقا من السؤال الإشكالي: كيف يمكن لإستراتيجية التدريس بالمشروع، تنمية الجانب المهاراتي المرتبط بالسلوك اليومي في مجال التنمية المستدامة لدى التلميذ؟

ولمقاربة هذا السؤال الإشكالي تم تشخيص حضور مفاهيم وقضايا التنمية المستدامة بالتوجيهات التربوية، والكتاب المدرسي، ورصد طبيعة أهداف وأنشطة التعلم المرتبطة بها، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى ضعف حضور أنشطة التعلم ذات الطبيعة المهاراتية، من تم اقترحنا استراتيجية التدريس بالمشاريع كبديل يزاوج بين المعلومة العلمية والمهارة العملية الأقدر على تأطير السلوك اليومي للمتعلم وتشجيع الفكر الإبداعي لديه.

الكلمات المفاتيح: استراتيجية التدريس بالمشروع، مادة الجغرافيا، التنمية المستدامة.

Abstract: This research aims to adopt a project-based teaching strategy "Project pedagogy" in geography, based on education for sustainable development. How can this process therefore develop the skills of daily behavior in secondary school students in the context of sustainable development?

To reconcile this issue, we monitored the objectives and learning activities relating to sustainable development, applying the analytical descriptive method on books and school curricula. In conclusion, the study showed a low presence of skills enhancing learning activities. Hence the proposal for the project-based teaching strategy "Project pedagogy", consisting of combining scientific information and practical competence. The best method to frame the daily behavior of the learner and encourage their creative thinking.

Key words: the teaching strategy "Project pedagogy", Geography, Sustainable development.

مقدمة:

يكتسي التعليم أهمية بارزة ضمن السياسات العمومية بالمغرب لما له من أدوار ووظائف في المجتمع، وأثر على الأفراد بمنحهم فرصة اكتساب القيم والمعارف والمهارات التي تؤهلهم للاندماج في الحياة العملية، فضلا عن تزويد المجتمع بالكفاءات المؤهلة للإسهام في البناء المتواصل للوطن على جميع المستويات، كما ينتظر المجتمع من النظام التربوي أن يزوده بصفوة من العلماء وأطر التدبير، ذات المقدرة على ريادة نهضة البلاد عبر مدارج التقدم العلمي والتقني والاقتصادي والثقافي. وحتى يتسنى لنظام التربية والتكوين أداء هذه الوظائف على الوجه الأكمل، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لإصلاح المنظومة التربوية، بدءا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999م وانتهاء بالتدابير ذات الأولوية تنزيلا للرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

ذلك أن إصلاح نظام التربية والتكوين ينطلق من جعل المتعلم في قلب الاهتمام والتفكير والفعل خلال العملية التعليمية التعلمية، وهو ما يقتضي اعتماد نهج تربوي، يتجاوز التلقي السلبي والعمل الفردي إلى اعتماد التعلم الذاتي، وفق بيداغوجيات واستراتيجيات من ضمنها بيداغوجيا المشروع.

وتروم هذه البيداغوجيا إكساب المتعلم القدرة على الحوار والمشاركة في الاجتهاد الجماعي والانفتاح على المحيط، بنهج مسار تربوي قوامه استحضار المجتمع في قلب المدرسة مع احترام الحقوق المصرح بها للطفل والمرأة والإنسان بوجه عام، واستحضار البيئة والتنمية المستدامة، كما تم التنصيص على ذلك في المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية، ما سينعكس لا محالة على المناهج التعليمية المدرسية من حيث المداخل والمقاربات، والتناول الديداكتيكي للوحدات والمواضيع الدراسية.

وقد تقوى حضور بعض المواضيع ذات الارتباط بالبيئة والتنمية المستدامة يوما بعد يوم بالنظر إلى ما تطرحه من إشكالات. ودفع التنصيص على وجوب إدماجها ضمن المناهج التربوية، المغرب إلى تكييف قوانينه وفق هذه المبادئ، وهو ما تطرقت إليه المادة 17 من الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والتي نصت بشكل صريح على ضرورة ملاءمة أنظمة التربية والتعليم وبرامج التكوين والتكوين المهني بهدف إدراج مبادئ البيئة والتنمية المستدامة بالمقررات التعليمية، بشكل يتسم بالوضوح متجاوزا طبيعة الإشكالات التي قد يطرحها تدريس المادة كالطابع العرضاني، وتعدد الحقول المعرفية والعلمية ذات الصلة، وصعوبة تبسيط المعارف العالمة التي تدخل ضمن الحقل المعرفي لمادة التربية على التنمية المستدامة، وما تتطلبه من جهد وخبرة، والتطور المستمر والسريع لموضوعاتها، وكذا الاستراتيجيات المناسبة لتدريس المادة و الكفيلة بتحقيق أسس الإدراج المرتبط بترسيخ القيم السلوكية عن طريق تجاوز المعرفة ذات الطابع التجريدي، واعتماد أساليب واستراتيجيات تنمي الفكر التنموي المستدام لدى المتعلم بدفعه إلى التفكير في حلول عملية وعدم الاقتصار على المعارف فقط.

وبما أن الجغرافيا "علم المجال و المكان ويشمل موضوعها الظواهر الطبيعية والبشرية التي تشكل أمكنة العالم وبيئاته"(**بلفقيه محمد، (1991)، ص 18.**) فإنها تشكل حقلا خصبا يمكن الرهان عليه في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

وقد أكد إعلان "لوسارن" Déclaration de Lucerne حول التعليم الجغرافي من أجل التنمية المستدامة المنعقد بسويسرا سنة 2007، والذي يعتبر امتدادا للميثاق الدولي للتعليم الجغرافي (انعقد سنة 1992)، على "قدرة الدرس الجغرافي على الإسهام في إيجاد عالم يستفيد فيه كل شخص من تعليم جيد، و يكتسب القيم الفاضلة والمهارات وطرق العيش، الكفيلة بضمان مستقبل مستدام وتحويل إيجابي للمجتمع"(**لاكس كالمارس، (2007)،اعلان لوسان حول التعليم الجغرافي من أجل التنمية المستدامة، ص 1**)، وهو ما جعل الإعلان يقر "بوجوب دمج موضوع التنمية المستدامة في كل مستويات تدريس الجغرافيا في كل أنحاء العالم"(**المرجع السابق ص 1**).

أولا: الاطار النظري و المنهجي للدراسة:

1. أهمية موضوع البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في تناوله موضوعا يحظى باهتمام متجدد من قبل الباحثين والخبراء في ميدان التربية والتكوين، وكذا البيئة والتنمية المستدامة في الشق المتعلق بالتربية على التنمية المستدامة بالمقررات الدراسية بمختلف الأسلاك التعليمة، وذلك في ظل الاهتمام المتزايد بتجويد منظومة التربية والتكوين، والبحث عن الممارسات البيداغوجية الفضلى للارتقاء بالممارسات التعليمية التعلمية، للانتقال بالمعارف من مستوى التعرف إلى مستوى اتخاذ المواقف والأجرأة على مستوى السلوك.

وهذا البحث هو بمثابة إثراء للدراسات المهتمة بأثر موضوعات التدريس، وطرائق التدريس المزاوجة بين تحصيل المعارف والمواقف والسلوكات الملموسة.

كما أن طبيعة المادة العلمية المدرسة والمتعلقة بموضوعات التربية على التنمية المستدامة، تتميز بخصوصيات تستدعي اعتماد استراتيجيات تتوافق وخصوصية المادة، كالطابع العرضاني وكذا التطور السريع والمستمر لنتائج البحث العلمي ذات العلاقة بالموضوع.

وسنعمل على تقديم بديل استراتيجي لتجاوز هذه الإشكالات، واقتراح نموذج بطاقة تتضمن خطوات عملية مبسطة تزاوج بين المعلومة العلمية والمهارة العملية في انفتاح على قضايا المحيط المدرسي، وبمراعاة اهتمامات وميولات المتعلمين.

2. التعريف الإجرائي بمصطلحات و مفاهيم البحث

أ. استراتيجية التدريس بالمشروع

إذا كانت الاستراتيجية كلمة من أصل يوناني أي "استراتيجيوس"، ومعناها فن القيادة و اختيار الأهداف، كما تعني استخدام الإمكانيات والمواد والوسائل المتوفرة على أتم وجه لتحقيق الأهداف المنشودة، فإن استراتيجية التدريس بالمشروع، هي مجموعة من الاجراءات للوصول إلى مخرجات، في ضوء الأهداف التي توضع بشكل مسبق، وهي تصور شامل عن مختلف المراحل و العمليات استنادا على التشخيص ثم التخطيط والتدبير والتنفيذ والتقويم والتقييم، و تتضمن مجموعة من الأساليب والأنشطة والوسائل وأساليب التقويم التي تساعد على تحقيق الأهداف(المعجم التربوي ، مصطلحات و مفاهيم تربوية(2000) ، الجمهورية الجزائرية ص 129.

وإجرائيا، فإننا نقصد بإستراتيجية التدريس بالمشروع، مجموع الخطوات العملية المتسلسلة والتي ستوظف لإنجاز أعمال تطبيقية تزاوج بين المعارف العلمية والمهارات العملية المرتبطة بالحياة المعيشية، في شكل مجموعات تنجز التخطيط و التقييم بشكل جماعي في حين يتم توزيع الأدوار أثناء مرحلة الإنجاز.

ب. مادة الجغرافيا

إذا كان أصل كلمة جغرافيا يرجع للكلمة اليونانية Geo Graphos) وهي كلمة مكونة من مقطعين جيو Geo بمعنى الأرض وجرافوس Graphos بمعنى وصف، أي أن الجغرافيا هي علم وصف الأرض. وإذا كانت الجغرافيا تعني العلم الذي يدرس الأرض، و دراسة للعلاقات بين الإنسان والبيئة الطبيعية، أو علم التوزيعات، أو التباين المكاني"، فإن

الجغرافيا تعتبر مادة دراسية أساسية في التكوين الفكري والمدني والاجتماعي للناشئة، لتكون على بينة بميكانيزمات المجال الجغرافي ودور الإنسان كفاعل فيه، و هي بذلك تدرس العلاقات التفاعلية المكانية بين المتعلم ومحيطه لتتحقق لديه تربية مجالية"... و ترسخ لديه الهوية والمواطنة، وتتيح إمكانية التحكم في آليات التنمية المستدامة والتخطيط لها... وهو الوضع الذي جعل الجغرافيا تنتقل من مادة إخبارية عن الظواهر المجالية إلى مادة تكوينية تساهم فعليا في تطوير خبرة المتعلم(ة) فكريا ومنهجيا ووجدانيا(التوجهات التربوية و البرامج الخاصة بتدريس مادة الاجتماعيات بسلك التعليم الثانوي

الإعدادي، مديرية المناهج والحياة المدرسية، المملكة المغربية (2009)، ص 14).

ج. التربية على التنمية المستدامة:

تم توصيف مفهوم التنمية المستدامة حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في تقرير برونتلاند Brundtland سنة 1987 " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، الاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة.

والتربية على التنمية المستدامة هي "رؤية تربوية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد والثقافة واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية، من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع، في الحاضر وللأجيال القادمة أيضا.

يتطلب تطبيق مبادئ التربية المستدامة، الاعتماد على منهجيات ومقاربات تربوية متعددة الأغراض والأساليب، لتأمين تعلم أخلاقي مدى الحياة لجميع فئات المجتمع، وتشجيع احترام الاحتياجات الإنسانية التي تتوافق مع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمحافظة عليها من أجل البشرية في حاضرها ومستقبلها، وتغذي الحس بالتضامن على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية (فاروق جعفر مرزوق(2017) ، ص 50) .

3. إشكالية البحث:

تتميز التربية على التنمية المستدامة بالتجدد المستمر للمعارف ذات الارتباط بالحقول المعرفية التي تدخل ضمن مجال اهتمامها وهي: البيئة والمجتمع والاقتصاد، كما أن حضورها في الدرس الجغرافي يجعلها خاضعة لما يعرفه هذا الحقل المعرفي على مستوى النهج والوظيفة والمعارف والمهارات، ما يستدعي نهج طرائق وأساليب تحقق أسس الإدراج كما هو وارد في إعلان آيشي - ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، والمتمثل في قدرتها على « تغيير الدارسين أنفسهم وتحويل المجتمع الذي يعيشون فيه من خلال تطوير المعارف والمهارات والمواقف والكفاءات والقيم » (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،(2014) الإعلان آيشي - ناغويا ص 2.).

هذا الوضع، جعل عملية تأليف الكتب المدرسية الجديدة (خاصة مادة الاجتماعيات)، تستجيب بشكل أو بآخر لإدراج موضوع التربية على التنمية المستدامة فيها، الأمر الذي يضعنا أمام تساؤل حول طبيعة المعرفة المدرسية المقدمة حول التنمية المستدامة بمادة الجغرافيا، ومدى قدرتها على تأطير السلوك اليومي للتلاميذ، كما يدعونا إلى البحث عن الكيفية التي يمكن بواسطتها أن نجعل من استراتيجية التدريس بالمشاريع أسلوبا مواكبا للفكر التنموي المستدام، بشكل ينمي الجانب المهاراتي المرتبط بالإنجاز لدى المتعلم، ويمكن من تجميع وتوظيف المعارف ذات الارتباط بالتنمية المستدامة الواردة بشكل عرضاني أو مجزأ في المناهج التربوية بصفة عامة و مكون الجغرافيا بصفة خاصة.

و من هنا يمكننا التساؤل: كيف يمكن لإستراتيجية التدريس بالمشروع، تنمية الجانب المهاراتي المرتبط بالسلوك اليومي في مجال التنمية المستدامة لدى التلميذ؟

وانطلاقا من هذا السؤال المركزي تتفرع الأسئلة التالية:

- ما المقصود بإستراتيجية التدريس بالمشروع و بالتربية على التنمية المستدامة ؟
- ما واقع تضمين التنمية المستدامة بالتوجيهات والكتب المدرسية لمادة الجغرافيا للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي؟
- ما هي مميزات وخصائص أهداف التعلم المرتبطة بالتنمية المستدامة بمادة الجغرافيا للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي؟
- كيف يمكن لإستراتيجية التدريس بالمشروع تحقيق أهدف التربية على التنمية المستدامة المدرجة ضمن مكون

الجغرافيا للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي؟

4. أهداف البحث:

يتناول هذا البحث درس التربية على التنمية المستدامة ضمن مكون الجغرافيا من منظور الطبيعة الإجرائية للمعارف ذات الصلة، من خلال وضع المتعلم في وضعيات مشكلة لتعبئة الموارد المعرفية وترجمتها في شكل أنشطة فكرية ومهاراتية، وهي جوانب تَنامى التركيز عليها بالحقل التربوي خاصة مع اعتماد مدخل التدريس بالكفايات.

و في هذا السياق يهدف هذا البحث إلى:

- تشخيص حضور التنمية المستدامة بالتوجهات الرسمية لمكون الجغرافيا للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي.
- تشخيص حضور مفاهيم وقضايا التنمية المستدامة بالكتاب المدرسي ضمن مكون الجغرافيا للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي.
- رصد طبيعة أهداف و أنشطة التعلم المرتبطة بقضايا و مفاهيم التنمية المستدامة بالكتاب المدرسي.
- اقتراح استراتيجية التدريس بالمشاريع كبديل يزاوج بين المعلومة العلمية، والمهارة العملية وتشجيع الفكر الإبداعي لدى التلميذ.

5. فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية:

تسهم استراتيجية التدريس بالمشروع في تنمية الجانب المهاري المرتبط بالسلوك في مجال التنمية المستدامة لدى المتعلم.

الفرضيات الفرعية:

- تركز التوجهات التربوية على مفاهيم وقضايا معرفية دالة على التنمية المستدامة.
- تركز الكتب المدرسية على مفاهيم وقضايا معرفية دالة على التنمية المستدامة.
- تركز أهداف التعلم المرتبطة بالتربية على التنمية المستدامة من خلال مقرر مادة الجغرافيا للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي على الجوانب المعرفية أكثر من الجوانب المهاراتية التطبيقية.
- تتناسب استراتيجية التدريس بالمشروع وتنمية الجانب المهاري المرتبط بالسلوك لدى متعلم التعليم الثانوي الإعدادي.

6. منهجية العمل

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتناول ودراسة مفاهيم وقضايا التربية على التنمية المستدامة بالكتاب المدرسي، والتوجهات التربوية لمكون الجغرافيا المقرر للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي، من حيث طبيعة ومستوى الحضور، وذلك باعتماد التحليل الكيفي والكمي، لما يتميز به المنهج الوصفي التحليلي للمضمون، حيث تم اختيار شبكة تحليل المضمون كأداة لمعرفة محتوى الكتاب المدرسي والتوجهات التربوية، وقد تكونت الشبكة المعتمدة من عناصر البرنامج، وأهداف التعلم، وكذا أبعاد التنمية المستدامة الواردة مع تصنيفها، تم الوسائل والأنشطة التعليمة المعتمدة في تدريس التنمية المستدامة، كما تضمنت شبكة تحليل مضمون التوجهات التربوية أبعاد القدرات المستهدفة بمكون الجغرافيا ذات الارتباط بالتربية على التنمية المستدامة، وأبعاد التنمية المستدامة الواردة بالتوجهات التربوية بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و التكنولوجية.

ثانيا: الاطار التطبيقي و نتائج الدراسة

1. نتائج الدراسة:

1.1 نتائج الفرض الأول ومناقشتها

ينص الفرض الأول على أن التوجيهات التربوية تركز على مفاهيم وقضايا معرفية دالة على التنمية المستدامة، وللتحقق من صحة الفرض ثم اعتماد شبكة تحليل المضمون، التي من خلالها تم جرد مختلف المفاهيم و القضايا ذات البعد البيئي الواردة بالتوجيهات التربوية للتعليم الثانوي الإعدادي، وقد وصل عددها إلى 176 مفردة. ويمكن تفسير هذا الحضور بالرجوع إلى طبيعة الأبعاد في علاقتها بمكون الجغرافيا من جهة و إلى الأدوار المخصصة للمكون، حسب ما تنص عليه التوجيهات التربوية حيث تم التصريح في مستهل التقديم لمادة الجغرافي بالعبارة التالية "تشكل الجغرافيا مادة أساسية في التكوين الفكري والمدني والاجتماعي للناشئة، لتكون على بينة من ميكانيزمات المجال الجغرافي ودور الإنسان كفاعل فيه، ولتتحقق لديها تربية مجالية مسؤولة" (التوجيهات التربوية و البرامج الخاصة بتدريس مادة الاجتماعيات بسلك التعليم الثانوي الإعدادي، (2009)، ص 14.)، وبالنظر للوظائف الخاصة بالمادة وعلى وجه الخصوص الوظيفة الاجتماعية والفكرية يظهر التركيز على وظيفة معالجة المكونات المجالية بمختلف المقاييس المحلية و الوطنية و الاقليمية والعالمية، وكذا إعداد المجال والتخطيط له واتخاذ القرار في شأن قضاياه، وبالتالي خلق وترسيخ فكر تنموي مستدام، فضلا عن إمكانية التحكم في آليات التنمية المستدامة والتخطيط لها.

كما تم التطرق للتنمية المستدامة بشكل ضمني عند التحدث عن الاختيارات والتوجهات العامة، حيث نجدها حاضرة في بند القيم سواء على المستوى المجتمعي العام أو على المستوى الشخصي للمتعلمين بالدعوة إلى التفاعل الإيجابي مع المحيط الاجتماعي على اختلاف مستوياته، واحترام البيئة الطبيعية والتعامل الإيجابي مع الثقافة الشعبية والموروث الثقافي والحضاري المغربي...الكفايات القابلة للاستثمار في التحول الاجتماعي، والتي تجعل نظام التربية و التكوين يستجيب لحاجات التنمية المجتمعية بكل أبعادها الروحية والفكرية والمادية (المرجع السابق صفحة 5.).

مبيان رقم 1: أبعاد التنمية المستدامة الواردة بالتوجيهات التربوية للسلك الثانوي الإعدادي

مع ملاحظة تباين فيما يخص مستوى حضور أبعاد التنمية المستدامة كما هو مبين في المبيان أعلاه حيث يحتل البعد الاجتماعي الصدارة بمعدل بلغ 65 %، في حين أن البعد التكنولوجي احتل أسفل الترتيب بمعدل 7 % وذلك راجع إلى طبيعة التوجيهات التربوية التي تركز على الأبعاد الاجتماعية للجغرافيا في التنمية البشرية. وبالتالي يمكن القول بصحة الفرض الأول استنادا على التحليل الكمي والنوعي للتوجيهات التربوية.

2.1 نتائج الفرض الثاني ومناقشتها

تنطلق الفرضية الثانية لموضوع البحث من كون الكتاب المدرسي لمادة الاجتماعيات للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي، يركز على مفاهيم وقضايا معرفية دالة على التنمية المستدامة.

وقد أظهرت نتائج تفريغ شبكة تحليل المضمون الخاصة بالكتاب المدرسي الحضور الوازن لأبعاد التنمية المستدامة على مستوى الموضوعات وأهداف التعلم، حيث أن عدد أهداف التعلم الواردة بالكتاب المدرسي بصفة عامة، هو أربعة و أربعون (44)هدفا تعلميا 90.90% منها تتضمن أبعاد التربية على التنمية المستدامة، وهو ما يؤكد الحضور الوازن لقضايا و مفاهيم التربية على التنمية المستدامة بأهداف التعلم الخاصة بمكون الجغرافيا للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي.

الجدول رقم 1: حضور مفاهيم وقضايا التنمية المستدامة بأهداف التعلم بالكتاب المدرسي "فضاء الاجتماعيات "

		طبيعة أهداف التعلمات			حضور مفاهيم وقضايا التنمية المستدامة			
		معرفية	حركية /مهارية	وجدانية	قوي	متوسط	ضعيف	التكرارات
المجموع	44	25	13	2	*			40
النسبة	%100	61.36	34.09	4.55				90.90%

المصدر: تفريغ شبكة تحليل المضمون الخاصة بالكتاب المدرسي "فضاء الاجتماعيات "موسم 2019

كما هو مبين في الجدول أعلاه يتضح صدق الفرضية الثانية؛ بالنظر إلى الحضور القوي لمفاهيم وقضايا التربية على التنمية المستدامة ضمن أهداف التعلم بالكتاب المدرسي، مع وجود تباين على مستوى طبيعة أهداف التعلم، إذا تحتل الأهداف المعرفية مركز الصدارة بحوالي ثلثي الأهداف، وهو ما يمكن أن يفسر التباين الحاصل بين المحتوى الدراسي و السلوك اليومي للمتعلم، ذلك أن الأهداف ذات الطبيعة المهارية والوجدانية تحضر بنسبة أقل بالمقارنة مع الأهداف المعرفية.

3.1 نتائج الفرض الثالث ومناقشتها

ينطلق الفرض الثالث لموضوع البحث من كون أهداف التعلم المرتبطة بالتربية على التنمية المستدامة من خلال مقرر مادة الجغرافيا للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي، تركز على الجوانب المعرفية أكثر من الجوانب المهاراتية التطبيقية، وهو ما أكدته نتائج تفريغ شبكة تحليل المضمون ذلك أن الأبعاد المعرفية احتلت الصدارة بما قدره 61.36%، في حين أن الأهداف المهارية احتلت الرتبة الثانية، وهو ما سيؤثر على مستوى التعديل الحاصل في سلوك التلميذ المرتبط بجانب التنمية المستدامة، إذ يقتضي هذا الأخير تعديل الاتجاهات الخاصة بالمتعلمين في هذا المجال من خلال أبعادها الثلاث، بعد التمثلات حول التنمية المستدامة، ثم البعد الانفعالي الوجداني وأخيرا البعد السلوكي، في إطار ثنائية مدخل معرفي يليه مدخل سلوكي.

أما فيما يخص الدعامات المعتمدة، وحسب ما تم التوصل إليه من خلال شبكة تحليل المضمون، يتبين أن هناك تركيز كبير على التعليمات التي تتطلب إجابات بسيطة ومباشرة، حيث أن القراءة في طبيعة التعليمات تظهر نوعا من التدرج إذ التركيز على التعليمات المباشرة في المحور الأول في حين تم الاعتماد أكثر على نوع من التركيب في المحور الثاني، وقد بلغ مجموع التعليمات الواردة في الكتاب المدرسي ما قدره 205تعليمة، وهي تعليمات شفهية يتم إلقاؤها بشكل شفهي وتلقي إجابات شفهية، ولا تتطلب مجهودا ذهنيا كبيرا ، بخلاف التمرين الذي يستدعي تأمل أكبر ويتطلب مدة أطول لإنجازه نسبيا وقد يتطلب الكتابة في الغالب مما يستدعي استعمال أفكار وحجج متقدمة لتعزيز ما يراد إقناع الآخرين به؛ أي أنه يساهم

في تعزيز الاتجاهات، إلا أنه ومن خلال شبكة تحليل المضمون نجد أن عدد التمارين لم يتجاوز ستة وعشرين تمرينا عشرة منها بالمحور الأول: ماذا توفر لنا الأرض، وستة عشر بالمحور الثاني: سكان المغرب واستغلال المجال، مشكلة بذلك حوالي 10.83% من مجموع الأنشطة 240 الواردة بالكتاب المدرسي.

أما السؤال المقالي والذي يتطلب القيام بالعمليات التالية؛ عصف الذاكرة بخصوص موضوع السؤال وتنظيم المعلومات المسترجعة، فرزها في خطوط أو نقاط عامة، تم تعزيزها بحقائق ومفاهيم توضيحية من قبيل كتابتها للإجابة مبدئيا عن السؤال، وبعد ذلك تنقيح وتحرير الإجابة قبل تسليم العمل للأستاذ؛

وهو أسلوب يمكن المتعلمين من التعرف ذاتيا على مهاراتهم في الكتابة التعبيرية بوجه عام، كما تمكن المدرسين من قياس المهارات الأساسية التي يتوقع من التلاميذ امتلاكها، ويستخدم هذا الاسلوب في موضوع واقعي يهم المتعلمين خلال مدة زمنية محددة(حمدان محمد زياد، (2018)، ص 138.)، فنجده حاضرا بنسبة ضعيفة لا تتجاوز 1.25%، وكذلك الشأن بالنسبة للبحوث الفردية وللأنشطة الجماعية، التي تدخل ضمن ما يعرف بالتعلم التكافلي الذي ينبني على أساس تعاون أفراد المجموعة في سبيل حل المشكلات بالتفاعل بين أعضاء المجموعة، وهو ما يساعد على تحقيق أهداف تربوية مثل تكوين الاتجاهات وتنميتها، وترسيخ القيم، وتقدير أهمية العمل الجماعي، فضلا عن اكتساب القدرة على التفكير الجماعي، تنمية الأفكار الابتكارية ، واكتساب مهارات اتخاذ القرار(عكاشة رائد جميل، (2012) ،ص 492.).

المبيان رقم 2: أنشطة التعلم الخاصة بالتربية على التنمية المستدامة بمكون الجغرافيا "فضاء الاجتماعيات"

المصدر: تفريغ شبكة تحليل المضمون الخاصة بالكتاب المدرسي "فضاء الاجتماعيات "موسم 2019

و بملاحظة المبيان أعلاه و المتعلق بجرد و تصنيف أنشطة التعلم الواردة بالكتاب المدرسي "فضاء الاجتماعيات" للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي، نخلص إلى أن هناك حضورا ضعيفا لأنشطة التعلم ذات الطبيعة المهاراتية العملية، وكذا ذات الأثر على الاتجاهات وبالتالي السلوك اليومي للتلاميذ، إذ يمكن من خلاله تفسير التناقض الحاصل بين أهداف التعلم الخاصة بالتنمية المستدامة والسلوكات المناقضة لمبادئ وأسس التنمية المستدامة بدءا من الكتب المدرسية وإلى غاية محيط المؤسسة التعليمية وما تتعرض له من أشكال السلوك غير المستدام.

4.1 نتائج الفرض الرابع مناقشتها

تنطلق الفرضية الرابعة لموضوع البحث، من كون استراتيجية التدريس بالمشروع تتناسب وتنمية الجانب المهاري المرتبط بالسلوك لدى متعلم التعليم الثانوي الإعدادي، وكما تمت الاشارة في الفصل المتعلق بالإطار النظري للبحث، فقد تم التطرق لمميزات وخصائص التدريس وفق استراتيجية المشروع، وهي استراتيجية تتناسب وإحداث التعديل المرغوب في اتجاهات المتعلمين، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الرفع من مستوى الجانب السلوكي المهاري، عبر آلية

التوظيف في إطار ثنائية معرفة علمية مهارة عملية، ونظرا لما يتطلبه إنجاز الدروس باعتماد إستراتيجية المشروع من وقت وحصص دراسية كافية، الشيء الذي تعذر علينا خلال إنجاز هذا البحث، لذا اكتفينا خلال هذه المرحلة بعرض لبطاقة تقنية وفق خطوات عملية مبسطة تيسر على الأستاذ تدريس قضايا و مفاهيم التربية على التنمية المستدامة، وتحقيق تعديل الاتجاهات المرتبطة بالتمثلات والمواقف والسلوك اتجاه أبعاد قضايا التنمية المستدامة، على أمل التمكن من التجريب في محطة لاحقة يتاح لنا فيها الوقت الكافي لذلك.

2. مقترح الخطوات العملية لإنجاز درس جغرافي وفق استراتيجية التدريس بالمشروع من اجل التربية على التنمية المستدامة

أ. التخطيط للمشروع:

تعتبر مرحلة التخطيط للمشروع التربوي من أهم مراحل إنجاز المشروع إذ يتوقف نجاح باقي العمليات، نجاح هذه الخطوة، حيث تمكن من التقليص من احتمالات الفشل وتضع معايير ثابتة للأداء بناء على الأهداف المسطرة، والإمكانات المرصودة، وسبل وطرائق الاشتغال التي سيتم العمل بها، كما أنها تشكل تدبيرا للوقت والموارد والكلفة، قد تشتمل على تدابير تنطلق من رصد الإمكانات والفرص إلى التهديدات و المخاطر ، ووضع تدابير أو خطط بديلة لتأمين المشروع، وكذا تدابير الرقابة والفعالية للحصول على النتائج المرجوة. وتتوزع هذه المرحلة إلى خطوات جزئية أبرزها:

- تحديد الأهداف العامة للمشروع

يقتضي الاشتغال في إطار مشروع تحديد الهدف أو الأهداف العامة للمشروع، وضمان أكبر قدر من الوضوح ولكافة عناصر المجموعات المشكلة، ومعرفة بالنطاق أو المجال الذي يهمه المشروع.

- تحديد المعلومات الرئيسية للمشروع البيئي

وهي خطوة تقتضي معرفة بالمجال والمكان المستقبل للمشروع ومختلف خصائصه، وكذا الحقل الذي يدخل ضمنه المشروع.

- تحديد فرق العمل /مجموعات الاشتغال

بمثابة لائحة معلومات عن أعضاء الفريق وأسمائهم، وبياناتهم، كما يمكن أن تتضمن مؤهلاتهم وإمكانياتهم العملية ذات العلاقة بالمشروع، وكذلك توصيف لمهام كل عنصر داخل المجموع لتحقيق التكامل و التعاون.

- تحديد اسم المشروع

وهي خطوة على قدر كبير من الأهمية على بساطتها، لما ستمثله من دلالة رمزية لدى المتعلم، وهي خطوة تقتضي إشراك المتعلم في تحديد اسم دال لمشروعه الذي سيعملون به، وهو يرتبط غالبا بالأهداف العامة للمشروع.

- جرد مكونات المشروع

بمثابة جرد لمختلف الأدوات والوسائل المادية التي سيحتاجها عناصر الفريق لإنجاز المشروع، والتي يعتمد عليها في الدراسة المالية للمشروع. كما تشتمل على الأنشطة التي يجب القيام بها وفق أنجع الطرق مع ترتيبها كرونولوجيا.

- الجدولة الزمنية لأنشطة المشروع

تقدير الزمن الذي سيستغرقه إنجاز المشروع؛ أي الغلاف الزمي المطلوب لإنجاز المشروع ويتم وضعه من طرف المتعلمين لضمان التزامهم، ولتمكينهم من مهارة تدبير الوقت.

- جرد للإجراءات والتدابير الادارية اللازمة

عملية يمكن تقديمها كما يمكن إدراجها ضمن مرحلة تحديد مكونات المشروع أو تحديد مهام أعضاء الفريق، وهي بمثابة

سيناريو لمجرى الاحداث على المستوى الإداري للمشروع من حيت الإجراءات الإدارية التي يجب القيام بها قبل و أثناء وبعد انجاز المشروع، مع تحديد المكلف ضمن عناصر الفريق بكل مهمة على حده من الإنجاز إلى التتبع و التنفيذ.

بعد هذه الخطوات التي تكتسي طابع تدبيري تخطيطي تأتي مرحلة التنفيذ،

- تحديد الفئات المستهدفة / المستفيدة من المشروع

تحديد الفئات المستهدفة أو المستفيدة مباشرة من المشروع، وذلك بناء على الأهداف المرصودة للمشروع.

- تحديد جدوى المشروع

تحديد الهدف من المشروع ومعرفة جدواه، وهي خطوة تقتضي معرفة الهدف المحصل من منطلق التنمية المستدامة، وتقدير حجم الفائدة المتحصل عليها من المشروع، وهي خطوة تتطلب جمع أكبر قدر من المعلومات عن المشروع المراد إنجازه.

- رصد مبررات المشروع

أي إتاحة الفرصة للمتعلمين للدفاع عن مشروعهم، عن طريق إبراز الفائدة التي ستتحقق بعد إنجاز المشروع.

- تحديد أهداف المشروع ومخرجاته

وهي عبارة عن مقابلة بين الأهداف ومؤشرات تحققها بعد الإنجاز في إطار ضمان تحقق الهدف أو الأهداف الرئيسية للمشروع.

- رصد مصدر المصاريف التشغيلية للمشروع

رصد مصادر التمويل و المصاريف التشغيلة للموضوع، ويمكن تثمين الإسهامات العينية لأعضاء الفريق أو إدارة المؤسسة، كما يمكن تقييم الجهد الذي سيبذل خلال مراحل إنجاز المشروع، عن طريق التقييم المادي للجهد الذي سيبدل في إنجاز المشروع، في إطار تدريب المتعلمين على تثمين قيمة الوقت، و الجهد.

ب. تنفيذ المشروع وتدبيره

وهي خطوة يتم بناء عناصرها اعتماد على مكونات المشروع، مع رصد المكلف بالإنجاز و التتبع من طرف أعضاء الفريق وتتم عبر مجموعة من الخطوات أبرزها:

- الجدولة الزمنية للأنشطة

أي وضع توقعات الإنجاز و السعي إلى الإلتزام بها، من قبل أعضاء المجموعة بمساعدة المدرس.

- جرد الشركاء وتحديد المهام الموكلة إليهم

وهي عبارة عن نوع من التدبير التشاركي للمشروع على مستوى المؤسسة التعليمية، إنطلاقا من الإدارة التربوية للمؤسسة، تم مجلس التدبير، وجمعية أباء وأولياء التلاميذ وجرد وتحديد نوع الخدمات التي يمكن لهؤلاء الشركاء تقديمها خدمة للمشروع.

- جدولة المهام الدورية لأعضاء المجموعة

أي وضع مهمة لكل عنصر داخل المجموعة مع الحرص على تنويع المهام التي يقوم بها كل فرد من أفراد المجموعة من أجل ضمان استفاذة أكبر وتمرس المتعلمين على مختلف المهام...

ج. تقييم المشروع

وهي خطوة مواكبة لمراحل بناء المشروع، ويمكن التمييز فيها ما بين:

- التقييم الخاص بالأستاذ لأداء المجموعة وإنجازاتها، وهو تقويم تخصص له محطات، تتيح إمكانية التدارك والتصويب، وبالتالي توجيه المتعلمين نحو تجويد الأداء وضبط العمليات المطلوبة وتنفيذه، كما يأتي أيضا في أخر

محطات المشروع لتقييم الأداء الإجمالي للمجموعة.

- التقييم الخاص بأعضاء المجموع لأدائهم أثناء وبعد إنجاز المشروع، وذلك باعتماد بطاقة خاصة بكل مجموعة، يتناوب أعضاءها على تعبئة التقييم الذاتي للمجموعة وأدائها، وهي خطوة تكتسي أهمية بالغة في تحقيق السلوك المسؤول وبالتالي المستدام.

ولتيسر الاشتغال وفق استراتيجية التدريس بالمشروع كما هو موضح أعلاه ثم اقتراح مجموعة من البطائق، كالبطاقة الخاصة بالتعريف بأعضاء المجموعة ومؤهلاتهم، ثم البطاقة الخاصة بالمشروع المتضمنة لمختلف مراحل الإنجاز، ولتثمين العمل المنجز تم اقتراح بطاقة التقييم الخاصة بالأستاذ وفق معايير موضوعية ومنهجية، وأخرى خاصة بالتقييم الذاتي للمجموعة.

3.تطبيق نموذج استراتيجية التدريس بالمشروع من اجل التربية على التنمية المستدامة

سنعمل في هذا المحور على تطبيق الخطوات العملية لدرس وفق استراتيجية التدريس بالمشروع، ويتعلق الأمر بمقترح مشروع يمكن من توظيف المعارف المتعلقة بالمحور الأول من مكون الجغرافيا، بالتركيز على المهارات العملية واستثمار المعارف والمكتسبات، وسنقدم هذا المقترح في شكل جدول يمكن المدرس من اقتصاد الجهد والوقت في إنجاز مشروع عوض ملف.

الجدول 2: مراحل تنفيذ استراتيجية التدريس بالمشروع

1. المشروع المقترح للمحور الأول : ماذا توفر لنا الطبيعة					
1.1 التخطيط للمشروع					
- إعلام المتعلمين بداية المحور الأول أنهم مطالبين بإنجاز مشاريع عملية تحت إشراف المدرس في إطار مجموعات عمل. - توزيع المتعلمين إلى مجموعات عمل من ثلاث إلى أربعة أفراد - توزيع البطائق الخاصة بالمشروع (بطائق فارغة يحتفظ بها المتعلمين من أجل تدوين كل ما يتعلق بالمشروع) - تتبع إنجاز المشاريع و تقييم عمل المجموعات					
○ **وصف المشروع**					
توطين المشروع	- الفضاءات الداخلي للمؤسسة - داخل الفصل الدراسي	المجال	- تدبير النفايات - التدوير - إنتاج وسائل الإيضاح	رقم المشروع	1
اسم المشروع	**تدوير الأوراق**				
وصف المشروع	سيتم تجميع الأوراق وإعادة تدويرها من أجل إنجاز مجسم لخريطة تضاريس المغرب، في إطار عمل جماعي يستغرق إنجازه مدة إنجاز المحور الأول ويتم عرضه في الأسبوع الاخير				
مكونات المشروع	- حاويات قمامة صغيرة داخل الفصول الدراسية للمؤسسة لجمع الأوراق بشكل يومي - حاوية قمامة كبيرة لتجميع الأوراق المستعملة - ألواح خشبية تصلح لأن تكون قاعدة لمجسم خريطة تضاريس المغرب - إناء لإذابة الورق وإعادة تشكيله الورق - غراء من النوع المستعمل بصناعة الخشب				

○ أسباب الاحتياج (المبررات الموضوعية للمشروع تصاغ من قبل التلاميذ للإجابة عن سؤال لماذا سننجز هذا المشروع ؟
1. التدرب على إنجاز مشروع تنموية مستدام من الفكرة إلى الإنجاز
2. تدوير الأوراق المستعملة و التحسيس بأهمية التدوير في معالجة بعض الظواهر غير الصحية
3. إثارة انتباه المتعلمين لمظهر من مظاهر التلوث وتوجيههم إلى تبني سلوك تنموي مستدام ملموس لمواجهة الظاهرة
4. تدوير الأوراق المستعملة في إنجاز مجسم خريطة تضاريس المغرب
5. الحفاظ على البيئة بالاستفادة من تلك النفايات الصلبة بطرق صحيحة، وعدم اللجوء للطرق الضارة الأخرى كالحرق أو الدفن.

الصعوبات المتوقعة	الحلول المقترحة لهذه الصعوبات
1. عدم موافقة إدارة المؤسسة	1. كتابة مراسلة وتوجيهها لرئيس المؤسسة معززة ببطاقة واصفة للمشروع
2 . عدم التمكن من تأمين أدوات الاشتغال	2. طلب دعم جمعية الآباء 2. طلب دعم جمعيات تهتم بالتربية البيئية و التنمية المستدامة

المستفيدين من المشروع	تلاميذ المؤسسة	موقع المشروع من المؤسسة	- داخل المؤسسة		
رصد مصادر المصاريف المحتملة للمشروع	☒ إدارة المؤسسة	☒ مساهمة التلاميذ العينية	☒ الجماعة المحلية	☒ جمعية الآباء	☒ جمعية غير ربحية تعنى بالبيئة و التنمية المستدامة

○ الأهداف و النتائج المتوقعة للمشروع	
الأهداف	**المخرجات (النتائج و الأثر)**
1. تجميع الأوراق المستعملة داخل المؤسسة والحفاظ على جمالية المؤسسة	2. مؤسسة تتوفر فضاء خالي من النفايات الورقية
3. تنمية الحس البيئي المستدام لدى متعلمي السنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي	4. متعلمين يمتلكون مهارات وقدرات تخدم الحس التنموي المستدام
5. انتاج معينات ديداكتيكية عبارة عن مجسمات من إنجاز المتعلمين لخريطة توزيع تضاريس المغرب	6. متعلمين يدركون المجال الجغرافي المغربي ومكتسبين لرصيد معرفي ومهاري وجداني مرتبط بموضوع المحور

○ **الميزانية المتوقعة للمشروع انطلاقا من عناصر المشروع جرد لمختلف المواد و الأدوات و تثمينها حتى و إن كان الحصول عليها بالمجان مع تقدير جهد و عدد ساعات الاشتغال على المشروع**

ر	بنود الصرف الرئيسية	طبيعة التكلفة	العدد/ الكمية	التكلفة المالية	التكلفة الزمنية
1	مراسلة المدير بخصوص النشاط	نوعية	1	0.00	أسبوع
2	حاويات قمامة صغيرة داخل الفصول الدراسية للمؤسسة لجمع الأوراق بشكل يومي.	مادية	10	100	
3	حاوية قمامة كبيرة لتجميع الأوراق المستعملة	مادية	1	20	
4	ألواح خشبية تصلح لأن تكون قاعدة لمجسم خريطة تضاريس المغرب (واحدة لكل 4 متعلمين) قياس اللواحة 50/40سم	مادية	7	70	
5	لوحة إشهارية للمشروع/ إعلان عن المشروع	نوعية	7	0	أسبوعين
6	لإذابة الورق وإعادة تشكيله الورق	مادية	1	20	

7	غراء وصباغة بألون مختلفة	مادية	1	90	
المجموع		300		ثلثة أسابيع	

2.1 الجدولة الزمنية لمراحل تنفيذ المشروع

المرحلة	الشهر الأول				الشهر الثاني				الشهر الثالث				الشهر الرابع			
	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
اختيار مجموعة الاشتغال و تحديد اسم المجموعة و موضوع الاشتغال																
توزيع الأدوار داخل المجموعة																
انجاز بحث من قبل التلاميذ عن تدوير الورق الأهمية الطرائق والأشكال																
عرض ما تم إنجازه وتعليق الأعمال المتميزة بالجدار مع كتابة أسماء أعضاء المجموعة (ركن خاص بالمشروع)																
كتابة طلب لرئيس المؤسسة (ينجزه التلاميذ بتأطير من الأستاذ) من أجل التصريح للمشروع والسماح بتجميع الاوراق من الفصل الدراسية																
الإعلان عن المشروع لباقي الأقسام والمستويات داخل المؤسسة باعتماد الاذاعة المدرسية أو بإنجاز اعلانات من طرف المجموعات يعمم أحسنها ويلصق بفضاءات المؤسسة																
توفير الأدوات و المواد الخاصة بالتنفيذ ومراسلة المعنيين من أجل طلب الدعم																
إعداد ألواح الخشب برسم خريطة صماء باعتماد تقنية ما تم تعلمه خلال الدرس الرابع تحت عنوان: التدرب على رسم خريطة المغرب																
إعداد عجين الورق وخلطه تمهيدا للاستعمال																
إنجاز المجسمات الخاصة بتضاريس المغرب على الخريجة																
توضيب المجسمات بعد أن تجف وتلوينها وتوطين أبرز معالمها / استثمار التعلمات الخاص بدروس المحور الأول من مكون الجغرافيا للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي.																

2. حفظ وتوثيق المشروع من أجل التقييم والأرشفة بغية الاستنبات

مرفقات البطاقة (ترك مجال الابداع التلاميذ في حالة الاشتغال على نفس المشروع بالنسبة لجميع المجموعات)	1. تصميم المشروع على الورقة 2. نموذج المراسلات المقترحة أو المستعملة 3. صور الإنجاز حسب المراحل أي مراحل التقدم في المشروع بهدف التوثيق و الأرشفة 4. .....

4.تقييم المشروع و أداء المجموعات

ليس الهدف من تقويم المشروع مجرد التأكد من التزام المجموعة بالخطوات المحددة لإنجازه كما هو متفق عليه ومدون بالبطاقة الخاصة بالمشروع، التي تتوفر كل مجموعة على نسخة منها، ذلك أن الإنجاز يدخل في إطار المهارات العملية وتقييم هذه الأخيرة يتطلب وقتا أطول من مدة إنجاز المشروع لتحقق من مدى ثبات النتائج ، وتجليها في السلوك اليومي للمتعلم، حيت سيتم التركيز هنا على التقييم من منطلق الالتزام و الانخراط ضمن أعضاء الفريق و الأداء الجيد، كما أن محطة التقييم ستتيح لهم فرصة التقييم الذاتي لأدائهم و إعطاء أحكام حول منجزاتهم.

تقييم أداء المتعلمين بناء على الملف الخاص بالمجموعة و الذي يترك بشكل دوري بعهدة مقرر المجموعة، ويطلع عليه المدرس كلما سنحت الفرصة بذلك؛ مرة كل أسبوع أو أسبوعين. وفيما يلي نماذج مقترحة لتعريف المجموعات وتقييمها المرحلي و النهائي كما هو مبين في الجدول المرفق رقم 04 .

الجدول رقم 03 : لوحة المشروع: بطاقة معلومات المجموعة

اسم المؤسسة: مولاي اسماعيل النيابة: القنيطرة

اسم استاذ (ة) المادة: الأستاذة خديجة باحمو

المستوى الدراسي : الثانية ثانوي إعدادي الفوج: 7/2

رقم البطاقة:

إسم المجموعة : حماة البيئة

للتواصل: بريد إلكتروني / صفحة من صفحات التواصل الإجتماعي

أسماء أعضاء المجموعة:

بطاقة معلومات أعضاء المجموعة

الرقم	الإسم	ملاحظات
1	مريم	- أتوفر على حاسوب موصول بالأنترنيت - أجيد الكتابة على الحاسوب
2	أحمد	- أمتلك هاتف خاص يلتقط صور عالية الجودة
3	سعاد	- أمتلك مهارة رسم الكاريكتور
4	رضى	- خط جيد يمكنني كتابة اللافتات - أستطيع كتابة تقرير بشكل جيد

الجدول رقم 04 : تقييم أداء ومشاريع المجموعات

رقم البطاقة الخاصة بمعلومات المجموعة	التقييم الدوري للأداء						تقييم انسجام المجموعة وجودة الأداء النهائي	ملاحظات
	1	2	3	4	5	المجموع		
1	5	2	5	5	5			
2								
3								
4								

5								
6								
7								

يتم منح المجموعة نقطة حسب درجة تقدمها في المشروع وحسب مدى إلتزامها بما تم االتفاق حوله حسب المقترح التالي:

- تم الإنجاز : 5 نقاط
- لم يتم الإنجاز: 0 نقطة
- في طور الإنجاز: 2 نقاط (لا يتم تعديل النقطة بعد الإنجاز)

وفي نهاية الأسدس يتم عرض مشاريع المجموعة بفضاء داخل المؤسسة من أجل نشر فكرة التدوير كآلية من أليات التنمية المستدامة، مع التنويه بالمجموعات التي حققت أكبر قدر من النقاط، ويحتفظ بالمنتوج من أجل الاستعمال كمعين ديداكتكي مهيء. و الهدف من هذه الخطوة هو توسيع نطاق تأثر المشروع بإثارة انتباه باقي الفصول الدراسية داخل المؤسسة.

استنتاج

عملنا من خلال هذا المحور على تقديم خطوات عملية للإشتغال وفق استراتيجية التدريس بالمشروع، بالتطرق لمختلف المراحل الأساسية للمشروع. ولتيسير الإشتغال عمدنا إلى تقديم مقترح لوحة مشروع تربوي يحقق مبادئ و أهداف التربية على التنمية المستدامة، وييسر إتباع الخطوات العملية للتنزيل إنطلاقا من فكرة المشروع وإلى تنفيذه وتقييمه، ولدعم البطاقة التقنية المقترحة بشكل عملي، قمنا بأجرأتها عن طريق استثمار أهداف التعلم المرتبطة بالتربية على التنمية المستدامة والواردة بالمحور الأول من مكون الجغرافيا "ماذا توفر لنا الطبيعة" بتنفيذ مشروع تدوير الأوراق المستعملة بالمؤسسة أو الفصل وإنتاج دعامة ديداكتيكية عبارة عن مجسم خريطة تضاريس المغرب. وفي الأخير قمنا بإعادة تلخيص مراحل إنجاز مشروع تنموي مستدام، وفق إستراتيجية التدريس بالمشروع من أجل التربية على التنمية المستدامة كما هو مبين في الخطاطة رقم 1 أسفله.

الخطاطة رقم 1: مراحل إنجاز مشروع تربوي يعالج قضايا التنمية المستدامة

اقتراح فكرة المشروع الخاص بالتربية على التنمية المستدامة

خاتمة:

بناء على ما تم التوصل إليه في محاولة استجلاء التفاوت الحاصل بين المعارف العلمية المرتبطة بالتنمية المستدامة الواردة بالكتاب المدرسي والسلوكات اليومية للتلاميذ من خلال تحليل مضمون التوجهات التربوية والكتاب المدرسي مكون الجغرافيا، اتضح أن هناك حضور قوي لمفاهيم وقضايا التنمية المستدامة، مع تباين في مستوى حضور أبعادها، أما فيما يتعلق بأنشطة التعلم والدعامات الديداكتيكة تبين أن هناك ضعف التركيز على الجانب المهاري والوجداني في مقابل الجانب المعرفي. وبناءا عليه اقترحنا تعويض الملفات الواردة بالكتاب المدرسي بالمشاريع وقدمنا خطوات عملية لتنفيذ استراتيجية التدريس بالمشروع، وعيا منا بالأهمية البالغة التي يلعبها المشروع كنشاط جماعي يتم خلاله تعبئة المعارف والخبرات والقدرات في إطار التعليم الجماعي التكاملي التعاوني، الذي يحفز المتعلمين ويدفعهم إلى العمل بهدف الإنتاج والمردودية، وبالتالي إعطاء معنى للتعلمات والإسهام في تقديم معالم مفهومية من قبيل الملاحظة، والاكتشاف، والفهم، وأخرى منهجية دقيقة تمكن المتعلم من تعلم منهجية محددة بالجمع بين المعرفة والمهارة والرضا، لحل وضعيات مشكلة ترتبط بمفاهيم وقضايا التربية على التنمية المستدامة.

لائحة المراجع

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل المجلد الرابع– العدد الثالث عشر –أكتوبر 2021م

المراجع باللغة العربية:

وثائق رسمية

- التوجهات التربوية و البرامج الخاصة بتدريس مادة الاجتماعيات بسلك التعليم الثانوي الإعدادي (2009)، وزارة التربية الوطنية، مديرية المناهج والحياة المدرسية، المملكة المغربية.
- الكتاب الأبيض،(2002)، الجزء الثالث، المناهج التربوية للسلك الإعداد ، مديرية الدراسات والاستراتيجيات التربوية، لجان مراجعة المناهج التربوية المغربية للتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي.
- الكتاب المدرسي، فضاء الاجتماعيات للسنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي (2017) كتاب التلميذ و التلميذة، طبعة جديدة ومنقح، مطبعة المعارف الجديدة، لجنة التقويم المصادقة، وزارة التربية الوطنية، المملكة المغربية.
- الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 6240 الصادرة بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 (20 مارس 2014)، نصوص عامة، ظهير شريف رقم 1.14.09 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)، خاص بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 المملكة المغربية.
- الميثاق الوطني للتربية و التكوين،(1999) اللجنة الخاصة بالتربية و التكوين، وزارة التربية الوطنية للمملكة المغربية.
- المعجم التربوي (2000) ، مصطلحات و مفاهيم تربوية، المركز الوطني للوثائق التربوية، وزارة التربية الوطنية الجمهورية الجزائرية
- رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي، المملكة المغربية.

الكتب

- أوزي أحمد، (2008)، منهجية البحث وتحليل المضمون، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثالثة.
- البرجاوي مولاي المصطفى، (2017) المقاربة التطبيقية لديداكتيك الجغرافيا في ضوء بيداغوجيا الكفايات، دار المعتز للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.
- بلفقيه محمد، (1991) الجغرافيا القول عنها و القول فيها، دار النشر المعرفة، الطبعة الأولى.
- تالبوت روبرت، (2012)، التعليم بالمشروع، مجلة رؤى في الفكر التربوي، العدد الثالث والثلاثون التربية من أجل التنمية المستدامة، كتاب مرجعي،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مواد التدريب والتعليم.
- حمدان محمد زياد، (2018) تفوق التلاميذ/ الطلبة في التعلم والاختبارات، دليل الأسرة والمدرسة في الإرشاد والتوجيه التربوي، دار التربية الحديثة،سوريا.
- الشرقاوي أحمد،(2017) إسهام في بناء الوضعيات التقويمية وفق المقاربة بالكفايات، نص المداخلة بالندوة الدولية في موضوع التجديد البيداغوجي في المنظومة التربوية أيام 27-29 شتنبر 2017 (نسخة إلكترونية).
- عكاشة رائد جميل،(2012) التكامل المعرفي، أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية.
- فعراس عبد العزيز، (2016)، مواجهة أسباب وتداعيات التغيرات المناخية أي دور للمدرسة المغربية وللفعل التربوي، مجلة التدريس،كلية علوم التربية، العدد 8 السلسلة الجديدة،.
- قفصي محمد، (2015)، مبادئ أولية في منهجية البحث التربوي (أمثلة من حقل الجغرافيا) دار القلم، الطبعة

الأولى.

- لاكس كالمارس، (2007) اعلان لوسان، حول التعليم الجغرافي من أجل التنمية المستدامة،لجنة التعليم الجغرافي التابعة للاتحاد الجغرافي الدولي(CEG/UGI)، لوسان، سويسرا.

المراجع باللغات الأجنبية

- Michel Huber préface de Jean-Marie Barbier, (2005)., Apprendre en projets la pédagogie du projet-élèves, , 2éme édition France.
- Federica Minichiello, (2017), Compétences socio-émotionnelles : recherches et initiatives, Revue international d'éducation de sèvres, n°76.
- Gendron Bénédicte , (2007) ,Des compétences émotionnelles au capital émotionnel : une approche théorique relative aux émotions.
- Marc Boutet, ,(2011), Favoriser la progression des stagiaires en enseignement, Canada.
- Michel Huber, (2005) , Apprendre en projets la pédagogie du projet-élèves, préface de Jean-Marie Barbier, 2éme édition France.

تقييم عملية " التعليم عن بعد " بجهة العيون الساقية الحمراء فترة الحجر الصحي: الحصيلة والآفاق.

Evaluation of the “distance learning” process in the region of Laayoune Sakia El Hamra, the quarantine period: results and perspectives.

دة. زهرة فعرس، باحثة في الجغرافية الاجتماعية

الملخص: في اطار الاجراءات والتدابير التي اتخذها المغرب من اجل مواجهة انتشار وباء كورونا " كوفيد 19" في مختلف المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية؛ اعتمدت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مجموعة من الإجراءات الاحترازية والوقائية للحد من انتشاره من اجل سلامة المتعلمات و المتعلمين والأطر التربوية والأطر الإدارية بالمؤسسات التعليمية.

وتتلخص أهم هذه الإجراءات الاحترازي والوقائية في توقيف ا لدراسة بجميع الاقسام والفصول مؤقتا بكل المؤسسات التعليمية ابتداء من 16 مارس 2020 ، وتعويضها بعملية "التعليم عن بعد" وذلك لضمان الاستمرارية البيداغوجية.
وبعد مضي المرحلة الاولى على التطبيق الفعلي لعملية "التعليم عن بعد"، اصبح من الضروري تقييم هده العملية ، من خلال استطلاع رأي التلميذات والتلاميذ والآباء والأمهات والاستاذات والأساتذة بجهة العيون الساقية الحمراء بهدف الوقوف على تقييمهم لعملية "التعليم عن بعد"، ورصد نقط قوتها وضعفها، وذلك من أجل استشراف افاق التطوير والاستدامة؛
مهمة تقييمنا اذن لعملية "التعليم عن بعد"؛ هدفها مقاربة واقع هذه العملية، والاطلاع على مدى تحقق أهدافها، وقياس أثارها.
الكلمات المفاتيح: التعليم عن بعد، الاستمرارية البيداغوجية، التقييم

Abstract : As part of the measures taken by Morocco to deal with the spread of the Coronavirus "Covid 19" in various political, economic and social fields; The Ministry of National Education, Vocational Training, Higher Education and Scientific Research has adopted a set of precautionary and preventive measures to limit its spread in the name of the safety of female and male learners, educational and administrative staff of educational institutions.

The most important of these precautionary and preventive measures come down to the temporary suspension of studies in all educational institutions, from March 16, 2020, and compensating them through the process of "distance learning" in order to '' ensure pedagogical continuity.

Once the first step of the effective implementation of the process of "distance learning" passed, it became necessary to evaluate this process, by probing the opinions of students, parents, teachers of the region of LAAYOUNE Saki al -Hamra. to determine their assessment of the 'distance learning' process, and to monitor its strengths and weaknesses, in order to foresee prospects for development and sustainability;

Our evaluation mission objective is to approach the reality of this process, to see to what extent its objectives have been achieved and to measure its effects.

تقديم:

عرف المغرب خلال شهر مارس 2020على غرار باقي دول العالم، انتشار جائحة كورونا "كوفيد 19"، مما فرض على الحكومة المغربية، اتخاذ اجراءات وتدابير وقائية فترة الحجر الصحي للحد من انتشاره بين المواطنين نظرا لخطورته، وعلى اعتبار ان قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي من بين القطاعات الرئيسية التي تقع في قلب تداعيات هذه الجائحة، بحيث يضم المجتمع المدرسي كتلة بشرية هائلة : "حوالي10 ملايين تلميذ وطالب ومتدرب، فضلا عن الطاقم الإداري والتربوي،" يتعين تحصينها، حتى لا تصبح المؤسسات التعليمية بؤرا لانتشار هذا الفيروس، بادرت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في المرحلة الأولى لانتشار الفيروس على الصعيد العالمي، وبشكل استعجالي، إلى تشكيل لجن اليقظة والوقاية ، وتكثيف عمليات التوعية والتحسيس بهذا الفيروس، وبطرق انتشاره، وبأساليب الوقاية منه، واتخذت قرار توقيف الدراسة الحضورية ابتداء من 16 مارس 2020، معتمدة "التعليم عن بعد" كآلية لضمان الاستمرارية البيداغوجية؛ وذلك من أجل مواصلة التحصيل الدراسي.

أولا: الإشكالية

رغم المجهودات المبذولة، و العروض المتواصلة لتأمين الخدمات التربوية وتقديم الأنشطة التعلمية عن بعد، تبقى عدة أسئلة تحتاج لإجابات امام هذه الظاهرة المستجدة في بلدنا..

و نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما مدى نجاح عملية التعليم عن بعد بجهة العيون الساقية الحمراء فترة الحجر الصحي في تحقيق اهدافها المرجوة؟** والتي من خلالها تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالتعليم عن بعد وما هي اهدافه . ؟ و ماذا نقصد بالاستمرارية البيداغوجية؟
- ما هي الإجراءات المتخذة من الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالعيون لضمان الاستمرارية البيداغوجية؟
- ما مدى انخراط الأساتذة في تأمين خدمة التعليم عن بعد لفائدة المتعلمين؟
- ما مدى ارتياح ورضا المتعلمين (ة) والاسر تجاه "التعليم عن بعد؟
- ما هي القيمة المضافة للتعليم عن بعد ووقعه وأثره على المتعلمين (ة)؟
- ما مدى توفر مقومات التعليم عن بعد في نظر المفتشين والمدرسين والآباء؟
- ما مدى استجابة الحصص الدراسية المقدمة لمقتضيات المنهاج الدراسي في نظر المفتشين التربويين؟
- ما هي أهم إيجابيات وإكراهات تجربة "التعليم عن بعد" من منظور المفتشات والمفتشين؟

.ثانيا: اهمية البحث وأهدافه.

تتلخص أهم هذه الإجراءات الاحترازي والوقائية التي نهجتها وزارة التربية الوطنية بصفة عامة و الاكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بصفة خاصة، في توقيف ا لدراسة بجميع الاقسام والفصول مؤقتا بكل المؤسسات التعليمية ابتداء من 16 مارس 2020 ، وتعويضها بعملية "التعليم عن بعد" وذلك لضمان الاستمرارية البيداغوجية.

لكن بعد مضي المرحلة الاولى على التطبيق الفعلي لعملية "التعليم عن بعد"، اصبح من الضروري تقييم هده العملية ، من خلال استطلاع رأي التلميذات والتلاميذ والآباء والأمهات والاستاذات والأساتذة بالجهة بهدف الوقوف على تقييمهم لعملية "التعليم عن بعد"، ورصد نقط قوتها وضعفها، وذلك من أجل استشراف افاق التطوير والاستدامة؛

وبالتالي فإن مهمة تقييمنا لعملية "التعليم عن بعد"؛ هدفها مقاربة واقع هذه العملية، والاطلاع على مدى تحقق أهدافها، وقياس أثارها.

ثالثا: تحديد المفاهيم الاجرائية:

انسجاما مع طبيعة البحث التقيمية، فقد تم الاقتصار في هذا الباب على المفاهيم الوظيفية لعملية "التعلم عن بعد"؛ من خلال تعريفها إجرائيا وفق التصور الناظم لاختيارات الوزارة، دون التطرق بعمق الى الأسس النظرية وتشعبات المفاهيم المرتبطة بها.

❖ **التعليم عن بعد :**

ظهر مفهوم "التعليم عن بعد" Distance learning منذ مدة طويلة، لكن انتشاره السريع كان نتيجة التطور التكنولوجي والثورة الرقمية واعتبر كأحد مقومات مجتمع المعرفة، كما اعتبر أحد السبل الكفيلة بتمكن أولئك الذين يجدون صعوبات في ولوج المؤسسات التعليمية لظروف معينة من حقهم في التعلم. وبغض النظر عما يثريه من نقاش، حول مبادئ الانصاف وتكافؤ الفرص، فإن "التعليم عن بعد" يبقى الحل لتأمين استمرارية التحصيل الدراسي، خصوصا في ظل عدم إمكانية الالتحاق بمؤسسات التربية والتكوين كما هو الحال إبان حالة الطوارئ الصحية المفروضة للحد من انتشار جائحة كورونا.

" يدل لفظ "التعليم عن بعد"(التعليم المفتو ح) ،في الان نفسه، على واقع مباشرة التعليم، كله أو جزء منه من قبل شخص يوجد بعيدا عن المتعلم في الزمان وفي المكان، وعلى أن وظيفته تسترعي إدماج أكبر قدر من الانفتاح ح والمرونة(منظمة اليونيسكو، التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، 2003،ص 8)

ويعرف رونتري RONTERY التعليم عن بعد، بأنه التعليم الذي يحدث عندما تكون هناك مسافة بين المتعلم والمعلم، ويتم عادة بمساعدة مواد تعليمية يتم إعدادها مسبقا، ويكون المتعلمين منفصلين عن معلميهم في الزمان والمكان او كليهما، أما كومبر COMBERT فيرى أن التعليم عن بعد مسمى غير نمطي يشمل طرقا عديدة من طرق وأساليب توصيل المضمون بعيدا عن أسوار المدرسة والكليات التقليدية إلى دارسين موزعين توزيعا جغرافيا كل منهم بعيدا عن الآخر، أما الجمعية الأمريكية للتعليم عن بعد فتعرفه بانه "هو توصيل لمواد التدريس أو التدريب عبر وسيط نقل تعليمي إلكتروني الذي قد يشمل الأقمار الصناعية، أشرطة الفيديو، الأشرطة الصوتية، الحاسوب أو تكنولوجيا الوسائط المتعددة أو غير ذلك من الوسائط المتاحة لنقل المعلومات"(عامر، طارق عبد الرؤوف، 2013،ص.ص5-6)

❖ **اهداف التعلم عن بعد**

للتعلم عن بعد أهداف معينة هي :

- رفع المستوى الثقافي والعلمي والفكري في المجتمع؛
- التغلب على مشكلة نقص الموظفين والمؤهلين في العملية التعليمية؛
- التغلب على مشكلة نقص الإمكانيات المادية للتعليم؛
- توفير مصادر تعليمية متعددة ومتنوعة تلغي الفروقات الفردية بين المتعلمين؛
- توفير فرصة تعليمية لمن لا تسمح له ظروف الحياة بالانتظام بالتعليم التقليدي (عامر، طارق عبد الرؤوف، مرجع سابق ص، 15)

❖ **الاستمرارية البيداغوجية**

الاستمرارية البيداغوجية مفهوم يحيل إلى استمرارية الخدمة العمومية المرتبطة بالتربية والتكوين في وضعيات خاصة، وتهدف أساسا إلى مواصلة أنشطة التعلم) دعم المكتسبات – التوسع والإغناء – اكتساب معارف ومهارات وقيم جديدة... ، كما تهدف إلى تحقيق استمرارية الاستفادة من مختلف الأنشطة التي تقدمها المؤسسات التعليمية في الأوقات الاعتيادية. ولتأمين هذه الاستمرارية البيداغوجية تلجأ المؤسسات التعليمية، والأنظمة التربوية عموما إلى آلية "التعليم عن بعد" عن

طريق الاستعانة بوسائل الاعلام والاتصال الحديثة، كما تقوم بإحداث المنصات التعليمية وبإنتاج الموارد الرقمية والدروس المصورة ومختلف الدعامات البيداغوجية تنويعا للعرض المقدم وتأمينا حل معقول من تكافؤ الفرص بين المتعلمات والمتعلمين.

❖ **التقييم:**

التقييم: هو عملية منظمة مبنية على القياس يتم بواسطتها إصدار الحكم (التقييم) على الشيء المراد تقويمه في ضوء ما يحتويه من الخاصية الخاضعة للقياس ونسبتها إلى قيمة متفق عليها أو معيار معين. وهو مجموع الإجرائية العلمية الهادفة إلى تقدير ما يبدل من جهود لتحقيق أهداف معينة اعتمادا على معايير محددة سلفا وتخطيط مسبق. وإلى الحكم على مدى فاعلية هذه الجهود وما ينتابها من صعوبات في التنفيذ قصد تحسين الأداء والرفع الكفاءة الإنتاجية لبلوغ تلك الأهداف المسطرة. لذلك يعتبر أساسا ومهما لتوجيه التلاميذ وإرشادهم في تعلمهم خلال المراحل اللاحقة، وركنا قاعديا للمدرسين والإدارة التربوية وأجهزة التخطيط التربوي، فيمكن من تصحيح الأخطاء وتطوير طرق التعليم وتعديل المناهج الدراسية وتطويرها ليلائم طموحات التلاميذ ومستوياتهم المستمرة.(أحمد الشرقاوي، ص50)

يرى "جون ماري دوكاتل : J.M.Deketele أن قيم وقوم تعني فحص درجات التوافق بين جملة من المعلومات وجملة من المعايير التي تناسب الهدف المحدد، من اجل إصدار قرار(Abernot,Y,1996,p :07).

و حتى نميز التقويم عن التقييم، نورد تعريفا ل "الجميل محمد عبد السميع شعلة "التقويم التربوي: هو " عملية مقصودة ومنظمة تهدف إلى جمع المعلومات والبيانات عن جوانب العملية التعليمية بهدف تحديد جوانب القوة لتدعيمها وجوانب الضعف لعلاجها.(شعلة، ج،م،ع،س،2000ص23).

في حين" عبد القادر كراجة "يعرف التقويم بأنه "عملية قياسية تشخيصية وقائية علاجية هدفها الكشف عن مواطن القوة و الضعف بقصد تطوير عمليات التعليم والتعلم بالصورة التي تسهم في تحقيق الأهداف المنشودة.(كراجة،ع،ق . 1997ص105).

أما بلوم Bloom فيرى بأن" التقييم هو " إصدار حكم لغرض ما و يتضمن استخدام معايير لتقدير مدى كفاية الأشياء و دقتها و فعاليتها (بشارة، ج، 1986ص 14) .

وعموما يمكن القول بأن التقويم هو عملية الوصف الدقيق للحصول على البيانات وتوفير المعلومات المفيدة للحكم على بدائل القرارات أو بمعنى آخر هو عملية تشخيصية وقائية وعلاجية، ويهدف كل من التقييم و التقويم إلى تحسين مخرجات العملية التربوية بمفهومها العام فمن خلالهما نستطيع معرفة جوانب القوة لتعزيزها وجوانب الضعف لوضع الخطط المناسبة وأيضا بتحليل نتائج التقويم يمكن التوصل إلى معلومات هامة حول جوانب عديدة منها مدى فاعلية برامج التكوين، مدى فاعلية الأساليب التدريسية المتبعة، مدى مناسبة الوحدات التعليمية أو المجزوءات التكوينية المقررة، قدرات وميول المتدربين وكذلك تحديد المستوى التحصيلي لهم.

رابعا: عملية " التعليم عن بعد " بجهة العيون الساقية الحمراء: التقييم و التوصيات

في اطار الاجراءات والتدابير التي اتخذتها بلادنا من اجل مواجهة انتشار وباء كورونا " كوفيد 19" في مختلف المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية؛ اعتمدت وزارة التربية الوطنية بصفة عامة و الاكاديميات الجهوية للتربية و التكوين بصفة خاصة، مجموعة من الإجراءات الاحترازية والوقائية للحد من انتشاره من اجل سلامة المتعلمات و المتعلمين والأطر التربوية والأطر الإدارية بالمؤسسات التعليمية. ومن أهم هذه الإجراءات الاحترازي اعتماد عملية "التعليم عن بعد" وذلك لضمان الاستمرارية البيداغوجية.

وبعد مضي المرحلة الاولى على التطبيق الفعلي لعملية "التعليم عن بعد"، اصبح من الضروري تقييم هذه العملية ، من خلال استطلاع رأي التلميذات والتلاميذ والآباء والأمهات والاستاذات والأساتذة بجهة العيون الساقية الحمراء بهدف الوقوف على تقييمهم لعملية "التعليم عن بعد"، ورصد نقط قوتها وضعفها، وذلك من أجل استشراف افاق التطوير والاستدامة؛

1.تقييم عملية " التعليم عن بعد " بجهة العيون الساقية الحمراء

1.1.المرجعيات المؤطرة للتقييم:

تم انجاز مهمة تقييم عملية "التعليم عن بعد"، بالاستناد على المرجعيات والاختيارات التربوية الناظمة لتحقيق الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص، وتتعلق ب:

* القانون-الإطار 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي(الباب 9) المتعلق ب "تقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والإجراءات المواكبة لضمان الجودة

* الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 (الرافعة 12) المتعلقة ب "تطوير نموذج بيداغوجي قوامه التنوع والانفتاح والنجاعة والابتكار"

* توجيهات السيد الوزير التربية الوطنية في موضوع إنجاز مهمة تقييم عملية "التعليم عن بعد"، وفق رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار رأي المفتشات والمفتشين التربويين وكل الفاعلين والمتدخلين والمستفيدين؛ واستثمار نتائج هذا التقييم كمدخل لتحسين جودة العملية.

1.2.الأهداف والنتائج المنتظرة

تروم عملية تقييم آلية "التعليم عن بعد"مقاربة واقع هذه الآلية، والاطلاع على مدى تحقق غاياتها، وقياس وقعها وأثرها؛ وذلك من خلال تحقيق الأهداف الخاصة الآتية:

- الوقوف على أهم مقومات عملية "التعليم عن بعد"؛ من حيث أهمية هذه الآلية في التحصيل الدراسي، ودورها في تأمين استمرارية الدراسة خلال فترة الحجر الصحي؛ و كذا الوقوف على مدى التخطيط لها وبرجمتها وتنظيمها وتتبعها واستجابة الوسائل الموظفة لمتطلباتها والإيفاء بالتزاماتها.
- رصد نقط القوة التي تميز هذه التجربة من أجل ترصيدها وتثمينها، والوقوف على نقط الضعف والإكراهات اتي تحول دون تحقيق أهدافها من أجل تصحيحها وتجاوزها، في أفق تجويد هذه الآلية والارتقاء بها.
- استشراف آفاق تطوير "التعليم عن بعد" واستدامته، كممارسة مندمجة سمتها الاستمرارية والديمومة، والتطور والتجدد، والتنوع والانفتاح

1.3.العينة المستهدفة في التقييم

بغية توفير معطيات موضوعية تمكن من ملامسة واقع "التعليم عن بعد" سنة 2020 من حيث مقوماته وآلياته ومردوده؛ وكذا استشراف آفاق تطويره والارتقاء به، في أفق جعله ممارسة مندمجة؛ استهدف هذا التقييم استطلاع رأي العينات الموزعة و المستهدفة على صعيد اكاديمية جهة العيون الساقية الحمراء.

- عينة محورية: تتألف من أعضاء هيئة التفتيش التربوي بالأسلاك الثلاث ، التي وصل عددها بجهة العيون الساقية الحمراء 20 مفتشة ومفتشا ، اعتبار دورها الحيوي في تأطير وتتبع ومواكبة هذه العملية، وفي تطوير أداء المنظومة التربوية
- عينة داعمة: تتألف من تمثيلية كل الفاعلين في عملية "التعليم عن بعد"، وكذا المستفيدين منها، وتتألف هذه

العينة من :

جدول رقم 1:توزيع العينة المستهدفة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة العيون الساقية الحمراء حسب المديريات الإقليمية التابعة

المديريات الاقليمية	المفتشات والمفتشون	المدرسات والمدرسون	المتعلمات والمتعلمون	الامهات والاباء واولياء الامور
العيون	8	26	40	25
السمارة	4	8	25	10
بوجدور	4	8	25	10
طرفاية	4	8	10	5
المجموع	20	50	100	50

بحث ميداني ابريل و ماي 2020 بأكاديمية العيون الجهوية

- ✓ 50مدرسة ومدرسا بجهة العيون الساقية الحمراء
- ✓ 100متعلمة ومتعلما بجهة العيون الساقية الحمراء
- ✓ 50 اما او اب بجهة العيون الساقية الحمراء

كما تم توزيع العينة المحددة بأكاديمية العيون الجهوية على المديريات الإقليمية التابعة لها حسب خصوصية الجهة بمراعاة المحددات التالية :.

- ✓ اعتماد عينة عشوائية تمثيلية من كل سلك تعليمي (عينة طبقية)، وبتمثيلية كل من التعليم العمومي والتعليم الخصوصي.
- ✓ مراعاة النوع الاجتماعي (ذكر/ أنثى).
- ✓ مراعاة تنوع المستوى الدراسي
- ✓ مراعاة اختلاف الوضع السوسيو-اقتصادي للأسر.

1.4.الأداة المعتمدة في التقييم

لتحقيق أهداف، وقياس وقع وأثر عملية تقييم آلية "التعليم عن بعد"، ثم تبني مقاربة شمولية، من خلال استطلاع أراء لكل من المفتشات والمفتشين، والمتمدرسات والمتمدرسين، والمدرسات والمدرسين، والأمهات والآباء وأولياء الأمور حول العملية، معتمدين على (4) اربعة استبيانات اليكترونية ، خصوصا اننا كنا نعيش ظرفية صعبة من جراء تفشي جائحة كوفيد 19 والتي حتمت التواصل عن بعد كوسيلة لتفادي العدوى المحتملة .

1.5 المنهجية المعتمدة في إنجاز التقييم

لمقاربة واقع تقييم عملية التعليم عن بعد بجهة العيون الساقية الحمراء، والوقوف على اهم مقوماتها، فضلا عن رصد نقط قوتها ونقط ضعفها وكذا افاق تطويرها واستدامتها، فقد قمت بوضع تصور شامل يغطي جميع مراحل إنجاز العملية. ويتضمن هذا التصور ثلاث مراحل:

❖ **مرحلة الإعداد**

- إعداد بطاقة تقنية تأطيرية لعملية التقييم
- تحديد عينة الفئات المستهدفة على مستوى جهة العيون الساقية الحمراء :

- ✓ عينة من المفتشين التربويين
- ✓ عينة من المدرسات والمدرسين
- ✓ عينة من المتعلمات والمتعلمين
- ✓ عينة من الامهات والاباء واولياء الامور

❖ **مرحلة التنفيذ**

- توزيع الاستبيانات الاليكترونية على العينة المحددة وذلك بالنسبة لكل الفئات المستهدفة :

على المديريات الإقليمية (العيون،السمارة،بوجدوروطرفاية) حسب خصوصية الجهة ، مع مراعاة مجموعة من المحددات التالية :

- ✓ عينة عشوائية من كل سلك تعليمي (عينة طبقية) وبتمثيلية كل من التعليم العمومي والتعليم الخصوصي
- ✓ مراعاة محددات مجالية واجتماعية وسوسيو-اقتصادية

❖ **مرحلة المعالجة**

- تجميع الاستبيانات الرقمية
- إعداد قاعدة المعطيات الرقمية، ومعالجة وتفسير المعطيات

1.6.حدود عملية التقييم

اعتمدت في تقييم عملية "التعليم عن بعد" على مقاربة شمولية من خلال اعتمادي على عينة من المتعلمات والمتعلمين بمختلف الأسلاك التعليمية وكذا آبائهم وأمهاتهم. المنتميات والمنتمين للتعليم العمومي والخصوصي، إضافة إلى عينة من الأطر التربوية و المفتشين التربويين العاملين بالجهة.

❖ **الحدود الزمنية:** ارتبط تقييم عملية "التعليم عن بعد بالظرفية الاستثنائية (الحجر الصحي) الذي عاشته بلادنا عموما وجهة العيون الساقية الحمراء خصوصا السنة الماضية بسبب جائحة كورونا ، والمتجلية في توقيف الدراسة الحضورية داخل المؤسسات التعليمية وتعويضها بالتعليم عن بعد كإجراء لحماية التلميذات والتلاميذ ، وخصوص الفترة الممتدة من 16 مارس إلى 12 ماي 2020 .

❖ **الحدود المنهجية:** تم الاقتصار في هذه الدراسة التقييمية على الاستبيانات دون غيرها من أدوات البحث المناسبة و المقابلات ، وذلك بحكم سريان مفعول الحجر الصحي طيلة فترة الإنجاز.

وبحكم الطابع الاستطلاعي للتقييم؛ فقد تم التركيز على البعدين الوصفي والتحليلي للنتائج، دون إخضاع النتائج إلى البحث في العلاقات الترابطية بين العوامل المتدخلة في "التعليم عن بعد" والمؤثرة في نتائجه

2 .حصيلة التدابير المتخذة بجهة العيون الساقية الحمراء و افاق استكمال السنة الدراسية

2.1 التدابير الاحترازية والوقائية بجهة العيون الساقية الحمراء

اعتمدت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني و التعليم العالي والبحث العلمي على مقاربة تقوم على التفاعل السريع مع تطور الوضعية الوبائية ، واتخذت ما يلزم من تدابير وقائية وبيداغوجية لتجاوز الازمة.

وهكذا بادرت الاكاديمية الجهوية بالعيون في بداية انتشار الجائحة، الى تشكيل لجن اليقظة والوقاية جهويا واقليميا، وعملت على تكثيف عمليات التوعية والتحسيس بمخاطر فيروس كورونا وبطرق انتشاره، انطلاقا من ان صحة المواطنات والمواطنين اولى الاولويات.

وتماشيا مع ما جاء في خطة الاستمرارية البيداغوجية المعتمدة من طرف خلية اليقظة بالأكاديمية الجهوية بالعيون بتاريخ 20 مارس2020، تم اتخاذ مجموعة من التدابير من طرف الاكاديمية لضمان الاستمرارية البيداغوجية من خلال تبني مقاربة التعليم عن بعد.

2.2 التدابير البيداغوجية

تبعا للقرار الذي تم اتخاذه في شأن توقيف الدراسة بجميع مؤسسات التربية والتكوين ابتداء من يوم الاثنين 16 مارس 2020 وإلى إشعار آخر، وتبعا للبلاغ الذي أصدرته الوزارة والذي أكدت فيه على أن الأمر لا يتعلق بعطلة مدرسية استثنائية، عقدت لجنة اليقظة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء لقاء تأطيريا عن بعد مع اللجان الإقليمية التي يترأسها السادة المديرون الإقليميون للوزارة ، من أجل اعتماد تدابير تربوية موحدة ينخرط فيها مختلف الأطر الإدارية والتربوية.

كما عقدت سلسلة من الاجتماعات التنسيقية، عبر تقنيات التواصل visioconférence"'، "مع السادة المديرين الإقليميين والأطر الإدارية والتربوية من مفتشين تربويين وأساتذة للانكباب على وضع مخططات جهوية وإقليمية تروم انتاج المضامين الرقمية، واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الرامية لتأطير ومواكبة التلميذات والتلاميذ خلال هذه الفترة. مع تشكيل لجن للقيادة واليقظة مهمتها تتبع تنزيل الخطة البيداغوجية على أرض الواقع.

2.3 .الحصيلة العامة للتقييم

اعتمد التقييم في معالجة المعطيات المحددات /الاختيارات المنهجية التالية:

أ.معطيات إحصائية عامة

1-1 تمثيلية الفئات المستهدفة حسب الأسلاك التعليمية:

الجدول رقم (2): توزيع فئتي المفتشين والمدرسين حسب الأسلاك التعليمية

السلك	المفتشون		المدرسون	
	المجموع	الاناث منهم	المجموع	الاناث منهم
السلك الابتدائي	8	3	11	8
السلك الاعدادي	6	2	11	6
السلك الثانوي	6	1	28	6
	20	6	50	20

المصدر: بحث ميداني ابريل و ماي 2020

بلغ العدد الاجمال للمفتشين (ة) المشاركين(ة) في التقييم 20 مفتشا (ة) من بينهم6 مفتشات أي بنسبة % 30 وتتوزع عينة التفتيش التي شملها التقييم بشكل متفاوت حسب الاسلاك، حيث يمثل المفتشون التربويون للتعليم الابتدائي نسبة % 40، في حين يمثل المفتشون التربويون للتعليم الثانوي التأهيلي 30%، بينما مفتشو التعليم الثانوي الإعدادي لا تتجاوز نسبتهم 30%.

نفس الشي بالنسبة للأساتذة (ة) المشاركين في التقييم بلغ عددهم 50 أستاذا (ة)، من بينهم 20 أستاذة أي بنسبة % 40، و تتوزع نسب هذه العينة ما بين % 22 أستاذا(ة)بالتعليم الابتدائي، و% 22 استاذ بالثانوي الإعدادي، بينما لا تتجاوز نسبة اساتذة الثانوي التأهيلي و56%.

الجدول رقم (3) : توزيع فئتي التلاميذ والآباء حسب الأسلاك التعليمية

السلك	التلاميذ		الآباء	
	المجموع	الاناث منهم	المجموع	الاناث منهم
السلك الابتدائي	20	12	10	5
السلك الاعدادي	20	14	10	5
السلك الثانوي	60	33	30	12
المجموع	100	59	50	22

المصدر: بحث ميداني ابريل و ماي 2020

بلغ عدد التلاميذ (ة) المشاركين (ة) في التقييم 100 تلميذا (ة)، من بينهم 59 تلميذة أي بنسبة 59%. ينتمي التلاميذ الذين شملهم التقييم الى كل الأسلاك التعليمية على اختلاف شعبهم ومسالكهم، و مستوياتهم الدراسية؛ ويمثل تلاميذ المستويات الاشهادية بكل الأسلاك نسبة هامة بلغت % 80 من مجموع التلاميذ.

اما عدد الأمهات والآباء وأولياء الأمور المشاركين (ة) في التقييم فقد بلغوا 50 وليا؛ تمثل الإناث منهم 22 أي بنسبة بلغت 44% .

ب. خدمة التعليم عن بعد المقدمة من قبل الأساتذة

جدول رقم (4)مدى انخراط الأساتذة في تأمين خدمة التعليم عن بعد لفائدة المتعلمين

المؤشر	العدد
الأساتذة المستفيدون من تكوين في تكنولوجيا المعلومات والاتصال	**30**
الاقسام الافتراضية المؤطرة عبر مسطحة TEAMS	**20**
الأساتذة المشاركون في إنتاج موارد رقمية أو في تصوير بعض الدروس	**40**

المصدر: بحث ميداني ابريل و ماي 2020

انخرط الأساتذة الذين شملهم التقييم بشكل ايجابي في تأمين خدمة التعليم عن بعد خلال فترة الحجر الصحي منذ مارس 2020 الى نهاية السنة الدراسية، من خلال تأطير الأقسام الافتراضية عبر مسطحة =(TEAMS) المدمجة في منظومة مسار، وتأطير الأقسام الفعلية عبر وسائل (الو أتساب والفيس بوك ...)؛ وكذا في إنتاج موارد رقمية أو في تصوير بعض الدروس ؛ ويعزى هذا لاستفادة عدد لا يستهان منهم من تكوينات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما انعكس إيجابا في تسهيل انخراطهم في عملية التعليم عن بعد .

كما انخرطت هيئة الإدارة التربوية وللمفتشين التربويين هي الاخرى في التواصل مع الأساتذة حيث أطروهم و واكبوهم في انجاز عملية التعليم عن بعد.

ت. الاستفادة من خدمة التعليم عن بعد من قبل المتعلمين

خلال فترة الحجر الصحي استعمل المتعلمون عدة وسائل لتلقي دروس التعليم عن بعد، حيث شكل الهاتف الذكي أكثر الوسائل المستعملة من قبل المتعلمين بنسبة % 81،تلاه التلفاز بنسبة % 45 ،في حين استعمل الحاسوب المحمول بنسبة % 18 اما الحاسوب المكتبي 11% ،بينما اللوحة الإلكترونية لم يتجاوز استعمالها 8 %.

الجدول رقم (5)الوسائل المعتمدة في تأمين خدمة التعليم عن بعد

	تلفاز	هاتف ذكي	حاسوب محمول	حاسوب مكتبي	لوحة الكترونية
نسبة التردد	%45	%81	%18	%11	%8

المصدر: بحث ميداني ابريل و ماي 2020

ج . تمثل مهمة التعليم عن بعد

جدول رقم (6) مدى تمثل المدرسين (ة) لمهمة التعليم عن بعد

المؤشر	نسبة الارتياح لدى المدرسين
	المدرسين
تنمية قدرة المتعلم على التعلم الذاتي	73
التقيد بالمنهاج مع تكييف المضامين والأنشطة	83
التنسيق مع إدارة المؤسسة ومع المفتشين	67
نسبة الارتياح العامة	74

المصدر: بحث ميداني ابريل و ماي 2020

تباينت نسب المؤشرات المعتمدة في تقييم تمثل الأستاذ(ة) لمهمة التعليم عن بعد، ابتداء بتنمية قدرة المتعلم على التعلم الذاتي مرورا للتقيد بالمنهاج مع تكييف المضامين والأنشطة وانتهاء بالتنسيق مع إدارة المؤسسة ومع المفتشين بحيث تراوحت بين 67%و83% .

5.الجهد المبذول من قبل الأساتذة في عملية التعليم عن بعد

الجدول رقم (7) الجهد المبذول من قبل الأساتذة

المؤشر	نسبة الارتياح	نسبة الارتياح العامة
تتطلب حصص التعليم عن بعد من الأستاذ (ة) جهدا أكبر	89	77
يتطلب التعليم عن بعد من الأساتذة قدرات تواصلية وتنشيطية اكبر	91	
يساعد استخدام التكنولوجيا الحديثة في تيسير التعليم عن بعد	88	
يساعد التعليم عن بعد بتدبير جيد للغلاف الزمني المتاح لكل حصة	41	

بحث ميداني ابريل و ماي 2020

اكدت نسبة 89% من الاساتذة(ة) أن حصص التعليم عن بعد تتطلب منهم جهدا كبيرا، حيث يتطلب من **88%** منهم دراية بكيفية استخدام التكنولوجيات الحديثة حتى يتسنى لهم انجاح عملية التعليم عن بعد ، فضلا عن ضرورة امتلاك **91%** منهم قدرات تواصلية وتنشيطية كبيرة ،في حين لم توافق**41** % من الاساتذة على كون التعليم عن بعد يتسم بتدبير جيد للغلاف الزمين المتاح لكل حصة .

د .تدبير حصص التعليم عن بعد

ابانت هيئة التأطير والمراقبة التربوية ارتياحا لا باس به بنسبة تتراوح بين 61 % و74 % تجاه تحكم المدرسين في تدبير الحصص الدراسية المقدمة، من خلال تمكنهم من المواد المدرسة، و حفزهم للمتعلمين على تتبع الحصص الدراسية والمشاركة في بناء التعلمات ، بينما سجلت العكس بنسبة تتراوح بين 41 % و48 % فيما يتعلق بتنويع أساليب وطرق

التنشيط، و تحكم الأساتذة في تكنلوجيا الإعلام والاتصال .

الجدول رقم (8)مدى تحكم المدرسين (ة) في تدبير الحصص الدراسية المقدمة

المؤشر	نسبة الارتياح لدى المفتشين
تحكم الأساتذة في تكنلوجيا الإعلام والاتصال	48
تمكن الأساتذة من المادة ومن المفاهيم	74
حفز الأساتذة المتعلمين (ة) على تتبع الحصص الدراسية والمشاركة في بناء التعلمات	61
تنويع الأساتذة أساليب وطرق التنشيط	41
نسبة الارتياح العامة	56

المصدر: بحث ميداني ابريل و ماي 2020

ر. الارتياح والرضا تجاه عملية "التعليم عن بعد

الجدول رقم (9) مدى ارتياح ورضا المتعلمين (ة)تجاه "التعليم عن بعد"

المؤشر	نسبة الارتياح	الارتياح العامة
ارتياح المتعلمات والمتعلمين لطريقة تواصل الأساتذة معهم عبر القنوات التلفزية والمنصات التعليمية	71	59
ملاءمة البرمجة المعتمدة في عرض الدروس	43	
مواظبة المتعلمات والمتعلمين بشكل يومي على الدروس عن بعد	62	

المصدر: بحث ميداني ابريل و ماي 2020

سُجل مستوى ارتياح ورضا لا بأس به لدى المتعلمين (ة) لطريقة تواصل الأساتذة (ة) معهم عبر القنوات التلفزية والمنصات التعليمية وصل 71% ، مما انعكس ايجابا على مواظبتهم بشكل يومي على الدروس عن بعد بنسبة62 % ، رغم عدم رضا المتعلمين عن ملاءمة البرمجة المعتمدة في عرض الدروس بنسبة43 % . مما يتطلب تكييفها لتلائم انتظارات كل المتعلمين (ة)للرفع من تحصيلهم الدراسي.

الجدول رقم (10) مدى ارتياح ورضا الاسر (ة)تجاه "التعليم عن بعد"

المؤشر	نسبة الارتياح	نسبة الارتياح العام
تؤيد اعتماد الوزارة للتعليم عن بعد	39	42
بذلت مجهودا في مواكبة ابنك/ ابنتك في عملية التعليم عن بعد	42	
ساهمت عملية التعليم عن بعد في الرفع من قدرة ابنك/ابنتك على التعلم الذاتي	42	
ساهمت عملة التعليم عن بعد في دعم وتقوية المكتسبات السابقة البنك/ ابنتك	44	

. المصدر: بحث ميداني ابريل و ماي 2020

عبرت الأسر عن مستوى متدني من الارتياح الذي يبقى دون المتوسط بين 39 %و **44** %، سواء من حيث تأييد اعتماد الوزارة للتعليم عن بعد ، ا ومن حيث القيمة المضافة لعملية التعليم عن بعد ووقعها وأثرها سواء على المتعلمين أو على الأسر ، من حيث بذل الآباء للجهد اللازم في مواكبة أبنائهم لهده العملية.

ط .القيمة المضافة للتعليم عن بعد ووقعه و أثره على المتعلمين

الجدول رقم (11) أثر ووقع التعليم عن بعد على المتعلمين(ة)

المؤشر	نسبة الارتياح لدى	
	التلاميذ	الاباء
مساهمة عملية التعليم عن بعد في اكتساب معارف ومهارات جديدة لدى المتعلمين (ة)	52	43
مساهمة عملية التعليم عن بعد في دعم وتقوية مكتسبات المتعلمين	56	44
مساعدة عملية التعليم عن بعد تنظيم وقت المتعلمين والتخطيط للتعلمات	62	-
مساعدة عملية التعليم عن بعد اعتماد المتعلمين على أنفسهم في التعلم	56	41
نسبة الارتياح العامة	56	-

المصدر: بحث ميداني ابريل و ماي 2020

سجل ارتياح المتعلمين (ة)تجاه القيمة المضافة والوقع والأثر الايجابي لعملية التعليم ، خاصة من حيث تمكينهم من دعم المكتسبات السابقة واكتساب معارف ومهارات جديدة، وكذا مساعدتهم على تنمية مهارات التعلم الذاتي وتنظيم وقتهم والتخطيط للتعلمات بنسبة تتراوح بين 52و62.

في حين يبقى رضا وارتياح الآباء حول أثر ووقع التعليم عن بعد على المتعلمين دون المستوى المطلوب، حيث تراوحت نسب ارتياحهم خصوصا مساهمة عملية التعليم عن بعد في "دعم وتقوية مكتسبات المتعلمين" "واكتساب معارف ومهارات جديدة لدهم " و"مساعدة عملية التعلم عن بعد في اعتماد المتعلمين على أنفسهم التعلم" بين 41% و44%.

.ك .مقومات عملية "التعليم عن بعد

الجدول رقم (12) مدى توفر مقومات التعليم عن بعد في نظر المفتشين (ة) والمدرسين (ة)والآباء

المؤشر	نسبة الارتياح لدى		
	المفتشين	الاساتذة	الاباء
لعب التعليم عن بعد دورا في تأمني استمرارية الدراسة خلال الحجر الصحي	81	62	43
تستجيب الوسائل الموظفة (المنصات، القنوات التلفزية، وسائل التواصل) لمتطلبات التعليم عن بعد	74	58	50
يكتسي التعليم عن بعد أهمية في التحصيل الدراسي	80	65	51
تعتبر البرجمة المعتمدة في عرض الدروس عبر القنوات التلفزية والمنصات التعليمية ملائمه	57	50	50
نسبة الارتياح العامة	73	59	49

المصدر: بحث ميداني ابريل و ماي 2020

تم تسجيل تباين في نسبة الارتياح حول مدى توفر مقومات التعليم عن بعد بين المفتشين والاساتذة و الاباء.

فقد تم تسجيل ارتياح عام لدى فئة المفتشين والمدرسين لكون "التعليم عن بعد يكتسي أهمية في التحصيل الدراسي"،

وأنه "لعب دورا هاما في تأمين استمرارية الدراسة خلال الحجر الصحي"، خصوصا ان الوسائل الموظفة (المنصات، القنوات التلفزية، وسائل التواصل) تستجيب لمتطلبات التعليم عن بعد ،إذ بلغ بالنسبة للمفتشين 73 %، فيما بلغت لدى فئة الأساتذة 59% ، عكس ما ذهبت إليه الأسر، حيث لم تتعد نسبة ارتياحهما 49%.

ل. إيجابيات تجربة التعليم عن بعد

الجدول رقم(13)أهم إيجابيات تجربة "التعليم عن بعد" من منظور المفتشين

عناصر الايجابيات	نسبة التردد لدى المفتشين
تأمين الاستمرارية البيداغوجية خلال فترة الحجر الصحي	57
التعبئة الايجابية لكل من الآسر والأساتذة وباقي الفاعلين التربويين وانخراطهم في ضمان استمرار التحصيل الدراسي ومواكبة المتعلمين	30
تعزيز العرض التربوي وتحديثه)التنويع، والتجديد، والرقمنة، والمرونة	75
تنمية الكفايات المستعرضة لدى المتعلمين، والرفع من قدرتهم على التعلم الذاتي، وتعزيز الاستقلالية و المسؤولية لديه	36
إغناء المنظومة الوطنية برصيد مهم من الموارد الرقمية البيداغوجية	14

المصدر: بحث ميداني ابريل و ماي 2020

تتجلى أهم الايجابيات التي تميزت بها تجربه "التعليم عن بعد" من منظور أطر المفتشين، حول إسهامه في تأمين الاستمرارية البيداغوجية خلال فترة الحجر الصحي، وتعزيز العرض التربوي وتحديثه وتنمية الكفايات المهنية، لدى المدرسين ، وتمكين المتعلمين من تنمية كفاياتهم المستعرضة والرفع من قدراتهم على التعلم الذاتي، وتعزيز استقلاليتهم؛ وهذا يبرز جليا من خلال ترددداتهم التي تراوحت بين 14% و75 %.

ه. الصعوبات والاكراهات

حسب اداة البحث المعتمدة، فإن العينة المبحوثة حددت مجموعة إكراهات وصعوبات حدت من تحقيق غايات وأهداف عملية التعليم عن بعد على الوجه الأكمل، وقد همت هذه الصعوبات والإكراهات كال من الجوانب المؤسساتية المرتبطة بالإعداد القبلي وبالتأطير القانوني والتنظيمي، والجوانب التقنية واللوجستيكية وما له علاقة بالمعدات وشروط التصوير والإنتاج، والجوانب المهنية المرتبطة بالموارد البشرية، والتفاوتات المجالية والسوسيو-اقتصادية وانعكاسها على مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجوانب البيداغوجية/ الديالكتيكية المرتبطة بالتفاعلات والتقويم...؛ والجوانب المنهاجية المرتبطة بخصوصية المواد الدراسية والأغلفة الزمنية والتسلسل والتدرج... والجوانب المرتبطة بالاستعداد النفسي للمدرسين والمتعلمين والاسر.

3.التوصيات المقترحة:

على المستوى المؤسساتي

- ✓ تحيين الإطار القانوني والمؤسساتي لمنظومة التعليم المدرسي، في أفق استدماج التعليم عن بعد وجعله مكملا للتعليم الحضوري، واعتبارهما صيغتي متكاملتين ومندمجتين للنهوض بالعملية التربوية في شموليتها، خاصة ما يتعلق بالارتقاء بجودة التعلمات.
- ✓ .السهر على التقييم المؤسساتي المنتظم للتعليم عن بعد من أجل مواكبة إرسائه وتطويره وتأمين ديمومته

على المستوى التنظيمي

- ✓ إعداد استراتيجية وطنية وجهوية لتعزيز وتطوير "التعليم عن بعد"، ترتكز على تعزيز إدماج التكنولوجيات التربوية في النهوض بجودة التعلمات وتنويع مصادر المعرفة وتعزيز مبادرات التعلم الذاتي

- ✓ .إحداث قناة تلفزية تربوية متخصصة بتنسيق مع الجهات المختصة لبث الدروس المصورة وحصص الدعم التربوي

على مستوى المهننة والتكوين

- ✓ العمل على جعل التعليم عن بعد مُمَهْنَنا لدى كل الفاعلين التربويين من أطر التدريس والتأطير والمراقبة التربوية والإدارة التربوية،
- ✓ تشجيع البحث الأكاديمي في مجال التعليم الرقمي وإحداث شعب متخصصة في مؤسسات التكوين الجامعي بالجهة ومراكز التكوين.

خاتمة:

رغم المجهودات التي قام بها الفاعلون التربويون بالاكادبمية الجهوية للتربية و التكوين بجهة العيون الساقية الحمراء لتخفيف آثار توقف الدراسة بسب جائحة كورونا على التلميذات والتلاميذ ، و رغم العروض المتواصلة لتأمين الخدمات التربوية وتقديم الأنشطة التعلمية عن بعد، فإن نتائج استطلاع الرأي المعتمد في هذه الدراسة الاولية اثبتت بأن هناك مجموعة إكراهات وصعوبات حدت من تحقيق غايات وأهداف عملية التعليم عن بعد على الوجه الأكمل، كما اقترحت جملة توصيات تهم الجانب المؤسساتي و التنظيمي.

و اكدت على ضرورة اشراك الأهل وأبنائهم في وضع قواعد للتعلّم عن بعد، وتحديد برنامج الدراسة تبعاً للوضع في المناطق المتضررة والمستوى الدراسي واحتياجات التلاميذ وإمكانية تلقيهم المساعدة من أوليائهم. ووفقا لقدرتهم على التنظيم الذاتي والإدراك المعرفي. إضافة إلى ضرورة تبسيط الوسائل المعتمدة في التعليم عن بعد وتقليص عدد التطبيقات والمنصات المستخدمة، عبر دمج الأدوات أو الوسائط المتاحة وتجنب إثقال كاهل التلاميذ والطلاب وأوليائهم بتحميل العديد من التطبيقات والمنصات واختبارها.

لائحة المراجع:

كتب بالعربية:

ـ الدريج محمد (2020)، هندسة تكوين الأساسي للمدرسين وتمهين التعليم، الراشدية، المغرب، الجزء الأول.

ـ بركان محمد أرزقى (1996)، دور التقويم في تحسين الأداء التربوي، المجلة الجزائرية للتربية، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، العدد 5.

ـ جبرائيل بشارة(1986)، تكوين المعلم العربي الثورة العلمية والتكنولوجية، ط1، المؤسسات الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت

ـ جابر عبد الحميد جابر (2000)، مدرس القرن الحادي والعشرين، ط1، دار الفكر العربي القاهرة،

ـ صلاح الدين محمود علام (2000)، القياس والتقويم التربوي والنفسي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة

ـ عامر، طارق عبد الرؤوف، 2013 ،التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع.

ـ محمد متولي غنيمة (1998)، سياسات وبرامج إعداد المعلم العربي وبنية العملية التعليمية، التعلمية، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،

ـ نبيل عبد الهادي (2001)، القياس والتقويم التربوي واستخدامه في مجال التدريس الصفي، ط2، دار وائل للنشر عمان، الأردن

ـ منظمة اليونيسكو(2003)، التعليم المفتوح والتعليم عن بعد: التوجهات والاعتبارات السياسية والاستراتيجية،

وثائق رسمية:

مراسلة الوزارية رقم 20-0231 بتاريخ 16 مارس2020 في شأن تفعيل خطة الاستمرارية البيداغوجية

- بلا غ وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
- خطة الاستمرارية البيداغوجية المعتمدة من طرف خلية اليقظة بتاريخ 20 مارس2020 .

كتب اجنبية:

– Owen J.M and Rogers. (1999) program Evaluation : forms and appro sage publications .

– P.GILLET, (sous direction) 1994.Construire la formation, outils pour les enseignants et les formateurs , C.E.P.E.C , ESF.éditeur, PARIS ,3éme édition .

انعكاسات التوسع الحضري بمدينة سوق أربعاء الغرب

Repercussions of Urban expansion in the city of Souk Arba' Al-Gharb

زهير الكنفاوي: طالب باحث بسلك الدكتوراه، في الجغرافيا، تكوين "إعداد المجال والتنمية الترابية"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة-المغرب .

عيسى البوزيدي: أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة-المغرب.

الملخص: تبين هذه الدراسة إشكالية التوسع الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب، الناتج عن النمو الديمغرافي السريع، منذ بداية الثمانينيات، والمستمرة خلال الفترة الراهنة. يحصل هذا التوسع، نتيجة للزيادات الطبيعية ، وبفعل الهجرة القروية من هوامش المدينة والمناطق الأخرى. فرض التطور العمراني بضاحية المدينة، تدخل السلطات العمومية لمراجعة المدار الحضري للمدينة. على إثر هذه المراجعة، تم الحاق أربعة دواوير قروية بها، بمساحة مهمة ساهمت في توفير رصيد عقاري للمدينة. مقابل ذلك، ادى هذا الالحاق الى زيادات سكانية، فرضت متطلبات جديدة وتكاليف اضافية لتحقيق الإدماج الحضري.

يتم حاليا التوسع الحضري للمدينة، على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، مما يخلف انعكاسات سلبية على مستوى نسيج المدينة ومظاهرها الجمالية والمجالية والسوسيو اقتصادية والبيئية. لهذا، فإن اعادة النظر في التهيئة العمرانية والتوسع الحضري بالحفاظ نسبيا على الأراضي الفلاحية وبعض المجالات الطبيعية، كفيل بتحقيق وسط حضري منسجم وتنمية حضرية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التوسع الحضري، مدينة سوق أربعاء الغرب ، النمو الديمغرافي، الهجرة القروية.

Abstract : This study shows the problem of urban expansion of the city of Souk Arba'a Al-Gharb, that is resulted from rapid demographic growt h, since the beginning of the eighties, and continuing to the current period. This expansion is happening as a result of natural increases, and also due to rural migration from the suberbs of the city and other areas. The urban development in the city's suburbs required the intervening of public authorities to review the urban orbit of the city. As a result of this review, four villages were attached to it with a huge land area/ space that contributed to providing a real estate balance for the city. On the other hand, this annexation has led to the increase of the population; which imposed new requirements and additional costs to achieve urban integration.

The urban expansion of the city is currently taking place at the expense of agricultural lands, which has negative repercussions on the level of the city's fabric as well as its aesthetic, spatial, socio-economic and environmental aspects. Therefore, reconsidering urban development and urban expansion by relatively preserving agricultural lands and some natural areas will ensure a harmonious urban environment and sustainable urban development.

key words: Urban expansion, the city of Souk Arba' al-Gharb, demographic growth, rural migration.

مقدمة

يشكل موضوع التوسع الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب إحدى اهتمامات وانشغالات السلطات العمومية ، وهو اهتمام حاضر لدى الفاعلين العموميين المتدخلين في تدبير مجال مدينة سوق أربعاء الغرب، عبر مخططات وبرامج ومشاريع تنموية. رغم كل المجهودات المبذولة لمواكبة مسلسل التمدين بمدينة سوق أربعاء الغرب، ضلت المدينة تعاني من عدة اختلالات سوسيو اقتصادية، مجالية وبيئية، أثرت سلبا على مورفولوجية النسيج الحضري للمدينة.

يرجع التوسع الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب، الى عدة عوامل متداخلة، كالنمو الديمغرافي الناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة القروية، وموقع وموضع المدينة من الشمال الشرقي لسهل الغرب، وما يوفره هذا الأخير من إمكانيات اقتصادية، إضافة الى خصوصيات مراجعة المدار الحضري للمدينة وغيرها.

إذن كيف ساهمت العوامل الطبيعية والبشرية في النمو الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب، ديمغرافيا ومجاليا؟ وما هي انعكاسات التوسع الحضري للمدينة على مورفولوجية النسيج الحضري؟.

1- أهمية الموقع والموضع

تحتل مدينة سوق أربعاء الغرب مكانة متميزة في خريطة المغرب، إذ تتواجد في منطقة ذات تضاريس سهلية غنية بالشمال الغربي للبلاد، وخاصة بسهل الغرب المعروف بخصوبة أتربته وأراضيه المنبسطة واعتدال المناخ وكثرة التساقطات، مما أدى الى وفرة المياه السطحية "واد مضى"، حيث تقارب التساقطات 600 ملم 1 سنويا، وتتناقص كلما اتجهنا نحو الداخل لتصل إلى 450 ملم في الجنوب الشرقي لمنطقة الغرب، وتحد المدينة من الجهة الجنوبية بحزام غابوي من نوع االأوكالبتوس، كما تتمركز المدينة على مشارف سفح مقدمة تلال الريف ، يحفظ المنطقة من الفيضانات التي يعرفها عادة سهل الغرب، في السنوات الممطرة.

أما على مستوى الشبكة الطرقية، تقع المدينة على مستوى الطريق الوطنية رقم 01 الرابطة بين مدينتي الرباط وطنجة والطريق الجهوي رقم 413 الرابطة بين مدينتي سوق أربعاء الغرب وسيدي قاسم، وكذا الطريق الجهوية رقم 406 الرابطة بين جماعتي سوق أربعاء الغرب ومركز الجماعة الترابية مولاي بوسلهام، حيث تعد نقطة توقف المسافرين ومستعملي الطرق السالفة الذكر مما جعلها تعرف حركة مرور مكثفة ساهمت في أهمية موقعها من الناحية الاقتصادية كذلك. أما إداريا، تنتمي المدينة الى إقليم القنيطرة بجهة الرباط سلا القنيطرة، حيث تبعد على مقر ولاية الجهة ب 115 كم وعلى مقر عمالة الإقليم ب 75 كم. كما تبلغ مساحة المجال الحضري للمدينة 16 كلم2 بعدد سكان 69265 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، وتحد هذه المدينة بجماعتين قرويتين، الجماعة القروية بني مالك جنوبا شرقا وغربا، أما شمالا فتحد المدينة بتراب الجماعة القروية بنعودة . أما على مستوى الشبكة الحضرية تقع مدينة سوق أربعاء الغرب ضمن الشبكة الحضرية لسهل الغرب ، بشكل ثلاثية الابعاد تتواجد بها مراكز حضرية، هذه الشبكة من المدن والمراكز الحضرية الناشئة تترأسها مدينة القنيطرة. تتوزع هاته الشبكة عبر محورين، الأول هو المحور الشرقي بالجهة والذي يربط مدينة سوق أربعاء الغرب بمدينة سيدي قاسم مرورا بمدينة مشرع بلقصيري، كما توجد مدينة سيدي سليمان بقاعدة مثلث الشبكة الحضرية لسهل الغرب، إلى جانبها سيدي يحيى الغرب، أما المحور الثاني هو محور الغرب الذي يمتد من مدينة سوق أربعاء الغرب إلى القنيطرة مرورا بمراكز صغيرة كسوق الثلاثاء الغرب وسيدي علال التازي والمكرن، حيث ينافس هذا المحور الأخير الطريق السيار فيما يخص تيارات النقل2، فبالإضافة إلى أهمية موقعها بالنسبة للشبكة

[1] - المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي بالغرب

[2] - جون فرانسوا تروان، **المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوي** ، ص 116، 117، 121.

الحضرية بالجهة، فهي لا تبعد عن بعض المدن الأخرى مثل مدينة وزان في الشمال الشرقي إلا بحوالي 60 كلم، وعن مدينة القصر الكبير في الشمال إلا بـ40 كلم وعن العاصمة الإدارية الرباط إلا بـ110 كيلومترات. فموقع مدينة سوق أربعاء الغرب ضمن هاته الشبكة الحضرية، جعلها نقطة محورية ومركزية منفتحة على محيطها الجغرافي3.

المصدر: التصميم المديري للتهيئة الحضرية لمدينة سوق أربعاء الغرب، بتصرف

الشكل رقم 1: موقع مدينة سوق أربعاء الغرب ضمن الشبكة الحضرية بسهل الغرب، جهة الرباط سلا القنيطرة

2- نمو ديمغرافي سريع

تعرف مدينة سوق أربعاء الغرب نموا ديمغرافيا سريعا بفضل التزايد السريع للولادات وانخفاض نسبة الوفيات بفعل تحسين مستوى عيش السكان بشكل عام. وتبقى مدينة سوق أربعاء الغرب شأنها شأن العديد من المدن والمراكز الحضرية التي شهدت دينامية سكانية مهمة انطلاقا من بداية العقد الأول من السبعينات التي تعد مرحلة ديمغرافية مهمة في تاريخ مدينة سوق أربعاء الغرب.

تفسر هذه الظاهرة بالعديد من العوامل كالزيادة الطبيعية والهجرة القروية اللتان تشكلان القوة الضاربة في الدينامية الحضرية للمدينة، إضافة الى الحاق مجموعو من الدواوير القروية بالمجال الحضري للمدينة، والتي أسفرت عنها عدة نتائج سوسيواقتصادية ومجالية وبيئية سيتم التطرق اليها لاحقا، والتي أدت الى نموا سكانيا للمدينة نتج عنه اتساع حركة البناء وامتداد النسيج الحضري بالمدينة الشيء الذي جعل مدينة سوق أربعاء الغرب لم تخرج عن القاعدة العامة للمد الحضري بشكل عام في المغرب، لهذا لا بد من الوقوف عند دراسة البنية الديمغرافية من خلال تحليل طبيعة التطور

[3] - احمد الرازي: **الجماعات المحلية أداة لتحقيق التنمية، سوق أربعاء الغرب نموذجا**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام 2002/2001 جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، الرباط، أكدال.

السكاني بالمدينة ومدى انعكاساته على تحولات المجال الحضري ، ذلك بناء على سنوات الإحصاء الرسمية.

جدول رقم1: تطورعدد سكان مدينة سوق أربعاء الغرب ما بين 1960 و 2014

السنة الإحصائية	عدد السكان (نسمة)
1960	11624
1971	15455
1982	25057
1994	37216
2004	43392
2014	69265

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى من 1960 الى2014 ، بتصرف

جدول رقم 2:التزايد السكاني الإجمالي والسنوي ومعدل النمو السنوي لسكان مدينة سوق.أ.غ ما بين 1960-2014

سنوات الإحصاء	التزايد الإجمالي (نسمة)	التزايد السنوي (ن)	معدا النمو السنوي %
1960-1971	3831	348.27	2.6
1971-1982	9602	872.2	4.5
1982-1994	12159	1013.25	3.3
1994-2004	6176	617.6	1.6
2004-2014	25873	2587.3	4.8

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى من 1960 الى 2014، بتصرف

الشكل رقم2: تطورعدد السكان والتزايد الإجمالي والسنوي لسكان مدينة سوق.أ.غ ما بين 1960-2014

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بتصرف)

وصل عدد سكان المدينة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1960 الى 11624، ليبلغ سنة 1971 بعد 11

سنة إلى 15455 نسمة، بزيادة 3831 نسمة بين الاحصاءين ، وبزيادة سنوية وصلت الى 348.27 نسمة أي بمعدل نمو سنوي 2.6 %، أما بالنسبة لإحصاء سنة 1982 فقد وصل عدد السكان الى 25057 نسمة بزيادة 872.2 نسمة سنويا، وبعدد اجمالي بين الاحصاءين 1971 و 1982، بلغ 9602 نسمة، ليرتفع معدل النمو الى 4.5 % . استمر عدد سكان المدينة في الزيادة خلال سنة 1994 ليصل الى 37216 نسمة، بزيادة اجمالية بين 1982 و 1994 وصلت الى 12159 نسمة، بمعدل زيادة سنوية قدرت ب 1013.25 نسمة، أي بمعدل نمو 3.3 % .

يعزى تفسير النمو السكاني لمدينة سوق أربعاء الغرب ما بين 1960 و 1994، الى عدة عوامل من بينها الزيادة الطبيعية للسكان، وانخفاض نسبة الوفيات الناتج عن تحسن الظروف المعيشية والصحية للسكان، إضافة الى ظاهرة الهجرة القروية الناتجة عن تراجع الإنتاج الفلاحي بالمنطقة بفعل التقلبات المناخية وتجزيئ المساحات الزراعية إما عن طريق الإرث أو نتيجة النزاعات حول ملكية الأرض.

أما مرحلة ما بين 1994 و2004 فرغم زيادة عدد سكان المدينة من 37216 نسمة، على التوالي الى 43392 نسمة، فإن عدد السكان الإجمالي للمدينة بين الإحصاءين، عرف انخفاضا مقارنة مع الإحصاءات السابقة، اذ بلغت الزيادة الإجمالية 6176 نسمة خلال العشر سنوات، بزيادة سنوية وصلت الى 617.6 نسمة حيت انخفض معدل النمو السنوي بين هذين الإحصاءين الى 1.6 %. يمكن تفسير هذا الانخفاض بالتغيير الحاصل في السلوك الإنجابي للأسر وتأخر سن الزواج.

أما بخصوص سنتي الإحصاء 2004 – 2014، فتميزت بزيادة سكانية مهمة انتقلت على التوالي من 43392 نسمة الى 69216 نسمة، أي بزيادة إجمالية بلغت 25873 بين الإحصاءين، بزيادة 2587.3 نسمة سنويا، حيث عرفت هاته المرحلة ارتفاعا في معدل النمو السكاني السنوي للمدينة بلغ 4.8 %. ان ما يفسر هذا الارتفاع بشكل أساس، هو إلحاق الدواوير القروية المذكورة سابقا بالمدار الحضري للمدينة سنة 2009.

فإذا كانت الزيادة الطبيعية للسكان ساهمت في نمو وتزايد عدد السكان، فإن تيارات الهجرة القروية المتوافدة على مدينة سوق أربعاء الغرب أدت هي الأخرى بشكل سريع في النمو الديمغرافي للمدينة، مما ساهم في خلق دينامية مجالية بالمدينة.

3- دور الهجرة القروية في التوسع الحضري

تحكم التوسع الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب تحكمه عدة عوامل مرتبطة بالنمو الديمغرافي، فرضته بشكل أساسي الهجرة القروية، لأسباب ودوافع مرتبطة بالتحولات السوسيواقتصادية لسهل الغرب الذي يضم موقع مدينة سوق أربعاء الغرب، والمتمثلة في عامل السقي العصري، والزراعات التسويقية والصناعية، ثم عامل المواصلات والمرافق الإدارية والاجتماعية، إضافة إلى ما يعرفه العالم القروي المحلي من اكراهات طبيعية وبشرية، الى جانب عدة عوامل أخرى ساهمت بشكل كبير في النمو الديمغرافي للمدينة.

توالى توافد السكان خصوصا خلال بداية التمانينات من القرن الماضي. ارتفعت حدة تيارات الهجرة نحو مدينة سوق أربعاء الغرب، واتخذت اشكالا متعددة، يمكن اجمالها في الهجرة الجماعية للأسر والهجرة الفردية، كون أغلب السكان المهاجرين استقدموا فيما بعد أفراد عائلاتهم وأقاربهم، نظرا لتوفر الظروف لاقتناء المساكن بثمن يناسب امكاناتهم وأوضاعهم الاجتماعية، وكذا البحث عن عمل ملائم.

في هذا السياق يمكن أن نلخص أنواع الهجرات التي توافدت على مدينة سوق أربعاء الغرب في ثلاثة أنواع، هجرة الارتقاء الاجتماعي، هجرة مرتبطة بالبحث عن العمل، وهجرة سببها الفقر وهو النوع الذي أسفر عن نمو وتكاثر السكن العشوائي بالأحياء الهامشية والدواوير المحاذية للمدار الحضري للمدينة، حسب ما خلصنا اليه من خلال البحث الميداني. استوقفتنا أهمية دراسة عامل الهجرة لمعرفة مناطق نزوح المهاجرين، الوافدين على المدينة، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم3 : مصادر الوافدين الى مدينة سوق أربعاء الغرب (%) خلال سنتي 1982 و 1993

منطقة النزوح	1982	1993
منطقة نفوذ دائرة سوق أربعاء الغرب	% 11.17	% 43.03
منطقة الغرب العلوي	12.12	14.97
منطقة جنوب سهل الغرب	31.25	3.55
منطقة الريف ومقدمة الريف	9.27	11.11
منطقة الشرق	1.32	1.08
منطقة سايس	3.22	2.16
منطقة سهل المحيط	8.14	5.86
منطقة الهضبة الوسطى	4.39	2.82
منطقة سهل تادلة	0.19	1.08
منطقة سوس	8.52	3.55
المجموع	100%	100%

Source : Jerkech mohmed, rôle d'une ville moyenne dans le développement et l'aménagement du territoire,(national et régional) "ca de souk el arbaa du gharb".

شكلت نسبة المهاجرين الوافدين على مدينة سوق أربعاء الغرب بالمناطق القريبة من المدينة، والمتمثلة حسب الجدول أعلاه، في كل من منطقة نفوذ دائرة سوق أربعاء الغرب ومنطقة الغرب الأعلى أي شرق سهل الغرب، ومنطقة جنوب سهل الغرب ومنطقة مقدمة الريف بنسبة 63% سنة 1982.استمرت هاته النسب في الارتفاع لتصل الى 72% سنة 1993، باستثناء منطقة جنوب سهل الغرب، والتي تراوحت نسبتها بين 31.25 % سنة 1982 و 3.55 % سنة 1993. يمكن تفسير ذلك اما بتراجع الهجرة بهذه المنطقة نتيجة تحسن الظروف المعيشية مع بداية التسعينات، أو لاستقطاب بعض المدن المتواجدة جنوب سهل الغرب لمهاجري هذه المنطقة، كمدينتي سيدي سليمان وسيدي يحيى الغرب اللتان عرفتا بدورهما، نموا كبيرا. شكلت باقي مناطق النزوح الأخرى، شرقا وغربا وجنوبا، حسب الجدول، أقل من 50 % سنة 1982 لتنخفض هاته النسبة الى 16.55 % سنة 1993.

لعبت تيارات الهجرة القروية الوافدة على مدينة سوق أربعاء الغرب، دورا مهما في الدينامية المجالية للوسط الحضري للمدينة حيث ساهمت في تسريع وثيرة التوسع العمراني وما نتج عنه من انعكاسات.

4- انعكاسات التوسع الاضطراري للمدار الحضري

أدى النمو الديموغرافي الذي عرفته مدينة سوق أربعاء الغرب، الناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة، وكذا التطور العمراني الكبير بالمجال الضاحوي للمدينة، الى الدفع بالسلطات العمومية للتفكير في مراجعة حدود المدار الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب.

الشكل رقم3: مظاهر تحولات المدار الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب و اتجاهات التوسع

المصدر: الوكالة الحضرية القنيطرة- سيدي قاسم، تصميم التهيئة لمدينة سوق أربعاء الغرب، بتصرف

لقد أدى الحاق أربعة دواوير من الجهة الشرقية والغربية لمدينة سوق أربعاء الغرب سنة 2009 الى زيادة سكانية مهمة ظهرت من خلال إحصاء سنة 2014، ولذلك، فإن هذه الزيادة استثنائية لا ترتبط بالهجرة القروية . تم إعادة ترسيم حدود المدار الحضري للمدينة وفق الدواوير التي تم الحاقها، وهي كالتالي: دوار "أولاد بنسبع"، د"وار كريز"، "دوار أولاد دبة"، "دوار السياح". بسبب الإلحاق السابق الذكر، انتقلت المدينة من 11 حيا سكنيا إلى 15، بوزن ديموغرافي مهم بلغ 20247 نسمة، علما أن هاته الدواوير كانت تدخل ضمن تراب الجماعة القروية لبني مالك. كل هذا أدى الى تسريع وثيرة توسع المجال الحضري للمدينة، ليصل عدد سكان المدينة سنة 2014 الى 69265 نسمة. يمكن الاستدلال على أهمية وتفاصيل هذا الإلحاق من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 4: الدواوير الملحقة بالمجال الحضري لمدينة سوق.أ.غ سنة 2009 حسب المساحة وعدد السكان

الدواوير	المساحة(هـ)	عدد السكان	الكثافة (ن/هـ)
دوار أولاد بن السبع	128.41	15087	117.49
دوار كريز	18.32	2583	140.99
دوار أولاد دبة	12	1392	116
دوار السياح	08	1185	98.75
المجموع	166.73	20247	473.23

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004

يمثل هذا الجدول، المساحة وعدد سكان الدواوير التي تم إلحاقها بالمدار الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب سنة 2009 . بلغ العدد الإجمالي لسكان هذه الدواوير، كما أشرنا سابقا، الى 20247 نسمة، بمساحة اجمالية تصل الى 166.73هكتارا. يختلف عدد سكان هذه الدواوير بشكل كبير جدا حيث يتراوح بين أكثر من 15000 نسمة بدوار أولاد بن السبع وأقل من 1200 نسمة بدوار السياح، نفس الاختلاف تقريبا يخص مساحة الدواوير الملحقة، حيث تبلغ مساحة دوار أولاد بن السبع أكثر من 117 هكتارا ودوار السياح بأقل من 100 هكتارا. ويرجع ارتفاع عدد سكان دوار أولاد بن السبع الى قربه من السوق الأسبوعي، إضافة الى وفرة العقار المتمثل في أراضي الجموع، كلها عوامل ساهمت في استقطاب السكان لهذا الدوار لمزاولة أنشطة التجارة الأسبوعية أو لمزاولة بعض الأنشطة الخدماتية بمركز المدينة، فهذا الأخير يعد من أهم الدواوير التي ضمها المجال الحضري للمدينة حيث أصبح يمثل 23.77 % من مجموع ساكنة المدينة، بدوره دوار كريز الرمل يمثل أكثر من 2500 نسمة، إلى جانب دوار أولاد دبة الذي تقدر ساكنته بأكثر من 1300 نسمة بمساحة 12 هكتارا، بينما دوار كريز تبلغ مساحته أكثر من 18 هكتارا، وبالتالي فإن المساحة الإجمالية للدواوير الملتحقة بالمجال الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب بلغت أكثر من 166 هكتارا، مما ساهم في توفير رصيد عقاري مهم للمدينة، وبزيادة سكانية مهمة بلغت أكثر من 2200 نسمة. مما أدى الحاق هذه الدواوير القروية بالمجال الحضري للمدينة دون تخطيط مسبق، الى بروز تناقضات اجتماعية من جهة، وتباينات مجالية من جهة أخرى.

5- مظاهر انعكاسات التوسع الحضري

خلف تغيير المدار الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب، وانضمام مجموعة من الدواوير القروية الى المجال الحضري، توفير رصيد عقاري مهم للمدينة من جهة، كما أدى ذلك الى تمايزات سوسيو مجالية بالمدينة من جهة أخرى، اد أصبح المشهد الحضري للمدينة على مستوى الأحياء السكنية يتكون من صنفين، أحياء سكنية قانونية ومجهزة، ثم أحياء سكنية غير قانونية عرفت تعميرا تلقائيا، يظهر ذلك في ضاحية المدينة، خاصة على مستوى شرق وشمال وغرب المدينة

ان افتقار الدواوير المدمجة التي تعتبر كنطاقات قروية، لمجموعة من التجهيزات الضرورية، بالإضافة كذلك الى بعض الاحياء السابقة التي تعرف بدورها نقص في بعض التجهيزات والمرافق الأساسية والضرورية، يرجع بالأساس الى غياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم وسياسة عمرانية دامجة، مبنية على دراسات علمية مسبقة، تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والبيئية، الحالية والمتوقعة.

الشكل رقم 4: توطين الأحياء السكنية بمدينة سوق أربعاء الغرب

إن غياب الأسس الاقتصادية المواكبة لمسلسل التمدين بالمدينة، ادت الى بروز مفارقات واضحة على مستوى النسيج الحضري للمدينة خاصة على مستوى البنيات التحتية، وأصناف السكن غير المنسجمة مع الوسط الحضري، لذلك فإن تدبير المجال يستوجب التوفيق بين مصالح متضاربة، وتنظيما محكما بقواعد واضحة وقابلة للتجديد في نفس الوقت [4]. بغية تحقيق التنمية المستدامة. إذن كيف انعكس التوسع الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب على النسيج الحضري للمدينة وهوامشها؟

1.5 - تباينات مجالية للنسيج الحضري

تعيش المنظومة الحضرية لمدينة سوق أربعاء الغرب على نمط متباين وغير متجانس، وخاصة في مجال السكن، حيث هناك أحياء سكنية قانونية ذات سكن متنوع وأحياء سكنية عشوائية وغير قانونية،.خلفت هذه الأخيرة تباينات على المستوى المشهدي المختلف عن باقي أحياء المدينة ، وخصوصا من حيث الكثافة السكانية المتفاوتة والممرات الضيقة ووجود مساكن قروية مع ممارسة الزراعة وتربية المواشي في بعض الأحياء، أدى هذا الى خلق مورفولوجية حضرية خاصة، تتكون من أصناف وأنواع مختلفة من السكن والأحياء، هناك أيضا مجموعة من المساحات الشاسعة الفارغة، الموجودة في وسط المدينة، مما جعل الأحياء السكنية متباعدة فيما بينها، بسبب المساحات الفارغة، التي تفصل بين كل الأحياء السكنية، وهذا الأمر يشوه جمالية المدينة. أما فيما يخص المساحات الخضراء، فتظل قليلة مقارنة مع حجم ساكنة المدينة، رغم

[4] -رضوان العلمي، ملخص أطروحة، تحت عنون: "التعمير والتنمية المجالية بالمغرب"، بمجلة "منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية"، ص 277

شساعة المساحات الفارغة التي تبقى معظمها في ملكية الجماعة الحضرية للمدينة، إضافة الى تردي بعض الطرق الرابطة بين مختلف الأحياء السكنية للمدينة، وبالتالي أصبح النسيج الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب، يتسم بعدم التجانس على المستوى المورفلوجي.

صوررقم 1، 2 ، 3 ، 4: مظاهر أصناف السكن بمدينة سوق أربعاء الرغب

المصدر: الوكالة الحضرية القنيطرة سيدي قاسم { التقرير التشخيصي } والبحث الميداني.

2.5 -استهلاك الأراضي الزراعية نتيجة توسع المدار الحضري

تعتبر منطقة الغرب من أهم المناطق الفلاحية بالمغرب، غير أن النمو الديمغرافي السريع الذي تعرفه، أدى بمختلف مدنها إلى توسيع مداراتها الحضرية [5]،شأنها شأن مدينة سوق أربعاء الغرب، والتي عرفت توسعا عمرانيا كبيرا، ناتج عن عدة عوامل سبق ذكرها.

أدى هذا التوسع الى استهلاك أراضي فلاحية، وتقليص المساحة الصالحة للزراعة بالمجال السهلي المجاور لمدينة سوق أربعاء الغرب. لهذا، أصبحت تلاحظ بهوامش المدينة، جهات التعمير القانونية والعشوائية. بلغت بذلك مساحة الأراضي الفلاحية المبنية 446[6] هكتارا. هذا، الى جانب مساحات من الأراضي الفلاحية المهددة بالزحف العمراني لمدينة سوق أربعاء الغرب، والتي تقدر ب 300[7] هكتارا، وأغلبها أراضي تتميز بأتربة خصبة وبمنتوجات متنوعة وذات انتاجية مهمة سقوية وبورية.

يطرح التوسع الحضري لمدينة سوق أربعاء الغرب إشكالات حقيقية في علاقته باستهلاك الأراضي الفلاحية. لذلك، يجب التدخل بشكل أكثر عقلانية للحفاظ على الأقل على الرصيد المجهز بالسقي، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الأراضي القابلة للتجهيز بالسقي، حفاظا على خصوصية هذه المدينة الفلاحية بامتياز. كما يجب المحافظة على المجال الغابوي المجاور لها جنوبا، مع التدخل للعناية به وجعله متنفسا للساكنة الحضرية ومساهما في تنويع المشاهد الجغرافية بهذا الجزء من سهل الغرب بمحاذاة التلال المشرفة.

في نفس السياق السابق، فإن مدينة سوق أربعاء الغرب، تحتوي على مساحات فارغة حددها التصميم المديري للتهيئة

[5]-عبد الله صدقي، واقع جهة، اسهام في الكشف عن جوانب من واقع جهة الغرب الشراردة بني احسن ص: 47
[6]- نفس المرجع السابق ص: 48
[7]-نفس المرجع السابق ص: 48

الحضرية (SDAU). وصلت هذه المساحات غير المبنية، الى 318 هكتارا، أي ما يعادل نسبة 34 % من المساحة الإجمالية للمجال الحضري. لهذا، فإن المدينة تتوفر على رصيد عقاري مهم وكافي للتوسع ولتوفير الوحدات السكنية والمرافق المختلفة وغيرها.

إن تنظيم استعمال المجال بشكل عقلاني ومستدام، عبر استغلال المساحات الفارغة بالمجال الحضري للمدينة من جهة، واعتماد شكل التوسع العمراني العمودي من جهة أخرى، كفيلان للحد نسبيا من استهلاك الأراضي الفلاحية على المدى المتوسط على الأقل. هذا، بالإضافة الى تحديد مناطق التوسع الحضري، المستقبلية، مع المحافظة على المجالات الحيوية، وبذلك ستتم المساهمة الفعلية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة على مستوى مدينة سوق أربعاء الغرب.

5. 3 - تدهور البيئة الحضرية

يعتبر الإطار البيئي أحد الجوانب الأساسية التي لا يمكن إغفالها في أي مشروع حضري، لأن البيئة هي ذلك الإطار الطبيعي الذي يحيط بالإنسان جوا، برا وبحرا، ويبقى الإنسان جزء منه، وبالتالي فسلامة صحة الإنسان رهينة بسلامة البيئة والحفاظ على توازناتها الطبيعية ومواجهة التلوث المواكب لمسلسل التمدين.

لقد أدى التوسع الحضري المتزايد لمدينة سوق أربعاء الغرب، إلى توسع المجال المبني على حساب الأراضي الفلاحية المحيطة بالمجال الحضري للمدينة. وصاحب هذا التوسع الحضري، مجموعة من الانعكاسات مست الوسط البيئي الذي لم يحظ باهتمام الفاعلين المحليين لحماية البيئة. ظهر من خلال هذا عدة مصادر وأسباب التلوث البيئي بالمدينة، نتيجة سوء تدبير النفايات الصلبة والسائلة، والتي تخلف بالمدينة مظاهر التدهور والتلوث. هذا ما تم الوقوف عليه خلال البحث الميداني الذي مكننا من تصنيف مصادر التلوث على الشكل التالي:

المصدر: الوكالة الحضرية القنيطرة سيدي قاسم { التقرير التشخيصي } والبحث الميداني.

صور رقم: 5، 6: مظاهر التلوث بمدينة سوق أربعاء الغرب

- ✓ وجود مطرح للنفايات الصلبة دون معالجتها بجوار المدينة شرقا، بالقرب من حي السلام، بالإضافة الى بعض نقط تجمع النفايات الصلبة وخاصة بجوار السوق الأسبوعي الذي يتواجد قرب حي اكريز وحي أولاد بنسبع وحي أولاد حماد. هذا يطرح مشكلا عويصا للتلوث بسبب مخلفات السوق الاسبوعي بالمدينة.

- ✓ انتشار المجاري السطحية للمياه العادمة بأزقة الأحياء السكنية غير المجهزة بقنوات الصرف الصحي بحي أولاد بن السبع وحي كريز.
- ✓ انتشار التلوث الناتج عن المهن والحرف الصناعية والشبه الصناعية، كالميكانيك والنجارة وغيرها، إضافة إلى مخلفات الباعة المتجولين بمركز المدينة.

هكذا كان للتوسع العمراني لمدينة سوق أربعاء الغرب انعكاسات بيئية، سجلت بعض النقط السلبية ، زادت من حدة المشاكل والإكراهات التي يعاني منها جزء من سكان مدينة سوق أربعاء الغرب، بسبب غياب رؤية استراتيجية تتماشى واعداد المجال بأسلوب معقلن في إطار التوفيق بين انتظارات الساكنة وتوقعات استعمال المجال، حفاظا على بالبيئة الحضرية للمدينة.

خاتمة:

لعب موقع مدينة سوق أربعاء الغرب المتميز، دورا أساسيا ومهما في تطور المجال الحضري للمدينة منذ نشأتها، لما يوفره من إمكانيات اقتصادية، بفضل العوامل الطبيعية والبشرية المساعدتين. إلا أن هذا التطور الذي عرفته المدينة، ديمغرافيا ومجاليا، منذ ثمانينيات القرن الماضي، بفضل الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة القروية، لم تواكبه سياسة التخطيط الحضري المطلوبة. فضلا عن الدواوير القروية التي تم الحاقها بالمدار الحضري للمدينة، وما ترتب عن ذلك من انعكاسات سوسيو مجالية، أدت الى بروز تباينات في النسيج الحضري.

لهذا وجب تكثيف مجهودات الفاعلين المتدخلين في تدبير المجال، عن طريق تثمين الأراضي المجاورة، عبر تحديد مناطق السكن وأنواعه، إضافة الى تدعيم البنيات التحتية، لتصحيح الإختلالات المسجلة بالوسط الحضري. اعتبارا لهذا، يجب تخصيص تصميم التهيئة للدواوير القروية التي تم الحاقها بالمجال الحضري، كنطاق موجه لإعادة الهيكلة اعتمادا على دراسات تفصيلية ـاخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للعيش الكريم. ان الهدف الأساسي هو الأخذ بعين الاعتبار مختلف علاقات الأنسجة المجالية بين هذه الدواوير القروية وادماجهم في بنية النسيج الحضري للمدينة للحد من الفوارق المجالية، وخلق نسيج حضري متجانس ومتوازن.

❖ **البيبليوغرافيا**

- **باللغة العربية**
  - عبد الله صدقي، واقع جهة، اسهام في الكشف عن جوانب من واقع جهة الغرب الشراردة بني احسن
  - جون فرانسوا تروان، المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوي
  - احمد الرازي: الجماعات المحلية أداة لتحقيق التنمية، سوق أربعاء الغرب نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام 2002/2001 جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، الرباط، أكدال.
  - رضوان العلمي، "التعمير والتنمية المجالية بالمغرب"، مجلة "منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية"، ص 277

  المؤسسات
  - الوكالة الحضرية القنيطرة سيدي قاسم
  - المندوبية السامية للتخطيط بالقنيطرة
  - المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي بالغرب
  - مصالح الجماعة الحضرية بجماعة سوق أربعاء الغرب
- باللغة الفرنسية

- Jerkech mohmed, role d'une ville moyenne dans le développement etl'aménagement du territoire,(national et régional) "ca de souk el arbaa du gharb".

Les concepts de la ville intelligente et de la ville participative et durable

The concepts of the smart city and the participatory and sustainable city

Dr OUAZIZ ALI*

Chercheur au Laboratoire d'Analyse des Systèmes, Traitement de l'Information et Management Industriel, École supérieure de technologie de Salé, Université Mohammed V de Rabat, Maroc

مفاهيم المدينة الذكية والمدينة التشاركية والمستدامة

ملخص

تأسس بحثنا بهدف تقدير الجانب المختار من مفاهيم المدن الذكية التي أصبحت حاجة للمجتمع الحديث. ومع ذلك، لإنشاء مدينة ذكية، من الضروري فهم المدينة على أنها بيئة معقدة. تعتبر مفاهيم الذكاء والاستدامة عناصر مترابطة، تتناول هذه المقالة المفاهيم المترابطة للمدينة الذكية والمدينة التشاركية وتقدم أنظمة مشتركة لكليهما بمفاهيم متساوية. أسفرت خبراتنا وتواصلنا مع المسؤولين المنتخبين والمسؤولين التنفيذيين المسؤولين عن تطوير المدينة المغربية عن تعريفات تصف المفاهيم وكل طبقات النظام المعروضة. تم تصور النظرة العامة من خلال هيكل للمفاهيم وأنظمتها، حيث يمكن للقارئ رؤية علاقاتها. ومع ذلك، لا يزال مفهوم المدينة الذكية يتطور ولا يتم تعميمه في جميع أنحاء العالم بسبب العقبات التكنولوجية والاقتصادية والحاكمة.

لذلك، فإن الهدف الرئيسي من هذا المقال هو تغطية المفاهيم الأساسية للمدينة الذكية والمدينة التشاركية، وحياتهما الخاصة ونقاط قوتهما، فضلاً عن التطورات البحثية الأخيرة المتعلقة بمدينة الغد.

الكلمات الدالة: مدينة ذكية، مدينة تشاركية، تعلم مشترك، خصائص، إلهام

Abstract:

Our research was established with the aim of appreciating the selected aspect of the smart city concepts that have become a need of modern society. However, in order to create a smart city, one has to understand the city as a complex environment, of which the concepts of intelligence and sustainability are interconnected elements. This article discusses the interconnected concepts of the smart city and the participatory city and presents systems that are common to both, equal concepts. Our own experiences and communication with elected officials and managers responsible for the development of the Moroccan City, resulted in definitions, describing both the concepts and each of the layers of the system, which are presented. The overview has been visualized by a structure for the concepts and their systems, where the reader can see their relationships.

The main objective of this article is to cover the fundamental concepts of the smart city and the participatory city, their private lives and assets as well as recent developments in research related to cities of the future.

Keywords

Smart city, Participatory City, Common learning, Characteristics, Inspirations

INTRODUCTION

La conception identique de la ville intelligente se retrouve, bien évidemment, dans toutes les approches efficientes, dont la décision des acteurs d'une ville ou d'un territoire doit être initiée à partir d'une politique de transformation de leur ville ou leur territoire en une entité intelligente. Devenir une ville intelligente est un objectif vital pour toutes les villes modernes. Aujourd'hui, dans le monde, il existe déjà de nombreuses villes qui ont réussi à devenir, mais une compréhension commune de ce que signifie être une ville intelligente, avec ses systèmes et ses caractéristiques n'est toujours pas bien déterminée. Cet article décrira la structure et les relations des concepts de ville intelligente et de ville participative telles que nous les comprenons, avec une brève explication de chaque niveau structurel et de la division des enseignements, définir les concepts et en fin nous résumerons les caractéristiques nécessaires de chaque système.

1. LES NOUVEAUX CONCEPTS DE LA VILLE INTELLIGENTE

Le concept largement accepté est celui adopté par l'union internationale de télécommunication à Budabest entre le 12 et le 15 Octobre 2015, lors de la conférence internationale de télécommunication, les conférenciers se sont mis d'accord sur la définition suivante : « *Une ville intelligente et durable est une ville innovante qui utilise les technologies de l'information et de la communication (TIC) et d'autres moyens pour améliorer la qualité de vie, l'efficacité de l'exploitation et des services urbains et la compétitivité tout en assurant qu'elle répond aux besoins des générations présentes et futures avec respect des aspects économiques, sociaux, environnementaux et culturels.* » (ITU Telecom World, 12–15, October 2015.)

Les villes doivent être des agglomérations de promotion et d'innovation. Mais, il n'existe pas la définition des villes intelligentes peut varier d'une nation à l'autre ou même de ville en ville (Ramaprasad, Sánchez-ortiz, & A.Syn, 2017). C'est pourquoi de nombreux institutions, chercheurs et experts ont proposé différentes définitions des villes intelligentes, à savoirs :

- The British Standards Institution qui a défini la ville intelligente comme *« intégration efficace de divers systèmes (physiques, numériques et humains) dans l'environnement bâti qui offre un avenir durable, affluent et inclusif à ses citoyens* (Institution British Standards, 2014)» ;
- Bhowmick et al, ont défini la ville intelligente dans leur guide comme *« Une ville qui utilise ses ressources disponibles pour le bénéfique de ses citoyens en équilibrant ses*

besoins (c'est-à-dire social, commercial et environnemental) » (Bhowmick & et al, 2012) ;

- Giffinger et al, décrivent la ville intelligente comme *« Elle est performante en matière de prospective par six caractéristiques (à savoir l'économie, les personnes, la gouvernance, la mobilité, l'environnement, et la vie), construit comme combinaison intelligente pour citoyens intelligents »* (Giffinger & al, 2007) ;
- Smart Cities Council India a défini la ville intelligente comme *« Elle utilise l'information et (T.I.C) afin d'améliorer la qualité de vie du citoyen, son aptitude au travail et sa durabilité »* (India Smart Cities Council, 2016) ;
- Office de Scientific et Technical Information des États-Unis a défini une ville intelligente comme *« une ville qui surveille et intègre les conditions de toutes ses infrastructures critiques pour une meilleure optimisation de ses ressources, pour planifier ses mesures préventives et contrôler tout, en maximisant les services aux citoyens »*.

Bien que la plupart de ces définitions décrivent une ville intelligente en termes de perfectionnements dans les domaines de la technologie, de la mobilité, de la gouvernance intelligente, de la qualité de vie et de la durabilité (Ramaprasad, Sánchez-ortiz, & A.Syn, 2017), Il y a une séparation avec ce que les citoyens attendent des moyens de la ville intelligente. En outre, une ville intelligente est un concept multidisciplinaire qui doit tenir en compte toutes ses composantes et de tous ses aspects (Giffinger & al, 2007). En outre, le concept de la ville ne doit pas tourner autour d'une mission particulière et doit donc être basée sur certaines visions et missions et caractéristiques qui peuvent être utilisées pour l'évaluation quotidienne (Cavada, Hunt, D.V.L., & Rogers C.D.F., 2014).

Par conséquent, une ville intelligente doit tenir compte des ressources disponibles comme une contrainte et devrait intégrer les nouvelles technologies pour résoudre les problèmes urbains avec l'objectif de la durabilité urbaine. En outre, un système de ville intelligente qui fonctionne sur différents composants (comme indiqué dans la figure 1) doit être interconnecté de manière intelligente pour l'exploitation, le contrôle et l'évaluation.

Figure 1: Composantes de la ville intelligente

Source : (Giffinger & al, 2007)

Le concept de la ville intelligente « Smart City » est susceptible d'apporter une réponse pertinente aux défis auxquels font face les villes. خMais, il ressort de la littérature à plusieurs endroits que la conception de la Smart City est toujours confuse. Cela est lié au manque de connaissances et d'expérience sur la manière de concevoir et de conduire réellement une initiative Smart City dans sa globalité et d'éviter les projets isolés.

2. CARACTERISTIQUES ET COMPOSANTS

La ville intelligente ou (Smart City) et la ville participative-durable se caractérisent par l'intersection de différentes approches de sciences humaines et sociales, mais aussi par des politiques et des techniques de l'aménagement urbain et en plus l'intervention des chercheurs pour l'interprétation et l'innovation de la gouvernance moderne admettant l'intelligibilité de la ville au niveau spatial, social et économique sous les diverses conséquences internationales et les effets de la mutation numérique. (Ghorra-Gobin, 2019). Le développement rapide des technologies fait que les caractéristiques et les composants ne sont pas une question définitivement close.

2. 1 Ville intelligente

À partir des années 2010, la Smart City ou « ville intelligente » renvoie mieux à une imagination géographique qui parait une notion clef de la découverte sur la postérité urbaine dans un contexte national et international. Pour concevoir l'origine de la locution Smart City, nous témoignons la réflexion des experts californiens au début des années 1990, qui ont tenté de penser aux conséquences de l'évolution des T.I.C et de la digitalisation sur la gérance des petits et grands réseaux urbains (habitat, eau potable et usée, électrification, transport, énergie…) et sur les politiques du développement durable d'une ville qui connait comment s'adapter à n'importe quelles contraintes dans l'espace et dans le temps. IBM[1] en vient ainsi à définir la smart city comme « celle où l'on utilise de manière optimale toutes les informations interconnectées disponibles pour mieux comprendre et contrôler les opérations et optimiser l'utilisation de ressources limitées ».

Les « Villes intelligentes » ont du mal à se prescrire comme des thèmes d'étude théorique ou pratique, cette difficulté se voit par de pluri-concepts scientifiques, et par l'évolution de circulation des idées entre les différents acteurs engagés directement ou indirectement dans la conception des politiques des villes. Nous ne pouvons pas définir une définition scientifique de la « Ville intelligente », mais nous efforçons de mettre en lumière les réponses sur des questions scientifiques émergentes dans le développement, la modernisation/transformation urbaine moderne (Eveno Emmanuel, 2018).

La politique internationale des villes intelligentes se détermine par sa qualité descendante, qui se caractérise par l'organisation institutionnelle et la pratique de l'aménagement, les Chinois débutent leurs visions de la ville intelligente par l'agenda nationale harmonisée par le gouvernement central[2]. La capacité de gestion des villes-centre, au regard de leur périphérie, est renforcée par la promotion des T.I.C comme outil de gestion urbaine, d'écologie et le bas-carbone comme nouveau mode de développement durable et intelligent. La mise en œuvre se pose sur l'ancrage, à Pékin, d'un centre national pour l'Innovation, en faisant appel à la

[1] Pour les experts et les ingénieurs d'IBM, la ville est un système de services interreliés : les services pour les infrastructures urbaines, les services pour les entreprises et les acteurs institutionnels (dont les gouvernements locaux), les services aux particuliers. Chacun de ces systèmes est en lui-même un marché lucratif, où la maîtrise de la donnée (nous sommes au début de l'apparition du big data), de son traitement et de la circulation de l'information est vitale.

[2] Le ministère chinois de l'Industrie et des Technologies de l'information (MIIT) promeut, à la fin de l'année 2011, des programmes quinquennaux de développement de l'industrie de la sécurité de l'information, de l'Internet et du E-commerce dans le cadre de l'accord avec la Commission européenne sur les « Green Smart City ».

mobilisation de différents acteurs au niveau local, pour financer les projets par le partenariat public-privé (Caragliu.A & al, 2009).

La ville intelligente a eu des transformations longues et respiration rythmée d'avancée et de repli, avec décollement significatif dominant les relations entre agissements, espace urbain et société, elle doit synchroniser aux processus de transformation des villes sur la base de théories convergentes et divergentes et de réintégrer tous autres acteurs territoriaux aux évènements de changements d'une ville en projet d'être Smart city (Antoine Picon, 2018/1).

Cette émergence récente, nous oriente de réaliser une sélection entre les différentes directions et options qu'évoque la formule « Ville intelligente ». Antoine Picon, propose dans ce sens de prendre l'expression dans sa perception authentique : *« il part d'une hypothèse en apparence simple : dans la Smart City, dans la ville intelligente, il convient de prendre le terme intelligent en un sens beaucoup plus littéral qu'il pourrait y paraître. Intelligent au sens de ce qui apprend, comprend, raisonne. »* Accorder de l'intelligence à la ville partirait à la considérer comme un être vivant. L'hypothèse formulée par Antoine Picon ne tombe pas dans ce piège puisqu'il propose de déplacer la question de l'intelligence vers des entités non humaines, à savoir l'intelligence artificielle. Cela prouve que, de nombreux renvois à la « Ville intelligente » n'ont pas cette habileté (PICON Antoine, 2016).

La ville intelligente repose sur la vive utilisation des technologies de l'information et de la communication, mais il y a des équivoques qui se relient à la représentation de ville intelligente, tant au niveau d'infrastructures techniques et aux objectifs généraux en relation avec le développement de contenus électroniques et leur hybridation croissante avec le monde physique, hybridation souvent qualifiée de réalité augmentée, sa construction renvoie à un certain nombre d'enjeux clefs comme la possibilité de concilier qualité de vie urbaine et développement durable au moyen d'une gestion fine des ressources et des infrastructures techniques, qui permettrait d'obtenir le développement et la croissance exponentielle du marché de la ville intelligente justifie a posteriori ce choix, particulière par des réalisations comme celles de Songdo en Corée du Sud, Masdar à Abou Dhabi, ou à des projets comme Plan IT Valley au nord du Portugal.

La ville intelligente a des mécanismes d'apprentissage, de compréhension et de raisonnement, mais celles-ci se voient atténuées par une dynamique de développement durable qui peuvent annonce leur dépassement. Étant donné que les villes intelligentes apparient comme un

processus des innovations technologiques complexe, des stratégies d'entités locales et des pratiques qui expérimentent un nouveau rapport entre l'urbain où se compliquent chaque jour davantage l'humain et le non humain.

Selon le géographe spécialiste des nouvelles technologies, Emmanuel Eveno, la ville intelligente est un concept avec de nombreuses controverses à savoir : la rapidité de la diffusion de la ville intelligente, l'attractivité de ces villes à l'échelle nationale et mondiale, les dispositions planétaires qui admettent aux villes de se placer à la dimension mondiale par le label de la ville intelligente (Smart City) (Ghorra-Gobin, 2019).

Le chercheur Stève Bernardin part de l'hypothèse selon laquelle la ville intelligente est associée au perfectionnement, en tant que mode opératoire visant à répondre à toutes les difficultés par la science de sociologie des problèmes publics, il vise de focaliser son étude sur l'argumentation avantageuse des entrepreneurs en faveur de la ville intelligente. Tout en s'intéressant aux exigences politiques et sociales pour la création de la ville intelligente à partir des dialogues et d'observations qui peuvent être menées par un travail de terrain. Dont L'objectif est de provoquer des questions purement académiques et scientifiques pratiques, afin de trouver les nouvelles circonstances d'innovation, en vue de créer de « nouveaux modèles économiques » qui font l'adéquation entre l'offre de la ville et la demande des citoyens dans la clairvoyance de la résolution des problèmes urbains (Ghorra-Gobin, 2019).

2. 2 Ville participative et durable

La question de l'individu est au cœur des contestations de la ville intelligente, réglée et pilotée d'en haut ou ville censée naître d'une coordination plus ou moins spontanée[3], c'est qu'elle renvoie à une interrogation autrement plus fondamentale concernant les hommes et les femmes d'aujourd'hui et la façon dont ils envisagent leur identité et son évolution. Dans ce sens, la ville intelligente est naturellement se retrouve dans l'ensemble des démarches d'opérationnalisation, en effet les acteurs d'une ville ou d'un territoire doivent entamer une politique de transformation allant dans le sens de la transmutation de leur ville ou territoire en entité intelligente. C'est ce que constate l'urbaniste autrichien Rudolf Giffinger[4], dans ces travaux orientés vers la

[3] R. E. Park, On Social Control and Collective Behavior, Chicago University Press, Chicago, 1967, p. 3.

[4] L'Autrichien Rudolf Giffinger est un expert en *« recherche analytique sur le développement urbain et régional à l'université technologique de Vienne, la ville intelligente se définit selon six critères : l'économie, la mobilité, l'environnement, les habitants, le mode de vie et la gouvernance ».*

justification et la classification des « Smart city » européennes. C'est ainsi qu'il propose de décomposer la « Ville intelligente » en six tranches : « Smart Economy », « Smart mobility », « Smart gouvernance », « Smart people », « Smart environnement », « Smart living ». Conçue à base de critères exceptionnellement riches, la méthode de R. Gifinger permet en principe de mesurer l'intelligence et donc d'établir une classification entre les villes et territoires (Eveno Emmanuel, 2018).

Les habitants doivent participer plus que les promoteurs dans les villes intelligentes, dans le fait d'émettre et d'anticiper toutes contestations pouvant provenir de la société civile comme des habitants, il s'agit de dévoiler que l'humain et prioritaire que la technologie, et de faire droit à la montée en puissance d'un habitant qui, par le recours aux technologies numériques, devient aussi et de plus en plus un acteur de la ville. Plusieurs expériences en cours dans des « laboratoires urbains » rendent compte de ce phénomène. Ces « laboratoires urbains » (souvent appelés Urban Labs, même en France quand ils existent) s'efforcent d'organiser une meilleure diffusion de l'information municipale en direction de la population en passant par le « recrutement » d'habitants appelés à participer à des phases de tests de services ou d'actions dans l'espace public. Ces participations peuvent d'ailleurs aller jusqu'à des engagements budgétaires, en particulier dans le cadre des actions menées autour des « budgets participatifs ». (Eveno Emmanuel, 2018)

Toutefois, nous observons des politiques et leur réelle mise en œuvre de la ville intelligente ou Smart City à Casablanca, il est certain que l'application des mêmes mesures ne change pas encore réellement la réalité des villes Marocaines, dans leur matérialité, comme dans leur usage. En générale les politiques des villes intelligentes relèvent de méthodes de management urbain où l'intelligence est arrivée pour remplacer le durable, dans le sens que l'intelligence réalise une synthèse moderne des investissements numérique et durable. Mais, la mise en intelligence des villes marocaine apparaît plutôt comme une couche supplémentaire dans la dynamique de construction des villes par le projet urbain, lequel se signale par son rôle d'assembleur.

Postérieurement, le positionnement stratégique et la modulation des référentiels urbains intelligents seront nécessaires pour évaluer dans quelle mesure cette nouvelle « intelligence » des villes marocaines participe au développement durable sur le continent africain comme à Casablanca (Hernandez. F, 2015).

En 2010, l'exposition internationale de Shanghai intitulée : *« Une meilleure ville pour une meilleure vie »* a réclamé aux groupes mondiaux de réexaminer la manière dont nous vivons pour mieux manager les changements urbains et répondre aux exigences des générations actuelles et ultérieures. À l'horizon 2030, les Nations unies évaluent que plus de deux individus sur trois demeureront dans des villes[5], qui sont à ce titre concernées par les périls du réchauffement climatique (GREEN INNOVATION, 2019). En effet, les villes ont toujours été des milieux d'attractivité où le rattachement des populations et des mouvements se constate plus sérieux. Elles participent à l'innovation d'accessibilité et d'attractivités et polarisent les flux de natures marchandises, capitales et migratoires.

Notre réflexion se conduise vers la médiation et synergie entre les universités, entreprises, les collectivités territoriales avec d'autres entités publiques et privées et d'une façon générale, tous les acteurs de la ville avec les autres acteurs socioéconomiques. Ces groupements possèderont des liens d'échanges économiques, sociaux et technologiques, avec la présence de réseaux d'interactions et du transfert des connaissances via des antennes ou plates-formes démocratiques, économiques, pédagogiques (Bertacchini Y. , 2000). Pour la ville intelligente l'enjeu se pose en triple :

- L'agencement de l'environnement des localités d'échanges sociaux, économiques ;
- L'orientation de la ville en lien avec le tissu socio-économique local ;
- La communication de l'identité et des savoirs de la ville.

Simultanément, les différents acteurs de la ville, institutionnels, socioéconomiques, socio-éducatifs, collectivités territoriales…, ont un statut d'émetteurs et récepteurs agissants dans une position multiple : à la fois transmetteurs, et médiateurs. De ce fait, la ville devient un espace d'accès et d'expression entre tous les citoyens, suite à l'apparition et l'élargissement de nouveaux professionnels-amateurs du numérique, témoignent ainsi de leur engagement citoyen en mettant à la disposition des administrés, leur temps libre et leur passion, pour créer de nouveaux dispositifs sociotechniques d'innovation de services, d'invention de nouveaux usages du territoire (plateformes de diffusion de données publiques numériques).

L'exemple de Bilbao montre *:« qu'un geste architectural fort, combiné au dynamisme entrepreneurial, peut générer des retombées économiques importantes et contribuer à la*

[5] D'après GREEN INNOVATION les villes du monde consomment déjà 75 % de l'énergie produite dans le monde et émettent près de 80 % des gaz à effet de serre (G.E.S) alors qu'elles ne représentent que 2 % de la surface du globe.

valorisation du territoire, à plusieurs niveaux : les valeurs créées peuvent être économiques (nouveaux résidents, emplois générés ou induits, création d'entreprises, attractivité touristique, etc.), mais aussi immatérielles, comme l'amélioration de l'image d'un territoire ou de la qualité de vie de ses habitants » (Bochet B., 2004).

La considération de l'environnement et du développement durable de l'espace de la ville engendre des socles angulaires de la cité intelligente, en plus la ville doit être mieux managée par les nouvelles technologies de l'information et de la communication. Les pouvoirs publics doivent encourager les collectivités territoriales à adopter dans leur agenda la lutte contre le changement climatique, le contrôle de l'énergie et le développement d'opérations de sensibilisation et de suivis des acteurs socioéconomiques locaux présents sur leur territoire de la ville. La région par sa prééminence sur les autres collectivités territoriales et via ses prérogatives en termes de développement d'aménagement et d'urbanisme, elle doit utiliser ses compétences[6]propres, partagées et transférées par l'Etat pour rendre les villes durables, et donc intelligentes. Certaines villes, comme Casablanca au Maroc, ont engagé des opérations d'expertise à travers les espaces attachés à l'environnement et au contrôle énergétique[7].

Dans le même sens, l'Etat doit mettre en place des projets dans les zones urbaines à l'échelle des communes ou des quartiers pour remettre les villes plus durables. C'est le cas des intentions « écocité » ou « écoquartier » qui ont pour objectif de conduire les territoires urbains en société « post-carbone » le concept est d'introduire au Maroc la libéralisation de la croissance environnementale dans le cadre du plan villes durables. Les « écocités » doivent être dévoilées comme les futurs espaces de la modernité urbaine en associant l'aptitude environnementale et technologie surtout aux domaines des communications et des transports. Ces décisions permettront l'engagement des conversations entre l'État et les collectivités territoriales, par la mise en place d'un fonds de vision de développement des villes durable, intitulé « ville de demain », en coordination avec les grandes Caisses des dépôts et de gestion marocaine, afin de maintenir ces projets dans le cadre d'un programme d'investissement pour l'avenir (Rudolf Giffinger, 2019).

[6] Voir dans ce sens la loi organique des régions du Maroc 111.14.

[7] Le cas de la vile Domène (Isère), en France, qui a signé un contrat de performance énergétique (CPE) avec le groupe Schneider Electric, à destination des bâtiments publics. L'objectif est de rénover et de diminuer la consommation d'électricité de 14 %.

Les perspectives est l'intégration dans les grands projets de villes nouvelles intelligentes le développement durable sur le numérique et dans l'univers d'informations urbaines comme enjeux clefs qui comporte aux différents types de mesures et d'enregistrements. Dans cette perspective, en peut utiliser l'expérience d'une « route connectée » d'où la mise en place de divers capteurs qui peuvent rassembler en temps réel des données sur les déplacements des véhicules et humaines, de l'éclairage public, de la propreté…, aussi bien tout autres caractères environnementaux et du développement durable. L'objectif est d'arriver à la réalisation d'un plateau d'informations pour l'administration, le secteur privé et les autres acteurs territoriaux afin de proposer des services innovants à l'interface des mondes physique et numérique, dans ce sens il faut implanter des plans de développement de l'intelligence urbaine en cohérence avec chaque ville, en liaison avec une stratégie numérique affichée par l'Etat pour favoriser la transition énergétique, proposer de nouvelles solutions de mobilité, lutter contre le chômage et la pauvreté, ou aider à la création d'entreprises… D'une manière semblable, l'application des technologies de l'information et de la communication à la ville dans la vision de la rendre durable réclame un investissement croissant de la part des collectivités territoriales et des villes.

3. SYSTEME STRUCTUREL INTELLIGENT

En général les villes intelligentes s'appuient sur trois piliers à savoirs (figure 2) :

- La technologie intelligente ;
- Le personnel intelligent ;
- La collaboration intelligente.

Après l'explication du concept de la ville intelligente au niveau de l'introduction générale, nous allons opté pour la vision que ; la ville ne sera intelligente que lorsqu'elle s'engage aux investissements, dans le capital humain et social et dans les infrastructures de communication classique (transport) et moderne (T.I.C), en favorisant la croissance économique durable et une bonne qualité de vie, avec une gérance éclairée des ressources naturelles, dans le cadre d'une administration territoriale de proximité et participative (Caragliu, Del Bo C, & Nijkamp P, 2011).

Figure 2:Piliers de l'intelligence urbaine

(Réaliser par moi-même, OUAZIZ Ali, 04/2021)

Ce que nous pouvons proposer, après la citation des trois piliers en dessus d'une ville intelligente, c'est d'intégrer les différents aspects d'intelligence. Notre résonnement considère que la ville ne peut pas être qualifiée intelligente, ni stupide, mais peut être décomposée en caractéristiques structurelles et culturelles. Pour bien dégager les composantes propres de la gouvernance de la ville intelligente d'une façon progressive, nous estimerions dans ce cadre d'attirer le capital humain qualifier à investir à la ville dans le cadre de collaborations entre les différents acteurs socioéconomiques organisés et individuels en recourant aux technologies de l'information et de la communication et collaboration urbaine intelligente plus élevée. J'illustre, qu'il soit important de noter que la question de savoir si le niveau de transformation plus élevé correspond à la ville intelligente ou non est une action de question empirique, et non une question conceptuelle. L'administration de qualité et des élites politiques peuvent se traduire par des interférences solides au niveau urbain et en collaboration intelligente avec les initiatives destinées à faire fonctionner les choses concrètement, qui correspond à la gouvernance d'une ville intelligente opérationnelle avec les bons choix stratégiques mis en œuvre par des politiques choisies de manière efficace et efficiente.

4. SYSTEME DE GOUVERNANCE INTELLIGENT

Une association entre la gestion gouvernementale dans la ville à travers les services déconcentrés et décentralisés, doit se qualifie elle-même intelligente et approuver le développement de la ville en la favorisant dans certains domaines qui promus les initiatives en faveur d'une ville intelligente, dans la nécessité de restructurer le processus décisionnel[8] de gouvernance intelligente et l'application des décisions de collaboration urbaine intelligente entre les différents acteurs de la ville.

Nous rangeons cette conceptualisation dans ce que souligne (Axhausen KW et al, 2012) : *« la gouvernance intelligente est une fonction d'intelligence bien plus puissante pour assurer la coordination des multiples composantes qui constituent la ville intelligente. C'est une structure qui rassemble les fonctions classiques de l'État et des entreprises »*. Dans le même sens la gouvernance intelligente vue par (Agnew D et Tapscott D, 1999) : *« est une adoption généralisée d'un modèle de gouvernance plus locale, caractérisée par une plus grande connectivité, facilitée par les nouvelles technologies »*. Mais (Nijkamp P et al N. , 2012) soulignent que : *« la gouvernance intelligente concerne les structures de gouvernance proactives et ouvertes d'esprit, qui associent l'ensemble des acteurs, dans le but de renforcer la performance socioéconomique et écologique des villes et de faire face aux externalités négatives et aux effets de sentier dus à l'histoire »*.

L'objectif est de rendre la ville plus énergique en réformant le suivi et la gestion de ses infrastructures principales, voirie, systèmes de transport, réseaux électricité, l'eau et l'assainissement en temps réel. Dans cette vision, l'installation des capteurs aux différents points stratégiques de la ville, s'avère un outil clef, également des bases de données qui permettent de garder les traces des informations qu'il produit, des volumes de circulation aux consommations d'énergie et d'eau…, ce qui génère un ensemble d'interceptions et de mesures qui peuvent s'adopter aux événements permettant de suivre de près, ce qui se passe à la ville.

Dans ce sens, le bon fonctionnement est à présent devenu inséparable à l'évolution de la notion de métabolisme urbain en témoigne (Bélanger P., 2017), comme à l'origine de l'empreinte environnementale les auteurs comme Erik Swyngedouw, Sabine Barles ou Pierre Bélanger,

[8] L'UNESCAP (2007) souligne que la gouvernance intelligente est « le processus décisionnel et le processus par lequel les décisions sont appliquées (ou non) ».

affirment que la contribution spécifique des infrastructures à cette empreinte est fondée sur des corrélations entre données (Barles S., 2007,), qui ne sont pas forcément à expliquer, mais simplement à constater par une approche néo-cybernétique et systémique, qui tiennent au flottement épistémologique affectant la notion même de science des villes fondées sur l'exploitation du big data et intelligence artificielle (Antoine Picon, 2018/1).

L'intérêt pour la ville intelligente et sa gouvernance doit connaître une croissance rapide par des approches adoptées qui ne complique l'analyse de plusieurs publications indiquant l'importance accordée aux technologies intelligentes, au personnel intelligent ou à la collaboration intelligente en tant que caractéristiques des villes intelligentes. La vision pour la ville se configure par la transformation et la progression aux évolutions de la gouvernance urbaine, l'amélioration des résultats ou d'autres processus plus ouverts pour revendiquer la légitimité de la gouvernance de la ville intelligente. Nous sommes en faveur d'une perspective globale qui consiste à évoquer de nouvelles formes de collaboration humaine en usant aux T.I.C pour obtenir de meilleurs résultats et des processus de gouvernance plus ouverts en matière de gouvernement électronique, qui doit être étudié comme un processus complexe de changement institutionnel considérant la nature politique des visions séduisantes de la gouvernance socio-technologique (Albert Meijer et Manuel Pedro Rodríguez Bolívar, 2016).

La gouvernance de la ville intelligente consiste à imaginer de nouvelles formes de collaboration humaine entre les dirigeants communaux et les directeurs des services déconcentrés de la ville, ils doivent bien comprendre que la technologie en soi ne va pas rendre la ville plus intelligente. La construction d'une ville intelligente passe par la compréhension politique de la technologie, suivi d'une approche processus pour gérer la ville intelligente émergente et une prise en considération des gains économiques et autres valeurs publiques. La ville sera confrontée à des défis de production de richesse et d'innovation, mais aussi assurer la santé et le développement durable, elle doit être vertes et sûres, mais aussi dynamiques sur le plan culturel (Pierre J, 1999), elle doit être en mesure d'intégrer des populations toujours plus nombreuses aux origines (culturelles, religieuses, socioéconomiques, académiques…) variées, afin de mettre l'accent sur les administrations de la ville en tant que centre de gouvernance s'accompagne d'un intérêt de la part du monde universitaire, dans le sens ou la gouvernance urbaine est devenue un domaine académique bien développé et essentiel pour résoudre les problèmes globaux (Barber B, 2013).

Rendre la ville intelligente est un objectif à laquelle personne ne peut s'opposer par ce qu'il se traduit par des solutions de gouvernance intelligente plus efficaces aux difficultés sociales, pour se faire les politiciens et les administrateurs de la ville devrait tenter de résoudre tous les problèmes de la ville par la technologie et l'innovation sont peu à peu reliées à la gouvernance urbaine en vue de définir des approches susceptibles de rendre la ville plus intelligente (Landry, 2006), et renforcer la capacité des systèmes urbains pour faire face à tous les problèmes et produire une large gamme de valeurs publiques. Cette initiative doit constituer un partenariat entre des entreprises, les autorités, les organismes de recherche et la population, dont l'objectif est de développer la zone métropolitaine de la ville pour en faire une ville intelligente, en privilégiant certaines questions, comme la vie quotidienne, le travail, la mobilité, les installations publiques et les données ouvertes (Albert Meijer et Manuel Pedro Rodríguez Bolívar, 2016).

Le système de gouvernement intelligent se base sur l'intégration des systèmes d'informations et de réseaux de communication intelligents, crée une gouvernance transparente et un gouvernement numérique efficace, grâce à des politiques innovantes, lutte contre les défis financiers, environnementaux, et de services de la ville afin d'améliorer la qualité de vie des citoyens, afin d'obtenir des avantages à long terme et un développement intelligent de la ville.

Le gouvernement doit numériser les services municipaux et faciliter la communication au sein de la ville et de ses services, mais aussi entre les pouvoirs publics et les citoyens, en aidant les deux parties à mieux comprendre le raisonnement et les exigences de l'autre. Les services devraient être améliorés en minimisant les délais bureaucratiques et en augmentant l'efficacité des interactions bidirectionnelles, tout en tenant compte également des besoins et des expériences des citoyens. Les caractéristiques de la gouvernance intelligente doivent être fonctionnelle par le droit, le système hiérarchique et données pertinentes. En plus sécurisée par la connexion Internet et système de communication en Intranet, application de la loi, système judiciaire. En conséquence la mise en place d'une assise intelligente et politiques, de développement intelligent, gouvernement numérique convivial et efficace, communication efficace, données ouvertes au public & Conception et autres caractéristiques (Rochet C, 2015).

CONCLUSIONS ET ORIENTATIONS FUTURES

Pour le développement futur des villes intelligentes, des définitions des villes intelligentes et participatives de chaque système du concept doivent être présentées. Par cette synthèse, nous voulons établir une base pour comprendre les concepts, les outils, les actions et les objectifs des systèmes, qui appartiennent à la fois aux concepts Smart. Pour le développement de la gestion de crise et de la résilience dans les villes, des solutions, qui fusionneront les philosophies des concepts de ville intelligente et de ville durable, doivent être mises en œuvre et pour une mise en œuvre réussie, les relations au sein d'une structure claire de concepts, de systèmes et de leurs composants doivent être comprises. L'objectif est de soutenir l'évaluation territoriale au sein de la ville et de guider en permanence les responsables de sa mise en œuvre, continuellement les dirigeants à choisir les bonnes solutions à mettre en œuvre, afin de mettre en place les pratiques les plus appropriées dans la ville de demain. Nous résumons les possibilités de comment l'intelligence peut être un atout précieux dans le concept de ville participative et durable.

L'ambition en tant que chercheur est de rendre la ville marocaine intelligente, la remettre même consciente aux expérimentations et réalisations actuelles à l'internationale, et au-delà de ce que prescrivent les techniques disponibles au niveau national, cette ambition n'est pas première pour la ville intelligente qu'apparaît dans une dynamique proportionnellement technologique avec ses corollaires techno-optimistes ou techno pessimiste. L'objectif est de minimiser l'apport de la technologie par rapport à l'intelligence qui à son caractère partiellement non humain, à une association inédite entre les hommes, les machines et les algorithmes. Pour une ville dont les outils numériques permettent d'optimiser le fonctionnement et la durabilité, en même temps que la qualité de vie de ses habitants et le type de relations qu'ils entretiennent les uns avec les autres, dans le sens où la ville fait preuve d'une forme d'intelligence non semblable à son passé.

REFERENCES

Agnew D et Tapscott D. (1999). Governance in the Digital Economy. The Importance of Human Development. . *Finance & Development 36(4):* , 34-37.

Albert Meijer et Manuel Pedro Rodríguez Bolívar. (2016). LA GOUVERNANCE DES VILLES INTELLIGENTES. ANALYSE DE LA LITTÉRATURE SUR LA GOUVERNANCE URBAINE INTELLIGENTE. *I.I.S.A. | « Revue Internationale des Sciences Administratives »* , 2016/2 Vol. 82 | pages 417 à 435.

Axhausen KW et al, B. M. (2012). Smart Cities of the Future. *European Physical Journal 214 :*, 481-518.

Barber B. (2013). If Mayors Ruled the World : Dysfunctional Nations, Rising Cities. . *New Haven : Yale University Press.*

Bertacchini, Y. (2000). 2000, "Information et veille territoriales: représentation du complexe local et émergence d'un projet d'intelligence territoriale", . *Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la Communication,*. Université d'Aix-Marseille III, Lab.

Bhowmick, A. F., & et al. (2012). *IBM Intelligent Operations Center for Smarter Cities All You Need to Know to Administer.*

Bochet B., G. J. (2004). 2004, La ville dense et durable : un modèle européen pour la ville, . *Géoconfluences, Lausanne.*

Caragliu A., D. B. (2009). Smart cities in Europe, . *Serie Research Memoranda 0048, VU University Amsterdam, Faculty of Economics, Business Administration and Econometrics.*

Caragliu, A., Del Bo C, & Nijkamp P. (2011). Smart Cities in Europe. *Journal of Urban Technology 18(2) :*, 65-82.

Cavada, M., Hunt, D.V.L., & Rogers C.D.F. (2014). Smart cities: contradicting definitions and unclear measures. *In: World Sustainability Forum 2014—Conference Proceedings*, (pp. Paper, pp 1–13).

Emmanuel Eveno. (2018). La Ville intelligente: objet au coeur de nombreuses contreverses. *Les éditions de la Maison des sciences de l'Homme, openedition.*, 37.

Ghorra-Gobin, C. (2019). Smart City :"fiction" et innovation stratégique. *Quaderni [En ligne], mis en ligne le 15 mai 2018, consulté le 31 mai 2018. URL : http://journals.openedition.org/quaderni/1169* , 5-15.

Giffinger, R. F., & al, e. (2007). Smart Cities Ranking of European Medium-Sized Cities.

GREEN INNOVATION. (2019, 02 08). La ville intelligente, un impératif en devenir. *GREEN INNOVATION*, pp. https://www.green-innovation.fr/2014/04/28/la-ville-intelligente-un-imperatif-en-devenir/.

Hernandez. F. (2015). *« Assembler les projets pour faire territoire. D'une exploration compré- hensive des pratiques à la formalisation d'un cadre d'analyse », mémoire d'Habilitation à Diriger des Recherches, soutenu le 3 décembre 2015 à l'Institut d'Urban.* grenoble.

India Smart Cities Council. (2016). *Smart Cities India Readiness Guide.*

Institution British Standards. (2014). *Smart City Service Framework—Guide Customer to Establishing Strategies for Smart Cities and Communities.*

ITU Telecom World. (12–15, October 2015.). Smart solutions from experts. *Telecom World conference.* Budapest,.

Nicolas Douay. (2017/2). SMART CITIES A SPATIALISED INTELLIGENCE, ANTOINE PICON, CHICHESTER: WILEY, 2015. *Université Paris-Est Marne la Vallée | « Flux »N° 108 ; https://www.cairn.info/revue-flux-2017-2-page-111.htm* , pages 111 à 112.

Nijkamp P et al, K. K. (2012). Smart cities in perspective – a comparative European study by means of self-organizing maps. Innovation: . *The European Journal of Social Science Research 25(2) :* , 229-246.

PICON. (2015). Smart Cities, A Spatialised Intelligence, . *Wiley, AD Primer serie.*

Ramaprasad, A., Sánchez-ortiz, & A.Syn, T. (2017). A unified definition of a smart city. *Int. Fed. Inf.Process.*, 13–24. doi:https://doi.org/10.1007/978-3-319-64677-0

Rochet C. (2015). *Urban lifecycle management: a research program for smart government of smart cities. Institut de management Public t Gouvernance Territoriale.* Marseille.

Rudolf Giffinger. (2019, 02 13). *La ville intelligente, un impératif en devenir.* Récupéré sur GREEN INNOVATION: https://www.green-innovation.fr/2014/04/28/la-ville-intelligente-un-imperatif-en-devenir/

Le partage de connaissances et la formation du capital intellectuel dans les sociétés de l'industrie laitière marocaines : une étude exploratoire

Knowledge sharing and intellectual capital formation in Moroccan dairy companies: an exploratory study

Ali ID-KADDOUR, PHD Doctorant chercheur, (LEFCG), l'Ecole Nationale de Commerce et de Gestion de Settat, Université Hassan premier, Settat, Maroc.

Nezha BAGHAR, Professeur de l'Enseignement Supérieur à l'Ecole Nationale de Commerce et de Gestion de Settat, Université Hassan premier, Settat, Maroc.

الملخص: في الاقتصاد القائم على المعرفة ، يصبح الرأس المال الفكري ، المعترف به كمعرفة قابلة للتحويل إلى قيمة ، أحد الأصول الاستراتيجية. تعد مشاركة المعرفة بين الموظفين عنصرًا مهمًا في رأس المال هذا. باستخدام منهجية نوعية ودراسة حالة استكشافية، أظهرت النتائج أن تبادل المعرفة داخل الشركات في صناعة الألبان في المغرب هو ممارسة تلقائية. إلا أن الموظفين الذين شملهم الاستطلاع والمجيبون على الاستبيان موافقون على منح الحوافز في هذا الصدد. لذلك، فإن التحدي المتمثل في وضع آلية لتقييم وقياس الفائدة والإبداع من تدفقات المعرفة أمر ضروري.

Abstract : In an knowledge economy, intellectual capital, recognized as knowledge convertible into value, is becoming a strategic asset. Knowledge sharing among employees is an important component of this capital. Using a qualitative methodology and an exploratory case study, the results showed that the knowledge sharing within dairy industry companies in Morocco is a spontaneous practice. However, the employees interviewed and respondents to the questionnaire agree on the granting of incentives in this regard. Therefore, the challenge of setting up a mechanism for assessing and measuring the usefulness and creativity of knowledge flows is necessary.

1. Introduction

Dans l'ère d'une économie immatérielle, la connaissance pèse, de plus en plus, et constitue remarquablement une source d'avantage compétitif stratégique (Nahapiet et Ghoshal, 1998; Spender et Grant, 1996). La croissance des organisations a fait ressortir que, la réussite économique dépend d'avantage de la connaissance et de son application au détriment des ressources matérielles traditionnelles. Dans ce contexte, le capital intellectuel s'impose comme étant un actif précieux et inévitable pour assurer la pérennité de l'entreprise (Nonaka et Takeuchi, 1995). La reconnaissance de la connaissance comme ressource clé des organisations d'aujourd'hui confirme le besoin de processus qui facilitent sa gestion notamment son partage (Drucker, 1993).

Au Maroc, peu d'études sont réalisées pour comprendre les pratiques de gestion du capital intellectuel généralement dans les entreprises et le partage de connaissances particulièrement. Cette étude, qui est la première dans le secteur privé marocain selon notre connaissance, vise à explorer et comprendre comment les employés des entreprises de l'industrie laitière au Maroc, perçoivent le partage de connaissances en mettant l'accent sur les freins et les motivations de son transfert.

Pour atteindre l'objectif esquissé, une étude qualitative exploratoire, basée sur des entretiens semi-directifs et des questionnaires, est menée auprès d'un échantillon 110 employés de différents niveaux hiérarchiques de trois sociétés détenant plus 87% des parts du marché de la filière.

Les résultats ont montré que le partage des connaissances, et malgré que certains employés aient supposé la possibilité que des salariés s'abstiennent à partager leur connaissance pour diverses raisons, il a été constaté que le partage ne s'agit pas d'un problème et fait partie du travail. Pourtant, 80% des employés soutiennent l'octroi des récompenses ou des reconnaissances non monétaire. La mise en place d'un système d'évaluation, afin de garantir l'équité dans l'allocation des incitations, est une mission difficile, mais nécessaire.

Les conclusions de cet études sont d'utilité pour enrichir l'état des connaissances relatif à la gestion du capital intellectuel notamment le partage de connaissances, et pour comprendre les pratiques spécifiques au secteur laitier, affichant un PBR élevé, en matière de gestion des connaissances.

2. Capital intellectuel : connaissances convertibles en valeur.

De nombreuses définitions sont avancées pour déterminer le concept du capital intellectuel (CI ci-après). Pourtant, aucune d'elles ne fait objet d'unanimité. En effet, beaucoup d'ambiguïté et de confusion entoure ce concept quant à sa nature et à son entendue. Différents théoriciens et praticiens abordent le CI de perspectives, d'approches ou de disciplines différentes, en utilisant le même langage pour décrire des choses différentes.

Tzu, Roos et Pike (2007) affirment que la confusion persistante concerne la catégorisation du CI et les

taxonomies utilisées. Les définitions semblent avoir un fondement similaire, mais elles sont formulées différemment. Les différences constatées dans les définitions existantes sont dues au niveau d'analyse (individuel ou collectif), à la dimension temporelle (création actuelle ou future de la valeur) et à la nature qualitative du capital intellectuel (Swart, 2006). Marr et Moustaghfir (2005) ont conclu que les définitions recensées sont dépendantes aux perspectives managériales préconisées. Selon l'OCDE (2006), Il ne subsiste pas de définition communément admise du terme « actif intellectuel » compte tenu de la diversité des acteurs concernés et de leurs divers intérêts concernant la question de la mesure et de la gestion des actifs intellectuels. Les intangibles (immatériels), les actifs de connaissances et le capital intellectuel sont interchangeables. Les trois concepts sont largement utilisés : les intangibles dans la littérature comptable, les actifs de connaissances par les économistes et le capital intellectuel dans la littérature managériale et légale. Dès qu'ils sont protégés légalement comme le cas des brevets, des marques ou des droits d'auteur, ces actifs sont désignés par la propriété intellectuelle (Lev, 2001).

En 1969, Kenneth Galbraith a utilisé pour la première fois le concept dans le sens de la mise en action du savoir et de la compétence pour la création des produits et des services (Bontis, 1998). Depuis, les définitions se poursuivent notamment avec l'intérêt accru au capital intellectuel qui coïncide avec l'émergence de l'ère de l'économie de connaissance au début des années 90. Teece (1998) affirme que le CI est les sources spécifiques de l'entreprise qui sont impossibles à imiter. Nonaca et al (2000) définissent le CI en tant que les ressources spécifiques de l'entreprise et qui sont indispensables à la création de la valeur. Edvinsson and Sullivan (1996) définissent le CI comme étant la connaissance convertible en valeur. On peut déduire de ces définitions que la connaissance est un élément critique par son inclusion dans toutes les définitions. Dans ce sens, une organisation se concentre sur la génération d'idées qui produiront des innovations, soutien d'avantage son potentiel de durabilité sur le marché et donc sa capacité d'augmentation de la richesse. Pour cette raison, une gestion efficace du CI est indispensable d'avoir lieu.

Le capital intellectuel est défini également par l'identification de ses composantes : capital humain, capital structurel (interne ou organisationnel) et capital relationnel (ou externe) (Becker, 1964 ; Itami, 1987 ; Hall,1989 ; Brooking, 1996 ; Sveiby, 1997 ; Stewart, 1997 ; Edvinsson et Malone, 1997 ; OCDE, 1999 ; Kaplan et Norton ,2004 et Edvinsson, 2013).En partant d'une logique économique pour identifier le retour sur investissement en capital humain, notamment la compétence et la connaissance, Becker (1964) a contribué à la théorie de l'une des composantes principale du CI : le capital humain .

Allee (1999) a élaboré un modèle de définition du CI intitulé « le modèle populaire du capital intellectuel ». Son idée de base est que la valeur est générée en facilitant le flux de connaissances dans l'entreprise et en convertissant ces connaissances en valeur sous forme de capital externe, de capital humain et de capital structurel. Au cœur l'intersection de ces capitaux, se situent les valeurs telles que le respect des

individus ou la confiance, qui soutiennent la création des connaissances et leur conversion en richesse. L'adoption de telles valeurs élargit ou restreint le mouvement et l'échange de connaissances. L'objectif est de convertir les connaissances en valeur ou en capital dans toute l'entreprise.

Etant donné que la connaissance est la substance capitale du capital intellectuel, la section suivante explore la notion de ce concept ainsi que sa typologie.

3. Connaissance : Définition et typologie.

Larousse définit la connaissance comme étant « Action, fait de comprendre, de connaître les propriétés, les caractéristiques, les traits spécifiques de quelque chose » [1] .Grand nombre de définitions des connaissances, est apparu au fil des années, mais seules quelques-unes ont été discutées.

Nonaka (1994) a défini la connaissance en tant qu'une véritable croyance justifié. De sa part, Allee (1997) la considère comme une expérience qui peut être communiquée et partagée. Davenport & Prusak (1998) voient la connaissance comme étant un mélange fluide d'expérience encadrée, de valeurs, d'informations contextuelles et d'expertise qui fournit un cadre pour évaluer et intégrer de nouvelles expériences et informations. Elle provient et elle est appliquée dans l'esprit des connaisseurs. Dans les organisations, elle devient souvent intégrée non seulement dans des documents ou dans des bases de données, mais également dans les routines organisationnelles, les processus, les pratiques et les normes. Tsoukas et Vladimirou (2001) la qualifient de la capacité individuelle de faire des distinctions dans le domaine collectif d'action, basé sur l'appréciation du contexte ou de la théorie, ou des deux à la fois.

Il existe différentes interprétations et perspectives dans les définitions des connaissances avec des similarités dans leur objectif. À l'exception de Nonaka (1994), qui reste fidèle à la tradition épistémologique, les définitions suggèrent des actions à des formes différentes. Allee (1997) et Davenport et Prusak (1998) incluent le mot expérience, mais Allee va plus loin en mentionnant «Une expérience qui peut être communiquée et partagée». Tsoukas et Vladimirou (2001) incluent également l'action et l'application comme facteurs clés, en impliquant la capacité de comprendre et de réfléchir au-delà des informations et des situations au fur et à mesure qu'elles se produisent, et prendre des actions afin d'améliorer la compréhension. Ce qui est commun aux définitions des connaissances et à celles du capital intellectuel, est l'identification des actions concrétisées. Ceci constitue l'aspect critique de la connaissance du point de vue des entreprises, car les connaissances statiques, sont loin d'ajouter de la valeur. Les gens sont généralement disposés à donner leurs connaissances s'ils sont invités ou encouragés.

Bien que les définitions de la connaissance soient nombreuses et justifiées en raison du point de vue de chaque auteur, la littérature a tendance à se concentrer sur deux formes de connaissances : la connaissance tacite et la connaissance explicite. La connaissance tacite est une connaissance appartenant

[1] https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/connaissance/18273 [consulté en juin 2020]

à l'individu qui n'est pas facilement exprimée ou codifiée. La connaissance explicite / codifiée est une connaissance qui est écrite comme les procédures organisationnelles ou formules scientifiques.

Sous une optique organisationnelle, il existe une troisième importante catégorie de connaissances. Si les conditions sont réunies pour obtenir des connaissances, les connaissances implicites ouvrent une voie pour les organisations ayant accès à certains aspects de connaissances tacites. L'articulation des connaissances à travers la voie implicite leur donne l'opportunité de devenir explicite. La connaissance explicite permet de construire le capital intellectuel. Par la raison de leur reconnaissance de la valeur des connaissances implicites, Tsoukas et Vladimirou (2001) et Firestone et McElroy (2003) critiquent Nonaka (1991) et Nonaka et Takeuchi (1995). Ils affirement que cette approche est trop simpliste car elle ne concerne que les connaissances tacites et explicites sans tenir compte de l'introduction de la connaissance implicite par Polanyi (1967).

Nonaka (1991) utilise le mot articulation (externalisation) pour indiquer la conversion des connaissances tacites en connaissances explicites et l'internalisation pour illustrer l'utilisation des connaissances explicites, afin d'améliorer les connaissances des individus. Nonaka signale ainsi sa conviction que, la connaissance tacite peut être rendue explicite. Nonaka a développé quatre approches de conversion de la connaissance :

La socialisation (le partage de connaissances tacites entre individus) : La socialisation représente le processus de transmission de connaissances tacites. Il s'agit de transmettre des modèles mentaux ou des compétences techniques. Le transfert d'un savoir-faire se fait généralement par l'observation, l'imitation et par la pratique.

- **L'externalisation (tacite vers explicite) :** C'est le processus qui permet le passage des connaissances tacites en connaissances explicites, sous forme de concepts, modèles ou hypothèses. Autrement dit, c'est l'expression des connaissances tacites, et les traduire pour qu'elles soient comprises par les autres .La modélisation d'un concept passe souvent par des dialogues et des échanges entre individus.
- **L'intériorisation (explicite vers tacite)** : c'est est le processus de conversion des connaissances explicites vers des connaissances tacites. Elle emprunte la forme d'un apprentissage avec des supports tels les documents, les manuels, etc. Elle résulte surtout de la pratique répétée d'un savoir ou d'un savoir-faire. C'est aussi ce qu'on appelle "apprendre en faisant" (learning by doing).
- **La combinaison (explicite vers explicite)** : c'est le processus par lequel se fait la création de connaissances explicites à partir de la restructuration d'un ensemble de connaissances explicites acquises par différents canaux de communication.

Nonaka, en collaboration avec Takeuchi, a développé le modèle SECI (Socialisation,

Externalisation, Combinaison, Intériorisation) de la conversion des connaissances, figure 1 ci-dessous:

Figure 1 :Modes de conversion de connaissances de Nonaka

	Connaissance tacite	Connaissance explicite
Connaissance tacite	Socialisation	Externalisation
Connaissance explicite	Intériorisation	Combinaison

Source: Nonaka (1994)

Selon Chafiqi et EL Moustafid (2004), « ces transferts nécessitent des facteurs favorisant leur réalisation. On peut en distinguer quatre :

- L'environnement pour la socialisation;
- Les échanges pour l'externalisation;
- Les réseaux pour la combinaison;
- L'apprentissage pour l'internalisation. »

Le modèle SECI a eu une influence majeure, notamment au niveau organisationnel et dans la littérature relative à la gestion des connaissances. Cependant, plusieurs auteurs (comme Snowden, 2002; Smart et al. ,2003; Firestone et McElroy, 2003) critiquent le modèle SECI d'avoir supposé que la connaissance tacite est transférable, alors que c'est la connaissance implicite qu'elle est en réalité. Par conséquent, ses détracteurs considèrent que le modèle SECI ne prend pas en compte les connaissances implicites.

L'OCDE (1996) a distingué les différents types de savoir: le "savoir-quoi", le "savoir-pourquoi", le "savoir-comment" (ou savoir-faire). La notion de savoir est beaucoup plus large que la notion d'information, qui se limite généralement au "savoir-quoi" et au "savoir-pourquoi". Cook et Brown (2005) examinant la connaissance et le savoir, affirment que la connaissance, est quelque chose d'acquise, alors que le savoir est pratique en indiquant qu'ils sont complémentaires. L'importance et la valeur des connaissances ne résident pas seulement dans leur possession, mais aussi dans leur mise en œuvre.

La recherche de Barth (2005) examine les types de connaissances et leurs propriétés, et ses travaux sont utiles pour les organisations qui cherchent à optimiser leur accès aux connaissances pour créer un capital intellectuel. Il a tenu compte des connaissances explicites, tacites et implicites, identifiant respectivement leur valeur, comment en profiter et qui en est propriétaire. Cette approche permet aux organisations de comprendre les attentes en matière de connaissances et comment elles peuvent maximiser les avantages à tirer des connaissances disponibles. Le tableau 3 ci-dessous a été conçu par Barth (2005) pour illustrer les types de connaissances et leurs Propriétés.

Tableau 1 : Types de connaissances et ses propriétés.

Informations clés et actifs intellectuels	Quelle valeur ?	Comment en tirer profit?	Qui possède les actifs ?
Explicite: - Données de transaction - Produits de travail (docs) - Notes de recherche, etc. - E-mail et correspondance - Brevets et propriété intellectuelle	De valeur	Collecter	Organisation
Tacite: - Expérience - Compétence - Relations - Réputation	Inestimable	Relier	Individus
Implicite: - conversations - confiance - valeurs	Intangible	Cultiver	Communauté

Source: Barth (2005)

La connaissance individuelle des personnes ainsi que la connaissance collective développée à la suite de l'interaction des employés peut fournir un «centre de connaissances», à travers lequel, l'organisation serait en mesure de fonctionner. Les compétences des employés englobent leurs connaissances, leurs aptitudes et leur expertise et fournissent « « le savoir-faire », « le savoir -comment » et « le savoir-pourquoi » essentielles à l'organisation. Pourtant, il est difficile, sinon impossible, de transférer ces connaissances d'une forme tacite à une forme explicite. Pour que les organisations fonctionnent, la connaissance est le l'oxygène dont ils dépendent. Elle s'infiltre dans toute activité dans l'organisation. Afin de maximiser sa valeur, il est nécessaire que la direction trouve des moyens pour mobiliser cette base de connaissances, en vue de créer de nouvelles connaissances pour le développement et l'expansion des compétences clés.

Sur le plan organisationnel, il existe une vulnérabilité du capital intellectuel. Les organisations ne sont pas propriétaires de leur personnel, car elles les embauchent pour une certaine période (Stewart, 1997). Les organisations ont accès aux connaissances des personnes employés, contre une récompense monétaire (salaires). Les gens peuvent quitter une organisation à tout moment en emportant avec eux leurs connaissances et leurs compétences, ce qui met les organisations à la merci des caprices de leurs

employés. Cependant, c'est souvent le cas où la contribution d'un employé n'est pas reconnue ou n'est pas connue jusqu'à la constatation du déficit, au niveau des connaissances après son départ. Il en résulte de prendre des mesures encourageant la culture de partage spontané de connaissances au sein de l'entreprise.

4. Partage de connaissances : Freins et motivations.

Le partage des connaissances est vital pour l'organisation. Helmstadter (2003) a défini le partage des connaissances comme des interactions entre les acteurs humains où la matière première est la connaissance. Selon Nonaka (1991), Les entreprises qui créent des connaissances, sont des organismes vivants. Lors du partage des connaissances, l'organisation continuera à se développer et à croitre. Le développement des idées et de la création de connaissances, est destiné non seulement à générer des produits, mais aussi comme une source d'idées pour reconcevoir l'organisation, sa structure, ses systèmes et ses processus. La création de connaissances peut favoriser une conception complète du fonctionnement d'une organisation. La valeur des produits et des services, est une fonction croissante des connaissances qui y sont intégrées.

Bien que le concept de partage des connaissances soit louable, des problèmes peuvent surgir dans le processus lui-même. Bender et Fish (2000) ont souligné que les gens peuvent transmettre des données ou des informations, mais la connaissance elle-même doit être générée dans l'esprit de l'individu. Dans ce cas, il existe plusieurs façons de partager des connaissances.

Le partage des connaissances se produit lorsque l'on est prêt à aider et à apprendre aux autres, lors de l'acquisition de nouvelles compétences. «Apprentissage» signifie «digestion», «absorption» et «application» (Senge, 1990). L'argument de Sveiby (2001) peut prouver ce point, c'est-à-dire que, l'interaction des connaissances entre les individus leur permet d'améliorer leurs compétences et de générer de nouvelles connaissances les uns avec les autres. L'affirmation d'Allee (1997) stipulant que le savoir s'étend avec l'utilisation, met en évidence le phénomène du savoir qui permet aux gens, en partagent leur savoir, de ne pas perdre ce qu'ils ont donné, mais de pouvoir en fait, augmenter leur savoir par réciprocité via l'acte de partage. Encourager le partage des connaissances est considéré comme important. À mesure que les connaissances des employés augmentent, ces connaissances seront transférées aux activités auxquelles ils participent. Ces actions généreront de la valeur pour l'organisation. Lorsqu'il y a une bonne interaction au milieu de travail, les employés ont l'occasion de discuter des pratiques de « savoir-faire » qui peuvent orienter l'organisation vers la pérennité.

La connaissance est « intimement et inextricablement lié à l'ego et à la profession des gens » et ne circule pas facilement dans l'ensemble de l'organisation (Davenport et al., 1998, p. 45). Le partage des connaissances, malgré son importance, peut ne pas fonctionner comme voulu, et la possibilité de rencontrer des freins et des obstacles s'impose. Dans ce cadre, on soulève les considérations culturelles et

organisationnelles (Robbin , 2004), et des raisons personnelles telles que la confiance (Michailova et Husted, 2003), la sécurité d'emploi (Davenport et Prusak, 1998), et le pouvoir (Kluge et al., 2001).

Tableau 2 : Motivations de partage de connaissances

Catégorie	Facteur	Argument
Interne	Connaissance assimilée au pouvoir	• L'importance accrue de la connaissance au sein des organisations et La valeur attribuée aux personnes titulaires des connaissances adéquates ; • Les personnes auront tendance à s'accaparer qu'à partager la connaissance (Davenport, 1997; Gupta & Govindarajan, 2000) ; • Les individus font de la connaissance un moyen de contrôle et de défense (Brown et Woodland, 1999).
	Réciprocité	• Les individus sont convaincus de l'existence d'une valeur ajoutée en échangeant des connaissances ((Hendriks, 1999; Weiss, 1999).
Externe	Relation avec le bénéficiaire (Récepteur)	• Confiance. (Bartlett ,1994) ; • Pouvoir et statut du bénéficiaire.(Huemer, von Krogh, et Roos ,1998).
	Récompense du partage	• Le partage de connaissance est positivement lié aux récompenses attendues comme il est lié négativement aux sanctions probables. (O'Reilly and Pondy ,1980) ; • L'existence d'une forte relation entre les incitations (récompenses et reconnaissances) et le partage de connaissances (Gupta & Govindarajan, 2000; Quinn et al., 1996) • Les récompenses sont importantes pour le partage de connaissances. (Hall, 2001) ;

Source : Adapté d'Ipe (2003).

Ipe (2003) pense que Les facteurs de motivation qui influencent le partage des connaissances entre les individus peuvent être divisés en facteurs internes et externes. Les facteurs internes comprennent le pouvoir perçu rattaché aux connaissances et la réciprocité qui résulte du partage. Les facteurs externes comprennent la relation avec le bénéficiaire et les récompenses pour le partage.

5. Méthodologie.

Notre démarche est basée sur une étude qualitative exploratoire .La sélection des cas à étudier est basée

sur un indicateur quantitatif, à savoir le Price To Book Ratio, et des indicateurs qualitatifs. Le Cours sur Actif Net, plus communément appelé, par les Anglo-Saxons, le Price to Book Ratio, ou encore le PBR, représente le rapport entre la capitalisation boursière d'une entreprise cotée et l'actif net de celle-ci.

D'où PBR = Capitalisation boursière / Actif net comptable.

En effet, l'évolution du Price to Book Ratio dans le monde, montre qu'une grande partie de la valeur des entreprises ne se lit plus dans leur comptes (Lev ,2001 ;Fustec ,2006 et Abeysekera, 2008).A titre d'exemple, le PBR moyen de S&P 500 a atteint plus de 7 en 1999 contre moins de 2 en 1980.Aujourd'hui, il s'établit sur 3.32 .En France le PBR de l'indice CAC 40 a atteint 2.6 en 2006.

Au Maroc, et Suite à une étude exhaustive menée par Baghar et Id-kaddour en 2018, auprès de 56 sociétés marocaines cotées en bourse des valeurs de Casablanca, pour la période allant de 2015 à 2017, il a été constaté que le secteur de l'agroalimentaire est considéré parmi le secteur doté d'un PBR élevé (3,64), avec une représentativité de cinq valeurs. La Centrale laitière Danone, spécialisé dans l'industrie laitière, se situe en tête des de ces valeur avec un PBR moyen le plus élevé de 5,52.

Pour le critère qualitatif, nous avons remarqué, à travers les pages web officiels, que deux autres entreprises du même domaine d'activité ont la reconnaissance de la valeur du capital intellectuel, et il a été présenté en termes spécifiques ou dans une discussion plus générale, en se référant au travail de l'organisation ou en reconnaissant la valeur des personnes qui travaillent pour l'entreprise en soulignant l'importance de leur expérience et leurs connaissances. Elles ont également insisté sur le côté relationnel et le partage des valeurs avec les différents collaborateurs. De même, les descriptifs adoptés mettent en valeur « l'innovation » comme une source de valeur incontournable. L'une des trois sociétés a écrit sur son site web « *Nos équipes partagent une passion commune pour l'innovation: nouveaux processus, nouvelles formules, nouveaux emballages et nouvelles façons de penser. Nous utilisons notre expertise scientifique et technologique pour apporter la santé par l'alimentation, répondre aux besoins des consommateurs et favoriser une croissance durable* ». *Une autre a mis « [...] a offert, dès son démarrage, à ses clients de la région [...], une gamme large de produits de bonne qualité avec des innovations continues* ».Alors que la troisième affiche « *Face aux défis de la mondialisation, nous renforçons nos investissements dans les infrastructures, la technologie, les marques, la formation, l'encadrement et le développement des compétences fondamentales pour améliorer la capacité stratégique de notre organisation et construire des avantages concurrentiels dans tous les domaines d'activité qui sont en rapport avec nos métiers de base* ».

Les trois entreprises choisies, spécialisées dans l'industrie laitière et ses dérivées, pour mener notre étude emploient plus de 12.300 employés et détiennent ensemble plus de 87% des parts du marché de la filière laitière au Maroc.

Le marché marocain des produits laitiers affiche un chiffre d'affaires annuel de plus de 13 milliards

DH, avec un taux de croissance moyen de 7,6% au cours des cinq dernières années, et surtout, le taux de croissance annuel moyen des produits dérivés au cours des cinq dernières années est de 16% . Cependant, en raison de l'existence d'un nombre limité de grands fournisseurs (7 au total) et de seulement trois entreprises détenant plus de 87% de part de marché, ce marché est toujours en oligopole.

Au Maroc, Il existe deux grandes familles de produits laitiers: le lait d'un côté et ses dérivés (yaourt, fromage et beurre) de l'autre. En principe, la production de lait est le double de celle des dérivés. Le même modèle de marché pour le lait que celui vu ci-dessus peut être copié à d'autres produits laitiers, en particulier le yogourt.

Afin d'aboutir aux objectif esquissés, cette étude adopte deux méthodes de collecte de données : l'entretien semi-directifs et le questionnaire. En effet, 30 employés ont été interviewés pour connaître les points de vue concernant le partage des connaissances. Pour obtenir un échantillon plus large de points de vue des employés, 120 questionnaires, utilisant les mêmes questions que celles posées dans les entretiens avec les employés, ont été distribués à d'autres employés. Les questionnaires récupérés et exploitables sont en nombre de 80.

L'enquête, portant sur cet échantillon non probabiliste, s'est déroulé en deux étapes :

Etape 1 – Entretiens avec 30 employés de divers niveaux.

Les questions sont adressées aux agents de différents niveaux de la hiérarchie et portent sur le partage des connaissances[2]. Chaque entrevue devait durer 30 minutes. Les participants ont été sélectionnés de la façon suivante : Les employés de l'entreprise concernée ayant des noms de famille commençant par les lettres A et H dans l'alphabet ou se rapprochant le plus de ces lettres ont été sélectionnés. Lorsque le nom de plus d'une personne correspondait aux critères, la première personne était sélectionnée par ordre alphabétique.

Les limites des entrevues en tant que source de données comprennent la probabilité qu'un élément de biais se produise en raison de changements subtils dans la façon dont les questions sont posées, ainsi que dans les réponses entre l'intervieweur et la personne interrogée. De tels événements peuvent avoir une incidence sur les résultats et il est important que les chercheurs s'efforcent d'atténuer la situation. Pour réduire la probabilité de partialité, le chercheur a cherché à s'assurer que les questions et les raisons étaient

[2] Il s'agit de 3 questions :

1. Le partage de connaissances peut être un sujet sensible. Quelles difficultés pensez-vous surgir, en attendant que les gens partagent leurs connaissances ?
2. Selon vous, comment, quand et où s'effectue l'échange le plus efficace des connaissances ?
3. Que pensez-vous de récompenser les employés qui partagent leurs connaissances ?

entièrement comprises. Afin d'éviter toute interprétation erronée des réactions aux questions et aux réponses données, on a demandé des éclaircissements sur les points de vue des répondants, le cas échéant.

Partie 2 – Enquête auprès de 80 employés de divers niveaux hiérarchiques.

Le questionnaire distribué porte sur les mêmes questions que celles utilisées dans les entretiens avec les employés. L'objectif était d'obtenir une perspective plus large mais moins approfondie sur les points de vue des employés. La participation au à l'enquête s'est faite par auto-sélection sur la base de l'intérêt et de la volonté de participer à la recherche. Les responsables des départements ont informé les employés de l'enquête et de son objet suite à la lettre adressée à leur directeur, et ont invité les intéressés à y participer. Il y avait un risque de biais dans les réponses des participants auto-sélectionnés, en ce sens que leur approche pour répondre aux questions pouvait avoir été orientée vers une perspective positive ou négative. Dans le cas du chercheur, les réponses des participants auto-sélectionnés ont permis de donner des opinions dans une situation anonyme. Même si le chercheur doit prendre connaissance de la possibilité de biais, les réponses peuvent fournir des renseignements qui, dans d'autres circonstances, n'auraient pas été révélés. Les données collectées ont fait objet d'une analyse thématique sur le progiciel Quirkos.

6. Résultats

Les interviewés et les répondants au questionnaire ont considéré ou ont fait signe d'une façon ou d'une autre que la détention de la connaissance ou plus précisément la connaissance tacite exclusive donne à l'agent un sentiment de pouvoir. Pourtant, plus de 80% des deux catégories ont mentionné qu'ils n'ont aucun problème et ne rencontrent aucune difficulté à partager leurs connaissances[3]. Ainsi, ils ne voient aucun obstacle au partage des connaissances, et affirment que les collègues n'ont pas d'objection au partage de leurs connaissances. Six répondants ont considéré le partage une norme, et que la communication interne au sein de l'entreprise, devrait se faire intuitivement et librement. Ceci est précédé par des mesures de vérification de la nature et du contenu de la connaissance à partager ainsi que la liste des destinataires. Les 20% restant ont mis l'accent sur la réticence de partage de la connaissance en justifiant une telle décision par l'effort fourni et les investissements personnels déployés et le temps mis pour l'acquérir. Dans dix des entretiens et dans trente réponses au sondage, les employés ont cherché d'expliquer la tendance à protéger les connaissances par les préoccupations par rapport à la sécurité de l'emploi. Cependant, dans les trois sociétés, les employés ont pris conscience de l'impact et de la valeur de l'approche de partage de la connaissance et sa mise à la disposition de tous.

[3] En répondant à la question 1 : Le partage de connaissances peut être un sujet sensible. Quelles difficultés pensez-vous surgir, en attendant que les gens partagent leurs connaissances ?

Les connaissances explicites ne semblaient pas poser de problèmes pour le partage, mais les connaissances tacites étaient quelque chose de plus difficile à gérer. En relation avec les partenaires externes, le partage de la connaissance est susceptible de se produire de façon responsable et formelle s'il apporte des avantages mutuels.

Concernant l'endroit où s'échangent les connaissances, Les situations formelles se positionnent en tête de la liste selon les personnes interrogées. Les situations informelles sur le lieu du travail viennent en deuxième place. Pour les personnes répondants au questionnaire, le classement des situations est inversé et les situations informelles émergent en premier lieu.

Du point de vue des personnes interrogées, des connaissances considérables sont certainement échangées de manière informelle. Les employés ont mentionné que les rencontres dans les couloirs, les activités sportives, les repas à la buvette, les couscous du vendredi et les trajets de l'autobus offrent une bonne occasion d'interaction avec les gens et représentent un moyen utile pour un échange efficace de connaissances. Les répondants au questionnaire estiment que l'échange des connaissances est susceptible de se produire sur le terrain, en équipe, lors de réunions ou des conférences et pendant des activités sociales.

Les répondants ont mentionné l'importance des situations de résolution des problèmes, des groupes d'amélioration, du travail en équipe avec un objectif commun et de l'apprentissage des erreurs commises pour échanger de connaissances. Un répondant a souligné que pour l'apprentissage sur le tas, il est essentiel d'avoir des formateurs qui sont au plus haut niveau en matière de connaissances et de meilleures pratiques.

Pour certains répondants, ils ont estimé que les réunions formelles sont d'avantages des canaux de communication que des voies d'échanger des connaissances. Cependant, quelques commentaires ont souligné que les réunions quotidiennes de travail et de mise au point et les forums ouverts ainsi que les formations pointues offrent un moyen d'échange de connaissances, en particulier lorsque des idées peuvent être partagées et débattues sans formalités pour fournir des résolutions éclairées.

Trois personnes interrogées ont commenté l'utilisation de la technologie comme moyen d'échange de connaissances, l'une d'entre elles affirmant qu'elle offre un moyen utile de recherche, de catégoriser, de classer les informations, et de permettre d'obtenir rapidement des connaissances. Cependant, la deuxième personne interrogée a déclaré que le transfert de connaissances par e-mail n'est pas considéré comme particulièrement efficace, et il a été remarqué que si beaucoup d'informations peuvent circuler, la question de savoir si elles se sont transformées en connaissances est un point discutable. La troisième personne s'est montrée satisfaite par les réseaux sociaux comme un outil d'acquérir la connaissance dont elle a besoin.

D'autres moyens identifiés pour l'échange de connaissances sont les relations de partenariat avec les fournisseurs et les clients ainsi que le réseautage suite aux rencontres et aux conférences. Un répondant

a suggéré lors de l'entretien qu'il n'existe pas de moment ou de lieu précis qui soit meilleur qu'un autre pour échanger des connaissances. En Poursuivant, il a dit que le partage des connaissances et le partage des idées se situent à un niveau différent pour différents groupes de personnes.

Les opinions exprimées par plus de 95% des employés interrogés ou ceux qui ont répondu au questionnaire estiment que les entreprises peuvent réduire le temps consacré à la recherche des connaissances en créant une culture qui favorise le partage des connaissances et facilite la recherche d'informations. Ils pensent également que la stimulation du partage des connaissances est l'une des choses les plus essentielles pour améliorer l'efficacité et la productivité de l'entreprise. Parallèlement à l'augmentation de la production, le partage des connaissances peut également améliorer les capacités des employés, crée des opportunités de développement personnel et professionnel, accélère l'apprentissage inter-fonctionnel et améliore les capacités d'innovation. Pour les raisons précitées, Une grande partie (80%) des répondants et des interviewés ont insisté sur l'importance de la récompense, vue qu'elle est motivante et permet de développer un environnement de travail propice.

Il a émergé des discussions avec les employés que Le partage des connaissances au sein d'une organisation est un excellent moyen de renforcer la culture et la productivité de l'entreprise d'un seul coup. Il existe de nombreuses façons de récompenser le partage des connaissances, il est donc important de ne pas oublier d'adapter les récompenses à ce qui motive et anime les différents groupes ou même chaque personne en particulier.

En effet, Une divergence en matière de la forme de la récompense a été soulevée. Certains proposent d'accorder une rémunération pécuniaire aux partageurs volontaires des connaissances à condition de mettre en place des métriques d'évaluation et un classement visible des récompenses. Un répondant pense que La mise en place d'un système juste et équitable pour récompenser le partage des connaissances est difficile .Pour cette raison, il y a eu une tendance à considérer que l'octroi des récompenses pécuniaires est impraticable et peu probable.

Pour remédier au manque de l'effet incitatif de la récompense, plusieurs répondants ont été favorables à une forme de reconnaissance non monétaire tels que Reconnaitre publiquement les personnes qui participent au partage des connaissances lors d'une réunion d'équipe, remercier en privé les employés avec une note manuscrite d'un cadre ou d'un directeur ou un cadeau personnel, présenter un certificat ou une plaque en l'honneur d'une réalisation de partage des connaissances, mettre en avant les employés dans la newsletter de votre entreprise ou sur le site Web et organiser un déjeuner avec le directeur où les partageurs de connaissances les plus actifs sont invités.

De l'autre côté, quelques employés interviewés ont estimé qu'une telle approche de récompense (pécuniaire ou reconnaissance) sera un frein de fluidité de la connaissance et un facteur d'isolement des

gens. De plus, Il sera difficile de déterminer la personne origine de la connaissance objet de diffusion et de récompense. Pour les répondants au questionnaire, près de 20% ont indiqué qu'aucune récompense ne doit être accordée pour le partage des connaissances. Leur position est justifiée par le fait que le partage des connaissances est une obligation éthique et fait partie du travail.

7. Discussions

Admettant que le capital intellectuel est la connaissance convertible en valeur (Edvinsson and Sullivan, 1996), il en découle que la libre circulation et la disponibilité, ainsi que le partage de la connaissance doivent être ancrés dans la culture et les pratiques de l'entreprise. L'acte de partage de connaissance génère plus de savoir spécifique .Par conséquent, la compétitivité de l'entreprise est soutenue dans un contexte purement concurrentiel (Wright et Taylor, 2003).

Le partage des connaissances, malgré son importance, peut ne pas fonctionner comme voulu, et la possibilité de rencontrer des freins et des obstacles s'impose. Dans ce cadre, on soulève les considérations culturelles et organisationnelles (Robbins et coll., 2004), et des raisons personnelles telles que la confiance (Michailova et Husted, 2003), la sécurité d'emploi (Davenport et Prusak, 1998), et le pouvoir (Kluge et coll., 2001).

Les employés ont affirmé que le partage des connaissances explicites ne semblaient pas poser de problèmes, mais les connaissances tacites étaient quelque chose de plus difficile à gérer en faisant signe à des obstacles tels que le pouvoir, la sécurité d'emploi comme raisons pour lesquelles le personnel pourrait ne pas être disposé à partager le savoir. Cependant, en fournissant ces réponses, les personnes interrogées ont souligné qu'elles n'ont personnellement aucune difficulté à partager, et ont simplement pensé que certaines personnes pourraient avoir un tel problème. Les réponses des employés ont indiqué que l'environnement innovants, dont ils travaillent, fait du partage des connaissances une tâche faite volontairement et à l'aise.

L'organisation est un milieu social où des interactions importantes se produisent. A cet Effet, La question 2[4] aborde cet aspect et porte sur l'échange des connaissances. En effet, les échanges sont omniprésents dans les entreprises abstraction faite de leur manière formelle ou informelle. Par conséquent, Il est important de prévoir les moyens et les canaux d'interaction. La question de savoir, s'il est nécessaire de faire la distinction entre la situation formelle et la situation plus informelle, peut bien dépendre de la culture dominante dans une organisation. Il est clair que les situations alliées au cadre plus informel suggèrent que le processus de socialisation est un moyen valable et significatif d'accroître la connaissance. Dans les organisations où il existe une approche positive de l'interaction sociale entre le personnel, le partage des connaissances génère des avantages considérables (Connelly et Kelloway, 2003).

[4] Selon vous, comment, quand et où s'effectue l'échange le plus efficace des connaissances ?

Bien que des situations formelles soient comme des lieux d'échange de connaissances, notamment par les employés interviewés, une perspective plus large est apparue dans les réponses lorsqu'il est évident qu'une quantité considérable de connaissances soit échangée dans des situations informelles. Il s'agit essentiellement des rencontres dans les couloirs, les activités sportives, les repas à la buvette, les couscous du vendredi et les trajets de l'autobus qui offrent une bonne occasion d'interaction avec les gens et représentent un moyen utile pour un échange efficace de connaissances. Les répondants au questionnaire estiment que l'échange des connaissances est susceptible de se produire sur le terrain, en équipe, lors de réunions ou des conférences et pendant des activités sociales.

Il est clair alors qu'un nombre considérable de ces situations est émergé et fournit des opportunités pour l'échange des connaissances. Il indique aussi qu'une tendance vers l'aspect informel de socialisation de l'échange comme étant une approche efficace soit répandue. Les résultats soutiennent le propos de la valeur de la socialisation comme moyen de partager les connaissances (Nonaka, 1991; Brown et Duguid, 2000).

La question 3[5] adressée aux employés, s'interroge sur la nécessité et la place des récompenses dans la motivation du personnel pour le partage des connaissances. Cette activité est considérée d'une grande importance et la question des incitations, afin de partager la connaissance, est émergée en suite aux travaux de plusieurs auteurs comme Davenport et Prusak (1998), Michailova et Husted (2003) et Swart (2006).

En effet, lorsqu'on parle des incitations, il est évident que la récompense monétaire vient en premier à l'esprit. Pourtant, la reconnaissance est de sa part une méthode de motivation acceptable. Par conséquent, Reconnaître le personnel pour sa contribution et recevoir une récompense devant ses pairs, encouragera les autres employés à partager leurs connaissances. De plus, il peut être une approche plus satisfaisante qu'une récompense monétaire. Cependant, si le non-partage des connaissances a un effet préjudiciable sur le fonctionnement de l'entreprise, des mesures peuvent être nécessaires à corriger de telles anomalies, en offrant des incitations (Kankanhalli et al. 2002 et Laupase , 2003).

L'évaluation de partage de connaissances au sein de l'organisation, pour s'en servir comme une base de récompense et d'attribution des motivations monétaires, peut présenter des difficultés et soulève des problèmes inévitables notamment dans le cas du travail d'équipe. Un projet d'établissement d'une politique de motivation au sujet de partage des connaissances, peut faire naître des problèmes (Gamble et Blackwell, 2001). Lorsqu' un problème de non-partage des connaissances persiste, il est nécessaire de diagnostiquer les situations pour dénombrer les facteurs derrière. Aussi, il est crucial de développer une culture encourageant le partage.

Les employés interrogés sont unanimes à dire que le partage des connaissances n'est pas un

[5] Que pensez-vous de récompenser les employés qui partagent leurs connaissances ?

problème. La comparaison des réponses des personnes interrogées à celles des employés qui ont rempli le questionnaire, fait ressortir que le que le partage des connaissances soit la norme. Les employés ont reconnu que le partage des connaissances profite non seulement à l'organisation, en augmentant son stock de connaissances, mais aussi à la personne elle-même.

8. Conclusion

Cet article a essayé d'explorer une des facettes de gestion du capital intellectuel à savoir le partage de connaissances. Selon les conclusions faites, Il s'est avéré que le partage des connaissances dans les sociétés laitières est un processus complexe mais fluide vu sa considération comme étant une partie du travail. La connaissance est de nature dynamique et dépend des relations sociales entre les individus pour son partage et son utilisation. Plus de connaissances sont partagées de façon informelle que par les voies officielles, et une grande partie du processus dépend de la culture du milieu de travail. La récompense du personnel partageant les idées est appréciée par les employés et la mise en place d'un système d'évaluation est nécessaire afin d'assurer l'équité quant aux gratifications allouées. A cet effet, des recherches futures à mener devront se pencher sur les modèles d'évaluation et de mesure de partage de connaissances en prenant en compte son utilité et sa créativité.

9. Références bibliographiques

Allee, V. (1997). The knowledge evolution: Expanding organizational intelligence. Boston, USA, Butterworth-Heinemann.

Allee, V. (1999), "The art and practice of being a revolutionary", Journal of Knowledge Management, 3(2) , pp. 121-132.

Baghar, N., & Id-kaddour, A. (2018). "Evaluation du capital immatériel des entreprises marocaines cotées: état des lieux et implications comptables et managériales" , Revue de Consolidation Comptable et de Management de la Performance, 1.

Barth, S. (2005). Self organisation: taking a personal approach to knowledge management. In M. Rao (Ed.), Knowledge management, tools and techniques. Oxford, UK, Elsevier Butterworth- Heinemann.

Becker, G.S. (1964), Human Capital, Columbia, New York, NY.

Bender, S. & Fish, A. (2000). The transfer of knowledge and the retention of expertise: the continuing need for global assignments. Journal of Knowledge Management, 4 (2), 125- 137.

Bontis, N. (1998), "Intellectual capital: an exploratory study that develops measures and models", Management Decision, 36 (2), pp. 63-76.

Brooking, A. (1996), Intellectual Capital: Core Assets for the Third Millennium Enterprise, Thompson Business Press, London.

Brown, J. S., & Duguid, P. (2000). Mysteries of the region: knowledge dynamics in Silicon Valley. The silicon valley edge, 16-45.

Chafiqi,M., El moustafid,M . (2004) .La gestion des connaissances face au turn over des compétenecs. ISCAE (Mémoire pour l'obtention du diplôme du cycle supérieur de gestion).

Connelly, C. E., & Kelloway, E. K. (2003). Predictors of employees' perceptions of knowledge sharing cultures. Leadership & Organization Development Journal.

Cook, S.D.N., & Brown, J. S. (2005). Bridging epistemologies: The generative dance between organizational knowledge and

organizational knowing. In S. Little, S. and T. Ray (Eds), Managing Knowledge, London, Sage.

Davenport, T. H., & Prusak, L. (1998). Working knowledge: How organizations manage what they know. Harvard Business Press.

Drucker, P. (1993). Post-capitalist society. New York: Harper Business.

Edvinsson, L. and Malone, M.S. (1997), Intellectual Capital: the Proven Way to Establish Your Company's Real Value by Measuring Its Hidden Values, Piatkus, London.

Edvinsson, L. and Sullivan, P.H. (1996), "Developing a model for managing intellectual capital", European Management Journal, 14 (2) , pp. 356-65.

Firestone, J. M., & McElroy, M. W. (2003). Key Issues in the New Knowledge Management. Boston, Butterworth-Heinemann.

Grover, V., & Davenport, T. H. (2001). General perspectives on knowledge management: Fostering a research agenda. Journal of Management Information Systems, 18(1), 5-21

Hall, R. (1989), "The management of intellectual assets: a new corporate perspective", Journal of General Management, 15 (1) , pp. 53-68.

Helmstadter, E. (2003). The institutional economics of knowledge sharing: Basic issues. The Economics of Knowledge Sharing: A New Institutional Approach. Cheltenham & Northampton, MA: Edward Elgar, 2003, 11-38.

Ipe, M. (2003). Knowledge sharing in organizations: A conceptual framework. *Human resource development review*, *2*(4), 337-359.

Itami, H. (1987), Mobilizing Invisible Assets, Harvard Business Press, Cambridge, MA.

Kaplan, R.S. and Norton, D.P. (2004), "Measuring the strategic readiness of intangible assets", Harvard Business Review, 82 (2) , February, pp. 52-63.

Kluge, J., Stein, W., & Licht, T. (2001). Knowledge unplugged: The McKinsey global survey of knowledge management. Springer.

Lev, B. (2001), Intangibles: Management, Measurement, and Reporting, Brookings Institution, Washington DC.

Marr, B., & Moustaghfir, K. (2005). "Defining intellectual capital: a three dimensional approach". Management Decision, 43 (9) , pp.1114-1128.

Michailova, S., & Husted, K. (2003). Knowledge-sharing hostility in Russian firms. California management review, 45(3), 59-77.

Nahapiet, J., & Ghoshal, S. (1998). Social capital, intellectual capital and the organizational advan- tage. Academy of Management Review, 23(2), 242-266.

Nonaka, I. (1991). The knowledge-creating company. Harvard Business Review, November- December, 96-104.

Nonaka, I. (1994). A dynamic theory of organizational knowledge creation. Organization Science, 5 (1), 14-37.

Nonaka, I., & Takeuchi, H. (1995). The knowledge creatingcompany: How Japanesecompaniescre- ate the dynamics of innovation. New York: Oxford University Press.

Nonaka, I., Toyama, R. and Konno, N. (2000), "SECI, Ba and leadership: a unified model of dynamic knowledge creation", Long Range Planning, 33 (1), pp.5-34.

OECD.(2006),"Intellectual Assets and Value Creation: Implications for Corporate Reporting", OECD, Paris.

Peng, T. J. A., Pike, S., & Roos, G. (2007). "Intellectual capital and performance indicators: Taiwanese healthcare sector". Journal of intellectual capital,8 (3) , pp. 538 -556.

Polanyi, M. (1967). The Tacit Dimension, London, Routledge Kegan Paul Ltd.

Robbins, S. P. (2004). Management of organizational behavior. New Jersey, Prentice Hall.

Senge, P. M. (1990). The Fifth Discipline: The art and practice of the learning organization. New York, Doubleday.

Snowden, D. (2002). Complex acts of knowing: paradox and descriptive self-awareness. Journal of Knowledge Management, 6 (2), 100-111.

Spender, J. C., & Grant, R. M. (1996). Knowledge and the firm: Overview. Strategic Management Journal, 17, 5-9.

Stewart, T.A. (1997), Intellectual Capital: The New Wealth of Organisations, Doubleday/Currency, New York.

Sveiby, K.E. (1997), "The intangible assets monitor", Journal of Human Resource Costing and Accounting, 2 (1), pp. 73-97.

Swart, J. (2006), "Intellectual capital: disentangling an enigmatic concept", Journal of Intellectual Capital, 7 (2) , pp. 136-159.

Taylor, W. A., & Wright, G. H. (2003). A longitudinal study of TQM implementation: factors influencing success and failure. Omega, 31(2), 97-111.

Teece, D. J. (1998). "Capturing value from knowledge assets:The new economy, markets for know-how, and intangible assets". California management review, 40 (3), p .55-79.

Tranfield, D., Denyer, D., & Smart, P. (2003). Towards a methodology for developing evidence-informed management knowledge by means of systematic review. British journal of management, 14(3), 207-222.

Tsoukas, H & Vladimirou, E. (2001). What is organizational knowledge. Journal of Management Studies, 38 (7), November, 973-992.

Marketing touristique et développement du tourisme durable dans le Maroc Oriental

Tourism Marketing and Sustainable Tourism Development in Eastern Morocco

التسويق السياحي والتنمية السياحية المستدامة بشرق المغرب

Zerouali Sanae: Etudiante chercheure ; Laboratoire «Littérature générale et comparée, Interculturalité »; Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda ; Maroc

الملخص: منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين، وخاصة منذ قمة الأرض الثانية في ريو دي جانيرو عام 1992، أصبحت فكرة التنمية المستدامة أساسية في مجال الإدارة والبحث الأكاديمي. بالنسبة للسياحة، فإن هذا المفهوم هو نتيجة لتطور السياحة، بعد الانعكاسات السلبية لهذا النشاط (السياحة الجماعية)، على التراث الاجتماعي والثقافي والبيئ. بالنسبة لمنطقة دراستنا، لم يحن الوقت بعد للحديث عن هذه النتيجة، لأن السياحة لم تهدد بيئتنا بعد. على العكس من ذلك، نحن نسعى لتطوير السياحة وتوسيع مجال جاذبيتها، من خلال تسخير كل الإمكانات السياحية المحتملة وجذب المزيد من السياح. يجب أن يرتكز احتمال جعل الشرق وجهة سياحية على استراتيجية توفق بين الأداء الاقتصادي والإدارة الاقتصادية للموارد واحترام الناس والمجتمعات المحلية.

سنحاول في هذا المقال تحليل مساهمة التسويق في تنمية السياحة المستدامة في منطقة شرق المغرب. لأن الأخيرة مليئة بالإمكانيات السياحية، لكنها تفتقر إلى وسائل الاتصال السياحي، لربط هذه الأصول بالسياحة (إشكالية). للتعامل مع مسألة مشاركة التسويق في تطوير النشاط السياحي، اخترنا خطة من نقطتين أساسيتين. سيخصص الأول لتطوير تشخيص للإمكانيات الإقليمية والمواقع السياحية. ثانيًا، سنحلل مفهوم التسويق، كاستراتيجية تهدف إلى تعزيز المنتجات والموارد الإقليمية، وكذلك مفهوم التنمية المستدامة، التي تهدف إلى وضع جميع الموارد المحلية في خدمة السياحة. كل ذلك بهدف وضع استراتيجية للتنمية المستدامة مطبقة على السياحة، ودعوة جميع أصحاب المصلحة للمشاركة معا، لمراعاة قضية استدامة التنمية والسياحة.

الكلمات المفتاحية: تسويق سياحي، إمكانيات، تنمية مستدامة، استراتيجية، شرقي المغرب

Abstract : Since the last decades of the 20th century, and especially since the second Earth mmit in Rio de Janeiro in 1992, the notion of sustainable development has become essential in the ld of management and academic research. For tourism, this concept is the consequence of its velopment following the negative repercussions of this activity (mass tourism), on the social, cultural d environmental heritage of the destinations. For our study area, it is not time to talk about this nsequence, because tourism does not yet threaten our environment. On the contrary, we tend to velop tourism and broaden the field of attractiveness, by raising all tourism potential and attracting ore tourists. This prospect of making the Eastern region of Morocco a tourist destination must be ntered on a strategy that reconciles economic performance, economical management of resources d respect for people and local societies.

In this article, I try to analyze the contribution of marketing to the development of sustainable tourism in the region of Eastern Morocco because the latter is full of tourist potential, but it lacks tourist communication means to connect these qualities and tourism (problematic) . To deal with the question of the participation of marketing in the development of tourism activity, I have opted for a plan with two essential points. The first is devoted to the development of a diagnosis of territorial potential and tourist sites. Secondly, I try to analyze the concept of marketing as a strategy aiming at promoting territorial products and resources, and the concept of sustainable development, the main objective is to put all local resources at the service of tourism. This view aims at establishing a strategy to sustainable development applied to tourism, and inviting all stakeholders to participate together, to take into account the issue of sustainability of development and tourism.

Keywords: Tourism marketing, potential, sustainable development, strategy, Oriental Morocco

Introduction

Le tourisme qualifié de durable, consiste principalement à développer des pratiques, permettant aux entreprises touristiques de présenter sur le marché, une offre touristique solide, différenciée et équilibrée, tout en concourant à la préservation et à l'amélioration du capital environnemental et humain du territoire, nécessaire à l'attractivité et à la durabilité de la destination. Certes, les touristes d'aujourd'hui, ne se suffisent plus du balnéaire, et par conséquent, il faut leur diversifier la typologie touristique et leur proposer des offres différenciées, diversifiées et durables De cette manière, la problématique de la saisonnalité sera plus ou moins atténuée et les atouts de tout l'espace participeront ensemble au développement de l'activité touristique. Une autre conséquence parviendra de la mise en tourisme de tous les sous-espaces, est que de nombreux habitants bénéficieront de cette activité, via ses retombées financières. Ainsi, on parviendra à une contribution du marketing dans le développement du tourisme durable de l'oriental marocain.

I. Diversité spatiale et complémentarité pour un tourisme durable

Cette première section est consacrée à l'analyse de la diversité spatiale et de sa participation au développement de l'activité touristique et de son implication en faveur du développement durable de l'Oriental marocain. Il convient donc, de déterminer les différentes composantes de cette région, dont la diversité de son espace peut constituer un élément déclencheur du tourisme, et dont les potentialités et atouts ne sont pas encore mis au service de ce secteur prometteur.

1.1. Complémentarité topographique apte à une typologie touristique diversifiée

Depuis sa création en 1971, la région de l'Oriental, n'a connu des changements, en termes de superficie, qu'en 2009, suite à l'intégration de la province de Guercif. Ainsi, elle passe de 82820 km2, à 90130 km2 soit 12,68 % de la superficie globale du pays. Toutefois, elle est limitée au Nord par la Méditerranée, à l'Est et au Sud par la frontière Maroco-Algérienne, à l'Ouest par les provinces de Taza et Al Hoceima.

Du point de vu topographique, elle se caractérise par un relief très diversifié, à plusieurs niveaux. Pour ce qui est des montagnes, la région dispose de plusieurs espaces montagneux, à savoir les monts du Gourougou au Nord, situés dans la province de Nador, à proximité de la lagune de Marchica et culminant à quelques 900 m d'altitude. Ils offrent un magnifique panorama donnant sur la Méditerranée (Grand Nador, Marchica, plaine de Bouareg et Melilla). Sa renommée vient du fait qu'ils appartiennent aux zones volcaniques, d'où la beauté et de l'étrangeté de

ses reliefs. De grande qualité, le paysage offre, sur tous les versants de la montagne, des formes de reliefs assez rares. Ce qui en fait un espace récréatif remarquable pour les visiteurs locaux, nationaux et étrangers. Ils offrent aussi, la possibilité de la pratique du tourisme rural (tourisme de montagne et écotourisme), et par conséquent, ils peuvent créer des richesses pour la population locale, qui peut en bénéficier. Le vert de la forêt, qui recouvre le mont et le bleu de la Mer Méditerranée faisant face, créent un splendide tableau naturel qui mérite une attention particulière pour être visité et apprécié.

Carte 1 : Cadre physique et potentialités touristiques dans la région de l'Oriental

Au centre, nous avons le massif des Bni-Znassen caractérisé par sa structure atlasique, d'où sa richesse en patrimoine physique naturel (grottes, travertin, arganier) et culturel (sites archéologiques, folklore…). Ces richesses

patrimoniales peuvent constituer une base pour le développement de plusieurs types de tourisme (spéléologie, écotourisme, tourisme de montagne…), et un levier pour un décollage économique et social. Aujourd'hui ; il est réputé pour les habitants des villes les plus proches (Oujda et Berkane), qui en font un lieu de loisir et de détente, surtout pendant le printemps (développement de l'excursionnisme).

Un peu au Sud de ce massif, nous trouvons les monts de Jerada (horst) qui constituent une barrière climatique empêchant les perturbations sahariennes de s'avancer vers le Nord. Cette chaine est connue aussi par sa richesse minière, en particulier le charbon, dont le grand terril constitue le symbole emblématique de la ville de Jerada. La richesse géologique de cette chaine et de ses environs ont conduit au montage d'un projet de parc muséologique minier de Jerada pour la préservation des collections géologiques. Ceci a permis à la ville de constituer un des sites pilotes des activités de recherche, de formation et d'innovation. A quelques 20 km à l'Ouest de la vile, les monts de Jerada abrite un site touristique (oasis), de grande importance, appelé Gueffait. Malgré ses eaux pérennes et son splendide paysage, son rayonnement est très restreint, d'où la nécessité de son aménagement en infrastructure de base et d'accueil et en adoptant une stratégie marketing pour une large communication auprès des visiteurs et des touristes.

Au Sud des monts de Jerada, le paysage s'ouvre largement et les altitudes baissent. C'est le domaine des Hauts Plateaux du Maroc Oriental qui constituent une unité géographique bien déterminée. Ils s'étendent sur une superficie de 30000 km^2, délimités au Nord par la chaine des Horsts (Monts de Jerada), au Sud par le haut Atlas Oriental, à l'Est par la frontière algéro-marocaine, et à l'Ouest par la cuvette de la moyenne Moulouya. Sa topographie, quoiqu'elle change d'un lieu à un autre, reste plus ou moins plane avec des altitudes variant entre 900 et 1500 m, ce qui diversifie le paysage et casse la monotonie. Ainsi, plusieurs dépressions et petits plateaux garnissent l'espace des Hauts Plateaux de l'Est marocain :

- Le Chott de Tigri est un bassin fermé. Il est formé d'une série de terrasses circulaires emboitées et dont la plus basse entoure une dépression centrale qu'occupe une daya (carte 1). Le Foum Aggai, situé à l'Ouest du Tigri, est un dôme anticlinal érodé et ou les terrasses sont complétement détruites. Actuellement, le remplissage alluvial du fond de la cuvette est à peu près équilibré par le déblaiement éolien, et ce fond de cuvette est couvert de sables et de déblais divers.
- Le Mekkam et Tamelelt, qui constituent deux unités topographiques bien distinctes. La première est un plateau aux bords escarpés, alors que la deuxième est une plaine incluse entièrement dans la montagne, dont elle tranche brutalement les chainons (carte 1). Sa topographie est sensiblement plane, située à peu près à

1000 m d'altitude. Le fond de cette dépression est couvert, sur la plus grande partie de son étendue, par des sables et par des dépôts argileux, souvent gypseux et salins.

- Le Chott Gharbi qui est une dépression peu profonde, sèche en été, couverte de d'eau saumâtre en hiver, cette eau s'évaporant en saison sèche, la salure devient extrême, et finalement il se dépose du sel et du gypse.

Tout à fait au Sud de la région de l'Oriental, se tient une oasis toute particulière, par sa position stratégique, espace frontalier, et géographique en même temps (la plus proche oasis africaine de l'Europe). La ville de Fiquig est caractérisée par sa palmeraie, qui semble donner vie à cet espace désertique, par ces eaux, dont le système d'irrigation complexe remonte à des siècles très lointains (système des Khattarat). A ceci, s'ajoutent les monuments historiques qui méritent d'être valorisés et qui confère à cet espace une identité culturelle remarquable (patrimoine historique, architectural et archéologique à forte valeur culturelle). Avec ces richesses patrimoniales et sa situation, Figuig devrait constituer une destination touristique de choix, notamment en matière de tourisme écologique et culturel, tout en développant des circuits touristiques inter-états. Mais il parait que le voisinage joue actuellement une fonction particulière de barrière spatiale, du fait de l'instabilité politique, ce qui entrave le développement du tourisme frontalier[1].

1.2. Diversité climatique apte à créer plusieurs types de tourisme

Avec l'écran du Moyen Atlas au Nord et les monts de Jerada à l'Ouest, soustrait, dans une large mesure, la région aux influences maritimes, en particulier aux pluies d'origine atlantique ou méditerranéenne. Ainsi, s'explique les faibles précipitations qui ne dépassent que rarement les 200 mm dans les Hauts Plateaux du Maroc Oriental, avec une forte irrégularité dans le temps et dans l'espace. Les températures sont élevées en été (moyenne des maxima : 35-40°C) et basses en hiver (moyenne des minima : 0-4 °C). L'amplitude thermique annuelle est de l'ordre de 20 °C, signe d'une continentalité prononcée[2].

La région de l'Oriental est soumise aux influences de deux sortes de climats:

- au Nord sévit un climat méditerranéen influencé par les montagnes,

[1] - Zerouali Ad. Atouts et potentialités touristiques à Figuig. In colloque national sur les changements climatiques et mutations spatiales : état des lieux et perspectives. 2019. Publication de la Faculté des Lettres Oujda, p.97-98

[2]- El Harradji A. Aménagement, érosion et désertification sur les Hauts-Plateaux du Maroc oriental. *Méditerranée*, tome 86, 1-2-1997. Impact anthropique en milieu méditerranéen. DOI : https://doi.org/10.3406/medit.1997.2985 www.persee.fr/doc/medit_0025-8296_1997_num_86_1_2985, p. 17.

notamment dans leurs versants Sud ;

- et un climat continental au Sud soumis aux influences sahariennes. Cette disparité de climat entre le Nord et le Sud de la région se répercute sur la quantité des précipitations qui atteignent plus de 400 mm en moyenne par an au Nord, alors qu'au Sud, son niveau n'excède pas les 100 mm par an.

Vu la diversité des paysages, du climat et de la richesse patrimoniale, la région de l'Oriental peut constituer une destination touristique par excellence, du fait de la complémentarité de ses sous-espaces. Ainsi, le touriste peut pratiquer une large typologie en matière de tourisme (carte 1). Du Nord au Sud, le touriste est invité à pratiquer le balnéaire sur le littoral qui regorge des belles plages, le tourisme rural dans les montagnes (écotourisme, spéléologie, randonnées, agrotourisme), le tourisme thermal (Fezouane à Berkane, Benkachour à Oujda, Guetetir à Taourirt, Hammamet à Figuig, Chaâbi à Driouch), le tourisme minier (Touisset, Jerada, Oued El himer, Bouarfa), le tourisme steppique sur les Hauts Plateaux et le tourisme oasien ou saharien tout à fait au Sud de la région.

2. Communication, marketing et développement durable du tourisme

2.1. Communication et marketing touristique pour la promotion du territoire

Aujourd'hui, le développement du tourisme doit s'intégrer dans la troisième révolution industrielle basée sur l'informatique, le numérique et les biotechnologies, afin de pouvoir véhiculer les informations et commercialiser les ressources territoriales. En d'autres termes, il faut opter de nouvelles formes, pour la vente des produits aux touristes. La tendance, pour le tourisme, est d'accélérer les phénomènes liés à la « marchandisation » des ressources locales, c'est ce qu'on appelle le marketing touristique.

Aujourd'hui, nous assistons à une concurrence acharnée entre les destinations touristiques, aux multiples dispositifs de communication touristique*; e-tourisme, m-tourisme… Ces nouvelles approches, nous amène à nous interroger sur la capacité et l'efficacité des moyens classiques de communication à se pérenniser dans le nouveau contexte du tourisme digital. Rien qu'en achetant des billets de voyage ou une réservation, nous nous rendons compte que les anciennes

* - la communication touristique sert à partager toutes les informations concernant un territoire afin d'en ressortir les potentialités touristiques et ainsi le mettre en valeur comme produit sur la vitrine du marché touristique. Cette communication touristique englobe la publicité, le graphisme de marque, la promotion, la relation publique et d'autres moyens.

formes commencent à disparaitre laissant place aux formes émergentes caractérisées par la digitalisation.

En effet, la communication touristique aujourd'hui, est multiple et indispensable pour communiquer sur les territoires et leurs offres touristiques. Que ce soit de la part des acteurs du développement du territoire en question, ou de la part des touristes, qui deviennent eux-mêmes de plus en plus de véritables acteurs de la communication touristique. Mais pour communiquer, il faut avoir des données sur le territoire, ce qui nécessite une connaissance approfondie des potentialités, dont dispose tel ou tel espace. Car, pour commercialiser l'offre touristique, il faut la connaître, mettre en évidence des qualités distinctives vis-à-vis de la cible visée et stimuler la demande par des actions promotionnelles appropriées. Toutefois, il reste à évaluer l'impact des actions de communication touristique sur le territoire, ainsi que des retombées d'actions touristiques. Chose qui peut être jugée que par une étude de terrain.

Pour la pratique du marketing touristique, il faut que les acteurs de la communication touristique travaillent d'une manière collective et participative, afin d'élabore des stratégies marketing construites sur les richesses territoriales locales. C'est-à-dire, il faut faire du territoire une ressource à exploiter et à mettre en valeur, pour mieux la vendre aux touristes et aux visiteurs. Pour réussir cette stratégie, il faut mettre en relation directe les professionnels du tourisme (hébergeurs, restaurateurs et les services relatifs au tourisme), ainsi que les acteurs économiques du territoire (producteurs locaux), avec les publics touristiques. C'est la tendance du tourisme d'aujourd'hui caractérisé par la solidarité et le soutien des populations réceptrices. Une fois bien satisfaits, les touristes deviennent eux-mêmes des acteurs de communication touristique du territoire visité, puisqu'ils communiquent leurs expériences à leurs amis, et même faire de la publicité à travers des commentaires sur des sites web. De cette manière, les touristes participent à la constitution de l'image du territoire visité et élargissent son champ d'influence et son bassin touristique. Ainsi, la zone de destination crée une communauté sur les réseaux, sans faire appel à la presse et sans soutien d'entreprises et de partenaires. Grâce à ces communications, les nouveaux clients sont informés de la destination choisie avant et pendant leur séjour. C'est une belle stratégie gagnante et gratuite pour la zone d'accueil, qui a laissé l'initiative et la parole à ses ambassadeurs (touristes et visiteurs) en leur laissant le soin de promouvoir les richesses de régions visitées.

2.2. Développement durable du tourisme

Comme la typologie du tourisme s'est beaucoup diversifiée, les pratiques touristiques elles-aussi se sont bien développées, en passant des dispositifs classiques de communication à l'utilisation massive des nouveaux moyens de

communications, qui sont devenus nécessaires sinon exigeantes. Le développement de l'internet, le e-tourisme, les techniques d'information et de communication (TIC), ont provoqué d'importantes mutations dans les méthodes de communication des différents acteurs. Ces transformations ont nécessité la formation des acteurs du tourisme pour l'acquisition et la maitrise des nouvelles techniques (déterminisme technologique), qui sont devenus des outils indispensables pour le marketing touristique. Car les méthodes de travail dans les différents segments touristiques sont impactées par l'utilisation des TIC (pivot de la communication touristique).

La durabilité du tourisme repose donc, sur le concept du développement de l'activité touristique « Intégrer le développement durable à tous les niveaux de l'activité touristique constitue l'un des enjeux fondamentaux du tourisme de demain. Mais cela suppose que les professionnels du secteur s'engagent dans une démarche différente, et offrent des produits qui se démarquent de ceux proposés habituellement »[3].

Pour cerner les caractéristiques du tourisme qualifié de durable et responsable, nous allons commencer par définir le concept du « tourisme durable ». Pour ce faire, nous reprendrons la définition proposée par l'organisation mondiale du tourisme (OMT 2004), selon laquelle le développement durable du tourisme est toute forme de développement, d'aménagement ou activité touristique qui respecte et préserve à long terme les ressources naturelles, culturelles et sociales, et contribue de manière positive et équitable au développement économique et à l'épanouissement des individus qui vivent, travaillent ou séjournent dans ces espaces.

Comme, on peut le constater de la définition précédente, le tourisme n'a plus une seule forme. On peut même dire qu'il diversifie ses missions, puisqu'il ne concerne plus seulement le touriste lui-même, au contraire il est devenu un facteur déterminant en termes du développement économique, social et environnemental des destinations.

Ainsi, le tourisme, comme beaucoup d'autres secteurs, a connu de grands changements, en évoluant du tourisme de masse, qui a infecté le patrimoine des destinations touristiques, vers un tourisme d'individu ou de petits groupes, participatif et responsable du développement et de la durabilité du patrimoine, ce qui garantira un tourisme durable. Pour y arriver, tous les concernés par l'activité touristique (l'Etat, la commune territoriale, la société civile, la population locale…), sont appelés à valoriser les potentialités de leur territoire, pour la

3 - Agence de développement touristique de la France. Tourisme et développement durable : de la connaissance des marchés à l'action marketing. Edition : Atout France. Document consulté le 7 Septembre 2021. Disponible sur : https://www.tourisme-durable.org › download

création des richesses et l'amélioration des conditions de vie des habitants. Sauf, il faut toujours assoir des pratiques touristiques, visant la préservation et à l'amélioration du capital environnemental et humain du territoire, nécessaire à l'attractivité et à la durabilité de la destination.

Dans ce sens et selon J - P. Lazato-Giotart et M. Balfet. 2004, « Le tourisme ne pourra évoluer harmonieusement que dans le cadre d'une vision de développement durable. Il doit, donc, être conçu et géré comme une activité globalement bénéfique pour les communautés d'accueil, dans le respect de leurs coutumes et traditions »[4].

Pour l'Organisation Mondiale du Tourisme « le développement touristique durable satisfait les besoins actuels des touristes et des régions d'accueil tout en protégeant et en améliorant les perspectives pour l'avenir. Il est vu comme menant à la gestion de toutes les ressources de telle sorte que les besoins économiques, sociaux et esthétiques puissent être satisfaits tout en maintenant l'intégrité culturelle, les processus écologiques essentiels, la diversité biologique, et les systèmes vivants »[5].

La prise en compte de la diversité des sous-espaces composant l'Oriental marocain, dans un processus de développement durable du tourisme nécessite la mobilisation des toutes les potentialités et toutes les ressources territoriales, physiques et humaines, existantes aptes à participer d'une manière dynamique au développement du tourisme. Nous entendons par là, l'implication des habitants dans les projets du développement, en maitrisant l'activité touristique et en tirer les principaux bénéfices.

Pour ce qui est de l'objectif du développement touristique durable, il a été défini par l'Agenda 21, et dont les principes sont les suivants :

- Exploiter de façon optimum les ressources de l'environnement qui constituent un élément clé de la mise en valeur touristique, en préservant les processus écologiques essentiels et en aidant à sauvegarder les ressources naturelles et la biodiversité ;

- Respecter l'authenticité socioculturelle des communautés d'accueil, conserver leurs atouts culturels bâtis et vivants et leurs valeurs traditionnelles et contribuer à l'entente et à la tolérance interculturelles ;

---

[4] - MARSO S. Contribution du marketing au développement du tourisme durable au Maroc. Revue Marocaine de Recherche en Management et Marketing N°8, Juillet-Décembre 2013, p. 149.

[5] - Arcuset L. La prise en compte de la diversité des acteurs dans un processus de tourisme durable. Economies et finances. Université de Grenoble, 2013. Français. ffNNT : 2013 GRENH015ff. fftel-00989600f, p. 15.

- Assurer une activité économique viable sur le long terme offrant à toutes les parties prenantes des avantages socioéconomiques équitablement répartis, notamment des emplois stables, des possibilités de bénéfices et des services sociaux pour les communautés d'accueil, et contribuant ainsi à la réduction de la pauvreté[6].

Pour assurer la durabilité et le développement du tourisme, il faut que ce dernier soit solidaire, c'est-à-dire avoir une certaine préoccupation de la population réceptrice, ce qui l'invite à veiller sur la réussite des projets touristiques. En d'autres termes, ce genre de tourisme doit être profitable pour un grand nombre d'habitants des lieux visités, via une certaine répartition, plus ou moins juste, des retombées économiques pour les prestataires locaux. Nous pouvons donc, dire que le tourisme durable est un concept qui n'a rien de compliqué dans la pratique, puisqu'il n'exige pas de gros investissement pour l'infrastructure d'accueil et insiste sur la coopération mutuelle entre le touriste et l'habitant local. Il est simplement un tourisme conscient de son environnement naturel et sociétal, et qui souhaite offrir le meilleur à ses voyageurs et à ses destinations accueillantes.

Conclusion

Si la région de l'Oriental dispose de nombreuses potentialités touristiques, le tourisme, qui constitue une source importante du développement et de diversification économique, n'est pas encore développé, pour la création des richesses et l'amélioration des conditions de vie de la population locale, surtout celle du milieu rural. Ce dernier est encore marginalisé en termes de tourisme, et par conséquent, il n'est pas encore intégré dans la carte touristique régionale. Pour résoudre cette problématique, il faut encourager tous les acteurs du développement à la prise en compte la valorisation de tous les atouts touristiques, naturels et culturels, dans une optique de considérer le tourisme comme un levier de croissance économique et social. Pour y parvenir, une politique de marketing territorial est nécessaire pour la bonne communication des potentialités, qui peut constituer un élément influenceur sur les visiteurs en général et les touristes d'une façon particulière.

En conclusion, nous pouvons dire que l'adoption du marketing touristique, pour un développement durable, est à notre avis la solution la plus efficace pour la marchandisation des richesses de notre zone d'étude et la commercialisation de ses produits matériels et immatériels. Il est nécessaire d'intégrer dans la stratégie globale du développement du territoire dans son ensemble, les modes de gestion, les processus de production, la communication et les modes de consommations.

[6] - Tourisme durable. Document consulté le 8 septembre 2021. Disponible sur : https://www.tourisme-durable.org › définitions.

De cette manière, on participera à la préservation de l'environnement et à l'amélioration des conditions sociales des destinations touristiques.

Bibliographie

- Agence de développement touristique de la France. Tourisme et développement durable : de la connaissance des marchés à l'action marketing. Edition : Atout France. Document consulté le 7 Septembre 2021. Disponible sur : https://www.tourisme-durable.org › download
- Arcuset L. La prise en compte de la diversité des acteurs dans un processus de tourisme durable. Economies et finances. Université de Grenoble, 2013. Français. ffNNT : 2013GRENH015ff. fftel-00989600f
- El Harradji A. Aménagement, érosion et désertification sur les Hauts-Plateaux du Maroc oriental. In : *Méditerranée*, tome 86, 1-2-1997. Impact anthropique en milieu méditerranéen. pp. 15-23. DOI : https://doi.org/10.3406/medit.1997.2985 www.persee.fr/doc/medit_0025-8296_1997_num_86_1_2985
- MARSO S. Contribution du marketing au développement du tourisme durable au Maroc. Revue Marocaine de Recherche en Management et Marketing N°8, Juillet-Décembre 2013, pp. 147-158
- Paskoff R. Les Hautes Plaines du Maroc oriental : la région de Berguennt. Les Cahiers d'Outre-Mer N° 37 - 10e année, Janvier-mars 1957. pp. 34-64. DOI : https://doi.org/10.3406/caoum.1957.4194.www.persee.fr/doc/caoum_0373-5834_1957_num_10_37_4194
- Tourisme durable. Document consulté le 8 septembre 2021. Disponible sur : https://www.tourisme-durable.org › définitions.
- Zerouali Ad. Atouts et potentialités touristiques à Figuig. In colloque national sur les changements climatiques et mutations spatiales : état des lieux et perspectives. 2019. Publication de la Faculté des Lettres Oujda, p.96-102.
- الزهرة كرماط وعدنان زروالي وفيصل فاتح. حكامة تدبير القطاع السياحي وجدلية التنمية الترابية بجهة الشرقي (مرتفعات جرادة ومنتزه كوروكو نموذجا). ضمن ندوة: الجكامة الترابية وأدوات تدبير المجال. منشورات كلية الآداب بوجدة، رقم 60. مطبعة إكسترا برينت وجدة. صص. 358-374
- محمد أجعون وعلال زروالي وفيصل فاتح ويونس الورتي. تدبير الموارد السياحية والتنمية المستدامة، حالة ساحل إقليم الناظور أشغال ندوة "الحكامة الترابية وأدوات تدبير المجال" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة رقم 60، مطبعة إكسترا برينت وجدة. 2019. صص 375-387.
- محمد أجعون. الدينامية السياحية ورهان التنمية الترابية بالساحل المتوسطي المغربي، مجال السعيدية - الناظور نموذجا. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الأول، كلية الآداب، وجدة. 2020.

زعامة المرأة في ظل التفاوض المضمر حول صورة الجسد

Women and Leadership: the negotiated body image

دة. عائشة بركاوي، أستاذة باحثة، المملكة المغربية.
د. عبدالقدوس الهودزي، باحث في السوسيولوجيا، المملكة المغربية.

الملخص: منذ وقت طويل شكلت مسألة الزعامة خصيصة ذكورية بامتياز، فغالبا ما ينظر للنساء كدخيلات على هذا المجال، وهو الشيء الذي يجبر معظم النساء في مراكز القيادة على بدل مجهود مضن من أجل إثبات جدارتهن باستمرار. وفي هذا الإطار نجد كذلك مسألة تدبير المظهر التي تشكل بعدا أساسا بإمكانه الدلالة على الجدارة والكفاءة.

يشكل هذا المقال محاولة لتحليل التمثلات المشكلة ثقافيا، والتي لا تعترف في الغالب بشرعية النساء في ممارسة أدوار القيادة، وهو الأمر الذي يطرح العديد من الإشكالات كالإبهام الحاصل حول صورة الجسد لدى المرأة القائدة. بداية، سنعمل على مناقشة الصور النمطية عن المرأة والتي ترتبط بشكل أو بآخر بالجسد، حيث يكاد يصبح هذا الأخير المعبر الأساس عن الهوية الأنثوية. إثر ذلك سيتم تسليط الضوء على شكل التفاوض غير المعلن بين النساء القائدات و محيطهن الاجتماعي حول الشكل المقبول لصورة الجسد.

الكلمات المفاتيح: الجسد، الزعامة، صورة الجسد، زعامة المرأة، تدبير المظهر.

Abstract: Leadership was long a male prerogative. Women are often seen as intruders in this arena, which involves a lot of effort on their part to confirm their leadership status. Appearance management is part of this effort because it represents such an essential dimension that connotes competence and promotes success.

This writing consists of the analysis of different representations, culturally constructed, that do not often recognize the legitimacy of women in leadership roles, which creates many problems, including the ambiguity around the body image of women leaders. In the first place, the internalized images of women are discussed, which make the body the main representative of the feminine identity, and then focus on the various negotiations of body image tacitly carried out by women in positions of power.

Keywords: Body; Leadership; Body image; Female leadership; Appearance management.

Comme mentionné Le Breton (2009), « toute relation de l'homme au monde implique la médiation du corps. Même la pensée est corporelle ». La corporéité est une dimension qui caractérise l'individualité, l'identité et la singularité d'une femme ou d'un homme. Cependant, cette dimension n'est pas si indépendante ou strictement individualisée. En effet, le corps est un produit social dont l'apparence est régie par la culture et évaluée par le jugement d'autrui. Pour emprunter les mots de Perrot (1984), « Le corps est porteur de sens : par diverses médiations, chaque société, à chaque époque, le marque, le modèle, le transmute, le fragmente et le recompose, réglant sa définition et ses usages, posant ses normes et ses fonctions, donnant à voir les effets entremêlés d'un ordre économique et d'une condition sociale, d'une vision du monde et d'une division des rôles ». Ainsi, la culture fabrique le corps ; elle dicte sans force de loi les règles qui définissent ses formes d'expression sur la scène sociale.

Le corps en fait est un construit social qui se révèle et transmet des messages : c'est un canal à travers lequel des codes et attributs sociaux, tels que les qualités du leadership, sont identifiées et déchiffrées. Cet aspect communicant du corps est particulièrement significatif pour les femmes leaderes[1]. Longtemps considérées comme des êtres inférieurs et inessentiels, vouées à l'immanence et à leur condition d'objet, (Beauvoir, 1976). Les femmes en position de pouvoir, plus que leurs homologues masculins, doivent mener un vrai combat pour confirmer leur leadership, et leur corps n'est pas en reste de ce combat, car il doit lui aussi se présenter comme compétent aux yeux des percepteurs.

Comme le corps est également le lieu d'inscription des normes de genre, le corps féminin a fait l'objet particulier de plusieurs restrictions telles que les règles relatives à la posture, la façon de rire et de parler ainsi que les choix vestimentaires, ce qu'appelle Bourdieu (1998) le *confinement symbolique* renvoyant à un certain contrôle exercé sur les mouvements des femmes dans l'espace et sur les usages de leur corps en général. Bien que ce confinement du corps féminin à la vie domestique tende à s'effacer dans un grand nombre de sociétés, certains rôles sociaux associés aux hommes ou aux femmes existent toujours. Encore aujourd'hui, « L'homme reste associé prioritairement aux rôles publics et "instrumentaux", la femme aux rôles privés, esthétiques et affectifs », Lipovetsky (1997). Ainsi, il parait problématique d'inscrire les attributs de la féminité, le corps féminin en particulier, dans la sphère du

[1] Tout au long de cet article, le terme « leadere » sera employé pour désigner le féminin du mot « leader ».

leadership qui exige un corps « visible », « fort » et « imposant », or le fait que les femmes soient historiquement reliées à la sphère privée ou domestique, leur corps communément lié à l'esthétique ou à la maternité, sème le doute quant à l'aptitude des femmes dirigeantes à remplir les rôles du leadership. Il s'agit d'un lourd héritage culturel qui place les femmes, au fond de l'imaginaire collectif, hors l'exercice du pouvoir, ce qui implique des femmes qui ont su accéder à des postes de responsabilité de faire un travail de plus que leurs homologues masculins afin de prouver leur talent de leader. Pour ce faire, elles doivent également travailler leurs corps et gérer leurs apparences pour se légitimer et se mériter la reconnaissance en s'adaptant aux codes de l'apparence corporelle tacitement reconnue et acceptée dans le milieu professionnel.

Aux postes de pouvoir, le corps semble être susceptible de connoter la compétence, mais cette compétence, elle aussi, risque d'être associée plus aux traits masculins qu'à la féminité étant donné que les rôles de leadership étaient longtemps joués par les hommes. Est-ce cela n'implique pas donc des femmes dirigeantes de renoncer à la féminité et de mettre en parenthèses le corps sexué pour se conformer à un modèle corporel « masculinisé » ? Certaines études du monde anglo-saxon affirment que les femmes jugées trop féminines en comportement ou trop masculines en apparence reçoivent souvent une évaluation défavorable, et par conséquent manquent d'emplois ou de promotions, (Schneider et ses collaborateurs, 2010). Cependant, la situation des femmes leaderes diffère de celle des hommes, car les stéréotypes de genre ainsi que le rôle du leader, culturellement attribué au masculin, mettent les femmes dans une position à double contrainte dans laquelle il serait fondamental qu'elles soient perçues comme compétentes, mais aussi comme femmes. Dans de telle condition, l'image du corps des femmes doit à son tour concilier entre la féminité et la masculinité, ce qui sème l'ambiguïté autour du modèle corporel à adopter de la part des femmes leaderes qui se trouvent dans l'obligation de correspondre, à la fois, à un modèle féminin socialement admis et à un certain modèle corporel professionnellement valorisé. Comment peut-on donc caractériser cette relation « paradoxale » entre les femmes et le leadership ? Quel intérêt les femmes dirigeantes accordent-elles à l'image du corps par rapport à leur pratique professionnelle ?

Ces questions constituent le point de départ d'une recherche exploratoire qui sera présentée dans le cadre de cet article. Au cours de ce qui suit, nous essayerons tout d'abord d'analyser les différentes représentations des femmes, culturellement construites, qui l'écartent du rôle de leader. Par la suite, nous aborderons la notion de l'image du corps en relation avec l'activité

professionnelle. Et finalement, afin de répondre aux questions posées plus haut, nous nous sommes adressés aux femmes occupant des postes de responsabilité pour tirer des renseignements de leurs expériences personnelles.

1. La permanence des ségrégations genrées

Le lien entre les femmes et le leadership était, et l'est encore, paradoxal. Il semble inconcevable de reconnaitre le rôle du leader à une femme dont la vulnérabilité et du corps et de l'esprit lui confère communément un statut de subordonnée à l'homme. Au cours de l'histoire, le pouvoir a toujours été détenu par les hommes, dans la famille, dans la société civile, comme dans l'État (Vogel, 1998). Bien qu'actuellement des progrès considérables aient été réalisés concernant les égalités des sexes, des ségrégations genrées perdurent et gardent, du moins, leur caractère symbolique au niveau de certaines pratiques sociales dont le leadership exercé par les femmes en fait partie. Et malgré les études contemporaines qui attestent de l'utilité du leadership féminin et de la mixité au sein des organisations (McKinsey & Company, 2008), le leadership reste toujours perçu comme étant l'apanage des hommes, (Orse, 2004).

Pour comprendre les origines de cet état de fait, l'imaginaire collectif qui « intègre les images, les signes et les symboles par rapport à leurs acceptions spécifiques », (Grassi, 2005) constitue un terrain d'analyse pertinent. Dans l'imaginaire, les femmes sont situées à l'écart de la possession du pouvoir étant donné qu'elles ont constitué depuis toujours l'objet traditionnel du contrôle patriarcal. Des études féministes ont pu mettre en lumière plusieurs constituants de cet imaginaire qui ont marqué l'image des femmes, souvent restreintes à la corporéité. En effet, les femmes ont longtemps été reléguées à leur fonction biologique. Leur corps caractérisé par les menstruations, la grossesse et l'accouchement a donné lieu à une certaine vision stéréotypée des genres qui consacre aux femmes uniquement des rôles domestiques. Cette réduction des femmes à leur dimension physique est très significative, essentiellement dans les cultures où le corps est dénigré par rapport à l'esprit ; le corps fait référence à la chair périssable, à l'animalité, or que l'esprit (ou l'âme) est considéré comme le siège de la pensée, du raisonnement et de l'intelligence humaine qui constituent l'essence même de l'être humain à l'opposé de l'animal dénué d'esprit. Et comme étant toujours associées à leur corps, les femmes ne jouissent pas dans l'imaginaire d'une humanité complète. Les apercevoir d'après l'unique fonction de leur corps, (Chaponnière, 1989) fait d'elles, contrairement aux hommes, des êtres dépourvus

d'intelligence et de compétences, en l'occurrence celles du leadership. Au-delà de ce déficit intellectuel accolé aux femmes, elles sont souvent associées à de nombreux symboles, parfois flatteurs, mais surtout méprisants dont le point commun est qu'ils font tous équivalence entre elles et leur corps. Certains symboles les ont chosifiées comme la poupée, le jouet et la chair, d'autres les ont identifiées comme l'un des éléments de la nature : « gazelle, biche, lis et roses, pêche duvetée, framboise parfumée ; elle est pierreries, nacre, agate, perle, soie, l'azur du ciel, la fraîcheur des sources, l'air, la flamme, la terre et l'eau. Tous les poètes d'Orient et d'Occident ont métamorphosé le corps des femmes en fleurs, en fruits, en oiseaux », (Beauvoir, 1976). Faut-il aussi mentionner d'autres analogies diminuantes avec la mante religieuse, l'araignée, la vipère, la cochonne, la chienne en rut, etc. Ces figures reflètent des appréhensions des femmes sous l'angle d'un corps qu'il faut maitriser et exploiter, tout en restant aux aguets. De la même manière que les hommes s'efforcent de subjuguer la nature qui fascine et fait peur, les femmes pour eux, comme la nature, dissimule derrière son charme séduisant la méchanceté et la ruse. Partant, il est nécessaire qu'elles soient contrôlées et surveillées afin de prendre garde de leurs méfaits et profiter en même temps de leurs bénéfices. Cette union symbolique entre les femmes et la nature connote leur rapprochement à l'état sauvage. Elles sont représentées imaginairement comme des êtres humains incomplets, des adultes non finis, ce qui implique qu'elles ont besoin d'être éduquées et disciplinées pour atteindre la maturité des hommes, comme on le fait avec un enfant. En fait, quoique cela paraisse saugrenu, l'enfant est une métaphore des femmes, (Dottin-Orsini, 1993). Du fait de la fragilité de leur corps et de ne plus être en mesure de subvenir à leurs besoins, les femmes ressembleraient donc à l'enfant faible physiquement et mentalement.

Dans un autre sens, le corps des femmes est bien évidement un objet de désir sexuel. Les différents symboles attribués aux femmes montrent à quel point, dans l'imaginaire collectif, elles sont liées à leur corps ; ce dernier semble être l'unique reflet de leur identité, la chair sans esprit faite pour la sexualité. Dans l'imaginaire culturel tant occidental qu'oriental, la sexualité féminine est entourée de plusieurs stéréotypes : « Mère, vierge, prostituée, tels sont les rôles sociaux imposés aux femmes. Les caractères de la sexualité (dite) féminine en découlent : valorisation de la reproduction et du nourrissage ; pudeur, ignorance, voire désintérêt du plaisir ; acceptation passive de l'activité des hommes ; séduction pour susciter le désir des consommateurs », (Irigaray, 1977). L'association des femmes à la sexualité en tant qu'objet

sexuel passif vient compléter ce portrait. Cette fois, elles se voient comme un objet de plaisir sans droit à éprouver le plaisir, et lorsqu'elles le font, elles seront condamnées d'être immondes, pécheresses et perverses. « Même chaste et travailleuse, c'est une impure, on l'entoure de tabous ; son témoignage n'est pas reçu en justice », (Beauvoir, 1976). Dans la culture arabe on trouve des figures similaires : « la femme est présentée comme une chercheuse de luxure, gouvernée par la « loi du corps » prévalant le désir sexuel »[2], (Elghaddami, 1998).

Ce survol des différents images et symboles des femmes, aussi bref qu'il soit, nous semble essentiel pour comprendre ce qu'est intériorisé, mais jamais ouvertement exprimé. La lecture de ces symboles peut mieux aider à saisir et à donner sens aux stéréotypes et aux représentations que les individus ont pu se faire des femmes, et qui par la suite affectent tacitement les interactions sociales. Ainsi, dépourvues de raison, perçues comme mineures ou enfants, faibles, fragiles et rusées, telles sont les images que les femmes portent dans l'imaginaire collectif. Il semble donc difficile de faire confiance aux femmes, encore moins si elles pourraient prendre les commandes et remplir le rôle d'un chef. En conséquence, il paraitrait normal de réserver le leadership aux hommes puisqu'ils requièrent des qualités que les femmes ne possèdent pas ; le charisme, l'intelligence, la rigueur et la décision sont strictement des traits masculins. Ces représentations sont intériorisées par les hommes, et parfois par des femmes, sans qu'on en parle trop, particulièrement dans la société actuelle dans laquelle les formes anciennes et flagrantes de discrimination envers les femmes se sont déguisées, transformées, mais gardent toujours leur aspect symbolique.

Toutes ces constructions culturelles montrent à quel point les femmes sont imaginairement reliées à la corporéité. Le corps est le principal représentant de leur être et de leur identité, d'où l'intérêt porté à l'image du corps féminin.

2. La masculinisation des compétences

Le corps est un objet culturellement construit, ses apparences et ses techniques sont socialement codées et reflètent une culture et une appartenance propre à un groupe. Attendu qu'il soit exhibé et offert au regard des autres qui le jugent et évaluent sa conformité avec les modèles acceptés, il est assujetti à la *discipline* définie par (Foucault (1993) comme une

[2] Traduction libre de la langue arabe réalisée par les auteurs.

« technique spécifique d'un pouvoir que se donne les individus à la fois pour objets et pour instruments de son exercice ». En ce qui a trait aux femmes, toujours attachées à leur corporéité, elles doivent se surveiller parce qu'elles sont « sans cesse sous le regard des autres. Elles sont condamnées à éprouver constamment l'écart entre le corps réel, auquel elles sont enchaînées, et le corps idéal dont elles travaillent sans relâche à se rapprocher. Ayant besoin du regard d'autrui pour se constituer, elles sont continûment orientées dans leur pratique par l'évaluation anticipée du prix que leur apparence corporelle, leur manière de tenir leur corps et de le présenter, pourra recevoir (de là une propension plus ou moins marquée à l'autodénigrement et à l'incorporation du jugement social sous forme corporelle ou de timidité). », (Bourdieu, 1998). Pour les femmes leaderes, elles doivent donc travailler leur image afin d'atteindre l'idéal corporel valorisé et reconnu pour un leader.

Actuellement, les femmes ont gagné plus de terrains d'égalité à côté des hommes, plus d'indépendance économique et de positions de pouvoir dans la société. Le corps féminin par conséquent doit refléter la force et le dynamisme en rompant avec le stéréotype des femmes au foyer et en contredisant toutes les images portées d'elles dans l'imaginaire. Pour illustrer cette forme d'expression du corps, les femmes leaderes sont un très bon exemple puisque ce rôle était longtemps une prérogative masculine. Quelle est alors l'image du corps que les femmes leaderes doivent se faire pour réussir dans leur vie professionnelle ?

L'image corporelle peut être simplement comprise comme la perception de son propre corps ainsi que les pensées et les sentiments associés à ces perceptions. « C'est l'image de notre propre corps que nous formons dans notre esprit, autrement dit, la façon dont notre propre corps apparaît à nous-mêmes », (Schilder, 1950). Il en sort que l'estime du corps est étroitement liée à l'estime de soi en général. Les pensées autour de son corps font partie de la définition qu'on peut faire du caractère, des capacités et de la confiance en soi chez une personne. Le corps est aussi un communicateur de compétence, particulièrement pour une femme dont le corps était toujours compris comme sans pouvoir, et nécessairement en dehors du leadership. Les discours à l'égard des femmes qui ne respectent pas généralement les normes d'apparence renvoient souvent à des notions de paresse et d'insouciance qui sont des qualités fondamentalement opposées à celles associées au leadership et aux aptitudes qui en découlent. Il semble alors que la gestion de l'apparence est un élément essentiel dans l'exercice du leadership. Les femmes leaders doivent apprendre à se construire un physique adéquat à leur rôle, (Donzelli, 2007).

Elles sont amenées à faire des choix à l'égard de leur corps au travail, de l'autocontrôler en incarnant les normes d'acceptabilité. Cependant, le choix semble être difficile. En fait, ce travail sur l'apparence du corps féminin risque de les écarter des attributs de la féminité, (Soral, 2007). Cette féminité qui renvoie communément à des notions telles que la douceur, la beauté, la soumission et la dépendance (ou encore à la pudeur comme c'est le cas dans la culture arabo-musulmane) risque d'être remise en cause si les femmes tentent d'adopter les attributs masculins valorisés dans le domaine du leadership et qui connotent la compétence. S'il parait que la gestion de l'apparence soit une dimension essentielle pour exprimer la féminité, valorisée par les femmes en tant que facteur protecteur de l'identité, cela n'empêche qu'une femme leadere peut être fustigée tantôt pour un intérêt excessif à l'auto-toilette tantôt pour avoir porté le costume masculin.

Bien que la régulation du corps au travail devienne fondamentale pour le succès des femmes et leur avancement, il est à noter que l'image corporelle peut aussi être façonnée selon le contexte professionnel, voire culturel. Dans le domaine des services par exemple, où la bonne esthétique et le comportement corporel passif et docile sont souvent sollicités, les femmes se transforment en une partie du produit. Leurs attributs physiques devraient refléter les attributs de la marque. Ceci dit, il y a une certaine ambiguïté concernant la description de l'image du corps et le modèle corporel que les femmes leaderes considèrent comme étant appropriés selon les divers contextes professionnels.

Dans le même ordre d'idées, plusieurs études ont exploré le comportement des femmes à l'égard de leur apparence corporelle, notamment leur style vestimentaire dans le lieu de travail (Kimle & Damhorst, 1997). Selon ces auteurs, le choix des vêtements et la gestion de l'apparence de la part des femmes employées de bureau sont en partie sous l'emprise des manières dont leur genre est saisi, surtout dans ces arènes traditionnellement dominées par les hommes. Bien que les descripteurs d'apparence restent ambigus, ils suggèrent que l'attractivité et l'expression de la féminité sont propices au leadership exercé par une femme. Cependant, les femmes leaderes ont la tâche difficile parce qu'elles doivent aussi exprimer un côté masculin pour paraitre crédibles face à leurs subordonnés : un style vestimentaire trop féminisé fait beaucoup remarquer les différences entre les hommes et les femmes et suggère peut-être que les femmes n'appartiennent pas au monde du leadership. En revanche, un style vestimentaire trop masculin peut être interprété comme une transgression des normes de genre. Tout bien

considéré, le corps peut généralement être perçu comme étant sexué indépendamment des vêtements. Ainsi, les femmes leaderes devraient travailler leur corps d'une façon à produire des apparences qui sont authentiquement « *business-like* » ainsi que conventionnellement sexuées.

3. Les mots pour le dire : collecte de témoignages

Pour poursuivre cette analyse, nous nous sommes appuyés sur des témoignages de femmes occupant des postes de responsabilité que nous avons pu interviewer dans le but d'identifier les préjugés récurrents à leur égard et de savoir dans quelle mesure elles arrivent à gérer leur apparence dans le lieu de travail. Il s'agit d'expériences personnelles qui sont difficiles à saisir dans le cadre d'une approche quantitative. A cet égard, L'entretien semi-directif est l'outil le plus approprié à la nature du sujet et à cette démarche exploratoire. Le guide d'entretien a comporté deux axes principaux : d'abord, le premier objectif est de savoir comment les femmes dirigeantes se sentent perçues dans le milieu professionnel, ce qu'elles affrontent comme pressions ou obstacles du fait de leur statut féminin. Deuxièmement, il s'agit d'identifier les normes de l'apparence et de préciser l'importance que les femmes accordent à leur image du corps.

3.1. Les stéréotypes et préjugés caractérisant le rapport femmes/leadership

Toutes les interviewées citent souvent des stéréotypes de genre récurrents dans leurs milieux de travail. Plus que les hommes, elles doivent sans relâche faire preuve de leurs talents de leader. Leur statut féminin sème le doute de leurs compétences et laisse à penser qu'elles peuvent possiblement faire des mauvais choix ou prendre les mauvaises décisions. En conséquence, elles se sentent mises en permanence sous les projecteurs, elles n'ont pas le droit à l'erreur, car cela peut confirmer les préjugée et les stéréotypes véhiculés à leur égard. Par conséquent, le mérite du poste de chef est souvent contesté. Et malgré les efforts et le travail acharné que les femmes leaderes fournissent, elles ressentent quand même que le jugement porté par la majorité de leurs collègues reste péjoratif. Une des enquêtées a même signalé une idée relativement récurrente dans son milieu de travail que beaucoup de femmes bien positionnées sur l'échelle du pouvoir dans les organisations et entreprises n'ont réussi à accéder aux postes de leaders que grâce aux « faveurs » de leurs corps.

Témoignages :

« En tant que chef de service dans une boite à majorité d'hommes, mon droit à ce poste était toujours remis en question malgré mes qualités et mon niveau de formation […] Mes années d'expérience ne m'ont jamais été une excuse, ce qui n'aurait pas été le cas si j'étais un homme ».

« Nombreux sont ceux qui considèrent que le poste de chef, pour une femme, passe forcément par le canapé… "Une promotion du canapé " ».

Un autre aspect également invoqué par certaines interviewées concerne les difficultés à gérer l'équipe de travail. Les femmes leaderes affrontent des obstacles au niveau de la relation avec leurs subordonnées. Quand elles s'expriment à travers leurs paroles et gestes (corps), avec courtoisie et affabilité, leur attitude est interprétée comme signe de faiblesse. La sympathie et la bienveillance n'ont ainsi pas le même impact dans le domaine du leadership s'ils proviennent d'un homme ou d'une femme. Ces difficultés relationnelles et communicationnelles renseignent sur une certaine résistance masculine qui tente de protéger ses frontières ; une masculinité qui accapare la pratique du pouvoir et refuse de le reconnaitre aux femmes. De ce fait, un surplus de la charge psychologique du travail est infligé aux femmes leaderes, ce qui provoque chez elles plus de stress.

Dans le prolongement de cette idée, l'un des témoignages a évoqué un autre caractère de la relation interpersonnelle entre la femme leadere et les membres de l'équipe de travail, notamment lors des conflits ou des situations critiques. Les hommes face à une femme se montrent généralement respectueux et n'osent pas agir violemment pour défendre leurs positions et points de vue. À l'inverse, les femmes subalternes se portent moins aidantes.

Témoignage :

« Dans mes relations avec les employés, j'essaye toujours d'être professionnelle. Ma féminité ne m'a jamais été une devise, mais tout de même, j'ai l'impression que les hommes me traitent différemment. Le fait d'avoir une femme en face les engage à se comporter avec respect. Ils sont généralement polis même dans des situations de conflit. J'ai eu plutôt des problèmes avec d'autres femmes ».

Ces différents témoignages regorgent de sens. Une chose est claire, c'est que les femmes exerçant le leadership, au-delà de toute évaluation objective en termes de compétences requises pour le poste, doivent faire face à la cruauté de leur sort en tant que femmes et puis en tant que leaders. Nonobstant, elles se sentent comme intruses dans la sphère du leadership, voire dans la scène professionnelle en général ; leur potentiel de compétences n'est plus tenu en compte dans les jugements que l'on fait de leur performance. Le fait d'appartenir au genre féminin suffit pour les étiqueter. Les différentes perceptions et le ressenti des femmes leaderes questionnées renvoient à des constructions culturelles incarnées qui ont un sens dans l'imaginaire collectif. Il est à considérer qu'il y a une certaine correspondance entre les représentations des femmes dans la vie professionnelle et leurs clichés dans l'imaginaire.

Dans l'arène du leadership, l'image des femmes et leurs symboles dans l'imaginaire collectif se réveillent, renaissent et réapparaissent sur la scène en changeant de tenue. Déguisée pour garder un caractère d'évidence dans la conscience des hommes modernes, l'idée des femmes dépourvues de raison ou d'esprit est exprimée en manque de compétence ou d'intelligence. La métaphore de l'enfant résonne toujours, car les femmes, comme les enfants, sont faibles et dépendantes à tel point qu'elles ne peuvent avoir ni l'aptitude ni la capacité à se donner pour des leaderes. Cela entraine chez elles un besoin accru de tout faire à la perfection parce qu'elles estiment que c'est ce qu'on attend d'elles. Contrairement aux hommes, elles se trouvent sous la contrainte d'être appelées à confirmer, sans fin, leur potentiel de leader. Leur condition rappelle le calvaire de Sisyphe : même au summum, elles seront condamnées à descendre parce qu'en fait leur place est au pied de la montagne.

Dans un autre sens, les paradoxes des hommes marquent leur comportement à l'égard des femmes d'une certaine ambivalence. Bien que les femmes soient chosifiées et symbolisées dédaigneusement dans l'imaginaire, il se trouve qu'elles sont aussi vénérées et admirées. Les femmes en effet reflètent tout ce qui est beau et romantique dans la nature ; c'est « *le rayon de la lumière divine* » comme disait Djalal Ad-Dîn Rûmi. Il en ressort qu'elles doivent être traitées avec délicatesse en se portant respectueux en sa présence. Mais cela n'impose pas d'abandonner l'idée imaginaire que la ruse est féminine, de redouter leur compétence et de contester leur légitimité d'avoir le poste du patron. Contre toute raison, il n'est jamais question de mérite quand on veut évaluer la performance et l'avancement dans la carrière des femmes qui ont su se positionner à côté des hommes en tant que leaderes, mais plutôt leur pouvoir à séduire et leur

corps utilisé comme monnaie d'échange qui leur ont permis de gravir l'échelle du leadership. Ainsi donc, les femmes se voient encore réduites à leur corporéité, leurs intentions sont soupçonnées et leurs prouesses sont perçues comme les manœuvres de leur unique atout qui n'est que leur corps.

3.2. Image du corps des femmes leaderes

Bien que toutes les interviewées admettent l'importance de l'image du corps pour une femme, elles la considèrent également comme facultative, et estiment que la réussite d'une femme dirigeante repose en premier lieu sur ses capacités à organiser et guider ses subordonnés vers l'atteinte des objectifs fixés, en particulier dans les moments difficiles ou critiques. Cependant, elles avouent également que l'image qu'on se donne joue un rôle dans les entretiens de recrutement ou encore dans le contact avec les collègues et les subalternes.

Témoignage :

> *« Parfois, cela aide d'être attrayante, cela aide dans les entretiens d'embauche. Mais ça ne permet pas de recevoir le respect et la confiance en ses capacités ».*

Tout en relativisant le rôle de l'apparence corporelle, les femmes leaderes reconnaissent son importance au niveau des interactions interpersonnelles. Les attributs du corps et les manières avec lesquelles il se présente peuvent faciliter ou entraver la communication avec autrui dans le milieu de travail. Pour un leader, le bon contact et la communication efficiente sont plus que nécessaires pour réussir à fédérer les efforts des subalternes en les amenant à adopter sa vision de procéder et à suivre ses instructions, ce qui implique de communiquer aussi avec le langage du corps. Une femme leadere qui travaille son image du corps peut s'offrir la confiance en soi et celle des autres. Pourtant, cela semble problématique pour elle, notamment lorsqu'elle tente de trop faire parler sa féminité au risque d'être perçue comme superficielle, ou encore de rappeler aux esprits sa féminité qui connote souvent certains attributs tels que la douceur, la soumission et la maternité. Or, l'exercice du leadership exige des femmes de s'imposer, de gagner le respect et surtout de préserver leur statut de leader. En revanche, s'il parait que les interviewées sont répulsives à l'idée selon laquelle leur apparence corporelle soit si déterminante, c'est parce qu'elles rechignent à lui accorder trop d'attention pour ne plus être vues sous cet angle et être réduites encore une fois à leur matérialité.

Compte tenu de cette imprécision quant à l'importance accordée à l'image du corps, la gestion de l'apparence est entourée aussi d'ambiguïté. Lorsque les interviewées sont interrogées sur le style vestimentaire approprié, leurs réponses divergent nettement. Bien qu'elles soient toutes d'accord sur l'idée qu'il n'y a pas de normes ou règles strictes à respecter, étant donné que cette question relève des choix de chaque personne, elles soulignent que l'apparence doit répondre à un certain nombre de restrictions.

Témoignage :

> *« On doit s'habiller professionnellement. Par exemple, pas de minijupe, trop de maquillage peut amener les autres à vous considérer comme n'être plus professionnelle »*.

L'identité professionnelle d'une femme leader requiert certaines qualités et renvoie donc à un certain modèle de l'apparence corporelle. Certes, il y a relativement des limites de décence qu'il ne faut pas franchir, mais les termes descriptifs de cette identité demeurent flous et ce professionnalisme corporel, lui, reste non défini. Ainsi, l'image du corps semble être négociée dans le contexte professionnel et dépendre de plusieurs critères. Le type d'activité professionnelle, entre autres, peut avoir un effet sur la définition des normes de l'apparence souhaitée. A titre d'exemple, dans le domaine des services, du commerce et du marketing, il serait avantageux de faire apparaitre son côté féminin, car convaincre le consommateur et gagner des clients potentiels implique la bonne présentation de son image. Par conséquent, la féminité caractérisée par le gout poussé à l'esthétique correspond mieux à cette catégorie d'activités. Cependant, même en absence du client, la conformité aux normes du genre selon cette description de la féminité est une partie intégrante de la relation avec les collègues et les subalternes qui peuvent aussi être compris comme des « consommateurs » internes. Par ailleurs, les femmes occupant des postes de pouvoir sont inspirées par le besoin d'être vues comme compétentes et professionnelles, une gestion de l'apparence trop féminisée peut donc mettre en cause leur image de leader habituellement teintée de couleurs masculines. En conséquence, les femmes leaderes sont exposées à une double contrainte, car elles cherchent à préserver leur identité féminine tout en véhiculant un air masculin rappelant qu'elles sont aussi des cheffes. Pour ce faire, elles devraient choisir minutieusement leur « robe masculine » et négocier

soigneusement leur image du corps avec les observateurs sans, d'une façon ou d'une autre, tomber dans une quelconque forme de transgression de genre.

Le nombre des cas traités constitue une limite à la généralisation des conclusions tirées. La poursuite des entretiens pourrait les préciser davantage en fonction d'autres variables telles que l'âge, le secteur d'activité, la culture de l'entreprise, etc. Les représentations des subordonnés, hommes et femmes, permettraient également de définir l'écart entre leurs perceptions et ce que pensent les femmes leaderes de leurs images du corps. Néanmoins, ce qui a été réalisé jusqu'ici renseigne qu'au plan de l'imaginaire, l'union symbolique entre les femmes et le corps n'a jamais cessé d'être. Si la société moderne est arrivée à rompre avec maintes formes de ségrégations envers les femmes, ces ruptures ne détruisent pas tout, car le refoulé peut toujours revenir avec une allure toute moderne. Aujourd'hui, les femmes sont représentées dans tous les niveaux de la hiérarchie sociale, on ne peut leur refuser leur droit au leadership. Cependant, cela risque d'être une simple façade, ne serait-ce qu'une mince pellicule qui cache une réalité culturelle bourrée de stéréotypes qui réduit encore les femmes à leur corps.

Bibliographie

- Beauvoir, Simone de (1976). *Le deuxième sexe* 1. Coll. «Folio essais», nº 37. Gallimard : Paris
- Bourdieu, Pierre (1998). *La domination masculine.* Coll. « Liber ». Seuil : Paris
- Chaponnière, Corinne (1989). *Le mystère féminin. Ou Vingt siècles de déni de sens.* Orban : Paris
- Donzelli, Maria (2007). « *Sacralité et désacralisation médiatique du corps du leader »,* [en ligne] : https://noesis.revues.org/1373#notes
- Dottin-Orsini, Mireille (1993). *Cette femme qu'ils disent fatale : Textes et images de la misogynie fin-de-siècle.* Grasset : Paris
- Foucault, Michel (1993). *Surveiller et punir. Naissance de la prison.* Gallimard : Paris
- Grassi, Valentina. (2005). *Introduction à la sociologie de l'imaginaire : une compréhension de la vie quotidienne.* Editions érès : Ramonville Saint-Agne
- Irigaray, Luce (1977). *Ce sexe qui n'en est pas un.* Coll. « Critique ». Éditions Minuit: Paris
- Kimle, Patricia A & Damhorst, Mary Lynn. (1997). « *A Grounded Theory Model of the Ideal Business Image for Women' Symbolic Interaction »,* [en ligne] : https://www.academia.edu/23385131/A_Grounded_Theory_Model_of_the_Ideal_Business_Image_for_Women?auto=download
- Le Breton, David (2009). *Postface,* Dans Gaspard, Jean-Luc & Doucet, Caroline (dir.) (2009). *Pratiques et usages du corps dans notre modernité.* (PP : 181-185). Éditions érès : Toulouse.
- Lipovetsky, Gilles. (1997). *La Troisième femme. Permanence et révolution du féminin.* Coll. « Folio essais ». Gallimard : Paris
- McKinsey & Company (2008). *Le leadership féminin : un atout pour la performance de demain.* McKinsey & Company

- ORCE (2004). *L'accès des femmes aux postes de décisions dans les entreprises.* [En ligne] : file:///C:/Users/abdelkouddous/Desktop/fabrique%20du%20corps/guide_a487031e153d810789502d973c5690db_pdf.pdf
- Perrot, Philippe. (1984). « *Le corps féminin. Le travail des apparences: XVIIIe-XIXe siècle ».* Coll. « Points. Histoire », nº H 141. Éditions du Seuil : Paris
- Schilder, Paul. (1950). « The Image and Appearance of the Human Body, dans Marc Jeannerod, « De l'image du corps à l'image de soi », *Revue de neuropsychologie* (*Vol* 2). (PP : 185-194). 2010/3. [en ligne] : https://www.cairn.info/revue-de-neuropsychologie-2010-3-page-185.htm
- Schneider, A., Tinsley, C., Cheldelin, S. & Amanatullah, E. (2010). « Likeability V Competence : The Impossible Choice Faced by Female Politicians, Attenuated by Lawyers ». *Duke Journal of Gender Law & Policy*, [en ligne] : http://scholarship.law.duke.edu/djglp/vol17/iss2/4/
- Soral, Alain (2007). *Vers la féminisation : pour comprendre l'arrivée des femmes au pouvoir.* Éditions Blanche : Paris
- Vogel, J. (1998). « La parité et les nouvelles figures de la citoyenneté », *in* J.Martin (dir.), *La parité : enjeux et mise en œuvre*, Presses universitaires du Mirail : Toulouse
- Elghaddami Abdellah, (1998).

- عبد الله محمد الغذّامي . (ثقافة الوهم: مقاربات حول المرأة و الجسد و اللغة). الطبعة الأولى 1998. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء .

Evaluation de la pollution nitrique des eaux souterraines dans la Commune de Souk Tlet El Gharb, Kénitra, Maroc

تقييم تلوث المياه الجوفية بالنتريك في بلدية سوق ثلاثاء الغرب ، القنيطرة ، المغرب

Mohamed Anouar AINOUZ, Etudiant Chercheur au cycle doctoral, Département deGéographie, Faculté des Sciences Humaines et sociales, Université Ibn Tofail, Kenitra,

Aissa EL BOUZIDI, Professeur au Département de Géographie, Faculté des Sciences Humaines et sociales, Université Ibn Tofail, Kenitra,

ملخص: يتطلب توصيف المواقع الملوثة في جماعة سوق ثلاثاء الغرب بشكل عام أخذ عينات من المياه وتحليلها من أجل تحديد وجود الملوثات، وتقدير التوزيع المكاني ومستويات تركيز التلوث. يمكن أن يكون للقرارات الناتجة عواقب وخيمة على صحة الناس والاقتصاد. لذلك فإن أخذ العينات هو أحد النقاط الرئيسية في مشكلة "المياه الملوثة". لاحظنا في البلدة منطقتين بتركيزات عالية من النترات أعلى من 50 ملجم / لتر ، وهو عامل الخطر الرئيسي الذي يجب أخذه في الاعتبار أثناء عملية الاستكشاف.

الكلمات المفتاحية: المخاطر ، المياه ، النترات ، التلوث.

Abstract : The characterization of polluted sites in the commune of Souk Tlet El Gharb, generally requires sampling and analysis of water to determine the presence of pollutants and to assess the spatial distribution and concentration levels of pollution. The resulting decisions can have serious consequences for human health and the economy. Sampling is therefore one of the key points of the "polluted water" problem. We have noticed in the commune, two areas with high concentrations of nitrates above 50 mg/L, which is the main risk factor to be considered in the exploration process.

Keywords: Risk, water, nitrates, pollution.

Introduction

L'analyse de l'eau joue un rôle essentiel dans la production agricole et la gestion des éléments nutritifs. L'analyse de l'eau est le meilleur moyen de planifier les applications des engrais dans les exploitations qui utilisent les engrais commerciaux comme source principale de nutriments. Il est particulièrement important pour les exploitations d'élevage de connaître la teneur initiale en nutriments du sol. À partir de là, un plan de gestion des nutriments peut être élaboré pour gérer correctement les nutriments que l'exploitation produit et ceux qu'elle reçoit sous forme de biosolides et d'engrais commerciaux. Sur les terres agricoles, l'utilisation d'engrais génère une pollution azotée des nappes phréatiques (la percolation de l'eau d'irrigation dans la nappe, peut rendre l'eau des puits imbuvable) et une pollution phosphatée et azotée des réservoirs, ce qui entraîne des problèmes d'eutrophisation (LAOUINA A., 2007).

La problématique qui encadre notre recherche est la suivante : comment produire mieux sans utiliser trop d'engrais ? En effet, l'amélioration des rendements et de la qualité des cultures, ainsi que leur protection, s'explique par l'utilisation des engrais et de pesticides. L'utilisation excessive de ces deux produits peut avoir des conséquences néfastes. ils contribuent à augmenter la pollution des cours d'eau et des sols, ce qui entraîne une dégradation de l'écosystème. Ceci est dû au fait qu'au moment de la pulvérisation, une grande partie des quantités d'engrais et de pesticides utilisées n'atteint pas le but recherché. Au contraire, la partie initiale de ce traitement se retrouve dans le sol où elle subit plusieurs altérations. Ces sols constituent donc un compartiment clé de l'environnement, car ils sont un passage quasi obligé du contaminant agricole lors de son transfert vers la nappe phréatique, jouant ainsi un rôle important dans son devenir. Ces produits agissent dans le sol de manière variable en fonction de leur nature et de leur composition chimique. Ceci confirme que les faux traitements peuvent contribuer au déclenchement d'un risque par la contamination de l'eau, qui est un élément très important pour la vie. Le Coran cite cette importance à travers l'expression suivante : « Et nous avons fait de l'eau toute chose vivante » Sūrate Al-anbiyāʾ, Verset 30. La contamination de l'eau peut donc avoir des effets néfastes sur les êtres en générale et sur la santé humaine en particulier.

La commune de Souk Tlet EL Gharb est située dans la région de Rabat-Salé-Kenitra, et fait partie de la zone opérationnelle de l'ORMVAG. Elle se trouve aux

environs de 66 km au nord de Kenitra vers Souk Larbaa El Gharb, et à 100 km de Rabat, bordée par les communes de Sidi Mohamed Lahmar au nord, Sidi Allal Tazi à l'ouest et à l'ouest, Beni Malek à l'Est et par l'Oued Sebou au sud (Figure 1). Elle s'étend sur une superficie estimée à 21795 ha répartis composée d'une :

- Surface agricole utile de 18094 ha irriguée à 98%, avec seulement 2% cultivée en Bour.

- Surface non agricole atteignant 3701 ha. Elle constitue seulement 3% de la superficie totale de la commune (selon la Monographie de la commune rurale de Souk Tlet El Gharb, 2015).

Source : Atlas du bassin de Sebou, Modifié

Figure 1 : Situation et site de la commune de Souk Tlet El Gharb

Concernant la topographie de la commune de Souk Tlet El Gharb, et selon les données de l'Agence Urbaine de kenitra- sidi kacem (2007), elle est caractérisée par une platitude relative, avec des altitudes prononcées comprise entre 11 et 14 mètres le long des rives de l'Oued Sebou, mais à l'intérieur de la plaine au nord comme au sud de l'Oued, existe des zones basses sous forme de Daya et de Merja, atteignant 2, 3 jusqu'à 4 mètres.

Du point de vue tectonique, la zone de Souk Tlet El Gharb fait partie de la plaine subsidente du Gharb, constituée par des formations tertiaires surmontées par des apports de l'Oued Sebou au cours du Quaternaire.

1- Outils et méthodes

Sur la base des données du marché n°23 DDA, (2015), et de la répartition du laboratoire GAYA et de l'ORMVAG, 8 puits représentatifs ont été sélectionnés, pour couvrir la commune de Souk Tlet El Gharb.

1.1- Choix des sites pour l'analyse

L'étude des puits sélectionnés a révélé différents niveaux de concentration en nitrates dans les puits. Cette pollution est due à l'utilisation massive et non rationnelle d'engrais et de pesticides. Cependant, en raison de l'absence de suivi et du manque de données récentes, il a semblé très utile de se concentrer sur cette zone pour s'assurer que les ressources en eau répondent aux normes de qualité et aux besoins futurs de la population. Notre travail présente une évaluation de la situation. En parallèle, l'évaluation de l'impact des pratiques agricoles, en termes de pollution par les nitrates.

Tableau 1 : Puits et niveaux piézométriques de la nappe

Puits	Niveaux piézométriques de la nappe
P1	7
P2	6
P3	3,75
P4	5
P5	7
P6	17
P7	4
P8	5

Source : ORMVAG, Laboratoire GAYA 2015

Les puits au niveau de la plaine du Gharb permettent l'exploitation des eaux souterraines très proche de la surface, puisque leurs niveaux se trouvent à quelques mètres seulement. Nous constatons que les puits dans la commune de Souk Tlet El Gharb différent d'un point à l'autre du point de vue profondeur, puisque le niveau supérieur de la nappe peut se situer à plus de 17m comme il peut se rencontrer au niveau de 3 à 4m. Ceci est dû à la topographie relativement mouvementée de la plaine

1.2- Choix des sites de prélèvement

Afin d'étudier le problème des nitrates dans les eaux souterraines de la zone de Souk Tlet El Gharb, nous avons mené des recherches sur la qualité des eaux en se basant sur les différents puits (au nombre de 8), répartis sur toutes la zone de la commune.

Les enquêtes de terrain montrent que pour la plupart de la population de cette zone, les eaux souterraines sont considérées comme la principale source d'eau potable, d'où l'intérêt de la surveillance surtout quand on connaît la vulnérabilité de cette nappe, d'abord par la grande perméabilité des formations superficielles sous jacentes, ensuite par sa proximité de la surface qui ne dépasse guère 17m dans cette zone.

A travers la Prestation du suivi de la qualité environnementale des ressources en eau et en sol réalisée par l'ORMVAG (laboratoire GAYA, 2015) sur des puits qui ont été choisis et répartis sur l'espace de la commune selon une sélection basée essentiellement sur deux critères :

- L'intensification des cultures,
- la profondeur de la nappe phréatique.

Tableau 2 : Localisation des puits dans la commune Souk Tlet El Gharb

Puits	Cordonnées cartographiques	
	x	Y
P1	434512	458661
P2	433520	455288
P3	437754	453435
P4	428493	451451
P5	433454	450260
P6	437357	444109
P7	431271	444043
P8	440796	449797

Source : ORMVAG, Laboratoire GAYA 2015

Les coordonnés des puits ont été déterminés par GPS (laboratoire GAYA, 2015), et projetés par la suite à l'aide du logiciel Arcgis 10.3 sur un fond topographique au 1/50000 (Fig. 2).Ceci permet de simplifier la création de la carte de concentration des nitrates au niveau de la commune de Souk Tlet EL Gharb.

Afin d'avoir une bonne connaissance des eaux souterraines et des sources de pollution, les hydrologues interviennent pour superviser et surveiller la qualité des eaux. Plusieurs actions sont possibles à l'intérieur comme à l'extérieur de la commune selon Laigle G., 1997, d'où :

- le transfert des captages d'eau vers des zones peu ou pas contaminées ;
- l'interconnexion des réseaux ;
- l'installation d'unités de dénitrification ;
- la dépollution.

Source : Carte topographique de Souk Tlet El Gharb, modifié

Figure 2 : localisation des puits de prélèvement des échantillons dans la commune de Souk Tlet EL Gharb

1.3- Echantillonnage

Un échantillonnage régulier de l'eau a été effectué par le laboratoire de Gaya dans les fermes visitées. Les échantillons d'eau ont été prélevés dans des bouteilles en plastique propres de 1,5ℓ et, bien rincés avec de l'eau provenant du même puits.

1.4- Analyse des échantillons

L'analyse des échantillons en laboratoire, nécessite plusieurs matériaux, et passe par plusieurs étapes.

Tableau 3 : Concentration des nitrates dans les puits ciblés

puits	Concentration de nitrates en mg/l
P1	25,48
P2	**118,44**
P3	17,08
P4	**56,70**
P5	3,13
P6	36,96
P7	1,96
P8	3,36

Source : ORMVAG, Laboratoire GAYA 2015

L'étude de l'analyse de l'eau, nous permet de comprendre les principales causes de la pollution, ce qui nous incite à mener des enquêtes sur place, pour approfondir nos connaissances, et enrichir notre évaluation avec des informations requises sur le terrain, afin de mieux connaître les principales causes de pollution.

2- Enquêtes par questionnaire

Il n'y a pas de meilleure façon de sonder les perspectives que par une enquête sur le terrain, mais c'est par la collecte d'informations sur les pratiques agricoles, les doses d'engrais et de pesticides appliquées, la quantité de fumier épandue et le système d'irrigation

2.1- Objectif des enquêtes

Notre enquête sur les pratiques agricoles des paysans sur les grandes cultures et les prairies, a été réalisée à la suite des travaux menés par le laboratoire GAYA

et l'ORMVAG.; les résultats obtenus servent notamment à mieux cerner l'impact environnemental des pratiques agricoles.

2.2- Méthodologie des enquêtes

L'enquête a été réalisée à travers un questionnaire élaboré après avoir recherché, et analysé plusieurs questionnaires, qui ont été effectués par le secteur agricole, afin d'avoir une vision globale sur les pratiques agricoles, et nous avons préféré déterminer notre mission sur la base d'une recherche-production de produits agricoles. On a fait appel à un groupe d'agriculteurs, de commerçants et de détaillants, et on les a interviewés pour essayer de recueillir leurs opinions. Nos questions sont donc ouvertes, et d'une grande importance.

3- Résultats et discussions

La présence de nitrates dans l'eau, entraîne des déséquilibres et des pollutions. Ils proviennent de différentes sources : urbaines, industrielles ou agricoles. Cependant, c'est généralement l'agriculture qui est pointée du doigt pour son utilisation de divers engrais azotés (INRA, 2013). Notre objectif, est de dresser une carte pour simplifier l'étude de la pollution par les oxydes d'azote dans la commune de Souk Tlet El Gharb, et de comprendre l'impact de la pollution par les oxydes d'azote et les mesures d'atténuation. Le nitrate est un composé chimique naturellement présent dans l'environnement. Ils proviennent de la fixation de l'azote atmosphérique et de la décomposition de la matière organique par des microorganismes. On les trouve donc, à l'état naturel, en faible concentration dans le sol, les eaux de surface et les eaux souterraines, indispensables à la croissance des plantes, ils sont également fabriqués industriellement sous forme d'engrais et peuvent constituer un apport important dans certaines régions.

La contamination est principalement le résultat des activités humaines :

-La pollution agricole due au développement des pratiques intensives,

-les nouvelles méthodes de reproduction et d'élevage du bétail, une grande quantité d'eaux usées et d'engrais sont rejetés.

3.1- Résultat et discussion de l'étude de la pollution nitrique

Pour assurer le rendement des cultures et répondre à la demande des consommateurs, les agriculteurs sont tenus d'utiliser les engrais et de combattre les parasites par les pesticides et par les moyens de bord.

❖ Note méthodologique

Pour avoir une idée de la pollution par les nitrates dans la commune de Souk Tlet El Gharb, nous avons utilisé l'interpolation sur le système d'information géographique (SIG) Arcmap dans l'analyseur d'extension spatiale, pour élaborer des cartes de la concentration en nitrates dans la zone cible en 2015 sur la base de nos résultats d'analyse.

❖ Répartition spatiale des zones polluées

Pour les présentations spatiales de la concentration en nitrates, nous avons fusionné les données pour obtenir 4 classes :

Source : Carte topographique de Souk Tlet El Gharb, modifié

Figure 3 : Isoconcentration des nitrates dans la commune de Souk Tlet El Gharb

- Première classe 0-25 mg/ℓ
- Deuxième classe 25-50 mg/ℓ
- Troisième classe 50-100 mg/ℓ
- Quatrième classe 100-150 mg/ℓ

L'analyse de ces chiffres permet de faire les constatations suivantes :

- La surface couverte par la nappe avec une concentration nitrique inférieure à 50 mg /ℓ en 2015 ne représenterait que 9809 ha sur 13434 ha cartographiés, soit 53,53% de la surface totale.
- La classe des eaux dont la teneur est supérieure à la norme 50 mg/ℓ a envahi la partie nord avec une superficie de 3625 Ha Soit 19,78% de la superficie totale.
- Ces résultats montrent une dégradation de la qualité de la nappe phréatique surtout dans la partie nord de la zone.

Ceci est parfaitement cohérent avec le fait que cette partie de Souk Tlet El Gharb, a connu une intensification des activités agricoles, ce qui est largement justifiée par la nature du sol et la localisation de la nappe phréatique qui est proche de la surface.

- **N.B :** Une eau dont la teneur en nitrates dépassant 50 mg / ℓ, est déconseillée pour les nourrissons et les femmes enceintes (WARD MH. ,2005).

3.2- Analyse statistique des résultats

L'analyse cartographique décrite ci-dessus, montre que l'eau peut être utilisée sans risque et que le niveau de la nappe est bon et que la dose recommandée n'est pas dépassée dans la partie sud de la zone d'étude (référence Y=453 000 m dans sud). En revanche, la qualité de la nappe semble avoir diminué, notamment dans la moitié nord de la zone.

Figure 4 : Concentration des nitrate dans les puits de la commune de souk Tlet El Gharb

L'analyse de la variance des 8 puits de la zone de Souk Tlet El Gharb a montré qu'il n'y a pas de différence significative en termes de pollution nitrique. Afin de mieux identifier la localisation de la pollution nitrique, la zone d'étude a été

subdivisée en deux parties : une zone nord appelée A, et une zone sud appelée B. Les deux zones sont séparées par la ligne de coordonnées y = 453000.

- Zone A : cette zone est située au nord de la ligne Y = 453.000 et représente 25% de l'ensemble des puits étudiés (2/ 8 puits). L'analyse de la pollution nitrique a montré une dégradation de la qualité de la nappe phréatique de la zone A, l'eau de cette zone n'est pas potable, ce phénomène a été aggravé par les mauvaises pratiques d'irrigation et de traitement dans le domaine agricole.

- Zone B : cette zone est située au sud de la ligne Y = 453.000 et représente 75% de tous les puits étudiés (6/8 puits). L'analyse de la pollution nitrique a montré qu'il existe une différence significative entre la zone A et la zone B ; sachant que les eaux souterraines de la zone B peuvent être utilisées en toute sécurité. Pour cette seule raison, il faut comprendre qu'il s'agit de pratiques d'irrigation et de bonne gouvernance pour l'utilisation de produits agricoles (engrais et pesticides).

3.3- Interprétation des résultats

Les nitrates utilisés en agriculture peuvent être transportés vers l'aquifère de Souk Tlet EL Gharb par infiltration à l'aide de deux facteurs, la pluie ou l'irrigation.

Une fois que le nitrate est introduit dans l'aquifère, il y reste. Le choix des mesures curatives est donc très limité et aucune n'est susceptible d'agir rapidement (Jolankai G., 1992).

Dans la commune de Souk Tlet, la pollution nitrique de l'aquifère remonte à une dizaine d'années. Par conséquent, les eaux souterraines n'ont pas été suivies assez régulièrement pour que l'on puisse identifier ou avoir une idée de l'évolution interannuelle de leur contamination.

Toutefois, les informations disponibles permettent de se faire une idée générale du degré de pollution des eaux souterraines par les nitrates.

L'examen de la carte des concentrations en nitrates établie sur la base des mesures effectuées dans huit puits fait apparaître :

- deux zones à fortes concentrations (P2 et P4), avec des taux de nitrates supérieurs à 50 mg/l.

Cette situation est induite par l'activité agricole combinée à l'infiltration des eaux vers la nappe phréatique, de plus, dans cette zone la nappe phréatique n'est pas très profonde rendant la zone peu épaisse pour retarder le lessivage des nitrates.

Dans le reste du périmètre, les teneurs en nitrates dans la nappe restent inférieures à 37 mg/l.

Ces faibles valeurs sont enregistrées d'une part au Nord (P1), à l'Est (P8) au Nord-Est du périmètre, non loin des limites ouest de la ville de Beni Malek (P3), d'autre part au Sud (P5, P6, P7).

L'analyse de la concentration des nitrates dans la nappe phréatique sur la période de septembre 2015 montre que les points d'analyse des teneurs élevées correspondent généralement aux périodes d'utilisation des engrais, notamment entre octobre et avril. Les utilisations non rationalisées et non contrôlées des engrais qui se traduisent par de mauvaises pratiques de gestion génèrent un lessivage rapide des nitrates du sous-sol vers la nappe phréatique qui vous conduira de la contamination de l'eau qui conduira notre santé à un danger inévitable.

De tout ceci on peut dire que les nitrates constituent un risque majeur sur l'environnement et aussi sur la santé humaine dont il est temps de faire face pour arriver à diminuer leurs effets.

Conclusion

Après de fréquentes visites sur le terrain, et des entretiens avec les agriculteurs de la commune de Souk Tlet El Gharb, nous avons observé une utilisation excessive des engrais et de pesticides toxiques pour lutter contre les parasites. Les agriculteurs ne sont certainement pas conscients de l'impact de ces produits chimiques sur la nappe phréatique. Nous avons noté que l'ignorance est presque généralisée chez la majorité des agriculteurs de la région. En résumé, nous avons conclu que les conséquences de l'inaction spontanée ont de graves répercussions sur la santé humaine, animale et végétale. Il semble difficile de persuader les agriculteurs d'abandonner certaines pratiques quotidiennes nuisibles à l'environnement, ce qui nécessite l'intervention des pouvoirs publics pour assurer l'évacuation et le traitement des eaux usées. Cependant, le problème reste lié à l'utilisation de pesticides toxiques et d'engrais chimiques par les agriculteurs, qui polluent davantage les eaux souterraines peu profondes.

La superficie des terres polluées par les activités agricoles, évolue constamment. Cependant, les mesures de lutte contre la pollution nitrique ne sont pas toujours sans répercussions sur l'environnement, l'économie et la société en générale. On constate aussi que la plupart des agriculteurs ne respectent pas les dosages des engrais et des pesticides conformes aux normes d'utilisation. Ceci

confirme certainement des enjeux liés à la réglementation et au contrôle de ces produits, ce qui entraîne localement des pollutions excessives des sols et des eaux souterraines. Ceci nécessite une vraie maîtrise des sites pollués par les nitrates, pour faire face aux contaminations et aux différents dommages environnementaux touchant les êtres en générale et la santé humaine en particulier. Pour minimiser les impacts négatifs des nitrates, on peut proposer quelques solutions avancées par MAROUANE B., 2014 :

- améliorer le cadre juridique des activités agricoles,
- créer un comité administratif permanent pour le suivi des agriculteurs,
- former les agriculteurs à l'utilisation des équipements agricoles,
- encourager les agriculteurs à minimiser le dosage des produits agricoles,
- orienter les responsables vers une stratégie d'utilisation des engrais et pesticides organiques,
- organiser des manifestations de sensibilisation sur l'impact des engrais et des pesticides sur l'homme et l'environnement,
- la prévention et la lutte contre les pollutions et les nuisances concernant l'eau,
- les conséquences prévisibles doivent être anticipées avant qu'elles ne se produisent.

Références bibliographiques

1- Agence Urbaine de kénitra- sidi kacem (2007).Etablissement du plan d'aménagement du centre de Souk Tlet du GHARB, Note de présentation.

2- Jolankai G. (1992). Les impacts de l'agriculture sur les ressources en eau et les voies de transfert par l'eau dans l'environnement, cahiers du murs, numéro spécial.

3- INRA (2013).La veille pédagogique de la mission agrobiosciences Les nitrates d'origine agricole, source de tension.

4- Laigle G.,Kugler J.,Kobus H. & Zilliox L.(1990).Contamination des eaux souterraines par les nitrates.

5- LAOUINA A. (2007). L'eau au Maroc, UNESCO-GN, FLSH, Université Mohammed V, Rabat.

6- MAROUANE B. (2014). Thèse de doctorat, transfert des nitrates et des pesticides dans le sols de la région du Gharb-Etude à l'échelle de la parcelle, faculté des sciences Rabat.

7- Commune de Souk Tlet El Gharb (2015). Monographie de la Commune Rurale Souk Tlet .

8- MARCHE N°23/2015/DDA (2015). Prestation du suivi de la qualité environnementale des ressources en eau et en sol.

9- Ward MH,(2005).Nitrate and Health Recent Findings and Research Needs.